مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

المجلد الخامس عشر - العدد الثاني - صيف ١٩٨٧

نطر (١٠) ريال، الامارات (١٠) درهم، البحرين (ـ,١) دينار،
ن (٧٥٠) فلس، تونس (١,٥) دينار، الجزائر (١٥) دينار، اليمن
٥ـ,١) جنيه، السودان (١,٥) جنيه، سوريا (٣٥) ليرة، اليمن

الاشتراكات

للافراد	سنة	سنتان	ثلاث سنوات	اربع سنوات
الكويت	٢ د.ك	٤ د.ك	٥,٥ د.ك	٧ د.ك
الدول العربية	٢,٥ د.ك	٤,٥ د.ك	٦,٥ د.ك	٨ د.ك
البلاد الأخرى	١٥ دولار	٣٠ دولار	٤٠ دولار	٥٠ دولار
للمؤسسات				
الكويت والبلاد العربية	١٥ د.ك	٢٥ د.ك	٤٠ د.ك	٥٠ د.ك
في الخارج	٦٠ دولار	١١٠ دولار	١٥٠ دولار	١٨٠ دولار

* تدفع اشتراكات الافراد مقدماً

(١) إما بشيك لأمر المجلة مسحوباً على أحد المصارف الكويتية.

(٢) أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم (٠٧١٠١٦٨٥) لدى بنك الخليج فرع العديلية.

* اشتراكك لأكثر من سنة يمنحك فرصة الحصول على العددين ١و٢ من اصداراتنا الخاصة باللغة الانجليزية أو أحد أعداد المجلة القديمة.

مجلة العلوم الاجتماعية في مجلدات

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توافر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أنيقة. يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة، أو بالكتابة إلى المجلة على عنوانها التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية

ص.ب: ٥٤٨٦ صفاة ـ الكويت 13055

أو الاتصال تلفونياً لتأمينها على الهاتفين التاليين: ٢٥٤٩٤٢١ ـ ٢٥٤٩٣٨٧

ثمن المجلد الواحد: (٥,٠٠٠) خمسة دنانير كويتية أو ما يعادلها.

للطلاب: (٣,٠٠٠) ثلاثة دنانير كويتية أو ما يعادلها.

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

فصلية أكاديمية تعنى بنشر الأبحاث والدراسات
في مختلف حقول العلوم الاجتماعية

المجلد الخامس عشر - العدد الثاني - صيف ١٩٨٧

توجه جميع المراسلات الى رئيس التحرير على العنوان التالي:
مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت ص. ب ٥٤٨٦ صفاة - الكويت 13055
هاتف: ٢٥٤٩٣٨٧ - ٢٥٤٩٤٢١ - تلكس: ٢٢٦١٦ KUNIVER

قواعد النشر بالمجلة

قواعد عامة :

١ـ تنشر المجلة الابحاث والدراسات الاكاديمية الأصيلة المكتوبة باللغة العربية ولا تنشر بحوثا منشورة سابقا أو أنها مقدمة للنشر لدى جهات أخرى.

٢ـ تنشر المجلة مراجعات وعروض الكتب التي لا يتجاوز تاريخ اصدارها ثلاثة أعوام بحيث لايزيد حجم المراجعة عن عشر صفحات كوارتر بمسافة ونصف بين السطر، ويشترط في المراجعة أن تتناول ايجابيات وسلبيات الكتاب، وفي العرض أن يقدم تلخيصا لأهم محتويات الكتاب وتستهل المراجعة المعلومات التالية : الاسم الكامل للمؤلف، العنوان الكامل للكتاب، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات، وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية فيجب كتابة تلك المعلومات بتلك اللغة.

٣ـ ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من المجلات والمحافل الاكاديمية.

٤ـ ترحب المجلة بنشر ما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها واجازتها) في ميادين العلوم الاجتماعية على أن يكون الملخص من أعداد صاحب الرسالة نفسه.

٥ـ ترحب المجلة بنشر التقارير العلمية عن مشاريع البحوث في طور التنفيذ أو عن المؤتمرات والمنتديات العلمية والنشاطات الأكاديمية الأخرى في مختلف مجالات العلوم الاجتماعية.

٦ـ يجب أن يرسل مع البحث ملخص باللغة الانجليزية يتكون مما لايزيد عن ٢٠٠ كلمة، ملخصا مهمة البحث والنتائج.

٧ـ يتم تنظيم كتابة البحث على أساس كتابة العناوين الرئيسية مستقلة في وسط السطر على أن تكتب العناوين الفرعية مستقلة في الجانب الأيمن، أما العناوين الثانوية فتكتب في بداية الفقرة.

الأبحاث :

١ـ يجب أن لايزيد عدد صفحات البحث عن ٤٠ صفحة مطبوعة على الآلة الكاتبة على ورق كوارتر بمسافة ونصف بين السطر بما لايتجاوز ١٥,٠٠٠ كلمة. يرجى مراجعة أحد الأعداد الصادرة حديثا من أجل الاطلاع على الشكل المطلوب.

٢ـ تطبع الجداول على أوراق مستقلة ويشار في أسفل الجدول إلى مصدره أو مصادره، على أن يشار إلى المكان المحدد للجدول ضمن البحث مثلا (جدول رقم (١) هنا تقريبا.

٣ـ يكتب المؤلف اسمه وجهة عمله على ورقة مستقلة ويجب أن يرفق نسخة عن سيرته العلمية إذا كان يتعاون مع المجلة للمرة الأولى وعليه أن يذكر ما إذا كان البحث قد قدم إلى أو قرىء في مؤتمر ما إلا أنه لم ينشر ضمن أعمال المؤتمر، أو حصل على دعم مالي أو مساعدة علمية من شخص أو جهة ما.

٤ـ تقدم المجلة نسخة من العدد هدية لكاتب المراجعة أو المناقشة أو التقرير أو ملخص الرسالة الجامعية.

المصادر والهوامش :

١ـ يشار إلى جميع المصادر ضمن البحث بالاشارة إلى اسم المؤلف الأخير وسنة النشر ووضعها بين قوسين مثلا (ابن خلدون، ١٩٦٠) و(القوصي، ومذكور، ١٩٧٠) و (Smith, 1970) و(Smith & Jones, 1975). أما إذا كان هناك أكثر من اثنين من المؤلفين للبحث الواحد (مذكور وآخرون، ١٩٨٠)

و (Jones et al, 1965) أما إذا كان هناك بحثين لكاتبين مختلفين (القوصي، ١٩٧٣، مذكور، ١٩٨٧) و (Roger, 1981, Smith, 1974). أما إذا كان هناك بحثين لكاتب في سنة واحدة (الفارابي[أ] ١٩٦٤، ١٩٦٤[ب]) و(Smith, 1962[a], 1962[b]). وفي حالة الاقتباس يشار إلى الصفحة أو الصفحات المقتبس منها (ابن خلدون، ١٩٧٠ : ١٦٤) و (Jones, 1977: 58 - 59).

٢- توضع المراجع في نهاية البحث ويفضل أن تكون حديثة جدا وان لايزيد عمر أقدمها عن عشرين عاما. ويجب وضع جميع المراجع التي اشير إليها ضمن البحث في نهايته، على أن تكتب المراجع بطريقة أبجدية من حيث اسم المؤلف وسنة النشر مثلا:

هدسون، م

١٩٨٦ «الدولة والمجتمع والشرعية: دراسة عن المأمولات السياسية العربية في التسعينات» ص ص ١٧ - ٣٦ في هـ . شرابي (محرر) العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الخطيب، ع

١٩٨٥ «الانماء السياسي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي» مجلة العلوم الاجتماعية - ١٣ (شتاء): ١٦٩ - ٢٢٣.

أبوزهرة، م

١٩٧٤ الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامي: العقوبة. القاهرة: دار الفكر العربي.

Hirschi, T

1983 «Crime & the Family», pp 53 - 69 in J. Wilsone (ed) Crime & Public Policy. San Francisco Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D.

1984 «The Intergenerational Transmission of Marital Aggresion» Journal of Marriage & the Family 46 (February): 11 - 19.

Quinney, R.

1979 Criminology. Boston: Little Brown & Company,

٣- يجب اختصار الهوامش إلى أقصى حد والاشارة إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث ووضعها مرقمة حسب التسلسل في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع * أو أكثر إذا كان التعليق خاص باحصائيات معينة وتوضع كلمة المصدر أمام المرجع الذي استمدت منه بيانات الجدول ويكتب اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، اسم الناشر أو المجلة، مكان النشر إذا كان كتابا، تاريخ النشر، المجلد والعدد وأرقام الصفحات إذا كان مقالا.

٤- تطبع الهوامش والمصادر العربية والمصادر الأجنبية على أوراق مستقلة بمسافة واحدة بين سطور المرجع الواحد ومسافتين بين مرجع وآخر.

اجازة النشر:

١- تقوم المجلة باخطار أصحاب البحوث باجازة بحوثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين تختارهم المجلة على نحو سري، وللمجلة أن تطلب اجراء تعديلات شكلية أو موضوعية سواء كانت جزئية أو شاملة على البحث قبل اجازته للنشر.

☐ عدد ١، ١٩٧٣

النفيسي، العلاقات الايرانية السوفياتية - **ربيع**، اتجاه مصر نحو الاشتراكية - **الأخرس**، التخطيط الاجتماعي في مجال رعاية الأطفال والشباب - **شكري**، الأمم المتحدة في الميزان - **الأزهري**، مبيعات الفرص وعلاقتها بكفاءة السياسات التسويقية من وجهة النظر العلمية والعملية.

☐ عدد ١، ١٩٧٤

النجار، أزمة نظام النقد الدولي - **علي**، التصنيع وسياسة الحماية الجمركية في لبنان - **قنديل**، النماذج الرياضية المحددة والتخطيط التأشيري - **ربيع**، الحضارة وقضية التقدم والتخلف - **أبو علي**، إمكانية وسائل التنسيق بين الخطط الصناعية في الدول العربية.

☐ عدد ٢، ١٩٧٤

الأخرس، الجو القيمي المتقدم العلمي والتكنولوجي - **أبو العلا**، جدول الحياة المختصر للكويتيين لعام ١٩٧٠ - **بوحوش**، عوامل التخلف السياسي والاقتصادي في دول العالم الثالث - **الجميلي**، التشرد في العراق - **سامي**، بحث استطلاعي عن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية العاملة في دولة الكويت.

☐ عدد ١، ١٩٧٥

زحلان، **ربيع**، هجرة الأدمغة والهجرة الداخلية في البلاد العربية - **عفيفي**، السياسات الترويجية لمتاجر التجزئة بالكويت - **الأعرجي**، بين الاستراتيجية «والتكتيك» في التخطيط للتطوير الاداري - **الغزالي**، حول فلسفة الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت - **السلمي**، مدخل تكاملي لنظرية التنظيم - **الكرسني**، مقدمة لدراسة الثورة المهدية - **برهوم**، الدور الاجتماعي للشرطة من وجهة نظر علم الاجتماع.

☐ عدد ٢، ١٩٧٥

صقر، التكامل الاقتصادي العربي: الدوافع.. والطموح والمتغيرات مع إشارة خاصة لدول الخليج - **بدر**، الثورة السلوكية في العلوم السياسية - **مقلد**، الوفاق الدولي ودبلوماسية الأزمات - **النقيب**، تعليم التخطيط من مفهوم الواقع العربي - **عبدالرحيم**، تقارير الأداء وسيلة اتصال بين المحاسب والمدير - **الرميحي**، مدخل لدراسة الواقع والتغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج المعاصرة.

☐ عدد ١، ١٩٧٦

النجار، الشركات متعددة الجنسية ودورها في التنمية الاقتصادية - **فرح**، **السالم**، الانقسام التحديثي التقليدي في الكويت ولبنان - **الحسن**، العلاقات الانسانية في العمل - **النجار**، العنصر الإنساني وأهميته في التنمية الاقتصادية ضمن المسئولية الادارية، **عبدالسلام**، شركات الملاحة البحرية المتعددة ومشاريع التعاون العربي في النقل البحري.

☐ عدد ٢، ١٩٧٦

الأعرجي، حول فاعلية وكفاءة الأجهزة الادارية الخدمية الحكومية - **أبو عياش**، نموذج نظري واختبار عملي لبيئة حضرية الكويت - **الغزالي**، نحو محاولة تشخيص أزمة الاقتصاد العالمي - **عاقل**، نظرية بياجية عن تكوين المفاهيم - **الثاقب**، حول حجم وبيئة العائلة العربية والكويتية.

☐ عدد ٣، ١٩٧٦

عفيفي، نموذج نظري لتصميم نظم التوزيع المادي في الصناعة البترولية - **أحمد**، المدخل التكاملي لدراسة المجتمع العربي - **اسماعيل**، مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية.

☐ عدد ٤، ١٩٧٦

مقلد، ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية: الاطار النظري العام - **حريم**، القيادة الادارية - مفهومها وأنماطها - **تناغو**، الدول النامية وبعض مشاكل التمويل الانمائي، **أحمد**، سوسيولوجيا المعرفة: الماهية والمنهج - **بوحوش**، ملاحظات حول النظرية والتطبيق في تجربة الاتحاد السوفيتي.

☐ عدد ١، ١٩٧٧

عبدالرحمن، ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق - **القيسي**، الدور الجديد لشركات النفط في مجالات الطاقة البديلة - **جلال الدين**، السكان والتنمية: النظريات المختلفة وواقع العالم الثالث، **برهوم**، مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الأردن.

☐ عدد ٢، ١٩٧٧

الخصاونة، صيغ التعاون الاقتصادي العربي اتفاقية التعاون الاقتصادي السوري الأردني ـ **سلمان**، بعض المشاكل والحلول في التمويل الانمائي للأقطار النفطية ـ **السلمي**، نموذج نظري لأسلوب تخطيط الكفاءات الادارية في الكويت ـ **الحبيب**، الفكر الاقتصادي في آراء ابن خلدون.

☐ عدد ٣، ١٩٧٧

عطية، أسس تقييم المشروعات والبرامج في الدول النامية ـ **أحمد**، في العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ ـ **النفيسي**، معالم الفكر السياسي الاسلامي ـ **عبدالرحيم**، تكاليف التسويق، دراسة تحليلة انتقادية ـ **السعيد**، التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية.

☐ عدد ٤، ١٩٧٧

القطب، استخدام المؤشرات في التنمية الاجتماعية ـ **صقر**، الادخار واستراتيجية التنمية في مصر ـ **توق**، التكنولوجيا وتطوير نوعية التعليم في الوطن العربي /مدخل نظري ـ **خيرالدين**، اختبار قياس لفعالية كل من قيد الادخار وقيد النقد الأجنبي على تنمية بعض الدول العربية.

☐ عدد ١، ١٩٧٨

شافعي، الصناعة التحويلية في العالم العربي تقييم لواقعها وأهدافها ـ **السطنبولي**، الأحياء القصديرية في المدن شمال افريقية ـ **النجار**، مجموعات العمل والقيادات الجماعية ـ **رمزي**، المرأة والعمل الفعلي منظور سيكولوجي.

☐ عدد ٢، ١٩٧٨

النجار، الدول النامية وتحديات التكنولوجيا ـ **الحسين**، نحو فهم جديد لقضايا علم الاجتماع ـ **عبدالباقي**، حول دوافع وبواعث السلوك الانساني ـ **حداد**، دراسة نقدية لنموذج التحديث واستخداماته في الدول النامية.

☐ عدد ٣، ١٩٧٨

ياغي، العراق والقضية الفلسطينية ـ **فرج**، الابداع والفصام ـ **أبو عياش**، تطور النظرية الجغرافية ـ **النفيسي**، الجماعية في دولة الإسلام.

☐ عدد ٤، ١٩٧٨

عبدالباسط، حول العلاقة الوظيفية بين التنشئة السياسية والتربية من خلال منظور التنمية الشاملة ـ **الفقي**، تقويم واقعي لأوضاع طفل ما قبل المدرسة الابتدائية بالكويت ـ **أبولبدة**، مص الأصابع ـ **المنوفي**، التنشئة السياسية في الأدب السياسي المعاصر ـ **الليبي**، التنمية الاقتصادية في مصر دراسة تحليلية.

☐ عدد ١، ١٩٧٩

القيسي، نحو سياسة بترولية مشتركة ـ **خصاونة**، التخطيط التربوي والتنمية ـ **فؤاد**، المؤرخ المصري عبدالرحمن الجبرتي ـ **ابراهيم**، التوجيه التربوي للمبدعين ـ **الخطيب**، ثلاثون سنة من قيام اسرائيل.

☐ عدد ٢، ١٩٧٩

محمود، نشأة النزعة الاستيطانية في الفكر اليهودي الغربي خلال القرن التاسع عشر ـ **العوضي**، اتفاقيتا اطار العمل الصادرتان عن كامب ديفيد في ضوء القانون ـ **أحمد**، التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعية ـ **الجواهري**، الحريم السلطاني ودوره في الحياة العامة.

☐ عدد ٣، ١٩٧٩

النجار، نحو نظام نقدي دولي جديد ـ **الأشعل**، محكمة العدل الدولية في ضوء معالجتها لبعض النزاعات الدولية ـ **مرار**، مشاركة العاملين في الادارة ـ **أبوالنيل**، دراسة مقارنة في الاستجابة على اختبار الشخصية الاسقاطي الجمعي بين السعوديين وكل من المصريين والأمريكيين.

☐ عدد ٤، ١٩٧٩

عبده، نمو الطفل للقوى وعلاقته بمنوه الادراكي ـ **الركابي**، الأصول التاريخية للموقف العربي من النظريات العرقية والطبقية ـ **عبدالرحمن**، الخليج وقضاياه في الصحافة المصرية قبل زيارة الرئيس السادات لاسرائيل ـ **المنوفي**، الساسية المقارنة: مناقشة لبعض القضايا النظرية والمنهجية.

☐ عدد ١، ١٩٨٠

ناجي، الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة في المجتمع اليمني ـ **بركات**، الاعلام وظاهرة الصورة المنطبعة ـ **رشاد**، تبقرط العملية السياسية ـ **عبدالرحيم**، دراسة لتفاعل الأسرة كأحد الأبعاد الفارقة في برنامج للتقويم السيكولوجي للمعوقين.

☐ عدد ٢، ١٩٨٠

الخطيب، التربية المستمرة، سياستها وبرامجها وأساليب تنفيذها ـ **تركي**، حقوق الطفل بين التربية الاسلامية والتربية العربية الحديثة ـ **زكي**، الأزمة الراهنة في الفكر التنموي ـ **أحمد**، علم الاجتماع، التحديات الأيديولوجية ومحاولات البحث عن الموضوعية ـ **الأحمد/ الجاسم**، التربية العملية، وضعها الحالي البرامج المقترحة وأثر ذلك في إعداد معلمي المستقبل في كلية التربية بجامعة الكويت.

☐ عدد ٣، ١٩٨٠

الثاقب/ سكوت، موقف المواطن الكويتي من الجريمة والعقاب ـ **السالم**، التنشئة السياسية والاجتماعية في الكويت ـ **توق**، المستوى الاقتصادي والاجتماعي والترتيب الولادي وتأثيرهما على النمو الخلقي عند عينة من الأطفال الأردنيين ـ دراسة تجريبية.

☐ عدد ٤، ١٩٨٠

الفقي، أثر إهمال الأم على النمو النفسي للطفل ـ **منصور**، علم النفسي البيئي: ميدان جديد للدراسات النفسية ـ **عبدالرحمن**، دراسة سوسيولوجية عن أنماط الجريمة في الصحافة المصرية ودلالاتها الاجتماعية ـ **آ دم**، مفهوم الاتجاه في العلوم النفسية والاجتماعية.

☐ عدد١، ١٩٨١

مقلد، دور تحليلات النظم في التأصيل لنظرية العلاقات الدولية ـ **الشرقاوي**، الأساليب المعرفية المميزة لدى طلاب وطالبات بعض التخصصات الدراسية في جامعة الكويت ـ **الأحمد**، لعب المحاكاة وإمكانية استخدامها في تدريس المواد الاجتماعية في المرحلة المتوسطة في مدارس الكويت ـ **التميمي**، مفهوم التسوية السياسية.

☐ عدد٢، ١٩٨١

النجار، نظام النقد الأوروبي أهدافه ومستقبله ـ **نور**، تطبيق الحاسبات الالكترونية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية الآمال المعقودة وإمكانيات التطبيق العربي ـ **التميمي**، الخليج العربي، دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي ـ **العظمة**، اقتصاديات المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية المتنافسة في ظل تغيرات الأسعار ـ **الفرابي**، الجغرافيا ومدى ارتباطها بالعوم الاجتماعية.

☐ عدد٣، ١٩٨١

كاظم، حول التفسيرات المتباينة لنتائج الاختبارات ـ **الريحاني**، معالجة التبول اللاإرادي سلوكياً دراسة تجريبية علاجية ـ **عبدالرحيم**، استخدام المنهج الاسقاطي لدراسة بعض المواقف الاجتماعية كمتغيرات وسيطة بين العجز الجسمي وسوء التوافق النفسي (دراسة ميدانية في البيئة الكويتية) ـ **توق/ عباس**، أنماط رعاية اليتم وتأثيرها على مفهوم الذات في عينة من الأطفال في الأردن ـ **تركي**، قلق الامتحان بين القلق كسمة والقلق كحالة ـ **شريف**، الأنماط الادراكية المعرفية وعلاقتها بمواقف التعلم الذاتي والتعليم التقليدي.

☐ عدد٤، ١٩٨١

القطب، اتجاهات ودوافع المطالعة عند الشباب في المجتمع الكويتي المعاصر (دراسة ميدانية) ـ **الشرقاوي**، الاستقلال عن المجال الادراكي وعلاقته بمستوى الطموح ومفهوم الذات لدى الشباب من الجنسين ـ **رجب**، الاطار العامل لنظرية المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية ـ **السالم**، تقويم كتب الادارة الصادرة في اللغة العربية ـ **البكري**، أثر البحوث في رسم السياسات وصنع القرارات التربوية ـ **الخالق**، دور المرأة الكويتية في ادارة التنمية.

☐ عدد ١، ١٩٨٢

العامري، عدد الكلمات المستدعاة الاستذكار والنسيان في التداعي الحر ـ **نور**، بعض السياسات الاستراتيجية لتنمية فاعلية نظم الكمبيوتر للمعلومات في الدول النامية مع التركيز على البحرية العربية ـ **الخصوص**، الجذور التاريخية لأزمة العلاقات العراقية الايرانية في العصر الحديث ـ **رفاعي/ الحمود**، الملامح الأساسية للادارة العليا

في قطاع الأعمال الكويتي وعلاقتها بسلوك اتخاذ القرارات - **عبدالرحمن**، الصحيفة كوثيقة تاريخية متى ولماذا؟ - **الجميلي**، تأهيل المجرمين وأثره في المجتمع دراسة خطوات التأهيل وموقف المشروع العراقي - **حماد**، الموقف الافريقي من قضية فلسطين - **سليم**، الاحياء الاسلامي، دراسة في حالة المسلمين السوفيات - **الجمل**، فاعلية التغذية الراجعة في تغيير أسلوب التعليم الصفي.

☐ عدد ٢، ١٩٨٢

البغدادي، المضمون السياسي لمفهوم الأمة في القرآن - **حسن**، هموم السلطان عبدالحميد الثاني وجهاز الجاسوسية في الدول العثمانية - **عبدالباقي**، الطب الشعبي في قرية مصرية - **نعيم**، اتساق القيم الاجتماعية ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها في مصر - **شافعي**، مناهج تقييم المشروعات في الدول النامية - **الخترش**، حركة حامد بن رفادة على الحدود الشمالية للحجاز (مايو/يونيو ١٩٣٢) - **أبو اسماعيل**، قياس وتحليل العوامل المرتبطة بكفاءة أداء وظيفة الشراء الصناعي بالشركات الكويتية - **ميلكان/العيسى** دراسات في العمل في المجتمع القطري - **الشلقاني**، أثر استبعاد الوفيات بسبب الحوادث والتسمم والعنف على زيادة توقع البقاء على قيد الحياة.

☐ عدد ٣، ١٩٨٢

عبدالرحمن، الفكر الاقتصادي والتغير التكنولوجي - **الجعلي**، الذرائع الدبلوماسية والقانونية للتوسع الامبريالي في أفريقيا - **عبدالمعطي**، الثروة والسلطة في مصر - **الموسى**، دراسة في التوزيع الجغرافي للسكان والتنمية في الكويت - **السيد**، صورة الذات الشعبي لدى المرأة ونماذج من الأدب الشعبي (سيكولوجية) - **عيسى**، مشكلة الصادارات الصناعية للدول المتخلفة - **مطر**، المعالجة المحاسبية لتكلفة الموارد البشرية في المشروع الاقتصادي - **عبدالخالق**، الرضاء الوظيفي وأثره على انتاجية العمل.

☐ عدد ٤، ١٩٨٢

سعادة، الأهداف التعليمية للدراسات الاجتماعية وتطبيقاتها على المجال المعرفي - **الطحيح**، مفهوم الادارة - دراسة ميدانية - **الملا**، دراسة مقارنة للنضج الاجتماعي والاستعداد التعليمي بين الأطفال ذوي الاعاقة البصرية والأطفال المبصرين - **عساف**، التغذية العكسية وشروط الفعالية - **أحمد**، بريطانيا والبحث عن حل سلمي للمشكلة الفلسطينية أبان ثورة عرب فلسطين - **الخطيب**، التجربة الاتحادية لدولة الامارات العربية المتحدة بين النصوص الدستورية والممارسة السياسية - **أبو النيل**، دراسة ثقافية مقارنة بين المصريين واليمنيين في النواحي العصابية والسيكوسوماتية - **نمر**، الموارد الانسانية في الآداب المحاسبي والأدب الاقتصادي.

☐ عدد ١، ١٩٨٣

معوض، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية - **جدعان**، حوادث المرور في الكويت (أسبابها وطرق علاجها) - **أحمد**، أثر التغيرات البنائية في المجتمع المصري خلال حقبة السبعينات على انساق القيم الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية - **مطر**، نموذج المدخلات والمخرجات كأداة من أدوات تخطيط النشاط الانتاجي في المنشآت الصناعية - **عبدالخالق**، دراسة تقييمية لدور ديوان الموظفين الكويتي في تطوير الجهاز الاداري للدولة.

☐ عدد ٢، ١٩٨٣

شرف الدين، أحكام التطبيب في الفقه الاسلامي - **بيومي**، تقييم الجوانب العلمية والعملية للمحاسبة عن الموارد البشرية - **الكومي**، الاشتراكية الصهيونية بين الحقيقة والخيال والتزييف: دراسة نقدية لتجربة الكمبيوتر الاسرائيلي - **ساري**، أخبار الجريمة في صحافة الامارات (دراسة تحليلية) - **الفرا**، نحو تقنية جديدة في تدريس الكيمياء - **خيري**، المميزات البنائية للأسرة النووية الأردنية (دراسة استطلاعية) - **الشلقاني**، السياسة السكانية في الكويت: الوضع الحالي والبدائل المتاحة.

☐ عدد ٣، ١٩٨٣

سعادة، دور أهمية التعميمات والنظريات في ميادين العلوم الاجتماعية - **الفقي**، الموهبة العقلية بين صدق النظرية والتطبيق (عرض وتحليل لأهم الدراسات) - **بدر**، الرضاء الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس - **عيسى**، النمو المعرفي عند جان بياجيه وعمل النصفين الكرويين للمخ - **سالم**، اشكاليات استخدام تحليل المضمون في العلوم الاجتماعية.

☐ عدد ٤، ١٩٨٣

نور، الرقابة الفعالة على نظم المعلومات المبنية على الحاسبات: بعض الاعتبارات العملية لمواجهة التحديات الحالية خاصة في البيئة العربية ـ **الفقي**، تكافؤ الفرص التعليمية ومجتمع الجدارة ـ **عمر**، القاعدة الانتاجية والتنمية الاقتصادية الشاملة ـ **نعيم**، التكوين الاقتصادي، الاجتماعي وأنماط الشخصية في الوطن العربي ـ **الخطيب**، العامل النووي في الصراع العربي الاسرائيلي في ضوء العدوان الاسرائيلي ضد المفاعل النووي العراقي ـ **الشيشيني**، نقل التكنولوجيا والتبعة التكنولوجية في الدول العربية ـ **نمر**، دراسة أثر التضخم الاقتصادي في الفكر المحاسبي ونموذج مقترح لمحاسبة التضخم.

☐ عدد ١، ١٩٨٤

ياسين، الديمقراطية والعلوم الاجتماعية دراسة حول مشكلات التبرير والنقد والالتزام ـ **بدر**، فعالية نظام الاتصالات في بيت التمويل الكويتي: دراسة ميدانية وصفية تحليلية ـ **رفاعي**، مشاكل إدارة الأفراد في قطاع الأعمال الكويتي ـ **التميمي**، بعض ملامح الحركة العمالية في المغرب العربي ودورها الوطني دراسة في التاريخ الاجتماعي ـ **مطر**، تحسين أساليب دمج بنود التقارير المالية المنشورة ـ **جميل**، الاطار النظري للمفاضلة بين نظم المعلومات البديلة.

☐ عدد ٢، ١٩٨٤

رابح، وضعية تعليم الفتيات والنساء في الجزائر قبل الاستقلال وبعد الاستقلال ـ **سعادة**، تطبيق الحقائب التعليمية في ميدان الدراسات الاجتماعية ـ **الشربيني**، مشاكل القطاع التعاوني الاستهلاكي في مصر ـ **الثاقب**، الاتجاه الراديكالي في علم الاجرام، مثالية الفكر أم واقعيته ـ **سالم**، التحليل العلمي للدعاية ـ **زكريا**، العرب والثقافة والتاريخ حوار مع فكر عبدالله العروي في ضوء كتابه الأخير.

☐ عدد ٣، ١٩٨٤

بستان، آراء واتجاهات تربوية في مجال محو الأمية بدولة الكويت ـ **حاجي**، دراسة تحليلية لنسب أسعار المنتج وأسعار المستخدم بجداول المدخلات والمخرجات لدولة الكويت ـ **هدية**، السلطة والشرعية ـ **اسماعيل**، الادمان الكحولي، المشكلة المراوغة ـ **العبيدي**، تعيين وترقية أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الكويت ـ **جلال الدين**، التمييز بين الذكور والاناث، وانعكاساته على وضع المرأة ودورها في المجتمع: مثال الأردن والسودان، **النقيب**، التاريخ الجديد والحقائق الخطرة.

☐ عدد ٤، ١٩٨٤

رفاعي، فلسفة الادارة اليابانية في إدارة الموارد الانسانية، ما الذي يمكن أن تتعلمه الادارة العربية منها ـ **عبدالمعطي**، التعليم وتزييف الوعي الاجتماعي دراسة في استطلاع مضمون بعض المقرارات الدراسية ـ **الخطيب**، الجوانب الأيديولوجية والسياسية والاجتماعية في الفكر العربي ـ **سهاونه/ أبو جابر**، مستويات واتجاهات الخصوبة والوفيات في الأردن ـ ١٩٦١، ١٩٧٦ ـ **تركي**، الشخصية ونظرية التنظيم ـ **النقيب**، العقلية التآمرية عند العرب.

☐ عدد ١، ١٩٨٥

حامد، أثر العوامل النفسية في التنمية ـ **سعادة**، استخدام الاختبارات ذات الاختيار المتعدد في التاريخ والجغرافيا ـ **بدر**، فعالية اتخاذ القرار بواسطة مجموعة ـ **الهاشل**، التربية الحياتية في المرحلة الابتدائية ـ **غبريال**، دراسات تجريبية في الاتجاهات النفسية نحو البيئة في الكويت ـ **سليمان**، عوامل الابتكار في الثقافة العربية المعاصرة ـ **عبدالرحيم**، الجوانب السلوكية للموازنات التخطيطية.

☐ عدد ٢، ١٩٨٥

حسين/ السليمان، المعلومات الغذائية للطالب الجامعي ـ **الريحاني/عبدالجابر**، دراسة فعالية أسلوبي التعزيز الرمزي والاشراط الكلاسيكي في علاج التبول اللاارادي ـ **أبو اصبع**، التواصل في المؤسسات الاعلامية ـ **البيلاوي**، دراسات تجريبية في تعديل السلوك عند الأطفال ـ **عيسى**، علاقة التعليم بمستوى الحكم الأخلاقي لدى عينة مختارة من طلبة كلية التربية ـ جامعة طنطا ـ **العطار**، المدخل الشرطي للمحاسبة الادارية ـ **ربيع**، تطوير التعليم في حقل العلوم السياسة كأداة للتنمية.

☐ عدد ٣، ١٩٨٥

شموط، الفلسفة التربوية عند الفارابي أصولها وملامحها العامة ـ **باشا**، الاستثمارات العربية الخارجية بين الواقع والطموح ـ **الطواب**، تطور التفكير عند الأطفال من وجهة نظر المدرسة البياجية ـ **علي**، موازين المدفوعات والتضخم النقدي العالمي: ووجهة نظر نقدية في التضخم النقدي العالمي ـ **عسكر/ أحمد/ الأنصاري**، استقلالية هيئة التدريس في مجال علمهم وفق نظام المقررات بمعهدي التربية للمعلمين والمعلمات بدولة الكويت ـ **بكتاش**، مفهوم التخلف السياسي في دول العالم الثالث ـ **شريف**، دراسة مقارنة لنمط المناخ المؤسسي وعلاقته برضا المعلم عن مهنته في مدارس المقررات والمدارس التقليدية ـ **نبراي**، التعليم العام والتعليم الفني والمهني: الطبيعة والمشاكل والحلول، **النقيب**، مدخل إلى رواق الهزيمة: دراسة أولية في نتائج حرب حزيران ١٩٦٧.

☐ عدد ٤، ١٩٨٥

بستان/ الجاسم، التشعيب في نظام المقررات في المدارس الثانوية الكويتية ـ/**الشرقاوي**، الفروق في الأساليب المعرفية الادراكية لدى الأطفال والشباب من الجنسين ـ **النجار**، المرأة العربية وتحولات النظام الاجتماعي / حالة المرأة العربية الخليجية ـ **بدر**، دور الدين الاسلامي في نظام دوافع وحوافز العمل ـ لأعضاء هيئة التدريس بجامعتي دولة الكويت والأردن ـ دراسة تطبيقية مقارنة ـ **الريحاني**، الخصائص الشخصية للمرشدين الفعالين وغير الفعالين ـ **خلف**، دراسة نقدية للانماط واستخداماتها في أنثروبولوجية مجتمعات الشرق الأوسط ـ **علام**، بناء اختبار هدفي المرجع لقياس مهارات المعلمين في تطوير الاختبارات المدرسية ـ **الشربيني**، مفهوم دورة حياة المنتج بين النظرية والتطبيق: دراسة تحليلية لدى فاعلية المفهوم في ترشيد قرارات المنتجات ـ **القادري**، قانون البحار والنظام الاقتصادي العالمي الجديد ـ **الخطيب**، الانماء السياسي الخليجي في اطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية ـ **عبدالرحمن**، حول إشكالية الاعلام والتنمية في الوطن العربي ـ **البيلاوي**، دراسات تجريبية في تعديل السلوك عند الأطفال ـ **موسى**، دور التعليم في اعداد الكفاءات من القوى العاملة ـ **عيسى**، نحو تأصيل فلسفي لدور الدولة الاقتصادي ـ **عبدالله محمود سليمان**، في طبيعة الانسان.

☐ عدد ١، ١٩٨٦

محمود، الأعباء القومية لأزمة الأوراق المالية بدولة الكويت ـ **رمضان**، سوق عمان المالية: إلى أين ـ **علي**، التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لتحويلات المصرين العاملين بالوطن العربي ـ **أسيرى/ المنوفي**، الانتخابات النيابية السادية (١٩٨٥) في الكويت (تحليل سياسي) ـ **الثاقب**، المرأة والجريمة، اتجاهات حديثة في علم الاجرام ـ **عزام**، أثر التهجير على الأسرة الفلسطينية: دراسة وصفية استطلاعية ـ **ميعادي**، تطوير الهوية السياسية للفلسطينيين في اسرائيل ـ **الفيل**، الأمن الغذائي في الكويت ـ **بيومي**، المحاسبة عن تكلفة رأس المال من زاوية ترشيد تخصيص واستخدام الموارد البشرية ـ **رضا**، حدود القدرة والاحباط في التخطيط التربوي في العالم العربي.

☐ عدد ٢، ١٩٨٦

عبد الحي، توجهات السلوك السياسي للدول الكبرى في الأمم المتحدة ـ **عبدالجواد**، أهم ملامح التغير النبائي في القرية المصرية في السبعينات ـ **رمزي**، مستوى التكيف الاجتماعي المدرسي لطلاب المرحلة المتوسطة في محافظة نينوى وعلاقته بتحصيلهم الدراسي ـ **الشيخ**، العلاقة بين اتجاهات الطلبة في المرحلتين الثانوية والاعدادية ـ **الشلقاني**، قياس الفاقد من التعليم بين الطلبة الكويتيين ـ **رضوان**، التخطيط لتكوين وتأهيل الأصول البشرية من خريجي الجامعات وفقا لاحتياجات التنمية في دولة الكويت ـ **الجاسم**، تقويم عمل الموجه الفني ـ **شاهين**، اسلوب المعاينة الحكمية في المراجعة الاختبارية نحو معايير موضوعية ـ **عساف**، المحددات الأساسية لدورة الميزانية العامة ـ **جبر**، اتجاهات المجتمع الكويتي نحو التدخين واستراتيجيات مكافحته، مدخل تسويقي ـ **الربيعو**، الفكر العربي المعاصر في مواجهة مشكلات الأقليات وأربع رؤى تعبر عن أزمة.

☐ عدد ٣، ١٩٨٦

مصطفى، حول تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي ـ **ظاهر**، اتجاهات التنشئة السياسية والاجتماعية في المجتمع الأردني ـ **باشا/الطويجي**، الصناعات والمنتجات الثقافية: الواقع العربي والتصورات المستقبلية ـ **زكريا**، عمل المرأة في الوطن العربي: الواقع والآفاق ـ **سمحة**، أنماط الهجرة الفلسطينية في فلسطين واتجاهاتها (٤٨ ـ ١٩٨٠)

ـ **عثمان**، التغيرات في الأسرة الحضرية في الأردن ـ **السيد**، الطفل وتكوين المفاهيم: دور الروضة والمدرسة الابتدائية ـ **حسين**، لافون: قضية أخلاقية لها أبعاد أخرى في تاريخ الكيان الصهيوني ـ **بيومي**، افتراضات وفعاليات مداخل معالجة انحراف التكلفة.

□ عدد ٤، ١٩٨٦

عزام، السلطة السياسية ووظيفتها الاجتماعية ـ **الجرباوي**، نقد المفهوم الغربي للتحديث ـ **معوض**، أزمة عدم الاندماج في الدول النامية ـ **سعيد**، التنمية وتكوين الأطر، حول تدريس علم الاجتماع ـ **تركي**، الخوف من النجاح عند الذكور والاناث ـ **مصطفى**، قيادة الرسول وخلافته والأنماط المثالية للسلطة ـ **المطوع/ عبسي**، أثر استخدام اللغة الانكليزية كوسيلة اتصال تعليمية على التحصيل الأكاديمي لكلية العلوم بجامعة الكويت ـ **الشيخ/ الخطيب**، دور الجامعة الأردنية في تنمية اتجاهات الحداثة عند طلبتها ـ **الثاقب**، التحضر وأثره على البناء العائلي وعلاقة العائلة بالأقارب في العالم العربي: عرض وتقييم لنتائج البحوث ـ **حبيب/ قاسم**، اقتصاديات صناعة المعارض في دول مجلس التعاون الخليجي ـ **الراشي**، بين اليهودية والصهيونية ـ **رضا**، فلسفة التربية ومجابهة الازمات الداخلية للنظام التعليمي.

□ عدد ١، ١٩٨٧

حريق، ازمة التحول الاشتراكي والالغاء في مصر ـ **عصار**، محاولة بناء نماذج منطقية اسلامية للبحث الاجتماعي ـ **منصور**، دراسة في الاتجاهات النفسية نحو المسنين ـ **حاجي**، دراسة تحليلية لنسب أسعار المنتج ـ **علي**، تطور علم اجتماع التنمية في الوطن العربي ـ **عيسى / حنورة**، دراسة حضارية مقارنة لقيم الشباب ـ **ناجي**، تأثير تصميم الأسئلة والحافز غير المادي ـ **البحر**، صناديق الاستثمار ونشأتها وطرق ادارتها ـ **الروسان**، العجز عن التعليم لطلبة المدارس الابتدائية ـ **ربيع**، توجهات الاعلام الصهيوني على الساحة الامريكية ـ **أبودية**، معنى السياسة بين عبدالملك بن مروان ووليم ويلش.

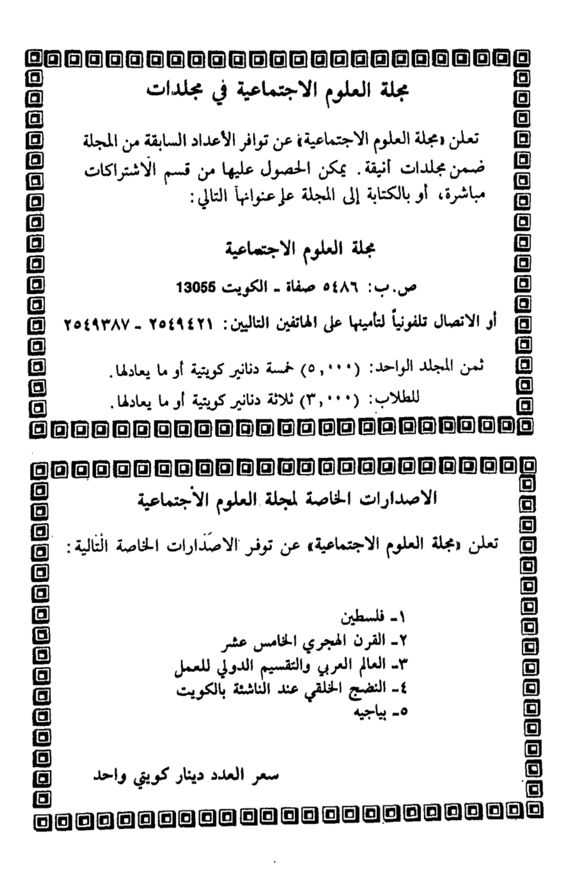
أولا : الأبحاث

المناقشات:

ثانيا: المراجعات

التقارير

الرسائل الجامعية



مجلة العلوم الاجتماعية في مجلدات

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توافر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أنيقة. يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة، أو بالكتابة إلى المجلة على عنوانها التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية

ص.ب: ٥٤٨٦ صفاة ـ الكويت 13055

أو الاتصال تلفونياً لتأمينها على الهاتفين التاليين: ٢٥٤٩٤٢١ ـ ٢٥٤٩٣٨٧

ثمن المجلد الواحد: (٥,٠٠٠) خمسة دنانير كويتية أو ما يعادلها.

للطلاب: (٣,٠٠٠) ثلاثة دنانير كويتية أو ما يعادلها.

الاصدارات الخاصة لمجلة العلوم الاجتماعية

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توفر الاصدارات الخاصة التالية:

١ـ فلسطين
٢ـ القرن الهجري الخامس عشر
٣ـ العالم العربي والتقسيم الدولي للعمل
٤ـ النضج الخلقي عند الناشئة بالكويت
٥ـ بياجيه

سعر العدد دينار كويتي واحد

التسهيلات المالية السعودية للدول الأفريقية

محمد ابراهيم الحلوه
قسم العلوم السياسية ـ جامعة الملك سعود

تهدف هذه الدراسة إلى فحص التسهيلات المالية السعودية للدول الأفريقية، وذلك من خلال رصد البيئة العملية التي تتم بها هذه التسهيلات، ومعرفة المرتكزات الفكرية لها، وتحليل القناة التي تتم من خلالها هذه التسهيلات ونعني بها «الصندوق السعودي للتنمية». لذا ستتناول هذه الدراسة الأبعاد الرئيسة لظاهرة التسهيلات المالية السعودية للدول الأفريقية.

ستحدد الدراسة أولا مكانة الأهداف الاقتصادية في سلم الأولويات القومية وفي العلاقات الدولية. ثم ستلقي الضوء على «الصندوق السعودي للتنمية» باعتباره أداة للتنمية الدولية، وقناة للتسهيلات المالية السعودية للدول الأفريقية. بعد ذلك ستبحث الدراسة في المرتكزات الفكرية للتسهيلات المالية السعودية للدول الأفريقية، وفي حاضر ومستقبل نشاطات «الصندوق السعودي للتنمية» في القارة الأفريقية، ودور هذه النشاطات في بناء «الصندوق» وتعزيز دوره في التعاون والتفاعل بين المملكة العربية السعودية والدول الأفريقية.

اخيرا يود كاتب هذه الدراسة الاشارة إلى ان ما سيرد في هذه الدراسة من استنتاجات وتوصيات لايعدو كونه مجرد افتراضات أولية واقتراحات شخصية أدى اليها منهج التحليل المتبع وهي تمثل رأي الكاتب الشخصي دون أية صفة اخرى.

أولوية الأهداف الاقتصادية في علاقات الدول النامية:

مع بداية السبعينات شهد عالم السياسة الدولية تغيرا جذريا وملحوظا في أولوية

الأهداف القومية وأهمية عناصر القوة الوطنية. ولقد تمثل هذا التغير في انتقال الأولوية في الأهداف القومية والأهمية في عناصر القوة الوطنية من الأهداف والعناصر الاستراتيجية ـ العسكرية إلى الأهداف والعناصر الاقتصادية الاجتماعية (Hanrieder, 1978, Bergsten, 1975). اما اسباب التغير فيردها «ادوارد مرسي» إلى التحديث Modernization (Huntington, 1970:32-33) . فعندما يوجد التحديث في مجتمع ما فإن كلاً من الوضع الداخلي والخارجي الذي تصاغ وتدار به السياسة الخارجية يخضع لتحول جذري ومستمر. (Morse, 1970 & 1972) على المستوى الدولي. يؤدي التحديث إلى زيادة مستوى انواع الاعتماد المتبادل بين الدول (Nye,1976) اما على المستوى المحلي فإن التحديث يؤدي إلى زيادة مركزية المؤسسات الحكومية ومنح الأولوية والأسبقية للحاجات والمطالب الداخلية، التي عادة تكون اقتصادية أو اجتماعية، على حساب المطالب الخارجية التي عادة تكون أمنية. لقد أصبحت الحكومات العربية مهتمة اكثر فأكثر بمطالب الرفاهية، اذ جعلت مسئوليتها الرئيسة توفير الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين. وفقا لما يراه «ولفرم هاندريدر» فإن تحقيق رفاهية المواطنين الاقتصادية والاجتماعية أصبح مصدرا أساسيا لشرعية الحكومات واستمرار بقائها سواء في الدول النامية أو التي في طور النمو. (Hanrieder, 1978: 1278) .

لقد أثر هذا التغير الجذري في أولوية الأهداف القومية على كل من السياسة القومية والسياسة الدولية. فعلى الصعيد القومى تلاشى التمييز بين ما يعرف بالسياسات العليا (الرئيسة) Hihg policies ، وهي السياسات ذات الصلة بالأمن القومي، والسياسات الدنيا (الثانوية) Low policies ، وهي السياسات ذات الصلة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي في الدولة، فأصبح الوضع الاقتصادي يحتل مكانة اكبر في تفكير وحياة الأمم والشعوب. اما على الصعيد الدولي فلقد برزت الأدوات الاقتصادية واصبحت منافسة للأدوات التقليدية في السياسة الخارجية ونعني بها الدبلوماسية والقوات المسلحة (Knorr, 1975: ch V1) ومع بروز هذه المستجدات في السياسة الدولية وما ترتب عليها من زيادة في أهمية الأهداف الاقتصادية، برزت أهمية العلاقات بين الدول، واصبحت «العلاقات الدولية في حاجة ماسة إلى تغيرات عميقة، لاسيما فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية الدولية» (برانتر ١٩٨١ : ١٢).

ولقد انعكس هذا التغير في أولوية الأهداف القومية وفي عناصر العلاقات الدولية على العلاقات بين الدول النامية بصفة عامة وعلى العلاقات العربية ـ الأفريقية بصفة خاصة. فمنذ أوائل السبعينات أصبح التعاون الاقتصادي[١] وبالذات الجانب المالي منه يشكل عنصرا أساسيا في العلاقات العربية ـ الأفريقية (حسن، ١٩٨٥) إلا ان هذا التعاون لم يأخذ شكل برنامج محدد إلا في أواخر السبعينات ، وبالتحديد في مارس ١٩٧٧م عندما

انعقد أول مؤتمر قمة عربي ـ افريقي، في القاهرة. لقد حددت في هذا المؤتمر المجالات الاقتصادية التي ينبغي تطوير التعاون فيها لزيادة التفاعل بين الدول العربية والأفريقية باعتبارها خطوة نحو تطوير العلاقات بين الدول النامية وهذه المجالات هي:

١ ـ تشجيع التجارة وتيسيرها بما في ذلك وضع الأنظمة التجارية التفصيلية وسد حاجات الأسواق من الجانبين (العربي والأفريقي) وتعزيز التعاون بين المؤسسات التجارية والمصرفية ومؤسسات التأمين.

٢ ـ ضرورة التعاون في مجال مسح الموارد الطبيعية وتطوير وترشيد استخدامها والاتفاق على الشروط الملائمة لتحقيق التعاون عن طريق اقامة مشروعات مشتركة.

٣ ـ تنمية الزراعة وتربية الحيوان ومصايد الأسماك، عن طريق الاستثمار المباشر والمشروعات المشتركة وتبادل المعلومات ونتائج البحوث والتعاون الفني والمالي.

٤ ـ تطوير وترشيد عمليات استخدام الطاقة، وتعاون الجانبين (العربي والأفريقي) في مجالات التنقيب عن الطاقة بما فيها النفط.

٥ ـ الاسراع في تطوير الخطوط الجوية والمائية والسكك الحديدية والطرق المختلفة باعتبارها أساسا هاما لتنمية التعاون العربي الأفريقي. كذلك تحسين شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية والشبكات البريدية.

٦ ـ اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لتعزيز التعاون المالي وفاعليته من خلال القروض الثنائية والجماعية بافضل الشروط الممكنة لكلا الطرفين، وتكليف المؤسسات والمصارف المتخصصة بالبحث عن الصيغة الملائمة لتطوير التعاون الاقتصادي والمالي والفني (محمد، ١٩٨٢: ١٦٤ ـ ١٦٥).

ان ما يعنينا من المجالات السابقة هو مجال التعاون المالي بين الدول العربية والأفريقية والذي يتم «من خلال القروض الثنائية والجماعية بافضل الشروط الممكنة». ويرجع اهتمامنا بهذا الجانب إلى سببين: الأول: اعتقادنا القوي بان هذا المجال هو المجال العملي الملموس الذي يعمل بالفعل وبشكل ايجابي لتطوير العلاقات بين الدول العربية والأفريقية، اما بقية المجالات فلا تزال هامشية في تأثيرها . الثاني: يتمثل في أن هذه الدراسة تركز على التسهيلات المالية السعودية للدول الأفريقية باعتبارها وسيلة لتنشيط التعاون المالي بين الدول العربية والأفريقية.

لقد أنشأت الدول العربية النفطية مجموعة من صناديق التنمية الدولية مثل «الصندوق السعودي للتنمية»، «الصندوق الكويتي للتنمية العربية»، «المصرف العربي للتنمية في افريقيا» و «البنك الاسلامي للتنمية» و «صندوق الأوبيك للتنمية الدولية».

والهدف المشترك لهذه الصناديق دعم الدول الأقل نموا وتوفير ما يلزمها من موارد مالية. ولقد أوجدت فكرة هذه الصناديق أساسا جديدا أو غير مألوف للتعاون بين دول المجتمع الدولي وهو الأساس الاخلاقي. فبينما استخدمت الدول الغربية مساعدتها المالية لإيجاد اسواق لمنتوجاتها أو لتحافظ على مناطق نفوذها السياسي، فإن الدول العربية في تقديمها للمساعدات المالية للدول النامية لم تسع لمثل تلك الأهداف. لقد بدأت بعض الدول العربية مساعداتها في أوائل الستينات، وانطلقت في مفهومها لتلك المساعدات من التزامات اخلاقية نحو الدول الأقل نموا. إن إحساس الدول العربية النفطية تجاه المجموعة النامية التي تنتمي اليها وإدراكها للمتطلبات الاجتماعية للاستقرار دفعها للعطاء حالما توفرت لها الثروة (Shihata , 1982: 6)والأهم من ذلك ان الدول العربية النفطية قدمت مساعداتها للدول الأقل نموا رغم محدودية مواردها المالية وذلك بعكس ما تقدمه الدول الصناعية المتقدمة والتي تتمتع بموارد كبيرة ومتعددة وعليها مسئولية تاريخية لتطوير اقتصاديات الدول النامية التي استنزفت مواردها خلال الاستعمار في أشكاله المختلفة.

وبالاضافة إلى الأساس الاخلاقي للتسهيلات المالية التي تقدمها صناديق التنمية في الدول العربية النفطية فإن مما ساعد على نجاح هذه الصناديق في تحقيق أهدافها التنموية هو سماتها الموضوعية ومراعاتها للظروف المحيطة بالدول المستفيدة. ان التجارة الخارجية الحرة بين الدول تقوم على أساس المنفعة الاقتصادية المتبادلة ومبدأ المعاملة بالمثل وهذا يجعل التعاون بين الدول النامية مقتصرا على الدول القادرة على التصدير والاستيراد والمستفيدة من التجارة الخارجية وهي دول محدودة جدا. في حين أن التسهيلات المالية التي تقدمها صناديق التنمية العربية لا تشترط مبدأ المعاملة بالمثل، بل تقدم لمن له الرغبة ولديه القدرة على الاستفادة منها. وبذلك يتم وبقدر المستطاع تعميم الفائدة من الدخل القومي للدول العربية الغنية المخصص للتنمية الدولية. لذا ستشكل التسهيلات المالية السعودية للدول الأفريقية محور هذه الدراسة، وستأخذ نشاطات الصندوق السعودي للتنمية حالة تطبيقية حيث أنه المشرف على التسهيلات المالية الخارجية التي تقدمها المملكة العربية السعودية للدول النامية ومنها الدول الأفريقية.

الصندوق السعودي للتنمية ودوره في التنمية الدولية

ترجع بداية مساهمة المملكة العربية السعودية في التنمية الدولية إلى أوائل الستينات. إلا أن هذه المساهمة كظاهرة تمثل عنصرا أساسيا في السياسة الخارجية السعودية ظهرت في أوائل السبعينات وبالتحديد عام ١٩٧٣م (Ali,1976) . فمنذ ذلك العام قامت المملكة ـ وبشكل لم يسبق له مثيل ـ بتسخير مواردها الاقتصادية وايراداتها المالية لخدمة اهدافها الخارجية. فخلال الفترة من عام ١٩٧٣م إلى عام ١٩٧٥م بلغ اجمالي ما قدمته المملكة من مساعدات سواء على شكل منح أو قروض ميسرة احد عشر بليون دولار أمريكي. [٢] وفي

الفترة ما بين عام ١٩٧٦م وعام ١٩٨٠م بلغ اجمالي ما قدمته المملكة من مساعدات عشرين بليون دولار أمريكي(٣). اما في عام ١٩٨١م وحده فقد بلغ اجمالي ما قدمته المملكة من مساعدات خمسة بلايين و ٧٩٨ مليون دولار أمريكي(٤) ونتيجة لهذا النهج الجديد للسياسة الخارجية السعودية اتسعت رقعة نفوذها وتأثيرها في المجال الدولي. وإذا كانت قيادة المملكة للعالم الإسلامي قد ضمنت لها مكانة في معظم ان لم يكن كل العالم الإسلامي، فإن مواردها الاقتصادية قد عززت نفوذها في هذا العالم ووسعت هذا النفوذ ليشمل أماكن جديدة من المعمورة في آسيا وأوروبا وامريكا.

لقد أتاحت الامكانات الاقتصادية للمملكة تسخير اشكال مختلفة من الأدوات الاقتصادية تنوعت حسب طبيعة العلاقات الاقتصادية والسياسية التي تربط المملكة مع بقية دول العالم. ففي علاقاتها مع الدول المتقدمة ركزت المملكة على اسعار البترول وتوظيف ايراداته وتجارتها الخارجية لبلوغ اهدافها القومية. اما في علاقاتها مع الدول النامية فلقد ركزت المملكة على المساعدات والتسهيلات المالية الضخمة التي تقدمها لتلك الدول. وبصفة عامة يمكن أن نميز بين عشرة انماط مختلفة للأداة الاقتصادية السعودية:

(١) حظر البترول سواء كان الحظر كليا أو جزئيا. (٢) رفع أو تخفيض انتاج البترول للتحكم في الكمية المعروضة منه. (٣) رفع أو تجميد اسعار البترول. (٤) استخدام عملة معينة (الدولار) لتحديد أسعار البترول وعملة لبيعه. (٥) توظيف ايرادات البترول وما يترتب على هذا التوظيف من آثار اقتصادية ايجابية للدولة الموظف بها. (٦) التجارة الخارجية في جانبيها التصدير (البترول) والاستيراد (السلع والخدمات). (٧) المساعدات المالية النقدية وهي المساعدات التي تقدمها المملكة للدول المجاورة لـ «اسرائيل»: سوريا، الأردن، وغيرها من الدول الصديقة (٨) المساعدات المالية العينية وهي المشاريع ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي التي توفرها المملكة لدول اخرى دون مقابل. مثال ذلك ما يقوم به مكتب المشاريع السعودي باليمن الشمالي. (٩) التسهيلات المالية المباشرة وهي التسهيلات التي يقدمها الصندوق السعودي للتنمية. (١٠) التسهيلات المالية غير المباشرة، وهي التسهيلات التي تقدمها صناديق التنمية الإقليمية والدولية التي تساهم المملكة في رأسمالها مثل: المصرف العربي للتنمية في افريقيا، البنك الإسلامي للتنمية، صندوق الأوبك للتنمية الدولية، البنك الدولي للانشاء والتعمير. وما يهمنا من الأنماط السالف ذكرها هو النمط التاسع، أي التسهيلات المالية المباشرة والتي ينفرد بتقديمها الصندوق السعودي للتنمية.

الصندوق السعودي للتنمية

تأسس الصندوق السعودي للتنمية عام ١٩٧٤م. إذ صدر في هذا العام المرسوم الملكي رقم م/٤٨ المتضمن الموافقة على نظام الصندوق. ولقد حددت المادة الأولى والثانية من نظام الصندوق الأسس الرئيسة الثلاثة للصندوق، وهي شخصيته، هدفه، ورأسماله. فمن حيث الشخصية والهدف نصت المادة الأولى من النظام على أن الصندوق «مؤسسة عامة . . ويتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة. . »، وان هدفه هو «المساهمة في تمويل المشاريع الانمائية في الدول النامية عن طريق منح القروض لتلك الدول». في حين حددت المادة الثانية من النظام رأس مال الصندوق بعشرة آلاف مليون ريال سعودي، أي ما يعادل ثلاثة آلاف مليون دولار أمريكي «يغطي نصفه خلال الثلاث سنوات التالية وفقا لاعتمادات الميزانية، ويغطى الباقي بعد ذلك وفقا لما تحدده الميزانية العامة للدولة في كل سنة. ويجوز بقرار(٥) من مجلس الوزراء زيادة رأس مال الصندوق» (الخلفي، ١٩٨٤ : ٩٠ ـ ١١٤) (Selim, 1983 & Law, 1978: 77-80). وما يجب الاشارة إليه هو أن رأس مال الصندوق قد تم بالفعل زيادته بشكل تدريجي فتم رفعه إلى خمسة عشر ألف مليون ريال في عام ١٩٨٠م، ثم إلى خمسة وعشرين الف مليون ريال سعودي أي ما يقارب سبعة آلاف وخمسمائة مليون دولار امريكي في عام ١٩٨١م (الصندوق السعودي، ١٩٨٢)

ولقد انطلق الصندوق السعودي للتنمية نحو هدفه الأساسي وهو «المساهمة في تمويل المشاريع الانمائية في الدول النامية» من مرتكزات أساسية ومبادىء حددها التقرير السنوي الأول للصندوق بما يلي:

> (١) ان مساعدة الأمم على التطور في النواحي الاقتصادية من شأنها ان تدعم انتشار رسالة الإسلام. (٢) ان تشجيع التطور الاقتصادي للأمم من شأنه ان يدعم الاستقلال السياسي والاقتصادي لهذه الأمم. (٣) ان زيادة الانتاج العالمي من المحاصيل الغذائية والبضائع الأساسية سيساهم في تحسين الأوضاع المعيشية في المملكة. (٤) ان توفير الدعم المالي للدول النامية يعتبر استثمارا في تنمية التفاهم والتعاون بين الشعوب. (٥) ان تكوين المهارات العالية والكفاءات الفنية والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية يعود بفوائد مباشرة على المملكة (الصندوق السعودي، ١٩٧٥).

وعلى ضوء هذه المبادىء بدأ الصندوق السعودي للتنمية يمارس نشاطاته التنموية ممارسة فعالة. فلقد بلغ عدد الدول التي استفادت من تسهيلات الصندوق المالية حتى عام ١٩٨٣ ستين دولة. وبلغ اجمالي المشاريع التي ساهم الصندوق في تمويلها ٢٦٣ مشروعا في قطاعات مختلفة بلغ اجمالي مساهمة الصندوق فيها ما يزيد عن ٥٦١٤ مليون دولار امريكي

أو ما يزيد على ٢٠٢٦٩ مليون ريال سعودي توزيعها من حيث القارات يوضحه الجدول رقم (١)

جدول رقم (١)
مشاريع الصندوق السعودي للتنمية موزعة حسب القارات
(٧٤ - ١٩٨٣م)

المنطقة	المبلغ (مليون ريال سعودي)	٪ من المجموع	عدد المشاريع	عدد الدول
افريقيا	١٠٠٣٠,٩٠	٤٩,٥	١٥٧	٣٧
آسيا	٩٧٤٨,٥٨	٤٨,١	٩٩	١٩
مناطق اخرى	٤٨٩,٩٠	٢,٤	٧	٤
المجموع	٢٠٢٦٩,٣٨	١٠٠	٢٦٣	٦٠

المصدر: الصندوق السعودي للتنمية التقرير السنوي (١٩٨٢/١٩٨٣م) ص١٣

اما بالنسبة للتوزيع على القطاعات المختلفة فلقد بنيت استراتيجية الصندوق على ثلاثة اعتبارات رئيسة: مساعدة الدول المستفيدة من التسهيلات في بناء قاعدة قوية للاقتصاد من خلال تطوير الأسس الضرورية بما في ذلك مصادر الطاقة. رفع انتاجية المواطن وذلك من خلال توفير خدمات جيدة في الصحة، الإسكان، والتعليم. وتسهيل عملية نمو القطاع الرئيسي للاقتصاد والذي في معظم دول العالم الثالث يتمثل بالقطاع الزراعي. وبناء على هذه الاعتبارات احتل قطاع النقل والمواصلات والطاقة والخدمات الاجتماعية والزراعية مكان الصدارة في التسهيلات التي يقدمها الصندوق، كما يوضح ذلك الجدول رقم (٢).

الجدول رقم (٢)
التوزيع القطاعي لمشاريع الصندوق السعودي للتنمية (١٩٧٤ - ١٩٨٣م)

القطاعات الاقتصادية	٪ من الاجمالي	مليون ريال
النقل والمواصلات	٣٦,٣	٧٣٦٤,٨٤
الطاقة	٢١,٦	٤٣٧٣,٤٠
الخدمات الاجتماعية	١٦,١	٣٢٥٣,٨٤
الزراعة	١٥,٧	٣١٨٨,٠٠
الصناعة	٩,٦	١٩٤٢,٠٠
قطاعات اخرى	٠,٧	١٤٧,٣٠
المجموع	١٠٠	٢٠٢٦٩,٣٨

المصدر: الصندوق السعودي للتنمية التقرير السنوي (١٩٨٢م/١٩٨٣م).

ومن حيث رسم الخدمات الذي يتقاضاه الصندوق مقابل التسهيلات التي يقدمها فيعتبر ضئيلا جدا إذا قورن بنسبة الفوائد التي تتقاضاها البنوك التجارية على قروضها. فحسب تقرير أعده الصندوق السعودي للتنمية في مايو ١٩٨٠م، تراوحت هذه النسبة ما بين ٢٪ إلى ٣٪ (Saudi Fund, 1980:9)، وبالاضافة إلى هذه النسبة الضئيلة فإن متوسط فترة تسديد القرض للقروض التي منحت في عام ٧٩/ ١٩٨٠م بلغت عشرين عاما، وهذه الفترة تتضمن فترة سماح Grace period متوسطها خمس سنوات. ونتيجة لهذه التسهيلات فإن عنصر المنحة في قروض الصندوق يصل إلى ما بين ٥٠ ـ ٧٥٪ من القيمة الحقيقية للقروض المقدمة.

ومقابل هذه التسهيلات في رسم الخدمات وفترة تسديد القرض وضع الصندوق السعودي بعض الشروط التي يجب على الدولة الراغبة في الحصول على تسهيلات من الصندوق تلبيتها. فلقد نصت المادة (٧) من نظام الصندوق على الشروط التالية:

> **(أ) ان يثبت للصندوق الجدوى الاقتصادية أو الاجتماعية في البلد المقترض للمشروع المطلوب تمويله. (ب) ان يتم دفع القرض واسترداده بالريال السعودي. (جـ) ألا يتجاوز مبلغ القرض لأي مشروع نسبة ٥٪ (خمسة في المائة) من رأسمال الصندوق، ونسبة ٥٠٪ (خمسين في المائة) من التكلفة الاجمالية للمشروع المقترض له. (د) لا يجوز ان تتجاوز مجموع القروض الممنوحة لأي بلد في آن واحد نسبة ١٠٪ (عشرة في المائة) من رأسمال الصندوق (نظام الصندوق السعودي، ١٣٩٤هـ: ٦ ـ ٧)**

ان الهدف من وراء هذه الشروط هو تفادي تمركز نشاطات الصندوق في دولة معينة، وحث الدول المستفيدة من التسهيلات على نبذ الاتكالية والعمل على توفير جزء من تكلفة المشروع سواء من مصادرها الذاتية أو مصادر أجنبية. كما أن مثل هذا الاجراء سيعكس رغبة الدولة الحقيقية في الحصول على القرض ويزيد من مسئولياتها تجاه الأطراف الأخرى المساهمة في تمويل المشروع.

الصندوق السعودي للتنمية والتنمية الأفريقية:

تمثل التسهيلات المالية التي يقدمها الصندوق السعودي للتنمية للدول الأفريقية أداة واحدة من الأدوات الاقتصادية للسياسة الخارجية السعودية. وهذه الأداة أو الوسيلة غايتها تعزيز قيم مختلفة تمثل كل واحدة منها مرتكزا اساسيا للسياسة الخارجية السعودية. وتشكل هذه القيم المختلفة في مجموعها الهيكل العام للسياسة الخارجية السعودية تجاه القارة الأفريقية التي بدأت في أوائل الستينات واتضحت معالمها في أواخر السبعينات. وحيث أن التسهيلات المالية وجدت لتكون وسيلة لغاية أو قيم خارجية مختلفة تمثل المرتكزات

الأساسية والفكرية للسياسة الخارجية السعودية، لذا اصبح من المهم ان نستعرض بشيء من الايجاز هذه المرتكزات.

المرتكز الإنساني:

يمثل البعد الإنساني مرتكزا اساسيا للسياسات الخارجية للدول المتحضرة. واهتمام المملكة في أفريقيا يعكس إهتمامها الإنساني والأخلاقي، ذلك أن واقع دول افريقيا الأقتصادي واقع سيىء ويمثل مجالا واسعا لمن يريد العطاء الخير والعمل الإنساني. فمن بين ٣٤ دولة من الدول ذات الدخل المنخفض او الدول الأشد فقرا، يوجد اثنتان وعشرون دولة في افريقيا، منها احدى وعشرون دولة افريقية غير عربية (تقرير عن التنمية، ١٩٨٤: ٢٥٦). وهذا الواقع الاقتصادي السيىء للقارة الأفريقية يتوقع ان يستمر لفترة طويلة من الزمن، وصور المستقبل اقرب للتشاؤم منها للتفاؤل. فوفقا لخطة عمل اتخذها مؤتمر القمة الاقتصادي الأفريقي الاول الذي عقد في «لاجوس» في ابريل ١٩٨٠ جاء في الخطة أنه «إذا صدقت التنبؤات الاقتصادية العالمية للعقد القادم (الثمانينات) فإن الانتاجية الكلية الضعيفة لاقتصاديات افريقيا في العشرين سنة الماضية (١٩٦٠م - ١٩٨٠م) تمثل العصر الذهبي إذا ما قورنت مع معدل النمو في المستقبل» (Sylvester, 1981:39). وتتوقع بعض الدراسات ان الدول الأفريقية غير النفطية تحتاج لـ ٧٥ سنة لتضاعف الدخل الفردي لمواطنيها إذا استمرت الأوضاع الاقتصادية الأفريقية على حالها. وهذا يعطي صورة قاتمة لمستقبل افريقيا الاقتصادي خصوصا إذا أخذنا بعين الاعتبار الانخفاض الملحوظ في المستوى الحالي للدخل الفردي للمواطن في الدول الأفريقية غير النفطية. والصورة تكون اكثر تشاؤما إذا أخذنا بعين الاعتبار الانخفاض في معدل النمو الاقتصادي السنوي للدول الأفريقية غير النفطية من ٣,٩٪ في الستينات إلى ٣,٥ في الفترة ما بين ١٩٧٠ - ١٩٧٧م. كل هذه المؤشرات الاقتصادية تعطي انطباعا للملاحظ بان المستقبل الاقتصادي للدول الأفريقية غير النفطية سوف لن يكون أحسن من الحاضر والماضي، وان افريقيا ستظل مجالا لمن يريد العطاء ويعمل من أجل سعادة الإنسان.

المرتكز الإسلامي:

إذا كان المرتكز الإنساني يفسر لنا النهج العام للسياسة الخارجية السعودية تجاه القارة الأفريقية، فإن المرتكز الإسلامي يفسر لنا علاقات المملكة الخاصة مع الأقطار الأفريقية الإسلامية وذات الأقليات الإسلامية.

وفقا لمعلومات نشرت عام ١٩٨٤م بلغ عدد سكان افريقيا ٤٩٨ مليون نسمة، ومن هذا العدد ١٥٠ مليون نسمة يعتنقون الإسلام، اي ما يقارب ٣٠٪ من سكان القارة الأفريقية وما يزيد على ٢٥٪ من المسلمين(World Almanace, 1984 : 351) وحينما نعلم ان

هذه النسبة موزعة بين اقطار افريقية عديدة وليست محصورة في دولة واحدة فإن هذا الوضع يزيد من اهمية المسلمين وتأثيرهم. ان وجود هذه النسبة العالية من المسلمين في القارة الأفريقية يفرض على المملكة إعطاء أهمية خاصة لتلك القارة، إذ ان اعطاء مثل هذه الأهمية سيجسد مبدأ التكافل بين دول العالم الإسلامي ويوفر المناخ الملائم لتحقيق الوحدة الإسلامية.

والمملكة العربية السعودية أعطت بالفعل اهتماما خاصة لافريقيا فيما يتعلق بنشاطاتها ومسئولياتها الإسلامية. وهذا العطاء تجسد في مظاهر مختلفة. أول هذه المظاهر إنشاء الجامعة الإسلامية، في المدينة المنورة عام ١٩٥٩م والتي فتحت ابوابها للطلاب الأجانب ومنهم الأفارقة عام ١٩٦٠م. وفي الوقت الحاضر يوجد في المملكة اكثر من الفى طالب افريقي (غير عربي) يتلقون العلوم الإسلامية في جامعات المملكة المختلفة (Nyang, 1983: 11) ثم هناك الحج وما يمثله من مؤتمر اسلامي لعامة المسلمين، وما يتم خلاله من اتصالات رسمية وثقافية بين المملكة وشعوب القارة الأفريقية، وما يبرزه من خدمة المملكة للحجاج المسلمين. وبعد ذلك تأتي رابطة العالم الإسلامي وما تجسده من روابط شعبية بين المملكة والشعوب الإسلامية الأفريقية وما تقدمه تلك الرابطة من نشاطات ثقافية لخدمة الأقليات الإسلامية في المجتمع الدولي. ان دعم المملكة المالي والمعنوي للرابطة يجسد اهتمام المملكة بشؤون العالم الإسلامي. لقد اعتبر «سليمان نيانغ» استاذ الحكومات في جامعة «هاورد» الأمريكية رابطة العالم الإسلامي اكثر من مجرد تجسيد لاهتمام السياسة الخارجية السعودية في القارة الأفريقية، بل انها أداة فعالة لتحقيق القيم الإسلامية (Nyang, 1983: 10). اخيرا تقوم المملكة عن طريق عدد من اجهزتها الحكومية مثل وزارة الخارجية، وزارة الإعلام، دار الإفتاء ببعض النشاطات الإعلامية في القارة الأفريقية التي تهدف في مجموعها إلى نشر الثقافة الإسلامية عن طريق ترجمة المصادر الأساسية في الإسلام وأهمها القرآن الكريم إلى اللغات الأفريقية الأساسية مثل «الهوسا» و«سواحيلي» و «يوريا». كذلك تقوم الإذاعة السعودية عن طريق إذاعة «صوت الإسلام» من مكة المكرمة باستخدام بعض اللغات الأفريقية في براجها. كل هذه الوسائل تهدف في مجموعها إلى بذر وتعزيز القيم الإسلامية في القارة الأفريقية.

المرتكز القومي:

ان ثلثي العرب يسكنون في القارة الأفريقية وثلاثة ارباع الأقليم العربي يقع في تلك القارة، كما أن ربع سكان افريقيا من العرب. هذه الحقائق لها اثر قوي على الوحدة الأفريقية التي هي محط انظار سكان افريقيا، إذ لا يمكن لأفريقيا ان تكون وحدة بدون الدول العربية وبدون الأخذ بعين الإعتبار السياسات العربية القومية. ان هذا الترابط والتفاعل العربي الأفريقي سبب من أسباب اهتمام المملكة بأفريقيا. فاهتمام المملكة

بافريقيا يعني اهتمامها بالشؤون العربية وتسخير هذا الاهتمام لخدمة القضايا العربية، كما ان دعم المملكة لأفريقيا سيزيد من نفوذ الدول العربية في القارة الأفريقية وفي منظمات تلك القارة السياسية مثل «منظمة الوحدة الأفريقية». ولقد تمثل الاهتمام السعودي في القارة الأفريقية في زيارة الملك فيصل في نوفمبر ١٩٧٢م لعدد من الدول الأفريقية منها تشاد، النيجر، والسنغال، ويوغندا، أما الدول الأفريقية فقد استجابت للاهتمام السعودي والعربي تجاهها بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع «اسرائيل» حيث انه في الفترة ما بين ٤ اكتوبر إلى ١٣ نوفمبر قطعت احدى وعشرون دولة افريقية غير عربية علاقاتها الدبلوماسية مع «اسرائيل» (Sylvester, 1981 : 197)

المرتكز الأيديولوجي:

تمثل الأيديولوجية ونعني بها العقيدة السياسية مرتكزا اساسيا للسياسة الخارجية للعديد من دول المجتمع الدولي. ولقد نما دور الأيديولوجية وتأثيرها في السياسات الدولية حتى اصبحت منهجا مستقلا في دراسة السياسة الخارجية (دوي مكريدس، ١٩٦٦ : ٢٨) والسياسة الخارجية السعودية ليست استثناء من هذه الظاهرة. فخلال أواخر الخمسينات وأوائل الستينات عملت السياسة الخارجية السعودية وفق مضمون ايديولوجي سخرت له كل امكاناتها. وهذا المضمون تمثل في التقارب مع أنظمة سياسية افريقية تجمعها مع المملكة قيم خارجية مشتركة. لذا وجهت المملكة عام ١٩٥٩م الدعوة لامبراطور أثيوبيا «هيلي سيلاسي» لزيارتها . وفي ٧ يناير ١٩٦٠م قام «هيلي سيلاسي» بزيارة ودية للمملكة نوقشت خلالها عدد من القضايا التي تهم الدولتين (Nyang,1983:3).

وبعد الحرب العربية ـ الاسرائيلية عام ١٩٦٧م، ظهر للمملكة تطور عقائدي بارز في افريقيا وهو النفوذ الشيوعي والذي تبلور بشكل واضح خلال السبعينات ومما زاد من أهمية هذا النفوذ هو موقف المملكة من الشيوعية كعقيدة سياسية. وهذا الموقف تجسد بالفعل في مواقف عديدة للمملكة تجاه الأقطار الشيوعية. فالمملكة لا تقيم علاقات دبلوماسية مع دول المعسكر الاشتراكي (المجلة: ١٩٨٢). وتبادلها التجاري مع دول هذا المعسكر محدود جدا حيث لم يتجاوز حجمه نصف بليون دولار عام ١٩٨١م (presley, 1983:55) وحيث أن الشيوعية تعتبر عقيدة معادية في نظر السياسة السعودية، لذا أعطت المملكة في سياستها الخارجية وبخاصة الأفريقية منها اهتماما متزايدا لاحتواء المد الشيوعي الذي له تأثير سلبي على مصالحها الاستراتيجية في منطقة البحر الأحمر (Wai, 1983: 197)

المرتكز الاقتصادي:

يعتبر المرتكز الاقتصادي من أهم المرتكزات في العلاقات الدولية المعاصرة حيث أنه يمثل غاية ووسيلة في العلاقات بين الدول. فهو غاية بحد ذاته إذ أنه يوجد المصالح

الاقتصادية المشتركة بين الدول، وهو وسيلة حيث أنه يدعم المرتكزات الأخرى والتي سبقت الإشارة اليها ويقوي من فعاليتها وتأثيرها (Spero, 1977)

أما في العلاقات السعودية ـ الأفريقية فيعتبر المرتكز الاقتصادي بصفة عامة والتجاري منه بصفة خاصة من اضعف المرتكزات، ذلك أن حركة التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية والدول الأفريقية غير العربية محدودة جدا كما يوضح ذلك الجدول رقم (٣)، وبخاصة إذا قورنت باجمالي حركة التجارة الخارجية السعودية. ويرجع ذلك إلى عوامل عديدة منها ضعف الاتصالات والمواصلات بين افريقيا والمملكة والأوضاع الاقتصادية والسياسية السائدة في الدول الأفريقية. ومع ذلك بدأت الدول العربية ومنها المملكة في إدراك إمكانات أفريقيا الزراعية ومدى مساهمة هذه الامكانات في حل مشكلة الأمن الغذائي العربي. لكن يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار أن اقدر الدول الأفريقية على حل مشكلة الأمن الغذائي العربي هي السودان، وهي دولة عربية قبل ان تكون افريقية. لذا يبقى البحث عن علاقات اقتصادية تقوي المرتكز الاقتصادي في العلاقات السعودية ـ الأفريقية من الأهمية بمكان. وهنا قد يكون للصندوق السعودي للتنمية دور قيادي.

جدول رقم (٣)
تطور حركة التبادل التجاري بين المملكة والدول الافريقية غير العربية
١٩٦٩ - ١٩٨٢م

السنوات	الصادرات		الواردات	
	القيمة (الف ريال)	التطور ١٩٦٩ = ١٠٠	القيمة (الف ريال)	التطور ١٩٦٩ = ١٠٠
١٩٦٩	٤٠٩٥٦٦	١٠٠,٠	١٥٠٥٣٥	١٠٠
١٩٧٠	٤٧١٨٣٢	١١٥,٢	١٢٦٦٦٩	٨٤,٢
١٩٧١	٧٤٠٥٠٩	١٨٠,٨	١٥٣٦٧٣	١٠٢,١
١٩٧٢	٦٢٣١١٤	١٥٢,١	١٨٠٣٧٠	١١٩,٨
١٩٧٣	٨٣٦٤٢٧	٢٠٤,٢	١٧٦٤٨٧	١١٧,٢
١٩٧٤	١٠٦٧٦٠٠	٢٦٠,٧	٩٠٦٢٨	٦٠,٢
١٩٧٥	١٠٧٢٨٢٩	٢٦١,٩	٨١١٩٤	٥٣,٩
١٩٧٦	١٠١٠١٨٤	٢٤٦,٧	٧٩٠٨٠	٥٢,٥
١٩٧٧	٧٢٨١٨٤	١٧٧,٥	١٣٧٠٤٦	٩١,٠
١٩٧٨	١٤٢٢٥٧٧	٣٤٧,٣	١٧١٨٤٢	١١٤,٢
١٩٧٩	١١٥٤٢٤٦	٢٨١,٨	٢٩١٧٣١	١٩٣,٨
١٩٨٠	٢٢٤١١٥٠	٥٤٧,٢	٣٥٦٥٢٠	٢٣٦,٨
١٩٨١	٢٦٨٦٠٣٨	٦٥٥,٨	٤١١٩٠٩	٢٧٣,٦
١٩٨٢	١٩٨٥٦٧٩	٤٨٠,٠	٤٤٨٦٤٠	٢٩٨,٠

المصدر: المؤشر الاحصائي (الرياض: وزارة المالية والاقتصاد الوطني، مصلحة الاحصاءات العامة، ١٩٨٢م ص١١٧)

ان تنمية افريقيا قضية ليست جديدة في عالم التنمية وعالم السياسات الدولية. وافريقيا في مسيرتها التنموية تعرضت لعدد من التجارب في مجال توفير رأس المال كعنصر من عناصر الانتاج. فلقد استفادت من المساعدات المالية من دول الاوبك في اشكالها المختلفة. لكن هذه المساعدات من الصعب الاعتماد عليها، اذ ان استمرارها يخضع لاعتبارات عديدة سنتطرق لها فيما بعد. كما أن الاعتماد على البنوك التجارية للحصول على قروض تجارية مهمة ليست يسيرة وتزيد من تعقيد الوضع المالي للدول الافريقية وصعوباتها الاقتصادية. فالدول الافريقية غير النفطية مواردها محدودة مما يجعلها تواجه صعوبات في رد القروض وما يترتب عليها من فوائد باهظة (٦). أما الدعوة الى فتح المجال للشركات متعددة الجنسيات والشركات الاجنبية لتساهم في تنمية افريقيا وغيرها من الدول النامية فهي دعوة مثالية (Economist, 1984) ذلك ان قدوم مثل هذه الشركات للدول النامية يتطلب توفر ظروف سياسية، واقتصادية، واجتماعية معينة. وقناعة الشركات بان هناك مجالاً كبيراً للربح يغري للمغامرة وتحمل الصعوبات العديدة والمخاطر المختلفة. كما أن تورط الشركات الاجنبية في الدول النامية سواء كانت تلك الشركات متعددة الجنسيات أو ذات جنسية واحدة كثيراً ما يتم بالتنسيق مع حكومات الشركات لتضمن لها الحكومات عند الحاجة الدعم السياسي والعسكري اللازم. ومثل هذا التنسيق اصبح امرا غير مرغوب فيه في العلاقات الدولية المعاصرة نظرا لما يترتب عليه من إحراج للحكومات وتعريض أمنها القومي لمصادر نزاع مختلفة.

لذا يبقى التعاون بين الدول النامية والدول الاقل نمواً هو الحل الممكن والمنطقي، وهذا التعاون يحبذ ان يبنى على أساس التعاون المشترك الذي يخدم مصالح كل الاطراف. والتسهيلات المالية التي يقدمها الصندوق السعودي للتنمية للدول الافريقية هي حل وسط بين القروض التجارية والمنح والهبات المالية، حيث ان هذه التسهيلات تقدم لمن له الرغبة القوية والقدرة الفعلية على الاستفادة منها. مع ذلك فان التسهيلات المالية ليست كافية بحد ذاتها لتطوير المرتكز الاقتصادي في العلاقات السعودية ـ الافريقية. لذا سوف نستعرض فيما بقي من هذه الدراسة النشاط الحالي لـ «الصندوق السعودي للتنمية» في افريقيا وما نتوقع ان يكون عليه هذا النشاط في المستقبل.

نشاط الصندوق السعودي للتنمية

منذ أن بدأ الصندوق السعودي للتنمية بتقديم تسهيلاته المالية في اوائل عام ١٩٧٥م احتلت افريقيا مركز الاهتمام في نشاطاته. فخلال الفترة ما بين ١٩٧٤م ـ ١٩٨٣م قدم الصندوق السعودي للتنمية تسهيلات مالية للدول الافريقية في شكل قروض ميسرة بلغ اجمالي قيمتها ٩٠ , ١٠٠٣٠ مليون ريال، وذلك لدعم ١٥٧ مشروعا في ٣٧ دولة افريقية.

وهذا المبلغ يمثل ٤٩,٥٪ من اجمالي ما قدمه الصندوق السعودي للتنمية من تسهيلات مالية خلال تلك الفترة. وفي السنوات الأخيرة زاد اهتمام الصندوق السعودي للتنمية في القارة الافريقية. وترتب على ذلك زيادة التسهيلات المالية التي يقدمها الصندوق السعودي للتنمية للدول الافريقية.

فخلال العام المالي ١٩٨١/١٩٨٢ بلغ اجمالي التزامات الصندوق السعودي للتنمية للدول النامية ٣٥٧٥,١٧ مليون ريال. ومن هذا المبلغ خص افريقيا ١٩٤٦,٧٧ مليون ريال، اي ٥٤,٤٪ من اجمالي التزامات الصندوق المالية. وفي افريقيا تم توزيع هذا المبلغ على ٣٥ مشروعا في اثنتي عشرة دولة.

اما من حيث التوزيع القطاعي داخل القارة الافريقية خلال العام المالي ١٩٨١م/١٩٨٢م فلقد تم وفقا لسياسة اعتبرت فيها القطاعات المختلفة وأولوية هذه القطاعات واهميتها للتنمية القومية. لذا حظي قطاع الزراعة باهتمام اولي، اذ خصه ثمانية مشاريع بلغ اجمالي مساهمة الصندوق فيها ٨٣٩ مليون ريال. وهذا المبلغ يمثل ٤٣,١٪ من اجمالي مخصصات الصندوق للقارة الافريقية. ويرجع اهتمام الصندوق بقطاع الزراعة الى اهمية هذا القطاع في التنمية القومية الافريقية، حيث ان معظم ان لم يكن كل الدول الافريقية يعتمد اقتصادها وبالدرجة الاولى على الزراعة كمورد قومي. كما ان اهتمام الصندوق في قطاع الزراعة يعكس اهتمامه بسّد الحاجات الرئيسة للمواطن الافريقي والتي يأتي الغذاء في مقدمتها . وبعد قطاع الزراعة احتل قطاع المواصلات والاتصالات اهمية مميزة في نشاطات الصندوق، حيث خص هذا القطاع اربعة عشر مشروعا بلغ اجمالي مساهمة الصندوق فيها ٦٦٦,٤١ مليون ريال وهي تمثل ٣٤,٢٪ من اجمالي تسهيلات الصندوق للدول الافريقية. ويعزى اهتمام الصندوق في قطاع المواصلات والاتصالات الى اهمية هذا القطاع في كل من التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية. وفي مجال الخدمات الاجتماعية ساهم الصندوق في عشرة مشاريع بلغ إجمالي مساهمته فيها ٣٢٦,٩٦ مليون ريال وهي تمثل ١٦,٨٪ من اجمالي التزامات الصندوق في افريقيا. واهتمام الصندوق السعودي في قطاع الخدمات الاجتماعية يعكس رغبته في أن يساهم في بناء الانسان الافريقي القادر على المشاركة الاجتماعية والاقتصادية، كما أن بناء الانسان في مفهوم الصندوق لا يقل اهمية عن بناء مصنع او مزرعة او طريق، ذلك ان الانسان هو غاية التنمية ووسيلتها. اما الطاقة فبالبرغم من أهمية تطوير مصادرها فانها لم تحظ باهتمام يذكر من قبل الصندوق خلال العام المالي ١٩٨١م/١٩٨٢م، حيث أن اجمالي التزامات الصندوق في قطاع الطاقة خلال هذا العام كانت ١٤,٤ مليون ريال، وهذا المبلغ يشكل ١,٨٪ فقط من اجمالي التزامات الصندوق في افريقيا. في حين حظيت الصناعة الافريقية باهتمام جديد من قبل الصندوق فساهم الصندوق في تمويل مشروعين صناعيين، الاول في

تونس لدراسة الجدوى الاقتصادية لإنشاء مركب صناعي، والآخر في غينيا لبناء مصنع للإسمنت. وبلغ اجمالي مساهمة الصندوق في هذه المشاريع الصناعية ٨٠ مليون ريال وهي تمثل ٤,١٪ من تسهيلات الصندوق لأفريقيا.

وخلال العام المالي ١٩٨٢م/١٩٨٣م حافظ الصندوق السعودي للتنمية على اهتمامه المميز في افريقيا. ومع أن التزامات الصندوق المالية للدول النامية قد انخفضت خلال هذا العام كما يوضح ذلك الجدول رقم (٤)، كما انخفضت التزامات الصندوق المالية للدول الافريقية الا ان هذا الانخفاض في التزامات الصندوق المالية لا يعكس تقليلا لاهتمام الصندوق في القارة الافريقية بقدر ما يعكس مستجدات مالية وفنية واقتصادية في الدول الافريقية. ودليل ذلك ان نسبة ما حصلت عليه افريقيا من تسهيلات مالية خلال عام ١٩٨٢م/١٩٨٣م. بلغ ٦٠,٥٪ من إجمالي تسهيلات الصندوق للدول النامية أي بزيادة مقدارها ٦,١٪ عن العام المالي السابق ١٩٨١/ ١٩٨٢. وتم توزيع ما خص افريقيا من التزامات مالية خلال العام المالي ١٩٨٢م/١٩٨٣م، على ثلاثة عشر مشروعا في ثماني دول افريقية يوضحها الجدول رقم (٤).

ومن حيث التوزيع القطاعي لتسهيلات الصندوق المالية خلال العام المالي ١٩٨٢م/١٩٨٣م فالشيء الملاحظ هو ان الصندوق حافظ على اهتمامه في تنمية القطاع الزراعي، اذ خص هذا القطاع ٤٩١ مليون ريال وهي تمثل ٣٨,٩٪ من اجمالي التزامات الصندوق المالية للدول الافريقية. في حين زاد الصندوق من اهتمامه في تنمية الانسان والمجتمع الافريقي اذ بلغت التزامات الصندوق المالية المخصصة للخدمات الاجتماعية مثل الاسكان، المستشفيات، المدارس، والتنمية الريفية مبلغ ٤٤٠ مليون ريال وهي تمثل ٣٤,٨٪ من اجمالي التزامات الصندوق للدول الافريقية. وقلل الصندوق السعودي للتنمية خلال العام المالي ١٩٨٢م/١٩٨٣م من التزاماته المالية في قطاع النقل والمواصلات في القارة الافريقية، اذ بلغ اجمالي المبلغ المخصص لهذا القطاع ٢١٢ مليون ريال ويمثل ١٦,٨٪ من التزامات الصندوق للدول الافريقية، أما الطاقة فقد زاد الصندوق في تطوير مصادرها في الدول الافريقية اذ ساهم في دعم ٤ مشاريع للطاقة بلغ اجمالي مساهمته فيها ١٢٠,٤ مليون ريال وهي تمثل ٩,٥٪ من اجمالي التزامات الصندوق في القارة الافريقية. ولم يحظ قطاع الصناعة بأية تسهيلات مالية من قبل الصندوق السعودي خلال العام المالي ١٩٨٢م/١٩٨٣م، وهذا يعكس اتجاه الصندوق التقليدي في عدم الدخول في مجال القطاع الصناعي وحصر اهتمامه في القطاع الزراعي وقطاع النقل والخدمات. اما القطاع التجاري فلم يقدم له الصندوق اي تسهيلات حيث ان نظام الصندوق لا يسمح بذلك (الصندوق السعودي، ١٩٨١)

الجدول رقم (٤)
التزامات الصندوق للدول الافريقية خلال العام الحالي ١٩٨٣/١٩٨٢م

الدولة	المبلغ الملتزم به (مليون ريال سعودي)	عدد القروض
الجزائر	٣٨٠	٣
الكمرون	٦٠	١
جزر القمر	١٠	١
غينيا بيساو	٢٩	١
ساحل العاج	١٢٠,٤	١
المغرب	٢٧٨	٤
سيراليون	٨٦	١
السودان	٣٠٠	١
المجموع	١٢٦٣,٤	١٣

المصدر: الصندوق السعودي للتنمية التقرير السنوي (١٩٨٣/١٩٨٢م) ص ١٨

ونظرة مقارنة للجدول رقم (٥) ورقم (٦) توضح لنا مدى اهتمام الصندوق السعودي للتنمية الأفريقية وتوزيعه هذا الاهتمام وبشكل متوازن على قطاعات التنمية الرئيسة والمختلفة. وخلاصة القول هو ان الصندوق السعودي للتنمية اعطى اهتماما مركزا ومستمرا لتنمية القطاع الزراعي في الدول الأفريقية لما لهذا القطاع من أهمية. اما بالنسبة للقطاعات الأخرى فلقد اختلف اهتمام الصندوق بها من عام لآخر، ومن قطاع لآخر. فخلال العام المالي ١٩٨٢/١٩٨١م ركز الصندوق نشاطاته في تنمية قطاع النقل والمواصلات. في حين ركز نشاطاته خلال العام المالي ١٩٨٣/١٩٨٢م في تنمية قطاع الخدمات.وهذا الاهتمام المستمر في قطاع الزراعة والمتوازن في القطاعات الأخرى يعكس اهتمام الصندوق في تحقيق متطلبات بقاء الانسان الأفريقي ونمو المجتمعات الأفريقية.

جدول رقم (٥)
التوزيع الأقليمي للقروض الميسرة التي قدمها الصندوق للعام المالي ١٩٨٢/٨١م، و ١٩٨٣/٨٢م

المنطقة	اجمالي الالتزامات (مليون ريال)		عدد المشاريع المصادق عليها		عدد الدول المستفيدة		٪ من اجمالي العون	
السنة	٨٢/٨١م	٨٣/٨٢م	٨٢/٨١م	٨٣/٨٢م	٨٢/٨١م	٨٣/٨٢م	٨٢/٨١م	٨٣/٨٢م
افريقيا	١٩٤٦,٧٧	١٢٦٣,٤٠	٣٥	١٣	١٢	٨	٥٤,٤	٪٦٠,٥
آسيا	١٥٢٢,٤٠	٨٢٥,٩٠	١٧	١٠	٧	٦	٤٢,٦	٪٣٩,٥
مناطق اخرى	١٠٦,٠٠	—	٣	—	١	—	٣,٠	—
المجموع	٣٥٧٥,٧٧	٢٠٨٩,٣٠	٥٥	٢٣	٢٠	١٤	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: الصندوق السعودي للتنمية التقرير السنوي (١٩٨١/٨٠ - ١٩٨٢/٨١م) ص١٧، ٢٠ والتقرير السنوي (١٩٨٢م/١٩٨٣م) ص١٧

جدول رقم (٦)

التوزيع القطاعي لمشاريع الصندوق في افريقيا للعام المالي ٨١/٨٢م، و ٨٢/١٩٨٣م

القطاع	عدد المشاريع		الالتزامات (مليون ريال)		٪ من اجمالي الالتزامات	
	٨١/٨٢م	٨٢/٨٣	٨١/٨٢م	٨٢/٨٣م	٨١/٨٢م	٨٢/٨٣م
خدمات اجتماعية	١٠	٦	٣٢٦,٩٦	٤٤٠,٠٠	١٦,٨	٣٤,٨
نقل واتصالات	١٤	٣	٦٦٦,٤١	٢١٢,٠٠	٣٤,٢	١٦,٨
الطاقة	١	١	١٤,٤٠	١٢٠,٤٠	١,٨	٩,٥
الزراعة	٨	٣	٨٣٩,٠٠	٤٩١,٠٠	٤٣,١	٣٨,٩
الصناعة	٢	-	٨٠,٠٠	-	٤,١	-
المجموع	٣٥	١٣	١٩٤٦,٧٧	١٢٦٣,٤٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: الصندوق السعودي للتنمية التقرير السنوي (٨٠/٨١م - ١٩٨٢م) ص١٨، ٢١ والتقرير السنوي (١٩٨٢م/١٩٨٣م) ص١٩.

مستقبل العلاقات بين الصندوق السعودي للتنمية ـ والدول الأفريقية:

ان استعراضنا السابق لنشاطات الصندوق يعطي انطباعا للقارىء بأن الصندوق السعودي للتنمية قد عمل ما يمكن عمله لافريقيا سواء من حيث التوزيع الجغرافي لتسهيلاته المالية أو من حيث التوزيع القطاعي لها. اما اذا نظرنا إلى نشاطات الصندوق باعتبارها وسيلة لتقوية المرتكزات العامة للسياسة الخارجية السعودية في القارة الأفريقية، وأداة لتقوية العلاقات بين الدول النامية لوجدنا أن نشاطات الصندوق في القارة الأفريقية يستحسن اعادة النظر بها وفقا للمحددات التالية:

١ ـ الوضع الاقتصادي العام للمملكة وتأثيره على فاعلية الوسائل الاقتصادية للسياسة الخارجية السعودية.

٢ ـ سمات القارة الافريقية والقيم التي تحكم المجتمع الأفريقي.

٣ ـ النشاطات المضادة للتقارب العربي ـ الأفريقي.

١ ـ فمن حيث الوضع الاقتصادي العام للدولة وتأثيره على المساعدات الخارجية يمكن القول ان اواخر السبعينات وأوائل الثمانينات كانت بمثابة العصر الذهبي للمساعدات الخارجية السعودية، ذلك أن المساعدات الخارجية السعودية كانت ولا تزال وليدة عامل اقتصادي وحيد وهام وهو البترول وما يترتب عليه من ايرادات مالية. فالتطور المفاجىء الذي حصل لبرنامج المساعدات الخارجية السعودية بعد عام ١٩٧٣م كان نتيجة للزيادة الكبيرة في أسعار البترول والكمية المصدرة منه. لكن صادرات المملكة من البترول تتأثر إلى درجة كبيرة بوضع التجارة الدولية. لقد انخفض الطلب العالمي على البترول بين عامي ٨٠م و ١٩٨١م بنسب تقدر بـ٥,٥٪ و ٤,٥٪ على التوالي. كما تقلص الطلب بنسبة ٣,٦٪ في عام ١٩٨٢م. وهذا الانخفاض يرجع لاسباب عديدة اولها الركود الاقتصادي الذي عانت منه الدول الصناعية وما زال بعضها يعاني منه، وهناك ايضا ترشيد استهلاك الطاقة والمنافسة التي واجهها البترول من المصادر البديلة للطاقة كالفحم والطاقة النووية وغير ذلك، ثم هناك السحب الموسمي من مخزون البترول في الدول المستهلكة. (ابا الخيل، ١٩٨٤: ٢٠ ـ ٢١).

وفي الوقت الذي انخفض فيه الطلب على البترول لاعتبارات خارجية، ظهرت بعض الاعتبارات الداخلية والتي ساهمت وستساهم في الحد من التوسع في المساعدات الخارجية. اول هذه الاعتبارات زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد السعودي. لقد توسع الاقتصاد السعودي وزادت مقدرته الاستيعابية مما فرض على الحكومة ان تزيد من إنفاقها واستثمارها في الدخل. اما الاعتبار الثاني فهو زيادة

التعليم وآثاره الكمية والكيفية. فمن حيث آثاره الكمية اصبحت الجامعات والمعاهد تخرج الآلاف من الكوادر المؤهلة واصبحت الحكومة ملزمة بايجاد وظائف لهؤلاء لتحول دون ظهور البطالة. ومن حيث الكيف فان التعليم يزيد من توقعات ومطالب المواطن من حكومته مما يجعل الحكومة تحت ضغط مستمر من اجل العطاء ومن اجل عمل المزيد من الاجتهاد لرفع مستوى دخل المواطن الحقيقي والنقدي.

ان هذه التطورات الخارجية والداخلية ستفرض على الحكومة السعودية إعادة النظر في سياسة مساعداتها الخارجية لترشيدها وفقا لإمكاناتها الجديدة ووفقا للمستجدات في الساحة الدولية والوطنية.

٢ - اما من حيث سمات القارة الأفريقية فانها في الواقع لا تشجع على خلق مناخ ملائم للتعاون الدولي ومن ضمنه التعاون العربي - الأفريقي بعامة، والتعاون السعودي - الأفريقي بخاصة. إن أول سمة تتسم بها الدول الأفريقية هي ظاهرة انعدام الاستقرار السياسي، والذي يحول دون نمو العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الدول ويحد من فعالية هذه العلاقات ولا يقل اهمية عن انعدام الاستقرار السياسي الفساد الاداري الذي تعاني منه الدول الافريقية كما تعاني منه بقية الدول النامية الأخرى. لقد حالت ظاهرة الفساد الاداري دون تحقيق المساعدات الخارجية للاهداف الانسانية والاقتصادية المرجوة منها، بل أن هذه المساعدات اصبح لها أثر سلبي على نمو الدول المستفيدة منها بدلاً من الأثر الايجابي «فكلما تدفقت مساعدات الدول الصناعية على الدول النامية رأى الخبراء الأوروبيون تدهور هذه البلدان، وقد اتضح لكثير من المسئولين بشكل لا يقبل الشك أن ثلثي هذه المساعدات إن لم يكن اكثر من ذلك تذهب إلى حساب الحكام والمسئولين دون رادع او وازع انساني(٧) وعلى سبيل المثال لا الحصر أشارت عدد من الصحف إلى أن حاكم زائير «موبوتو سيسيكو» يملك حوالي ملياري دولار مودعة في حسابه في بلجيكا، في الوقت الذي ارتفعت فيه ديون زائير الخارجية من ١١٨٤ مليون دولار عام ١٩٧٤م إلى ٤٥٦٧ مليون دولار عام ١٩٨١م(٨) ثم هناك الوضع الاقتصادي العام للدول الأفريقية وما تعيشه تلك الدول من أزمة مستمرة. ففي افريقيا توجد أعلى نسب الفقر والبطالة والأمية والمجاعة والأوبئة والجفاف في العالم كله. ومثل هذه المشاكل تحبط كل المخططات التنموية وتعرقل كل الجهود للخروج من أزمة التخلف. «ان الأفارقة يتداينون لا لتنمية هياكلهم الأساسية كما يقال رسميا وانما يجنحون إلى ذلك لتوفير لقمة العيش الضرورية لشعوبهم»(٩). اخيرا فان إمكانات افريقيا الاقتصادية ليست متكاملة مع الامكانات العربية بعامة والسعودية بخاصة. فما تصدره السعودية لافريقيا هو البترول ومشتقاته. وما تصدره افريقيا للسعودية بعض

الفواكه والأخشاب والمواشي والبن. ان الدول الأفريقية غير العربية ليست مصدرا أساسيا للارز والحبوب ومواد التصنيع بل انها مستوردة لهذه السلع. لذا ما تصدره افريقيا للمملكة لا يمثل سلعا استراتيجية وانما يمثل سلعاً يمكن الحصول على بديل لها او الاستغناء عنها (احصائيات، ١٩٨٢) هذا الوضع يحد من جدوى التفكير في التكامل الاقتصادي السعودي ـ الأفريقي. ويجعل مجال التعاون الاقتصادي محصورا بين المملكة وافريقيا في المساعدات الخارجية والتبادل التجاري المحدود.

٣ ـ أخيرا نأتي لموضوع النشاطات المضادة للتقارب العربي الأفريقي، والتي تتمثل بالنشاطات الاسرائيلية في القارة الأفريقية. لقد حققت «اسرائيل» لنفسها نفوذا سياسيا قويا في الدول الأفريقية غير العربية. وهذا النفوذ تحقق نتيجة لعمل جاد ودؤوب من قبل المؤسسات الاسرائيلية المختلفة، بدأ عام ١٩٥٧م ولا يزال مستمرا. وتسعى «اسرائيل» من وراء هذا العمل الجاد إلى تحقيق شرعية الوجود. وهذا الهدف القومي أكده وزير الخارجية الاسرائيلية السابق «ايبان» بقوله «ان الوضع الطبيعي بالنسبة «لاسرائيل» هو الانسجام الأقليمي، ولكن اذا تعذر تحقيق ذلك فسنعمل على زرع العلم الاسرائيلي في مئات من العواصم، ونعمل على خلق وجود دولي «لاسرائيل» يمتد عبر جميع قارات العالم (حصّاد، ١٩٨٢ : ١٣٨ ـ ١٣٩) وسعيا لتحقيق هذا الهدف ركزت «اسرائيل» جهودها في قارة افريقيا نظرا لكثرة عدد دولها مقارنة بالقارات الأخرى. فما بين عام ١٩٥٨م وعام ١٩٧١م ارسلت «اسرائيل» اكثر من ٢٧٦٣ خبيرا ومستشارا إلى افريقيا. وتلقى اكثر من ٦٧٩٧ طالبا افريقيا تعليمهم في اسرائيل(Sylvester,1981: 190 - 191). وتقدم «اسرائيل» ٨٠٪ من اجمالي مساعداتها الخارجية لدول افريقية. وبالاضافة إلى هذا العون في المجالات الفنية والتعليمية المختلفة للاقطار الأفريقية نجحت «اسرائيل» في التغلغل في المؤسسات العسكرية في سبع عشرة دولة افريقية، وذلك عن طريق المساهمة في بناء تلك المؤسسات وتطويرها. كما نجحت «اسرائيل» في التغلغل في القطاع التجاري في الدول الأفريقية عن طريق انشاء سلسلة من المشاريع التجارية الأفريقية ـ الاسرائيلية المشتركة، ابتداء بشركات الملاحة وتطوير مصادر المياه في غانا وانتهاء بعدد غير محدود من شركات التعمير في بقية الدول الأفريقية. ويضاف إلى ما سبق حقيقة أن ١٥٪ من سكان «اسرائيل» هاجروا اليها من افريقيا وفقا لإحصاء عام ١٩٧٠م ، كما يوجد في عدد من الدول الأفريقية الهامة مثل جنوب افريقيا، واثيوبيا، وكينيا، وزائير جاليات يهودية ذات حجم كبير نسبيا ومؤثرة في سياسة هذه الدول الداخلية والخارجية.

ان هذه العلاقات والروابط الاسرائيلية ـ الأفريقية اوجدت تعاطفا افريقيا لصالح «اسرائيل» وأوجدت «لاسرائيل» قواعد صلبة في القارة الأفريقية. لاشك أن التحرك العربي في اوائل السبعينات قد قلل الى حدّ ما من التعاطف الأفريقي الرسمي مع «اسرائيل» كما أن التعاطف على المستوى الرسمي لم يستأصل ولا تزال «اسرائيل» تحتفظ بعلاقات قوية مع جماعات مصالح افريقية. وإعادة عدد من الدول الأفريقية لعلاقاتها الدبلوماسية مع «اسرائيل» دليل على عمق التعاطف الأفريقي الرسمي وعلى نجاح «اسرائيل» في فهم مصادر صنع القرار السياسي في الدول الأفريقية.

ان ما سبق ذكره من العوائق والسلبيات التي تحد من تأثير الصندوق السعودي للتنمية في تطوير العلاقات العربية الأفريقية بعامة والعلاقات السعودية ـ الأفريقية بخاصة يجب ألا يحول دون الاستمرار في البحث عن مجالات جديدة يبني من خلالها الصندوق اسسا جديدة للتعاون بين المملكة والدول الأفريقية. والبحث عن هذه المجالات يتطلب من الصندوق السعودي التكيف مع الوطنية والدولية بحيث يوجد في نظامه الأساسي المرونة اللازمة للتعامل مع الأوضاع المالية والاقتصادية الوطنية والأفريقية. ان هناك عدة مجالات يمكن أن تكون ملتقى لتطوير العلاقات السعودية ـ الأفريقية كماً وكيفا، ويمكن ان يبرز فيها دور الصندوق السعودي للتنمية ويقوى من خلالها وجوده وفاعليته. وهذه المجالات يمكن تحديدها بما يلي:

المجال الأول:

يتمثل بالمجال «التجاري». وهذا المجال يشكل ملتقى جيدا للعلاقات بين الدول، وفي نفس الوقت يمثل احدى القنوات التي تسخر لخدمة الاقتصاد القومي. ان الصندوق السعودي للتنمية مؤسسة وطنية، ونظرة المواطن له ستحدد دوره في المدى الطويل. والرأي العام له تأثيره في كل الدول على اختلاف أنظمتها السياسية. لذا لابد للصندوق السعودي للتنمية ان يهيىء نفسه من الآن لتساؤلات ونظرات المستقبل. وهذا يتطلب منه أن يبدأ في المساهمة في التنمية الوطنية مثل مساهمته في التنمية الدولية فيكون أداة للتفاعل بين الدول النامية. إن إدخال مبدأ «المنفعة الوطنية» في مشاريع الصندوق للتنمية الدولية لا يعني تجريد نشاطات الصندوق من سمتها الانسانية، بل تأطير هذه النشاطات بإطار «المصلحة الوطنية»، ذلك أن التطرف في النظرة الانسانية قد يخلق رد فعل مضاد لها يحولها الى أنانية مطلقة.

ويمكن للصندوق السعودي للتنمية ان يقوم بهذا الدور المزدوج للتنمية، ونعني به التنمية الوطنية والتنمية الدولية عن طريق شراء بعض المنتجات المحلية السعودية وتقديمها للدول المستفيدة من قروضه كجزء من عملية القرض.

ان القول ان مشروعات الصندوق السعودي للتنمية في الدول النامية يجب أن تكون حرة من كل قيد مقولة جيدة في حالة توفر ظروف معينة اهمها امتلاك المملكة لموارد اقتصادية

متجددة. لكن الوضع الاقتصادي والمالي الدولي والمحلي بدأ يتغير، وهذا التغير يفرض على الصندوق السعودي للتنمية أن يتفاعل مع المستجدات. إن إدخال العنصر التجاري في مشاريع الصندوق السعودي للتنمية لا يعني تقليل نشاطات الصندوق في الدول الأفريقية، بقدر ما يعني ترشيدها.

المجال الثاني:

ويتمثل بالمجال «الفني». وفي هذا المجال يحتاج الصندوق مراجعة اكثر من جانب في سياساته.. فيحتاج الصندوق أولا توسيع إمكاناته الذاتية في مجال الدراسات الفنية والاقتصادية ليتمكن من الحصول على صورة شاملة لواقع الدول الأفريقية. كما أن التمكن الذاتي في مجال الدراسات والتقويم سوف يسمح للصندوق بوضع نظرته الخاصة ضمن مضمون الدراسة. وبالاضافة الى تطوير الإمكانات الذاتية في مجال الدراسات والتقويم يحتاج الصندوق الى توسيع مجال تعاونه مع مؤسسات التنمية الوطنية والأقليمية والدولية. فبجانب التعاون الجيد الحالي مع البنك الدولي للانشاء والتعمير ومع المصرف العربي للتنمية في افريقيا، يحتاج الصندوق الى تطوير تعاون مميز مع البنك الأفريقي للتنمية لما لهذا البنك من خبرة طويلة في مجال تنمية الدول الأفريقية. فالبنك الأفريقي بدأ اعماله عام ١٩٦٤م، أي قبل تأسيس الصندوق السعودي للتنمية بعشر سنوات، ويتميز بقدرة على التكيف مع المستجدات الأفريقية والدولية، ولديه عدد كبير من الكوادر الفنية المؤهلة لفهم واقع الدول الأفريقية والتعاون بينها.

ومن الملاحظ ان الصندوق السعودي للتنمية يعتمد اعتمادا شبه كلي في مجال الدراسات الفنية على دور المؤسسات الغربية. وحان الأوان للصندوق ان يعيد النظر في هذا الموضوع ويقلل من اعتماده على المؤسسات الغربية في إعداد الدراسات الفنية، وينظر بجدية الى تطوير التعاون بين الدول النامية في مجال الدراسات الفنية وبالذات التعاون مع دور الدراسات العربية الأفريقية. وهذه الفكرة رفعها كاتب هذه الدراسة لعدد من المسئولين الأفارقة في السنغال، حيث عبروا عن رغبتهم في أن يكون هناك تعاون اوسع بين الدول النامية في مجال الدراسات الفنية وبالذات بين الدول المانحة والدول المستفيدة. ان هذه الخطوة لها ثلاثة أبعاد إيجابية: فهي ستدعم استقلال الدول النامية، كما أن عائد هذه الدراسات سيعود للدول النامية نفسها، واخيرا فإن هذه الخطوة ستفسح المجال لدور الدراسات في الدول النامية للحصول على مزيد من الخبرة والمعرفة. ولقد خطا «البنك الأفريقي للتنمية» في «ابيدجان» خطوة جيدة في هذا المجال، إذ تبنى فكرة «اتحاد المهندسين الأفارقة» وجعل مقره قرب مقر البنك. وهذا الاتحاد سيتولى إعداد بعض الدراسات الفنية عن افريقيا. مثل هذه الخطوة يحبذ أن تبارك وأن يقتدى بها لما لها من آثار ايجابية على استقلال الدول النامية وتطوير خبرتها الفنية.

وبالاضافة الى الدراسات الفنية فان تنفيذ المشاريع يستحسن ايضا ان يعاد النظر فيه ليفسح المجال للشركات العربية والأفريقية لتساهم في عملية التنفيذ. مثل هذه الخطوة فيها ربط المصلحة الوطنية بالتعاون الدولي، ودعم لاستقلالية تنفيذ المشاريع، وتوجيه العائد من تنفيذ المشاريع لشعوب الدول المانحة والمستفيدة بدلا من توجيهها للشركات الغربية. ان هناك عددا من الشركات السعودية، العربية، والأفريقية التي بمقدورها ان تنفذ بعض ـ وليس كل ـ المشاريع التي يساهم بها الصندوق في تمويلها مثل مشاريع الطرق، الاسكان، المستشفيات، والجامعات وغير ذلك من المشاريع التي يتوفر للشركات العربية والأفريقية خبرة فيها. وتحقيق هذه الخطوة يحتاج الى تنسيق مكثف مع الدول المستفيدة من القرض، لكنه سيوجد للصندوق علاقات قوية مع جماعات مختلفة سعودية وافريقية فيقوى الأساس والتفاعل في الداخل والخارج.

ونقطة اخرى تستحق الاشارة في المجال الفني هي «الصيانة» للمشاريع بعد انجازها. وهذا الموضوع مسيطر على أذهان الأفارقة خصوصا في المرحلة الراهنة والتي تم فيها بالفعل انجاز بعض المشاريع التي ساهم فيها الصندوق وحان وقت صيانتها. ان تنفيذ المشروع مجرد خطوة واحدة، وتحقيق المشروع للمنفعة الاقتصادية والاجتماعية المنشودة يتوقف على استمرار المشروع بالانتاجية بصورة جيدة. وهذا يتطلب صيانة مستمرة للمشروع. وما يجب اعتباره هو أن معظم الدول الأفريقية ليس لديها الإمكانات المالية والفنية اللازمة لصيانة المشروع بعد انجازه. وهذا الوضع يفرض على الصندوق اعادة النظر في دراسته عن المشاريع وتمويلها بحيث يجعل الصيانة للمشروع جزءاً لا يتجزأ من عملية التمويل. وهذه الفكرة يتبناها البنك الدولي للانشاء والتعمير في عدد من الدول الأفريقية. ففي السنغال مثلا يوجد صندوق خاص لتمويل صيانة الطرق ويساهم في هذا الصندوق اكثر من طرف من بينهم البنك الدولي. لقد دخل الصندوق السعودي للتنمية مرحلة جديدة من مراحل تطوره وشاءت الصدفة ان يكون دخوله لهذه المرحلة الجديدة بعد مرور عقد من عمره. وهذه المرحلة الجديدة تتسم باهتمام مزدوج للصندوق: اهتمام بالمشاريع الجديدة، واهتمام بصيانة المشاريع التي تم انجازها لتحافظ على انتاجيتها وتحقق المنفعة المرجوة منها. ومع مرور الزمن قد يفوق الاهتمام بصيانة المشاريع الاهتمام بتنفيذ مشاريع جديدة.

الخلاصة:

لقد احتلت الأهداف الاقتصادية الأولوية في سلم الأهداف القومية في الدول النامية، وترتب على ذلك زيادة في اهمية التعاون الاقتصادي بين الدول النامية.

ولقد انشأت المملكة العربية السعودية بصفتها احدى الدول النامية والغنية «الصندوق السعودي للتنمية» تجسيدا للتعاون بين الدول النامية وأداة لتنمية المجتمعات الأقل نموا. وخلال عقد من الزمن تمكن الصندوق السعودي للتنمية عن طريق تقديمه تسهيلات مالية كبيرة لفترة طويلة وبرسم خدمات منخفض من مساعدة عدد من الدول النامية وفي مقدمتها الدول الأفريقية في تنمية العديد من قطاعاتها الأساسية. واتسمت تسهيلات الصندوق. السعودي للتنمية للدول الأفريقية بمراعاة التوزيع الجغرافي والتوازن في التوزيع القطاعي مما يدل على أن الصندوق السعودي للتنمية يعمل في نشاطاته وفق خطة محددة وموفقة.

لكن بالرغم من نجاح الصندوق في توزيع نشاطاته جغرافيا، وقطاعيا هناك عوامل عديدة قد تحد من فعالية نشاطات الصندوق. من هذه العوامل الوضع الاقتصادي الدولي وانعكاساته على الوضع الاقتصادي السعودي، وسمات القارة الأفريقية واثرها على فعالية التسهيلات المالية، واخيرا النشاطات الصهيونية المضادة للتقارب والتعاون العربي - الأفريقي.

ومع أن هذه العوامل التي قد تؤثر سلبا على نشاطات الصندوق في افريقيا، الا أن هناك محاولات عديدة تتوفر فيها فرص جيدة لبناء اسس جديدة تمكن الصندوق من توسيع دوره وتأثيره في التنمية الأفريقية. ودخول الصندوق في هذه المجالات سيمكنه من تطوير كيانه وتعزيز وجوده في مجتمعات القارة الأفريقية.

إن أهداف المجالات التي يمكن للصندوق ان يبحث امكانية الدخول فيها في ظل ظروفه وإمكاناته الحالية هي المجال التجاري، والفني. وتردد الصندوق في الدخول في هذه المجالات والاستفادة من الفرص الموجودة فيها يعني استمرار وضع الصندوق مرهونا لتطورات المستقبل التي تحكمها ظروف دولية واقليمية ومحلية خارج ارادة الصندوق، ومن الصعب التنبؤ بها والسيطرة عليها.

الهوامش

١ - بلغ اجمالي المساعدات العربية للدول الأفريقية خلال الفترة ما بين ١٩٧٣ - ١٩٨٣ تسعة بلايين دولار امريكي (الشرق الأوسط ١٩٨٥/٣/٢٣).

٢ - جريدة الرياض العدد ٥١٥٥ الموافق ٥ يونيو ١٩٨٢.

٣ ـ جريدة الجزيرة العدد ٣٢٠٨ الموافق ٢٨ مايو ١٩٨١.

٤ ـ جريدة الرياض العدد ٥٢٧٦ الموافق ١٦ نوفمبر ١٩٨٢.

٥ ـ انظر نظام الصندوق السعودي للتنمية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم م/٤٨ بتاريخ ١٣٩٤/٥/١٤هـ.

٦ ـ جريدة الرياض العدد ٥٦٢٠ الموافق ١٤٠٤/٢/٨ هـ.

٧ ـ جريدة الجزيرة العدد ٣٦١٠ الموافق ١٤٠٢/١٠/١٢ هـ.

٨ ـ جريدة الجزيرة العدد ٣٦١٠ الموافق ١٤٠٢/١٠/١٢ هـ.
جريدة الرياض العدد ٥٦٢٠ الموافق ١٤٠٤/٢/٨ هـ.

٩ ـ جريدة الجزيرة العدد ٣٦١٠ الموافق ١٤٠٢/١٠/١٢ هـ.

المصادر العربية:

أبا الخيل، م.
١٩٨٤ «الاقتصاد السعودي: الواقع والتطلعات»، الرياض، جامعة الملك سعود.

وزارة المالية والاقتصاد
١٩٨٢ «احصائيات التجارة الخارجية السعودية، مصلحة الاحصاءات العامة»، الرياض.

برانت، و.
١٩٨١ «الشمال ـ الجنوب: برنامج من أجل البقاء»، الكويت، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

البنك الدولي للانشاء والتعمير.
١٩٨٤ «تقرير عن التنمية في العالم»، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة العلمية.

حسن، ع. ر.
١٩٨٥ «رؤية مستقبلية للتعاون العربي الأفريقي»، السياسة الدولية، العدد ٨٠.

حصاد، م.
١٩٨٢ «افريقيا في التوجه لاسرائيل»، شؤون عربية، العدد ١٨، (اغسطس)

الحلفي، ع. ع.
١٩٨٤ «الصندوق السعودي للتنمية ودوره في الأمن الغذائي»، مجلة الإدارة العامة، العدد ٤٠ (يناير): ٩٠ ـ ١١٤.

المصادر الأجنبية :

Ali, S.R.
1976 Saudi Arabia and Oil Diplomacy. New York: Praeger

Bergsten, C.F. Keohane, R.O. and Nye, J.S.
1975 "International economics and international politics: a framework for analysis." pp. 4-10 in C.F. Bergsten and L.B. Krause (Eds.), World Politics and International Economics. Washington, DC: The Brookings Institutions

Economist
1984 "Beggaring the Poor." February 18.

Hanrieder. W.F.
1978 "Dissolving international politics: reflections on the nation-state." The American Political Science Review 72,4 (December)

Huntington, S.P.
1976 Political Order in Changing Societies. New Haven: Yale University Press

Knorr, K.
1975 The Power of Nations: The Political Economy of International Relations. New York: Basic Books

Law, J
1978 Arab Aid: Who Gets It, For What and How. New York: Chase World Information Corp.

Morse, E.L.
1970 "The transformation of foreign policies: modernization, interdependence and externalization." World Politics 22,3 (April): 371-392

Morse, E.L.
1972 "Crisis diplomacy, interdependence and the politics of international relations." World Politics (Spring supplement): 123-150

Nyang, S.S.
1983 "Saudi Arabian foreign policy towards Africa." Horn of Africa (May)

Nye, J.S. Jr.
1976 "Independence and interdependence." Foreign Policy 22 (Spring): 130-161

Presley, J.R.
1983 "Trade and foreign aid: the Saudi Arabian experience." The Arab Gulf Journal 3,1, (April)

Saudi Fund for Development
1980 Annual Report VI.

Selim, H.M.
1983 Development Assistance Policies and the Performances of Aid Agencies. London: MacMillan Press

Shihata, I.F.
1982 The Other Face of OPEC: Financial Assistance to the Third World. London: Longman

Spero, J.E.
1977 The Politics of International Economic Relations. New York: St. Martin's Press

Sylvester, A.
1981 Arabs and Africans: Cooperation for Development. London: Bodley Head

Wai, D.M.
1983 "African-Arab relations: interdependence or misplaced optimism.' Jorunal of Modern African Studies 21,2

World Almanac & Book of Facts
1984 New York: Newspaper Enterprise Assoc.

اثر التطور التكنولوجي على القوى العاملة وسياسات الاستخدام مع الاشارة الى الكويت

حسن علي سليمان
كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة الكويت

شهدت السنوات القليلة الماضية اهتماما خاصا بجوانب تأثيرات التكنولوجيا على الاستخدام وتنظيم العمل وأساليبه. ويرجع هذا التركيز إلى حقيقة أن التكنولوجيا بدأت، ولأول مرة في تاريخ التطور الاقتصادي والتكنولوجي الحديث، تملي على أسواق العمل متطلبات جديدة تؤثر فيها بقدر كبير في جوانب عديدة. فتطوير التكنولوجيا الحديثة، وبالذات المايكرو إلكترونية، أسهم بقدر ملحوظ في التأثير على تقليص حجم الاستخدام في العديد من المهن. وفي الوقت الذي رافق ذلك خلق فرص عمل جديدة تتناسب والتكنولوجيا الجديدة، إلا أن المحصلة الصافية لكل ذلك تتمثل ببروز البطالة التكنولوجية التي أخذت حدتها بالتصاعد في الآونة الأخيرة في الدول المتقدمة صناعيا.

ان الاحلال التكنولوجي محل العمل في العديد من المهن معناه القضاء على أعمال قائمة وخلق فرص عمل جديدة، وتستدعي هذه الوضعية تكييف القوى العاملة باتجاه تلبية متطلبات التكنولوجيا والعمل بنفس الوقت على اعادة تدريب العاطلين ليكونوا أكثر ملاءمة لحاجات سوق العمل. وتبرز إلى جانب ذلك ضرورة إعادة النظر في أساليب العمل وتنظيماته.

ومن ثم فإن مواكبة التطورات التكنولوجية واعتمادها المتواصل على أساس أنها لازمة وضرورية، يضع المنشآت والجهات المعنية الأخرى في موقع يلزم تهيأها وتكيفها لكل ذلك. فالمنشآت هي أول من يتأثر بأي تطوير في التكنولوجيا المعتمدة، وبالتالي فهي ملزمة بالتخطيط لكل ذلك بالشكل الذي يضمن معالجتها لنتائج ذلك على جوانب العمل. وتقع

كاتب المقال د. حسن علي سليمان انتقل الى رحمة الله تعالى، وهو ما يزال في سن واعدة بمزيد من العطاء العلمي. وهيئة التحرير إذ تأسف لوفاته، فإنها تنشر مقاله لتؤكد أن رحيله لا يمنع استمرار الاستفادة من اسهاماته العلمية.

على عاتق الدولة والجهات الأخرى مسئولية كبيرة في معالجة تأثيرات التكنولوجيا على الاستخدام في إطار العملية التنموية.

وإذا كانت الدول المتقدمة قد أولت هذا الموضوع اهتماما خاصا في الآونة الأخيرة فإن الدول النامية مطالبة أيضا بتسليط مزيد من الضوء على جوانب التكنولوجيا والاستخدام لأن طبيعة المشكلات التي تبرز واحدة، وأوجه الاختلافات التي قد تظهر بين تجارب الدول ترتبط بالتفاصيل ودرجة التأثير وليس بالجوهر.

وسيكون تناولنا للموضوع عن طريق دراسة الاتجاهات الأساسية لتأثيرات التكنولوجيا على الاستخدام في ضوء التجربة البريطانية، وارتباطا بتطور اقتصاديات الكويت. ومن ثم فإن أهم النقاط التي ستحتويها الدراسة هي:

١. التكنولوجيا والاستخدام في إطار النظرية والواقع.
٢. سياسات الاستخدام المناسبة لمتطلبات التطور التكنولوجي.
٢.١. بعض جوانب التجربة البريطانية.
٢.٣. سبل تكييف القوى العاملة لمتطلبات التكنولوجيا والتنمية في الكويت.

١ـ التكنولوجيا والاستخدام في إطار النظرية والواقع

ترجع بدايات الموضوع إلى مساهمات الاقتصادي السوفياتي نيكولاي كوندراتيف في العشرينات من هذا القرن، حيث أورد بأن التطور التاريخي للاقتصادات الرأسمالية يشير إلى وجود دورات رخاء وكساد، وأن كل دورة تمتد لفترة ٥٠ ـ ٦٠ عاما (Rothwell & Zegveld, 1979 : 26 - 27). ولقد قام الاقتصادي الأمريكي شومبيتر بتطوير هذه الفكرة موضحا بأن الدورات الطويلة المشار إليها يمكن أن تفسر على أنها «دورات تكنولوجية» ترتبط بنوع من المخترعات. وأشار إلى أن الدورة الأولى التي شملت الفترة ١٧٨٠ ـ ١٨٤٠ تتمثل بعصر تطوير القوة البخارية وصناعة الغزل والنسيج، والدورة الثانية المرافقة لتطور السكك الحديدية تمتد إلى فترة التسعينات من القرن ذاته، والدورة الثالثة التي تمتد لغاية الحرب العالمية الثانية شهدت تطوير القوة الكهربائية وعصر السيارة. ويقول شومبيتر: أن كل دورة تبدأ بفترة رخاء مع الاستثمار المطلوب لتطوير تكنولوجيا الاختراع يليها فترة كساد مع استنزاف هذا التطوير (Rothwell & Zegveld, 1979: 27 - 28).

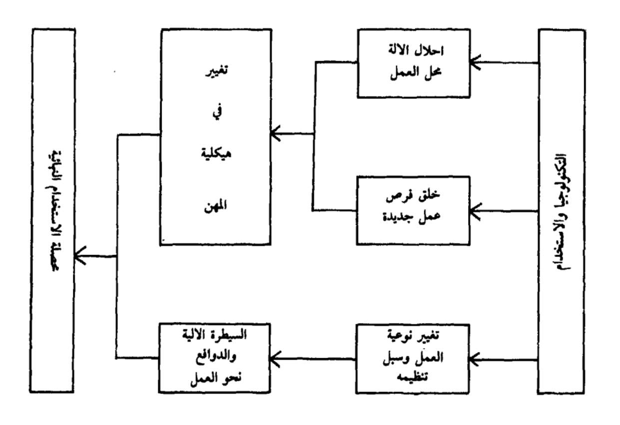
وقام الاستاذ فريمان بتشخيص دورة رابعة لاحقة ترتبط بتطوير الصناعة الألكترونية، وعلى وجه التحديد تطوير المذياع. وعلى هذا الاساس شهدت فترة الخمسينات والستينات من هذا القرن رخاء مرافقا لتطور الصناعة الالكترونية. ويشير البعض إلى أن ادخال الكومبيوتر بنطاق واسع قد يرافقه بطالة (كساد) في الجزء الثاني من الدورة الرابعة خلال الفترة المتبقية من هذا القرن (Rothwell & Zegveld, 1979: 29 - 34).

واجمالاً يمكن القول بأن التكنولوجيا تؤثر على القوى العاملة والاستخدام في عدة اتجاهات تتلخص أهمها فيما يلي:

(١) إحلال الآلة محل العامل في أداء بعض الوظائف.

(٢) خلق فرص عمل جديدة تتطلبها عملية إدخال التكنولوجيا المتطورة في مجالات جديدة من العمل.
(٣) تغيير نوعية العمل المطلوب وسبل تنظيمه.

والرسم رقم (١) يعرض صورة هذه الاتجاهات ويعكس تأثيراتها على محصلة الاستخدام النهائية.



(١) اطار توضيحي: تأثير التكنولوجيا على الاستخدام

وشهدت العقود القليلة الماضية اهتماماً خاصاً بموضوع أثر التكنولوجيا على القوى العاملة والاستخدام في زاويتي إحلال الآلة محل العمل وخلق فرص عمل جديدة مرافقة للتكنولوجيا. ويبرز في هذا المجال توجهان رئيسان هما:

(١) بناء النماذج النظرية، للتعرف على الكيفية التي يستجيب فيها الاقتصاد للأنواع المختلفة من التكنولوجيا.

(٢) دراسة الحالات بالنسبة للقطاعات التي تكون أكثر عرضة لتأثيرات التكنولوجيا وذلك بهدف تحديد آثارها على العمالة في كل حالة.

١ـ١. النماذج النظرية.

ان تفسير تأثيرات التكنولوجيا على الاستخدام، وبالذات البطالة التكنولوجية، يستلزم تطوير النظريات والنماذج التي تساعد في شرح الكيفية والمسببات وراء تأثيرات بعض أنواع التكنولوجيا في خلق فترات الرخاء أو فترات الكساد.

ومن هنا تبرز أهمية هذا التوجه من خلال تركيزه على عملية الابتكار وتطويرها بهدف الوصول إلى نموذج يوضح ميكانيكية الانتشار والتوسع التكنولوجي ويشرح تأثيراته على الاستخدام.

وتوضيحاً لهذا التوجه سندرس حالة ابتكار تقرر إدخاله في العمليات الانتاجية بحيث نضمن الحصول على نفس الناتج بساعات عمل أقل. أليس من شأن ذلك الاستغناء عن بعض قوة العمل؟ ان لحظة من التأمل قد لا تدعونا إلى هذه النتيجة.

ان الذي يمكن أن يحصل هو أن خفض تكلفة الانتاج للوحدة الواحدة يؤدي إلى خفض السعر للمستهلك مما يترتب عليه عادة زيادة الطلب على السلعة المعنية. وحيث أن الطلب على العمل هو طلب مشتق من الطلب على السلع النهائية فإن الذي يحصل هو زيادة الطلب على العمل الداخل في إنتاج السلعة.

ولنفترض الآن بأن تطوير الابتكار لا يرافقه خفض السعر، ولكن زيادة في أرباح المنشآت وزيادة في أجور العاملين الذين لم يفقدوا عملهم. ان المتوقع حدوثه في هذه الحالة هو احلال التكنولوجيا (الماكنة) محل جزء من العمل في بعض أقسام المنشأة. ولكن تبرز بالمقابل إمكانية خلق فرص عمل جديدة في المنشأة إذا حصل وأن قامت المنشأة باستثمار أرباحها الإضافية في التوسعات أو في مجالات وأنشطة أخرى. ويصح القول أيضاً ان ارتفاع أجور (دخول) العاملين المتبقين في المنشأة يترتب عليه خلق طلب إضافي على السلع والخدمات، وبما أن الطلب على العمل هو طلب مشتق في الطلب على السلع النهائية فإن زيادة الدخول يترتب عليها زيادة في الطلب على العمل. (Sleigh et al, 1979: 7 - 10).

يقودنا هذا التحليل إلى القول بأن توقع حدوث بطالة كبيرة بسبب التكنولوجيا الموفرة للعمل (Labour saving) للوحدة الانتاجية يعتبر أمرا مغالى فيه لأنه يهمل الانعكاسات الهامّة الأخرى المشار إليها أعلاه. الا أنه وبالمقابل، يجب ألا نغفل حقيقة هامة، هي أن فرص الاستخدام الجديدة المرافقة للتكنولوجيا، ان وجدت، فإنها لا تكون

في نفس مجالات العمل الذي حلت محله التكنولوجيا المعتمدة. فالبطالة التكنولوجية إذاً تثير لنا مشكلة البطالة الهيكلية، مما يستلزم إعادة تدريب العاملين.

ولو نظرنا إلى الوضع من زاوية تطوير المنتجات فإن تأثيرات التكنولوجيا تأخذ أبعاداً لا تتطابق مع تأثيراتها على العمليات الانتاجية، وبهذا الخصوص يمكن الإشارة إلى:

١ - ان تطوير المنتجات الجديدة يصاحبه إحلال في مجموعة السلع البديلة بحيث أن السلع الجديدة تتوسع على حساب السلع القائمة التي تحل محلها. فإن تغير نمط الطلب يرافقه تغير في تشكيلة الطلب على العمل بنفس الاتجاه. بعبارة أخرى، يتقلص الطلب على العمل في السلع التي يقل الطلب عليها ويتوسع بالنسبة للسلع الجديدة التي يزداد انتاجها ومبيعاتها.

٢ - وتبرز أيضاً تأثيرات تكنولوجيا تطوير المنتجات (أو العمليات الانتاجية) على الاستخدام في إطار العلاقات الاقتصادية الخارجية. فإذا حصل وأن استطاعت المنشأة تطوير أسواقها الخارجية، من خلال زيادة الصادرات من السلع المطورة في الأسواق الجديدة، عندئذٍ يمكن القول إن احلال الآلة محل العمل في جانب يواكبها خلق فرص عمل جديدة نتيجة لزيادة القدرة التنافسية في السوق الخارجية/بعبارة أخرى، ان أي احلال للآلة محل العمل (بطالة تكنولوجية) يمكن تصدير جزء منها أو كلها إلى الخارج. وبالتالي فإن الدولة المستوردة للسلع ستستورد أيضاً البطالة، إذا ما اضطرت منشآتها إلى تقليص حجم الانتاج المحلي بسبب المنافسة الخارجية.وعلى نسق مماثل يمكن القول بأن المنشآت (أو الدول) التي تتخلف تكنولوجياً ستواجه مشكلة استيراد البطالة نتيجة للمنافسة الخارجية من قبل الدول أو المنشآت التي ستكون في وضع أفضل بالمقارنة.

وعلى أساس ما تقدم يمكن تحديد مايلي من تأثيرات التكنولوجيا المحتملة على الاستخدام:

١ - ظهور البطالة التكنولوجية بسبب ادخال نمط الانتاج الواسع من خلال التكنولوجيا المتطورة الموفرة للعمل وذلك من خلال التوفير في جهد العمل المطلوب للوحدة الواحدة من السلعة المنتجة.

٢ - خلق فرص استخدام جديدة تتطلبها العمليات الانتاجية المرافقة للتكنولوجيا المتطورة.

٣ - عدم تطابق قدرات عنصر العمل العاطلة في (١) مع فرص العمالة الجديدة في (٢) مما يستلزم إعادة تدريب العاملين ليكونوا أكثر انسجاماً مع فرص الاستخدام الجديدة.

١-٢ . دراسة الحالات

والسؤال الذي يمكن أن يثار هنا هو: هل تساعد الاعتبارات النظرية، الموضحة أعلاه، على التنبؤ المستقبلي بتأثيرات التكنولوجيا على اتجاهات الاستخدام؟

ان تقويم الوضع، في ضوء الدارسات المتاحة، يشير إلى صعوبة تطبيق النماذج النظرية في تحديد تأثيرات التكنولوجيا على الاستخدام، على الأقل مرحلياً. فالدراسات المتخصصة حول الموضوع تحجم عن إعطاء مؤشرات رقمية بهذا الصدد. ويعزى هذا الواقع، في رأينا، إلى حداثة الموضوع وكون التحليلات النظرية المرتبطة به لاتزال في بداياتها.

وإزاء هذه المعوقات تم تطوير التوجه الثاني، المتضمن دراسة الحالات. وتوجهت بعض الدراسات الجزئية نحو تحديد تأثيرات تكنولوجيا معينة على الاستخدام. (Jenkins & Sherman, 1979) وان الخطوط العريضة للمنهج الذي اعتمدته هذه الدراسات تتلخص بالآتي:

(١) دراسة الهيكل المهني للصناعات المختلفة وتحديد تلك المهن التي تكون أكثر عرضة للاحلال (البطالة) بسبب التكنولوجيا الجديدة.

(٢) افتراض استقرارية ساعات العمل المقدمة لفترة من الزمن.

(٣) اعتماد فترة زمنية معينة ترتبط بالتكنولوجيا المطورة لتحديد مدة بقائها وتأثيراتها.

(٤) تحديد فترة معينة، ١٠ أو ١٥ سنة، تمثل المدة القصوى لنمو وتطور التكنولوجيا الجديدة.

(٥) تحديد فرص الاستخدام التي تفرزها التكنولوجيا الجديدة.

(٦) تحديد النتيجة الصافية على الاستخدام بعد حساب تأثيرات درجة احلال التكنولوجيا محل العمل.

وتجدر الاشارة إلى أن موضوع دراسة الحالات لايزال في بداياته وان كل الدراسات، على محدوديتها، ترجع جذورها لسنوات قريبة سالفة ـ ومن ثم فإنه لايوجد منهج محدد ومتكامل لهذا التوجه. وان الدراسات المتاحة ماهي في الواقع إلا مبادرات أولية تستهدف تسليط الضوء على جوانب الموضوع. وسنقدم فيما يلي نتائج بعض هذه الدراسات التي تعكس اتجاهات تأثيرات التكنولوجيا على محصلة الاستخدام النهائية ارتباطاً ببعض أنواع التكنولوجيا الحديثة

توصل الأستاذان جنكنز وشيرمان، في ضوء المنهجية أعلاه، إلى النتائج التالية حول البطالة المحتملة نتيجة ادخال تكنولوجيا الكومبيوتر في الصناعات البريطانية:

(١) تقلص فرص الاستخدام الصافية بمقدار مليون بنهاية عام ١٩٨٣، أو ما يعادل ٦, ٤٪ من مجموع القوى العاملة في ١٩٧٨.

(٢) تقلص فرص الاستخدام الصافية بمقدار ٣,٨ مليون بنهاية عام ١٩٩٣، أو ما يعادل ١٧٪ من مجموع القوى العاملة في ١٩٧٨.
(٣) تقلص فرص الاستخدام الصافية بمقدار ٥,٢ مليون بنهاية عام ٢٠٠٣، أو ما يعادل ٢٣,٢ مليون في مجموعها في ١٩٧٨.

ويشير الكاتبان إلى أن هذه النتائج تنسجم والنتائج التي تم الوصول إليها في دراسة مماثلة عن الوضع في فرنسا. ويؤكد الكاتبان أيضا بأن البطالة المحتملة يمكن أن تكون أكبر بكثير فيما لو تخلفت بريطانيا في تطوير التكنولوجيا المشار إليها (CEM, 1980, Sleigh et al, 1979: 63 - 79).

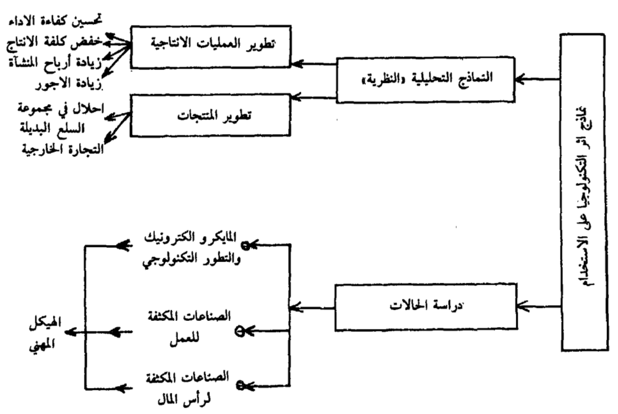
ولقد تمت دراسة الحالات بالنسبة لعدد من المخترعات التي طورت في الآونة الأخيرة لتحديد تأثيراتها على الاستخدام والبطالة، وبالذات المخترعات المايكرو إلكترونية (microelectronics) في عدد من المناطق الصناعية في بريطانيا (Green et al, 1980: 15) وتشير هذه الدراسات إلى أن أثر التكنولوجيا على الاستخدام يعتمد على طبيعة الصناعة القائمة. فالصناعات الكيميائية والغذائية الحديثة المكثفة لرأس المال تكون أقل تأثراً بالاحلال الآلي محل العمل من الصناعات التي تتوافر فيها امكانات التطوير والأتمتة (automation) كالصناعات المنزلية وما يرتبط بها والأعمال المكتبية وعمليات الانتاج التي يمكن أن تعتمد أدوات السيطرة الآلية. وبعبارة أخرى، ان الصناعات التي تسمح أوضاعها باعتماد التكنولوجيا الحديثة بنطاق واسع ستكون عرضة للبطالة التكنولوجية بقدر يفوق فرص العمالة التي يمكن أن تغرزها التكنولوجيا الحديثة. ومن المتوقع أن يكون للإنسان الآلي وتطويره مستقبلاً دور واضح على الاستخدام والبطالة.

وبالطبع فإن تطور التكنولوجيا وما تحدثه من بطالة هيكلية سيرافقه خلق فرص عمل جديدة إلا أن المشكلة التي ستبرز تتمثل بحقيقة أن هذه الفرص الجديدة ستكون بمواصفات تختلف تماما عن فرص العمل المفقودة بسبب الاحلال التكنولوجي. فالبطالة التي ترتبت على ادخال الكومبيوتر في العديد من الأعمال الكتابية وما يرتبط بها واكبها خلق فرص عمل جديدة في مجالات أنظمة المعلومات ومهندسي الخدمات الالكترونية. وبالتالي فإن هذه الوضعية تملي على أسواق العمل متطلبات جديدة للعمل وبمواصفات عالية من حيث المستويات المهنية.

ولا تقتصر تأثيرات التكنولوجيا الحديثة على هيكلية القوى العاملة حسب المهن إنما تتعداها لتشتمل على جوانب تنظيم العمل والدوافع نحوه (work organisation and job satisiaction). إذ برزت في واقع الحال مسائل عديدة تثير جملة مخاوف تجاه العمل وتنظيماته. صحيح أن التكنولوجيا الجديدة تخلق فرص عمالة بمستويات عالية من المهارة،

إلا أن مايحصل ما هو في الواقع إلا تجريد للعاملين من خبراتهم في العديد من المهن، وبالتالي فقدان مصدر القوى الحقيقية الذي يتمتع به العامل، وذلك من خلال توجه إدارات العمل إلى استخدام الماكنة لتنظيم العاملين، أي سيطرة الماكنة على العمل (CSE 1981: 2-4) (CSS,1980: 7) ان الأمثلة على هذه التحولات عديدة، وان الصور التشاؤمية لهذه الوضعية أكدتها بعض الدراسات المتخصصة في مجالات تنظيم العمل والدوافع نحو أدائه. وان ردود الفعل السلبية لمعظم الحكايات تجاه التكنولوجيا ما هي في الواقع إلا تأكيد صارخ لكل ذلك.

ويوضح الرسم البياني رقم (٢) الصورة الشاملة لتأثيرات التكنولوجيا على الاستخدام في ضوء النموذجين السابق ذكرهما.



(٢) نماذج أثر التكنولوجيا على الاستخدام
ملحوظة: قمنا بتصميم الشكل على أساس تحديد أبرز النقاط الواردة في النموذجين.

٢ . سياسات الاستخدام المناسبة لمتطلبات التطور التكنولوجي

تدرك جميع الأطراف المعنية بالموضوع حقيقة الأهمية والدور الذي تؤديه التكنولوجيا في مجمل العملية التنموية. فالحكومات والنقابات العمالية وأرباب العمل تواجه خيارين: يتمثل أولهما في التصدي للتكنولوجيا عن طريق معارضة تطبيقها، ويتمثل الخيار الثاني في اعتماد التكنولوجيا والسعي الحثيث لتعميمها كلما كان ذلك ممكنا. وبالطبع فإن الخيار الأول لا ينسجم وسنة التطور ومردوداته السلبية على المجتمع واضحة وقد تكون مدمرة. أما الخيار الثاني فبالرغم من مردوداته الكبيرة إلا أنه يفرز العديد من السلبيات المتعلقة بالبطالة وتغير أنماط العمل.

وعلى أساس التسليم بحقيقة أن تطبيق التكنولوجيا وتطورها مسألة ضرورية ولازمة لتطور المجتمعات، يبرز التساؤل عن كيفية احتواء التكنولوجيا بشكل يضمن التخفيض من حدة آثارها السلبية على جوانب الاستخدام وأنماط العمل وتنظيمه، إلى جانب العمل على تكييف القوى العاملة المتاحة لمتطلبات التكنولوجيا.

ان معالجتنا لهذا الجانب ستكون على مرحلتين:
المرحلة الأولى: وتشتمل على تحديد بعض التوجهات في ضوء التجربة البريطانية.
المرحلة الثانية: وتشتمل على بحث أثر التكنولوجيا على الاستخدام في الكويت في ضوء واقع القوى العاملة وفي اطار عملية التنمية الشاملة.

٢-١ . التجربة البريطانية

تشير التجربة البريطانية إلى أن النقابات العمالية، الطرف الأكثر تأثرا بسلبيات التكنولوجيا، لا تعارض توجهات أرباب العمل في ادخال التكنولوجيا الحديثة. وبالذات الكومبيوتر (المايكرو الكترونيك). وأن تصريحات المسئولين في الاتحاد العام لنقابات العمال البريطاني تشدد على الدوام بالحاجة للتطور التكنولوجي السريع. فلقد ورد في تقرير الاتحاد المذكور في مؤتمره العام عام ١٩٧٩ «ان المستقبل الاقتصادي والتجاري لبريطانيا يعتمد وبقدر غير قليل على قدرتها في خلق الخبرات وتوفير الاستثمارات المطلوبة لاستغلال تكنولوجيا المايكرو الكترونيك» (TUC, 1979: 15-16). إلا أن هذا التوجه العام، من وجهة نظر الاتحاد العام لنقابات العمال البريطاني، لابد أن يقترن بعدة نقاط أساسية مع إدخال التكنولوجيا. وتتلخص أهم هذه المبادىء بالآتي:

(١) أن يكون ادخال التكنولوجيا بالتشاور مع ممثلي العمال، وان أي تغيير فيها لا بد أن يتم على أساس الاتفاق المشترك وليس من جانب واحد، أي جانب أرباب العمل.
(٢) قيام أرباب العمل بضمان توفير المعلومات المتعلقة بتأثيرات المقترحات التكنولوجية على الاستخدام وتنظيم العمل.

(٣) اقامة تنظيم مشترك لفئات العمل (النقابات) المختلفة للتباحث حول مسائل العمل وتحديده وتنظيمه في ضوء التكنولوجيا المقترحة وبما يضمن إزالة العوائق التي قد تنجم عن ذلك، وبخاصة أن ادخال التكنولوجيا يرافقه تشويه للتركيبة المهنية ومتطلباتها.

(٤) معالجة احلال العمل (البطالة) التي تنجم من ادخال التكنولوجيا عن طريق تأمين العمل للعاملين المعنيين بكل الوسائل بما في ذلك اعادة تدريبهم وإعطائهم الأفضلية لملء الشواغر الجديدة في المنشأة.

(٥) معالجة البطالة التكنولوجية عن طريق تقليص ساعات العمل مع المحافظة على مستويات الأجر السابقة. إذ أنه، ومن وجهة نظر الاتحاد العام لنقابات العمال البريطاني، يرافق ادخال التكنولوجيا زيادة في الانتاجية وبالتالي فإن تقليص ساعات العمل لا يصاحبه بالضرورة زيادة في كلفة العمل (TUC, 1979: 34 - 40).

ان النقابات العمالية وكمبدأ عام تعارض فكرة البطالة المرافقة للتكنولوجيا الحديثة. وإزاء هذا الواقع برزت أفكار عديدة إضافية تستهدف الوصول إلى صيغة مناسبة تستجيب لبعض هذه المعارضات وتمكن في الوقت نفسه من استمرارية إدخال التكنولوجيا. فلقد طرح موضوع منح تعويضات مناسبة وسخية للعاملين الذين يفقدون عملهم. كما يدور جدل جدّي حول تقليص وخفض سن التقاعد بهدف تقليل معدلات البطالة وفسح المجال للعاطلين الشباب الذين أخذ عددهم يتزايد في الآونة الأخيرة. ومطروح للحوار أيضا موضوع المشاركة في العمل على أساس تقليص ساعات العمل اليومية أو الاسبوعية للعامل من أجل ضمان استمرار أعداد أكبر بالعمل، إلا أن هذا المقترح الأخير تكتنفه صعوبات عملية عديدة.

وبالرغم من أن بريطانيا تعاني، ولبعض الوقت، من ارتفاع في معدلات البطالة إلا أنها أيضا تواجه نقصا واضحا في عدد من الخبرات والاختصاصات التي برزت في الآونة الأخيرة بسبب التطورات التكنولوجية، وبخاصة في مجالات الكومبيوتر والبايوتكنولوجي (biotechnology) والفروع العلمية كالرياضيات والفيزياء.

وعليه، فإن التطورات التكنولوجية تثير جملة متطلبات بشرية تنعكس على التعليم النظامي والتدريب الصناعي. إذ كما أشرنا سابقا تبرز الحاجة إلى قوى عاملة مناسبة للتكنولوجيا الجديدة. وإنه يصعب، في العديد من الحالات، تحديد نوع الخبرات المطلوبة لفترة السنوات المقبلة. ان هذه الوضعية تحتم التوجه نحو اعتماد برنامج طوارىء (short-term crash program) يلبي الحاجات الآنية والملحة في الأجل القصير، والعمل في الوقت نفسه على اعتماد استراتيجية طويلة الأجل تأخذ في حساباتها إقامة نظام تدريبي مرن يوفر الامكانات التدريبية وإعادة التدريب وفقا للاحتياجات والمتطلبات التي تبرز في السوق من وقت لآخر.

ويستند التوجه في إقامة نظام تدريبي مرن إلى التركيز أولا على إعطاء نوع من التدريب الإضافي على أساس النموذج (modules) التدريبي المتخصص لكل مهنة أو حرفة. كما يتطلب أن يحتوي هذا النظام على نماذج تدريبية إضافية للعاملين أثناء عملهم بشكل متواصل.

وقدر تعلق الأمر بانعكاسات التكنولوجيا على جوانب التعليم المدرسي النظامي فإن الوضع يستدعي تعريف الطلبة بالأحداث والتطورات التي تجري على هذه الساحة وبالذات تعريفهم في المراحل الأولى للتعلم بتكنولوجيا الكومبيوتر واستعمالاته وهذا من شأنه خلق الوعي التكنولوجي لدى عموم أفراد المجتمع ويضمن توفير المرونة المطلوبة لتكيف الأفراد مع كل التطورات التكنولوجية.

وعليه، فبالرغم من توجه الدول الصناعية إلى اعتماد أحدث التطورات التكنولوجية إلا أنها مع ذلك تعمد إلى رسم سياسات تكنولوجية تأخذ في حساباتها التأثيرات المحتملة على الاستخدام وتنظيم العمل. وتنعكس أهم هذه الاهتمامات فيما يلي:

أ - إعداد الدراسات المتخصصة حول تأثيرات التكنولوجيا على الاستخدام والبطالة (التكنولوجية) وتنظيم العمل، وباتجاه التخفيف من حدة السلبيات المرافقة للتطورات التكنولوجية في هذين المجالين.

ب - انتهاج سياسات تدريبية تؤمن اعادة تدريب العاملين العاطلين لضمان ملاءمتهم لمتطلبات الأنشطة المختلفة واستيعابهم في سوق العمل.

جـ - توجيه الأجهزة التربوية لتوفير الفرص التعليمية لمتطلبات سوق العمالة مستقبلا.

د - نشر الوعي التكنولوجي بكل الوسائل وبالذات في المراحل الأولية للتعلم.

توفر الملاحظات أعلاه حول بعض جوانب التجربة البريطانية، توجهات مهمة في مجال احتواء التكنولوجيا وتكييف القوىٰ العاملة لمتطلباتها، وتعكس بعض المسارات التي يمكن أن تغني تجارب الدول المختلفة، بما في ذلك الكويت. ومع أن واقع الكويت الصناعي يختلف تماماً عن واقعه في بريطانيا، إلا أنهما يلتقيان في جوانب عديدة من أبرزها ضرورة تكييف العمالة، من خلال التدريب والتعليم، لمتطلبات التطور التكنولوجي. وان سياسة التدريب المشار إليها أعلاه يمكن أن تفيد كثيراً في إغناء التجربة الكويتية، كما سيجري توضيحه في الجزء التالي.

٢-٢ . سبل تكييف القوىٰ العاملة لمتطلبات التكنولوجيا والتنمية في الكويت

ان تأثيرات التكنولوجيا على جوانب العمل والاستخدام في الكويت هي ذات التأثيرات التي تظهر في الدول المتقدمة. فالتكنولوجيا، كما أشرنا، تقضي على أعمال قائمة

وتخلق فرص عمل جديدة، كما أنها تؤثر على تنظيم العمل وأساليبه. وان المحصلة النهائية، في كل الأحوال، تتمثل في ضرورة توفير قوى عاملة بالمواصفات التي تقتضيها عملية التطور التكنولوجي.

وقدر تعلّق الأمر بواقع تطور اقتصاديات الكويت فإن الوضعية تستلزم، بدون أدنى شك، التوجه لاعتماد التكنولوجيا الحديثة، وبخاصة ان الامكانات المادية، بالمقارنة بالامكانات البشرية، تبرر مثل هذا النهج (ايكاوس، ١٩٨١: ٣٥٥-٣٦١). وهذا بالطبع لايعني بالضرورة اعتماد آخر التطورات التكنولوجية، لأن تحقيق ذلك يعتمد على توفر الامكانات البشرية اللازمة والظروف المناسبة لاحتوائها. ومن ثم فإن تبني التكنولوجيا وتحديد مساراتها لابد وأن يتم في ضوء الواقع الراهن وارتباطاً بالتصورات المستقبلية في مجالات العمل والاستخدام في إطار العملية التنموية الشاملة. واجمالاً يمكن القول، ان اعتماد الكويت على العمالة الوافدة بقدر كبير، بلغت حوالي $\frac{٤}{٥}$ مجموع القوى العاملة في الإحصاء السكاني لعامي ١٩٨٠ و١٩٨٥، يبرر التوجه نحو إحلال الآلة محل العمل كلما كان ذلك ممكناً ومناسباً، وان تأثيرات التكنولوجيا السلبية من خلال خلق البطالة لايعتبر مسألة ملحة لأن أي إحلال للآلة محل العمل يمكن تحويله إلى العمالة الوافدة، وبالذات الأجنبية.

إلا أن تبني التكنولوجيا يلبي متطلبات على جوانب العمل والاستخدام، وهذا يقتضي تكييف القوى العاملة المتاحة، وبالذات المواطنة، وتهيئتها لتكون أكثر انسجاما مع متطلبات التطور التكنولوجي المستمرة. ومن ثم فإن التحدي الكبير الذي تواجهه الكويت في هذا المجال يتمثل بمدى قدرتها على تصحيح واقع القوى العاملة بالشكل الذي يضمن انسجامها مع مستلزمات التكنولوجيا من الكوادر البشرية حاضرا ومستقبلا. وتبرز في إطار ذلك مسألة أساسية ترتبط بحقيقة أن القوى العاملة في الكويت تنقسم إلى مجموعتين رئيستين هما: (١) العمالة المواطنة، (٢) العمالة الوافدة. وقدر تعلق الأمر بواقع المجموعة الثانية فإنه يمكن القول إجمالا بأن تركيبتها تتميز بدرجة عالية من المرونة ذلك أن السوق العالمية الخارجية قادرة على تلبية الاحتياجات إلى الكوادر البشرية المتجددة والمطلوبة لعملية التنمية في الكويت. ومن ثم فإن المسألة الملحة تبرز من جانب القدرة على تهيئة وإعداد القوى العاملة المواطنة لمتطلبات التنمية والتطور التكنولوجي. وعلى هذا الأساس فإن تركيزنا فيما يلي سينصب على دراسة واقع القوى العاملة المواطنة وكيفية تهيئتها واعدادها وفقا لحاجات سوق العمالة في الكويت.

٢-٢-١ واقع القوى العاملة المواطنة في الكويت

ابرزت العديد من الدراسات السمات والخصائص المميزة لأسواق العمل في

الكويت وباقي دول مجلس التعاون الخليجي. ولا نود هنا تكرار ما ورد فيها أو الدخول في تفاصيلها، وان ما سنركز عليه فيما يلي سينحصر في الجوانب ذات المساس المباشر بعملية التنمية والتطور التكنولوجي وبالقدر الذي يمكننا من الإشارة إلى السبل والسياسات المناسبة لتهيئة الكوادر البشرية المواطنة لحاجات أسواق العمل المتجددة.

يعكس واقع القوى العاملة المواطنة في الكويت عدة أمور تتمثل أهمها بالآتي:-

(١) تدني مشاركة القوى العاملة في النشاط الاقتصادي، إذ تشير البيانات المتاحة في الإحصاء السكاني الأخير لعام ١٩٨٠ بأن معدل المشاركة للقوى العاملة المواطنة بلغ ١/٥ مجموع القوى العاملة، وان عموم المشاركة في القطاعات المختلفة متدنية وبخاصة في القطاعات الرائدة. وتشير الإحصائيات (وزارة التخطيط، ١٩٨٢أ : ٣١) إلى أن مشاركة القوى العاملة المواطنة في قطاعي البناء والتشييد والصناعة التحويلية بلغت ٢,١٪ و٧,٧٪ إلى مجموع العاملين في كل منهما على التوالي.[٢]

ولعل من أبرز ما يميز واقع مشاركة القوى العاملة المواطنة هو تدني معدلات مشاركة النساء إجمالا، حيث بلغت مشاركتهن ٥٪ إلى مجموع النساء، وبالذات في القطاعات الاقتصادية الاساسية. (وزارة التخطيط، ١٩٨٢ : ٧٨) ونشير أيضا إلى أن مشاركة النساء في عموم أقطار الخليج العربي منخفضة بالمقارنة بمعظم دول العالم (Ferber & Lowry: 1974)

(٢) ارتفاع اعداد السكان خارج قوة العمل (١٥ سنة فأكثر) خلال الفترة ٧٥ - ١٩٨٠، وبالذات فئة «المستكفي عن العمل» حيث بلغ عددهم ١٦٩٣٦ شخصا حسب تعداد السكان عام ١٩٨٠.

ويرتبط بذلك أيضا تزايد أعداد الأشخاص المتسربين من المراحل التعليمية المختلفة مما يترتب عليه تزايد أعداد الأفراد غير المؤهلين لأسواق العمل. وقُدِّر أن يصل العدد إلى حوالي ٢٨ ألف شخص خلال الفترة ١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٦/٨٥ (وزارة التخطيط، ١٩٨٢ب : ٣٣).

(٣) بروز ظاهرة التضخم الوظيفي المتمثلة بـ «زيادة حجم العمالة عن حجم العمل» أو مايسمى بالبطالة المقنعة في بعض أجهزة وفروع القطاع الحكومي. وبالرغم من صعوبة تحديد حجم هذه البطالة إلا أنها أضحت حقيقة واقعة تستلزم التشخيص والمعالجة. ولقد تم تشكيل «لجنة عليا لتطوير وتحديث الجهاز الاداري» بموجب المرسوم الصادر في ١٤ أكتوبر ١٩٨٤، لتحديد الفائضين والافادة منهم في الفروع والأجهزة الحكومية التي تعاني من نقص في العمالة، وبخاصة العمالة المواطنة (ناصف، ١٩٨٤ : ٢٠-٢٩)، (مرسوم أميري، ١٩٨٤).

(٤) وجود النقص الحاد في القوى العاملة المواطنة الماهرة (بمستوى الثانوية) والفنية (بمستوى سنتين بعد الثانوية) ومحدودية الكوادر الاختصاصية بمستوى التخصصات العلمية الجامعية.

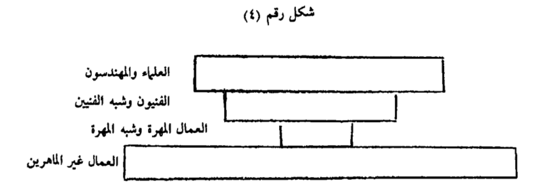
ترتب على ذلك بروز هيكل مهني مشوه متحيز للمستويات العليا وعلى حساب المستويات المهنية والفنية.

وتتمثل أهم سمات هذا الجانب بتدني نسبة الملتحقين بالتعليم المهني والفني إلى التعليم العالي الجامعي في عموم الأقطار العربية وبالذات في أقطار الخليج العربي، وتشير البيانات المتاحة بأن عدد الملتحقين في المدارس الثانوية الصناعية والزراعية في الكويت لم يتعد ١٢ طالبا عام ١٩٧٩/ ١٩٨٠ (الخولي، ١٩٨٢: ٩٣) والشكل البياني رقم (٣) يوضح الوضع القائم للتشكيلة المهنية الرأسية في بعض الأقطار العربية. (جلال الدين، ١٩٨٣: ٤٢٠).

شكل رقم (٣)
الشكل الحالي القائم في بعض الاقطار العربية

ولو قارنا هذه الوضعية بواقع الكويت لوجدنا أنها أكثر تخلخلا وأكثر تحيزا للاختصاصات العليا بالمقارنة بالمستويات الدنيا حيث بلغت نسبة طلاب المعاهد والمراكز المهنية والتكنولوجيا إلى طلاب العلوم والهندسة والنفط والطب ١: ٩ عام ٧٩/ ١٩٨٠ (وزارة التخطيط، ١٩٨١ج). ومن ثم فإنه يمكن القول بأن التشكيلة المهنية الرأسية في الكويت قد تكون مقاربة للشكل التالي رقم (٤):

شكل رقم (٤)



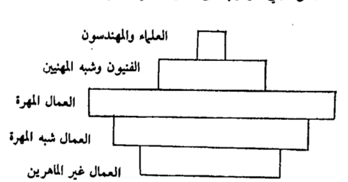
ولعل من أبرز سمات هذا الهيكل للعمالة المواطنة وجود الندرة النسبية الحادة في الكوادر الوسطية بمستوى العمال المهرة والفنيين. والوفرة النسبية من الكوادر العالية بمستوى خريجي الجامعة، إلى جانب وجود أعداد كبيرة من الكوادر غير الماهرة التي لاتتلاءم ومتطلبات التطور التكنولوجي الحديث.

لا يوجد أدنى شك بأن هذا الواقع لا ينسجم ومتطلبات التنمية إلى القوى العاملة، وان استمرار مثل هذا الوضع ينجم عنه تزايد حدة السلبيات المرتبطة بكفاءة الأداء وضعف قدرات العمالة المواطنة على التكيف مع متطلبات التنمية والتطور التكنولوجي.

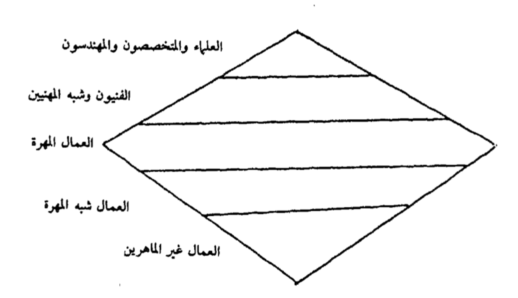
وتجدر الاشارة في هذا السياق إلى أن دولة الكويت عمدت بالفعل إلى تصحيح هذا الواقع من خلال الهيئة العامة للتعليم والتدريب التطبيقي والمهني التي أنيطت بها مهمة التوسع في توفير الكوادر الماهرة والوسطية التي تفتقر إليها الكويت، كما عمدت الدولة إلى دعوة الشركات الأجنبية العاملة في الكويت إلى تدريب الكوادر الوطنية وإلزامها بذلك في إطار التعاقد على المشروعات (Serageldin et al, 1981).

ونشير أيضا إلى أن تصحيح الواقع الراهن للتشكيلة المهنية الرأسية يمكن أن يتم على مرحلتين في إطار زمني مبرمج كما هو موضح بالشكل (٥) والشكل (٦) على التوالي.

شكل رقم (٥)
الهيكل المهني المرغوب على المدى القصير والمتوسط



شكل رقم (٦)
الهيكل المهني المرغوب على المدى البعيد



٥) ان واقع القوى العاملة المواطنة في الكويت وباقي أقطار الخليج العربي يعكس تخلفا تكنولوجيا تتمثل جوانبه بالآتي: (الخولي، ١٩٨٢ : ١٠٥)

- تدني القيمة الاجتماعية للعمل اليدوي.
- عدم الاتقان المهني في كل مجالاته.
- الانصراف عن العمل المنتج والتوجه نحوالمضاربة والتجارة القائمة أساسا على اعمال الوساطة التي تحقق عوائد مادية سريعة.
- ارتفاع معدلات الأمية وبالذات بين النساء، حيث بلغت أمية الأفراد ١٠ سنوات فأكثر حوالي ٣٦٪ إلى المجموع حسب احصاء السكان في الكويت عام ١٩٨٠، وكانت أمية الاناث أكثر من ضعف أمية الذكور. (وزارة التخطيط، ١٩٨٢ب : ٢٨)
- محدودية دوران العمل بين المواطنين في الأنشطة المختلفة وضعف قدرات الأفراد العاملين على مواكبة التطورات التكنولوجية والتكيف لها.
- تفشي النزعة الاستهلاكية الترفيهية.

إن محصلة كل ذلك تنعكس على أسواق العمل ومتطلبات التنمية، مما يستلزم التوجه الجاد نحو التخفيف من سلبياتها ومعالجتها بالشكل الذي يساعد على توفير قدر من المرونة لتكييف القوى العاملة المواطنة لمتطلبات التطور التكنولوجي والتنمية.

٢-٢-٢ سبل تكييف القوى العاملة لمتطلبات التكنولوجيا والتنمية في الكويت

تتركز الخطوة الأولى والأساسية في العمل على تصحيح العديد من السلبيات المرتبطة بواقع القوى العاملة المواطنة، وبخاصة ان قدرا غير قليل منها لا يصلح لمتطلبات أسواق العمل. وبالتالي فإنه تقع على الأجهزة التعليمية والتدريبية مسئوليات جسام في تأمين تعليم الأفراد وإعدادهم، ارتباطا بمتطلبات التنمية حاضرا ومستقبلاً.

وتستدعي هذه الوضعية تأكيد الترابط بين التخطيط الاقتصادي والموارد البشرية، بالشكل الذي يؤمن صياغة خطة الموارد البشرية بتفاصيلها كافة وفق المنهجية المتضمنة دراسة جوانب العرض والطلب والتوازنات على مستوى الأنشطة الاقتصادية وحسب المهن. (عزام، ١٩٨١: ١٦ - ١٨).

ومن ثم فإن خطة القوى العاملة المتضمنة تقدير الاحتياجات لعنصر العمل تشكل القاعدة الأساس لرسم السياسة التربوية بمراحلها وأبعادها كافة. وقدر تعلق الأمر بالكويت فإنه يصح القول بأن تحديد الاحتياجات للقوى العاملة يمثل الركيزة الأساس لرسم سياسة القبول في الجامعة والمعاهد التكنولوجية والمراكز أو المدارس المهنية. وانه لابد أن يراعى في إطار ذلك جوانب النوع أيضا لما لذلك من تأثير على كفاءة الأداء وفي الطلب على العمل ذاته.

وتستلزم عملية تخطيط القوى العاملة تطوير أساليب التنبؤ بالاحتياجات على المستويين الجزئي والكلي. فالمنشآت تشكل النواة الأساس التي تنطلق منها مؤشرات الاحتياجات للقوى العاملة (عبدالحليم، ١٩٨٤) ، Department of Employment, 1982) أما على المستوى الكلي فإن الدولة، من خلال أجهزتها ومؤسساتها المتخصصة، قادرة على تجميع المؤشرات الجزئية ووضعها في إطار خطة متكاملة تساعد في تحديد اتجاهات الطلب على القوى العاملة وتمكن الأجهزة التربوية والتدريبية من رسم السياسات المناسبة لذلك. وفي رأينا أن مثل هذه التوجهات قادرة بحد ذاتها على معالجة العديد من سلبيات الواقع الراهن للقوى العاملة والموارد البشرية في الكويت. ولكن لابد من القول بأن تحقيق مثل هذه التوجهات لايدخل في حسابات الأجل القصير أو المتوسط. فتخطيط الموارد البشرية عملية طويلة الأجل تستلزم توفر الامكانات البشرية القادرة على تطوير أساليب العملية التخطيطية على المستويين الكلي والجزئي، إلى جانب توفير الامكانات المادية التي تتطلبها مثل هذه الأساليب.

ولقد شهدت فترة السنوات القليلة الماضية ظهور تطورات عديدة ستكون لها انعكاسات واضحة على جوانب العمل والاستخدام. فالكساد العالمي، الذي امتدت آثاره إلى الكويت وباقي دول مجلس التعاون الخليجي، وحدوث أزمة المناخ التي هزت

كيان الاقتصاد الكويتي، كل ذلك أسهم في تباطؤ مسيرة الاقتصاد الكويتي وتدنيه في الآونة الأخيرة. وان ماتشهده الساحة النفطية من انخفاض حاد في أسعار النفط الخام العالمية، وتدني قيمة الدولار الذي يستخدم كأساس في حساب سعر البرميل من النفط الخام، نجم عن كل ذلك انخفاض العوائد النفطية التي تستلمها الكويت. وبالنظر لاعتماد التنمية في الكويت على العوائد النفطية فإنه من المتوقع أن يكون لذلك تأثيرات سلبية واضحة على مجمل النشاطات التنموية. وإذا ما استمرت هذه الظروف والمستجدات لبعض الوقت فإن الطلب على القوى العاملة في الكويت سينخفض بقدر ملحوظ في الفترة القادمة.

وبالرغم عن العديد من السلبيات التي ترافق التطورات الاقتصادية التي تشهدها الكويت، فإنه في جانب آخر يمكن القول بأن فترة الركود والتدني توفر فرصة مواتية لتقويم الوضع الراهن بالشكل الذي يتيح للمعنيين الوقت الكافي لإعادة النظر في كل الحسابات الاقتصادية والبشرية. ولا يوجد أدنى شك في أن أجواء التنمية السريعة السابقة في الكويت أفرزت سلبيات عديدة انعكست على جوانب العمل والاستخدام، وبالذات على العمالة المواطنة، ونذكر على سبيل المثال والتأكيد مايلي: تركز أكثر من $\frac{٢}{٣}$ العمالة المواطنة في قطاع الخدمات والوظائف الادارية وتدني مشاركتها في القطاعات الانتاجية، وتضخم الجهاز الحكومي وضعف مشاركة المرأة، ومحدودية الوعي التكنولوجي والإحجام عن العمل المهني واليدوي. ومن ثم فإنه آن الأوان لتصحيح الكثير من هذه السلبيات وباتجاه زيادة مشاركة القوى العاملة المواطنة في عملية التنمية. ولقد جاءت خطة التنمية (١٩٨٦/٨٥ - ١٩٩٠/٨٩) في الكويت مترجمة للعديد من جوانب هذا التوجه.وإذا كانت الخطة طموحة فيما تستهدفه في بعض الجوانب فانها وبدون شك تمثل برنامج عمل يساعد في إرساء الأسس والقواعد الكفيلة بمعالجة المشكلات الراهنة وتحديد المسارات المستهدفة في مجال التنمية البشرية بما يتلاءم وأهداف حركة التنمية في الكويت.

هذا وان اعتماد أساليب التخطيط العلمية في مجالات القوى العاملة عند ذكر المستلزمات من شأنه تصحيح الاختلالات والسلبيات التي تشهدها الكويت وتؤمن بنفس الوقت توفير المستلزمات البشرية التي تتطلبها عملية التنمية.

وفي الختام نورد فيما يلي بعض النقاط التي يمكن، في رأينا، أن تسهم في زيادة فاعلية القوى العاملة الكويتية في العملية التنموية:

١) تطوير البرامج الكفيلة بالتعجيل بمحو الأمية في الكويت وبخاصة أمية النساء، مما يساعد على تهيئة مجموعة كبيرة من الأفراد القادرين على مواصلة التدريب وكسب المهارات.

٢) اعتماد البرامج التدريبية التي تلبي الحاجات الآنية الملحة «برنامج طوارىء» إلى

جانب تطوير البرامج التدريبية التي تواكب التطورات التكنولوجية، وذلك لتوفير الفرص التدريبية للمواطنين في (١)، وتضمن التخفيف من سلبيات «الأمية التكنولوجية».

٣) اعادة النظر في واقع استخدام القوى العاملة وذلك في إطار الربط بين فرص العمل المتاحة والعاملين على مستوى عموم الأنشطة الاقتصادية وعلى غرار مايجري التركيز عليه في بعض فروع وأنشطة القطاع الحكومي، وتوجيه القطاع الخاص بالشكل الذي يضمن تحسين كفاءة أداء العاملين وزيادة الانتاجية.

٤) اعداد الدراسات المتخصصة حول الاحتياجات المستقبلية للقوى العاملة، مع العمل على توفير الحوافز المادية وغير المادية التي تؤمن توجيه القوى العاملة «المواطنة» بالاتجاهات المستهدفة.

٥) تعميم منهجية التطوير الاداري وبكل الوسائل وصولاً إلى تحقيق استغلال أفضل وأمثل لعنصر العمل، وتطوير الدراسات المتخصصة حول الانتاجية وكفاءة الاداء والتحفيز.

٦) التأكيد على تنمية الوعي التكنولوجي في إطار البيئة العربية وغرس القيم المرتبطة بحب العمل وتقديسه وبالولاء الوظيفي والاندفاع إلى العمل والتخلص من بعض العادات والتقاليد الاجتماعية التي تؤثر سلباً على الانتاج والانتاجية.

هذا وان تطوير جوانب العملية التربوية عند كل المستويات، والتركيز على جوانب التنمية البشرية بأشكالها، وتوجيه المؤسسات التربوية والتدريبية بالشكل الذي يضمن تلبية المتطلبات المتجددة على العمل حسب أولوياتها وعند المستويات المهنية المتعددة، كل ذلك كفيل بضمان مسيرة التطور التكنولوجي المتصاعدة وبتحقيق أهداف التنمية المنشودة في الكويت.

الهوامش

١ - يشير هذا الجانب إلى حقيقة أن التجارة الخارجية تلعب دورا بارزا في التأثير على خلق الاستخدام أو إحداث البطالة وذلك ارتباطا بقدرة البلد وكفاءته في السوق الدولية. وتنطبق هذه الوضعية بالذات على الدول التي تعتمد اقتصاداتها على التجارة الخارجية بقدر ملحوظ.

٢ - تجدر الاشارة إلى أن معدلات المشاركة أخذت في التناقص في الآونة الأخيرة في عدد من القطاعات، إذ انخفضت إلى أقل من ١٪ في قطاع البناء والتشييد وبالطبع فإن استمرارية مثل هذه الوضعية تثير جملة مخاوف تتعلق بمستقبل التنمية في الكويت.

المصادر العربية:

الخولي، أ.

١٩٨٢ «نحو اقامة قاعدة تكنولوجية في دول الخليج العربي، في ندوة مستجدات التعاون في الخليج العربي في إطارها المحلي والدولي» جامعة الكويت والجمعية الاقتصادية، ١٨-٢٠ (ابريل).

ايكاوس، ر. س.

١٩٨١ محددات التكنولوجيا الصناعية المناسبة في الكويت، في استراتيجيات التصنيع في الكويت، منشورات غرفة تجارة وصناعة الكويت.

جلال الدين، م.

١٩٨٣ السياسات السكانية والعمالية في المنظور التنموي، في العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية: (اغسطس)

عبدالحليم، أ.

١٩٨٤ تخطيط القوى العاملة، محاضرة القيت في البرنامج التدريبي «تنمية الموارد البشرية في الكويت»، لجنة البحوث والتدريب، كلية التجارة، جامعة الكويت: (نوفمبر).

عبدالخالق، ن.

١٩٨٤ «ادارة وتخطيط الموارد البشرية (القوى العاملة) في القطاع الحكومي الكويتي»، محاضرة في البرنامج التدريبي حول «تنمية الموارد البشرية في الكويت»، لجنة البحوث والتدريب، كلية التجارة، جامعة الكويت (نوفمبر).

عزام، هـ.

١٩٨١ «تخطيط الموارد البشرية: الاساليب والمشاكل»، بحوث البرنامج العالمي للاستخدام (أوراق عمل)، ورقة عمل رقم ١٠، مكتب منظمة العمل الدولية الاقليمي للدول العربية، بيروت: (نيسان).

مرسوم أميري

١٩٨٤ المرسوم الأميري الصادر في ١٤ أكتوبر ١٩٨٤ وقرار مجلس الوزراء رقم (١) لسنة ١٩٨٤، الكويت اليوم، الاعداد رقم ١٥٨٣، ١٥٨٩.

وزارة التخطيط
١٩٨٢أ المجموعة الاحصائية السنوية، الادارة المركزية للاحصاء. (نوفمبر).

———

١٩٨٢ب «نمو وتوزيعات وبعض خصائص السكان بدولة الكويت: دراسة تحليلية من واقع بيانات التعداد العام للسكان ١٩٨٠».

———

١٩٨١ جـ المجموعة الاحصائية السنوية، الادارة المركزية للاحصاء. العدد ١٨.

المصادر الأجنبية:

Casson, J.
1984 The Manpower Planning Handbook. London: McGraw Hill

Commission of the European Communities (CEM)
1980 Microelectronics and Employment. (October)

Conference of Socialist Economists (CSE)
1980 Microelectronics: Capitalist Technology and the Working Class. London: CSE Books

Council for Science and Society (CSS)
1981 New Technology, Society, Employment and Skill. Working Party Reprot, London: Blackroiss Press

Department of Employment
1982 Company Manpower Planning (5th ed.). Manpower Papers No. 1, London: HMSO

Ferber, M.A. And Lowry, H.
1974 The Economic Status of Women: Cross-cultural Comparison. Faculty Workig Paper, University of Illinois

Green, K. et al
1980 The Effects of Microelectronic Technologies on Employment Prospects. London: Gower

Jenkins, C. and Sherman, B.
1979 The Collapse of Work. London: Methuen

Rothwell, R. and Zegveld, W.
1979 Technical Change and Employment. London

Serageldin et al
1981 Manpower and International Migration in the Middle East and North Africa. World Bank

Sleigh, J. et al
1979 The Manpower Implications of Microelectronic Technology. London: HMSO

Trade Union Congress (TUC)
1979 Employment and Technology. Final Report to TUC 1979 Congress.

المنهجية السياسية الغربية: تحليل نقدي

محمد أحمد مفتي
قسم العلوم السياسية ـ جامعة الملك سعود

مقدمة:

تعرّض حقل السياسة في منتصف الستينات ومطلع السبعينات من القرن الحالي الى نزاعات «داخلية» متشعبة بين علماء السياسة، ويعود السبب في هذا النزاع الى التطور المنهجي للحقل نفسه. فلقد أدى الاهتمام بالنسبية والحتمية في مجال العلوم الاجتماعية إلى إرساء دعائم المنهج العلمي الاستقرائي الذي كان مقصورا على دراسة الظواهر الطبيعية دون الاجتماعية. واهتم مونتسكيو بالتحليل الوضعي التجريبي للظواهر الاجتماعية وذلك بتركيزه على دراسة ما هو كائن لا ما يجب أن يكون، بالإضافة الى إرسائه دعائم النسبية بدراسته لتباين الأنظمة الاجتماعية نتيجة لتباين ظروف الزمان والمكان (بدوي، ١٩٦٧: ٩). ثم جاء أوغست كونت ليعزز الفلسفة الوضعية بتحليلاته الاجتماعية (بدوي، ١٩٦٧: ١١)، وأتى ماركس بعده ليثبت الحتمية الفلسفية عن المادية الجدلية والمادية التاريخية (بدوي، ١٩٦٧: ١٢).

لقد مثل هذا الضرب من الدراسة منهج التفكير العلمي المتبع لدراسة الواقع الاجتماعي للتوصل الى حلول علمية، إما عن طريق «النظرة الكلية» أو عن طريق «التحليل الجزئي». وظهرت في هذا الصدد ثلاثة اتجاهات منهجية علمية واقعية. ركز الاتجاه الأول منها على التصدي للواقع في ضوء «المشاهدة والتاريخ»، بينما لم يكتف الاتجاه الثاني «النظري» بمجرد المشاهدة وإنما لجأ «الى عمليات عقلية معينة تبدأ بالفرض العقلي في شأن واقع الظواهر لتنتقل الى البرهان وتنتهي الى منطوق»، وظهر بعد ذلك الاتجاه العلمي

التحليلي الذي يركز على دراسة «الظواهر باعتبارها مادة التحليل»، ومن ثم تحليلها والكشف عن «علاقة السببية فيما بينها (السبب وأثره)، ومن ثم ما تجري عليه هذه الظواهر من حتميات، وتلك هي أقصى درجات الامعان في (العلمية) في مجال الظواهر السياسية»(بدوي، ١٩٦٧ : ٢٠١).

ولقد جمعت نماذج التحليل الأساسية في حقل السياسة بين المنهج الاستنباطي الفلسفي والمنهج الاستقرائي والوضعي. كما شملت المناهج أيضا تحليلا كميا للظواهر السياسية على يد كل من «دوركهايم» و «فردريك لوبليه». وكان التنظير في تلك المرحلة تنظيرا كليا، بمعنى أنه هدف الى استخلاص ومعرفة القوانين العامة التي تتحكم في الظواهر السياسية والعلاقات التي تربط بينها.

ومن ناحية أخرى كان تركيز مناهج التحليل السابقة ينصب على التحليل التاريخي المقارن. ثم اتجهت مناهج السياسة الى الدراسات الدستورية قبل الحرب العالمية الأولى وأصبح المنهج المقارن يهتم بدراسة الحكومات الأجنبية وبخاصة الأوروبية، وأصبحت الدراسات المقارنة وصفية ورسمية، وتركزت حول دراسة الحكومات المحلية (Greenstein & Polsby, 1975: 29 - 30)، ومع التطور المنهجي للحقل ازداد الاهتمام في العشرينات من القرن الحالي «بعملية السياسة» على يد تشارلز مريام، الذي انتقد في مقال له عن «The Present State of the Study of Politics» وفي كتاب New Aspects of Politics الذي صدر عام ١٩٢٥م، حقل السياسة لافتقاره للأسس العلمية في تحليل السياسة (Greenstein & polsby, 1975: 48) ، وانصب اهتمام ميريام على ما سمّي فيما بعد بعلم التخطيط السياسي policy science . ثم أحرزت كتابات كاتلن وبخاصة The Science and Method of Politics تقدماً باتجاه علم سياسة أمبيريقي صرف خال من التأثيرات القيمية على الرغم من أن الاتجاه نحو علمية السياسة في تلك الفترة لقي معارضة شديدة وبخاصة من قبل وليام اليوت، وادوارد كوروين، وتشارلز بير (Greenstein & polsby, 1975: 49) .

إلا أن ظروف الحرب العالمية الثانية أوجدت جوا مشجعا لإعادة تأكيد العلمية في السياسة، لا سيما وأن علماء العلوم السياسية المشتغلين بالسياسة في الحكومة الأمريكية قبل وخلال الحرب العالمية الثانية وجدوا أن مشوراتهم وآراءهم السياسية مقارنة بآراء الاقتصاديين وغيرهم لم تكن تحظى باهتمام متخذي القرارات السياسية، نظرا لافتقارها إلى أدوات التحليل العلمي ولاعتمادها على التأمل النظري دون محاولة التوصل الى حلول عملية للمشكلات الواقعية. ولتعزيز مكانتهم، أو «حتى تصبح مشورة علماء السياسة ذات ثقل أكبر (لدى السياسيين) دافع السلوكيون عن استخدام المناهج العلمية لمعالجة المشكلات السياسية» (Hass, 1970: 13-14) .

ولقد كان لظهور الاتجاه العلمي، ولتأكيد السلوكية على ضرورة ايجاد «نموذج» paradigm للتحليل السياسي الذي يستمد معطياته من الأسس العامة للمنهج السلوكي، أثر بالغ على التباين المنهجي والنظري بين المدرسة التقليدية والسلوكية وما بعد السلوكية. وقد نشأ الخلاف أولا نتيجة لتباين طرق البحث العلمي ثم امتدت جذوره لتشمل كنه الفلسفة السياسية المتبناة من قبل مدارس الفكر السياسي المختلفة.

ينطلق هذا البحث من فرض رئيس مؤداه أنه بالرغم من تباين المنطلقات النظرية، والأدوات البحثية لمختلف مدارس علم السياسة الغربي، وبالرغم من اتجاه معظم هذه المدارس الى اعطاء التحليل السياسي طابعا «علميا» أساسه امكانية التوصل الى تعميمات محايدة علميا، فإن علم السياسة الغربي يتضمن مجموعة من الأبعاد الايديولوجية المستمدة من واقع المجتمعات الغربية، كما أن هذا العلم يقدم في التحليل النهائي للدول النامية ليس فقط نموذجا منهجيا للتحليل السياسي، وإنما أيضا نموذجا ايديولوجيا للممارسة السياسية.

وبعبارة أخرى، فبالرغم من وجود تناقضات جذرية بين نماذج التحليل المختلفة فالملاحظ أن هذه المدارس تنطلق من قاعدة فكرية واحدة تعكس تصورا ماديا للممارسات السياسية وتقدم تحليلا نظريا يستمد معطياته من الثقافة والحضارة الغربية. وان كنا في هذا البحث نفرق بين مناهج التحليل المختلفة فإن ذلك ليس إلا بقصد شرح خصائصها الرئيسة ومعرفة سماتها العامة ومنطلقاتها الفكرية، ليسهل علينا بعد ذلك تتبع أهدافها الايديولوجية العامة ونقد الأسس النظرية والعقائدية التي تقوم عليها.

ولكي نختبر هذا الفرض، فإننا سنقوم بتحليل أبعاد الصراع الفكري بين علماء السياسة الغربيين وتتبع محاولات كل مدرسة تقديم نموذج تحليل نظريه مع ايضاح المنطلقات الايديولوجية لهذه النماذج.

نستطيع باستخدام المعيار المنهجي methodological criterion التفرقة بين المدرسة التقليدية بمناهجها التاريخية، والقانونية، والفلسفية، والوصفية، وبين المدرسة السلوكية بمناهجها العلمي التجريبي التحليلي، والمدرسة ما بعد السلوكية بمناهجها التوفيقي أما إذا استخدمنا المعيار النظري theoretical criterion فإننا نصبح أمام مدرستين رئيستين الأولى منها تقليدية، والثانية راديكالية.

تحليل (كون) للنموذج وأثره على تطور المنهجية السياسية:

يمثل تحليل توماس كون Thomas Khun للنماذج Paradigms حجر الزاوية في محاولات هذه المدارس تقديم نموذج أمثل لفهم وحل معظم المشاكل السياسية النظرية

والتطبيقية. يعرف كون النموذج بوجهة نظر جماعة العلماء عن العالم الخارجي وبذلك يكون النموذج مجموعة من الاعتقادات والالتزامات النظرية، والفكرية، والتحليلية، التي توجه بدورها الباحث العلمي الى اختيار المشكلة، وتقويم المعلومات، وتأييد بناء النظريات المجردة. ويركز كون على حقيقة مفادها أن التوصل الى النماذج العلمية لا يتم بطريقة علمية مجردة، حيث أنها تبنى على الاجماع الضمني لجماعة العلماء الذين يحددون فيما بينهم الأسس العامة المكونة للعلم، مثل الاجماع على أسس البحث العلمي، وعلى الأسئلة العلمية المطروحة وعلى أفضل المناهج المستخدمة للتحليل، وعليه فحين يتحقق الاجماع التام حول هذه المفاهيم، تنشأ مرحلة تسمى بالعلم العادي normal science، ولكن حين تبرز مشكلات معقدة يعجز النموذج القديم عن التصدي لها ومعالجتها يبدأ ذلك النموذج في التحلل ويظهر على الأفق نموذج آخر أكثر قدرة على معالجة المشاكل المطروحة. وتسمى هذه الدورة بالثورة العلمية scientific revolution. ويؤكد كون أيضا بأن النموذج يوجه الباحث لطرق الملاحظة العلمية، ويقلل بالتالي من احتمال تصور العلماء معطيات تناقض توقعاتهم حول القضية المطروحة للنقاش (Kuhn, 1977).

وقد ركز اندروا افرات في تحليله لتعريف كون للنموذج على أربع مراحل يمر بها العلم:

١ ـ مرحلة ما قبل تكوين النموذج Pre-paradigmatical phase: وفي هذه المرحلة لا يوجد نموذج مسيطر بالرغم من وجود تنافس شديد بين العديد من النماذج.
٢ ـ مرحلة تكوين النموذج Paradigmatical Phase: وهنا تبدأ معالم النموذج المسيطر في الظهور، حيث يبدأ في احتلال مركز الصدارة مقارنة بغيره من نماذج التحليل.
٣ ـ مرحلة الأزمة Crisis Phase: وفيها يظهر التحدي واضحا للنموذج المسيطر لا سيما حين يدرك جماعة العلماء بأن النموذج الحالي لا يعالج المشاكل المطروحة بصورة فعالة.
٤ ـ مرحلة الثورة العلمية Phase of Scientific Revolution وهذه المرحلة تظهر حين يبدأ العلماء في البحث عن نموذج آخر للتحليل العلمي (Effrat, 1972: 3-4).

ويمكننا القول بأن مناهج تحليل السياسة المختلفة لا تتطابق مع تعريف كون للنموذج، والذي ارتكز أساسا على تطور العلوم الطبيعية وعليه فليس بالإمكان نقل هذا التعريف بحذافيره لاستخدامه في تحليل تطور العلوم الاجتماعية. ولكن الجدير بالذكر أن تحليل كون لمرحلة تكوّن النموذج قد حظي باهتمام بالغ من قبل علماء السياسة، الذين بدأوا البحث في ظل التحليل السابق عن نموذج أمثل يمكن استخدامه كمنارة يهتدون بها في

تحليلاتهم السياسية. فقد دفع تحليل كون لتطور النماذج العلمية، علماء السياسة للبحث عن اجابات وافية ومنطقية لتساؤلات عديدة منها:

١ - موضوعية التحقيقات العلمية.
٢ - مصادر ومعايير البحث العلمي.
٣ - التطور التراكمي للمعرفة العلمية (Kim, 1977:92).

وسنتناول عرض تطور المنهجية السياسية في اطار هذه القضايا الثلاث.

النموذج التقليدي:

يفرق (س. ب) فارما بين اتجاهين رئيسين في حقل السياسة هما: الاتجاه المعياري (التقليدي)، والاتجاه التجريبي (السلوكي). أما الاتجاه المعياري فيضم المنهج القانوني، والتاريخي، والفلسفي، بينما يضم الاتجاه التجريبي المنهج التحليلي العلمي - السلوكي. ويرتكز الخلاف بين هذين المنهجين حول موضوعية السياسة كعلم، وحول فصل العلم عن القيم (Varma, 1975: 2).

ويؤمن النموذج التقليدي بتداخل الحقائق والقيم في التحليل السياسي حيث يصعب فصل الاعتبارات القيمية عن الحقائق الموضوعية. ويركز النموذج على ما يجب أن يكون، لذا يربط بين تحليل الواقع والاتجاهات المستقبلية بناء على التقويم الاخلاقي والتجريبي للواقع (Kariel, 1970: 115).

ولأجل ذلك فدراسة السياسة تهدف - حسب هذا المنظور - الى بيان الطرق المثلى الواجب اتباعها للتوصل الى قرارات سياسية تخدم المجتمع بصورة أفضل. وذلك يعني ضرورة تقويم التجارب المعاصرة ونقد الواقع للتوصل الى صيغة عمل مستقبلية يمكن من خلالها تقديم منظور سياسي أكثر قدرة على التفاعل مع المتغيرات الاجتماعية الجديدة (Varma, 1975: 24).

ومن ناحية أخرى، يؤكد النموذج التقليدي، على الاختلاف الجوهري في طبيعة التساؤلات بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية. ولذلك لا يمكن تطبيق معايير العلوم الطبيعية على السياسة:

١ - فالعلوم الاجتماعية بصفة عامة والسياسة كفرع منها تعالج مشاكل الإنسان وقضايا المجتمع، ويصعب اخضاع الإنسان لطرق التحليل العلمية المتبعة في العلوم الطبيعية، لصعوبة التحكم في سلوك الإنسان وتحديده في قانون معين يمكّننا من تطبيق

المعايير التجريبية عليه، فمعتقدات الفرد وميوله تتغير تبعا لتغير البيئة المحيطة وللتطورات التي تحدث في حياته من فترة لأخرى، وبخاصة ما يتعلق بمرور الفرد بمرحلة الطفولة فالرجولة فالكهولة.

٢ ـ تختلف القيم الاجتماعية باختلاف الثقافات والعادات في كل دولة. ولذلك فمن الصعب اضفاء صفة العمومية في تحليل الظواهر السياسية، فما قد يصلح لمجتمع ربما لا يصلح لمجتمع آخر أو قد لا يوافق الظروف الاجتماعية القائمة في ذلك البلد.

٣ ـ إن الموضوعية بمفهومها التجريدي المتعارف عليه في العلوم الطبيعية من كيمياء وفيزياء ونحوها لا تتوفر في حقل السياسة نظرا لتأثير المذاهب الفكرية المختلفة على الحقل.

٤ ـ يفتقر الباحث السياسي عادة لوسائل التحليل العلمية من احصاءات وبيانات، إما لندرتها أو لأن الحكومات تعمد عادة الى اخفاء البيانات والمعلومات اللازمة التي تمكّن الباحث من التحليل الموضوعي لأسباب أمنية أو استراتيجية.

٥ ـ إن قوانين العلوم الطبيعية نفسها ليست ثابتة وإن كانت أكثر ثباتا من غيرها، ويسهم التقدم العلمي والتكنولوجي عادة في تغيير قواعد العلوم الطبيعية (مهنا، ١٩٨١: ١٨-٢٠).

النموذج السلوكي:

نشأ النموذج السلوكي كرد فعل للدراسات التقليدية غير المقارنة والتي كانت تتسم بالوصفية، وضيق الأفق، والتي ركزت على دراسة الجوانب الرسمية والقانونية للحكومات. وتضمن النموذج السلوكي أيضا نقدا للتفكير السياسي التقليدي الذي ركز على وجود علاقة متبادلة بين الحقائق والقيم (Chilcote, 1981: 56). ولقد كان للتقدم التكنولوجي ولظهور الأبحاث العملية بعد الحرب العالمية الثانية أثر على تطور الاتجاه السلوكي في حقل السياسة. فلقد تأثرت العلوم السياسية بطرق البحث العلمي الجديدة من مسح، وجمع للبيانات، واستخدام للاحصاء والرياضيات والكمبيوتر، وصاحب ذلك أيضا زيادة في التركيز على الفلسفة الوضعية التي تؤكد على ضرورة فصل القيم عن العلم (Greenstein & Polsby, 1975: 59).

ويمكن تعريف السلوكية بأنها البحث المنظم عن تعميمات أو قوانين عامة عن طريق صياغة النظريات التجريبية والتحليل التقني واثباتها من أجل تحقيق ذلك الفرض. وترتكز السلوكية على قاعدتين. تدور الأولى منهما حول صياغة المفاهيم والفرضيات وشرحها بطريقة منظمة، بينما تركز الثانية على طرق البحث التجريبية. ويضيف الدكتور ملحم قربان بأن السلوكية:

«توجه اهتمامها نحو دراسة السلوك السياسي دراسة علمية. وتستخدم المفاهيم السيكولوجية والذرائع الاختصاصية كوسائل تحليل. من أولى صفاتها الاعتقاد بأن وحدة التحليل الاختباري أو التنظيري هي سلوك الأشخاص أو سلوك الجماعات» (قربان، ١٩٧٧ : ٢٩١-٢٩٢).

ويؤكد روبرت دال بأن الاتجاه السلوكي يمثل احتجاجا داخل حقل العلوم السياسية نبع من عدم الرضا بما قدمته المدرسة التقليدية بمناهجها التاريخية، والفلسفية والوصفية من ناحية، ومن الرغبة في ايجاد منهج للبحث يركز على التجريب ويسعى لبناء نظريات علمية تربط حقل السياسة بحقول المعرفة الأخرى من علم نفس وعلم اجتماع واقتصاد وغيرها. (Dahl, 1969: 118-119).

ولقد قام ديفيد ايستون، أحد رواد المدرسة السلوكية، بتحديد ثماني خصائص للسلوكية تتلخص في الآتي:

١ ـ الانتظام Regularities : يؤمن أرباب المدرسة السلوكية بأن هناك تشابهات ملحوظة في السلوك السياسي يمكن التوصل إليها بالتعميم أو التنظير القادر على التفسير والتنبؤ.

٢ ـ الإثبات Verification : ترى السلوكية أنه لا بد من اختبار صحة الفرضيات بمراجعة علاقتها بالسلوك، أي بإخضاعها للاختبار التجريبي والملاحظة.

٣ ـ التقنية Techniques : تؤكد السلوكية بأنه لا يمكن التسليم بصحة طرق جمع البيانات بصورة مطلقة، فلا بد من فحصها وتحسينها واثبات نفعها حتى يمكن التوصل الى أمثل الوسائل لتسجيل وتحليل السلوك. وتعتمد المدرسة السلوكية على طرق التحليل المعقدة مثل النماذج الرياضية، والمحاكاة، والمسح بالعينات وغيرها. ويعتقد السلوكيون بأن الاعتماد على التقنية سيمكّن الباحث من التجرد من القيم المؤثرة على طريقة التحليل.

٤ ـ القياس الكمي Quantification : تتطلب دقة المعلومات الاعتماد على القياس الكمي، وعليه فالطرق الرياضية في التحليل ستمكّن الباحث من التوصل الى معلومات دقيقة ومحددة عن الحياة السياسية، بعكس ما لو استخدم الباحث الطرق النوعية غير الدقيقة في التحليل السياسي.

٥ ـ القيم Values : لابد من فصل التقويم الاخلاقي عن التفسير التجريبي. ولكن هذا لا يعني بأن دارس السلوك السياسي لا يتمكن من دراسة المعايير الاخلاقية طالما ان باستطاعته فصل القيم عن الحقائق.

٦ ـ التنظيم المنهجي Systematization: لابد من تنظيم التحليل لإدراك التداخل بين النظرية والبحث. فأرباب المدرسة السلوكية يؤكدون بأن العلم لابد وأن يركز على التنظير، فالبحث العلمي المنظم يهدف فقط الى ايجاد نظريات علمية.

٧ ـ العلم الصرف Pure Science: يعد استخدام المعرفة جزءا من العلم تماما كالمعرفة النظرية. ولكن معرفة وتفسير السلوك السياسي بالطرق العلمية لابد وأن يأتيا أولا، ولا بد أن توضع القواعد العلمية للانتفاع من المعرفة السياسية في حل المشاكل الاجتماعية.

٨ ـ التكامل Integration: نظرا لتداخل المفاهيم السياسية المعاصرة، ونظرا لأن علم السياسة يعالج السلوك السياسي للإنسان، فإن عزل هذا الحقل عن العلوم الأخرى يعد مؤشرا خطيرا يوحي بتدهور المعرفة العلمية ككل. وعليه فإن تسابق العلوم الاجتماعية لتأكيد ذاتها واستقلالها قد يؤدى في النهاية الى تقويض دعائم العلم نفسه (Easton, 1975: 7).

كان المنهج السلوكي يسيطر إلى حد ما على حقل السياسة الأمريكي، وذلك لأن الفضل يرجع له في تحويل اهتمام الباحثين عن التحليل التقليدي عن ضيق الأفق والمنهج الوصفي مما ساعد على تعزيز الدقة العلمية وعلى زيادة تراكم المعرفة. هذا ولقد تطورت المدرسة السلوكية نفسها حتى انقسم أنصارها في الستينات الى قسمين:

١ ـ سلوكيين نظريين Theoretical Behavioralists

٢ ـ سلوكيين وضعيين Positivist Behavioralists.

وبينما اهتمت الفئة الأولى بالتنظير الجزئي، اهتمت الفئة الثانية بطرق ومناهج البحث العلمي وبخاصة بالطرق التقنية، والرياضية، والاحصائية (Varma, 1975: 96)، وبدراسة الحياة السياسية من خلال تحليل مجرد للسلوك دون الاعتماد على التنظير كوسيلة لتقويم نتائج دراسة السلوك ومعرفة أثرها على البنية الاجتماعية والسياسية (Hass, 1970: 21). ونتيجة للتأثير البالغ للمدرسة السلوكية ولا سيما السلوكية الوضعية أصبح حقل العلوم السياسية أكثر اعتمادا على العلوم الطبيعية في تزويده بأدوات التحليل، والنماذج الرياضية، في حل الخلافات المنهجية حول طبيعة التساؤلات السياسية. وقد أدى ذلك الاعتماد المتزايد الى نشوء وتعميق الهوة بين الممارسات العلمية وبين انعكاساتها على المجتمع. وازداد الاستياء من تركيز المنهج السلوكي على التقنية على حساب الجوهر، وعلى التنظير التأملي بدلا من التنظير الذي يخدم السياسات الاجتماعية، وبالحياد العلمي المحافظ، بدلا من الاهتمام بالتغير الاجتماعي. وبالاضافة الى ذلك، أدى التضارب

الناتج عن تبني المناهج التجريدية والمفاهيم المستخدمة في العلوم الطبيعية الى عزل العلوم السياسية عن الواقع الاجتماعي، والى فشل الحقل في معالجة المشكلات السياسية في التصدي لمشكلات التغيير الاجتماعي. وفي هذا الصدد يقول مايكل كيرون في مقال له حول السلوكية، بأن حقل السياسة الأمريكي أصبح يعاني من عزلةٍ صرفته عن الاهتمامات السياسية الرئيسة، كل ذلك في سبيل السعي وراء الابقاء على منهجية علمية. ويضيف كيرن كذلك، أن الادعاء بخلو حقل العلوم السياسية من التأثيرات القيمية value free يخدم أهدافا ترمي الى الابقاء على الأنظمة القائمة ومساندة الوضع الراهن في الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي أدى إلى إعطاء صورة مشوهة عن الحياة السياسية في الديمقراطيات الليبرالية الغربية (Kirn, 1977: 82)، وفي الحقيقة فإن قصور المنهج السلوكي من ناحية وأهدافه من ناحية أخرى، تتضح أكثر حين يحلل المرء الميول الايديولوجية للعلماء السلوكيين من أمثال آلموند وفيربا وبارسونز وغيرهم. فالمنتظم السياسي لديفيد ايستون مثلا، والوظيفية البنائية لآلموند، والثقافة السياسية لكل من آلموند وفيربا، والمنتظم الاجتماعي لتالكوت بارسونز، يبدو فيها بوضوح الاهتمام المتزايد بالمحافظة على استقرار النظام وبالتالي المحافظة على الوضع الراهن. ان تركيز هؤلاء الكتاب على التجانس، والاستقرار، والاجتماع، والتوازن في المجتمعات الغربية يعكس تحيزا ايديولوجيا، ويقدم صورة مضللة للواقع السياسي المعاصر في الوقت نفسه. يؤكد فارما بأن تطور مفاهيم ومناهج التحليل السياسي في الغرب ارتبط بمحاولة التوصل الى نظرية تواجه التحدي الشيوعي من الشرق. وعليه أصبح لزاما على هذه النظرية أن تكون محافظة، وان تسعى الى الابقاء على الوضع الراهن، والى الدفاع عن الديمقراطية الليبرالية الغربية (Varma, 1975:7).

> ويذكر شتراوس في هذا الصدد أن «علم السياسة الجديد يبحث عن قوانين السلوك الإنساني التي يمكن اكتشافها بواسطة البيانات أو المعلومات الناتجة عن طريق البحث يجب أن تتصف بأقصى حد من الموضوعية. أنها تضع ـ لذلك ـ عملية تقسيط على دراسة الأشياء التي تحدث من آن لآخر في المجتمعات الديمقراطية، فلا الذين في القبور ولا أولئك الذين خلف الستار يمكن أن يستجيبوا للاستفتاءات أو المقابلات (مهنا، ١٩٨١: ٧٦).

وقد قدم أنصار المدرسة التقليدية انتقادا حادا للمبادىء الأساسية التي ارتكزت عليها المدرسة السلوكية، وأوضح كثير من الكتاب أن السياسة ترتكز على العلم، والفن، والفلسفة وليس على العلم وحده (عبدالمعطي،ومحمد، ١٩٧٦: ١٤ ـ ١٩).

كذلك انتقدت المدرسة التقليدية الأسس التي تقوم عليها المدرسة السلوكية. فالمنهج

التقليدي يرى أن الانتظام في معايير السلوك السياسي يتعارض مع الواقع السياسي. فالأحداث السياسية تختلف حسب اختلاف ظروف الزمان والمكان. كذلك يرد التقليديون على الاثبات المبني على الملاحظة التجريبية، بأن فهم الظاهرة السياسية يتعدى ملاحظة السلوك السياسي. فسلوك الأفراد يتأثر بالقيم والمعايير الاجتماعية والمؤسسات السياسية القائمة في المجتمع. ويؤكد التقليديون أيضا، بأن البيانات التي يجمعها الباحث أمر صعب التحقيق، وأن التركيز على الموضوعية وعلى فصل القيم عن الحقائق سيعزل حقل السياسة عن المشاكل الاجتماعية ويقلل من قيمة العلوم السياسية ومن قدرتها على ابداء الرأي حول حقائق المجتمع وأخطائه والعمل على تصحيحها. كذلك انتقدت المدرسة التقليدية التنظير التجريدي أو (التنظير للتنظير)، ومحاولة التوصل الى نظرية عامة تحكم حقل السياسة. فالمدرسة التقليدية تؤكد بأن التنظير الذي لا يخدم المشكلات الاجتماعية يصبح عقيما ولا قيمة له، كما تؤكد أيضا، استحالة التوصل الى نظرية سياسية عامة، لا سيما وأن علماء السياسة لم يتفقوا حتى على المفاهيم والنظريات الجزئية. ومن ناحية أخرى، تبدي المدرسة التقليدية تحفظا على تركيز السلوكية على تداخل السياسة مع غيرها من حقول المعرفة، وذلك لأن الشطط في التأكيد على تداخل العلوم وتبادل المنفعة قد يؤدي في النهاية الى تمييع الأسس التي يقوم عليها حقل السياسية (Varma, 1975: 84-90).

ويؤكد روبرت دال، كذلك، بأن الخلاف الدائر بين السلوكية والتقليدية يتركز حول امكانية التوصل الى تحليل سياسي محايد، وحول وجوب حيادية أو موضوعية التحليل السياسي. ويلخص دال سلبيات السلوكيين كما صورتها المدرسة التقليدية متمثلة في الآتي:

١ ـ يؤكد التقليديون بأن السلوكيين ليست لديهم معايير ارتباطية واقعية. وهذا معناه أن المدرسة السلوكية في محاولتها تجريد العلم من القيم وفي التركيز على التنظير من أجل التنظير قد ابتعدت عن الواقع بموقفها السلبي تجاه المشاكل الاجتماعية المعاصرة.

٢ ـ ان السلوكيين في محاولاتهم التركيز على الموضوعية العلمية والحيادية السياسية، انغمسوا في البحث عن مصطلحات معقدة وغير واضحة.

٣ ـ ان محاولة تحاشي القيم قد دفعت السلوكيين نحو رفض كل قواعد التقويم والنظر الى جميع القيم نظرة متساوية.

٤ ـ ان معظم السلوكيين هم من مناصري الديمقراطية الليبيرالية، (Dahl, 1963: 104) بالرغم مما يدّعونه من حيادية.

ومن ناحية أخرى استخدم مايكل هاس وتيودور بكر الدياليكتيكية الهيغيلية الماركسية لتفسير تطور حقل العلوم السياسية ولإيضاح القصور الذي اعترى المنهج

السلوكي. فبالرغم من النجاح الذي حققته السلوكية إلا أنها تعرضت الى هجوم كشف عن أبرز تناقضاتها الجذرية مما أدى الى خلق صراع منهجي حاد داخل حقل السياسة (Hass & Becker, 1970: 479).

ولحل المشكلة القائمة بين المنهج التقليدي والمنهج السلوكي يقترح الكاتبان تعدد المنهجية multi-methodology الذي يدعو الى دمج معطيات كلا المنهجين، وهو يدعو على الأصح «الى ايجاد منظور تقليدي أكثر نضجا من الناحية المنهجية ومنظور سلوكي أكثر رصانة من الناحية النظرية» (Hass & Becker, 1970: 504).

المنهج ما بعد السلوكي:

لم يقف الصراع الدائر في حقل السياسة عند حد طلب دمج المنهج التقليدي والسلوكي، أو العودة الى تبني المنهج التقليدي، فلقد أثار الجدل المنهجي عدة تساؤلات حول امكانية الافادة من التجربة السلوكية في السياسة للتوصل الى مفاهيم جديدة أكثر استجابة للواقع السياسي، وأكثر قدرة على معالجة المشاكل الاجتماعية والسياسية المعاصرة. وأمام هذا التحدي للمنهج السلوكي أعلن ديفيد ايستون مرة أخرى عن ميلاد ثورة جديدة في علم السياسة عام ١٩٦٩م، أسماها «ثورة ما بعد السلوكية» وحدد خصائصها بما يلي:

١ - تقديم الجوهر على التقنية لينصب اهتمام الباحث على دراسة مشاكل المجتمع الطارئة بدلا من الاهتمام بأدوات البحث العلمي.

٢ - المدرسة السلوكية محافظة ومحدودة بنظرتها التجريدية التي لا تمت للواقع بصلة وبخاصة في أوقات الأزمات.

٣ - لا يمكن للعلم أن يلتزم الحياد كما تصور أرباب المدرسة السلوكية، وعليه فلا يمكن فصل الحقائق عن القيم.

٤ - لا بد للمفكرين من تحمل مسئولية مجتمعهم والدفاع عن القيم الانسانية والحضارية بدلا من حياة العزلة التي فرضتها عليهم الاتجاهات السابقة.

٥ - يجب على المفكرين توظيف العلم والمعرفة في تحسين أوضاع المجتمع.

٦ - ينبغي على المفكرين الاشتراك في الصراع الحالي والمشاركة في تسييس المهنة وتسييس المؤسسات العلمية (Easton, 1969: 3).

ويشير ايستون الى أن الرغبة في التوصل الى تحليل علمي يستمد معطياته من الدقة، والتعميم، والاثبات الذي أمكن التوصل إليه في العلوم الطبيعية، دفعت علماء السياسة

الى البحث عن وسائل التحليل المعقدة المستخدمة في الحقول الأخرى واستيرادها والاستناد إليها كمعيار للتحليل السياسي. وعلى الرغم مما أدى إليه ذلك من زيادة في المعرفة العلمية وفي القدرة على التفسير والتحليل إلا أنه سلب علماء السياسية، في الوقت ذاته، القدرة على التحليل الأخلاقي الهادف (Easton, 1969:6-7). ولذلك فشلت السلوكية في تقديم تحليل واقعي لمشكلات العالم المعاصر يمكّن علماء السياسة من التنبؤ بتلك المشكلات والعمل على بناء نموذج قادر على التفاعل معها وعلى حلها (Easton, 1969: 4). وعليه فالثورة ما بعد السلوكية، والتي ينصب اهتمامها على مجموعة الأبحاث التي تعنى بدراسة الواقع دراسة موضوعية جادة بهدف وضع تصورات علمية وعملية لحل المشكلات المعاصرة والرقي ببني الإنسان تقدم تعليلات أكثر موضوعية وأكثر واقعية لما يجب أن يكون عليه حقل السياسة وذلك بتوجيه اهتمامه نحو خدمة المجتمع (Easton, 1969: 5).

كذلك يؤكد ايستون ان الاهتمام المتزايد بالتقنية قد صرف الأنظار عن تقويم التجربة الديمقراطية الامريكية. ان المعرفة العلمية لكيفية عمل النظام السياسي بالرغم من ازديادها، ظلت مغلفة باطار ايديولوجي يعكس الرضا التام بالممارسات الديمقراطية الغربية. وأصبحت محاولات الاصلاح بالتالي جزئية وضيقة الحدود. الأمر الذي حد من قدرة العلماء على طرح التساؤلات المنطقية الصحيحة حول طبيعة عمل الجهاز السياسي وطرق اتخاذ القرارات. وهذا بدوره يؤكد ما توصل إليه العلماء من كارل ماركس، وماكس ويبر، وكارل مانهايم، وغيرهم، من ضرورة ربط الأبحاث العلمية والعملية بالافتراضات الاجتماعية القيمية، مما ينفي كون العلم خاليا من القيم المؤثرة (Easton, 1969:11).

ولقد قام البرفسور رونالد تشيلكوت (Chilcote, 1981: 57) بتحديد الخصائص المميزة لكل المناهج السابقة كما يلي:

النموذج التقليدي	النموذج السلوكي	النموذج ما بعد السلوكي
١- يربط بين الحقيقة والقيمة	١- يفصل بين الحقيقة والقيمة	١- يربط الحقيقة والقيمة بالعمل والأهمية
٢- تأملي، أمري، ومعياري	٢- غير أمري، موضوعي وتجريبي	٢- انساني، موجه لحل المشاكل، ومعياري.
٣- كيفي	٣- كمي	٣- كيفي، وكمي

٤- يهتم بالشذوذية والانتظام	٤- يهتم بالتماثل والانتظام	٤- يهتم بالانتظام والشذوذية
٥- غير مقارن، يركز على دول مفردة	٥- مقارن يركز على العديد من الدول	٥- مقارن يركز على العديد من الدول
٦- مستغرق، يركز بخاصة على الديمقراطيات الغربية	٦- مستغرق، يهتم بخاصة بالنموذج الأمريكي والبريطاني	٦- يتجه الى تحليل دول العالم الثالث
٧- وصفي، ضيق الأفق وجامد	٧- مجرد، محافظ عقائدياً وجامد	٧- نظري، راديكالي ومتجه نحو التغيير
٨- يركز على الهياكل الرسمية الحكومية والدستورية	٨- يركز على هياكل ووظائف المجموعات الرسمية وغير الرسمية	٨- يركز على علاقات الطبقات والمجموعات والصراع.
٩- تاريخي، غير تاريخي	٩- غير تاريخي	٩- شامل

المدرسة التقليدية والمدرسة الراديكالية:

تعرضنا في الجزء الأول من هذا البحث للخلافات المنهجية بين كل من المدارس التقليدية، والسلوكية، وما بعد السلوكية. ونود هنا تحليل الأسس النظرية لهذا الانقسام. فعلى الرغم من الجهد البناء الذي قدمه ايستون لمعالجة سلبيات السلوكية، لكسر حدة الجمود الذي أحاط بهذ الحقل ردحا من الزمن، إلا أن محاولته تلك تعد «توفيقية» بحتة، هدف ايستون من ورائها الى سد بعض الثغرات الموجودة في النموذج السلوكي، وتجاهل في الوقت ذاته، أن الهجوم على المدرسة السلوكية كان مدفوعا برغبة ملحة في إعادة صياغة العلم نفسه.

لقد تأثرت السلوكية الى حد بعيد بالنمط الحضاري والثقافي الرأسمالي الغربي وبخاصة ما يتعلق منها «بالاتجاه التقني» الذي يعتمد على التحليل الكمي الدقيق، مما جعلها تصبح أقل قدرة على التفاعل مع المجتمع (Reid & Yanarella, 1975: 303) وحين

جاءت الثورة ما بعد السلوكية حددت موقفها من المنهجية السلوكية محدودة التأثير، ولكنها أخفقت في تقديم تصور اجتماعي يستمد معطياته من التحليل النقدي للعلم وللموضوعية كما تصورته المدرسة السلوكية. ولقد فشلت ما بعد السلوكية في أن تتخذ طابعا راديكاليا حيث اكتفت بنقد المنهج السلوكي وقبلت، في الوقت ذاته، القالب الفكري والقواعد النظرية التي استندت عليها السلوكية (Reid & Yanarella, 1975: 303).

ويؤكد مايكل كيرن، من ناحية أخرى، بأن المدرسة ما بعد السلوكية اكتفت بنقد التطبيق العملي لعلماء السياسة السلوكيين دون التعرض لعلمية السياسة كما تصورها أرباب المدرسة السلوكية. وهذه الحقيقة مستمدة من اعتماد كل من السلوكية وما بعد السلوكية على الأسس المنهجية والفلسفية للعلوم الطبيعية فيما يتعلق: ١ـ بصياغة المفاهيم والتصورات السياسية. ٢ـ وفي حل الخلافات المنهجية. ٣ـ في فهم طبيعة التساؤلات السياسية (Kirn, 1977: 84). وعليه فإن كلتا المدرستين أخفقتا في بلورة مفهوم للعلوم السياسية يستمد معطياته من التساؤلات السياسية أو من النشاطات السياسية. فالمدرسة ما بعد السلوكية استندت في نقدها للسلوكية على تحليل (كون) للنموذج والمعد أصلا لمعالجة مشكلة تطور العلوم الطبيعية (Kirn, 1977:88,89,92).

ولقد نتج هذا العجز أيضا، من تصور السلوكية وما بعد السلوكية بأن معرفة المنهجية السياسية تعتمد على معرفة فلسفة العلم المفسرة للظواهر الطبيعية، وهذا ما يعرف بوحدة العلوم التجريبية Unity of Empirical Sciences (Kirn, 1977: 98-99).

وعلى العكس من ذلك، يؤكد كيرن بأن فهم الظواهر السياسية والإلمام بالعملية السياسية يتطلب البحث الوافي في أصول التساؤلات الفلسفية، والتاريخية، والاجتماعية(Kirn; 1977:100).

وفي هذا الصدد يقول ايوجين ميللر بأن الاتجاه الجديد في علم السياسة يناقض تماما ما تعرفه المدرسة السلوكية للعلم ولطبيعة المعرفة الانسانية. وهو بهذا يؤكد حقيقة مفادها أن هناك فرقا رئيسا في الفلسفة التي ترتكز عليها النماذج المختلفة، فالمدرسة السلوكية تأثرت بالفكر الوضعي الذي أرسى دعائمه ديفيد هيوم وأوغست كونت، بينما تأثرت المدرسة الماركسية بالفكر التاريخي والنسبي الذي أرسى دعائمه هيغل وماركس وانجلز (Miller, 1972: 796).

وعلى ذلك فهناك، من الناحية النظرية، منهجان رئيسان هما المنهج التقليدي (الوضعي)، والمنهج الراديكالي (التاريخي). يتأثر الأول بالفلسفة الوضعية، بينما يستقي الآخر أسسه النظرية من الأفكار الماركسية ومن المدرسة التاريخية.

يتجسد الفكر الوضعي في التوجهين الأساسيين التاليين:

أولا: «تأسيس المبادىء العلمية على الخبرة الحسية وبالتالي فهي مستقلة عن الزمان والمكان. هذه المبادىء هي الأسس التي تبنى عليها العلوم التجريبية والتي تؤكد على القوانين والمفاهيم والنظريات التي تختلف عن التصورات الميتافيزيقية للعالم.

ثانيا: لا يمكن التوصل الى تعميمات عن العالم الخارجي إلا إذا استنبطت من الخبرة، واختبرت مصداقيتها من واقع الخبرة، فالمعرفة المبنية على الخبرة هي معرفة موضوعية، فالإنسان لا يستطيع أن يعرف ما لا يراه أو يلمسه أو يسمعه» (Chilcote, 1981: 62-63).

وعلى العكس من ذلك:

> «يعترض أنصار الفكر التاريخي على الفكر الوضعي على أساس أنه لا يمكن الحصول على بيانات عن الادراكات في المواقف المحايدة. فالعقل ايجابي وليس سلبيا، فهو يختار ويؤثر في الخبرة طبقا للوعي السابق. ولا يستطيع المرء أن يحدد ما اذا كان مصدر الخبرة متوافقا مع الواقع الموضوعي للعالم. أكثر من ذلك، يرى التاريخيون أن هناك وجهات نظر متعددة عن الواقع الموضوعي وليس وجهة نظر واحدة.. فالحقيقة نسبية بمعنى أنها تعتمد على النظرة الكلية المسيطرة على المرحلة أو الثقافة التي ينتمي إليها الفرد. ومن ثم فالنظرات الكلية زمنية ونسبية وليست مطلقة» (Chilcote, 1981: 69).

وقد قام رونالد تشيلكوت بتحديد الأسس العامة لكل من النموذج التقليدي والنموذج الراديكالي، بغية التوصل الى معرفة الفروق النظرية الأساسية التي تفصل بينهما (Chilcote,1981; 74).

الخصائص	النموذج التقليدي	النموذج الراديكالي
١ـ السمات العامة	غير تاريخي جزئي أو كلي مجزأ حدود منهجية	شامل كلي. موحد متداخل المناهج
٢ـ وحدة التحليل	نظام في حالة استقرار وتوازن	دولة في حالة صراع.
٣ـ الهيكل	الجماعات، تفاعلاتها وثقافتها	الطبقات، الصراع بين البرجوازيين والطبقة العاملة

٤- السلطة	لا مركزية النظام مع إرساء السلطة في وحدات متخصصة	مركزية النظام مع اتساع وعمومية مجال السلطة
٥- الحكام	موزعون على العديد من المراكز مع التنافس الجماعي في اتخاذ القرارات	مركزون وموحدون موقع مسيطر للسلطة واتخاذ القرار.
٦- التطور	تدريجي، أحادي الاتجاه، مادي وتقدمي.	ثوري، متعدد الاتجاهات، مادي، انساني، يعطي الاهتمام لاحتياجات كل الأفراد.

وعليه فهناك عدة فوارق جوهرية بين النموذجين التقليدي والراديكالي تتمثل في:

١ - يمتاز النموذج التقليدي بصبغته غير التاريخية وهذا نابع من اهتماماته ومن نظرته الجزئية للمجتمع، ومن تركيزه على الترشيد وبالعكس فإن النموذج الراديكالي يقدم منظورا شاملا كليا للمجتمع يركز فيه على تداخل المناهج.

٢ - بينما يركز النموذج التقليدي على الاستقرار والتوازن، يركز النموذج الراديكالي على الصراع القائم بين الطبقات.

٣ - يتصور النموذج التقليدي امكانية قيام ثقافة مدنية تبرز المشاركة والتفاعل بين الجماعات المختلفة التي تتنافس فيما بينها على اتخاذ القرارات، بينما يقدم النموذج الراديكالي تحليلا طبقيا للمجتمع يحدد فيه الطبقات والصراع القائم بينها بعلاقتها بوسائل وقوى الانتاج.

٤ - يقدم كلا النموذجين تحليلا للسلطة يركز فيه النموذج التقليدي على لا مركزية السلطة، بينما يركز النموذج الراديكالي على مركزية السلطة.

٥ - بينما يركز النموذج التقليدي على التطور التدريجي أحادي الاتجاه، يركز النموذج الراديكالي على التطور الثوري المهتم بإشباع حاجات الأفراد (Chilcote, 1981: 74-75).

الخاتمة:

بعد هذا الاستعراض الموجز لنماذج تحليل السياسة وللاختلافات المنهجية والنظرية بينها يثور التساؤل الآتي: أي من هذه النماذج أفضل لتحليل الظاهرة السياسية في العالم العربي والإسلامي؟ ولعل هذا يقودنا الى تساؤل آخر حول إمكانية تطبيق هذه المناهج أو بعضها في مجتمع يختلف فلسفيا، وحضاريا، ومنهجيا عن نظيره في الغرب الرأسمالي أو الشرق الاشتراكي.

ترتبط نماذج التحليل السابقة بالايديولوجية الغربية بشقيها الليبرالي والاشتراكي، ولذلك فهي تعكس تصورات عقائدية وفلسفية تتلاءم والأوضاع الاجتماعية والسياسية في المجتمع الغربي.

هناك من الناحيةالنظرية تناقض جذري بين الأسس التي تقوم عليها المجتمعات العربية والإسلامية وبين الأسس الغربية المادية. ترتكز نماذج التحليل الغربية على أسس فلسفية مشتركة منها أن:

١ ـ الوجود المعتبر علميا وعقليا هو الكون الحسي المترامي الأطراف أو الطبيعة... وكل ما سواه إما أن تنكر هذه الفلسفة وجوده أصلا، وإما أنها ترى إغفاله وإهماله واعتباره كأن لم يكن.
٢ ـ الاقتصار في الوصول الى الحقائق.. على المنهج الحسي التجريبي.
٣ ـ إنكار وجود الإله الخالق كنتيجة لتصور الوجود الذي أخذت به الفلسفة الغربية. وهذا ما أخذت به الفلسفات المادية الإلحادية كالماركسية، أو إغفال وجوده، وإقصاء تدخله على الأقل، كما فعلت بعض الفلسفات الموصوفة بالعقلية...
٤ ـ إنكار كل طريق للمعرفة غير طريق المنهج الحسي والتجريبي كطريق الوحي والنبوة (المبارك، ١٤٠٠هـ: ٦٧ ـ ٦٨).

إضافة الى ذلك، تقدم النظريات الغربية تصورا ماديا للحياة وتبني أسسها الفلسفية على تراكمات ثقافية وحضارية تؤمن بالوضعية والنسبية التي تناقض المنطلقات الفكرية للمجتمع الإسلامي. يحدد ستالين في كتاب المادية الدياليكتيكية أسس النسبية الاجتماعية بقوله:

> **ان كل نظام اجتماعي وكل حركة اجتماعية في التاريخ لا ينبغي الحكم عليها من ناحية «العدالة الأبدية» أو من ناحية أي فكرة أخرى مقررة سلفا... بل ينبغي لنا أن نبني حكمنا على أساس الظروف التي ولدت هذا النظام وهذه الحركة الاجتماعية... ان نظام الرق يكون في الظروف الحاضرة خرقا وبدعة مضادة للطبيعة، ولكن نظام الرق في ظروف المشاعية البدائية الآخذة بالانحلال، هو حادث مفهوم ومنطقي (قطب، ١٤٠٣هـ: ٢٧٧).**

ويضيف ستالين بأنه «إذا صح أن العالم يتحرك ويتطور دائما وأبدا، وإذا صح أن اختفاء القديم ونشوء الجديد هما قانون التطور، أصبح من الواضح أن ليست هناك أنظمة اجتماعية ثابتة غير قابلة للتغيير...» (قطب، ١٤٠٣هـ: ٢٧٨).

أما المذهب العقلي أو الوضعي فيركز على:

«ان تحصيل الإنسان للحقائق الكونية ومعرفته بها لا يكون إلا بالتجربة الحسية وحدها، ومعنى ذلك أن الحس المشاهد لا غيره هو مصدر المعرفة الحقيقية اليقينية، ففي العالم الحسي تكمن حقائق الأشياء. أما انتزاع المعرفة مما وراء الظواهر الطبيعية الحسية، والبحث عن العلة في هذا المجال، فأمر يجب أن يرفض. وبهذا تكون كل نظرية أو كل فكرة عن وجود له طابع الحقيقة فيما وراء الحس نظرية أو فكرة مستحيلة (قطب، ١٤٠٣هـ: ٢٦٢-٢٦٣).

يتضح من التحليل السابق أن استيراد نماذج التحليل الغربية يعني بالضرورة تقبل الأسس الفكرية والعقائدية التي تقوم عليها والتي تؤدي في النهاية الى خلق تبعية فكرية وسياسية، واقتصادية في دول العالم الثالث، وتتمثل هذه التبعية في تبني مجموعة الأفكار، والمفاهيم، والمناهج السائدة في المجتمعات الغربية، والى التركيز على المنهجية الغربية ليس فقط في البحث عن وسائل تحليل جديدة ومتطورة، بل في تبني الأسس الفلسفية الغربية والعمل على تطبيقها في مجتمع يختلف كلية عن نظيره في الغرب.

المصادر العربية

- بدوي، م. ط.
١٩٦٧ «أصول علوم السياسة. علم أصول السياسة: دراسة منهجية، الاسكندرية، المكتب المصري الحديث للنشر، الطبعة الرابعة.
- عبدالمعطي، ع، ومحمد، ع. م.
١٩٧٦ «السياسة بين النظرية والتطبيق». الاسكندرية، دار الجامعات المصرية.
- قربان، م.
١٩٧٧ «المنهجية السياسية. بيروت دار العلم للملايين، الطبعة الثانية.
- قطب، م.
١٤٠٣هـ مذاهب فكرية معاصرة. بيروت دار الشرق.
- المبارك، م.
١٤٠٠هـ «بين الثقافتين الغربية والاسلامية. بيروت، دار الفكر.
- مهنا، م. ن.
١٩٨١ «مدخل الى النظرية السياسية الحديثه، دراسة نقدية»، الاسكندرية، الهيئة العامة للكتاب.

المصادر الأجنبية :

Chilcote, R.C.
1981 Theories of Comparative Politics: The Search for a Paradigm. Boulder, Colorado: Westview Press.

Dahl, R.A.
1963 Modern Political Analysis. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall.

Dahl, R.A.
1969 "The behavioral approach in political science." in J. Gould and V.V. Thursby (Eds.), Contemporary Political Thought: Issues in Scope Value and Direction. New York: Holt, Rinehart and Winston.

Easton, D.
1965 A Framework for Political Analysis. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall.

Easton, D.
1969 "The new revolution in political science." American Political Science Review LXII (December).

Effrat, A.
1972 "Power to the paradigms: an editorial introduction." Sociological Inquiry XLII.

Greenstein, F.I. and Polsby, N.W. (Eds.)
1975 Handbook of Political Science. Vol. 1 Political Science: Scope and Theory. Massachusetts: Wesley Publ. Co.

Hass, M.
1970 "The rise of science of politics." in M. Hass and H.S. Kariel (Eds.), Approaches to the Study of Political Science. Scranton Pennsylvania: Chandler Publ. Co.

Hass, M. and Becker, T.L.
1970 "The behavioral revolution and after." in M. Hass and H.S. Kariel (Eds.), Approaches to the Study of Political Science. Scranton Pennsylvania: Chandler Publ. Co.

Kariel, H.S.
1970 "Normative theory." in M. Hass and H.S. Kariel (Eds.) Approaches to the Study of Political Science. Scranton Pennsylvania: Chandler Publ. Co.

Kirn, M.E.
1977 "Behavioralism, post-behavioralism and the philosophy of science: two houses, one plague." The Review of Politics 39 (January).

Kuhn, T.
1977 The Structure of Scientific Revolution (2nd ed.) Chicago: University of Chicago Press

Miller, E.F.
1972 "Positivism, historicism and political inquiry." American Political Science Review LXVI (September)

Reid, H.G. and Yanarella, J.
1975 "Political science and the post-modern critique of scientism and domination." The Review of Politics 37 (3).

Varma. S.P.
1975 Modern Political Theory: A Critical Survey, Charibad, India: Vikas Publ. Co..

دراسة فاعلية اتخاذ القرار بواسطة مجموعات رجال الادارة العليا والوسطى في الشركات المساهمة الكويتية
- دراسة ميدانية تحليلية -

حامد أحمد بدر
قسم إدارة الاعمال - جامعة الكويت

باستطلاعنا للبحوث والكتابات في مجال اتخاذ القرارات الادارية نجد أن هناك البحوث والكتابات الكثيرة عن اتخاذ القرارات الفردية بواسطة أحد المديرين من عدة نواح، مثل كيفية اتخاذ القرار الفردي، النماذج الرياضية التي تساعد في اتخاذ القرارات الفردية، الجوانب النفسية في عملية اتخاذ القرارات، والتطبيقات المختلفة لعملية اتخاذ القرارات في مجالات الأنشطة المختلفة للمشروع. كما نجد بعض البحوث تعالج مراحل اتخاذ القرارات وتطبيقاتها في أنشطة معينة، أو مشاكل اتخاذ القرار بخصوص مشكلة معينة بذاتها، أو نجد بعض البحوث عن الصفات الديمجرافية والنواحي القانونية والتنظيمية لبعض مجموعات اتخاذ القرارات في المنظمات مثل مجلس الادارة، لجنة المديرين، واللجان المختلفة بمنظمات الأعمال. وهذا البحث ليس ليس مجاله تلك الموضوعات، ولكنه يركز على فعالية التخطيط لجلسات اتخاذ القرارات، وكذلك فعالية ادارة جلسات اتخاذ القرارات بواسطة مجموعات رجال الادارة العليا في الشركات المساهمة الكويتية.

وترجع أهمية دراسة ذلك الموضوع إلى أن معظم القرارات المهمة مثل قرارات تحديد أهداف المنظمة وتعديلها، وقرارات وضع السياسات الادارية العامة للشركات المساهمة الكويتية، وكذلك سياسات أنشطتها المختلفة مثل سياسات الأنشطة المالية، الانتاجية، التسويقية، الأفراد، سياسات البحوث، وكذلك القرارات المتعلقة بالهيكل التنظيمي للشركة والتعديل فيه، والقرارات المرتبطة بوضع خطط وبرامج الشركات المساهمة الكويتية تتخذ عادة بواسطة إحدى مجموعات رجال الادارة العليا أو الوسطى مثل مجلس الادارة، لجنة المديرين، لجنة التخطيط، لجنة شئون الأفراد، لجنة البحوث والتطوير (Steiner & Miner, 1977: 29-30) وما لم يكن القرار فعّالاً في تلك المجالات فقد تتحمل الشركة تكلفة وخسائر فادحة كان يمكن تجنبها لو عملت الادارة على رفع فاعلية اتخاذ القرارات بواسطة تلك المجموعات. كما أن تكلفة الوقت الذي عادة يستغرق في

اجتماعات المديرين من أجل اتخاذ القرار غالبا ما تكون مرتفعة مما يستلزم ضرورة الاهتمام بأن تكون جلسة اتخاذ القرار جلسة ذات فاعلية. فقد وجد في إحدى الدراسات، أن تأخر مجموعة من رجال الادارة العليا في إحدى الشركات الأمريكية في البدء الفعلي لجلسة اتخاذ القرار لمدة نصف ساعة قد كلف الشركة ٥٠٠ دولار. وفي إحدى الدراسات الأخرى، أظهرت أن تكلفة الدقيقة الواحدة لجلسة اتخاذ القرار بواسطة رجال الادارة العليا تكلف ٥٠ دولاراً (عبدالحليم، ١٩٨٤: ٥-٦). كما أنه في إحدى الدراسات تبين أن مديري الادارة العليا والادارة الوسطى يقضون في المتوسط من ٦٥٪ إلى ٨٠٪ من وقتهم في اجتماعات من أجل اتخاذ قرار (عبد الحليم، ١٩٨٤: ١). وأظهرت إحدى الدراسات أن ٧٥٪ من المديرين يشعرون أن حوالي نصف وقت جلسات اتخاذ القرار يعتبر وقتاً ضائعاً (عبد الحليم، ١٩٨٤: ١). من ذلك يظهر أهمية الاهتمام بدراسة فاعلية إدارة جلسات اتخاذ القرارات. ولا شك أن اجتماعات المديرين في الشركات المساهمة الكويتية من أجل اتخاذ القرارات قد يكون بها بعض نواحي الضعف مما يشجع الباحث على معرفة مثل هذه النواحي، والعمل على رفع فاعلية اتخاذ القرار بواسطة مجموعات الادارة العليا والوسطى في تلك الشركات.

وسوف يتناول هذا البحث تحديد نطاق الدراسة، الغرض من هذه الدراسة، افتراضات البحث، طريقة البحث. يلي ذلك إعطاء بعض المعلومات الوصفية عن مجتمع الدراسة ثم استعراض لنتائج الدراسة وتحليلها بقصد معرفة مدى صحة الافتراضات التي وضعت لهذا البحث. وينتهي هذا البحث بخلاصة لنتائج الدراسة والتوصيات التي يقترحها الباحث من أجل فاعلية اتخاذ القرار بواسطة مجموعات رجال الادارة العليا والوسطى في الشركات المساهمة الكويتية.

نطاق الدراسة:

تمت هذه الدراسة في ظل المحددات التالية:

أنها ركزت على دراسة فاعلية اتخاذ القرار بواسطة رجال الادارة العليا وبعض رجال الادارة الوسطى، ويرجع السبب في ذلك إلى أن مجموعات اتخاذ القرارات غالبا ما تضم هؤلاء الأفراد، هذا علاوة على أهمية القرارات التي تتخذ بواسطة هؤلاء الأفراد. وبالتحديد مجموعات اتخاذ القرارات في هذه الدراسة عادة يشترك فيها رئيس مجلس الادارة، العضو المنتدب، نائب العضو المنتدب، المدير العام، نائب المدير العام، العضو المنتدب والمدير العام، ومديرو الادارات الرئيسة في الشركات المساهمة الكويتية.

كما أن الدراسة تمت على فعالية اتخاذ القرارات بواسطة مجموعات هؤلاء المديرين في الشركات المساهمة الكويتية ذات الاكتتاب العام ولم تتضمن الشركات المساهمة الكويتية المقفلة، وذلك لأن هذه الشركات تمثل أكبر الشركات الكويتية كما أنه يوجد بعض السهولة في جمع البيانات منها، وإمكانية الحصول على إطار لمجتمع مديري الادارات العليا والادارات التنفيذية في هذه الشركات. وعدد هذه الشركات حسب نشرة وزارة التجارة والصناعة هو ٤٥ شركة.

كما أن الطابع المميز لهذه الدراسة هو الدراسة الميدانية التحليلية وليست الدراسة النظرية الفكرية، حيث إن هذا النوع من الدراسة في هذا الموضوع لم يسبق تناوله في بحث ميداني سابق لهذا البحث على الأقل في العالم العربي بوجه عام وفي دولة الكويت بشكل خاص. كما أن الدراسة الميدانية تكتشف المشاكل الفعلية في عملية اتخاذ القرارات بواسطة مجموعات رجال الادارة العليا والوسطى في تلك الشركات، وبالتالي إمكانية الاستفادة الفعلية من نتائج هذه الدراسة.

الغرض من الدراسة:

هو معرفة الفعالية الحالية لاتخاذ القرار بواسطة مجموعات رجال الادارة العليا والوسطى في الشركات المساهمة الكويتية، وبيان ما إذا كان به نواحي قصور معينة سواء من ناحية التخطيط اللازم قبل جلسة اتخاذ القرار أو من ناحية طريقة إدارة الجلسة من أجل اتخاذ قرار بطريقة فعّالة. كما أن البحث يهدف إلى تقديم اقتراحات لعلاج بعض نواحي القصور في عملية اتخاذ القرار بواسطة مجموعات الادارة العليا والوسطى إن وجدت وذلك من أجل رفع فاعلية اتخاذ القرار في الشركات المساهمة الكويتية.

افتراضات الدراسة:

لتحقيق غرض الدراسة وضع الباحث عدة افتراضات، وقد تم وضع هذه الافتراضات بناء على الدراسة الفكرية التي قام بها الباحث لهذا الموضوع (بدر، ١٩٨٥ : ٥٣-٧٥)، علاوة على ملاحظاته ومقابلاته مع بعض رجال إدارة الشركات المساهمة الكويتية لأخذ معرفة معينة عن طبيعة وكيفية اتخاذ القرارات بواسطة مجموعات رجال الادارة العليا والوسطى في تلك الشركات. وحتى يمكن معرفة نواحي القصور في عملية اتخاذ القرار وتقديم توصيات لعلاجها إن وجدت وضع الباحث أحد عشر افتراضا. وتعتبر هذه الافتراضات مقاييس لكفاءة اتخاذ القرارات بواسطة مجموعة في مرحلة الاعداد لجلسة اتخاذ القرار وفي مرحلة جلسة اتخاذ القرار نفسها. وبدراسة هذه الافتراضات نتمكن من معرفة فاعلية عملية اتخاذ القرارات بواسطة رجال الادارة العليا والوسطى في الشركات المساهمة الكويتية. فالافتراضات من الأول حتى الخامس تقيس مدى ضرورة اتخاذ القرار بواسطة مجموعات رجال الادارة العليا والوسطى ونوع القرارات التي ينبغي أن تتخذ بواسطة مجموعات رجال الادارة العليا والوسطى وكذلك مدى التخطيط الكفء والاعداد السليم لجلسات اتخاذ القرارات. أما الافتراضات من السادس حتى الافتراض الحادي عشر فتقيس مدى كفاءة إدارة جلسات اتخاذ القرارات وهذه الافتراضات، هي:

١- أن معظم رجال الادارة العليا والوسطى في الشركات المساهمة الكويتية يرون أن القرارات المتخذة بواسطة مجموعة منهم أفضل من اتخاذ نفس القرارات بواسطة فرد من رجال الادارة. وأنه من المتوقع أن يكون السبب في ذلك أن معظم رجال الادارة العليا والتنفيذية يرون أن القرارات المتخذة بواسطة مجموعة أفضل من القرارات المتخذة بواسطة فرد حيث أنها أكثر دقة وموضوعية، تتناول المشكلة في عدة اتجاهات، يمكن فيها الحصول على معلومات أكثر ومتنوعة مما يجعل القرار أكثر دقة، كما أن المشتركين في اتخاذ القرار يكونون

أكثر فهما للقرار الذي اشتركوا في اتخاذه مما لو اتخذه شخص آخر، كما أن اشتراكهم في عملية اتخاذ القرار يجعلهم أكثر التزاما لتنفيذ هذا القرار. وهذا الافتراض يتفق مع معظم نتائج الأبحاث التي تمت على المقارنة بين القرار بواسطة مجموعة والقرار بواسطة فرد(بدر، ١٩٨٥: ٥٦-٥٧).

٢- أن القرارات المتخذة بواسطة مجموعات رجال الادارة العليا والوسطى في الشركات المساهمة الكويتية غالبا تكون قرارات غير روتينية، أي أنها تتعلق بموضوعات أو مشاكل تواجه الشركة ذات طبيعة استراتيجية أو ذات تأثير كبير على الشركة، كما أنها ليست روتينية متكررة مثل القرارات المتعلقة بتجديد وتطوير أهداف الشركة وسياسات إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي، اتخاذ قرارات استثمارية ذات تأثير كبير على الشركة، وضع سياسات الأنشطة المختلفة، وكذلك قرارات تحديد استراتيجيات فتح أسواق جديدة أو إدخال أو إسقاط منتجات تنتجها الشركة، أما القرارات المتعلقة بتنفيذ برامج وخطط وسياسات تم وضعها والقرارات المتعلقة بتنفيذ العمل اليومي للادارة الوسطى والإدارة المباشرة فليس هناك ضرورة أن تؤخذ بواسطة مجموعات من المديرين لسرعة التنفيذ ولعدم حاجتها لذلك.

٣- أنه في الغالب لا يوجد في جلسة اتخاذ القرارات أعضاء من الخارج غير رجال إدارة المنظمة، وإذا تمت الاستعانة ببعض الأفراد في الخارج ففي حدود ضيقة وفي المرات التي يستلزم فيها اتخاذ القرار ضرورة الاستعانة بأفراد من الخارج فقط.

٤- أن حجم مجموعة اتخاذ القرار المكونة من رجال الادارة العليا أو التنفيذية في الغالب يتراوح بين خمسة إلى سبعة أشخاص، ويرى رجال الادارة العليا والوسطى أن ذلك الحجم مناسب لفاعلية اتخاذ القرار بواسطة مجموعة.

٥- أن التجهيزات والاعداد لجلسة اتخاذ القرار يوجد به بعض القصور وخاصة فيما يتعلق بميعاد وصول أجندة الاجتماع قبل الجلسة بمدة كافية، مدى توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار لأعضاء الجلسة قبل انعقاد الجلسة بمدة كافية، التحديد الدقيق لمكان ووقت ومدة جلسة اتخاذ القرارات، تجهيز غرفة جلسة اتخاذ القرار بما يلزم للمناقشة واتخاذ القرار أثناء الجلسة، ومدى التسجيل الدقيق لما يتم خلال جلسة اتخاذ القرار.

٦- أنه يوجد بعض القصور عند قيام قائد جلسة اتخاذ القرار بأدواره أثناء الجلسة. وقد يكون هذا القصور في أدوار، مثل:

أ ـ عدم تدخله بدرجة كبيرة ليمنع سيطرة أحد الأعضاء على النقاش.

ب ـ عدم تشجيعه بدرجة كبيرة الأعضاء على تقديم أفكارهم أثناء الجلسة بصرف النظر عن جودتها أو شكلها.

جـ ـ أحيانا يسيطر القائد نفسه على جلسة اتخاذ القرار مما يقلل من مساهمة الأعضاء في عملية اتخاذ القرار أثناء الجلسة.

د ـ أحيانا لا يسمح للرأي المعارض أو رأي الأقلية بالظهور وبالمناقشة بشكل كامل مثل رأي الأغلبية.

هـ ـ قد لا يتدخل لمنع أو تقليل الجدال الجانبي بين عضوين أو أكثر.
و ـ قد لا يعمل على إرجاع المناقشة أثناء الجلسة إلى الموضوع الأساسي إذا خرجت عنه لموضوعات فرعية، وإذا حدث ذلك يكون متأخرا.
ز ـ أحيانا لا يمنع مقاطعة بعض الأعضاء بعضهم لبعض أثناء جلسة اتخاذ القرار.

٧ـ أن مجموعة اتخاذ القرار غالبا تختار الاقتراح الأصلح للمنظمة بصرف النظر عن صاحب الاقتراح ومستواه الاداري بالنسبة للأعضاء الآخرين.

٨ـ أن المجموعة غالبا ما تضغط على بعض أفرادها لتبني وجهة نظر غالبية الأعضاء وذلك في حالة اختلاف رأيهم عن رأي غالبية أعضاء الجلسة. وأن هؤلاء الأفراد غالبا ما يوافقون على رأي الغالبية ولكن دون اقتناع كامل.

٩ـ أنه أثناء انعقاد جلسة اتخاذ القرار غالبا ما يخرج نقاش مجموعة اتخاذ القرار عن الموضوع الرئيسي محل اتخاذ القرار. وهذا يقلل من فاعلية اتخاذ القرار بواسطة مجموعة رجال الادارة العليا والوسطى في الشركات المساهمة الكويتية.

١٠ـ أنه في حالة اختلاف آراء أعضاء جلسة اتخاذ القرار بخصوص موضوع معين أو مشكلة معينة غالبا ما ينتهي القرار بأخذ رأي الأغلبية أو يتم اتخاذ قرار وسط يستجيب لمعظم الآراء ولكن بشكل غير كامل.

١١ـ أن الطريقة العادية لاتخاذ القرار بواسطة مجموعة هي الطريقة التي تستخدم دائما أثناء جلسة اتخاذ القرارات ونادرا ما تستخدم الطرق الأخرى مثل طريقة دلفاي، طريقة التفجير الذهني، وطريقة المجموعة الاسمية.

طريقة البحث:

مجتمع الدراسة هو رجال الادارة العليا والادارة الوسطى في الشركات المساهمة الكويتية ذات الاكتتاب العام. ويدخل في رجال الادارة العليا والوسطى رئيس مجلس الادارة، العضو المنتدب، نائب العضو المنتدب، العضو المنتدب والمدير العام، المدير العام، نائب المدير العام، مديرو الادارت الرئيسة في هذه الشركات. وقد بلغ عدد مفردات مجتمع الدراسة ١٢٥ مفردة. وهذا العدد يمثل مجتمع رجال الادارة العليا والادارة الوسطى لـ٣٠ شركة مساهمة كويتية ذات اكتتاب عام (جدول رقم ١). وقد اكتفي بهذه الشركات كعينة عمدية للشركات المساهمة الكويتية ذات الاكتتاب العام والتي يبلغ عددها ٤٥ شركة. والشركات الثلاثون التي أخذت في الدراسة تعتبر أكبر الشركات المساهمة الكويتية من ناحية رأس المال وحجم العاملين ونطاق الأعمال، وذلك حسب تصنيف وزارة التجارة والصناعة في دولة الكويت، والجدول رقم ١ يظهر الشركات المختارة في الدراسة وعدد رجال الادارة الذين وزعت عليهم استمارات الاستقصاء ورأس المال المكتتب فيه لكل شركة. ووزعت استمارات الاستقصاء على جميع مفردات المجتمع وهي ١٢٥ مفردة. وقد تم توزيع الاستمارات بواسطة المقابلة الشخصية لهؤلاء المديرين في شركاتهم، وتركت تلك الاستمارات لمدة أسبوعين ثم جمعت شخصيا. ثم كان هناك متابعة للاستمارات المتأخرة بالتليفون، حيث أن هناك بعض الاستمارات أمكن الحصول عليها مستوفاة بعد مراجعة لثالث

مرة. وتمكن الباحث من الحصول على ٦١ استمارة مستوفاة الاجابة الصحيحة، تمثل ٤٩٪ من مجتمع الدراسة. واعتبرت هذه النسبة مقبولة علميا وخاصة أن الاستمارات وزعت على جميع مفردات مجتمع الدراسة وهي ١٢٥ مفردة.

ولقد جمعت البيانات باستخدام قائمة استقصاء صممت للحصول على بيانات لدراسة فروض البحث. وقد اختبرت صلاحية الاستمارة قبل توزيعها على مفردات المجتمع بواسطة توزيعها على خمس من مفردات المجتمع، وأجري بعض التعديل البسيط في صياغة بعض الأسئلة حتى تكون الأسئلة أكثر وضوحا. والاستمارة المستخدمة في جمع البيانات توجد في ملحقات هذا البحث.

وبعد مراجعة الاستمارات الصحيحة والمستوفاة، تم ترميز الأسئلة التي بالاستمارات وتبويب وتصنيف البيانات من أجل استخراج البيانات الاحصائية المطلوبة وذلك باستخدام الكمبيوتر بصفة أساسية ومعاونة المساعد العلمي للباحث بصفة عامة.

جدول (١)
أسماء الشركات التي تمثل مجتمع الدراسة ورأس مالها وعدد رجال الادارة المرسل إليهم قوائم الاستقصاء

رقم مسلسل	اسم الشركة	رأس المال	عدد رجال الادارة المرسلة إليهم قوائم الاستقصاء
١	بنك الكويت الوطني	٢٦,٨٦٢,٩٠٧	٤
٢	ناقلات النفط الكويتية	٢٥,٩٣٦,٦٠٥	٨
٣	البنك التجاري الكويتي	٢٤,٤٩٤,٤٠٠	٣
٤	الكويت للتأمين	٩,١٨٧,٥٠٠	٥
٥	البترول الوطنية الكويتية	٢٦٠,٠٠٠,٠٠٠	٤
٦	بنك الخليج	١٧,٥٠٠,٠٠٠	٢
٧	الصناعات الوطنية	١٩,٢٠٧,٥٤٨	٥
٨	مطاحن الدقيق الكويتية	٢,٠٠٠,٠٠٠	٣
٩	الخليج للتأمين	٦,٠٠٠,٠٠٠	٤
١٠	المواصلات الكويتية	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٥
١١	صناعات الكيماويات البترولية	٣٢,٠٠٠,٠٠٠	٥
١٢	الكويتية للأغذية	٤,٩٠٧,٧٦٠	١
١٣	البنك الأهلي الكويتي	١٦,٥٠٠,٠٠٠	٦

١٤	بنك الكويت والشرق الأوسط	١٤,٥٦٦,٠٠٠	٥
١٥	عقارات الكويت	٢٢,٩٨٨,٠١٠	٤
١٦	مخازن وصناعة التبريد	٤,٢٦١,٨٣١	٤
١٧	العقارات المتحدة	٣٦,٠٠٠,٠٠٠	٥
١٨	الوطنية العقارية	١٧,٧٩٧,٥٧٢	٤
١٩	الوطنية لصناعة وتجارة السيارات	٥,٦٠١,٤٣٠	٧
٢٠	الدولية للاستثمار	٢٣,٣٣٧,٦٤٣	٤
٢١	نقل وتجارة المواشي	١٨,٠٥٢,٥٣٥	٥
٢٢	بناء وإصلاح السفن	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٣
٢٣	الكويتية المتحدة للدواجن	٨,٧٥٦,٥٠٦	٥
٢٤	صناعة الأدوات الصحية	٦,٧٥٠,٠٠٠	٤
٢٥	بنك برقان	١٣,٩٤٨,٩٩٣	٣
٢٦	صناعة الميلامين	١٢,٠٠٠,٠٠٠	٥
٢٧	المنتجات الزراعية الغذائية	١٠,٦٣٠,٥٦٥	٥
٢٨	إطارات الكويت	٧,٨٩٩,٠٠٠	١
٢٩	وربة للتأمين	٣,٩٦٢,١٩٤	٢
٣٠	بيت التمويل الكويتي	٩,٨٤٣,٨٤٠	٩
	المجمـــوع		١٢٥

المصدر: وزارة التجارة والصناعة ـ إدارة الشركات والتأمين.

بيانات وصفية عن مجتمع الدراسة:

الجدول رقم ٢، يظهر تقسيم رجال الادارة العليا والوسطى في مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة الكويتية ذات الاكتتاب العام على أساس الوظيفة. من الجدول يتبين أنه يوجد في مجتمع الدراسة (٦١ مفردة)، منهم ٧, ١٩٪ رئيس مجلس إدارة وعضو منتدب، ٣, ٣٪ عضو منتدب، ٤, ١٦٪ نائب عضو منتدب، ٨, ٩٪ مدير عام، ٩, ٢٢٪ مدير إدارة، ٩, ٢٢٪ نائب المدير العام. ومن هذه النسب نلاحظ أن عدد مفردات المديرين في كل وظيفة والداخلين في الدراسة يكاد يكون متقارباً، وهذا مؤشر على صحة تمثيل الدراسة لمجتمع الادارة العليا والوسطى في تلك الشركات.

ويشترك رجال الادارة العليا والوسطى في هذه الشركات في شكل أو آخر من أشكال مجموعات اتخاذ القرارات، فيشترك ٥, ٦٪ من هؤلاء المديرين في قرارات مجلس الادارة، ٨, ٩ منهم يشترك في لجنة من اللجان، و٩, ٤٪ يشتركون في مجموعة اتخاذ القرار. وهناك نسبة كبيرة

منهم تشترك في اتخاذ قرارات في أكثر من مجموعة، حيث أن ١,٣٦٪ من رجال الادارة يشتركون في مجموعة مجلس الادارة ولجنة من اللجان ومجموعة اتخاذ قرار. كما أن ٨٪ منهم يشتركون في مجلس الادارة وكذلك في لجنة من اللجان، ٩,٢٧٪ يشتركون في لجنة من اللجان ومجموعة اتخاذ قرار (جدول رقم ٣).

جدول (٢)
تقسيم رجال الادارة العليا حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرارات	النسبة المئوية
رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب	١٢	١٩,٧٪
العضو المنتدب	٢	٣,٣٪
نائب العضو المنتدب	١٠	١٦,٤٪
المدير العام	٦	٩,٨٪
مدير إدارة	١٤	٢٢,٩٪
نائب المدير العام	١٤	٢٢,٩٪
العضو المنتدب والمدير العام	١	١,٧٪
أخرى	٢	٣,٣٪
	٦١	١٠٠٪

جدول (٣)
تكرارات أشكال مجموعات اتخاذ القرارات التي يشترك فيها رجال الادارة العليا في الشركات المساهمة الكويتية

شكل مجموعة اتخاذ القرارات التي يشترك فيها المديرون	التكرارات	النسبة المئوية
مجلس الادارة	٤	٦,٥٪
لجنة من اللجان	٦	٩,٨٪
مجموعة اتخاذ قرار	٣	٤,٩٪
مجلس الادارة، لجنة من اللجان، مجموعة اتخاذ قرار.	٢٢	٣٦,١٪
مجلس الادارة ولجنة من اللجان	٥	٨,٢٪
مجلس الادارة ومجموعة اتخاذ قرار	٣	٤,٩٪
لجنة من اللجان ومجموعة اتخاذ قرار	١٧	٢٧,٩٪
لم يجب	١	١,٧٪
	٦١	١٠٠٪

نتائج الدراسة وتحليلها:

إن نتائج الدراسة وتحليلها تهدف إلى استعراض النتائج المتعلقة بافتراضات البحث وهل هذه النتائج أثبتت صحة الافتراضات أم لا. وكما سبق القول إن هذه الافتراضات تقيس مدى فاعلية اتخاذ القرارات بواسطة مجموعات رجال الادارة العليا والوسطى في الشركات المساهمة الكويتية. حيث إن الافتراضات من الأول حتى الخامس تقيس مدى فاعلية التخطيط لجلسة اتخاذ القرار بواسطة مجموعات رجال الادارة، والافتراضات من السادس حتى الحادي عشر تقيس مدى فاعلية إدارة جلسة اتخاذ القرارات ومدى فاعلية قيام أعضاء جلسات اتخاذ القرارات بأدوارهم أثناء الجلسة.

مدى الضرورة لاتخاذ القرارات بواسطة مجموعات من رجال الادارة:

كان من الضروري معرفة رأي مجموعات رجال الادارة العليا والوسطى في الشركات المساهمة الكويتية عن ضرورة اتخاذ بعض القرارات بواسطة مجموعات اتخاذ القرارات التي يشتركون فيها. وهل هم يفضلون اتخاذ القرارات من خلال هذه المجموعات أو أنهم يفضلون اتخاذها بشكل فردي. وقد وضع الباحث الافتراض الأول الذي يفترض أن رجال الادارة العليا والوسطى في تلك الشركات يفضلون اتخاذ هذه القرارات داخل مجموعات أكثر من اتخاذها بواسطة فرد دون مشاركة باقي الأعضاء، وذلك لأن القرارات داخل المجموعات أكثر دقة وموضوعية، فهي تتناول المشكلة من عدة اتجاهات، وتجعل إمكانية الحصول على معلومات أكثر ومتنوعة داخل المجموعة مما يجعل القرار أدق، كما أن اشتراكهم في عملية اتخاذ القرارات تزيد من فهمهم للقرار، هذا علاوة على خلق درجة التزام في تنفيذ مثل هذه القرارات لأنهم اشتركوا في اتخاذها. وقد وجهت الأسئلة من السؤال الرابع حتى السؤال الثامن في قائمة الاستقصاء للحصول على نتائج لهذا الافتراض.

والجدول رقم ٤ يظهر أن ٦, ٢٩٪ من رجال الادارة العليا والوسطى يرون أن اتخاذ القرار بواسطة المجموعة أكثر دقة وموضوعية ويرون أن ذلك صحيح تماما، كما أن ٧, ٥٥٪ من رجال الادارة يرون أن ذلك صحيح غالبا. وهذا يعني أن ٣, ٨٥٪ من رجال الادارة يرون أن القرار بواسطة مجموعة أكثر دقة من القرار بواسطة فرد. في حين أن ٩, ٤٪ من رجال الادارة يرون أن القرار بواسطة مجموعة ليس صحيحاً أن يكون غالبا أكثر دقة من القرار بواسطة فرد. كما أن ٧, ٥٥٪ من رجال الادارة يرون أن القرار بواسطة المجموعات التي اشتركوا فيها يمكنهم من تناول المشكلة من عدة اتجاهات وذلك صحيح تماما، ٧, ٣٧٪ منهم يرون أن ذلك صحيح غالبا. بمعنى أن ٤, ٩٣٪ منهم يرون أن القرارات التي تتخذ بواسطة مجموعات يشتركون فيها تتناول المشكلة من اتجاهات أكثر من القرار بواسطة فرد وذلك صحيح غالبا على الأقل. ويظهر جدول ٤ أيضا أن ٥, ٨٨٪ (٥٩٪ + ٥, ٢٩٪) من هؤلاء المديرين يرون أن المجموعات التي يشتركون فيها لاتخاذ القرارات تمكنهم من الحصول على معلومات أكثر ومتنوعة عنه عند اتخاذ القرار بواسطة فرد وذلك صحيح في الغالب. في حين أن ٧, ١٪ فقط يرون أن ذلك غير صحيح غالبا، ٣, ٣٪ من المديرين يرون أن ذلك غير صحيح بالمرة.

جدول (٤)

رأي رجال الادارة العليا في الشركات المساهمة الكويتية في القرارات بواسطة مجموعة مقارناً بالقرار الفردي

عنصر الفصل بواسطة مجموعة القرار / تكرارات ونسب	صحيح تماما	صحيح غالبا	صحيح أحيانا وأحيانا غير صحيح	غير صحيح غالبا	غير صحيح بالمرة	المجموع
أكثر دقة وموضوعية	١٨	٣٤	٦	٣	صفر	٦١
	٢٩,٦٪	٥٥,٧٪	٩,٨٪	٤,٩٪	صفر	١٠٠٪
يتناول المشكلة من عدة اتجاهات	٣٤	٢٣	٢	٢	صفر	٦١
	٥٥,٧٪	٣٧,٧٪	٣,٣٪	صفر		١٠٠٪
يمكن الحصول على معلومات أكثر	٣٦	١٨	٤	١	٢	٦١
	٥٩٪	٢٩,٥٪	٦,٦٪	١,٧٪	٣,٣٪	١٠٠٪
فهم أكثر للمشكلة بواسطة رجال الادارة	٣١	٢٠	٧	١	٢	٦١
	٥٠,٨٪	٣٢,٨٪	١١,٤٪	١,٧٪	٣,٣٪	١٠٠٪
زيادة الالتزام بالتنفيذ	٢٨	٢٥	٤	١	٣	٦١
	٤٥,٩٪	٤١٪	٦,٥٪	١,٧٪	٤,٩٪	١٠٠٪

كما أن ٨٣,٦٪ (٥٠,٨٪ + ٣٢,٨٪) من رجال الادارة يرون أن المجموعات التي يشتركون فيها لاتخاذ القرارات تمكنهم من فهم أكثر للمشكلة مما لو اتخذت تلك القرارات بواسطة أفراد من المديرين. ويرى ٨٦,٩٪ (٤٥,٩٪ + ٤١٪) من المديرين أن اشتراكهم في مجموعات اتخاذ القرارات تجعلهم أكثر التزاما بتنفيذ تلك القرارات مما لو اتخذت بواسطة أحد المديرين وذلك صحيح غالبا على الأقل.

من ذلك نجد أن الافتراض الأول ثبتت صحته وتبين أن رجال الادارة العليا والادارة الوسطى في الشركات المساهمة الكويتية يرون أن القرارات المتخذة بواسطة مجموعات من رجال الادارة اشتركوا هم فيها أكثر دقة وموضوعية، إذ تمكن من تناول المشكلة من عدة اتجاهات، وتمكن من الحصول على معلومات أكثر ومتنوعة، وتجعل المديرين أكثر فهما للمشكلة، وتدفعهم للالتزام أكثر لتنفيذ هذه القرارات مما لو اتخذت هذه القرارات بواسطة أحد المديرين فقط. وثبات صحة هذا الافتراض يؤيد نفس النتائج التي توصلت إليها الأبحاث التي تمت على نفس الموضوع في الفكر الإداري المعاصر (بدر، ١٩٨٢) (Murnighan, 1981) (Neal, 1982) (Dessler, 1979) (Burton, 1981[a]). كما أن الباحث يوصي بضرورة الاستمرار والتوسع في اتخاذ القرارات وخاصة غير الروتينية بواسطة مجموعات من رجال الادارة في الشركات المساهمة الكويتية على أن يراعى كفاءة إدارة جلسة اتخاذ القرارات ودقة التخطيط لجلسة اتخاذ القرار.

نوع القرارات المتخذة بواسطة مجموعات رجال الادارة العليا والوسطى في الشركات المساهمة الكويتية:

كما سبق أن أوضح الباحث أن القرار بواسطة مجموعات الادارة العليا أو الوسطى يعتبر ذا تكلفة مرتفعة متمثلة في تكلفة الوقت الذي يأخذه رجال الادارة في جلسات اتخاذ القرارات، مما يستلزم أنه ينبغي أن لا تعرض على تلك المجموعات مشاكل أو موضوعات روتينية يمكن اتخاذ قرار بشأنها بواسطة المدير المسئول، وذلك بالاعتماد على قدراته وبالاستعانة بالاجراءات وسياسات الشركة الموضوعة. ويرى بعض الباحثين أن لا تعرض على المجموعة المشاكل إلا إذا كانت غير روتينية وتحتاج لاتخاذ قرار جيد بشأنها لآراء متعددة، وأنه من الصعوبة أن يلم فرد واحد بجميع جوانب المشكلة، وإذا كان تأثيرها على المنظمة كبيراً، ويستلزم حلها توافر بيانات متنوعة وعديدة، كما أنها تهم أكثر من مدير (Burton, 1981[b]). أما إذا عرض على مجموعة اتخاذ القرار مشكلة أو موضوع روتيني فيعتبر ذلك استغلالاً سيئاً لوقت رجال الادارة العليا والوسطى. وبالتالي، فتحديد نوع القرارات التي يتخذها رجال الادارة العليا في شكل مجموعات يعتبر عاملاً مهماً في الحكم على فاعلية كفاءة اتخاذ القرار بواسطة تلك المجموعات.

وفي الافتراض الثاني، افترض الباحث أن الموضوعات أو المشاكل التي يتخذ قرار بشأنها بواسطة رجال الادارة العليا والوسطى في الشركات المساهمة الكويتية غالبا ما تكون ذات طبيعة غير روتينية. والسؤال رقم ٣ في قائمة الأسئلة وضع للحصول على بيانات لاختبار صحة هذا الافتراض. والجدول رقم ٥ يظهر أن ٦,٥٪ فقط من قرارات مجموعات رجال الادارة العليا

والوسطى في تلك الشركات تعتبر متعلقة بموضوعات ومشاكل روتينية، بينما أن ٩١,٨٪ من القرارات المتخذة تعتبر متعلقة بموضوعات ومشاكل غير روتينية. وذلك يثبت صحة الافتراض، ويعتبر ذلك عامل صحة في فاعلية اتخاذ القرارات بواسطة مجموعات رجال الادارة العليا والوسطى في الشركات المساهمة الكويتية. وهذه النتيجة تؤيدها أيضا دراسة أخرى عن مجالس الادارة في الشركات المساهمة الكويتية، حيث تظهر الدراسة الأخرى أن الموضوعات التي عادة تعرض في جلسات مجلس الادارة متعلقة بأهداف الشركة، وصنع سياسات الأنشطة المختلفة سواء سياسات إنتاجية تسويقية أو سياسات الأفراد، قرارات الاستثمار والقرارات المالية المهمة، علاوة على القرارات المتعلقة بالتعديل في الهيكل التنظيمي للشركات الكويتية (الحمود، ورفاعي، ١٩٨٣ : ١٦-٢٥). وجميع هذه الموضوعات تعتبر موضوعات وقرارات مهمة وغير روتينية.

من يشترك في اتخاذ القرار بواسطة مجموعة؟

يرى معظم الباحثين أنه بالنسبة للقرارات غير الروتينية المتعلقة بالأهداف والسياسات العامة للشركة والسياسات المختلفة للأنشطة الرئيسة، والمتعلقة بنواحي الاستثمار أو النواحي المالية المهمة للشركة أن يشترك بعض الأفراد من الخارج في جلسات اتخاذ القرارات بواسطة مجموعات رجال الادارة العليا وذلك لأخذ وجهة نظر بعض رجال الخبرة في مجالات أخرى غير مجال الشركة، والقضاء على اتجاه أعضاء المجموعة أحيانا لاتخاذ قرارات دون مناقشة كافية حتى يظهروا بأنهم مجموعة متماسكة أو أنها مجموعة ملتزمة بالاتجاهات العامة لغالبية الأعضاء أو باتجاهات قائد الجلسة (Murnighan, 1981).

جدول (٥)
نوع القرارات التي تتخذ بواسطة مجموعات رجال الادارة العليا في الشركات المساهمة الكويتية

نوع القرار	التكرارات	النسبة المئوية
تتعلق بموضوعات روتينية	٤	٦,٥٪
تتعلق بموضوعات غير روتينية	٥٦	٩١,٨٪
لم يجب	١	١,٧٪
	٦١	١٠٠٪

وفي الافتراض الثالث لهذا البحث افترض الباحث أنه لا يوجد بدرجة كبيرة اتجاه لمشاركة أفراد من الخارج في جلسات اتخاذ القرارات التي يشترك فيها رجال الادارة العليا أو الوسطى بالشركات المساهمة الكويتية. وجدول رقم ٦ يظهر أن ١,٦٪ من رجال الادارة يرون أنه يتم مشاركة أفراد من الخارج فى اتخاذ القرار بصفة دائمة، ٥٩٪ منهم يرون أن مشاركة أفراد من

الخارج تحدث فقط عندما يستلزم الأمر ذلك، ٣٧,٧٪ يرون أنه لا يتم إشراك أفراد من الخارج بالمرة في جلسة اتخاذ القرارات. من ذلك نجد أن الاتجاه الغالب هو عدم إشراك أفراد من الخارج بصفة دائمة في جلسات اتخاذ القرارات، وهذا يثبت الافتراض الثالث. ويعتبر ذلك عامل ضعف في فاعلية اتخاذ القرارات بواسطة مجموعات رجال الادارة العليا والوسطى في الشركات المساهمة الكويتية، ولذلك يوصي الباحث أن تعمل الادارة العليا لهذه الشركات على ضرورة إشراك بعض الأفراد من خارج الشركة وخاصة من ذوي الخبرات والمهارات المرتفعة حتى ترفع من فاعلية اتخاذ القرارات بواسطة مجموعات الادارة العليا والوسطى في الشركات المساهمة الكويتية.

حجم مجموعة اتخاذ القرارات:

لقد توقع الفرض الرابع أن متوسط عدد أفراد مجموعة اتخاذ القرار يتراوح ما بين خمسة إلى سبعة أفراد، وتوقع أيضا أن هذا العدد سيعتبر مناسباً من وجهة نظر رجال الادارة العليا والوسطى في الشركات المساهمة الكويتية. ومن الدراسة تبين لنا أن متوسط عدد أفراد مجموعة اتخاذ القرار هو ٦ أفراد تقريبا، ويرى ٤,٩٪ من رجال الادارة أن هذا العدد أكثر من اللازم، في حين يرى ٨٦,٩٪ من رجال الادارة أن هذا العدد يعتبر مناسباً، ويرى ٦,٦٪ منهم أن هذا العدد أقل من اللازم (جدول ٧). ومن ذلك يمكن القول أن هذا الافتراض ثبتت صحته حيث أنه ما يقرب من ٨٧٪ وهم الغالبية يرون أن حجم مجموعة اتخاذ القرار المكونة من ستة أفراد في المتوسط يعتبر مناسباً. وتؤيد هذه النتيجة دراسات أخرى تمت في الولايات المتحدة حيث أظهرت أن حجم مجموعة اتخاذ القرار الذي يتراوح من خمسة الى سبعة أفراد يعتبر مناسباً حيث يسمح لأعضاء المجموعة بالمشاركة الفعلية في عملية اتخاذ القرار، ويمكن إدارة جلسة اتخاذ القرار بشكل أكثر فاعلية، كما أنه يقلل من وقت اتخاذ القرار، ويمنع من إيجاد مجموعات فرعية متناقضة داخل نفس مجموعة اتخاذ القرار وخاصة إذا كانت ذات حجم كبير (Murnighan, 1981). كما أن هناك دراسة تمت على حجم مجموعات اتخاذ القرارات الممثلة في مجالس الادارة في الشركات المساهمة الكويتية وتبين من الدراسة أن متوسط الحجم هو سبعة أفراد، واعتبر أعضاء مجلس الادارة أن ذلك الحجم مناسباً (الحمود، ورفاعي، ١٩٨٢ : ٥-٨).

جدول (٦)

مدى اشتراك أفراد من الخارج في مجموعات اتخاذ القرارات بواسطة رجال الادارة العليا في الشركات المساهمة الكويتية

مدى الاشتراك	تكرارات	نسبة مئوية
- يحدث ذلك دائما	١	٪١,٦
- يحدث مرات معينة عندما يستلزم الأمر ذلك	٣٦	٪٥٩,٠
- لا يحدث بالمرة	٢٣	٪٣٧,٧
- لم يجب	١	٪١,٧
المجموع	٦١	٪١٠٠

جدول (٧)
درجة تناسب عدد أفراد مجموعة اتخاذ
القرار الخاص برجال الادارة العليا

درجة تناسب العدد	التكرارات	النسب المئوية
أكثر من اللازم	٣	٤,٩٪
مناسب	٥٣	٨٦,٩٪
أقل من اللازم	٤	٦,٦٪
لم يجب	١	١,٦٪
	٦١	١٠٠٪

متوسط عدد أفراد مجموعة إتخاذ القرار = ٥,٥ أفراد.

من ذلك يمكن القول، إن حجم مجموعة اتخاذ القرار من ستة أفراد كما بينت هذه الدراسة يعتبر حجماً مناسباً، ويعمل على زيادة فاعلية اتخاذ القرارات بواسطة مجموعات رجال الادارة في الشركات المساهمة الكويتية.

مدى توافر التجهيزات اللازمة قبل انعقاد جلسة اتخاذ القرارات:

لقد توقع الافتراض الخامس أنه من المتوقع أن يوجد قصور في التجهيزات التي ينبغي أن تتوافر قبل انعقاد جلسة اتخاذ القرارات، وهذا مما لا شك فيه يضعف فاعلية اتخاذ القرار بواسطة مجموعة. وهذا القصور غالبا يتعلق بميعاد وصول أجندة الاجتماع بمدة كافية، وبمدى توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار أثناء الجلسة قبل انعقاد الجلسة بمدة كافية، ومدى معرفة المكان وميعاد الاجتماع ومدته بشكل دقيق، ومدى تجهيز غرفة جلسة اتخاذ القرار بما يلزم للمناقشة واتخاذ القرار. وبتوجيه الأسئلة من رقم ٩ إلى ١٣ (قائمة الأسئلة) تبين لنا كما يظهر الجدول رقم ٨ أن هناك ٤١٪ من رجال الادارة يرون أن أجندة الاجتماع أحيانا تصل قبل الاجتماع بمدة كافية وأحيانا لا تصل قبل الاجتماع بمدة كافية، ٨,٢٪ يرون أنه نادرا ما تصل أجندة الاجتماع قبل الجلسة بمدة كافية، في حين أن ٤٩,٢٪ فقط يرون أن الاجندة تصل قبل الاجتماع بمدة كافية. من ذلك يتضح أنه يوجد قصور في إرسال أجندة الاجتماع قبل الاجتماع بمدة كافية.

وبالنسبة لمدى توفير المعلومات والتقارير اللازمة للنقاش واتخاذ القرار قبل انعقاد جلسة اتخاذ القرار بمدة كافية حتى يمكن دراستها يرى ٥٠,٨٪ فقط من رجال الادارة أنهم يحصلون عليها قبل الاجتماع بمدة كافية وذلك يحدث دائما. في حين أن ٣٤,٤٪ من رجال الادارة يرون أن ذلك يحدث بدرجة متوسطة، ١٣,٢٪ من رجال الادارة يرون أنه في مرات قليلة فقط تتوافر البيانات قبل الاجتماع وأنه في الغالب لا تتوافر مثل هذه البيانات. من ذلك نجد أن ٥٠,٨٪ فقط من

رجال الادارة هم الذين تتوافر لديهم معلومات وبيانات قبل انعقاد الجلسة، ولا شك أن ذلك يضعف من كفاءة عملية اتخاذ القرار، حيث إن عدم توافر البيانات وعدم دراستها قبل الجلسة سيقلل من عدد الاقتراحات والبدائل التي يمكن أن يقدمها الأعضاء، ويقلل من درجة مشاركة الأعضاء في الجلسة لعدم توافر المعلومات الكافية عن المشكلة، كما أنه يساعد على أن قلة من أفراد الجلسة المتوافر عندهم البيانات هم الذين يتخذون القرار أما باقي أعضاء الجلسة فمشاركتهم تكون شكلية. وقد يؤدى ذلك أيضا إلى أن القرار المتخذ ربما لا يكون مدروساً من جميع الجوانب لقلة مساهمة الأعضاء الذين ليس لديهم معلومات في المشاركة بشكل فعلي في اتخاذ القرار.

أما بالنسبة لمدى التحديد الدقيق لمكان وميعاد ومدة الاجتماع فيرى ٧٣,٨٪ من رجال الادارة أن هذا التحديد يكون دقيقاً بصفة دائمة، في حين أن ٢٣٪ منهم يرون أن ذلك التحديد يكون دقيقاً بدرجة متوسطة. وبالرغم من أن الغالبية (٧٣,٨٪) يرون أن ذلك التحديد غالبا يكون دقيقاً، ولكن يرى الباحث أنه من المفروض أن يكون التحديد لمكان وزمان الاجتماع دقيقاً ومحدداً لكل أعضاء جلسة اتخاذ القرار وليس فقط ٧٣,٨٪ منهم.

أما بالنسبة لتجهيزات غرفة الاجتماع قبل الاجتماع فجدول رقم ٨ يبين أن ٧٧٪ من رجال الادارة يرون أن تلك التجهيزات تكون متوافرة بصفة دائمة في حين أن ١٤,٩٪ يرون أنها تتوافر بدرجة متوسطة، ٤,٩٪ يرون أنها تتوافر مرات قليلة في حين أن ١,٦٪ منهم يرون أنها لا تتوافر بالمرة. من ذلك يتبين أن هناك بعض القصور في تجهيز غرفة الاجتماع بالمستلزمات اللازمة لنجاح المناقشة ولرفع فاعلية جلسة اتخاذ القرار.

وبخصوص درجة التسجيل الدقيق لما يتم خلال جلسة اتخاذ القرار يرى ٥٩٪ من المديرين أن ذلك التسجيل يتم بصفة دائمة، ٣١,٢٪ يرون أن ذلك يحدث بدرجة متوسطة، ٦,٦٪ يرون أن ذلك يحدث مرات قليلة، ١,٦٪ يرون أن ذلك لا يحدث بالمرة. وهذا يعني أن ٤١٪ من رجال الادارة يرون أن هناك قصوراً بدرجة متوسطة أو أكثر في تسجيل وقائع جلسة اتخاذ القرار. ولا شك أن ذلك يضعف من معرفة كيفية اتخاذ القرار، ومن معرفة الآراء المختلفة التي عرضت أثناء الجلسة، ولا يحدد من المسئول عن متابعة تنفيذ القرار الذي اتخذ. ولذلك يرى الباحث أنه من اللازم زيادة الاهتمام بتسجيل وقائع جلسة اتخاذ القرار بواسطة رجال الادارة العليا والوسطى في الشركات المساهمة الكويتية.

ولقد ثبت من البحث العلمي أن توافر تلك التجهيزات يعمل على رفع فاعلية اتخاذ القرار بواسطة مجموعات الادارة (بدر، ١٩٨٥ : ٦٦-٦٨). ونتائج تحليل الفرض الخامس السابق تظهر أن هناك قصوراً في مدى توفير التجهيزات اللازمة لانعقاد جلسة اتخاذالقرار مثل ضرورة وصول أجندة الاجتماع قبل الاجتماع بمدة كافية، وضرورة توفير البيانات اللازمة لاتخاذ القرار للأعضاء قبل انعقاد الجلسة، وضرورة التحديد الدقيق لمكان وزمان ووقت جلسة اتخاذ القرار، وضرورة تجهيز الغرفة بشكل مناسب يساعد على النقاش ويساعد على اتخاذ القرارات، وضرورة التسجيل الدقيق لوقائع الجلسة. وهذه النتائج أثبتت صحة الافتراض الخامس. ولذلك يرى الباحث أنه

جدول (٨)

مدى توافر التجهيزات اللازمة قبل انعقاد جلسة اتخاذ القرارات
في رأي رجال الادارة العليا بالشركات المساهمة الكويتية

التجهيزات اللازمة / مدى توافرها	يحدث ذلك دائما	يحدث بدرجة متوسطة	يحدث ذلك مرات قليلة	لا يحدث بالمرة	لم يجب	المجموع
وصول أجندة الاجتماع قبل الاجتماع بمدة كافية	٣٠ ٪٤٩,٢	٢٥ ٪٤١	٥ ٪٨,٢	صفر صفر٪	١ ٪١,٦	٦١ ٪١٠٠
مدّ الاعضاء بالمعلومات والتقارير اللازمة للنقاش قبل الاجتماع	٣١ ٪٥٠,٨	٢١ ٪٣٤,٤	٨ ٪١٣,٢	صفر صفر٪	١ ٪١,٦	٦١ ٪١٠٠
التحديد الدقيق لمكان وميعاد الاجتماع ومدته	٤٥ ٪٧٣,٨	١٤ ٪٢٣	صفر صفر٪	صفر صفر٪	٢ ٪٣,٢	٦١ ٪١٠٠
تجهيز غرفة الاجتماع قبل الاجتماع	٤٧ ٪٧٧	٩ ٪١٤,٩	٣ ٪٤,٩	١ ٪١,٦	١ ٪١,٦	٦١ ٪١٠٠
التسجيل الدقيق لما يتم خلال الاجتماع	٣٦ ٪٥٩	١٩ ٪٣١,٢	٤ ٪٦,٦	١ ٪١,٦	١ ٪١,٦	٦١ ٪١٠٠

يجب على إدارة الشركات المساهمة الكويتية ضرورة توفير التجهيزات اللازمة لانعقاد جلسة اتخاذ القرارات حتى يمكن المساهمة في رفع فاعلية اتخاذ القرارات بواسطة مجموعات رجال الادارة العليا والوسطى في الشركات المساهمة الكويتية.

كفاءة قائد جلسة اتخاذ القرارات في قيامه بأدواره أثناء انعقاد جلسة اتخاذ القرارات:

بالرغم من أن الباحث وضع أحد عشر عاملاً للحكم على فاعلية اتخاذ القرار بواسطة مجموعات رجال الادارة في الشركات المساهمة الكويتية، وهذه العوامل تغطيها جميع افتراضات هذا البحث الأحد عشر، إلا أن مدى قيام قائد جلسة اتخاذ القرارات بدوره أثناء انعقاد الجلسة بكفاءة يعتبر أهم هذه العوامل إذ يلعب دوراً مهماً في نجاح جلسة اتخاذ القرارات. كما أن القائد الكفء لجلسة اتخاذ القرارات يمكن أن يتغلب على معظم المساوىء أو العيوب التي أحيانا تواجه مجموعات اتخاذ القرارات مثل احتمال سيطرة أحد أعضاء الجلسة على النقاش، عدم مشاركة بعض أعضاء الجلسة في النقاش، وجود ضغط من الغالبية على الأقلية لتبني وجهة نظر الغالبية دون اقتناع، وجود جدال أكثر من اللازم أثناء الجلسة، أو خروج النقاش لجوانب فرعية وعدم تركيزه على المشكلة الرئيسة، وأحيانا مقاطعة بعض أعضاء الجلسة الأعضاء الآخرين أثناء تقديمهم لآرائهم أو أفكارهم أثناء الجلسة (بدر، ١٩٨٥ : ٥٧-٥٩). من ذلك يظهر أهمية هذا العامل في رفع فاعلية اتخاذ القرار بواسطة مجموعة.

وقد افترض الباحث في الفرض السادس أنه يوجد قصور ما عند قيام قائد جلسة اتخاذ القرار بأدواره أثناء الجلسة. والافتراض السادس، يتوقع أن ذلك القصور في سبعة أدوار ينبغي أن يقوم بها قائد الجلسة لرفع فاعلية اتخاذ القرار بواسطة مجموعات الادارة. ولدراسة فاعلية قيام قائد الجلسة بأدواره وجهت الأسئلة من رقم ١٧ حتى ٢٣ في قائمة الأسئلة. والجدولان رقم ٩، ١٠ يظهران النتائج المتعلقة بمدى قيام قائد الجلسة بأدواره أثناء انعقاد جلسة اتخاذ القرارات بواسطة رجال الادارة العليا والوسطى في الشركات المساهمة الكويتية. وسوف نحلل تلك النتائج المتعلقة بتلك الادوار في السطور اللاحقة.

أ - دور قائد الجلسة في منع سيطرة أحد الاعضاء على النقاش أثناء جلسة اتخاذ القرارات:

إنه من الأسباب الأساسية التي تؤيد استخدام مجموعات من المديرين في اتخاذ القرارات هو تقديم أكثر من وجهة نظر للأعضاء المشتركين وكذلك من عدة جوانب وخلق شعور لدى المشاركين أنهم هم أصحاب القرار، وبالتالي يكون عندهم التزام أكبر بتنفيذه. وسيطرة أحد أعضاء جلسة اتخاذ القرار على النقاش يقضي على هذه الميزة المرتبطة باتخاذ القرار بواسطة مجموعة. وقد افترض الباحث أن قائد جلسة اتخاذ القرارات المتخذة بواسطة رجال الادارة العليا والوسطى في الشركات المساهمة الكويتية لا يتدخل بدرجة كبيرة ليمنع سيطرة أحد الأعضاء على النقاش، وهذا مما لاشك فيه يقلل من فاعلية اتخاذ القرار بواسطة مجموعة. والنتائج الموجودة بالجدول رقم ٩ تؤيد هذا الافتراض، إذ يظهر الجدول أن ٢٦,٣٪ فقط من رجال الادارة قرروا أن قائد الجلسة يمنع سيطرة أحد الأعضاء على النقاش بصفة دائمة، في حين أن ٥٥,٧٪ قالوا إن القائد يمنع السيطرة أحيانا

وأحيانا لا يمنعها، ٩,٨٪ ذكروا أنه في مرات قليلة جدا يتدخل ليمنع السيطرة، ٦,٦٪ منهم قالوا إنه لا يتدخل بالمرة لمنع سيطرة أحد الأعضاء على النقاش أثناء انعقاد جلسة اتخاذ القرارات.

وبذلك ثبت صحة افتراض الباحث (٦ ـ أ) عن هذا الدور، ويوصي الباحث بضرورة أن يتدخل قائد جلسات اتخاذ القرارات بطريقة إنسانية ليمنع سيطرة أحد الأعضاء على النقاش أثناء انعقاد جلسات اتخاذ القرارات بواسطة رجال الادارة العليا والوسطى في الشركات المساهمة الكويتية.

جدول (٩)
مدى قيام رئيس جلسة مجموعة اتخاذ القرار بأدواره أثناء انعقاد الجلسة

تكرارات ونسب / أدوار القائد أثناء الجلسة	يحدث ذلك دائما	يحدث ذلك أحيانا	لا يحدث إلا مرات قليلة جدا	لا يحدث بالمرة	لم يجب	المجموع
أ ـ يتدخل الرئيس بطريقة إنسانية ليمنع سيطرة أحد الأعضاء على النقاش	١٦ ٢٦,٣٪	٣٤ ٥٥,٧٪	٦ ٩,٨٪	٤ ٦,٦٪	١ ١,٦٪	٦١ ١٠٠٪
ب ـ يشجع الأعضاء على تقديم أفكارهم بصرف النظر عن جودتها أو شكلها	٣١ ٥٠,٨٪	٢٧ ٤٤,٣٪	٢ ٣,٣٪	١ ١,٦٪	صفر صفر٪	٦١ ١٠٠٪
جـ ـ يسيطر رئيس الجلسة نفسه على النقاش ويستأثر بمعظم وقت الجلسة	١ ١,٦٪	١٩ ٣١,٢٪	٢٥ ٤١٪	١٥ ٢٤,٦٪	١ ١,٦٪	٦١ ١٠٠٪
د ـ يسمح للرأي المعارض أو رأي الأقلية بالظهور وأن يناقش بشكل كامل.	٣٥ ٥٧,٤٪	٢٠ ٣٢,٨٪	٤ ٦,٦٪	١ ١,٦٪	١ ١,٦٪	٦١ ١٠٠٪
هـ ـ يتدخل لمنع أو تقليل الجدال الجانبي بين عضوين أو أكثر.	٢٠ ٣٢,٨٪	٢٨ ٤٥,٩٪	١٠ ١٦,٤٪	٢ ٣,٣٪	١ ١,٦٪	٦١٪ ١٠٠٪
و ـ يعمل على إرجاع النقاش ليكون على المشكلة الرئيسة إذا انحرف النقاش وأصبح مركزا على مشاكل أو أشياء فرعية	٢٩ ٤٧,٥٪	٢٥ ٤١٪	٤ ٦,٦٪	٢ ٣,٣٪	١ ١,٦٪	٦١ ١٠٠٪
ز ـ يمنع مقاطعة الأعضاء بعضهم لبعض أثناء النقاش	٢١ ٣٤,٥٪	٣١ ٥٠,٨٪	٦ ٩,٨٪	٣ ٤,٩٪	صفر صفر٪	٦١ ١٠٠٪

جدول (١٠)
الوقت الذي يأخذه رئيس جلسة اتخاذ القرار مقارناً بالنسبة
للوقت الذي يأخذه العضو في المتوسط

مقارنة وقت الرئيس بالعضو أثناء جلسة اتخاذ القرار	تكرارات	نسبة
يفوق بكثير جدًا الوقت الذي يأخذه أي عضو في المتوسط	٥	٨,٣٪
يفوق بدرجة بسيطة الوقت الذي يأخذه أي عضو في المتوسط	٢٩	٤٧,٥٪
يتعادل معه تقريبا	١٩	٣١,٢٪
يقل بدرجة بسيطة عن وقت أي عضو في المتوسط	٦	٩,٨٪
يقل بدرجة كبيرة جدا عن وقت أي عضو في المتوسط	١	١,٦٪
لم يجب	١	١,٦٪
المجموع	٦١	١٠٠٪

ب ـ دور قائد الجلسة في تشجيع الأعضاء على تقديم أفكارهم:

إن من مزايا اتخاذ القرار بواسطة مجموعة مشاركة جميع أعضاء المجموعة في النقاش وإبداء أفكارهم حتى يمكن الحصول على أفكار متنوعة تساعد على اختيار البديل الأفضل. ولذلك ينبغي أن يشجع قائد الجلسة الأعضاء على تقديم أفكارهم بصرف النظر عن مدى جودة هذه الأفكار. وفي بعض الأحيان يقوم العضو بتقييم أفكاره داخليا مع الأفكار التي قدمت قبل ذلك وقد يدرك خطأ أن فكرته لن تكون أجود من الأفكار التي قدمت وبالتالي لا يقدم فكرته، في حين أنه أحيانا لو قدمت الفكرة ونوقشت ربما يثبت أنها أفضل من الأفكار التي قدمت قبل ذلك. ولذلك ينبغي أن يشجع قائد الجلسة الأعضاء على تقديم أفكارهم في جلسة اتخاذ القرارات. وجدول رقم ٩ يظهر أن ٥٠,٨٪ من رجال الادارة العليا والوسطى يرون أن قائد الجلسة يلعب ذلك الدور بصفة دائمة، ٤٤,٣٪ ذكروا أنه أحيانا يلعب ذلك الدور، ٣,٣٪ منهم قالوا إنه يلعب هذا الدور مرات قليلة جدا، وأن ١,٦٪ قالوا أنه لا يقوم بذلك الدور بالمرة. وبالرغم من أن ٥٠,٨٪ من رجال الادارة ذكروا أنه يقوم بذلك الدور بصفة دائمة، إلا أنه من المفروض أن يلعب قائد الجلسة هذا الدور بنسبة أعلى من ذلك بكثير، وبالتالي فهناك قصور عند قادة جلسات اتخاذ القرارات في قيامهم بهذا الدور في الشركات المساهمة الكويتية، وتلك النتيجة تثبت صحة الافتراض ٦ ـ ب. ولذلك يوصي الباحث أن يعمل قادة جلسات اتخاذ القرارات بواسطة رجال الادارة في الشركات المساهمة الكويتية على تشجيع الأعضاء على تقديم أفكارهم أثناء جلسات اتخاذ القرارات.

جـ ـ دور قائد الجلسة في منع نفسه من السيطرة على النقاش:

غالبا ما يكون قائد جلسة اتخاذ القرارات هو أعلى مستوى إداري في مجموعة رجال الادارة المشتركة في جلسة اتخاذ القرارات. وغالبا ما يتحرج الأعضاء في محاولة منع القائد من السيطرة على النقاش إذا أستأثر لنفسه بمعظم الحديث. كما أنه وجد من بعض الدراسات أنه إذا قدم قائد الجلسة أفكارا معينة لحل المشكلة قد يتردد بعض الأعضاء في تقديم أفكارهم والتي ربما تكون أفضل، ولذلك يرى الباحثون ألا يسيطر قائد الجلسة على النقاش ويعطي فرصة أكبر للأعضاء للنقاش، ويفضل إذا كان عنده أفكار معينة أن يذكرها بعد سماع أفكار الأعضاء أولا (Spotlight, 1981). وقد افترض الباحث في الافتراض٦ ـ جـ أن قائد الجلسة لا يقوم بذلك الدور بشكل فعّال. وبالنظر إلى الجدول ٩ يظهر أن ٦,١٪ من رجال الادارة ذكروا أن القائد يقوم بالسيطرة على النقاش أثناء انعقاد الجلسة بصفة دائمة، ٣١,٢٪ من رجال الادارة قالوا إن ذلك يحدث أحيانا، ٤١٪ ذكروا أن ذلك يحدث مرات قليلة، في حين أن ٢٤,٦٪ فقط منهم ذكروا أن سيطرة المدير على النقاش لا تحدث بالمرة. من ذلك نجد أن هناك اتجاها لدى كثير من قادة جلسات اتخاذ القرارات للسيطرة على النقاش أثناء الجلسة. ومما يؤكد ذلك أن الجدول رقم ١٠ يبين أن ٥٥,٨٪ من المديرين (٨,٣٪ + ٤٧,٥٪) يرون أن الوقت الذي يأخذه قائد الجلسة في النقاش يفوق الوقت الذي يأخذه أي عضو للنقاش أثناء جلسة اتخاذ القرارات. ولذلك يمكن القول أن هناك بعض القصور في قيام قادة جلسات اتخاذ القرارات بمنع أنفسهم من السيطرة على النقاش أثناء جلسات اتخاذ القرارات بواسطة رجال الادارة العليا والوسطى في الشركات المساهمة الكويتية.
ويوصي الباحث أن يحاول قادة جلسات اتخاذ القرارات من رجال الادارة العليا منع أنفسهم من السيطرة على النقاش أثناء جلسات اتخاذ القرارات التي يرأسونها، كما أنه يمكن أن يحضروا بعض برامج التطوير التنظيمي التي ترفع مهاراتهم في هذا المجال.

د ـ مدى قيام قائد الجلسة بدوره في السماح للرأي المعارض أو رأي الأقلية بالظهور أو بأن يناقش بشكل كامل:

إن من نواحي القصور التي تصاب بها عملية اتخاذ قرار بواسطة مجموعة، أن لا يسمح قائد الجلسة بمناقشة رأي الاقلية المعارضة بشكل كامل وعدم السماح لأعضاء الاقلية ببيان وجهة نظرهم بشكل كامل والاتجاه لتبني رأي الأغلبية، في حين أنه وجد أحيانا أن رأي الأقلية لو سمح له بعقلية متفتحة وسمح له بالنقاش بشكل منطقي وكامل ربما يكون مقنعاً وفيه الحل الأفضل للمشكلة أو الموضوع مجال النقاش وربما يغير غالبية الأعضاء رأيهم لتبني رأي الأقلية الذي قد يظهر نتيجة للنقاش بأن جوانبه الايجابية مقبولة وتعطي حلاً أفضل من الحلول الأخرى (بدر، ١٩٨٥ : ٥٧ـ٥٩). ولذلك يجب أن يعطي قائد الجلسة الفرصة كاملة لرأي الأقلية بالظهور وبأن يناقش بدرجة كاملة ومتساوية مع رأي الأغلبية. وافترض الباحث في الفرض ٦ ـ د أن قادة جلسات اتخاذ القرارات بواسطة رجال الادارة العليا والوسطى في الشركات المساهمة الكويتية لا يقومون بهذا الدور بشكل جيد. وجدول رقم ٩ يظهر أن ٥٧,٤٪ من رجال الادارة قرروا أن قائد الجلسة يسمح لرأي الأقلية بأن يناقش بشكل كامل وذلك يحدث بصفة دائمة، ٣٢,٨٪ يرون أن القادة

أحيانا يلعبون ذلك الدور بشكل جيد وأحيانا لا يلعبونه، ٦,٦٢٪ ذكروا أن القائد يلعب ذلك الدور مرات قليلة جدا، ١,٦٪ ذكروا أن القائد لا يسمح بالمرة بنقاش رأي الأقلية أو الرأي المعارض. وبالرغم من أن ٥٧,٤٪ من رجال الادارة ذكروا أن قادة الجلسات يلعبون ذلك الدور بصورة جيدة بصفة دائمة، ولكن يرى الباحث أن هناك ما يقرب من ٤٠٪ من رجال الادارة ذكروا أن قادة الجلسات أحيانا يلعبون ذلك الدور بصورة منقوصة وأحياناً لا يقومون به بالمرة. وهذه نسبة في رأي الباحث تعتبر مرتفعة. ولذلك فهناك نوع ما من القصور في قيام قادة جلسات اتخاذ القرارات من رجال الادارة العليا بهذا الدور بشكل جيد. ولذلك يوصي الباحث أن يدرب قادة جلسات اتخاذ القرارات من رجال الادارة العليا على كيفية السماح لرأي الأقلية أو المعارضة بأن يناقش بشكل كامل أثناء جلسات اتخاذ القرارات بواسطة رجال الادارة العليا والوسطى في الشركات المساهمة الكويتية. ويمكن أن يحضر هؤلاء القادة بعض برامج التطوير التنظيمي الموجهة لرفع كفايتهم في قيامهم بهذا الدور.

هـ ـ مدى قيام قائد الجلسة بدوره في منع أو تقليل الجدال الجانبي:

لاشك أن الجدال الجانبي بين أعضاء جلسة اتخاذ القرارات يشتت التركيز نحو الاتجاه لحل المشكلة موضوع النقاش، كما أنه يطيل مدة جلسات اتخاذ القرارات، ويقلل الوقت المتاح الباقي لنقاش الموضوعات التي ستناقش في جلسة اتخاذ القرارات. وكل ذلك يقلل من فاعلية اتخاذ القرارات بواسطة مجموعات المديرين. لذلك ينبغي على قائد جلسة اتخاذ القرارات أن يمنع الجدال الجانبي بين الأعضاء بقدر الامكان. ولقد افترض الباحث في الفرض ٦ ـ هـ أن قادة الجلسات المنعقدة لاتخاذ قرارات والتي يشترك فيها رجال الادارة العليا والوسطى في الشركات المساهمة الكويتية يقصرون في قيامهم بهذا الدور. وبالنظر إلى الجدول رقم ٩ يظهر أن ٣٢,٨٪ من رجال الادارة ذكروا أن قائد الجلسة يتدخل لمنع الجدال الجانبي بصفة دائمة، ٤٥,٩٪ منهم قالوا إن التدخل من قائد الجلسة لمنع الجدال الجانبي يحدث أحيانا فقط، ١٦,٤٪ من رجال الادارة ذكروا أنه يتدخل للقيام بذلك الدور مرات قليلة جدا، ٣,٣٪ قرروا أنه لا يمنع الجدال الجانبي بين الأعضاء بالمرة. من ذلك نجد أن هناك قصوراً في قيام جلسات اتخاذ القرارات بهذا الدور، وهذا يؤيد صحة الافتراض الذي وضع لذلك. لهذا يوصي الباحث بضرورة أن يقوم قادة جلسات اتخاذ القرارات من رجال الادارة العليا والوسطى بدورهم بشكل أفضل لمنع الجدال الجانبي بين الأعضاء أثناء انعقاد جلسات اتخاذ القرارات التي تتخذ بواسطة مجموعات رجال الادارة العليا والوسطى في الشركات المساهمة الكويتية.

و ـ مدى قيام قائد الجلسة بدوره في منع انحراف النقاش عن الموضوع أو المشكلة الرئيسة:

أحيانا يحدث أثناء مناقشة إحدى المشاكل المعروضة على مجموعة من المديرين لاتخاذ قرار بشأنها أن ينحرف النقاش ليصبح حول أسباب المشكلة وليس حول المشكلة نفسها أو ليصبح حول مشاكل فرعية مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالمشكلة الرئيسة، وأحيانا حول مشاكل فرعية بعيدة عن الموضوع أو المشكلة الرئيسة المطلوب اتخاذ قرار بشأنها. وقد يدرك القائد أو أحد

الأعضاء بعد انقضاء وقت طويل أن الجلسة تناقش موضوعات جانبية، ويحاولون في الوقت المتبقي اتخاذ القرار بخصوص المشكلة أو الموضوع الرئيس. وهذا قد يؤدى إلى أن القرار قد يؤخذ بدون دراسة كافية، علاوة على عدم الاستغلال الجيد لوقت جلسة اتخاذ القرارات. لذلك ينبغي على قائد الجلسة أن يجذب الأعضاء إلى الموضوع الرئيس أو المشكلة الرئيسة كلما لاحظ أنهم في مناقشاتهم بعيدون عنه. ولقد افترض الباحث في الافتراض ٦ ـ و أن هناك قصوراً لدى قادة الجلسات لمجموعات اتخاذ القرارات من رجال الادارة العليا والوسطى في قيامهم بهذا الدور كما ينبغي. والجدول رقم ٩ يظهر أن ٤٧,٥٪ من مديري الادارة العليا والوسطى أوضحوا أن قادة جلسات اتخاذ القرارات يقومون بهذا الدور بشكل فعّال بصفة دائمة، في حين أن ٤١٪ منهم يرون أنهم يقومون بهذا الدور أحيانا، ٦,٦٪ ذكروا أنهم يقومون بهذا الدور مرات قليلة جدا، ٣,٣٪ ذكروا أنهم لا يقومون بهذا الدور بالمرة. من ذلك نجد أن ٥٢,٥٪ (٤١٪ + ٦,٦٪ + ٣,٣٪ + ١,٦٪) من رجال الادارة يرون أن هناك قصوراً بدرجات مختلفة في قيام رؤساء جلسات اتخاذ القرارات بهذا الدور. وبذلك يثبت صحة الافتراض ٦ ـ و عن ذلك. ولعلاج ذلك يوصي الباحث أن يعمل رؤساء جلسات اتخاذ القرارات على إرجاع النقاش ليكون على المشكلة أو الموضوع الرئيس كلما انحرف ذلك النقاش إلى موضوعات أو مشاكل جانبية. ويمكن أن يتم تدريب رؤساء هذه الجلسات في برنامج تدريبي على كيفية إدارة جلسات اتخاذ القرارات بشكل فعّال.

ز ـ مدى قيام قائد الجلسة بدوره في منع مقاطعة الأعضاء لبعضهم أثناء الجلسة:

افترض الباحث في الافتراض ٦ ـ ز أنه سيوجد قصور في قيام رؤساء جلسات اتخاذ القرارات بدورهم في هذا الخصوص. ومن الجدول ٩ يظهر أن ٣٤,٥٪ من رجال الادارة ذكروا أن قادة الجلسات يمنعون مقاطعة الأعضاء لبعضهم أثناء النقاش وذلك يحدث بصفة دائمة، في حين أن ٥٠,٨٪ ذكروا أنه أحيانا يمنع الرؤساء مقاطعة الأعضاء لبعضهم وأحيانا لا يمنعون، ٩,٨٪ ذكروا أن قادة الجلسات في مرات قليلة جدا يتدخلون لمنع هذه المقاطعة، ٤,٩٪ من المديرين ذكروا أن الرؤساء لا يمنعون مقاطعة الأعضاء بعضهم البعض بالمرة. من ذلك نجد أن هناك قصورا في قيام قادة جلسات اتخاذ القرارات بهذا الدور مما يقلل من فعالية اتخاذ القرارات. والنتائج المذكورة تؤيد الافتراض الذي وضع عن ذلك ٦ ـ ز. ولذلك يوصي الباحث أن يلعب رؤساء جلسات اتخاذ القرارات دورهم في منع مقاطعة الأعضاء بعضهم البعض حتى ترتفع فعالية اتخاذ القرارات بواسطة مجموعات رجال الادارة العليا والوسطى للشركات المساهمة الكويتية.

من التحليل السابق للأدوار السبعة المذكورة (من أ حتى ز)، نجد أن هناك قصوراً في قيام قادة جلسات اتخاذ القرارات المتخذة بواسطة مجموعات رجال الادارة العليا والوسطى في الشركات المساهمة الكويتية بأدوارهم، وينبغي لرفع فاعلية اتخاذ القرارات في تلك الشركات أن يتحسن قيام هؤلاء القادة بتلك الأدوار. ويقترح الباحث أن يصمم برنامج تدريبي لتدريب هؤلاء القادة على كيفية إدارة جلسة اتخاذ القرارات بشكل كفء وأكثر فاعلية مما هي عليه الآن.

اتجاه مجموعات اتخاذ القرارات في تبني الاقتراحات المقدمة من رؤساء الجلسات أو الأعضاء:

ظهر في بعض الدراسات أن هناك اتجاها لدى أعضاء مجموعات اتخاذ القرار لتبني وجهة نظر رئيس أو قائد الجلسة وترك اقتراح أو وجهة نظر أحد الأعضاء حتى ولو أن وجهة نظر العضو بنفس الجودة أو أفضل من وجهة نظر رئيس الجلسة (Maier, 1967). وافترض الباحث في الافتراض السابع أن مثل هذه الظاهرة غير موجودة في مجموعات اتخاذ القرارات المكونة من رجال الادارة العليا والوسطى في الشركات المساهمة الكويتية، والسبب في ذلك عدم وجود فروق كبيرة في خبرات ومؤهلات واتجاهات رجال الادارة في ذلك المستوى كما أظهرتها دراسة سابقة تمت على الملامح الأساسية للادارة العليا في الشركات المساهمة الكويتية (الحمود، ورفاعي، ١٩٨٢). وقد تم توجيه السؤال رقم ٢٥ في قائمة الأسئلة لاختبار صحة هذا الافتراض. والجدول رقم ١١ يظهر أن ٤,٩٪ من رجال الادارة العليا والوسطى ذكروا أن مجموعة اتخاذ القرارات تتبنى اقتراح رئيس الجلسة حتى ولو أن اقتراح العضو أفضل من اقتراح الرئيس بالنسبة للمنظمة، بينما ٩١,٨٪ من المديرين ذكروا أن مجموعة اتخاذ القرار تتبنى اقتراح الرئيس أو العضو أيهما أكثر فائدة للمنظمة. وهذه النتيجة تعتبر مؤشراً جيداً لفعالية اتخاذ القرارات بواسطة مجموعات رجال الادارة العليا والوسطى في الشركات المساهمة الكويتية.

جدول (١١)

اتجاهات تبني المجموعة للآراء في حالة وجود رأي مقدم من الرئيس وآخر من أحد الأعضاء وبافتراض أن لكل رأي مبرراته المقبولة

الاتجاهات	تكرارات	نسب مئوية
- تبني المجموعة اقتراح الرئيس حتى ولو أن اقتراح العضو - أفضل بالنسبة للمنظمة.	٣٠	٤,٩٪
- تختار المجموعة اقتراح الرئيس أو العضو أيهما أكثر فائدة	٥٦	٩١,٨٪
- أخرى	١	١,٧٪
- لم يجب	١	١,٦٪
المجموع	٦١	١٠٠٪

أثر ضغط المجموعة على بعض الأعضاء أثناء جلسة اتخاذ القرارات:

أظهرت الدراسات أنه من الجوانب السلبية في بعض الأحيان لاتخاذ القرارات بواسطة مجموعة من رجال الادارة أن المجموعة تضغط على بعض الأفراد لتبني وجهة نظر غالبية أفراد

المجموعة وخاصة إذا كان رأي هؤلاء البعض مختلفا عن رأي أغلبية أعضاء مجموعة اتخاذ القرارات. وأن هؤلاء البعض أو ذلك العضو ذا الرأي المختلف قد يرضخ لضغط غالبية الأعضاء ويوافق على رأي الأغلبية دون أن يكون مقتنعاً تمام الاقتناع (Maier, 1967). وقد وضع الباحث الافتراض الثامن الذي يفترض وجود مثل هذه السلبية في مجموعات اتخاذ القرارات بواسطة رجال الادارة العليا والوسطى في الشركات المساهمة الكويتية. وبسؤال المديرين عن تصرفهم في حالة اختلاف رأيه عن رأي غالبية أعضاء المجموعة أجاب ٤,٩٪ منهم أنهم سوف يوافقون على القرار بالصورة التي ترضاها الأغلبية ولن يظهروا وجهة نظرهم بالمرة، (جدول رقم ١٢)، ٦٠,٧٪ منهم ذكروا أنهم سوف يوافقون على قرار الأغلبية، ولكنهم سوف يذكرون رأيهم لمجرد ذكره ولكن لن يصروا عليه ولن يحاولوا إقناع المجموعة به، ٣١,٢٪ فقط منهم ذكروا أنهم سوف يحاولون إقناع المجموعة بوجهة نظرهم ولن يغيروا رأيهم إلا إذا كانوا مقتنعين بذلك التغيير. وهذا يعني أن ٣١,٢٪ فقط هم الذين لا يتنازلون عن رأيهم إلا عن اقتناع بالرغم من أن مجموعة اتخاذ القرارات حتى تكون فعّالة يجب أن يتميز أعضاؤها بهذه الخاصية وهي عدم تغيير الرأي تبعا للأغلبية ولكن نتيجة للاقتناع. وهذه النتائج تثبت صحة الافتراض الذي وضع عن ذلك. ويقترح الباحث لعلاج هذه الظاهرة محاولة قائد المجموعة بالسماح لرأي الأقلية أو بعض الأفراد ذوي الرأي المعارض للمجموعة أن يناقش بجدية وأن يمنع ضغط المجموعة على أصحاب الرأي المعارض حتى يمكن أن يتخذ القرار بشكل شبه جماعي وكل الأعضاء مقتنعون به وعندهم الالتزام بضرورة تنفيذه.

جدول (١٢)

أثر دور مجموعة اتخاذ القرار في الضغط على أحد الأعضاء لتبني وجهة نظر غالبية الأعضاء في حالة اختلاف رأيه عن رأيها.

أثر ضغط المجموعة	تكرارات	نسب مئوية
- أوافق على القرار بالصورة التي ترضاها الغالبية ولا أظهر وجهة نظري بالمرة.	٣٠	٤,٩٪
- أوافق على القرار، ولكن أذكر رأيي ولا أصرّ عليه.	٣٧	٦٠,٧٪
- أحاول أن أقنع المجموعة بوجهة نظري، ولا أغير رأيي إلا إذا كنت مقتنعاً بذلك.	١٩	٣١,٢٪
- أخرى	١	١,٦٪
- لم يجب	١	١,٦٪
المجموع	٦١	١٠٠٪

درجة خروج مجموعة اتخاذ القرار عن الموضوع الرئيس أثناء النقاش في جلسة اتخاذ القرارات:

إن خروج مجموعة اتخاذ القرار عن مناقشة الموضوع الرئيس أو المشكلة الرئيسة لمناقشة أشياء جانبية أثناء انعقاد جلسة اتخاذ القرارات يعتبر جانباً سلبياً يقلل من فعالية اتخاذ القرار بواسطة مجموعة. حيث إن ذلك يطيل وقت الاجتماع ويقلل الوقت المتبقي لمناقشة الموضوعات الرئيسة ويدفع الأعضاء للسرعة في اتخاذ القرارات دون الدراسة الكافية لاكتشافهم أن الوقت انقضى منه جزء كبير دون التحرك الفعلي لاتخاذ قرارات بخصوص الموضوعات الرئيسة في أجندة الاجتماع. وقد افترض الباحث في الافتراض التاسع أن مثل هذه الظاهرة موجودة في مجموعات اتخاذ القرار بواسطة رجال الادارة العليا والوسطى في الشركات المساهمة الكويتية. ولاختبار صحة هذا الافتراض وجه الباحث السؤال رقم ٢٧ في قائمة الأسئلة والذي يظهر الجدول رقم ١٣ نتائجه. ومن الجدول رقم ١٣ يظهر أن ١,٦٪ من رجال الادارة أقروا أنهم يخرجون عن مناقشة الموضوعات الرئيسة بصفة دائمة، ٤٧,٦٪ ذكروا أنهم يخرجون عن مناقشة الموضوعات الرئيسة أحيانا، ٤٤,٣٪ قالوا إن ذلك يحدث مرات قليلة، في حين أن ٤,٩٪ قالوا إن ذلك لا يحدث بالمرة. ومن هذه النتائج يظهر أن المجموعة تخرج أحيانا عن مناقشة الموضوعات الرئيسة لمناقشة أشياء جانبية أخرى.

وتلك النتائج تثبت صحة الافتراض التاسع. ويوصي الباحث أن يدرب اعضاء جلسات اتخاذ القرارات المتخذة بواسطة رجال الادارة العليا والوسطى على كيفية المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات المتخذة بواسطة مجموعة. كما أنه يوصي أن يمنع قائد الجلسة حدوث مثل هذه الظاهرة، ويعمل بصفة دائمة على إرجاع المجموعة لمناقشة الموضوعات الرئيسة إذا لاحظ أنها خرجت في مناقشاتها عن تلك الموضوعات.

جدول (١٣)
درجة خروج نقاش مجموعة اتخاذ القرار عن الموضوع الأساسي محل القرار

درجة الخروج عن المناقشات	تكرارات	نسب مئوية
دائما	١	١,٦٪
أحيانا	٢٩	٤٧,٦٪
مرات قليلة	٢٧	٤٤,٣٪
لا يحدث بالمرة	٣٠	٤,٩٪
لم يجب	١	١,٦٪
المجموع	٦١	١٠٠٪

كيفية إدارة اختلاف آراء أعضاء المجموعة بخصوص مشكلة أو موضوع معين:

أظهرت معظم الدراسات أن أفضل طريقة لمعالجة اختلافات آراء أعضاء المجموعة بخصوص مشكلة معينة هي استمرار النقاش بطريقة سليمة حتي يتم التوصل إلى حل مقنع لجميع أعضاء المجموعة المشتركة في اتخاذ القرار (White et al, 1980). أما علاج الخلافات في الرأي عن طريق أخذ القرار حسب رأي الأغلبية أو اتخاذ حلول وسط غير مقنعة بالكامل للجميع يعتبر علاجاً غير فعّال لاختلاف آراء الأعضاء بخصوص مشكلة معينة. والافتراض العاشر توقع أنه في حالة اختلاف آراء أعضاء جلسة اتخاذ القرار بخصوص مشكلة أو موضوع معين غالبا ينتهي القرار بأخذ رأي الأغلبية أو يتم اتخاذ قرار ذي حل وسط يوافق عليه الجميع ولكن بدون اقتناع أو رضاء كامل. وهذا الافتراض تم وضعه بناء على الملاحظة المبدئية للباحث عن كيفية اتخاذ القرارات في معظم شركات أو مؤسسات الدول العربية. والجدول رقم ١٤ أظهر أنه إذا اختلف الأعضاء في آرائهم بخصوص مشكلة أو موضوع معين غالبا ينتهي القرار في شكل أخذ رأي أغلبية الأعضاء. حيث ذكر ٤٤,٣٪ من رجال الادارة العليا والوسطى أنهم يأخذون قرار الأغلبية كحل في حالة اختلاف الآراء بخصوص مشكلة أو موضوع معين، ١١,٥٪ منهم ذكروا أنهم يأخذون حلاً وسطاً يوافق عليه الجميع ولكن بشكل غير مقنع تماما، ٣٩,٣٪ فقط من رجال الادارة ذكروا أن النقاش يستمر حتى يتم التوصل إلى حل مقنع للجميع. وهذه النتائج تثبت صحة الافتراض العاشر، كما أنها من مؤشرات ضعف فاعلية اتخاذ القرارات بواسطة مجموعات رجال الادارة العليا والوسطى في الشركات المساهمة الكويتية. ولذلك يوصي الباحث أن تعمل قيادة جلسات اتخاذ القرارات بواسطة مجموعات رجال الادارة العليا والوسطى في الشركات المساهمة الكويتية على البعد عن اتخاذ قرارات الأغلبية أو قرارات الحلول الوسطى في حالة اختلاف آراء الأعضاء، وينبغي أن تعمل على أن يستمر النقاش حتى ينتهي الأعضاء إلى الوصول إلى قرار مقنع أو مقبول من غالبية أو جميع أعضاء جلسة اتخاذ القرار، ولتسهيل كيفية الوصول إلى ذلك يقترح الباحث أن يصمم برنامج تدريبي لتدريب رجال الادارة العليا على كيفية اتخاذ القرار بواسطة مجموعة بطريقة فعّالة تتجنب مثل هذه السلبيات في اتخاذ القرارات بواسطة مجموعة.

الطرق المستخدمة في اتخاذ القرارات بواسطة مجموعات رجال الادارة العليا والوسطى:

أظهر البحث العلمي أن الطريقة العادية في اتخاذ القرارات بواسطة مجموعة قد يكون بها بعض السلبيات وخاصة إذا لم تلعب قيادة المجموعة دورها في قيادة جلسات اتخاذ القرارات كما ينبغي. ومن هذه السلبيات التي قد تأتي نتيجة لاستخدام الطريقة العادية طول وقت جلسات اتخاذ القرارات، احتمال سيطرة بعض الأعضاء أو رئيس الجلسة على معظم وقت النقاش مما يقلل فرصة الآخرين في إبداء وجهة نظرهم بخصوص المشكلة المعروضة، احتمال ظهور الجدال الجانبي بين بعض الأعضاء أثناء جلسة اتخاذ القرارات، احتمال مقاطعة بعض الأعضاء لبعض أثناء المناقشة، مزاولة المجموعة نوعاً من الضغط على بعض الأعضاء (الأقلية) لتبني وجهة نظر الغالبية، احتمال خروج النقاش عن الموضوع الرئيس محل اتخاذ القرار، احتمال علاج اختلاف

جدول (١٤)
صور اتخاذ القرارات بواسطة مجموعات رجال الادارة العليا
وذلك عند اختلاف الآراء بخصوص مشكلة معينة.

صورة القرار المتخذ	تكرارات	نسب مئوية
يؤخذ حل وسط يستجيب لمعظم الآراء ولكن بشكل غير كامل	٧	١١,٥٪
يؤخذ رأي الأغلبية	٢٧	٤٤,٨٪
يستمر النقاش حتى يتم التوصل إلى حل مقنع للجميع	٢٤	٣٩,٣٪
يتبنى وجهة نظر الرئيس بصرف النظر عن مدى اتفاقها مع وجهة نظر الأعضاء.	١	١,٦٪
أخرى	٢	٣,٣٪
المجموع	٦١	١٠٠٪

الآراء عن طريق أخذ رأي الأغلبية أو عن طريق اتباع الحلول الوسط (Murnighan, 1981). وكما سبق أن ذكر، إن معظم هذه السلبيات يمكن تجنبها إذا لعب قائد الجلسة دوره بشكل فعّال وإذا عرف الأعضاء كيف يلعبون أدوارهم أثناء جلسات اتخاذ القرارات بشكل فعّال، والمقصود بالطريقة العادية هو أن يدعى أفراد مجموعة اتخاذ القرار إلى الاجتماع لاتخاذ قرار بخصوص مشكلة أو موضوع معين. وبعد بدء الجلسة يعرض رئيس الجلسة المشكلة ويسأل أفراد المجموعة لمناقشتها وتقديم بدائل لحل هذه المشكلة واختيار البديل الأفضل. ورئيس الجلسة عليه مسئولية إدارة الجلسة بشكل فعّال.

ومن تحليلنا لنتائج هذه الدراسة يظهر أن معظم هذه السلبيات موجودة في اتخاذ القرارات بواسطة مجموعات رجال الادارة العليا والوسطى في الشركات المساهمة الكويتية. وطبعا يمكن علاج معظم أو كل هذه السلبيات في عملية اتخاذ القرار إذا قررت الشركات المساهمة الكويتية الأخذ بالاقتراحات والتوصيات السابقة التي اقترحها الباحث. كما أنه وجد من البحث العلمي أنه يمكن استخدام طرق أخرى لاتخاذ القرارات بواسطة مجموعة، وهذه الطرق الأخرى لا ينتج عن استخدامها في الغالب سلبيات الطريقة العادية التي ذكرت، أو بمعنى آخر تتجنب سلبيات الطريقة العادية. ومن هذه الطرق الأخرى طريقة دلفاي وطريقة التفجير الذهني وطريقة المجموعة الاسمية. وإنه وإن كانت طريقة التفجير الذهني تستخدم فقط لتوليد أفكار عديدة وبدائل متنوعة لحل المشكلة، وطريقة دلفاي يغلب استخدامها لاتخاذ قرارات في المشاكل ذات الطبيعة الرقمية والمتعلقة بالتنبؤ بالمستقبل، إلا أن طريقة المجموعة الاسمية صالحة للاستخدام في اتخاذ قرارات

لمعظم أو كل المشاكل. كما أن الدراسات أظهرت أن طريقة المجموعة الاسمية تتجنب معظم مشاكل الطريقة العادية، ولذلك يوصي كثير من الباحثين باستخدامها (Gibson, 1980, Dessler, 1979).

وقد افترضت هذه الدراسة في الفرض الحادي عشر أن الطريقة العادية في اتخاذ القرار بواسطة مجموعة هي الأكثر استخداما من الطرق الأخرى مثل طريقة دلفاي، طريقة التفجير الذهني، وطريقة المجموعة الاسمية، وبالنظر إلى الجدول رقم ١٥ يظهر أن الطريقة العادية تستخدم بواسطة مجموعة رجال الادارة بنسبة ٨٨,٥٪ بصفة دائمة، ١١,٥٪ أحيانا، في حين إن طريقة دلفاي استخدمت بنسبة ٤,٩٪، ولم تستخدم بالمرة بنسبة ٩٠,٢٪. أما طريقة التفجير الذهني فاستخدمت بنسبة ٨,٣٪ بصفة دائمة في حين أنها لم تستخدم بالمرة بنسبة ٧٢,١٪، وذكر ٨٥,٣٪ من رجال الادارة العليا والوسطى في الشركات المساهمة الكويتية أن طريقة المجموعة الاسمية لم تستخدم بالمرة، ٤,٩٪ منهم فقط ذكر أنها استخدمت بصفة دائمة. ومن هذه النتائج يستنتج أن الطريقة العادية في اتخاذ القرارات بواسطة مجموعة هي الأكثر استخداما، في حين أنه نادرا ما تستخدم الطرق الأخرى مثل طريقة دلفاي وطريقة التفجير الذهني وطريقة المجموعة الأسمية. وهذه النتيجة تثبت صحة الافتراض الحادي عشر. ويوصي الباحث بضرورة استخدام طريقة المجموعة الاسمية في اتخاذ القرارات بواسطة مجموعة بجانب استخدام الطريقة العادية. كما أنه إذا استخدمت الطريقة العادية يلزم أن يراعى تنفيذ التوصيات والاقتراحات التي سبق ذكرها في هذا البحث. وعموما يقترح أن يتم إعداد برنامج تدريبي لرجال الادارة العليا والوسطى في الشركات المساهمة الكويتية يتضمن موضوعات كيفية اتخاذ قرارات بواسطة مجموعة بطريقة فعّالة، وكذلك دراسة الطرق الأخرى لاتخاذ القرارات بواسطة مجموعة مثل طريقة دلفاي وطريقة المجموعة الاسمية.

جدول (١٥)

درجة استخدام طرق اتخاذ القرارات بواسطة رجال الادارة العليا في الشركات المساهمة الكويتية

درجة الاستخدام / الطريقة	تستخدم دائما	تستخدم أحيانا	تستخدم مرات قليلة	لا تستخدم بالمرة	المجموع
الطريقة العادية	٥٤	٧	صفر	صفر	٦١٪
	٨٨,٥٪	١١,٥٪	صفر٪	صفر٪	١٠٠٪
طريقة دلفاي	٢	١	٣	٥٥	٦١
	٣,٣٪	١,٦٪	٤,٩٪	٩٠,٢٪	١٠٠٪
طريقة التفجير الذهني	٥	٦	٦	٤٤	٦١
	٨,٣٪	٩,٨٪	٩,٨٪	٧٢,١٪	١٠٠٪
طريقة المجموعة الاسمية	٣	٣	٣	٥٢	٦١
	٤,٩٪	٤,٩٪	٤,٩٪	٨٥,٣٪	١٠٠٪

خلاصة وتوصيات:

من التحليل السابق لنتائج هذه الدراسة يمكن تلخيص نتائج الدراسة والتوصيات المقترحة بواسطة الباحث في الجدول التالي:

جدول (١٦)

جدول يلخص نتائج الحكم على فاعلية اتخاذ القرارات بواسطة مجموعة رجال الادارة العليا والوسطى في الشركات المساهمة الكويتية

عوامل فاعلية اتخاذ القرار بواسطة مجموعة	الوضع المعياري	نتائج دراسة اتخاذ القرار بواسطة رجال الادارة العليا في الشركات المساهمة الكويتية	درجة الفاعلية للعامل	التوصيات
١ـ اتجاهات رجال الادارة نحو ضرورة اتخاذ القرارات غير الروتينية بواسطة مجموعة اتخاذ القرارات.	مؤيدة.	يفضل حوالي ٩٤٪ في المتوسط من رجال الادارة بدلا من اتخاذها بواسطة فرد، وذلك لأنهم يرون أن القرارات بواسطة مجموعة أكثر دقة وموضوعية، تتناول المشكلة من عدة اتجاهات. تمكن من الحصول على معلومات أكثر تفيد في اتخاذ قرار جيد، وزيادة درجة التزام الاعضاء بتنفيذ القرار لانهم اشتركوا في اتخاذه.	مرتفعة جدا	
٢ـ نوع القرارات المتخذة بواسطة مجموعة من رجال الادارة.	أثبتت الدراسات أنه يفضل أن تتخذ القرارات غير الروتينية بواسطة مجموعة، أما القرارات الروتينية فيمكن اتخاذها بواسطة المديرين كأفراد.	يرى ٩١,٨٪ من رجال الادارة أن القرارات التي تتخذ بواسطة مجموعات رجال الادارة العليا والوسطى في الشركات المساهمة الكويتية غير روتينية.	مرتفعة جدا	

عوامل فاعلية اتخاذ القرار بواسطة مجموعة	الوضع المعياري	نتائج دراسة اتخاذ القرار بواسطة رجال الادارة العليا في الشركات المساهمة الكويتية	درجة الفاعلية للعامل	التوصيات
٣ـ مدى اشتراك أفراد من الخارج.	يفضل اشتراك أفراد من الخارج لمعرفة وجهة النظر الخارجية وللتخفيف من ضغط المجموعة على أفرادها لتبني أفكار معينة.	الاتجاه الغالب هو عدم مشاركة أفراد من الخارج في اتخاذ القرارات، وإذا تم اشتراك أحد يكون في حالات محدودة وعندما يستلزم الأمر ذلك.	منخفضة	يوصي الباحث بضرورة إشراك بعض الأفراد من الخارج في مجموعات اتخاذ القرارات بواسطة رجال الادارة العليا والوسطى في الشركات المساهمة الكويتية.
٤ـ حجم مجموعة اتخاذ القرار.	الدراسات أظهرت أن الحجم من ٥ إلى ٧ أفراد يعتبر مناسباً.	متوسط حجم مجموعة اتخاذ القرار بواسطة رجال الادارة العليا والوسطى في الشركات المساهمة الكويتية هو ستة أفراد. ويرى ٨٦,٩٪ من رجال الادارة بالشركات المساهمة الكويتية أن ذلك الحجم يعتبر مناسباً.	مرتفعة جدا	
٥ـ مدى توافر تجهيزات جلسة اتخاذ القرار بواسطة مجموعة:				
أ ـ وصول الأجندة قبل الاجتماع بمدة كافية.	أن تكون موجودة قبل الاجتماع بمدة كافية.	حوالي ٥٠٪ من رجال الادارة ذكروا أن هناك قصوراً في وصول الأجندة قبل جلسة اتخاذ القرارات بمدة كافية.	منخفضة	ضرورة أن تصل أجندة جلسات اتخاذ القرارات قبل موعد الجلسة بمدة كافية.

عوامل فاعلية اتخاذ القرار بواسطة مجموعة	الوضع المعياري	نتائج دراسة اتخاذ القرار بواسطة رجال الادارة العليا في الشركات المساهمة الكويتية	درجة الفاعلية للعامل	التوصيات
ب ـ مدى توافر المعلومات اللازمة لدى الأعضاء قبل الجلسة.	أن يكون لديهم هذه المعلومات قبل الجلسة بمدة كافية حتى يمكن دراستها.		منخفضة	ضرورة إمداد الأعضاء بالمعلومات اللازمة قبل الجلسة بمدة كافية حتى يمكن أن يشاركوا مشاركة فعلية في عملية اتخاذ القرارات.
جـ ـ مدى التحديد الدقيق لمكان وميعاد ومدة الاجتماع.	أن يكون ذلك التحديد دقيقاً بدرجة تقترب من ١٠٠٪ من الخدمة.	يرى حوالي ٧٣,٨٪ من رجال الادارة أن التحديد لمكان وميعاد ومدة جلسة اتخاذ القرارات دقيق بدرجة كاملة.	متوسطة	يرى الباحث أن يكون ذلك التحديد بمستوى أفضل من ذلك، ولذلك يوصي بضرورة التحديد الدقيق لمكان وزمان ومدة الجلسة بشكل أكثر دقة من الوضع الحالي.
د ـ مدى تجهيز غرفة الاجتماعات قبل الجلسة.	أن تكون مجهزة بشكل كامل. يوجد بعض القصور في تجهيز غرفة الاجتماعات قبل جلسة اتخاذ القرارات حيث أن حوالي ٢٧٪ يرون أن هناك درجة معينة من القصور، في حين أنه لا ينبغي أن يوجد قصور في هذا الجانب بالمرة.		منخفضة	ضرورة زيادة الاهتمام بتجهيز غرفة جلسة اتخاذ القرارات بما يلزمها من معدات وأوراق وخلافه من أجل إدارة الجلسة بفاعلية.

عوامل فاعلية اتخاذ القرار بواسطة مجموعة	الوضع المعياري	نتائج دراسة اتخاذ القرار بواسطة رجال الادارة العليا في الشركات المساهمة الكويتية	درجة الفاعلية للعامل	التوصيات
هـ ـ مدى التسجيل الدقيق لما يتم خلال جلسة اتخاذ القرار.	أن يكون ذلك التسجيل بدرجة ممتازة بحيث يعطي صورة عن الآراء المختلفة والبدائل المعروضة والقرارات المتخذة وإسهامات كل عضو.	يرى حوالي ٤١٪ من رجال الادارة أنه يوجد بعض القصور في التسجيل الدقيق لما يدور في الجلسة.	منخفضة	يوصي الباحث بضرورة رفع فاعلية تسجيل وقائع جلسة اتخاذ القرارات وأن يدرب بعض الأفراد على القيام بهذه المهمة.
٦ ـ كفاءة قائد الجلسة بقيامه بأدواره:				
أ ـ منع سيطرة أحد الأعضاء على النقاش.	أن يقوم بطريقة إنسانية بمنع هذه السيطرة إن وجدت. ويعطي فرصة متساوية للجميع لابداء آرائهم.	٧٣,٧٪ من رجال الادارة ذكروا أن هناك قصوراً في قيام قائد الجلسة بهذا الدور بدرجات متفاوتة.	منخفضة	ضرورة تدخل القائد بطريقة إنسانية لمنع سيطرة بعض الأعضاء على النقاش.
ب ـ دور قائد الجلسة في تشجيع الأعضاء على تقديم أفكارهم.	أن يلعب قائد الجلسة دوراً فعّالاً في تشجيع جميع الأعضاء على إبداء آرائهم أثناء المناقشة.	٥٠,٨٪ من رجال الادارة ذكروا أن القائد يلعب ذلك الدور بكفاءة عالية، بينما ٤٩,٢٪ ذكروا أنه يوجد بعض القصور ولكن بدرجات متفاوتة.	منخفضة	ضرورة أن يشجع قائد الجلسة جميع الأعضاء على إبداء وجهة نظرهم والمشاركة في النقاش.
جـ ـ عدم سيطرة رئيس الجلسة نفسه على النقاش.	المفروض ألّا يسيطر قائد الجلسة على النقاش أثناء انعقاد جلسة اتخاذ القرارات.	٣٢,٨٪ من رجال الادارة ذكروا أن قائد الجلسة نفسه يسيطر على النقاش دائماً أو أحيانا، و٢٤,٦٪ هم الذين ذكروا أنه لا يسيطر على النقاش بالمرة.	منخفضة	أن يعمل رؤساء جلسات اتخاذ القرارات بواسطة رجال الادارة على عدم السيطرة على النقاش بأنفسهم.

عوامل فاعلية اتخاذ القرار بواسطة مجموعة	الوضع المعياري	نتائج دراسة اتخاذ القرار بواسطة رجال الادارة العليا في الشركات المساهمة الكويتية	درجة الفاعلية للعامل	التوصيات
د ـ مدى السماح للرأي المعارض أو رأى الأقلية بأن يناقش بشكل كامل.	أن يسمح له بأن يناقش بشكل كامل مثل رأي الأغلبية.	حوالي ٤٢,٦٪ من رجال الادارة يرون أن هناك قصوراً بدرجة ما في قيام رئيس الجلسة بالسماح لرأي الأقلية بأن يناقش بدرجة كاملة مثل رأي الأغلبية.	منخفضة	يوصي الباحث بضرورة تدريب قادة هذه الجلسات على كيفية قيامهم بهذا الدور.
هـ ـ مدى منع الجدال الجانبي	أن يمنع الجدال الجانبي بين الأعضاء بشكل كامل.	٣٢,٨٪ فقط ذكروا أن قائد الجلسة يلعب ذلك الدور بشكل كامل، في حين أن ٦٧,٢٪ ذكروا أن هناك قصورا بدرجة ما في القيام بهذا الدور.	منخفضة	ضرورة قيام رئيس الجلسة بهذا الدور بشكل كامل.
و ـ العمل على إرجاع النقاش إذا انحرف إلى الموضوع أو المشكلة الرئيسة.	أن يقوم بذلك الدور بشكل كامل.	٤٧,٥٪ من رجال الادارة ذكروا أن القائد يقوم بذلك الدور بشكل دائم، وباقي رجال الادارة ذكروا أن هناك قصوراً بدرجات متفاوتة في القيام بهذا الدور.	منخفضة	ضرورة القيام بهذا الدور بشكل كامل.
ز ـ منع مقاطعة الأعضاء بعضهم لبعض أثناء الجلسة.	أن يقوم بذلك الدور بشكل كامل.	٣٤,٥٪ فقط من رجال الادارة ذكروا أن القائد يقوم بهذا الدور بشكل كامل في حين أن ٦٥,٥٪ منهم يرون أن هناك قصوراً بدرجة ما في هذا الدور.	منخفضة	يوصي الباحث بضرورة قيام قائد الجلسة بهذا الدور بشكل فعّال.
٧ـ اتجاه مجموعة اتخاذ القرار لتبني وجهة نظر قائد الجلسة أو وجهة نظر أحد الأعضاء.	أن تتبنى المجموعة أيها صالح للمنظمة بصرف النظر عن صاحب الفكرة أو الاقتراح.	٩١,٨٪ من رجال الادارة ذكروا أن المجموعة تتبنى الاقتراح أو الفكرة الأفضل بصرف النظر عن صاحبها.	مرتفعة	

عوامل فاعلية اتخاذ القرار بواسطة مجموعة	الوضع المعياري	نتائج دراسة اتخاذ القرار بواسطة رجال الادارة العليا في الشركات المساهمة الكويتية	درجة الفاعلية للعامل	التوصيات
٨ـ أثر ضغط المجموعة على أحد أعضائها أو على الأقلية لتبني وجهة نظر الغالبية.	يجب ألّا يوافق صاحب الرأي المعارض أو أصحاب رأي الأقلية على وجهة نظر الغالبية إلّا إذا كان مقتنعا بذلك.	٣١,٢٪ فقط من رجال الادارة ذكروا أنهم إذا كان رأيهم مخالفاً لرأي الغالبية لا يغير إلا إذا كان مقتنعا بذلك ويحاول أن يقنع المجموعة بوجهة نظره.	منخفضة	أن لا يغير أعضاء الأقلية وجهة نظرهم إلا إذا كانوا مقتنعين بذلك.
٩ـ درجة خروج النقاش عن الموضوع الأساسي محل النقاش.	يجب أن لا يخرج النقاش عن الموضوع أو المشكلة الأساسية.	ما يقرب من ٥٠٪ من رجال الادارة ذكروا أن النقاش يخرج بدرجات متفاوتة عن الموضوع الأساسي أو المشكلة الرئيسة أثناء الجلسة.	منخفضة	أن يمنع قائد الجلسة خروج النقاش عن الموضوع الرئيس.
١٠ـ كيفية إدارة الجلسة عند اختلاف الآراء بخصوص مشكلة أو موضوع معين.	أن يستمر النقاش حتي يتم الوصول إلى حل مقنع للجميع.	٣٩,٣٪ فقط من رجال الادارة ذكروا أن النقاش يستمر إلى أن يتفق الجميع على حل مقنع، والباقي ذكروا أنهم يلجأون لأخذ رأي الأغلبية أو اتخاذ الحلول الوسطى.	منخفضة	أن يستمر النقاش حتى يمكن الوصول إلى حل مقنع للجميع.
١١ـ مدى استخدام طرق أخرى مثل طريقة دلفاي أو طريقة المجموعة الاسمية في اتخاذ القرارات بجانب الطريقة العادية.	المفروض أن تستخدم مجموعة اتخاذ القرار تلك الطرق لفاعليتها في اتخاذ القرار بواسطة مجموعة.	ما يقرب من ٩٠٪ من رجال الادارة ذكروا أنهم يستخدمون الطريقة العادية فقط ولا يستخدمون الطرق الأخرى.	منخفضة	أن يدرب رجال الادارة على استخدام هذه الطرق عند اتخاذ قرارات بواسطة مجموعة.

بالنظر إلى درجات فاعلية عوامل الحكم على فاعلية اتخاذ القرارات بواسطة مجموعات رجال الادارة العليا والوسطى في الشركات المساهمة الكويتية كما تظهر في الجدول السابق (جدول ١٦)، يتبين أنه بصفة عامة هناك انخفاض في درجة فاعلية اتخاذ القرار بواسطة هؤلاء المديرين في الشركات المساهمة الكويتية. ويمكن القول أنه حتى يمكن رفع فاعلية عملية اتخاذ القرار بوساطة رجال الادارة العليا والوسطى في تلك الشركات، فلابدّ من حضور رجال الإدارة العليا والوسطى دورة تدريبية لرفع فاعليتهم في التخطيط وفي الاشتراك وفي قيادة جلسات اتخاذ القرارات بواسطة مجموعة.

المصادر العربية:

ـ بدر، ح.

١٩٨٥ «فعالية اتخاذ القرار بواسطة مجموعة»، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ١٣، العدد الأول: ٥٣ـ٧٥.

ـ ــــــــ

١٩٨٢ السلوك التنظيمي، الكويت، دار القلم.

ـ الحمود، . . رفاعي، ر.

١٩٨٣ «دور مجالس الادارة في الشركات المساهمة الكويتية بين القصور النظري وواقع الممارسة»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٣٥ (يوليو) ١٦ـ٢٥.

ـ ــــــــ

٩٨٢ الملامح الأساسية للادارة العليا في قطاع الأعمال الكويتي، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي لبحوث كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة الكويت (فبراير) ٢١ـ٢٢.

ـ عبدالحليم، أ.

١٩٨٤ «ادارة الاجتماعات الادارية»، ورقة مقدمة في البرنامج التدريبي عن ادارة الاجتماعات الذي قدم لرجال الادارة العليا في شركة الطيران الكويتية (٢ـ٥ يناير) ٥ـ٦.

المصادر الأجنبية:

Burton, G.E.

1981 [a] «The group process: Key to more productive management.» Management World (June). Vol. 10, No. 6: 19-25.

————

1981 [b] «Group techniques for more effective decision making.» Management World (May). Vol.10, No. 5:12-15.

Dessler, G.

1979 Human Behavior: Improving Performance at Work. Virginia: Reston Publishing Co.

Gibson, C.F.

1980 Managing Organizational Behavior. Homewood, Illinois: R.D. Irwin Inc.

Maier, R.F.

1967 «Assets and liabilities in group problem solving: the need for an intergrated function. «Psychological Bulletin 74,4 (july): 239-249.

Murnighan, J.K.

1981 «Group decision making: what strategies should you use? «Management Review (Feb): Vol. 70, No.2 : 55-62.

Neal, R.

1982 «Committe consensus. «Management World (June) Vol. 11, No. 6: 33'34.

Spotlight, R.

1981 «Participative Management: useful but misunderstood». Management Review (Feb.) Vol 70, No.2.

Steiner, G.A. and Miner, J.B.

1977 Management Policy & Strategy. New York: MacMillan.

White, S.E., Dittrich, J.E. & Lang, J.R.

1988 «The effects of group decision making process & problem situation complexity on implementation attempts. «Administrative Science Quarterly (Fall): Vol. 25, No.3.

أثر فهم معلم الكيمياء لطبيعة العلم في نوعية أسئلة امتحاناته المدرسية (★)

محمود طاهر
كلية مجتمع عمان ـ الأردن

عايش زيتون
كلية التربية ـ الجامعة الاردنية

مقدمة :

شهدت الفترة الأخيرة تطورات أساسية في النظرة إلى العلم وبنيته وطرق تدريسه، فقد كان ينظر إليه على أنه بناء ثابت من المعرفة، يضم مجموعة من الحقائق والنظريات والقوانين، وأن دور العالم هو اكتشاف حقائق جديدة واضافتها إلى ما هو معروف سابقا (الشيخ، ١٩٧٣، عاقل، ١٩٨٢). إلاّ أن هذه النظرة قد تغيرت بشكل جذري وأصبح التركيز منصبا على بنية العلم، وطرق بحثه واستفساره، باعتباره نشاطا علميا تجريبيًا غير منته يتصف بالتصحيح الذاتي، ويقوم على تكامل المعرفة وتلاحمها العضوي (الشيخ، ١٩٧٣). ونتيجة لهذا التغير في فهم طبيعة العلم، ظهرت حركة التحديث في مناهج العلوم التي تدرس في المرحلة الثانوية. وقد امتدت حركة التحديث إلى البلاد العربية بشكل عام، والأردن بشكل خاص في أواخر عقد الستينات، حيث انبثقت لجان خاصة لتطوير المناهج، ساهمت في انتاج مناهج ومقررات جديدة بدأ تطبيقها في الاردن تدريجيا منذ عام ١٩٧٤. وقد أخذت هذه المناهج من مناهج العلوم الأمريكية والبريطانية، فقد جاء منهاج الكيمياء مطابقا إلى درجة كبيرة لمنهاج Chem Study الذي يعتبر من أهم المشاريع التي ظهرت في الكيمياء (الشيخ، ١٩٧٣).

بناء على ما سبق، فإنه من الطبيعي أن يواكب هذه النظرة والتغير في طبيعة العلوم وأهداف تدريسها تغيير آخر في أساليب القياس والتقويم، وبالتالي في الاختبارات المدرسية، لأن استمرارية أية خطة تربوية أو موتها مرتبطة بكون المتطلبات التي تعبر عنها

★ نشكر الاستاذ الدكتور عمر الشيخ على ملاحظاته القيمة حول هذه الدراسة.

الأسئلة التي تطرح في الامتحانات منسجمة مع الأهداف الكامنة وراء الخطة ومشجعة لها أم لا ، ولذلك يجب أن يعطى هذا الحقل المزيد من التفكير والاهتمام (براغ ، ١٩٧١). وقد كان التقويم مقتصرا بشكل أساسي على الاختبارات المدرسية ، والتي تركز بدورها على قياس قدرة الطالب في تذكر الحقائق والمعلومات، وأحيانا تطبيقها في مواقف جديدة. ولكنّ فهم طبيعة العلم لم يعد تذكُر الحقائق والمعلومات أو التعرف عليها، وإنما أصبح يقصد به مراتب أخرى من استيعاب وتطبيق وتحليل وتركيب وتقويم (الشيخ ، ١٩٧٣). وبما أن المعلم ـ معلم الكيمياء ـ هو الأداة التنفيذية لتطبيق مبادىء هذه النظرة الحديثة إلى العلم سواء في طرق تقديمه للعلم إلى طلابه، أو في وسائل تقويمه للأهداف التي تنوي المناهج تحقيقها، لذا فقد جاءت هذه الدراسة لاستقصاء أثر فهم معلم الكيمياء لطبيعة العلم ومستوى تأهيله التربوي على مستوى القدرات العقلية التي يقيسها في امتحاناته المدرسية.

لقد تناولت دراسات عديدة كلا من موضوع فهم معلمي العلوم لطبيعة العلم، وعمليات التقويم التي يقومون بها، إلاّ أنه لا يوجد في حدود معرفة الباحثين أية دراسة تناولت أثر فهم معلمي الكيمياء لطبيعة العلم على مستوى القدرة العقلية التي يقيسونها في اختباراتهم المدرسية، وذلك على الرغم من أن فهم المعلم لطبيعة العلم هو متغير مهم في سلوكه التعليمي (مسلم ، ١٩٨١) بالإضافة إلى أن معظم الدراسات التي أجريت في مجال فهم المعلمين لطبيعة العلم تركزت على البحث في العلاقة بين المؤهل العلمي والخبرة التدريسية وأثر مساق تدريبي معين من جهة، وبين فهم طبيعة العلم من جهة أخرى. ومن بين هذه الدراسات دراسة بلّه وحسن **(Billeh & Hasan, 1975)** لاستقصاء أثر بعض العوامل على فهم معلمي العلوم في الأردن في المرحلة الثانوية لطبيعة العلم، وقد دلّت النتائج ـ بمقارنة نتائج الاختبارات القبلية والبعدية ـ على أن النمو في معدلات مجموعات معلمي الكيمياء والعلوم الأخرى كانت ذات دلالة احصائية (٠,٠٥)، كما بينّت أيضا أنه لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية تعزى إلى كل من متغيرات الدراسة التالية: سنوات الخبرة التدريسية، المؤهلات العلمية، الموضوع الذي يدرسه المعلمون، وخبراتهم التدريبّية أثناء الخدمة.

وفي دراسة (مسلم ، ١٩٨١) لتحديد أثر فهم معلمي الفيزياء في عمّان على سلوكهم اللفظي داخل الصف، أخذت الصفات الثلاث التالية كمؤشرات دالة على التفاعل اللفظي للمعلم وهي: نسبة كلام المعلم غير المباشر/ المباشر، نسبة كلام الطالب/ المعلم ـ اعتمادا على نظام فلاندرز للتفاعل الصفي، ونسبة أسئلة التفكير المنتج/ غير المنتج ـ اعتمادا على تصنيف أشنر وجالاجر للأسئلة وقد دلّت نتائج الدراسة على أنه لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية (٠,٠٥) بين مستوى فهم المعلم لطبيعة العلم، وبين

المتغيرات المستقلة الثلاثة مجتمعة، إلاّ أنه عند اعتبار كل من هذه المتغيرات على حدة تبين أن هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين مستوى فهم المعلم لطبيعة العلم وبين نسبة كلامه غير المباشر/ المباشر، بينما لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين مستوى فهم المعلمين لطبيعة العلم وبين كل من المتغيرين الآخرين وهما: نسبة كلام الطالب/ المعلم ونسبة أسئلة المعلم ذات التفكير المنتج/ غير المنتج. هذا، وقد عزا الباحث عدم وجود مثل هذه العلاقة بالنسبة للمتغيرين الثاني والثالث إلى عدة عوامل، من بينها نظام الامتحانات وكيفيتها.

وفي دراسة (زعرور وبعاره ١٩٨٢) والتي طبقت على فئتين من الدارسين، احداهما من معهد التأهيل التربوي والأخرى من طلاب السنة الثانية في ثلاثة معاهد حكومية (كليات مجتمع) لإعداد المعلمين قبل الخدمة في عمّان، فقد دلّت النتائج على أن مستوى فهمهم لطبيعة العلم كان منخفضا، وأن مواد العلوم التي يدرسها المتدربون لا تسهم في فهمهم لطبيعة العلم، كما أن مساق طرق تدريس العلوم لا يحدث أي أثر أيضا، وأن الخبرة التعليمية لا تسهم في إغناء فهم المعلمين لطبيعة العلم.

أمّا الدراسات ذات الصلة والمتعلقة بعملية التقويم في العلوم، وهو الجانب الآخر من مشكلة الدراسة التي نحن بصددها، فقد تناولت دراسات عديدة عمليات التقويم التي يقوم بها المعلمون بشكل عام، ومعلمو العلوم بشكل خاص خلال عملية تدريسهم، . هذا ويتركز معظم هذه الدراسات على الأسئلة الصفية والامتحانات المدرسية وتصنيفها وتحليلها، ودراسة أثر الخبرة والتأهيل الأكاديمي والتربوي والتخصص والموضوع الذي يدرّس والمستوى الذي يدرس فيه على مستوى الأسئلة وأنواعها وأعدادها والوقت الذي تأخذه من العملية التعليمية التعلمية. ففي دراسة بلّه (Billeh, 1974) والتي حاول فيها الإجابة عن عدد من الأسئلة المتعلقة بالامتحانات التي يقوم معلمو العلوم بعملها في مدينة بيروت، كانت نتائج دراسته كما يلي:-

١ ـ لا توجد علاقة بين التدريب المهني أثناء الخدمة والمستوى العقلي للأسئلة.
٢ ـ توجد علاقة متوسطة بين مجال تخصص المعلم (علوم/ آداب) ومستوى الأسئلة، فقد ظهر أن المعلمين المختصين في العلوم يسألون أسئلة فهم وتطبيق أكثر من الآخرين.
٣ ـ هناك علاقة منخفضة بين وضع المعلم ومستوى الأسئلة، فقد ظهر أن المعلمين الذين يداومون جزئيا، يركزون على الأسئلة التي تتطلب مستويات عقلية أقل.
٤ ـ كان التركيز الأكبر في امتحانات العلوم على أدنى مستوى من مستويات التصنيف، وهو المعرفة، فقد خصص ٧٢٪ من وقت الامتحانات لاستدعاء الحقائق، وخصص ٢١٪ من الوقت للأسئلة التي تتطلب الفهم، بينما خصص ٧٪ من الوقت لأسئلة تتطلب

تطبيق المبادىء والنظريات العلمية في مواقف جديدة، ولاتوجد أسئلة تتطلب التحليل والتركيب والتقويم.

٥ ـ هناك علاقة ارتباطية موجبة متوسطة (ر = ٠,٥٣) بين خبرة التدريس ونسبة الأسئلة في مستوى المعرفة، وعلاقة ارتباطية سلبية ضعيفة (ر = -٠,١٣) بين خبرة التدريس ونسبة الأسئلة في مجالي الفهم والتطبيق مجتمعين.

وفي الدراسة التي أجراها بلاك (Black, 1980) لتحديد أثر كل من الخلفية التربوية للمعلم، ونوع المادة التي يدرسها، والمستوى الذي يدرّس فيه، وامتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة في نيجيريا، على مستوى الأسئلة التي يسألها معلمو العلوم في امتحاناتهم المدرسية، فقد كان من أبرز نتائج الدراسة عدم وجود أثر ذي دلالة احصائية لمؤهلات المعلمين على أسئلتهم، أي أنه لا فرق بين المعلم المدرب بشكل أفضل والمعلم الأقل تدريبا من حيث مستوى أسئلتهم . بينما كان لنوع الموضوع الذي يدرسه المعلم أكبر الأثر على مستوى الأسئلة، فقد سأل معلمو الفيزياء أسئلة أقل من معلمي الكيمياء في مستوى المعرفة، وهؤلاء سألوا أقل من معلمي الأحياء في ذلك المستوى بفروق ذات دلالة احصائية. أمّا جاكوبسون (Jacobson, 1968) فقد فحص (١٤٠٤٧) سؤالا من وضع معلمي العلوم في الامتحانات النهائية في ولاية فرجينيا الغربية في الولايات المتحدة، ووجد أنهم فشلوا في طلب أداءات ذات مستوى عال حسب تصنيف بلوم للأهداف المعرفية. وفي دراسة أخرى أجراها موريبر (Moriber, 1972) تناول فيها أنواع الأسئلة التي يسألها مشرفو المختبر في تدريس العلوم في كلية بروكلين، توصل إلى أن مشرفي مختبر العلوم يسألون باستمرار أسئلة ذات مستوى متدن معظمها من نوع التذكر، وبشكل أقل في مستوى التفسير، ومن بين (٦٠٠) سؤال، كان سبعة منها فقط في مستوى التركيب والتقويم.

أمّا دراسة (زكي، ١٩٧٣) فقد تناولت تحليل أسئلة الكتب المدرسية في الصفين الأول الإعدادي والثالث الإعدادي في جمهورية مصر العربية حسب تصنيف بلوم للأهداف المعرفية، وكان من أبرز نتائج دراسته أنّ أسئلة التذكر تشكل ٧٣٪ من أسئلة كتاب العلوم للصف الأول الإعدادي، وتشكل أسئلة الفهم ٣٦٪، بينما لا يوجد سوى سؤال واحد في المستويات العقلية العليا . هذا وقد شكلت أسئلة الفهم في وحدة الكيمياء ٤٠٪ من أسئلة الفهم الكلية، وفي وحدة الفيزياء ٢٤,٣٪ وفي وحدة الأحياء ٢٠,٩٪. أما بالنسبة لنتائج تحليل كتاب الصف الثالث الإعدادي فقد وجد أن ٨٧٪ من أسئلة الكتاب تقيس التذكر، والباقي ١٣٪ منها يقيس الفهم، ولا توجد أسئلة في المستويات العليا إطلاقا.

وخلاصة القول، إنّ الدراسات السابقة تشير إلى أن مستوى فهم المعلمين لطبيعة العلم منخفض بشكل عام، وأن نوعية الأسئلة التي يطرحونها تقيس غالبا مستويات عقلية

دنيا، وبالتالي فإن هناك نقصا فيها، وحاجة إلى تطوير هذا المستوى من الفهم لطبيعة العلم وطرق تدريسه ووسائل تقويمه، ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة وبخاصة على المستوى المحلي،حيث تحاول استقصاء أثر فهم معلم الكيمياء- الذي لم تتصدى له الأبحاث- لطبيعة العلم على مستوى القدرات العقلية التي يقيسها في امتحاناته المدرسية. كما يؤمل أن تمهّد الطريق لدراسات وأبحاث أخرى لسدّ بعض النقص في هذا المجال.

مشكلة الدراسة وأهدافها:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر فهم معلم الكيمياء لطبيعة العلم في نوعية أسئلة امتحاناته المدرسية، اعتمادا على تصنيف بلوم للأهداف التربوية في المجال العقلي.

ولّما كان هناك من العوامل ما يمكن أن يعدّل من ذلك الأثر، فإن هذه الدراسة ستحاول أيضا معرفة أثر المؤهل التربوي على نوعية الأسئلة التي يضعها معلمو العلوم في امتحاناتهم المدرسية، فقد كان من أبرز نتائج الدراسة عدم وجود أثر ذي دلالة احصائية لمؤهلات المعلمين على أسئلتهم، أي أنه لا فرق بين المعلم المدرب بشكل أفضل والمعلم الأقل تدريبا من حيث مستوى أسئلتهم. بينما كان لنوع الموضوع الذي يدرسه المعلم أكبر الأثر على مستوى الأسئلة، فقد سأل معلمو الفيزياء أسئلة أقل من معلمي الكيمياء في

وبناء على ذلك صيغت مشكلة الدراسة على النحو التالي: هل يختلف توزيع أسئلة معلمي الكيمياء في امتحاناتهم المدرسية على مستويات بلوم للأهداف المعرفية تبعا لـ:

(أ) فهمهم لطبيعة العلم؟ ب) مؤهلهم التربوي؟

ويُقصد بفهم طبيعة العلم، فهم جوانب طبيعة العلم الرئيسة الأربعة: افتراضات العلم، سلوك العلماء، الطرق العلمية، ونواتج العلم. ويُقاس هذا الفهم - اجرائياً - بالعلامة التي يحصل عليها معلم الكيمياء في اختبار طبيعة العلم (Nature of Science Test) NOST.

فرضيات الدراسة:

بناء على الأسئلة السابقة صيغت فرضيات الدراسة على النحو التالي:

١ - لا يختلف توزيع أسئلة معلمي الكيمياء ذوي المؤهل الواحد على مستويات بلوم للأهداف المعرفية باختلاف فهمهم لطبيعة العلم عند مستوى دلالة (٠,٠٥).

٢ - لا يختلف توزيع أسئلة معلمي الكيمياء ذوي الفهم الواحد لطبيعة العلم على

مستويات بلوم للأهداف المعرفية باختلاف مؤهلهم التربوي عند مستوى دلالة (٠,٠٥).

طريقة الدراسة

مجتمع الدراسة وعينتها:

تألف مجتمع الدراسة من جميع معلمي الكيمياء للصف الثاني الثانوي العلمي في المدارس الثانوية الحكومية في مدينة عمّان، وقد تم حصرهم عن طريق الحصول على كشف بأسماء المدارس التي يدرسون فيها، من كل مكتب من مكاتب التربية والتعليم الأربعة الموجودة داخل مدينة عمّان وهي: مكتب جبل الحسين، مكتب جبل عمّان، مكتب الأشرفية، ومكتب المحطة. وقد بلغ مجتمع الدراسة في هذه المدارس ثلاثة وأربعين معلما.

أما عينة الدراسة، فقد تألفت من أربعين معلم كيمياء للصف الثاني الثانوي العلمي في المدارس الحكومية في مدينة عمّان، وهذا يشكّل ما نسبته ٩٣٪ من مجتمع الدراسة الأصلي، حيث لم يتعاون المعلمون الثلاثة الباقون (٧٪)، في تطبيق اجراءات الدراسة،. وكان منهم خمسة وعشرون معلما يحملون الدرجة الجامعية الأولى في الكيمياء (بكالوريوس) دون مؤهل تربوي، والباقي (١٥) معلما يحملون مؤهلا تربويا إضافة إلى مؤهلهم العلمي (بكالوريوس كيمياء).

أدوات الدراسة:

لقد تمت الاستعانة بأداتين أساسيتين في هذه الدراسة، أولاهما تتعلق بقياس فهم معلمي الكيمياء لطبيعة العلم، والثانية لقياس مستوى القدرات العقلية التي تقيسها الامتحانات المدرسية التي يجريها هؤلاء المعلمون، كما يلي:-

أولا: اختبار فهم طبيعة العلم:

بالرغم من وجود مقاييس عديدة لقياس فهم طبيعة العلم، إلّا أنه استخدم في هذه الدراسة اختبار طبيعة العلم الذي أعده عمر الشيخ في الأردن (مسلم، ١٩٨١). هذا ويتكون مقياس طبيعة العلم NOST من (٦٠) بندا من نوع الاختبارات الموضوعية، ولكل بند أربعة بدائل، ويغطي المكونات الأساسية الأربعة للعلم كما ذكرها (مسلم، ١٩٨١) هي: افتراضات العلم (٨ بنود) اخلاقيات العلم (٥ بنود)، طرق العلم (٢٥ بندا)، ونواتج العلم (٢٢ بندا). ويتكون الاختبار من نوعين من البنود: النوع الأول يقيس معرفة

الفرد لافتراضات العلم وخصائص المعرفة العلمّية، والنوع الثاني يقيس مقدرة الفرد على إصدار الأحكام في ضوء فهمه لطبيعة العلم.

دلالات صدق الاختبار وثباته:

لقد تحقق صدق المحتوى لهذا الاختبار بعرضه على مجموعة مكونة من خمسة وعشرين عالما ومدرسا للعلوم ومشرفا تربويا، وقد كان العلماء ومدرسو العلوم الذين اختيروا من الجامعة الأردنية والجامعة الأمريكية في بيروت، أما مشرفو العلوم فكانوا جميعا من الأردن. كما تم إيجاد دلالات صدق أخرى، وذلك بحساب معامل الارتباط بين علامات عينة من طلبة المدارس الثانوية في الأردن على الاختبار وبين معدلاتهم المدرسية فكان ٠,٥٨ أمّا معامل الارتباط بين علاماتهم على الاختبار وبين معدلاتهم المدرسية في العلوم والرياضيات فكان ٠,٦٠ كما ميّز الاختبار وبدلالة إحصائية بين مجموعات المقارنة من طلبة المدارس الثانوية في الفرعين العلمي والأدبي (Billeh & Hasan, 1975).

ولتحديد ثبات الاختبار، حسب معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية لعينات من طلبة المدارس الثانوية، وطلبة معاهد المعلمين، وطلبة كليات العلوم غير المتخرجين، فقد تردد معامل الثبات بعد تصحيحه بين ٠,٥٨ - ٠,٨٢ (مسلم، ١٩٨١).

ثانيا: مقياس القدرات العقلية التي تقيسها الامتحانات المدرسية:

استخدم في هذه الدراسة تصنيف بلوم للأهداف التربوية في المجال العقلي، وقد تم اختيار هذه الأداة بناء على افتراض مؤداه أن المعلمين بشكل عام يقيسون أداءات تقع ضمن المجال العقلي في أغلب الأحيان. بينما لا يعيرون الأداء في المجالين الانفعالي والنفس حركي اهتماما يذكر. وقد وضعت هذه الأداة خصيصا لقياس الأداءات في هذا المجال بشكل خاص، وبالتالي فهي أكثر صلاحية من غيرها لتحقيق غايات هذه الدراسة، بالإضافة إلى أنها استخدمت في دراسات وأبحاث أخرى مماثلة وثبتت صلاحيتها لتصنيف أسئلة الامتحانات المدرسية (Black, 1980, Billeh, 1974). هذا ،وسيعتمد على صدق هذه الأداة وثباتها كما استخدمها واضعوها، وبناء على ما ثبت من صلاحيتها للاستخدام في الدراسات السابقة.

اجراءات الدراسة:

أولا: تطبيق اختبار فهم طبيعة العلم وتصحيحه:

تمت زيارة كل معلم كيمياء من أفراد عينة الدراسة في مدرسته دون موعد مسبق،

وأعطي نسخة من اختبار فهم طبيعة العلم NOST، وطلب منه أن يجيب عن بنود الاختبار وفقا للتعليمات المبيّنة على الصفحة الأولى منه، ثم جمعت وصححت إجاباتهم على الاختبار حسب مفتاح تصحيح الاجابات بحيث أعطيت كل اجابة صحيحة علامة واحدة، وبالتالي فإن الحدّ الأعلى للعلامة الكلّية على الاختبار تساوي (٦٠) علامة.

هذا، وقد تم تصنيف المعلمين إلى فئات مختلفة حسب فهمهم لطبيعة العلم (مرتفع، متوسط، منخفض) بناء على علاماتهم في اختبار فهم طبيعة العلم NOST حيث عدّ المعلمون الذين علاماتهم أقل من ٣٥ ذوي فهم منخفض، والمعلمون الذين علاماتهم من ٣٥ ـ ٣٩ ذوي فهم متوسط، والمعلمون الذين علاماتهم ٤٠ فأكثر ذوي فهم مرتفع، وهم يمثلون ٤٠٪، ٣٠٪، ٢٠٪ على التوالي من مجموع أفراد العينة.

ثانيا: جمع الأسئلة وتحليلها:

طلب من كل معلم كيمياء عند زيارته نسخة من أسئلته الفصلية ونسخة أخرى من أسئلته نصف الفصلية للصف الثاني الثانوي العلمي في موضوع الكيمياء، ثم صنفت هذه الأسئلة حسب مستوى القدرة العقلية التي يقيسها كل منها، اعتمادا على تصنيف بلوم للأهداف في المجال العقلي وذلك وفق الخطوات التالية:

أ) قراءة السؤال وتحديد معطياته والمطلوب منه.
ب) مراجعة الموضوع المتعلق بالسؤال في الكتاب المدرسي، وذلك لتحديد عملية التفكير التي يستجرها السؤال.
جـ) مراجعة تعريفات مستويات بلوم للأهداف في المجال العقلي (المعرفة، الفهم والاستيعاب، التطبيق، التحليل، التركيب، والتقويم) والأسئلة الممثلة لكل منها.
د) تصنيف السؤال بناء على العملية العقلية التي يستجرها.

ثالثا: تحقيق ثبات عملية تحليل الأسئلة:

تم تحقيق ثبات عملية التحليل عبر الزمن وعبر الأشخاص كما يلي:

١ ـ **ثبات تحليل الأسئلة عبر الزمن (الاتساق الزمني):** أُعطيَ كل سؤال من أسئلة الكيمياء التي وضعها أفراد العينة رقما خاصا به، ثم استعين بالجداول العشوائية في اختيار خمسين سؤالا من بين (١١٥٢) سؤالا هي المجموع الكلي للأسئلة، وتم تحليلها مرة ثانية بعد ثلاثة أسابيع من تحليلها للمرة الأولى، ثم حسب معامل ارتباط بيرسون بين نتيجتي التحليلين الأول والثاني، فوجد أنها تساوي (٩٧٧, ٠). هذا وقد

أعطي السؤال علامة واحدة إذا كان في مستوى المعرفة، وعلامتين إذا كان في مستوى الفهم، وثلاث علامات إذا كان في مستوى التطبيق.

٢ ـ ثبات تحليل الأسئلة عبر الأشخاص (الاتساق عبر الأشخاص):
أختير ثلاثة من العاملين في مجال التربية ممن يحملون درجة البكالوريوس في الكيمياء ودرجة الماجستير في التربية/ تخصص أساليب تدريس العلوم، وزود كل منهم بنسخة من الأسئلة الخمسين التي اختيرت سابقا لتحقيق الثبات عبر الزمن، ليقوم بتحليلها حسب تصنيف بلوم للأهداف في المجال العقلي، كما زود كل منهم بنسخة من تصنيف بلوم تضم تعريفا اجرائيا لكل مستوى من المستويات، مع قائمة بأسئلة ممثلة لكل مستوى منها. ثم حسبت دلالة الفروق بين تحليل المحكمين الثلاثة باستخدام مربع كاي عند مستوى دلالة (٠,٠٥) فكانت قيمة مربع كاي تساوي (٣,٠٦٣)، أي أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تحليل الأشخاص/ لجنة المحكمين للأسئلة.

التصميم والمعالجة الإحصائية:

لاختبار الفرضية الأولى للدراسة والتي تنص على أن توزيع أسئلة معلمي الكيمياء ذوي المؤهل الواحد على مستويات بلوم للأهداف المعرفية لا يختلف باختلاف فهمهم لطبيعة العلم، فقد تم حساب نسبة عدد الأسئلة في كل مستوى من مستويات الأسئلة (معرفة، أكثر من معرفة)، إلى عدد الأسئلة الكليّة لكل فئة من فئات المعلمين الثلاث (منخفض، متوسط، مرتفع) في حالتي معلمي الكيمياء الذي يحملون درجة البكالوريوس فقط، والمعلمين الذين يحملون درجة البكالوريوس ومؤهلا تربويا، ثم حسبت دلالة الفروق بين نسب الأسئلة التي يسألها معلمو الكيمياء في كل حالة بتطبيق مربع كاي عند مستوى دلالة (٠,٠٥) وذلك بعد تحويل النسب المئوية إلى أعداد صحيحة.

ولاختبار الفرضية الثانية التي تنص على أن توزيع أسئلة معلمي الكيمياء ذوي الفهم الواحد لطبيعة العلم على مستويات بلوم للأهداف المعرفية لا يختلف باختلاف مؤهلهم العلمي والتربوي، فقد تم حساب نسبة عدد الأسئلة في كل مستوى من مستويات الأسئلة (معرفة، أكثر من معرفة) إلى عدد الأسئلة الكلية لكل فئة من فئات المعلمين (بكالوريوس، بكالوريوس ومؤهل تربوي) في حالات معلمي الكيمياء ذوي الفهم المنخفض والمتوسط والمرتفع. ثم حسبت دلالة الفروق بين نسب الأسئلة التي يسألها معلمو الكيمياء في كل حالة باستخدام مربع كاي عند مستوى دلالة (٠,٠٥) وذلك بعد تحويل النسب المئوية إلى أعداد صحيحة.

نتائج الدراسة

بعد تطبيق اجراءات الدراسة وتصحيح المقياس وتفريغ علامات أفراد العينة وتحليل البيانات تم الحصول على النتائج التالية:

يبّين الجدول رقم (١) متوسط علامات فئات المعلمين المختلفة على الاختبار، والانحراف المعياري لهذه العلامات، ونسبة الأسئلة للمعلمين في مستوى المعرفة وفي المستويات الأعلى من المعرفة.

ويظهر من هذا الجدول (١) أن نسبة أسئلة معلمي الكيمياء بشكل عام في المستويات الأعلى من المعرفة (فهم وتطبيق) أكبر من نسبة أسئلتهم في مستوى المعرفة، حيث لم يعثر على أسئلة ذات مستوى أعلى من مستوى التطبيق، وبما أن أسئلة التطبيق قليلة جدا (٢٥ سؤالا) أي (٢,٢٪) بالمقارنة بعدد الأسئلة الكلي (١١٥٢ سؤالا) لذا دمجت مع أسئلة الفهم في فئة واحدة هي فئة (الأسئلة في المستويات الأعلى من المعرفة). أما عدد الأسئلة في مستوى المعرفة فكان ٤٩٦ سؤالا، وعدد الأسئلة في مستوى الفهم ٦٣١ سؤالا.

جدول رقم (١)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسب مستويات الأسئلة لفئات المعلمين المختلفة.

البيانات / المؤهل	العدد	مستوى فهم طبيعة العلوم NOST	متوسط العلامات على اختبار للعلامات على الاختبار	الانحراف المعياري الأعلى من الاختبار	نسبة الأسئلة في مستوى المعرفة	نسبة الأسئلة في المستويات الأعلى من المعرفة
بكالوريوس كيمياء	١١	منخفض	٣٠,٨	٠,٩٨	٪٥٠	٪٥٠
	٧	متوسط	٣٦,١٤	٠,٩٩	٪٤٠	٪٦٠
	٧	مرتفع	٤١	٠,٧٦	٪٢٤	٪٧٦
	٢٥	المجموع:	٣٥,١٦	٤,٧٤	٪٤٠	٪٦٠
بكالوريوس كيمياء ومؤهل تربوي	٥	منخفض	٣١,٨	٢,٧	٪٤٧	٪٥٣
	٥	متوسط	٣٧,٨	١,٤٧	٪٤٦	٪٥٤
	٥	مرتفع	٤٣,٢	١,٦	٪٥٠	٪٥٠
	١٥	المجموع:	٣٧,٦	٥,٠٧	٪٤٨	
المجموع الكلي	٤٠		٣٦,٠٥	٤,٣٤	٪٤٣	٪٥٧

كما يتبين من الجدول رقم (١) أن أكثر الفئات تركيزا على المستويات الأعلى من المعرفة هي فئة المعلمين الذين يحملون درجة البكالوريوس في الكيمياء فقط، وفهمهم لطبيعة العلم مرتفع، حيث بلغت نسبة أسئلتهم في ذلك المستوى (٧٦٪)، وهي تساوي أكثر من ثلاثة أضعاف نسبة أسئلتهم في مستوى المعرفة (٢٤٪). هذا، ولم تقل نسبة أسئلة المستويات الأعلى من المعرفة بأي حال من الأحوال عن نسبة الأسئلة في مستوى المعرفة، وإن كان الفرق بين النسبتين عند المعلمين الذين يحملون درجة البكالوريوس أكبر من الفرق بينهما عند المعلمين الذين يحملون مؤهلات تربوية بعد البكالوريوس.

أما بالنسبة لفهم معلمي الكيمياء لطبيعة العلم فقد كان متوسط علاماتهم (٣٦) علامة من (٦٠)، أي ما يعادل (٦٠٪) من العلامة الكليّة على الاختبار، ولكن من الواضح أن متوسط علامات المعلمين الذين يحملون درجة البكالوريوس مع مؤهل تربوي (٣٧,٦) أعلى من متوسط علامات المعلمين الذين يحملون درجة البكالوريوس فقط (٣٥,١٦).

ولاختبار فرضية الدراسة الأولى، والتي تنص على أن توزيع أسئلة معلمي الكيمياء ذوي المؤهل الواحد على مستويات بلوم للأهداف المعرفية لا يختلف باختلاف فهمهم لطبيعة العلم، حلّلت البيانات المتعلقة بها كما يلي:

يبين الجدول رقم (٢) توزيع أسئلة جميع أفراد العينة من ذوي المؤهلات المختلفة على مستويات بلوم للأهداف المعرفية تبعا لمستوى فهمهم لطبيعة العلم.

جدول رقم (٢)
توزيع أسئلة أفراد العينة من ذوي المؤهلات المختلفة تبعا لمستوى فهمهم لطبيعة العلم

الأسئلة / مستوى الفهم	عدد أسئلة المعرفة	نسبة عدد أسئلة المعرفة إلى العدد الكلي	عدد الأسئلة الأعلى من مستوى المعرفة	نسبة عدد الأسئلة الأعلى من مستوى المعرفة إلى العدد الكلي	المجموع
منخفض	٢٢٦	٠,٤٩	٢٣٣	٠,٥١	٤٥٩
متوسط	١٤٧	٠,٤٢	٢٠٢	٠,٥٨	٣٤٩
مرتفع	١٢٣	٠,٣٦	٢٢١	٠,٦٤	٣٤٤
المجموع	٤٩٦	٠,٤٣	٦٥٦	٠,٥٧	١١٥٢

وعند حساب مربع كاي لاختبار دلالة الفروق بين نسب أسئلة المعلمين من ذوي المؤهلات المختلفة تبعا لمستوى فهمهم لطبيعة العلم بعد تحويل نسب عدد الأسئلة في كل مستوى إلى أعداد صحيحة، وجد أن قيمة مربع كاي تساوي (٣,٤٦٩)، وإذا حسب باستخدام معادلة Yates المصححة (شبيجل، ١٩٧٨) فإن قيمته تساوي (٢,٩٥٧)، وعند مقارنة قيمة مربع كاي المحسوبة (٣,٤٦٩ أو ٢,٩٥٧) بقيمة مربع كاي النظرية والتي تساوي (٥,٩٩١) عند درجات حرية (٢) ومستوى دلالة (٠,٠٥) يتبين أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسب أسئلة المعلمين بشكل عام تبعا لمستوى فهمهم لطبيعة العلم.

ويبين الجدول رقم (٣) توزيع أسئلة المعلمين الذين يحملون درجة البكالوريوس على مستويات بلوم للأهداف في المجال العقلي تبعا لمستوى فهمهم لطبيعة العلم.

جدول رقم (٣)
توزيع أسئلة المعلمين الذين يحملون درجة البكالوريوس في الكيمياء تبعاً لمستوى فهمهم لطبيعة العلم

الأسئلة / مستوى الفهم	عدد أسئلة المعرفة	نسبة عدد أسئلة المعرفة إلى العدد الكلي	عدد الأسئلة الأعلى من مستوى المعرفة	نسبة عدد الأسئلة الأعلى من مستوى المعرفة إلى العدد الكلي للأسئلة	المجموع
منخفض	١٦١	٠,٥٠	١٦١	٠,٥٠	٣٢٢
متوسط	٩٠	٠,٤٠	١٣٦	٠,٦٠	٢٢٦
مرتفع	٤٦	٠,٢٤	١٤٤	٠,٧٦	١٩٠
المجموع	٢٩٧	٠,٤٠	٤٤١	٠,٦٠	٧٣٨

وعند حساب مربع كاي لاختبار دلالة الفروق بين نسب أسئلة المعلمين الذين يحملون درجة البكالوريوس تبعا لمستوى فهمهم لطبيعة العلم بالطريقة السابقة وجد أن قيمته تساوي (١٤,٦٠١)، وعند تعديلها حسب معادلة Yates أصبحت تساوي (١٣,٤٤٤)، وعند مقارنة قيمة مربع كاي المحسوبة (١٤,٦٠١ أو ١٣,٤٤٤) بقيمة مربع كاي النظرية والتي تساوي (٥,٩٩١) عند درجات حرية (٢) ومستوى دلالة (٠,٠٥)، يتبين أنه يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين نسب أسئلة المعلمين الذين يحملون درجة البكالوريوس تبعا لمستوى فهمهم لطبيعة العلم، وذلك لصالح المعلمين الذين يفهمون العلم بشكل مرتفع.

أما الجدول رقم (٤) فيبين توزيع أسئلة المعلمين الذين يحملون درجة البكالوريوس مع مؤهل تربوي على مستويات بلوم للأهداف المعرفية تبعا لمستوى فهمهم لطبيعة العلم.

جدول رقم (٤)
توزيع أسئلة المعلمين الذين يحملون درجة البكالوريوس ومؤهلا تربويا تبعا لمستوى فهمهم لطبيعة العلم

الأسئلة / مستوى الفهم	عدد أسئلة المعرفة	نسبة عدد أسئلة المعرفة الى العدد الكلي	عدد الأسئلة الأعلى من مستوى المعرفة	نسبة عدد الأسئلة الأعلى من مستوى المعرفة إلى العدد الكلي للأسئلة	المجموع
منخفض	٦٥	٠,٤٧	٧٢	٠,٥٣	١٣٧
متوسط	٥٧	٠,٤٦	٦٦	٠,٥٤	١٢٣
مرتفع	٧٧	٠,٥٠	٧٧	٠,٥٠	١٥٤
المجموع	١٩٩	٠,٤٨	٢١٥	٠,٥٢	٤١٤

وعند حساب مربع كاي لاختبار دلالة الفروق بين نسب أسئلة المعلمين الذين يحملون درجة البكالوريوس مع مؤهل تربوي تبعا لمستوى فهمهم لطبيعة العلم بالطريقة نفسها وجد أن قيمته تساوي (٠,٣٤٦)، وعند تعديلها باستخدام معادلة Yates أصبحت تساوي (٠,١٩)، وعند مقارنة قيمة مربع كاي المحسوبة (٠,٣٤٦ أو ٠,١٩) بقيمة مربع كاي النظرية والتي تساوي (٥,٩٩١) عند درجات حرية (٢) ومستوى دلالة (٠,٠٥)، يتبين أنه لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين نسب أسئلة المعلمين الذين يحملون درجة بكالوريوس مع مؤهل تربوي تبعا لمستوى فهمهم لطبيعة العلم.

ولاختبار فرضية الدراسة الثانية التي تنص على أن توزيع أسئلة معلمي الكيمياء ذوي الفهم الواحد لطبيعة العلم على مستويات بلوم للأهداف المعرفية لا يختلف باختلاف مؤهلهم العلمي، فقد حللت البيانات المتعلقة بها وتم الحصول على النتائج التالية:

يبين الجدول رقم (٥) توزيع أسئلة جميع أفراد العينة، ذوي المستويات المختلفة في فهم طبيعة العلم على مستويات بلوم للأهداف المعرفية تبعا لمستوى تأهيلهم التربوي.

جدول رقم (٥)
توزيع أسئلة أفراد العينة ذوي المستويات المختلفة في فهم طبيعة العلم تبعا لمستوى تأهيلهم التربوي

الأسئلة / مستوى التأهيل	عدد أسئلة المعرفة	نسبة عدد أسئلة المعرفة الى العدد الكلي	عدد الأسئلة الأعلى من مستوى المعرفة	نسبة عدد الأسئلة الأعلى من مستوى المعرفة	المجموع
بكالوريوس	٢٩٧	٠,٤٠	٤٤١	٠,٦٠	٧٢٨
بكالوريوس ومؤهل تربوي	١٩٩	٠,٤٨	٢١٥	٠,٥٢	٤١٤
المجموع	٤٩٦	٠,٤٣	٦٥٦	٠,٥٧	١١٥٢

وعند حساب مربع كاي لاختبار دلالة الفروق بين نسب أسئلة المعلمين من ذوي المستويات المختلفة في فهم طبيعة العلم تبعا لمستوى تأهيلهم التربوي وجد أن قيمته تساوي (١,٣)، وإذا حسب باستخدام معادلة Yates المصححة فإن قيمته تساوي (٠,٩٩٤)، وعند مقارنة قيمة مربع كاي المحسوبة (١,٣ أو ٠,٩٩٤) بقيمة مربع كاي النظرية والتي تساوي (٣,٨٤١) عند درجة حرية واحدة ومستوى دلالة (٠,٠٥)، يتبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين نسب أسئلة المعلمين بشكل عام تبعا لمستوى تأهيلهم التربوي، ولكن من الواضح أن نسبة أسئلة المعرفة لمن يحملون درجة البكالوريوس مع مؤهل تربوي (٠,٤٨) أعلى من نسبة أسئلة المعرفة لمن يحملون درجة البكالوريوس فقط (٠,٤٠)، بينما نجد العكس بالنسبة للأسئلة في المستويات الأعلى من المعرفة، حيث نسبة أسئلة المعلمين الذين يحملون درجة البكالوريوس فقط في هذه المستويات (٠,٦٠) أكبر من نسبة أسئلة المعلمين الذين يحملون مؤهلا تربويا بالإضافة إلى درجة البكالوريوس (٠,٥٢). هذا، ويلاحظ من الجدول السابق رقم (٥) أيضا أن نسبة عدد الأسئلة التي سألها المعلمون عموما في المستويات الأعلى من المعرفة (٠,٥٧)، أكبر من نسبة الأسئلة التي سألوها في مستوى المعرفة (٠,٤٣).

ويبين الجدول رقم (٦) توزيع أسئلة المعلمين ذوي المستوى المرتفع في فهم طبيعة العلم على مستويات بلوم للأهداف المعرفية تبعا لمستوى تأهيلهم التربوي.

جدول رقم (٦)
توزيع أسئلة المعلمين ذوي الفهم المرتفع لطبيعة العلم تبعا لمستوى تأهيلهم التربوي

الأسئلة / مستوى التأهيل	عدد أسئلة المعرفة	نسبة عدد أسئلة المعرفة إلى العدد الكلي	عدد الأسئلة الأعلى من مستوى المعرفة	نسبة عدد الأسئلة الأعلى من مستوى المعرفة إلى العدد الكلي	المجموع
بكالوريوس	٤٦	٠,٢٤	١٤٤	٠,٧٦	١٩٠
بكالوريوس ومؤهل تربوي	٧٧	٠,٥٠	٧٧	٠,٥٠	١٥٤
المجموع	١٢٣	٠,٣٦	٢٢١	٠,٦٤	٣٤٤

وعند حساب مربع كاي لاختبار دلالة الفروق بين نسب أسئلة المعلمين ذوي الفهم المرتفع لطبيعة العلم تبعا لمستوى تأهيلهم وجد أن قيمته تساوي (١٤,٥٠٢)، وإذا حسب باستعمال معادلة Yates المصححة فإن قيمته تساوي (١١,٤٠٦)، وعند مقارنة قيمة مربع كاي المحسوبة (١١،٥٠٢ أو ١١,٤٠٦) بقيمة مربع كاي النظرية والتي تساوي (٣,٨٤١) عند درجة حرية واحدة ومستوى دلالة (٠,٠٥)، يتبين أنه توجد فروق ذات دلالة احصائية بين نسب أسئلة المعلمين الذين يفهمون العلم بشكل مرتفع تبعا لمستوى تأهيلهم. وبالرجوع إلى الجدول السابق رقم (٦) يتبين أن نسبة أسئلة المعلمين الذين يحملون درجة البكالوريوس في المستويات الأعلى من المعرفة (٠,٧٦) أكثر بكثير من نسبة أسئلتهم في مستوى المعرفة (٠,٢٤) في حين تتساوى النسبتان (٠,٥٠) بالنسبة لمن يحملون مؤهلا تربويا بعد البكالوريوس، وهذا يدل على أن الفرق هو لصالح الذين يحملون درجة البكالوريوس، وليس لصالح الفئة الأخرى.

ويبين الجدول رقم (٧) توزيع أسئلة المعلمين ذوي المستوى المتوسط في فهم طبيعة العلم على مستويات بلوم للأهداف المعرفية تبعا لمستوى تأهيلهم.

جدول رقم (٧)
توزيع أسئلة المعلمين ذوي الفهم المتوسط لطبيعة العلم تبعا لمستوى تأهيلهم

الأسئلة / مستوى التأهيل	عدد أسئلة المعرفة	نسبة عدد أسئلة المعرفة إلى العدد الكلي	عدد الأسئلة الأعلى من مستوى المعرفة	نسبة عدد الأسئلة الأعلى من مستوى المعرفة إلى العدد الكلي	المجموع
بكالوريوس	٩٠	٠,٤٠	١٣٦	٠,٦٠	٢٢٦
بكالوريوس ومؤهل تربوي	٥٧	٠,٤٦	٦٦	٠,٥٤	١٢٣
المجموع	١٤٧	٠,٤٢	٢٠٢	٠,٥٨	٣٤٩

وعند حساب مربع كاي لاختبار الفروق بين نسب أسئلة المعلمين ذوي الفهم المتوسط لطبيعة العلم تبعا لمستوى تأهيلهم، وجد أن قيمته تساوي (٠,٧٣٤)، وعند حسابه باستخدام معادلة Yates المصححة فإن قيمته تساوي (٠,٥١٠)، وعند مقارنة قيمة مربع كاي المحسوبة (٠,٧٣٤ أو ٠,٥١٠) بقيمة مربع كاي النظرية والتي تساوي (٣,٨٤١) عند درجة حرية واحدة ومستوى دلالة (٠,٠٥)، يتبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسب أسئلة المعلمين الذين يفهمون العلم بشكل متوسط تبعا لمستوى تأهيلهم. ولكن نسبة أسئلة المعرفة لمن يحملون مؤهلا تربويا بالإضافة الى البكالوريوس (٠,٤٦) أعلى من نسبة أسئلة المعرفة لمن يحملون درجة البكالوريوس (٠,٤٠) بينما نجد العكس بالنسبة للأسئلة في المستويات الأعلى من المعرفة حيث نسبة أسئلة المعلمين الذين يحملون درجة البكالوريوس فقط في هذه المستويات (٠,٦٠) أكبر من نسبة أسئلة المعلمين الذين يحملون درجة أعلى من البكالوريوس (٠,٥٤).

ويبين الجدول رقم (٨) توزيع أسئلة المعلمين ذوي المستوى المنخفض في فهم طبيعة العلم على مستويات بلوم للأهداف المعرفية تبعا لمستوى تأهيلهم.

جدول رقم (٨)
توزيع أسئلة المعلمين ذوي الفهم المنخفض لطبيعة العلم تبعا لمستوى تأهيلهم التربوي

الأسئلة / مستوى الفهم	عدد أسئلة المعرفة	نسبة عدد أسئلة المعرفة إلى العدد الكلي	عدد الأسئلة الأعلى من مستوى المعرفة	نسبة عدد الأسئلة الأعلى من مستوى المعرفة إلى العدد الكلي	المجموع
بكالوريوس	١٦١	٠,٥٠	١٦١	٠,٥٠	٣٢٢
بكالوريوس ومؤهل تربوي	٦٥	٠,٤٧	٧٢	٠,٥٣	١٣٧
المجموع	**٢٢٦**	**٠,٤٩**	**٢٣٣**	**٠,٥١**	**٤٥٩**

وعند حساب مربع كاي لاختبار دلالة الفروق بين نسب أسئلة المعلمين ذوي الفهم المنخفض لطبيعة العلم تبعا لمستوى تأهيلهم التربوي وجد أن قيمته تساوي (٠,١٨)، وعند حسابه باستخدام معادلة Yates المصححة فإن قيمته تساوي (٠,٠٨٠)، وعند مقارنة قيمة مربع كاي المحسوبة (٠,١٨ أو ٠,٠٨٠) بقيمة مربع كاي النظرية والتي تساوي (٣,٨٤١) عند درجة حرية واحدة ومستوى دلالة (٠,٠٥) يتبين أنه لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين نسب أسئلة المعلمين الذين يفهمون العلم بشكل منخفض تبعا لمستوى تأهيلهم، ولكن بالرجوع الى الجدول السابق (رقم٨) نجد أن هذه هي الحالة الوحيدة التي زادت فيها نسبة أسئلة المعلمين المؤهلين تربويا (٠,٥٧) عن نسبة أسئلة المعلمين غير المؤهلين تربويا في المستويات الأعلى من المعرفة (٠,٥٠)، ولكن هذا الفرق ليس له دلالة إحصائية.

هذا، ويبين الجدول رقم (٩) خلاصة قيم مربع كاي ودلالتها بالنسبة لجميع المقارنات سابقة الذكر.

جدول رقم (٩)
قيم مربع كاي ودلالتها بالنسبة لجميع المقارنات

المقارنة	قيمة مربع كاي	مستوى الدلالة (٠,٠٥)
- فهم مرتفع/ فهم متوسط/ فهم منخفض (الجميع)	٣,٤٦٩	غير دال
- فهم مرتفع/ فهم متوسط/ فهم منخفض (بكالوريوس)	١٤,٦٠١	دال
- فهم مرتفع/ فهم متوسط/ فهم منخفض (بكالوريوس ومؤهل تربوي)	٠,٣٤٦	غير دال
- بكالوريوس/ بكالوريوس ومؤهل تربوي (الجميع)	١,٣	غير دال
- بكالوريوس/ بكالوريوس ومؤهل تربوي (فهم مرتفع)	١٤,٥٠٢	دال
- بكالوريوس/ بكالوريوس ومؤهل تربوي (فهم متوسط)	٠,٧٣٤	غير دال
- بكالوريوس/ بكالوريوس ومؤهل تربوي (فهم منخفض)	٠,١٨	غير دال

ولمزيد من التأكد من صحة النتائج التي تم الحصول عليها بناء على هذا التقسيم فقد قُسم المعلمون مرة أخرى الى فئتين تبعا لفهمهم لطبيعة العلم (مرتفع، منخفض)، وذلك بأخذ الوسيط (العلامة ٣٦) كحد فاصل بين الفئتين، وتم الحصول على نتائج مماثلة للمرة الأولى، كما هو مبين في الجدول رقم (١٠).

جدول رقم (١٠)
قيم مربع كاي ودلالتها بالنسبة لجميع المقارنات حسب طريقة التقسيم الثنائية

المعرفة	قيمة مربع كاي	مستوى الدلالة (٠,٠٥)
- فهم مرتفع/ فهم منخفض (بكالوريوس)	٥,٣٨	دال
- فهم مرتفع/ فهم منخفض بكالوريوس ومؤهل تربوي	٠,٠٤	غير دال
- بكالوريوس/ بكالوريوس ومؤهل تربوي (فهم مرتفع)	٦,٠٣٥	دال
- بكالوريوس/ بكالوريوس ومؤهل تربوي (فهم منخفض)	∴	غير دال

مناقشة النتائج

يتبين من نتائج تحليل المعلومات التي تم الحصول عليها أن مستوى فهم معلمي الكيمياء لطبيعة العلم كان متدنيا بشكل عام، فقد كان متوسط أدائهم على مقياس فهم طبيعة العلم (٣٦) من (٦٠)، أي ما يعادل ٦٠٪ من العلامة الكلية، وكانت أعلى علامة حصل عليها المعلمون تعادل ٧٧٪، وأقل علامة حصلوا عليها تعادل ٣٨٪، وهذا يدل على أن معلمي الكيمياء يفهمون العلم بنسبة ٦٠٪، بينما يفتقرون إلى فهمه بنسبة ٤٠٪، مما يشير إلى ضعف واضح عندهم في هذا المجال رغم أنهم جميعا قد حصلوا على درجة البكالوريوس في العلوم، كما حصل بعضهم على تأهيل تربوي بعد البكالوريوس. وقد يعزى ذلك الى عدم تركيز المساقات والدورات التدريبية التي يحضرها معلمو الكيمياء على هذا الموضوع، وقد تكون هذه المساقات والدورات خالية من وحدات تتعلق بطبيعة العلم من حيث مفهومه وطرقه وعملياته، بالإضافة إلى عدم إبراز هذه الطبيعة في المناهج المدرسية التي يقوم المعلمون بتدريسها، مما يجعلهم على غير صلة بهذا الموضوع. هذا، وتؤيد هذه النتيجة دراسات أخرى بعضها استخدم المقياس نفسه كما في دراسة(مسلم ١٩٨١) الذي حصل على نتيجة مشابهة بالنسبة لمعلمي الفيزياء، ودراسة الهدمي (١٩٨١) التي وجدت أن فهم معلمي الكيمياء للأسلوب العلمي يساوي ٧٣٪ على مقياس آخر من أعدادها، مما يوحي بأن العيب ليس في المقياس المستخدم، لأننا إذا استعملنا هذا المقياس أو غيره نحصل على نتائج متقاربة .كما توصل بلة وحسن (Billeh & Hasan, 1975) أيضا الى أن معلمي العلوم من تخصصات مختلفة لا يفهمون طبيعة العلم فهما جيدا.

كما أن مستوى أسئلة المعلمين يتركز أيضا في المستويات الدنيا من تصنيف بلوم، وهما المعرفة والفهم وبشكل قليل جدا في مستوى التطبيق، فمن بين (١١٥٢) سؤالا كان هناك (٤٩٦) سؤالا في مستوى المعرفة تشكل ٤٣٪ من مجموع الأسئلة الكلي، و(٦٣١) سؤالا من مستوى الفهم تشكل ٥٤,٨٪ من مجموع الأسئلة الكلي، و (٢٥) سؤالا في مستوى التطبيق تشكل ٢,٢٪. وقد يكون ذلك نتيجة للفهم المتدني لدى معلمي الكيمياء لطبيعة العلم من حيث طرقه وعملياته. كما تتفق هذه النتائج مع نتائج دراسات سابقة من حيث كون مستويات الأسئلة التي يسألها معلمو العلوم بشكل عام، ومعلمو الكيمياء بشكل خاص، هي مستويات متدنية لا تتجاوز مستوى التطبيق في الغالب،حيث وجد بله (Billeh, 1974)أن ٧٢٪ من الأسئلة التي حللها قد خصصت لاستدعاء الحقائق، وأن ٢١٪ منها تتعلق بالفهم، بينما يوجد ٧٪ تتعلق بتطبيق المبادىء والنظريات العلمية. كما وجد بلاك (Black, 1980) أن معلمي الفيزياء والكيمياء لم يسألوا أسئلة فوق مستوى التطبيق، ولم يسأل معلمو البيولوجيا أسئلة فوق مستوى الفهم.

أما ما يميز نتائج هذه الدراسة عن نتائج غيرها من الدراسات الأخرى، فهو أن نسبة أسئلة الفهم فيها أكثر من نسبة أسئلة المعرفة. وقد يعزى ذلك إلى أن معلمي الكيمياء يتأثرون عادة بأسئلة الكتاب المدرسي المقرر، ويأخذون عنها أو يقلدونها، وبخاصة أنه لوحظ أن معظم أسئلة كتاب الكيمياء للصف الثاني الثانوي هي في مستوى الفهم، وقد تم التحقق من ذلك عن طريق اختيار فصلين (سرعة التفاعلات الكيميائية والاتزان في عمليات الاذابة) من فصول الكتاب السبعة اختيارا عشوائيا عن طريق القرعة، ومن ثم تحليل أسئلتهما، فكانت النتيجة كما يلي: من بين سبعة وأربعين سؤالا، كان اثنان منها في مستوى المعرفة (٢٥ , ٤٪)، وثلاثة وثلاثون في مستوى الفهم (٢ , ٧٠٪)، وعشرة في مستوى التطبيق (٣ , ٢١٪)، واثنان في مستوى التركيب (٢٥ , ٤٪).

أما بالنسبة لأثر فهم المعلمين لطبيعة العلم ومستوى تأهيلهم على نوعية أسئلتهم فقد بينت الدراسة أن نسبة الأسئلة في المستويات الأعلى من المعرفة تزداد بازدياد فهم المعلمين لطبيعة العلم، وتنقص أسئلة المعرفة بازدياد هذا الفهم بالنسبة لجميع أفراد العينة (جدول رقم ٢). وعلى العكس من ذلك، فإن نسبة الأسئلة في المستويات الأعلى من المعرفة تنقص بازدياد درجة التأهيل التربوي لأفراد العينة، بينما تزداد نسبة أسئلة المعرفة بازدياد درجة تأهيلهم (جدول رقم ٥).

ولكن عند حساب دلالة الفروق بين هذه النسب باستخدام مربع كاي، وجد أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية سوى في حالتين هما:

١ - توجد فروق ذات دلالة احصائية بين نسب أسئلة المعلمين الذين يحملون درجة البكالوريوس فقط تبعا لمستوى فهمهم لطبيعة العلم (جدول رقم ٩).

٢ - توجد فروق ذات دلالة احصائية بين نسب أسئلة المعلمين الذين يفهمون العلم بشكل مرتفع تبعا لمستوى تأهيلهم (جدول رقم ٩).

وهذا يدل على أن فئة المعلمين الذين يحملون درجة البكالوريوس في الكيمياء ومستوى فهمهم لطبيعة العلم مرتفع يتميزون عن بقية الفئات في تنوع وارتفاع مستويات أسئلتهم. ولكن عند مقارنة نسب أسئلة جميع الفئات تبعا لمستوى فهمهم لطبيعة العلم، وكذلك عند مقارنة نسب أسئلة جميع الفئات تبعا لمستوى تأهيلهم، وجد أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في كلتا الحالتين.

هذا، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة بلة (Billeh, 1974) من أنه لا توجد علاقة بين التدريب المهني لمعلمي العلوم أثناء الخدمة والمستوى العقلي لأسئلتهم، وكذلك تتفق مع ما توصل إليه بلاك (Black, 1980) من أنه لا أثر لمؤهلات معلمي العلوم في نيجيريا على مستوى

أسئلتهم، أي أنه لا فرق بين المعلم المدرب بشكل أفضل والمعلم الأقل تدريبا من حيث مستوى أسئلتهم. وقد يعزى عدم ظهور أثر فهم المعلمين لطبيعة العلم ومستوى تأهيلهم من جهة، على نوعية أسئلتهم التي يسألونها في امتحاناتهم الفصلية ونصف الفصلية من جهة أخرى إلى عدة تفسيرات محتملة من أهمها تدني مستوى فهم المعلمين لطبيعة العلم بشكل عام، وتقارب أدائهم على المقياس، فقد تراوحت العلامات بين (٢٣) و(٤٦)، أي أن المدى المطلق للعلامات (٢٤)، والانحراف المعياري لها يساوي ٤,٣، وبناء عليه، فإن مستوى الفهم المتدني لطبيعة العلم، وتجانس هذا الفهم بوجه عام، لم يكن كافيا لاظهار فروق واضحة بين نسب أسئلتهم، فهم جميعا لا يفهمون العلم بشكل جيد، حيث أن أعلى علامة لم تزد عن ٧٧٪، وهي أدنى من مستوى الفهم المقبول الذي يمكن أن تظهر آثاره على سلوك المعلم بشكل واضح وهو ٨٠٪ كما يراه بلوم (Bloom et al., 1971).

كما أن صغر حجم العينة (٤٠) قد لا يسمح بظهور تباين واضح بين أفرادها من حيث فهمهم لطبيعة العلم، وبالتالي عدم ظهور فروق واضحة بين نسب أسئلتهم. بالإضافة، فقد يفسر ذلك بقصور فاعلية البرامج التربوية التي يدرسها المعلمون، وقد يعزز ذلك أن النتائج التي كشفت عنها هذه الدراسة تدل على أنه توجد فروق ذات دلالة احصائية بين نسب أسئلة المعلمين الذين يحملون درجة البكالوريوس فقط تبعا لمستوى فهمهم لطبيعة العلم، بينما لا نجد هذه الفروق بين نسب أسئلة المعلمين الذين يحملون مؤهلا تربويا تبعا لمستوى فهمهم لطبيعة العلم، مما يوحي بأن عامل فهم طبيعة العلم له دور في اظهار فروق بين نسب أسئلة معلمي الفئة الأولى، بينما ألغى عامل التأهيل التربوي أثر فهم طبيعة العلم عند معلمي الفئة الثانية فقلّل من الفروق بين نسب أسئلتهم في المستويات المختلفة، ولكن وجد من جهة أخرى أن نسبة أسئلة المعرفة عند فئة المعلمين الذين يحملون درجة البكالوريوس ومؤهلا تربويا وفهمهم لطبيعة العلم مرتفع أكثر من نسبتها عند فئة المعلمين الذين يحملون درجة البكالوريوس فقط وفهمهم لطبيعة العلم مرتفع، فكيف يمكن تفسير هذا التناقض في كون التأهيل التربوي قلّل من الفوارق بين فهمهم لطبيعة العلم مرة، ثم عاد فزاد من توجه المعلمين إلى أسئلة المعرفة مرة أخرى؟. يبدو أن هذا التناقض بحاجة إلى تفسير آخر لفهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ربما أمكن العثور عليه عند أخذ العوامل الأخرى التي لم تأخذها هذه الدراسة في اعتبارها، ودراسة أثرها في نوعية الأسئلة. وهنا تجدر الاشارة إلى أن هذه الدراسة لم تدرس التشابك بين عاملي فهم طبيعة العلم والتأهيل التربوي، وإنما درست كلا منهما على حدة عند تثبيت العامل الآخر.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن هناك ظروفا وعوامل أخرى قد تساهم في تفسير تدني

مستوى أسئلة المعلمين وفهمهم لطبيعة العلم نابعة من الظروف المحيطة بالمعلم أثناء قيامه بعمله من أهمها:

١ ـ تدني مستوى الاتجاهات العلمية عند معلمي الكيمياء في الأردن، فقد توصلت الهدمي (١٩٨٢) إلى أن أداء معلمي الكيمياء على مقياس الاتجاهات العلمية الذي قامت باعداده يساوي ٤٩٪ من الدرجة القصوى على المقياس، مما سينعكس على مستوى أدائهم، وذلك نظرا لانعدام الدافع الذي يدفعهم إلى تجديد معلوماتهم ومواكبة التطورات التي تحدث في مجال مهنتهم، وبالتالي يصبح العامل الذي يحكم سلوك المعلمين عند وضعهم للأسئلة هو أن تكون هذه الأسئلة سهلة التصحيح، بغض النظر عن مستواها وتنوعها وكونها تقيس أهداف المنهاج أم لا.

٢ ـ يركز كتاب الكيمياء للصف الثاني الثانوي أثناء عرضه للمادة بشكل كبير على التدريبات الحسابية التي تأتي في نهاية كل وحدة، ويأخذ حلها في أغلب الأحيان وقتا يكافىء الوقت الذي يتم فيه عرض المادة النظرية، وهي وإن كانت لا تخلو من أسئلة تستدعي مستويات عالية من التفكير، إلا أن هذا التركيز المكثف على المسائل الحسابية يوحي بأنها هدف بحد ذاتها، وقد أثر هذا العامل بوضوح على نوعية أسئلة المعلمين كما ذكر من قبل، وساهم في توجيه سلوكهم التقويمي والتدريسي بشكل عام، ووجهه غير الوجهة التي ينبغي أن يتوجه إليها.

٣ ـ تعد هذه النتيجة امتدادا للأسئلة الموجودة في الكتاب المدرسي كما ذكر من قبل، فهي وليدة سنين عديدة من تعود نمط معين من الأسئلة مرّ به المعلم أثناء دراسته ومارسه هو أثناء تدريسه وشاهده يمارس من قبل زملائه، وفي الامتحانات العامة التي تجرى للطلاب في نهاية دراستهم الثانوية، أي أنها وليدة نظام امتحانات راسخ الجذور، يسير حسب نمط مرسوم يصعب الخروج عنه.

مما سبق يمكن أن نخلص إلى أن نظام الامتحانات، والذي تمثل أسئلة معلمي الكيمياء جزءا منه لابد من إعادة النظر فيه، ومحاولة تقويمه وتطويره بما يتلاءم مع التطورات الحديثة في مجال قياس تذكر الحقائق والمعلومات إلى مجالات أوسع وأرحب تتضمن تنوع الأهداف التي تقّوم، وتعدد مستوياتها، وتغير النظرة إليها، والهدف من القيام بها.

ومن أجل تحقيق ذلك فإنه لابد من إجراء دورات تدريبية لمعلمي الكيمياء وذلك من أجل تمكينهم من وضع أسئلة تقيس المستويات العقلية العليا كالتحليل والتركيب والتقويم.

ومن جهة أخرى، فإن نتائج، هذه الدراسة تشجع تطبيقها على عينة أكبر من

تلك التي اجريت عليها، بالإضافة إلى أنها قد تمهّد إلى دراسات مماثلة على معلمي العلوم من ذوي التخصصات الاكاديمية الأخرى. هذا علاوة على أنها تثير تساؤلات عديدة فيما يتعلق بالأسباب التي تدعو معلمي الكيمياء إلى عدم تنويع أسئلتهم بشكل مناسب، منها ما يتعلق بالعوامل التي يأخذونها في اعتبارهم عند وضع الأسئلة، والآخر قد يتعلق ببرامج التأهيل التربوي الجامعي والذي يستلزم ـ بناء على هذه النتائج ـ مراجعته وتحليله وتقويمه، وبالتالي الوقوف على فعاليته في إعداد معلمي علوم على درجة عالية من الفعالية والاتقان.

المصادر العربية

ـ براغ، ج، ف.

١٩٧١ «مشروع نفيلد في الكيمياء: التربية من خلال الكيمياء». في الاتجاهات الجديدة في تدريس الكيمياء، ترجمة هنري دكر وآخرون، المجلد الأول، دمشق، وزارة التعليم العالي.

ـ زعرور، ج. بعارة، ح.

١٩٨٢ «مدى استيعاب طبيعة العلوم لدى متدربي تدريس العلوم في محافظة عمان». المجلة العربية للبحوث التربوية، السنة الثانية، العدد الأول: ٥٣-٦٩.

ـ زكي، س.

١٩٨٠ «دراسة تحليلية لأسئلة الكتب المدرسية في العلوم «صحيفة المكتبة: ٥(٣)، ١٩٧٣. في صبري الدمرداش، تدريس العلوم في المرحلة الثانوية، القاهرة، مكتبة خدمة الطالب.

ـ شبيجل، م.

١٩٧٣ نظريات ومسائل في الاحصاء، ترجمة شعبان عبدالحميد شعبان، القاهرة: دار ماكجروهل للنشر.

ـ الشيخ، ع. ح.

١٩٧٣ «المساقات الحديثة في العلوم للمرحلة الثانوية: أهدافها، مادتها، تعلمها وتعليمها» رسالة المعلم. ١٦(١): ٤٣ ـ ٥٨.

ـ ــــــــــ

١٩٧٣ «المساقات الحديثة في العلوم للمرحلة الثانوية: أسسها النفسية، اختباراتها، نظرتها الى العلم الحديث»، رسالة المعلم، ١٦ (٣): ١١-٢٢.

ـ عاقل، ف.

١٩٨٢ «طبيعة البحث التربوي ومكانته في البحث العلمي». المجلة العربية للبحوث التربوية، السنة الثانية، العدد الأول: ١١-٢٧.

ـ مسلم، أ.
١٩٨١ «أثر فهم معلمي الفيزياء لطبيعة العلم على سلوكهم التعليمي»، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.

ـ الهدمي، ج.
١٩٨٢ «تقويم كفاية تدريس برنامج دراسة الكيمياء المطبق في المرحلة الثانوية في الأردن». رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.

المصادر الأجنبية:

Billeh, V.Y.
1974 "An analysis of teacher-made science test items in light of the taxonomic objectives of education." Journal of Research in Science Teaching 38 (3): 313-319

Billeh, V.Y. & Hasan, O.
1975 "Factors affecting teachers' gain in understanding the nature of science." Journal of Research in Science Teaching 12 (3): 209-219

Black, T.R.
1980 "An analysis of levels of thinking in Nigerian teachers' examinations." Journal of Research in Science Teaching 17 (4): 301-306

Bloom, B., Hastings, J.T. & Madaus, G.E.
1971 Handbook on Formative and Summative Evaluation of Student Learning. New York;Mac Graw Hill

Jacobson, M.
1972 "A paper presented at the annual meeting of the National Association for Research in Science Teaching (Feb. 1968)." in O.H. Anderson and G.P. Koutnik (Eds.), Towards More effective Science Instruction in Secondary Education. New York: Macmillan

Moriber, G.
1972 "Types of questions asked by college science instructors in an intergrated physical science course." Science Education 56 (1): 47-55.

اثر المستوى المعرفي على مهارة الاتصال بين الاطفال

محمد رفقي عيسى
كلية التربية ـ جامعة الكويت

مقـــدمة:

لجأ علماء النفس والتربية في الماضي عند دراستهم للنمو اللغوي عند الأطفال الى استخدام مقاييس كمّية لبيان مدى النمو أو التقدم في استخدام اللغة. وانصبت هذه المقاييس على بيان كم المفردات اللغوية بصفة عامة وبيان عددها في منطوق الطفل في المرة الواحدة، كما ركّزت على اعتبار المدخل الارتباطي ـ الذي يشير الى تلازم الدالة اللغوية مع المدلول عليه ـ أساس اكتساب اللغة ونمائها.

وبالرغم من أنه لا جدال في أن كمّ المفردات اللغوية عند الطفل يزداد بتقدم عمره كما تزداد «الجُمل» التي ينطق بها طولا، إلا أن مثل هذه الأقيسة الكمّية لا تعطينا معرفة دقيقة بمدى النمو اللغوي عند الطفل، ولعلنا ندرك هذا القصور فيها اذا ما حاولنا استخدام نفس الأقيسة مع الراشدين. فهذه الأقيسة الكمّية تغفل حقيقة هامة وهي أن اللغة تعتبر نسقا أو نظاما ذا طبيعة خاصة يحوي مجموعة من القواعد التي يتم على أساسها الربط بين الأصوات والمعاني، وأن الشخص الذي يدرك هذا النظام وما يحويه من قواعد يمكن أن يفهم ما يقوله الناس ويقول ما يفهمه الناس، وذلك في حد ذاته سمة من سمات النسق المعرفي.

ومن ثم يمكننا القول بأن هذا الادراك يعتمد على المستوى المعرفي للفرد وما يهيئه له هذا المستوى من قدرة على استنتاج القواعد واجراء عمليات المماثلة والمواءمة للخبرات اللغوية الجديدة مسترشدا بهذه القواعد. وقد قامت باربارا انهيلدر وهيرمان سينكلير «بدراسة الدور الذي يمكن أن تقوم به اللغة أو يؤديه التدريب اللغوي في الارتقاء بمستوى

النمو المعرفي عند الأطفال فوجدنا أن التأثير المعاكس هو الأقوى، بمعنى أن ارتقاء المستوى المعرفي عند الأطفال يؤدي بصورة أكبر وأوضح الى التقدم في مستوى اللغة واكتساب المفاهيم . . » بادىء ذي بدء . . لاحظنا أن (الجانب الأكبر من النمو اللغوي) يعتمد على المستوى المبدئي للفرد . . فكلما انخفض مستواه (المعرفي) زاد احتمال بقاء ما اكتسبه داخل حدود ضيقة لا يتخطاها فيبقى مرتبطا بالمشكلة المعينة أو المجال الذي تم فيه التدريب . . وفي المقام الثاني يأتي عنصر الزمن الذي يتدخل في عملية التعلم ذاتها . . وتعلّم العمليات الأساسية في التفكير يعني الفهم، والفهم لا يشمل مجرد التقام ما تيسر من المعلومات الجاهزة وانما يشمل اعادة اكتشافها أو (هضمها) واعادة تمثيلها من خلال نشاط الفرد ذاته» (Inhelder & Sinclair, 1964: 20)

ومن خلال هذه الرؤية يمكننا اعتبار النسق اللغوي بناء له مراحله التي يمر بها في طريق الاكتمال، ويتسم المسار فيها بسمات النمو العامة كالانتقال من البسيط الى المعقد ومن العام الى الخاص، ومن ثم فان هناك تغيرات نوعية لا تقيسها الأقيسة الكمية التي تقتصر على حجم الجملة أو كم المفردات. الى جانب أن الدراسات التي لجأت الى هذه الأقيسة قد أغفلت جانبا هاما من جوانب القدرة اللغوية وهو الجانب الوظيفي . . ومن وظائف اللغة الأساسية التواصل بين الأفراد. وتحقيق هذه الوظيفة يعتمد أساسا على التمكن من السمات الدلالية للمنطوقات والقدرة على وضع المرسل نفسه في موقف المستقبل، وكلاهما مرتبط بالنمو المعرفي للأفراد المشتركين في عملية التواصل.

الاطار النظري للدراسة:

رأينا كيف ان الاقتصار على المدخل الارتباطي في تفسير عملية اكتساب اللغة واصدارها وفهمها يعتبر قاصرا عن اعطاء تفسير كامل للعمليات الداخلة في التواصل اللغوي، كما أنه يجرد اللغة البشرية من أهم خصائصها المتمثلة في خاصيتي الاشتقاقية والابتكارية فيقصرها على سلسلة من الاستجابات اللفظية الثابتة المرتبطة بمثيرات حسية أو غير حسية. وهذا يرجع الفشل في اتمام عملية التواصل الى عدم قدرة المتحدث أو المستمع ـ أو كليهما ـ على الربط بين المثير الحسي والاستجابة اللفظية، وذلك أمر لا يمكن الارتكان اليه في تفسير التنوع في القدرة على التواصل. فأحجام الأشياء والوانها وما يصدر عنها من أصوات تختلف طبقا للخلفية التي تكون فيها، كما تختلف تبعا لقدرة جهاز الحواس لدى الفرد الذي يلاحظها والمستوى الذي يكون عليه في القدرة المعرفية. فقد اشارت دراسة قام بها (Kraus & Weinheimer, 1967) أثناء تقويمها لعملية التواصل إلى أن الأفراد الذين يقومون بالإرسال قد استخدم كل منهم رموزا مختلفة للدلالة على نفس الألوان طبقا لتواجدها داخل مصفوفةٍ من الألوان المتشابهة أو المختلفة، كما أشارت دراسة أخرى (Ratner & Rice, 1963) الى تنوع الرموز المستخدمة من قبل المتحدث تبعا للمستوى المعرفي الذي يوصف به

المستمع اليه، أو اذا ما كان هذا المستمع هو المتحدث ذاته أو شخص آخر (Kraus. et al, 1968).

وعلم المعاني قائم أساسا على مفهوم التواصل غير الكامل، ومن حسن الحظ أن البشر يمرون بخبرات متشابهة كثيرة ومن ثم فان ما يستخدمونه من مفردات لغوية خاصة عندما ينتمون الى اطار ثقافي واحد ـ عادة ما تعكس خبرات متشابهة. ونقص التواصل بين الجماعات المختلفة ناتج اساسا من عدم القدرة على ادراك الاختلاف في الرؤية الاجتماعية اكثر منه في الرؤية المادية لهذا العالم. كما أننا عندما ندرك الأشياء المحيطة بنا ننخرط أصلا في عملية نشطة، فالعقل لا يقوم بتسجيل ما يتعرض له من مثيرات بيئية بنفس الأسلوب الذي يتم فيه تسجيل مثل هذه المثيرات على لوح حسّاس داخل آلة للتصوير، وانما يقوم بتحويل ما يستقيه من معلومات خام حول هذه المثيرات الى شكل من أشكال التمييز ذات المعنى، وعادة ما يحدث ذلك في المدرسة عندما يجد المدرس والتلميذ صعوبة في التواصل اللغوي حول أمر يراه كل منهما بطريقة مخالفة: فالصبي الذي يرى ٣×٢ على أساس أنها ٣+٢ لا يستطيع ان يفهم اصرار المدرس على اعتبار الناتج ٦ بدلا من ٥. واختلاف الرؤية هذا ناتج عن الاختلاف في الادراك، ويكفي لمجال بحثنا هنا أن نقول أن الادراك جزء من الفكر أو يمكن اعتباره نمطا خاصا من النشاط المعرفي.

ويتفق ذلك مع رأي بياجيه في أن طابع التمركز حول الذات يجعل الطفل لا يلقي بالاً لرؤية المستمع أو لتبادل الأدوار، وأنه مع انتقال الطفل من مرحلة ما قبل العمليات الفكرية الى مرحلة العمليات الفكرية الحسّية يتخلص من هذه الرؤية المتمركزة حول الذات، ويصبح على دراية بحاجات ومشاعر وآراء الآخرين. فمع اقتراب الطفل من نهاية المرحلة الثانية من النمو المعرفي (مرحلة ما قبل العمليات الفكرية) تتخذ لغته طابعا مغايرا فتصبح كلماته أقل غرابة وأكثر اقترابا في استخدامها من استخدام الكبار لها، فيستطيع الطفل أن يحكي خبراته للآخرين بطريقة يستطيعون فهم مضمونها ويعطيهم انطباعا بأن كلماته تعني نفس المعنى الذي يقصدونه منها. ولكن عرى التواصل بين الطفل الصغير والراشد الكبير يمكن أن تنفصم فيبدو وكأن الطفل يلحق معاني خاصة بما ينطق من كلمات. ويرى بياجيه ان استخدام الطفل للكلمات يكشف جانبا كبيرا من بنية تفكيره، كما أشارت نتائج تجاربه والتجارب التي أجريت على نفس النمط إلى أن الفجوة بين تفكير الطفل رغم اقترابه من نهاية مرحلة ما قبل العمليات الفكرية وبين الراشد تعتبر كبيرة الى حد ما (Piaget, 1965: ch.7). كما أن رؤية طفل هذه المرحلة للعالم لا تختلف فقط عن رؤية الكبار سواء من الراشدين أو الأطفال بل أنها تختلف أيضا عن رؤية الاطفال الآخرين من نفس سنه (Rohwer Jr. et al, 1974).

وقد استنتج بياجيه من خلال ملاحظاته للأطفال في لعبهم ـ أن كلام الأطفال في

مرحلة ما قبل العمليات الفكرية يأخذ طابع التمركز حول الذات egocentric speech ومن ثم لا يؤدي وظيفة التواصل non-communicative وهذا النمط من الكلام يعتبر نوعا من اللعب أو ممارسة للتدريب على النطق وفي اقصى حالاته ذا وظيفة توجيهية يلجأ اليها الطفل اثناء قيامه بعمل ما يوجه به آداءه. ويستمر الطفل على هذه الحالة حتى يتحداه الأطفال الآخرون بنفس النمط من الحديث المتمركز حول الذات مما يجبره على أن يتحول عن الدائرة المغلقة على ذاته الى دائرة أرحب تسع الآخرين ويتفق فايجوتسكي Vygotsky مع بياجيه في أن كلام الطفل لا يؤدي وظيفة التواصل بنجاح وان كان يرى ـ على عكس بياجيه ـ أن الطفل يحاول بجدّ أن يستخدم ما لديه من إمكانات في سبيل التواصل (Ambron, 1978: 266).

ونستنتج مما تقدم أن العلاقة بين الدالة اللغوية والمدلول عليه ليست علاقة توقيعية ينفرد كل منها بالآخر والاّ كان التواصل بين الأفراد أمرا سهل التحقيق. كما أن التواصل بين الأفراد ليس عملية آلية تعتمد على مضمون الرسالة بغض النظر عن طرفيها وانما هي عملية تفاعل بين المرسل والمستقبل يقوم المرسل خلالها بعملية نشطة تحوي تكوين الرسالة وصياغتها واختيار الأسلوب الأمثل في نقلها طبقا لإمكانات المستقبل حتى تتم العملية بنجاح.

تراث البحث في التواصل اللغوي:

أشارت الدراسات التي قامت بمراجعة تراث البحث في مجال مهارة الاتصال الى أن نمو هذه المهارة تعتمد الى درجة كبيرة على زيادة في المعرفة وفي القدرة على معالجة البيانات، وأن الاطفال في سن ما قبل المدرسة يظهرون نقصا واضحا في فهمهم لقاعدة التمييز بين الشيء والرمز الدال عليه وفي فهمهم للطبيعة التكاملية للاتصال بين المرسل والمستقبل (Robinson, 1981). حتى في حالة استخدام نوع من التواصل القائم على التغذية الراجعة بين المستقبل والمرسل فان الأطفال في هذه السن (ما قبل المدرسة) يصعب عليهم ادراك مواقف الآخرين وتقويم فهمهم لبعضهم حيث أن مهارة الاتصال الكفء لا تقتصر على القدرة على الاستماع وعلى الكلام وانما تحوي مهارات نقدية وتقويمية «وان ظهور مثل هذه المهارات او الأداء الممثل لوجودها يتحقق في العادة ودون اللجوء الى تدريب في سن التاسعة أو العاشرة» (Sonnenschein & Whitehurst, 1984: 1943). وفي حالة استخدام انماط من التدريب تركز على هذه المهارات ـ فانه برغم تفوقها على ما يمكن ان يسود جو العلاقات الاتصالية العفوية التي يتميز بها التفاعل اللغوي بين الأطفال وبين الوالدين او المدرسين إلا أن جدوى مثل هذه الأنماط التدريبية ما زالت محل شك لسببين رئيسين على الأقل ـ أولهما انها قد بنيت على أساس مجموعة من القواعد الاجرائية التي يفترض تسلسلها (مثل القدرة

على فهم الموقف المثير مميزا عن غيره وعلى صياغة استفسارات ايضاحية مجدية وعلى ادراك موقف المستمع . . الخ) وهو أمر ما زال داخل هذه الرؤية النظرية، وثانيهما ان انماط التدريب التي بنيت على مثل هذه القدرات قد تباينت نتائجها تباينا كبيرا وبخاصة في انتقال اثر التدريب الى مواقف مشابهة او مناظرة (Sonnenschein & Whitehurst, 1984) . ولكن الدراسة التي استخدمت العلاقات الارتباطية او التدخل التجريبي قد اتفقت على أن الاطفال الصغار تقل كفاءتهم في الاتصال عن اقرانهم الكبار ربما نتيجة لعدم فهمهم لطبيعة الرسالة ولطبيعة المستقبل (Beal & Flavell, 1983) .

وقد اعتمدت دراسات تقويم التواصل على اختيار طفلين يقوم أحدهما بدور المرسل بينما يقوم الآخر بدور المستقبل، وفي بعض الأحيان يكون أحد طرفي التواصل أو كلاهما من الراشدين، بينما يكون مضمون الرسالة قصة مرسومة أو حكاية حقيقية أو أشكالا مرسومة أو مادية . وسواء أكان قطبا التواصل من الصغار أم من الراشدين فان النتائج تشير الى أن تحقيق عملية التواصل بنجاح تتزايد مع تقدم العمر. وترجع مناقشة النتائج هذا النجاح الى قدرة المرسل على وضع نفسه في مقام المستقبل أو على الاستفادة من التغذية الراجعة التي ترد من المستقبل على هيئة تساؤلات الى جانب القدرة على الصياغة اللغوية، (Kindlon & Garrisoon, 1984)

«إنه من الضروري أن نتقن المفردات اللغوية والقواعد النحوية للغة المعنية ولكن هناك أمرا آخرا نحتاج اليه، فالمرسل في عملية التواصل ـ والذي يقوم بتحويل المثير الى شفرة معينة يجب عليه تقويم المتطلبات التي يحتاجها مستقبل الرسالة حتى يستطيع حل هذه الشفرة. والأطفال لا يتقنون هذه المهارة بما لديهم من ميل لاسقاط معلوماتهم الذاتية على مستمعي رسائلهم، هذا الميل الذي يطلق عليه بياجيه «التمركز حول الذات» ,Brown) .(1965: 340»

وقد أشارت معظم هذه الدراسات الى متغير العمر الزمني باعتباره الأساس الذي يدل على تطور هذه القدرة مع عدم وضع السمة الدلالية للعمر الزمني في اطار النمو المعرفي إلا تضميناً من خلال الاشارة الى العمر العقلي تارة (Glucksberg & Kraus, 1967) أو الى سمة من سمات النمو المعرفي تارة أخرى (Brown, 1965). كما أشارت الى أثر بعض المتغيرات الأخرى ـ بخلاف العمر الزمني ـ مثل الوسط الاجتماعي والاقتصادي، والجنس والتدريب، باعتبارها ذات أثر وان كانت دلالته الاحصائية دون المستوى . فأظهرت النتائج ان اطفال الطبقة المتوسطة يتمايز أداؤهم عن أطفال الطبقة العاملة ويظهرون ايجابية في الاستفادة من التدريب على مثل هذه الفعاليات، كما أن الاناث بين السادسة والثامنة يكن في وضع أفضل من الذكور (Cowan, 1967, Flayell, 1966, Fry, 1967, Glucksberg & Kraus, 1967; Neville, 1967a,b) كما أشارت في تحليلها للنتائج إلى أن انشطة الطفل تشكل

مجاله النفسي وأنه قد لا يعير انتباها لخبرة الآخرين، وانه لا يستطيع ان يفرق بين انطباعاته الذاتية وبين الخصائص الموضوعية للموقف (Sullivan & Hunt, 1967)

وهكذا فان التقدم في مهارات التواصل لا يرتبط بالتقدم في العمر الزمني الا من خلال ما يعنيه هذا التقدم من تطور في جوانب النمو المعرفي المتمثل في نمو المهارة اللغوية وتطور القدرة على القيام بالأدوار المخالفة والتخلص من تمركز التفكير. وهذا النمو يحدث ـ من وجهة نظر بياجيه عند انتقال الطفل من مرحلة ما قبل العمليات الفكرية الى مرحلة العمليات الفكرية العيانية.

وقد أجريت دراسات عربية عن علاقة بعض جوانب النمو اللغوي بالنمو المعرفي وشملت هذه الجوانب المفردات اللغوية والطلاقة اللفظية والقدرة على فهم المعاني وتحويل المثيرات غير اللفظية الى استجابات لفظية، كما تطرقت الى تطور القدرة على فهم القواعد التي تشكل أساس المنطوقات اللغوية والفروق النمائية في فهم التركيبات النحوية.

وقد أجريت دراسة للمعنى اللغوي للأنماط لدى تلاميذ الصف السادس على أساس أنها مرحلة انتقال بين مستويين من مستويات التعليم في جمهورية مصر العربية (عطية، ١٩٧٨). وتضمنت مشكلة البحث محاولة التعرف على فهم التلاميذ للمعنى الذي يتضمنه النمط وكيف يمكنهم التعبير عنه باستخدام اللغة أو الألفاظ. وقد ذكرت الباحثة أن الدراسة قامت على تساؤلات خاصة بالقدرة على تحويل النمط الهندسي المنتظم من لغة غير لفظية (شكل هندسي مرسوم) الى لغة لفظية وتحديد الأخطاء الشائعة بين تلاميذ هذه المرحلة في هذا الأداء، والأسباب التي يمكن أن تؤدي الى مثل هذه الأخطاء. الا أن البحث في مجمله دار حول أهمية التدريب على اتقان ترجمة بعض هذه النماذج في عبارات لفظية ذات معنى ولم يتطرق الى سمات هذه القدرة أو الى تحليل الأخطاء الشائعة أو الأسباب المؤدية لها. واستخدام الأشكال الهندسية المنتظمة في قياس القدرة اللغوية يعتمد أساسا على مدى التعقيد المستخدم في هذه الأشكال فهناك أشكال هندسية يسهل تمييزها أكثر من غيرها (مربع، مستطيل، مثلث، دائرة) فيكتسبها الطفل قبل أسماء الأشكال الأخرى، وما يقال عن التسميات اللفظية ينطبق على القواعد اللغوية فكلاهما مرتبط ارتباطا وثيقا بالنمو الادراكي فيتأخر اكتساب القواعد اللغوية كلما ارتبطت بمفاهيم اكثر تعقيدا، (عبده، ١٩٨٠).

وفي دراسة تتبعية لاحظ الباحثان تباين أداء الأطفال اللغوي في مراحل النمو المختلفة من خلال معاني الألفاظ عند الأطفال عنها عند الكبار، (عبده، وعبده، ١٩٨٠) وقاما بتفسير هذا الاختلاف في اطار فرضية اكتساب الملامح الدلالية Semantic features acquisition hypothesis وتشير هذه الفرضية الى أن نماء المعاني عند الطفل يعتمد على اختيار الطفل لسمة معينة للشيء المقصود. ويبدأ هذا الاختيار بادراك الطفل لهذا الشيء

الطفل لهذا الشيء ولتلك السمة على أشياء اخرى قد لا تكون مماثلة له، ومن هنا يكون الارتباط النمائي بين القدرة على التعرف على المعنى او على العلاقة بين الرمز والدالة عليه وبين النمو الادراكي للطفل. «ولكن هذه الفرضية ما زالت قاصرة على الكلمات المفردة دون الجمل أو المنطوقات متعددة الكلمات. فنحن لا نستطيع ان نتجاهل احتواء منطوقات الطفل على نواح تركيبية نحوية بجانب نواحي الدلالة اللفظية، وهذا يعتمد بصفة أساسية على النمو الادراكي والنمو المعرفي وقدرة الطفل على التخلص من تمركز التفكير حتى يتمكن من الفصل بين المحتوى والدلالة (Eassa, 1981: 25). وهكذا فان هذه الفرضية ـ برغم عدم تطابقها مع وجهة نظر بياجيه، وبرغم اقتصارها على الكلمة ـ تقترب من رؤية بياجيه في اكتساب المعنى داخل اطار النمو المعرفي.

كما أشارت دراسة أخرى الى تباين متوسط المحصول اللفظي لكل سنة من سنوات المدرسة الابتدائية الأربع على عينة من التلاميذ في مدارس دولة الكويت حيث وجدت فروقا ذات دلالة بين متوسطات الطلاقة اللفظية بين السنوات الأربع (البهي، ١٩٧١) كما بينت دراسة أخرى (الهراس، ١٩٧٧) ان الأطفال الذين التحقوا بالروضة قبل التحاقهم بالمدرسة الابتدائية اكثر حصيلة لغوية ممن لم يلتحقوا بالروضة. ولكن دراسة أخرى أشارت الى نتائج مناقضة (الزند، ١٩٧٦) حيث أفادت النتائج الى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين من دخلوا الروضة ومن لم يدخلوها من حيث حجم الكلمات التي يستخدمها أفراد العينة سواء في البيت أو في الروضة.

وفي دراسة حول ارتباط مدى الحصيلة اللغوية ببعض جوانب النمو المعرفي (الفقي، وصالح ١٩٧٨) أشارت النتائج الى أن العلاقة الارتباطية بين النمو اللغوي كما يستدل عليه من متوسط الحصيلة اللغوية للأطفال في مرحلة الروضة وبين درجات الأداء على اختبارات بياجيه للعد والتصنيف تعتبر أفضل من العلاقة بين هذا الجانب من النمو اللغوي وبين اختبار ستانفورد بينيه للذكاء. وقد ركزت هذه الدراسة على المفردات اللغوية ووضعت معيارا كميا لمدى ادراك مفهومي العدد والتصنيف، وكلا الأمرين بحاجة الى تعليق، فالأقيسة الكمية التي تركز على الحصيلة اللغوية ليست محكا حقيقيا للنمو اللغوي كما أن اعطاء الصورة الكمية لدرجات اكتساب مفهومي العدد والتصنيف قد أغفلت الجانب النوعي في التقسيم المرحلي لنظرية جان بياجيه، ومن ثم فانها تجمع بين اختبارات جان بياجيه واختبارات الذكاء التقليدية في خيمة واحدة.

وفي دراسة حول ارتباط القدرة على فهم التركيبات النحوية بمستوى النمو المعرفي، أجريت على عينة من الأطفال المتحدثين بالعربية والذين يتلقون تعليمهم باللغة الانجليزية بينت النتائج أن الأطفال الذين نعتبرهم على مستوى العمليات الفكرية الحسية قد ارتفع أداؤهم على اختبارات قياس هذه القدرة عن أداء زملائهم الذين ينتمون الى المرحلة

السابقة لها، سواء أكان محك هذه القدرة في اللغة الأولى (العربية) أو **اللغة الثانية** (الانجليزية) فبالرغم من اختلاف اللغتين الا أن الأطفال أظهروا قدرة على **فهم التركيبات** النحوية المتدرجة في الصعوبة لم يظهرها زملاؤهم من المستوى الأدنى في النمو المعرفي. وقد بدت هذه القدرة في ارتفاع درجاتهم على اختبارين تم بناؤهما على أساس نموذج فيلمور Filmore لقواعد النحو القائم على العلاقات الوظيفية case grammer mode أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانجليزية، (Eassa, 1979)

ويتضح لنا من استعراضنا السابق للدراسات التي دارت في اطار العلاقة بين مظاهر النمو اللغوي وسمات النمو المعرفي أن الارتباط الايجابي أمر وارد بغض النظر عن اعتبار أيها المتغير السابق وأيها المتغير اللاحق، وإن كنا نميل الى اعتبار النمو المعرفي سابقا من خلال التزامنا برؤية جان بياجيه ولكي تتضح أبعاد هذا الارتباط يجب أن تشمل الصورة جوانب أخرى من جوانب النمو اللغوي وهو الجانب الوظيفي، وأحد مظاهر هذا الجانب الواضحة هو القدرة على التواصل باعتباراتها التي سبقت الاشارة اليها.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية الى التعرف على مدى الارتباط بين التقدم في النمو المعرفي، كما يتمثل في الانتقال من مرحلة ما قبل العمليات الفكرية الى مرحلة العمليات الفكرية العيانية، وبين مهارة الاتصال اللغوي متمثلة في المقدرة على تحويل المثيرات الحسية الى شفرة لغوية encoding وحل ما يتلقى من رموز decodign وتركز مقدرة الطفل على حل رموز ما يتلقاه من رسائل على نوعية فهمه لها وتتبدى في ترجمته لهذه الرسائل والاستجابة السليمة لها بينما تركز القدرة على تحويل المثيرات غير اللغوية الى رموز لغوية على تسمية هذه المثيرات بطريقة مفهومة من جانب المستقبل.

مشكلة البحث:

اذا ما اعتبرنا ان مهارة الاتصال اللغوي تدخل ضمن النسق اللغوي على اساس ارتباطها بالجانب الوظيفي للغة وأن النسق اللغوي عميق الصلة بالنسق المعرفي اعتمادا على رؤية بياجيه في النمو اللغوي والعلاقة بين اللغة والفكر فان الإرتقاء في مهارة الاتصال اللغوي تعتمد على الإرتقاء في مستوى النمو المعرفي وليس دالة العمر الزمني الا فيما يدل عليه هذا العمر الزمني من مستوى معرفي، وعلى هذا فيمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

- هل يتفوق أداء الأطفال الذين ينتسبون الى مستوى العمليات الفكرية العيانية ـ في مهارة الاتصال اللغوي كما يتمثل في تحويل المثيرات غير اللغوية الى شفرة لغوية أو فهم دلالة الشفرة اللغوية ـ بتحديد دلالتها الحسية ـ على أداء الأطفال الذين ينتسبون الى مستوى

ادنى (اي ما قبل العمليات الفكرية العيانية)، وهل يتمثل هذا التفوق في قلة عدد أخطاء المزاوجة بين الأسماء اللغوية والمسميات الحسية غير المعتادة؟

● هل يمكن ارجاع هذا التفوق بصفة رئيسة الى مستوى النمو المعرفي؟ اي هل أن حجم التباين الذي يمكن احتسابه نتيجة الفرق في مستوى النمو المعرفي يفوق حجم التباين الذي يمكن احتسابه نتيجة المتغيرات الأخرى (الجنس، الفرق الدراسية، العمر الزمني)؟.

ويمكن صياغة فرضي البحث بالصيغة الصفرية التالية:

الفرض الأول: م خأ = م خب

حيث تعتبر:
م خ = متوسط عدد الأخطاء في اختبار التواصل اللغوي.
أ = مجموعة ما قبل العمليات الفكرية.
ب = مجموعة العمليات الفكرية العيانية.

الفرض الثاني:

(ايتا)^2 للمستوى المعرفي = (ايتا)^2 لكل من متغيرات الدراسة الأخرى. حيث تشير (ايتا)^2 $(ETA)^2$ الى نسبة التباين في متغير عدد الأخطاء التي يمكن ارجاعها لأثر كل متغير على حدة.

خطة الدراسة:

أدوات جمع المعلومات:

أ). أدوات قياس النمو المعرفي: وهي عبارة عن أربعة اختبارات من بين الاختبارات التي استخدمت في هذا المجال داخل اطار نظرية جان بياجيه، وهذه الاختبارات هي:

(١). اختبار تداخل الفئات
(٢). اختبار تضمين الفئات
(٣). اختبار فهم مبدأ ثبات المادة (الاحتفاظ بالكم)
(٤). اختبار التنسيق المكاني (انظر ملحق «١» للتعرف على الأدوات واستمارة جمع المعلومات)

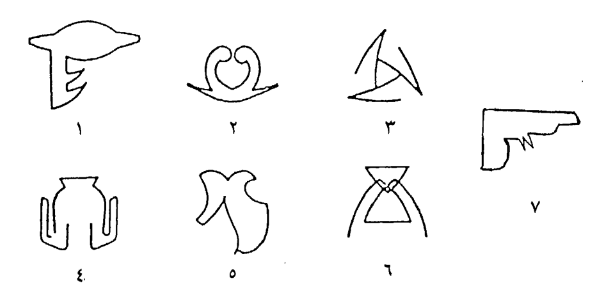
ثبات وصدق أدوات قياس النمو المعرفي:

كما يبدو من الاطلاع على استمارة تسجيل النتائج في هذه الاختبارات (ملحق رقم ١) فان الباحث قد لجأ الى الطريقة التي تستخدم مع مثل هذا النوع من المقاييس (Guttman scale) والتي تضمن الحصول على معامل ثبات عال (Bart & Airrsian, 1974)

حيث يتضاءل تأثير عوامل الصدفة في تحديد درجة المفحوص باعتبار ان الدرجة الناتجة تحصل عليها في ظروف اختبارية تضمن معامل استقرار للنتائج، يمكن الثقة به بديلا عن معامل الثبات الذي نحصل عليها من استخدام الأساليب التقليدية في تحديد استقرار نتائج الاختبارات او معامل ارتباط الصور المتكافئة.

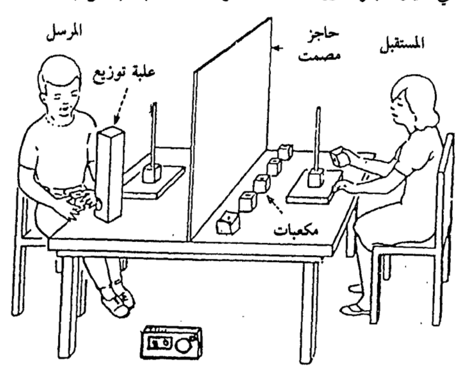
ومن ناحية الصدق فان اختبارات النمو المعرفي القائمة على نظرية جان بياجيه يتحقق لها صدق المفهوم (الفقي، صالح ١٩٧٨) وتتميز بارتباطها باطار نظري محدد المعالم وله من الاستقرار مما لا يتوفر لكثير من نظريات التنظيم العقلي التقليدية (عيسى، ١٩٨١) وقد تحقق لها من الصدق الامبريقي في استخدامات غير ثقافية تضمن الثقة في استخدامها.

ب). اداة قياس مهارة الاتصال اللغوي: صمم هذا الاختبار على نسق الاختبار الذي استخدمه Kraus & Glucksberg ويتكون من ستة أزواج من المكعبات الخشبية طول ضلع الواحد منها بوصتان وملصق على الأوجه الأربعة لكل منها أحد الأشكال غير المنتظمة المستخدمة كمثيرات غير لفظية بحيث يمثل كل مكعب شكلا واحدا، وهذه



شكل: (١) الأشكال غير المنتظمة المستخدمة في التجربة

المكعبات مثقوبة في وسطها بطريقة تجعل من السهل على الأطفال ترتيبها داخل سلك مثبت في قاعدة يسع على الأقل ستة مكعبات بطريقة رأسية، كما زود الطفل القائم بالارسال في عملية الاتصال بعلبة رأسية تسمح له بأخذ مكعب واحد كل مرة. وقد أجري على هذه الأداة تعديل بسيط وهو اضافة مكعب سابع للمجموعة الخاصة بالمستقبل حتى تهيىء له فرصة أفضل في الاختيار الصحيح حيث أن تماثل العدد في المجموعتين سينشأ عنه دائما خطأ مزدوج وهو ما أردنا اجتنابه. كما استخدمت مجموعة مماثلة من المكعبات ولكن عليها صوراً لأشياء مألوفة واضحة وان كانت غير متقنة لتدريب الأطفال على ما سيقومون به في الاختيار (هذه الأشياء هي سيارة، بقرة، وردة، مثلث، دائرة، كف اليد)؛ (شكل١)



شكل (٢) اجراءات تنفيذ التجربة

صاحب اجراء التجربة تسجيل صوتي للترجمة اللفظية التي يقوم بها المرسل ويتم حساب الدرجات عن طريق حساب الأخطاء الناتجة من عدم التماثل بين المجموعتين (المرسل، المستقبل).

العينة:

تم اختيار مدرستين ابتدائيتين احداهما للبنين والثانية للبنات في منطقة واحدة وكذلك روضة للأطفال. وتقع المدرستان في منطقة سكنية واحدة كما ان الروضة تقع في منطقة قريبة ومشابهة لمنطقة المدارس مما يضمن تشابه المستوى الاجتماعي لأسر الأطفال.

واختير الصفان الأول والرابع من المدارس الابتدائية لإجراء الدراسة على بعض تلاميذها وكذلك الصف الثاني فقط من الروضة، وبلغ مجموع أفراد العينة الميدانية ١٠٣ تلاميذ من الذكور والإناث بيانها كالآتي:

المدرسة	ذكور (ذ)	(ث) اناث
روضة النزهة	١٥	١٢
مدرسة فهد العسكر الابتدائية (بنين)	٣٩	—
مدرسة اشبيلية الابتدائية بنات	—	٣٧

فريق العمل:

قام بتطبيق الاختبارات فريق من طالبات كلية التربية اللواتي لهن خبرة سابقة بالتدريس وهن جميعا من الكويتيات لضمان أمرين: أولهما سرعة التآلف بينهن وبين التلاميذ وبخاصة أن هيئة التدريس في المواقع الثلاثة من الإناث كما أن وقت اجراء هذه الاختبارات قد تزامن مع وقت التدريب في التربية العملية فاعتاد التلاميذ رؤية المدرسات الزائرات. وثانيهما عدم تدخل اختلاف اللهجات في نتائج أدوات القياس. وقد قام الباحث بتدريبهن تدريبا وافيا على استخدام هذه المقاييس.

اجراءات البحث:

أولا: تم تطبيق اختبارات تحديد مستوى النمو المعرفي على كافة افراد العينة المبدئية وطبقا لنتائج هذه الاختبارات تم تقسيم الأطفال الى مجموعتين:
(أ) مجموعة ما قبل العمليات الفكرية وهي التي لم تستطع الاجابة على الإختبارات الاربعة اجابة تامة وحصلت على خمس درجات أو أقل (٢).

(ب) مجموعة العمليات الفكرية العيانية وهي التي استطاع أفرادها الاجابة على الاختبارات الأربعة وحصلت على ست درجات أو أكثر.

وسبب اختيار ست درجات كمعيار للتقسيم الحدّي هو أن الأدوات قد اختيرت بحيث تكون متدرجة في الصعوبة (تداخل الفئات ـ تضمين الفئات مبدأ ثبات المادة

(الكم) ـ التنسيق المكاني) وقد أعطيت جميعها درجات متساوية ـ ولذا يمكن أن نفترض ان الطفل يكون على المستوى الأعلى ـ مرحلة العمليات الفكرية العيانية اذا ما استطاع أن يجيب بطريقة صحيحة واثقة على ثلاثة منها (قد تكون هي الثلاثة الأولى) كما يضمن ألا يؤثر عدم صموده في مقاومة الاقتراح المغاير على احتسابه ضمن هذه الفئة. واختيار حد أدنى من ذلك (ست درجات) سيوسع دائرة المستوى الأعلى لتشمل الأطفال الذين لا يستطيعون تقديم التبريرات السليمة لاستجاباتهم (وهو شرط أساسي للتخلص من احتمالات توصلهم لهذه الاستجابات عن طريق الرجم بالغيب).

ونظرا لعدم توافر جميع أفراد العينة المبدئية اقتصر حساب النتائج على أولئك الأطفال الذين أدوا اختبار الإتصال اللغوي وبلغ عددهم ٨٤ طفلا بيانهم كالآتي:

الصف الدراسي	مجموعة أ		مجموعة ب		المجموع
	ذ	ث	ذ	ث	
الروضة	٩	٧	١	٣	٢٠
الصف الأول	١٠	١٢	٦	٤	٣٢
الصف الرابع	—	٤	١٦	١٢	٣٢
المجموع	١٩	٢٣	٢٣	١٩	٨٤

ثانيا: قسمت المجموعتان (أ، ب) الى مجموعات فرعية تتكون كل مجموعة فرعية من فردين اختير احدهما ـ بطريقة عشوائية ـ (جداول ١، ٢) ليقوم بعمل المرسل والآخر ليقوم بعمل المستقبل (جداول ٣، ٤، ٥) ثم اجري اختبار مهارة الاتصال اللغوي، (انظر شكل ٢):

(أ) تم اجلاس كل مجموعة فرعية على درجين بالمواجهة بينهما ساتر عبارة عن شاشة من شاشات العرض المتنقلة بحيث يسمح بالاستماع الجيد ولا يسمح بالرؤية في الوقت ذاته.

(ب) وضع جهاز التسجيل في مكان قريب من المرسل.

(جـ) قام بتطبيق الاختبار نفس الفريق الذي قام بتطبيق اختبارات تحديد مستوى النمو المعرفي وتم تقديم الاختبار على أساس أنه «لعبة مكعبات» واستخدمت المكعبات ذات الأشكال المألوفة للتأكد من فهم الأطفال للقواعد «للعبة» قبل إدخال المثيرات الأصلية.

التوزيع التكراري لأفراد العينة القائمين بدور المستقبل طبقا لمتغيرات الدراسة :

جدول (١) التوزيع التكراري لأفراد العينة القائمين بدور المستقبل طبقا لمتغير الصف الدراسي .

الصف الدراسي	التكرار	النسبة التكرارية	التكرار المتجمع
الروضة (الصف الثاني)	١٠	٢٣ر٨	٢٣ر٨
الصف الأول الابتدائي	١٦	٣٨ر١	٦١ر٩
الصف الرابع الابتدائي	١٦	٣٨ر١	١٠٠ر-

جدول (٢) التوزيع التكراري لأفراد العينة القائمين بدور المستقبل طبقا لمتغير الجنس .

الجنس	التكرار	النسبة التكرارية	التكرار المتجمع
ذكور	٢٣	٥٤ر٨	٥٤ر٨
انـــــاث	١٩	٤٥ر٢	١٠٠ر-

جدول (٣) التوزيع التكراري لأفراد العينة القائمين بدور المستقبل طبقا لمتغير المستوى المعرفي .

المستوى المعرفي	التكرار	النسبة التكرارية	التكرار المتجمع
ماقبل العمليات الفكرية	٢١ ١	٥٠ر-	٥٠ر-
مستوى العمليات الفكرية العيانية	٢١٢	٥٠ر-	١٠٠ر-

(جدول ٤)
التوزيع التكراري لأفراد العينة القائمين بدور المستقبل طبقا لمتغير العمر بالشهور

العمر بالشهور	التكرار	النسبة التكرارية	نسبة التكرار المتجمع
٦٢	١	٢ر٤	٢ر٤
٦٧	٣	٧ر١	٩ر٥
٦٨	٤	٩ر٥	١٩ر-
٧٠	٢	٤ر٨	٢٣ر٨
٧٣	٢	٤ر٨	٢٨ر٦
٧٤	١	٢ر٤	٣١ر-
٧٥	١	٢ر٤	٣٣ر٣
٧٦	٢	٤ر٨	٣٨ر١
٧٧	٣	٧ر١	٤٥ر٢
٧٨	٢	٤ر٨	٥٠ر-
٨٠	٢	٤ر٨	٥٤ر٨
٨١	١	٢ر٤	٥٧ر١
٨٦	٢	٤ر٨	٦١ر٩
١٠٨	١	٢ر٤	٦٤ر٣
١٠٩	٢	٤ر٨	٦٩ر-
١١١	٢	٤ر٨	٧٣ر٨
١١٣	٤	٩ر٥	٨٣ر٣
١١٤	٢	٤ر٨	٨٨ر١
١١٥	٣	٧ر١	٩٥ر٢
١٢١	١	٢ر٤	٩٧ر٦
١٣٣	١	٢ر٤	١٠٠ر-

المتوسط: ٨٩,٢٦٢ الوسيط: ٧٨,٥
الانحراف المعياري: ٢٠,٧٦٤ المدى: ٧١,-

(جدول ٥)

التوزيع التكراري لأفراد العينة القائمين بدور المستقبل طبقا للفئات العمرية المبينة

	الفئة العمرية بالشهور	التكرار	النسبة التكرارية	نسبة التكرار المتجمع
١	> ٧٠	٨	١٩,-	١٩,-
٢	< ٧٠ > ٨٠	١٣	٣١,-	٥٠,-
٣	< ٨٠ > ١٠٠	٥	١١,٩	٦١,٩
٤	< ١٠٠ > ١١٠	٣	٧,١	٦٩,-
٥	< ١١٠ > ١٢٠	١١	٢٦,٢	٩٥,٢
٦	< ١٢٠ > ١٤٠	٢	٤,٨	١٠٠,-

(لم يلتزم بحجم الفئة المتماثل لاعتبارات عدد الأفراد داخل كل فئة من الفئات المتضمنة ولتجنب وجود خلايا فارغة داخل المصفوفة).

النتائج:

اولا: الجداول الاحصائية:

(جدول ٦)

التوزيع التكراري لأفراد العينة القائمين بدور المستقبل طبقا لمتغير الأخطاء على اختبار الاتصال اللغوي (الحد الأقصى للأخطاء ٦ ـ ومعيارها نقاط عدم التطابق في الأشكال بين المرسل والمستقبل).

عدد الاخطاء	التكرار	النسبة التكرارية	نسبة التكرار المتجمع
—	١٨	٤٢,٩	٤٢,٩
١	٥	١١,٩	٥٤,٨
٢	١٠	٢٦,٢	٨١,-
٣	٢	٤,٨	٨٥,٧
٤	٢	٤,٨	٩٠,٥
٥	٤	٩,٥	١٠٠,-

(جدول ٧) توزيع متوسطات عدد الأخطاء في مصفوفة الفئات العمرية مقسمة حسب المستوى المعرفي.

الفئات العمرية	١		٢		٣		٤		٥		٦	
المستوى المعرفي	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢
ن	٦	٢	١٠	٣	٣	٣	–	٣	٢	٩	–	٢
م	٢,٣٣	٠,٥	٢,٩	,٦٧	٣	٠,٥	–	–	١,٥	٠,٢٢	–	–

المتوسط العام: ١,٤٥ عدد الأفراد الكلي: ٤٢

(جدول ٨)

توزيع متوسطات عدد الأخطاء في مصفوفة الفرقة الدراسية مقسمة حسب المستوى المعرفي.

الفرقة الدراسية	الروضة		الأول الابتدائي		الرابع الابتدائي	
المستوى المعرفي	١	٢	١	٢	١	٢
ن	٨	٢	١١	٥	٢	١٤
م	٢,٥	,٥	٢,٩١	,٦	١,٥	,١٤

المتوسط العام: ١,٤٥ عدد الأفراد الكلي؛ ٤٢

ثانيا: الجداول الاحصائية الاستدلالية:

(جدول ٩)

مصفوفة ارتباطات بين متغيرات الدراسة

المتغيرات		عدد الأخطاء	الفئات العمرية	المستوى المعرفي	الفرقة الدراسية	الجنس
العمر الزمني	١	,٥٥-	,٩٨	,٦٠	,٩٣	,٠٤
	٢	,٠٠٠١	,٠٠٠١	,٠٠٠١	,٠٠٠١	غير دال
الجنس	١	,١٠	,٠٦	,٠٤	,١٤	
	٢	غير دال	غير دال	غير دال	غير دال	
الفرقة الدراسية	١	,٤٧-	,٩٣	,٥٥		
	٢	,٠٠١	,٠٠٠١	,٠٠٠١		
المستوى المعرفي	١	,٧٢-	,٥٦			
	٢	,٠٠٠١	,٠٠٠١			
الفئات العمرية	١	٠,٤٩-				
	٢	,٠٠١				

١) قيمة معامل الارتباط (ر)

٢) مستوى الدلالة الاحصائية

تشير مصفوفة الارتباطات بين متغيرات الدراسة (العمر الزمني - الجنس - الفرقة الدراسية - المستوى المعرفي - الفئات العمرية - عدد الأخطاء) (جدول ٩) الى وجود علاقة ارتباطية سالبة ذات دلالة احصائية بين مستوى النمو المعرفي وبين عدد الأخطاء (-٠,٧٢) مما يؤيد احتمال وجود أثر لانتقال الأفراد من مستوى معرفي أدنى الى مستوى معرفي اعلى على مستوى آدائهم في مهارة الاتصال اللغوي طبقا لتعريفات الدراسة. ولكنها أشارت ايضا الى وجود علاقة مشابهة بين تغير عدد الأخطاء وباقي متغيرات الدراسة باستثناء متغير الجنس. ولكن معامل الارتباط في حد ذاته لا يدل على علاقة تأثيرية تأثرية، ولذا لجأ الباحث الى اختبار هذه العلاقة احصائيا عن طريق عملية تحليل التباين لأخطاء الأطفال مصنفين طبقا لمتغيرات الدراسة (جدول ١٠).

(جدول ١٠)

مصفوفة تحليل التباين باستخدام كل متغير كل حده

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
الجنس	بين المجموعات	١,١١٤١	١	١,١١٤١	,٤٠٨	غير دال
	داخل المجموعات	١٠٩,٢٩٠٦	٤٠	٢,٧٣٢٣		
	المجموع		٤١			
الفرقة الدراسية	بين المجموعات	٣٣,٦٢٩٨	٢	١٦,٨١٤٩	٨,٥٤٢	,٠٠١
	داخل المجموعات	٧٦,٧٧٥	٣٩	١,٩٨٦		
	المجموع	١١٠,٤٠٤٨	٤١			
الفئة	بين المجموعات	٣٥,٧٢٥٦	٥	٧,١٤٥١	٣,٤٤٤	,٠٥
	داخل المجموعات	٧٤,٦٧٩٢	٣٦	٢,٠٧٤٤		
	المجموع	١١٠,٤٠٤٨				
المستوى المعرفي	بين المجموعات	٥٧,١٦٦٧	١	٥٧,١٦٦٧	٤٢,٩٥٢	,٠٠٠١
	داخل المجموعات	٥٣,٢٣٨١	٤٠	١,٣٣١٠		
	المجموع	١١٠,٤٠٤٨	٤١			

ودلت نتيجة التحليل على وجود أثر ذي دلالة احصائية للمتغيرات الثلاثة: الفرقة الدراسية ـ الفئة العمرية ـ المستوى المعرفي، ولم يظهر هذا الأثر لمتغير الجنس ـ مما أوجب استبعاده باعتباره غير ذي فاعلية في تحديد الأثر إحصائيا ونظريا. مما يؤدي الى رفض الفرض الصفري الأول في الدراسة.

واستخدم تحليل التباين الثنائي لمتغير المستوى المعرفي مع كل من المتغيرين الآخرين (جداول ١١، ١٣).

(جدول ١١) مصفوفة تحليل التباين لمتغير عدد الأخطاء مع متغيرات الدراسة (المستوى المعرفي / الفئات العمرية).

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	القيمة الفائية	مستوى الدلالة
المؤثرات الرئيسة	٦١,١٤١	٦	١٠,١٩٠	٦,٨٠٠	٠,٠٠٠١
المستوى المعزفي أ	٢٥,٤١٦	١	٢٥,٤١٦	١٦,٩٦٠	.,٠٠٠١
الفئات العمرية ب	٣,٩٧٥	٥	.,٧٩٥	,٥٣٠	—
التفاعل الثنائي أ×ب	١,٣٠٨	٣	.,٤٣٦	-,٢٩١	—
الدرجة المفسرة	٦٢,٤٤٩		٦,٩٣٩	٤,٦٣٠	٠,٠٠١
المتبقي	٤٧,٩٥٦	٣٢	١,٤٩٩		
المجموع	١١٠,٤٠٥	٤١	٢,٦٩٣		

(جدول ١٢)

قائمة تحليل التصنيف المتعدد M C A المصاحبة لتحليل التباين للمتغيرين المذكورين.

المتغيرات وتقسيمها	ن	البعد الخام عن المتوسط العام	قيمة ايتا	البعد عن المتوسط بعد تعديله	قيمة بيتا
المستوى (١)	٢١	١.١٧		,٩٨	
المعرفي (٢)	٢١	-١,١٧		-,٩٨	
			,٧٢		,٦٠
(١)	٨	,٤٢		-,٠٧	
الفئات (٢)	١٣	,٩٣		,٤١	
العمرية (٣)	٥	,٥٥		,٣٥	
(٤)	٣	-,٤٥		-,٤٧	
(٥)	١١	,- -		-,٣٨	
(٦)	٢	-,٤٥		-,٤٧	
			,٥٧		,٢٢

قيمة ر٢ = ,٥٥٤ المتوسط العام = ١,٤٥ قيمة ر ٢ = ,٧٤٤

(جدول ١٣)

مصفوفة تحليل التباين لمتغيري عدد الأخطاء مع متغيرات الدراسة. المستوى المعرفي / الفرقة الدراسية.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	القيمة الفائية	مستوى الدلالة
المؤثرات الرئيسة	٦٠,٥٣٠	٣	٢٠,١٧٧	١٤,٨٧٧	,٠٠٠١
المستوى المعرفي أ	٢٦,٩٠١	١	٢٦,٩٠١	١٩,٨٣٥	,٠٠٠١
الفرقة الدراسية ب	٣,٣٦٤	٢	١,٦٨٢	١,٢٤٠	—
التفاعل الثنائي أ×ب	١,٠٥١	٢	,٥٢٦	,٣٨٧	—
الدرجة المفسرة	٦١,٥٨١	٥	١٢,٣١٦	٩,٠٨١	,٠٠٠١
المتبقي	٤٨,٨٢٣	٣٦	١,٣٥٦		
المجموع الكلي	١١٠,٤٠٥	٤١	٢,٦٩٣		

(جدول ١٤) قائمة تحليل التصنيف المتعدد MCA المصاحبة لتحليل التباين للمتغيرين المذكورين.

المتغيرات وتقسيمها	ن	البعد الخام عن المتوسط العام	قيمة بيتا	البعد عن المتوسط بعد تعديله	قيمة بيتا
المستوى المعرفي					
١	٢١	١,١٧		١,-	
٢	٢١	١,١٧-		١,-	
			,٧٢		,٦١
المستوى الدراسي					
الروضة	١٠	٦٥		,٠٥	
الفرقة الأولى	١٦	٧٤		,٣٦	
الفرقة الرابعة	١٦	١,١٤-		,٣٩-	
			,٥٥		,٢٠

قيمة ر = ,٧٤ المتوسط العام ١,٤٥

قيمة $ر^{٢}$ = ,٥٤٨

ولما كانت النتائج تشير الى وجود اثر سلبي أو رئيس للمتغيرات المذكورة كان فيه الأثر المشترك دالاً احصائيا بينما أدى فصل أثر المستوى الى اختصاصه بالدلالة الاحصائية دون الفرقة الدراسية أو العمر الزمني كما أن التفاعل بين المستوى المعرفي وبين المتغيرين الآخرين غير دالٍ احصائياً، دل ذلك على أثر هذا المتغير بالنسبة لأثر المتغيرات الأخرى وهو ما لم نستطع تبينه من تحليل التباين أحادي الاتجاه (جدول ١٠).

وحيث أن هذه المتغيرات تقع في نسق اعتمادي من الناحية الاحصائية orthogonal فان اختبارات الدلالة المشار اليها آنفا لا تعطينا معلومات محددة عن نمط هذا الأثر وهو ما يمكن التعرف عليه من خلال قائمة تحليل التصنيف المتعدد Multiple Classification Analysis (جداول ١٢، ١٤) حيث نتبين مدى بعد متوسط عدد الأخطاء داخل كل متغير عن المتوسط العام. وتشير قيمة (ايتا)[٢] لكل متغير الى نسبة التباين في متغير عدد الأخطاء التي يمكن ارجاعها لأثر كل متغير على حدة، وعلى ذلك فان متغير المستوى المعرفي يمكن أن يفسر حوالي ٥١٨, (٧٢,)[٢] من التباين في متغير الأخطاء ويفسر متغير العمر الزمني حوالي ٣٢٥, (٥٧,)[٢] من ذلك التباين، بينما يفسر متغير الفرقة الدراسية حوالي ٣٠٣, (٥٥,).

ولكن هذه العمليات أو ذلك الأثر يتم دون تعديل لازالة تداخل أثر المتغيرات من حجم هذا التباين وعند تحييد هذا الأثر ـ وهو ما تشير اليه القائمة في عمودها الثاني (بيتا) ـ نتبين منه مدى انخفاض قيمة هذه الفروق بين المتوسطات عند خصم أثر هذا التداخل ومدى تأثر كل متغير بهذا التعديل، فنجد أن الفئات العمرية الأعلى (٤ ـ ٦) وكذلك أفراد الفرقة الدراسية الرابعة تميل الى التواجد في خانة المستوى المعرفي الثاني وهو مستوى العمليات الفكرية الحسية بينما تميل الفئات العمرية الأدنى (١ ـ ٣) وكذا أفراد المستوى الدراسي الأدنى (الروضة، الصف الأول الابتدائي) الى التواجد في خانة المستوى المعرفي الأول وهو ما قبل العمليات الفكرية (انظر ايضا جداول ٧، ٨) وظهر هذا الأثر في قيمة بيتا. وتشير قيمة (ر) الى قيمة العلاقة الارتباطية الكلية بين تغير عدد الأخطاء والمتغيرين المشار اليهما. بينما تشير قيمة (ر)[٢] الى نسبة التباين في عدد الأخطاء كما يفسره الأثر التراكمي للمتغيرين. ولم يلجأ الباحث الى هذه القائمة (جداول ١٢، ١٤) الا بعد أن أشار تحليل التباين الى عدم وجود دلالة احصائية للتفاعل الثنائي بين المتغيرين المشار اليهما وبين متغير المستوى المعرفي.

ولتأكيد التعرف على هذا الأثر مع استبعاد الآثار المتداخلة، لجأ الباحث الى حساب تحليل التباين المصاحب باستخدام متغير المستوى المعرفي كمتغير اساسي واستخدام متغيري الفرقة الدراسية والفئة العمرية كمتغيرين مصاحبين (جداول ١٥، ١٦). واشارت الدلالة الاحصائية الى افراد المستوى المعرفي بالأثر الفعال في تحديد مستوى مهارة الاتصال

اللغوي وهو ما يؤيد فرض الدراسة الرئيس. ويؤدي بنا الى رفض الفرض الصفري الثاني للدراسة.

(جدول ١٥)

مصفوفة تحليل التباين المصاحب لمتغير عدد الأخطاء مع متغير المستوى الدراسي ومتغيري الفئة العمرية والمستوى الدراسي كمتغيرات مصاحبة.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	القيمة الفائية	مستوى الدلالة
المؤثرات الرئيسة	٥٧,١٦٧	١	٥٧,١٦٧	٤١,٧٩١	,٠٠٠١
المستوى المعرفي	٥٧,١٦٧	١	٥٧,١٦٧	٤١,٧٩١	,٠٠٠١
المتغيرات المصاحبة	١,٢٥٨	٢	,٦٢٩	,٤٦٠	غير دال
الفئة العمرية	,٤٦٦	١	,٤٦٦	,٣٤١	” ”
المستوى الدراسي	,٠٤٥	١	,٠٤٥	,٠٣٣	” ”
الدرجة المفسرة	٥٨,٤٢٤	٣	١٩,٤٧٥	١٤,٢٣٧	,٠٠٠١
المتبقي	٥١,٩٨٠	٣٨	١,٣٦٨		
المجموع	١١٠,٤٠٥	٤١	٢,٦٩٣		

(جدول ١٦)

قائمة تحليل التصنيف المتعدد M C A المصاحبة للمتغيرين (الفئة العمرية والمستوى الدراسي)

المتغيرات		ن	البعد الخام عن المتوسط	قيمة ايتا	البعد عن المتوسط بغد تعديله	قيمة بيتا	البعد عن المتوسط بعد تعديله من الاثر المصاحب	قيمة بيتا
المستوى	١	٢١	١,١٧		١,١٧		١,٠٦	
المعرفي	٢	٢١	-١,١٧		-١,١٧		-١,٠٦	
				,٧٢		,٧٢		,٦٥
قيمة	ر				,٧٢٠			,٧٢٧
قيمة	ر٢				,٥١٨			,٥٢٩

وعلى فرض أن المثيرات المتضمنة في اختبار الاتصال اللغوي تعتبر متساوية في دلالتها على هذه القدرة ومن ثم يمكن معاملتها على انها على مرتبة واحدة من السهولة أو الصعوبة أو

على أقل تقدير فهي متقاربة في هذا المستوى، تم حساب معاملي السهولة والتمييز لكل شكل من الأشكال غير المنتظمة المستخدمة للتعرف على مدى تدخل أي منها في تحديد التباين بين أفراد العينة وكانت النتيجة تشير الى وجوب هذه المثيرات.

(جدول ١٧)

معاملا السهولة والتمييز للأشكال المستخدمة في اختبار الاتصال اللغوي.

رقم الشكل	١	٢	٣	٤	٥	٦
معامل السهولة	,٩٠	,٨٦	,٨٦	,٧١	,٩٠	,٦٩
معامل التمييز	,١٩	,٢٩	,٢٩	,٥٧	,١٩	٥٧

المناقشة:

تشير النتائج الى اختلاف مستوى الأداء في الاتصال اللغوي - كما يتبين في ادراك المعاني الممثلة للمثيرات اللغوية - مع اختلاف مستوى النمو المعرفي. وأن هذا الاختلاف يشير الى تميز المجموعة التي تنتمي الى مستوى العمليات الفكرية الحسية على المجموعة التي تأتي دونها على مستوى النمو المعرفي وتمثل هذا التميز في قلة عدد الأخطاء على اختبار الاتصال اللغوي المستخدم في الدراسة مما يؤيد المنظور المعرفي النمائي في العلاقة بين التفكير واللغة. وان اللغة كنظام يلجأ اليه الفرد في التعبير تعكس التفكير ومن هنا يحكم بناءها المستوى المعرفي الذي يكون عليه الفرد (Flavell, 1063, Piaget & Inhelder, 1965) باعتبار ان النمو المعرفي يبدأ قبل ظهور اللغة وان اللغة تكوّن عنصرا واحدا من عناصر التمثيل الرمزي الذي يلجأ اليه الفرد للتحرر من قيد الزمان والمكان، وان اللغة بمعناها العام لا يمكن ان تتطور أو تنظم بدون المساعدة الدائمة من الجانب المعرفي. كما أن الاثر الواضح لمتغير الفرقة الدراسية (الخبرة) أو متغير العمر الزمني (النضج) يمكن النظر اليهما باعتبارهما من ركائز النمو المعرفي وهو ما يتفق مع المقاربة البياجية للعلاقة بين التفكير واللغة.

كما أن تحليل المنطوقات اللغوية التي استخدمها القائمون بدور المرسل قد أظهر فرقا عاما بين الأطفال الذين ينتمون الى مستوى معرفي معين وبين الأطفال الذين ينتمون الى المستوى الآخر. فالأطفال الذين ينتمون الى مستوى العمليات الفكرية الحسية يقومون بتحديدات اكثر في وصف المثيرات بينما يلجأ أطفال ما دون هذا المستوى الى مفردات لغوية تعتمد على مبدأ المألوفية والتشابه بين الشكل غير المنتظم وأي شكل آخر منتظم مستخدمين في ذلك كلمة واحدة، ويمكن ارجاع الخطأ من جانب المستقبل في تفسير المثير اللغوي الى عدم القدرة على التعرف على المعاني المرتبطة باللفظ، وهذا العجز يكمن منشؤه في نقص

القدرة المعرفية المؤدية الى ذلك فتعلم معاني الكلمات المفردة أو ما تدل عليه هذه الكلمات يشمل نوعا من تعلم المعاني المرتبطة بها والدلالات الممثلة لها ويخرج عن كونه ارتباطا تطابقيا يظل فيه الرمز مقابلاً ما يرمز اليه فقط، وأن الفرد حين يدرك معنى الرمز يعي خصائصه ووظائفه، ومن ثم فان الأمر الأكثر اقناعا هو أن نمط المثيرات المرتبطة بالرمز قد لا تتطابق مع نمط المثيرات المرتبطة بالمدلول عليه، وان هناك دوائر متداخلة من الدلالات بين المثيرات المختلفة وأن القدرة على التعامل معها واستخلاص الرمز الدال على المثير أو المثير الذي يمكن ان ينطبق عليه الرمز تكمن في القدرة المعرفية العامة وهو ما يتفق مع ما توصل اليه باحثون ومنظرون من أن «القدرة على اكتساب اللغة واستغلالها ما هي الا مظهر على درجة عالية من الرمزية التمثيلية للجوانب العامة للذكاء». (Ausubel & Sullivan, 1970: 541)

دلالات تطبيقية:

واذا ما نظرنا الى «الكلام» في ابسط صوره فانه يعني اللغة المنطوقة التي تستخدم لاغراض الاتصال او التواصل سواء مع الذات او مع الآخرين، ولذا فان اهم مظهر له هو الوظيفة التواصلية ولكن ذلك لا يعني إفراده بنظرة مستقلة فتلك مغالاة غير علمية يماثلها الاقتصار على ما اشرنا اليه سلفا من اعتبار القدرة على التعامل مع المثيرات واستخلاص الرموز الدالة عليها كأساس للارتقاء اللغوي. ولذلك يجب اعتباره جزءاً من كل متكامل يشمل الجوانب الرمزية والصوتية والسمعية اي قدرات معرفية وامكانات حسية ـ تتفاعل مع محيط مناسب. واذا ما انتقلنا من هذه الصورة البسيطة الى واحدة اكثر عمقا واعتبرنا الكلام نمطا من انماط التمثيل اتضح لنا ارتباط النمو اللغوي بطريقة مباشرة بنمو القدرة الرمزية لدى الطفل او بالاحرى بالوظيفة الرمزية الداخلة في القدرة المعرفية، فادراك الطفل الرضيع للشيء يعتمد على قدرته على الرؤية واللمس والامساك، ومن ثم اذا توقفت هذه القدرة توقف الشيء ذاته عن الوجود، ثم تتطور هذه القدرة لتصل الى الفصل بين الرمز ومدلوله المادي باكتسابه مبدأ ديمومية الشيء object permanence ولكن الادراك يظل محددا بالشيء ذاته الذي عادة ما يكون مألوفا لدى الطفل، ثم تتطور القدرة الرمزية وتبدأ «الفكرة» أو «المفهوم» في التعميم فيشمل الأشياء المطابقة والأشياء ذات التماثل التقريبي مع الأصل، فكل شيء نشرب منه كوب، وكل شيء يقترب في شكله من شكل الوعاء الذي نشرب فيه يعتبر بالمثل كوبا. وتلك خطوة على طريق التجريد يتبعها نشوء قدرات تحديدية تميز بين مفردات المفاهيم والحدود البينية بين هذه المفاهيم. وهذا كله يمكن ادخاله في نطاق ناتج عمليتي المماثلة والمواءمة التي تشكل مع «الخبرة» و «النضج» أساس النمو المعرفي في نظرية بياجيه.

وهناك احتمال كبير في ان طبيعة الاتصال بين الراشدين والاطفال قد تقوم على فهم غير واضح . «وقد اظهرت نتائج الدراسات التي اجريت في مجال استبيان القدرة على الفهم (في عملية الاتصال) ان المستمعين من الأطفال غالبا لا ينتبهون الى المشكلات المرتبطة بالرسائل غير الواضحة ولا يتمكنون من التعبير عن عدم فهمهم لها . . كما أن الراشدين عادة لا يعطون اشارة واضحة أنهم لم يفهموا ما يقوله الطفل . . (ويفضلون) . . ان يخمنوا ما يقصده الطفل او يسألوا سؤالا توضيحيا بدلا من أن يقولوا له انهم لا يدركون ما يقصد (Beal & Flavell, 1983: 148) .

وتعتبر العملية التدريسية شكلا من أشكال الاتصال الذي يقوم فيه المدرس بدور المرسل، والتلميذ بدور المستقبل، بينما تشكل الخبرات التربوية نسيج الرسالة المنقولة. وهذه الخبرات تحمل في مجملها على متن لغوي . كما أن اختيار المواد التعليمية المصاحبة يتم في أغلب الأحيان من المنظور الخاص بالمدارس بافتراض ان هذه المواد متيسرة على شكل موضوعي لقطبي الاتصال، ولكن هذا الافتراض الضمني بان العالم الخارجي يتماثل في مفهومه وادراكه بالنسبة للمدرس والتلميذ قد يؤدي الى نوع من نقص التفاهم او التواصل المشوه بينهما، ولذا من أصعب المهام التي يواجهها المدرس هي أن ينمي داخله ادراكا للصورة الخاصة التي يتميز بها ادراك التلميذ او كل تلميذ فبالرغم من ان «الاتجاه الآن الى ان المواد الدراسية لم تعد مجرد محاضرات تلقى او كتب تقرأ أو ملخصات تعرض وانما تخطت كل هذه الرمزيات او المواد اللغوية لتشمل العالم المحسوس في صورة مواد تعليمية حقيقية إلا أن وضع المثيرات ذاتها امام التلاميذ قد اصبح أمرا أكثر صعوبة مما قد يبدو لأول وهلة» (Woodruff, 1967: 87) بل أنه من المناسب جدا ان يدرك المدرس انفرادية الخبرات بالنسبة لكل طفل على الأقل من الناحية الثقافية وارتباطها بما لديه من خبرات سابقة وقدرات معرفية متاحة . فالمفردات التي تعتبر اساس معلومات الفرد تصبغ بصبغة المجال الادراكي للفرد الذي يقوم بفحصها وتصنيفها وترجمتها من خلال هذا المجال. وكل من المدخلات وتفسيرها معرض للخطأ، ومن ثم فان الاختلاف بين الافراد في مفردات هذه المعلومات التي يتم تغذية المخ والجهاز العصبي بها أمر قائم، حيث يتم تشفيرها وتفسيرها داخل اطار من الخبرات المرجعية يحوي خبرات الفرد السابقة وفي نطاق القدرات المعرفية المتيسرة له.

ويجب علينا ألا نخلط بين قدرة الفرد على الارتقاء بالقدرة الرمزية وبين الوسيط المستخدم للتعبير عنها، فهناك أنسقة رمزية غير لفظية يمكن أن يلجأ اليها الفرد في التعبير عن هذه القدرة والاستفادة منها مثل الصور والاشارات والكتابة. وبرغم أن اللغة تشكل أساسا رئيسا من أسس التفاعل الانساني كما أن صلتها بالتربية صلة وثيقة فهي هدف ووسيلة من أهم وسائلها. فالاتصال اللغوي هو نقطة البداية لأي موقف تعليمي مهما كان غير مباشر، ومثلما يعتمد الارتقاء فيه ـ شكلا ومحتوى ـ على النمو المعرفي فان الطفل لكي

ينمو معرفيا يجب ان يكون لديه نسق لغوي يمكن أن يتعامل من خلاله، وحتى الأطفال الذين حرموا من هذا النسق يجب أن يهيأ لهم البديل كنظام للإشارات أو ما يماثله.

واضطرابات الكلام تعتبر من المشكلات الملحة التي يجب ان تكون تحت نظر المدرسين ومناط يقظتهم حتى يتمكنوا من تدارك الأمر مع من يعانون منها. وقد أثبتت دراسة تتبعية أعدها (Griffiths, 1969) أن الأطفال الذين يعانون من مشكلات في الاتصال اللغوي قد استطاعوا الانخراط في المدارس العادية بعد حضورهم برنامجا علاجيا مختصا باضطرابات الكلام وأن ما يصادفهم من مشكلات في التعلم بعد ذلك كان مرده الى ما يعانون منه من خلل عصبي فسيولوجي كان السبب الرئيس لما لديهم من مشكلات لغوية.

وتشكل عملية التقويم ـ وبخاصة ذات الطبيعة الشفهية ـ جانبا من جوانب العملية التدريسية ذات الصلة المباشرة بالقدرة على الاتصال، ويجب على المدرس أن يضع في اعتباره ان الدرجة التي يحصل عليها التلميذ تشمل عنصر خطأ ـ لا يمكن تجاهله ـ يرد الى طبيعة موقف الاختبار ومدى استغراق التلميذ في موضوع الاختبار وتأثير ذلك على ما يوجه اليه من مثيرات وما يصدر عنه من استجابات. وتتفق هذه التضمينات التربوية مع ما أشار اليه Cazden (1972) في تقريره الذي استعرض فيه مجموعة كبيرة من الدراسات الامريكية وأفاض في تباين الآثار المترتبة على اختلاف المهارات اللغوية وتباين القدرات بين أفراد العينة في ادراك المواقف التي يتعرضون لها أثناء اجراء البحوث طبقا لمدى استغراقهم في الموقف التجريبي لعناصره المادية والبشرية لما لذلك من أثر في تفهمهم للرسائل اللغوية الموجهة اليهم والاستجابات اللفظية الصادرة عنهم. ويشير «كازدن» الى الاثر القوي للفروق الحضارية والنمائية على قدرة الأطفال على تفسير المواقف الكلامية والدور المتوقع منهم فيها، ويربط بين هذا الأثر وبين المشكلات المتعلقة بقياس القدرات الشفهية، وذلك طبقا للمنظور الذي قد يأخذ به الباحث، ويؤكد على أهمية ادراك الباحثين لاعتبارات التحدي اللغوي التي تواجه صدق الاختبارات فهي بكل تأكيد تترك صيغتها على تفسير النتائج.

كما أنه قد يبدو من المستحيل فصل القدرات الشفهية عما تقوم به هذه القدرات من وظائف، فالفرد الذي يتمتع بقدرات شفهية عالية هو ذلك الشخص الذي يطابق كلامه اغراضه بالاضافة الى ادراكه لاتجاهات الآخرين ومدى فهمهم لما يقول، ولذا فلا نستطيع ان نقصر التقويم على القدرة الكلامية دون أن نتعرف على القدرات الاجتماعية والمعرفية للفرد ذاته حيث أن الكلام لا يشمل مجرد حصيلة من الانماط اللغوية بقدر ما يشمل القدرة على استعمالها، وهذه القدرة تدخل في نطاق ما يمكن أن نعبر عنه بالاستراتيجيات المعرفية المستخدمة في ادراك الموقف والأهداف، ومن ثم تقوم بدور رئيس في تحديد وتمثيل القدرات الشفهية المشتملة في أدوات الاختبار، (Wise, 1965).

محددات الدراسة:

برغم ما أشارت اليه النتائج من تأييد للفرض الرئيس للدراسة وتناغمها مع الاطار النظري لها الا أن هناك بعض المحددات التي يجب الاشارة اليها واخذها في الاعتبار عند تناول هذه النتائج. وهذه المحددات تتصل بطبيعة الدراسة وتشكيلها، فالدراسة ارتباطية في جوهرها ولم تعتمد المنهج التجريبي بالمعنى القائم على قياس نتائج قبلية او بعدية او استخدام مجموعات ضابطة وأخرى تجريبية وانما لجأت الى مقاربة موضوعية رأت فيها وضعا قائما من خلال اطار نظري معين، كما أن العينة كانت محدودة بحدود إمكانات التطبيق الخاصة بالباحث ولا يجب ان نأخذ من النتائج لتأييد فروض غير تلك التي بدأت الدراسة لاختبار صحتها فقد اتجهت الدراسة الى اعتبارات مهارة الاتصال في الكفاءة اللغوية تلك المهارة القائمة على الاصدار والفهم ولم تتطرق الى الاعتبارات البنائية أو النحوية في اللغة ولذا كانت المثيرات المستخدمة لا تتحمل الاستجابة اليها باستخدام تركيبات لغوية وانما كانت في معظمها منطوقات مفردة. اضف الى ذلك أن بناء اختبار الاتصال اللغوي ـ برغم أن له مبرراته وخلفيته في البحوث السابقة ـ فقد تم على غير اطار نظري محدد المعالم.

وبغض النظر عن هذه المحددات فان الدراسة قد أشارت الى اعتبارات بحثية يجب النظر اليها في دراسة النمو اللغوي وعلاقته بالنمو المعرفي.

ملحق

اقتراحات من أجل القيام بالمقابلة الأكلينكية:

١ ـ تكوين الألفة: ويجب على الفاحص ان يقيم الفة بينه وبين الطفل قبل إجراء المقابلة حتى يأنس اليه الطفل ويمكن ان يبدأ بالتعارف ومن هذا التعارف يسجل بيانات الطفل التي لم تكن معروفة له ثم يستمر في الحديث قائلا أن لديه بعض الألعاب التي يريد أن يلعبها معه وقد يستفسر منه عن أشياء معينة أثناء اللعب مدخلا في روعه أن إجاباته ليست لها أي صلة بمكانته في المدرسة أو أنها ستكون خاطئة او صحيحة بل مقبولة.

٢ ـ إعطاء طابع المرح: يجب على الفاحص أن يعطي طابع المرح على التجربة وأن يبتسم كثيراً ويحاول قدر جهده أن يزيل منه إحساس الطفل بأن هناك اختباراً ما أو أنه مفحوص في معمل أو حتى فأر تجارب.

٣ ـ عدم إعطاء اجابات: لا تحاول أن تقول للطفل أن اجابته سليمة أو خاطئة وما عليك إلا أن تسجلها كما هي.

٤ ـ ضرورة التبريرات: يجب أن تطلب تعليلا لكل اجابة ولا تفترض أن الاجابة السليمة تعني فهما لما تحاول تقييمه.

٥ ـ استخدام الاقتراحات المغايرة: عند سؤال الطفل عن تبرير اجابته يمكنك استخدام اقتراحات مغايرة للتأكد من أن الطفل مقتنع باختياره ويمكنك أن تجعل الاقتراح المغاير كأنه من طفل آخر حتى تتخلص من السمة الغرضية لاقتراحك مثل أن تقول (البارحة طفل تاني قال لي .. ايه رأيك؟ طلب ليه هو صح (غلط)؟.

٦ ـ السماح بوقت للتفكير: تذكر أن بعض الأسئلة تتطلب تفكيراً مما قد يستغرق زمناً ولذا يجب أن تسمح ببعض الوقت للطفل حتى يفكر دون أن يشرد.

٧ ـ تحديد الأعمال: حدد أولا الأعمال التي ستقدمها للطفل ودونها على ورقة المقابلة بحيث يتم فقط وضع ✓ أو X امام كل عمل.

استمارة مقابلة

اسم الطفل :

العمـــر :

الفرقة الدراسية:

الجنس :

تاريخ اجراء المقابلة:

اسم المختبر :

رقم	وصف العمل	الاجابة مقبولة**	التبرير مقبول	مقاومة الاقتراح المغاير
١				
٢				
٣				
٤				

(*) يمكن اضافة اي بيانات ترى اضافتها.

(**) الاجابات غير المقبولة تشمل:

١ ـ اجابة خاطئة ٢ ـ تبرير خاطىء مثل:

(أ) غير منطقي

(ب) اعتماد على السلطة (بابا قال لي كده)

(ج) تبرير خيالي.

اختبارات مستوى النمو المعرفي

الاختبار الأول: تداخل الفئات

الغرض:

تقويم فهم الطفل لتداخل الفئات أي أن شيئا ما يمكن أن يتبع فئتين في نفس الوقت.

المواد المستخدمة:

ثلاثة مجموعات من الصور لأشكال معينة: المجموعة الأولى (أ) تحتوى على خمسة صور لنفس الشكل ولكنها مختلفة الألوان ـ المجموعة الثانية (ب) تحتوي على خمسة صور لأشكال مختلفة ولكن نفس اللون، المجموعة الثالثة (ج) مجموعة مشكلة من الأشكال أحدهما يتفق مع المجموعة الأولى (أ) في الشكل ومع المجموعة الثانية (ب) في اللون.

الاجراءات:

تعرض الصور أمام الطفل على هيئة ضلعي زاوية قائمة على أن يكون مكان الصورة التي في رأس الزاوية خاليا وتشكل كل مجموعة احد الضلعين ويطلب من الطفل ان يضع في المكان الخالي الصورة المناسبة والتي يمكن أن تساير ضلعي الزاوية. ثم يطلب منه تبرير اختياره كما يحاول ان يعرض عليه اختيارا مخالفا (هل يمكن أن نضع هذه الصورة الأخرى في نفس المكان مثل التي وضعتها وتساير الصفين؟)

الاختبار الثاني: تضمين الفئات

الغرض: تقويم فهم الطفل لاضافة الفئات (عندما تكون الأشياء يمكن تضمينها في فئتين في نفس الوضع).

المواد المستخدمة: ١٢ من مشابك الغسيل الخشبية، ثمانية منها طليت باللون الأحمر بينما طليت الأربعة الباقية باللون الأبيض.

الاجراءات: تعرض المشابك كلها أمام الطفل على المنضدة، ويحاول الفاحص أن يكشف قدرة الطفل على تصنيف المشابك عن طريق اللون (هل تستطيع ان تبين لي عدد المشابك التي أمامك؟ كم مشبكاً منها باللون الأحمر؟ مم صنعت هذه المشابك؟ . .) وعندما يتضح أن الطفل يستطيع تصنيف كل المشابك مستخدما اللون والمادة كمعيار لهذا التصنيف، يقوم الفاحص بالقاء السؤال الخاص بتضمين الفئات وهو:

(هل هناك مشابك خشبية اكثر ام مشابك حمراء؟ ولماذا، او كيف عرفت؟) ويعرض عليه اقتراحا مغايرا للتأكد من ثباته على اختياره (تصور أن أحد الأطفال قال لي أمس ان المشابك الحمراء اكثر من المشابك الخشبية .. هل تعتقد انه على صواب؟)

الاختبار الثالث: مبدأ ثبات المادة (الكم)

الغرض: تقويم فهم الطفل لمبدأ ثبات كم المادة في حالة تغير شكلها.

المواد المستخدمة: كرتان من الصلصال يتراوح قطر الواحدة من ٦ الى ٨سم

الاجراءات: ساو بين الكرتين وتأكد أن الطفل يعرف انهما متساويتان، ثم حول احدى الكرتين الى شكل مطاول بدحرجتها تحت يدك على المنضدة ثم اسأل الطفل:

(١) هل هناك صلصال اكثر في أي منهما؟ لماذا وكيف عرفت؟
(٢) لو قمنا بفرد اصبع الصلصال هذا اكثر هل ستظل كمية الصلصال كما هي؟

الاختبار الرابع: التنسيق المكاني

الغرض: تقويم قدرة الطفل على ادراك العلاقات المكانية البسيطة بين الأشياء.

المواد المستخدمة: زجاجتان شفافتان من الزجاجات الصغيرة وتملأ احداهما الى النصف بماء ملون بالاضافة الى ورقة في حجم الفولسكاب، مقسمة الى اربعة مربعات مرسوم في كل مربع زجاجة مماثلة فارغة وفي وضع غير معتدل.

الاجراءات: يعرض الفاحص للطفل الزجاجة التي بها الماء الملون ويحركها في أوضاع عدة لكي يرى ويحضر الزجاجة الفارغة امام الطفل وعليه أن يتخيل ان بها ماء الى منتصفها ويرسم على الصورة الموجودة في الورقة مستوى الماء كما يكون في الوضع الذي نبنيه له. ويسأله عن التفسير للاجابة الصحيحة ويعرض عليه اقتراحا مغايرا.

الهوامش

١ - ولم تقتصر دراسات التقويم هذه على الاطفال العاديين بل تطرقت الى الاطفال غير العاديين من المتخلفين عقليا (Miller & Chapman, 1984) أو الصم (Greenberg et al, 1984)

٢ - توزيع الدرجات لكل اختبار على اساس درجة واحدة للاجابة الصحيحة، نصف درجة للتبرير السليم، نصف درجة لمقاومة الاقتراح المغاير.

المصادر العربية:

الزند، و.
١٩٧٦ المفردات الشائعة لدى أطفال المرحلة التمهيدية في بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد.

زهران ، ح.
١٩٨٢ علم النفس النمو، عالم الكتب، القاهرة.

السيد، ف.
١٩٦٨ الاسس النفسية للنمو من الطفولة الى الشيخوخة، دار الفكر العربي، القاهرة.

عبدالرحمن ، س.
١٩٨٣ القياس النفسي، مكتبة الفلاح، الكويت.

عبده، د.
١٩٨٤ دراسات في علم اللغة النفسي، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت.

———

١٩٨٠ «نمو الطفل اللغوي وعلاقته بنموه الادراكي»، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت ـ ٧، (شتاء): ٢٧ ـ ٤٠.

عبده ، د. وعبده، س.
١٩٨١ «اكتساب المفردات عند الطفل» ـ المجلة العربية للعلوم الانسانية ـ جامعة الكويت، المجلد الأول، (العدد الثالث): ٩٥ ـ ١١٤.

عطية، ن.
١٩٧٨ المعنى اللغوي للانماط لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية. الكويت، مؤسسة على جراح الصباح.

عيسى، م.
١٩٨١ جان بياجيه بين النظرية والتطبيق. القاهرة، دار المعارف.

الفقي ، ح. وصالح ، ع.
١٩٧٦ «النمو اللغوي عند الأطفال في مرحلة الروضة بالكويت وعلاقته ببعض جوانب النمو المعرفي الاخرى» مجلة كلية الآداب والتربية ـ جامعة الكويت. (١٣): ٤١ ـ ٥٤.

الهراس، ك.
١٩٧٧ دراسة مقارنة للمستوى التحصيلي عند أطفال التحقوا بالحضانة وأطفال لم يلتحقوا بها، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية البنات جامعة عين شمس.

المصادر الأجنبية:

Ambron, S.R.
1978 Child Development (2nd ed.). New York: Holt, Rinehart & winston

Ausubel, O.P and Sullivan, E.V.
1970 Theory and Problems of Child Development (2nd ed.) New York: Grune Bc• Stratton Enc.

Bart, W.M. and Airrsian, P.W.
1974 "Determination of the ordering among seven Piagetian tasks by an ordering-theoretic technique." Journal of Educational Psychology 66: 277-84

Beal, C.R. and Flavell, J.H.
1983 "Young speakers' evaluations of their listener's comprehension in a referential communication task." Child Development 54: 148-153.

Brown, R.W.
1965 Social Psychology. New York: Free Press

Cazden, C.B.
1972 Child Language and Education. London: Holt, Rinehart & Winston

Cowan, P.A.
1967 "The link between cognitive structureand social structure." presented at Language Development Symposium, Society for Research in Child Development (March)

Eassa, M.R.
1979 A Study of the Development of Syntary and Piagetian Operational Thought in Arabic-English Bilinguals. Unpublished doctoral dissertation, University of Kentucky

Eassa, M.R.
1981 "Could meaning be an "r" m? revisited." College of Education Journal, Mansura University 4, 1: 15-26

Flavell, J.H.
1966 "The development of two related forms of social cognition: role taking and verbal communication." pp. 246-272 in A. Kidd and J.L. Rivoire (Eds.) Perceptual Development in Children. New York: International Universities Press.

Fry, C.L.
1967 "A developmental examination of performance in a tacit coordination game situation." Personality and Social Psychology, No. 5: 277-281

Glucksberg, S. and Kraus, R.M.
1967 "What do people say after they have learned how to talk? Studies of the development of referential communication." Merrill-Palmer Quarterly 13: 309-316

Greenberg, M.T., Calderon, R. and Kusche, C.
1984 "Early interventions using simultaneous communication with deaf infants: the effect on communication development." Child Development 55,2 (April): 607-616

Griffiths, C.P.S.
1969 "A follow-up study of children with disorders of speech." British Journal of Disorders of Communication 4: 1-46

Inhelder, B. and Sinclair, H.
1964 "Learning cognitive structures." pp. 2-21 in P. Mussen, J. Langer and M. Covington, Trends and Issues in Developmental Psychology. New York: Holt, Rinehart & Winston.

Kindlon, D.L. and Garrison, W.
1984 "The Boston Naming Test: norm data and cue utilization in a smaple of normal 6 and 7 year old children." Brain and Language 21, 2 (March): 255-259

Kraus, R.M. and Glucksberg, S.
1969 "The development of communication competence as a function of age." Child Development 40:255-266

Kraus, R.M. and Weinheimer, S.
1967 "Effect of referent similarity and communication made on verbal encoding." Journal of Verbal Behaviour 6: 359-363

Kraus, R.M., Vivekananthan, P.S. and Weinheimer, S.
1968 "Inner speech and external speech: characteristics and communication effectiveness of socially and non-socially encoded messages." Journal of Personality an Social Psychology 9: 295-300

Miller, J.F. and Chapman, R.S.
1984 "Disorders of communication: investigating the development of mentally retarded children." American Journal of Mental Deficiency 88,5 (March): 536-545

Neville, M.H.

1967[a] Factors affecting listening comprehension." Alberta Journal of Educational Research 13,3: 201-210

———

1967[b] "Understanding between children of the same age." Alberta Journal of Educational Research 13,3: 221-230

Piaget, J.

1965 The Child's Conception of Number. New York: Norton

Ratner, S.C. and Rice, F.E.

1963 "The effect of the listener on the speaking interaction." Psychological Record: 265-268

Robinson, E.J.

1981 "The child's understanding of inadequate messages and communication failure: a problem of ignorance or egocentrism?" in W.P. Dickson (Ed.) Children's Oral Communication Skills. New York: Academic Press

Rowher, W.D. Jr., Ammon, P.R. and Cramer, P.

1974 Understanding Intellectual Development: Three Approaches of Theory and Practice. Illinois: Dryden Press

Sonnenschein, S. and Whitehurst, G.J.

1984 "Developing referential communication: a hierachy of skills." Child Development 55: 1936-1945

Sullivan, E.V. and Hunt, E.E.

1967 "Interpersonal and objective decentering as a function of age and social class." Journal of Genetic Psychology 100: 199-210

Wise, A.

1965 Communication in Speech. London: Longmans

Woodruff, A.

1967 "Cognitive models of learning instruction." pp. 55-98 in L. Siegel (Ed.), Instruction: Some Contemporary Viewpoints. San Francisco: Chandler Publishing Co.

علم الاجتماع في العالم العربي بين المحلية والدولية

مصطفى ناجي
قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية-جامعة الكويت

موضوع هذه الورقة هو النقاش الدائر حول النزعة نحو تدويل علم الاجتماع والتي تبنتها عدة منظمات علمية وعالمية (William, 1975) منذ الحرب العالمية الثانية وبين الاتجاه نحو تشجيع قيام علم الاجتماع ـ أو بالاحرى علوم اجتماعية ـ اقليمية أو محلية والتي شهدتها حديثا بعض اقاليم العالم الثالث في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا (Unesco, 1973) ومن ضمنها المنطقة العربية.

وكما هي العادة في أي تحليل سوسيولوجي سأبدأ بتعريف مفهومي الدولية والمحلية.

الدولية:

تدويل علم الاجتماع لا يعني فقط توسيع وانتشار هذا العلم في دول العالم المختلفة ـ وهو ما حدث بالفعل منذ الحرب العالمية الثانية ـ ولكنه يعني نمو كتلة المعرفة السوسيولوجية القائمة على البحوث عبر الدولية وعبر الثقافية. ان النزعة نحو تدويل علم الاجتماع تهتم بتكوين نظام يتمثل في ارتباط قيمي بتنمية مجموعة متراكمة معممة من المعرفة السوسيولوجية المقننة بغض النظر عن الحدود القومية أو الثقافية. (William, 1975, Janowitz & Hill, 1973)

ان الاتجاه نحو الدولية ينطلق من القول بأنه بقدر تنمية علم الاجتماع كعلم لنظام دولي مميز عن النظم العلمية الاخرى فانه يكتسب بناء معياريا مستقلا مما يضاهي مثله في أي علم.

وبقدر قبول تلك المعايير على أنها ملزمة واكتسابها قيما أساسية بغض النظر عن الحدود القومية أو الثقافية تصبح هذه المعايير مقومات تطوير للمنظور السوسيولوجي نحو:

١ ـ تجميع المعرفة السوسيولوجية ذات الأساس المشترك المبني على وصول علماء الاجتماع الى اتفاق مبدئي على طبيعة المشكلة المطلوب دراستها والمناهج الاساسية المراد استعمالها.

٢ ـ التخفيف من حدة الصراعات بين النزعات الأيديولوجية والمعرفية والمنهجية والانقسامات المتعددة بين أصحاب النظريات السوسيولجية.

٣ ـ زيادة اهتمام علماء الاجتماع باستيعاب التطورات العلمية الدولية والتغلب على مشاكل الانعزال اللغوي والثقافي في التراث السوسيولوجي.

٤ ـ تنظيم شبكات للاتصال عبر قنوات رسمية وغير رسمية بين علماء الاجتماع من الأمم المختلفة ومشاطرة المعلومات وتبادل الأفكار بين أفراد المجتمع الدولي لعلماء الاجتماع.

المحليــة:

المحلية هي حركة تدعو إلى تشجيع قيام علم اجتماع مستقل في مناطق العالم الثالث، وذلك باعطائه قاعدة محلية لأداء مهمتي التدريس والبحث وكذلك التأكيد على الجانب المحلي في كل من التوثيق والتنظيم والاتصال العلمي. ان الهدف الذي تصبو اليه المحلية هو استقلالية المعالجة السوسيولوجية من الانماط المستورد معظمها من الدول الغربية في امريكا وأوربا. (Obikeze, 1981)

ويتبنى المنادون بالاتجاه نحو المحلية احد موقفين:

الموقف الأول:

لا يرفض اسهامات العلوم الاجتماعية الغربية ولكنه يتخذ موقفا منتقدا من بعض اتجاهاتها المتحيزة ثقافيا ومن تطلعاتها العالمية.

الموقف الثاني:

يرفض علم الاجتماع الغربي وخاصة لأنه «أضحى حمالا للوعي الزائف بالانسان والمجتمع مما يعني أن نظرية العلم ـ ومجاله ومنهجه اصبحت زائفة ومكرسة للوعي الزائف ـ العلمي والاجتماعي العام» (عبدالمعطي، ١٩٨٤ : ٩٤).

ويحدد هذا الموقف الوظائف المجتمعية لعلم السوسيولوجيا الغربية على أنها تهدف الى المحافظة على الوضع القائم وتعمل على تكريس التبعية والتغريب والهامشية (نصر، ١٩٨٥ : ١٦٩).

ان الواقع يدل على أن ظهور علم الاجتماع في العالم العربي لم يكن تلبية لحاجة

مجتمعية معينة ولكنه كان تقليدا للنظام الأكاديمي الغربي، وبالتالي كانت فترة بداية ظهور علم الاجتماع تتسم بتطبيق قوالب فكرية ونظرية نمطية مستوردة من المجتمعات الغربية ومبنية على التراث الغربي ووقائعه (عمر: ١٩٨٤) وقد أدى ذلك الى فترة محاكاة وتقليد للدراسات الغربية دون ابتكار أو تجديد. وبهدف تحديد اطار مرجعي للمناقشة التي ستلي سنستعرض باختصار شديد فيما يلي، بعض سمات علم الاجتماع الممارس في المنطقة العربية. سنحاول في هذا العرض الربط بين هذه السمات وبين أبعاد كل من المحلية والدولية، متطرقين في الجزء الأول من الورقة الى موضوعات التدريس والبحث (الممارسة)، ثم نتطرق الى استعمالات النظرية والمنهج ومسألة التراث، والاتجاهات الايديولوجية.

الممارسة:

(أ) التدريس والبحث:

ان انشغال علماء الاجتماع بأعمال التدريس والتدريب بالجامعات والمعاهد العربية جعل من التأليف ـ وليس البحث العلمي ـ النمط الأساسي للنشاط العلمي، وقد انبثق عن هذه الظاهرة عدة اتجاهات يمكن تلخيص بعضها في الآتي:

١ ـ ارتباط معظم التأليف بمستوى طلاب المرحلة الجامعية الأولى أدى بالضرورة الى تحجيم المستوى العلمي للمادة العلمية في الكتب الجامعية.

٢ ـ اتجاه معظم المؤلفين للنقل أو الترجمة أو التلخيص لمحتويات الكتب والمراجع الأجنبية رسخ مفاهيم العلم وأدبياته في اللغات والمراجع الأجنبية وتسبب في هامشية المراجع العربية في التوثيق العلمي.

٣ ـ ندرة المعطيات المتوافرة عن المجتمعات العربية من الكتب المؤلفة والمنشورات الاكاديمية (ابراهيم، ١٩٨٥: ١٣١) واتصاف ما هو موجود منها بالسطحية، والتجزئة جسم من السمة التجريدية المرتبطة بمصطلحات علم الاجتماع وضاعف من ابتعادها عن الواقع المجتمعي في الاقطار العربية.

٤ ـ بطء التطور في التخصصات الفرعية المستحدثة في علم الاجتماع ادى إلى حدوث فجوة علمية زمنية في متابعة البحوث الحديثة ويظهر هذا التخلف بصورة واضحة من محتويات المكتبة العربية، بخاصة في مصادر البحوث وكذلك في محتويات المحاضرة.

٥ ـ انحصار معظم نشاطات علماء الاجتماع في المحيط الجامعي مما أدى الى تقليص نشاطاتهم المجتمعية.

٦ - غياب التنظيم العلمي المتمثل في هيئة جمعية علمية - رغم المحاولات المتكررة لتشكيل مثل هذا التنظيم - أفقد علماء الاجتماع العرب اطاراً محتملا للتفاعل والتبادل العلمي والمهني.

النظــرية:

رغم ظهور بعض المحاولات التي كانت تهدف الى ابراز النظرية الاجتماعية المحلية فان من المسلم به أنه - بخلاف نظرية ابن خلدون - لا توجد نظرية نوعية متكاملة عن المجتمع العربي، وانه رغم مضي خمسين عاما على ادخال علم الاجتماع الى الجامعات العربية ومن ثم انتشاره الى معظم جامعات المنطقة، فإن حصاد هذه السنين يكاد يكون معدوما في مجال التنظير.

في الواقع يوجد فقر وافتقار في مجال بناء النظرية السوسيولوجية العلمية في المنطقة العربية. دعاة المحلية يعزون هذا الفقر الى فقدان القدرة على تصور وتطوير نظرية علمية منبثقة من تاريخ وواقع المجتمع العربي (عبدالمعطي، ١٩٨١، بوحديبة، ١٩٨٣)

ودعاة الدولية يرون أن الافتقار الى التنظير الواضح المعتمد على المفاهيم العلمية يرجع الى اتجاه معظم المنظرين الى مناقشة اعمال رواد الفكر الاجتماعي الغربي الذين يدرسون في الغرب الآن من قبيل التأريخ لمراحل تطور علم الاجتماع. ان الاضطرابات التي تصاحب محاولات التنظير في علم الاجتماع العربي ظاهرة (الانصاري، ١٩٨٠: ٢٢٣ - ٢٢٧) ايضا في مجالات عدة منها على سبيل المثال لا الحصر:

(١) فقدان الصلة بين التنظير والعمل الميداني الذي أدى الى اتساع الفجوة بين المنظرين والممارسين.

(٢) المبالغة في عمومية المجتمع العربي من جهة، او في خصوصية مجتمعات أقطاره من جهة أخرى.

(٣) الاعتماد بصورة أساسية على الاتجاه النقدي غير المنهجي - في محاولة بلورة وفهم المواقف النظرية انعكس في اشكالية المنهج وغياب الموضوعية عن الكثير من التحليل السوسيولوجي.

المنهج:

هنا أيضا يشكو علماء الاجتماع في المنطقة العربية من معاناة البحث السوسيولوجي بصفة عامة من ارتباك منهجي يرتبط تارة ارتباطا مباشراً بأنماط النظرية وتارة أخرى بنوعية الموضوعات المبحوثة. ويعزى هذا الارتباك المنهجي - حسب تقديرنا لعوامل عدة - من أهمها.

(١) ضعف مستوى التدريب الجامعي في المنطقة في مجالات تصميم البحوث واستعمالات المنهج وطرق البحث الكمية.

(٢) ندرة الفرص المتاحة لعلماء الاجتماع لاجراء بحوث مسحية أو حقلية ولجوء الكثير منهم الى التعويض عن ذلك بتبني مناهج كيفية ونقدية في معظمها.

(٣) بدائية تقنية البحوث الاجتماعية العربية وبخاصة في مجالات طرق تجميع البيانات وتحليلها وكذلك في مجالات البحوث التطبيقية.

ولنستعرض باختصار بعض المواقف الواردة تجاه اشكالية المنهج في البحث السوسيولوجي العربي

الموقف الأول يحبذ الاهتمام بالتنظير على حساب المنهج ويرى البحث السوسيولوجي من منظور مناقشة ومقارنة وتوليفة المواقف والمفاهيم الواردة في أفكار الرواد.

الموقف الثاني يحبذ الاهتمام بالمنهج على حساب النظرية، ويفضل تقديم أعمال امبريقية كمية مبسطة معتمدة على الدراسات الميدانية والمسحية[1].

على صعيد آخر حذر البعض من دعاة المحلية من استيراد منهجيات بحث غريبة عن المجتمع العربي ومن تطبيقها دون دراسة للأوضاع السائدة. (صالح، ١٩٨٣، حجازي، ١٩٨٥) وعبروا عن ضرورة اعادة النظر في الأساليب المنهجية ومحاولة ابتداع وتطويع أدوات بحثية ومنهجية ملائمة لخصوصية الواقع العربي ومشكلاته (حجازي، ١٩٨٥).

بينما يرى الفريق الآخر انه لا ضرر من الاطلاع على المناهج العلمية المستعملة في التحليل السوسيولوجي الغربي وتمثلها واستعمالها في الحالات المناسبة وبخاصة وأنها قدمت الاسانيد القاطعة عن قدرتها على التفسير والتطور والتعبير. (صفدي وآخرون، ١٩٧٨: ٦).

والسؤال الوارد في أي محاولة لتنمية علم اجتماع محلي هو امكانية تصميم وسائل ومناهج بحثية لها صفة الابداع والابتكار بحيث تفي بغرضين أساسيين هما: أولا مقابلة طموحات الدول النامية، وثانياً في نفس الوقت، المحافظة على السمات الرئيسة للتساؤل العلمي.

وفي تصوري أن العلة الرئيسة في هذا المجال هي الاتجاه الشائع الى تقديم كتابات تعبر عن وجهات نظر ـ آراء ـ مجردة من أي أساس منهجي أو تقني أو علمي للقراء على أنها دراسات في مجال العلوم الانسانية عموما والاجتماعية على وجه الخصوص، بل ونرى البعض يذهب الى حد التسخيف بالمنهجيات والأساليب التقنية بصورة عامة.

المحلية والدولية ومسألة التراث :

هناك عدة تساؤلات مطروحة عن التراث العربي، مفهومه ومضمونه، مستوى تجريده ومدى وضرورة الالتزام به (الجابري، ١٩٨٤، الدجاني، ١٩٨٤، زريق، ١٩٨٤، حمصي، ١٩٧٩). فمثلا نجد ظاهرة التبسيط المفرط في التصور المجرد للتراث العربي الاقليمي من جهة، والتراث القطري والمحلي من جهة أخرى. كذلك هناك ظاهرة الخلط بين التراث المكتوب والتراث المتمثل في الممارسات والتقاليد الفعلية المعاشة. هذا بخلاف التفاوت الواضح في تقدير القيمة العلمية لما يمكن الانتفاع به من مصادر التراث.

وفي هذا المضمار لابد لنا أيضا من الإشارة الى الرأي القائل بأن المجتمع العربي المعاصر يعيش نمطا ثقافيا اجتماعيا واحدا (الجابري، ١٩٨٤، يس، ١٩٧٨) تجسده وحدة النمط اللغوي السائد. والرأي المعبر عن خصوصية المجتمعات العربية والمتمثلة في الأنماط الاجتماعية والثقافية المتعددة، والتباين الظاهر في المجتمعات الانتقالية حتى في القطر العربي الواحد[٢].

ومن البديهي اذن، ان كثيرا من هذه التساؤلات تنسحب في مضمونها على النقاش الوارد بين المحلية والدولية.

الأغلبية من دعاة المحلية يقف حيال التراث العربي موقف الانتصار الكامل والانبهار والتقديس. ومن جهة اخرى نجد من بين الداعين للعالمية من يتمرد على التراث ومن يصوره على أنه حاجز مانع وحمل ثقيل للفكر العلمي المتجدد. وهناك الفريق الثالث الذي يدعو الى مصالحة للتوفيق بين الاتجاهين والجمع بين الاصالة والمعاصرة.

هذه المصالحة اللفظية لفض الخلاف وصفت على أنها «محاولة للتوفيق بالوسط السعيد..وعملية انتقائية. .تصرفنا في كثير من الأحيان عن دراسة الواقع وتحليله في حركته الموضوعية والتقنية وعن اتخاذ الخطوات اللازمة لمواجهة قضايا التنمية وتحرير الانسان العربي طاقة وفعلا ومشاركة واستمتاعا» (عمار، ١٩٨١)

على صعيد آخر هناك من يرى أن المادة العلمية في كتب التراث لم تعد تتلاءم بغير شك مع العصر الحديث، بعد كل ما أحرزه العلم من تقدم «وان الاهتمام بابراز المنهج الذي اتبع في تلك الاعمال (التراث) والموقف المنهجي والنظري لاصحابها . . . هي الناحية التي تتعدى وتتخطى كل حدود الزمان والمكان (ابو زيد، ١٩٨٣ : ٣ ـ ١٠).

علم الاجتماع بين المحلية والدولية والصراعات الايديولوجية:

ليس هناك جديد في القول بأن الاهتمام بتصنيف النظريات الاجتماعية عن طريق ربطها بالاساس الايديولوجي الذي انطلقت منه قد اعطى طابعا أيديولوجيا للتحليل

السوسيولوجي، وقد ساعد ذلك على تنوع المنطلقات الايديولوجية للمفكرين الاجتماعيين. ولهذه الظاهرة ـ في تصورنا ايجابيات وسلبيات واضحة في العمل السوسيولوجي العالمي والمحلي.

فمن جهة ان صراع الايديولوجيات (الليبرالية ـ المحافظة ـ الراديكالية . .) قد ساعد على تطوير النظريات العلمية المتناسقة مع وجهات النظر الايديولوجية المعينة وطور من قدراتها على التفسير والتنبؤ، ومن جهة اخرى يمكن القول ان التحليل السوسيولوجي المرتبط ارتباطا اعمى بمنطلق ايديولوجي معين يشكل احتكارا على قدرات عالم الاجتماع في التفسير وتطويع المعطيات النظرية والمنهجية لتتناسب مع موضوع البحث وخاصية الظاهرة. واذا سلمنا جدلا بأنه من الضروري تواجد ايديولوجية معينة توجه البحث السوسيولوجي. فما هو النمط الامثل ـ او الحد الادنى الذي يمكن تبنيه شكلا وموضوعا لترشيد الدراسات الاجتماعية في المجتمعات العربية، بل وما هي معايير الشرعية في اي محاولة لفرض نموذج معين واعتباره النموذج المعبر عن واقع المعطيات العربية والمحلية، هذا اذا أخذنا في الاعتبار الصراعات العديدة بين الايديولوجيات العالمية والمحلية والقطرية التي تتنافس على الساحة العربية.

ان صعوبة الاجابة عن هذه الاسئلة، بل وفي الواقع استحالتها، يرجع في تصوري إلى عدة معطيات لحل هذه المشكلة منها الآتي:

(١) اذا كان لابد من ادخال العامل الايديولوجي في البحث السوسيولوجي فيكون ذلك في اختيار النموذج او في تفضيل نظرية معينة مثلا ـ على أن يكون في ذلك نهاية المطاف ـ وعلى الباحث بعد ذلك أن يفرض المنهج العلمي على جميع خطوات الدراسة.

(٢) اذا شاء عالم الاجتماع أداء دور واع لاستراتيجية معينة أو اتجاه سياسي او اقتصادي معين، فيجب ان يصاحب ذلك الفصل بين دوره الاكاديمي ودوره الاجتماعي بوضوح.

(٣) ان الارتباط الفكري المراهق (العاطفي) ببعض الايديولوجيات العالمية منها او المحلية قد يؤدي في النهاية الى جمود فكري وتقوقع ثقافي.

من هذه الخلفية، وبهدف توضيح العلاقة بين مسألة الايديولوجية والنقاش حول العالمية والمحلية، لابد أن نسأل من هم الداعون الى المحلية؟ وما هي اتجاهاتهم الايديولوجية؟

ليس من الصعب ملاحظة وجود مجموعات فكرية متناقضة بين المنادين بالمحلية

(حسين، ١٩٨٣، عبدالمعطي، ١٩٨٥ : ٢٠ ـ ٣٦) من هذه المجموعات نجد المتمسكين بشدة بالأصالة ـ العربية والاسلامية ـ والرافضين للثقافة الغربية وبالتالي لعلم الاجتماع الذي هو نتاج هذه الثقافة، ويتبنى هذا الموقف ايضا ولكن لسبب آخر المجموعة الراديكالية الرافضة للنظام الرأسمالي، وبالتالي لعلم الاجتماع العالمي وبخاصة الغربي، وبالذات الامريكي، الذي عاصر تطور هذا النمط الاقتصادي (الأربي، ١٩٨٣، الخطيبي، ١٩٧٥).

وكما هو معروف يوجد في كل جماعة علمية افراد توقفوا عن ملاحقة الركب العلمي العالمي اطلاعا واسهاما ومخاطبة. ليس من المستبعد ان يكون من بين الاجتماعيين العرب من يتخذ من المحلية شعارا لتغطية مثل هذا الجمود العلمي.

غير أنه على ما يبدو فان الكثير من علماء الاجتماع العرب يبدون اهتماما بتطوير الدراسات الاجتماعية من منطلق علمي يأخذ في الاعتبار الصفات الاقليمية والقطرية آملين في ابراز دور علم الاجتماع الاكاديمي والمجتمعي في دراسة وحل مشكلات المنطقة.

من هذه الخلفية، وبهدف توضيح العلاقة بين مسألة الايديولوجية والنقاش حول المحلية يمكننا استشفاف البدائل المقترحة لعلم الاجتماع العربي حسب التصورات الواردة في حسابات كل مجموعة.

اسهامات الجماعات الفكرية في نطاق المحلية:

الحقيقة انه من الصعب تشخيص الوضع الراهن لعلم الاجتماع العربي بدقة، والواقع ان مثل هذا التشخيص لا يدخل ضمن الاهداف الرئيسة لهذا المقال. ويمكن للقارىء المهتم بالموضوع الرجوع الى مقالات أخرى للحصول على معلومات اكثر تفصيلا.

وفيما يلي نورد تقديما ـ ولو بصورة هامشية ـ لإسهامات كل من المجموعات الفكرية المرتبطة بالاتجاه نحو المحلية.

أولا: من المعروف أن هناك مجموعة من المفكرين العرب ـ ومن ضمنهم علماء الاجتماع ـ الذين تبنوا الفكر الماركسي بأنماطه المتعددة في تحليل ودراسة واقع المجتمع والفرد العربي. وبالتالي نجد مجموعة من علماء الاجتماع الذين ارتبطت اسهاماتهم العلمية بالاتجاه النقدي المنبثق من المادية التاريخية والذين اعطوا اهتماما خاصا لتحليل المواضيع الاقتصادية والسياسية ومسائل التنمية.

وللاسف يتصف الكثير من هذا الانتاج الفكري بالعقائدية والدوجمائية. ولكن

هناك أيضا اتجاهاً آخر يشير الى تبلور نقدي جدي في الدراسات والبحوث العربية الذي يمكن ان يسهم في بلورة المواقف النظرية.

ورغم انه من المستحيل في هذا المجال تقويم النتاج العلمي لأي من هذه المجموعات الفكرية، فاننا نرغب في ابراز خطأ تقديم الفكر الماركسي على أنه بديل محلي ومناسب للاتجاهات السائدة في علم الاجتماع الغربي وبخاصة الامريكي. فان النظرية الماركسية ـ شأنها شأن البنائية الوظيفية ـ هي نتاج الفكر الغربي. وهي أيضا مستوردة. ثم ان الاهتمام الحالي بالنظرية الماركسية يشمل علماء الاجتماع الغربيين وغيرهم ـ في اعادة لدراسة الفكر الماركسي ومحاولة الفرز بين ما هو عقائدي وما هو عقلاني من بين مضامينه.

ثانيا: الاسهامات التي اوردها أصحاب التفسير الديني تأتي من جماعات عدة من بينها علماء إجتماع ومفكرون آخرون في مجالات (الفقه ـ التشريع ـ التاريخ ... الخ) الذين يمكن ادراج بعض نتاجهم الفكري ضمن الدراسات الاجتماعية. وتتسم الاغلبية من هذه الدراسات بظاهرة ترديد افكار ونظريات الفلسفة الاجتماعية الاسلامية القديمة (العربي، ١٩٧٧، حلبي، ١٩٨٤، اسماعيل، ١٩٧٨) وهناك اتجاه بين اصحاب التفسير الديني اكثر حداثة واقل دوجماتية يهدف الى دراسة تأثير العوامل الدينية على ظواهر اجتماعية معينة كالرعاية الاجتماعية، الاسرة، مكانة المرأة، الجريمة، الايديولوجية .. وخلافه وبالرغم من محورية العامل الديني في التراث العربي وبالرغم من أهميته كعامل تفسير للواقع العربي، فان الدراسات الحالية ـ مع وجود بعض الشواذ ـ تعاني من:

(١) التأكيد على النموذج الديني الامثل على حساب الواقع ومن ثم تجاهل الهوة الموجودة بين واقع المجتمع ومثاليات الدين.

(٢) الالتزام بمحظورات فكرية مصطنعة بعضها يمثل تقاليد اجتماعية اكثر من كونها دينية.

(٣) غياب الموقف الانتقادي والتمسك بالموقف الدفاعي والتبريري حتى في تفسير ممارسات وتقاليد اجتماعية.

(٤) غياب العمق في تحليل تأثير العوامل الفكرية والاجتماعية المرتكزة على ركائز دينية، او شبه دينية، في ترشيد التخلف الثقافي والاجتماعي والاقتصادي وفي تنمية السلبية في الشخصية العربية.

هذا ويرى البعض في صعود هذين التيارين (الماركسيين الجدد والتراثيين الجدد) وتحالفهم واتفاقهم على عدد من موضوعات وقضايا الرؤية النقدية في علم الاجتماع، واختلافهم في عدد آخر من القضايا صورة لمستقبل علم الاجتماع العربي. (عبدالمعطي، ١٩٨٥).

والفريق الاخر من دعاة المحلية عن طريق القومية ينادي بشعارات تطالب بعلم اجتماع نابع لا تابع وبضرورة الكفاح على طريق تمهيد قيام علم اجتماع قومي، وتطالب بتطور ادوات بحث خاصة ونظريات مستقلة ومفاهيم خاصة لعلم اجتماع عربي مستقل[٣].

وبالرغم من الانجذاب «العاطفي» لمثل هذه الشعارات فمن البديهي انه ما دامت لم تتوفر بعد البدائل النظرية او المنهجية المناسبة فهذه الشعارات يجب الا تصبح في مضمونها بديلا للدراسات الجدية لتاريخ او لحاضر الواقع الذي يعيش فيه المجتمع والانسان العربي.

وكمحاولة لتأريخ تطور الاتجاه نحو المحلية في المنطقة العربية نجد ان هذه المحاولات اخذت في بدايتها اجتهادات فردية لخلق نقاش حول النظرية والمنهج ثم تطورت الى محاولات جماعية تهدف للنهوض بعلم الاجتماع في العالم العربي بتشجيع من بعض المنظمات الثقافية كالمنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم. والظاهر انه بازدياد الحماس تبلورت هذه المحاولات في المطالبة بقيام علم اجتماع عربي قومي. ولمتابعة تطور الفكر نحو المحلية يمكن دراسة وقائع ندوات المؤتمرات التي عقدت بهدف النهوض بعلم الاجتماع في الوطن العربي ومنها على سبيل المثال لا الحصر المؤتمرات والندوات الاتية:

«النهوض بعلم الاجتماع في الوطن العربي» (الجزائر، ١٩٧٣)، اوضاع العلوم الاجتماعية في الشرق الاوسط «(الاسكندرية، ١٩٧٤)» تطوير العلوم الاجتماعية في الشرق الاوسط» (الكويت، ١٩٧٨) «مشكلة المنهج في بحوث العلوم الاجتماعية» (القاهرة ١٩٨٣)، «نحو علم اجتماعي عربي» (ابو ظبي ١٩٨٣)، «اشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي» (القاهرة ١٩٨٣)، «سياسة العلوم الاجتماعية في الوطن العربي» (تونس ١٩٨٤)، «علم الاجتماع وقضايا الانسان العربي» (الكويت، ١٩٨٤)، «ونحو علم اجتماع عربي» (تونس ١٩٨٥).

حدد المشاركون في هذه المؤتمرات هوية علم الاجتماع العربي على أنه «علم عربي بتوجّهاته الفكرية المستمدة من دراسة تاريخنا الاجتماعي وهو عربي بموضوعه الذي يتخذ من المجتمع العربي واهتمامه بقضاياه التي تصل الى اعماق المجتمع وبتصديقه للقضايا الاساسية، وبأولويات بحوثه وبنتائجها التي توجه في خدمة المجتمع العربي وقضاياه المعاصرة وطنيا وقوميا (القطب، ١٩٨٣: ٢٤٧ - ٢٤٨).

وحدد المؤتمرون التحديات التي تواجه قيام علم اجتماع عربي في:

(١) انحياز غالبية علماء الاجتماع الى النظريات والاساليب المنهجية الغربية.

(٢) الافتقار الى لغة علمية مشتركة بين المشتغلين بعلم الاجتماع في الوطن العربي.

(٣) عزلة العلم بسبب توجهه الى الايديولوجيات الغربية واغترابه عن صانع القرار والجماهير العربية.

(٤) التمويل الاجنبي للبحوث ومشكلة التبعية العلمية.

وكما هي العادة في مثل هذه المؤتمرات تحتل التوصيات مكانا بارزا من وقائع الندوة ويخرج منها القليل الى حيز التنفيذ.

ازمة علم الاجتماع «العربي»:

ان المتأمل لساحة الفكر السوسيولوجي لابد وأن يلاحظ وجود اطروحات عديدة مثارة حاليا حول ما يسمى بأزمة علم الاجتماع العربي. وهنا ايضا يمكن، ولو بصورة عامة، تفسير ابعاد هذه الأزمة من منظوري المحلية والدولية.

أولا، يوجد تساؤل حول طبيعة علم الاجتماع وعن دوره الأكاديمي والمجتمعي ويبدو أن بعض دعاة الاتجاه نحو المحلية يصورون لعلم الاجتماع مهمة خاصة ولعلماء الاجتماع دورا محددا في ايضاح الطريق بصورة عملية لحل مشكلات المجتمع العربي، ومشكلات أقطاره، ولتخفيف المعاناة التي يشعر بها الانسان العربي في حين يفضل محبذو الاتجاه نحو العالمية أن يركز علماء الاجتماع على بناء أنساق العلم واثراء اطره المنهجية والنظرية وامكاناته البحثية كخطوة مرحلية ضرورية، وبالتالي يرى هذا الفريق أن نضوج الفكر السوسيولوجي أكاديميا وعلميا يمثل خطوة بنائية هامة، لاكتساب نشاطات علم السوسيولوجيا المجتمعية فعالية ولمساهمته المؤثرة في وضع السياسات وحل المشكلات الاجتماعية في مرحلة لاحقة. ومن الطبيعي أن يبرز مثل هذا التساؤل عن دور علم الاجتماع وهو تساؤل يمثل في واقعه صدى نقاش مماثل أثير من قبل في الاوساط السوسيولوجية الغربية بين الاتجاه الاكاديمي الصرف وبين الاتجاه التطبيقي الاكلنيكي، الا أن مضمون هذا الحوار قد أخذ في المنطقة العربية أبعادا اخرى ويرجع ذلك على ما يبدو الى عدة عوامل من بينها:

(١) النظرة المجتمعية السائدة في المنطقة العربية ـ شأنها في ذلك شأن معظم مناطق العالم الثالث ـ(Dunbe, 1982: 545 - 501) الى العلوم الاجتماعية والإنسانية التي تطالب بمشاركة هذه العلوم بصورة أساسية في حل مشكلات المجتمع الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

(٢) بروز الاتجاه النقدي في الفكر السوسيولوجي العربي واتخاذه في كثير من الاحيان منحى أيديولوجيا منصباً على تحليل قضايا المجتمع، السلطة، الاجتماع السياسي

وسوسيولوجيا التنمية والتخلف . . الخ ارتبط في تطوره الدعوة الى قيام علم اجتماع عربي.

(٣) الخلط الذي ما زال سائداً في بعض المحافل الاكاديمية والتطبيقية العربية بين حقول علم الاجتماع ومهنة الخدمة الاجتماعية وتداخل التصورات المهنية والعلمية للمشتغلين بتنمية حقول المعرفة والممارسة في كل منهما. (يونس، ١٩٨١ : ٢٨ - ٧١، عمر، ١٩٨٥ : ١٤٣ - ١٤٦)

ومن الأطروحات الواردة عن أزمة علم الاجتماع في المنطقة العربية أطروحة تصوير هذه الازمة على أنها حالة تعبير عن «ازمة المجتمع العربي» أو «أزمة علماء الاجتماع» ومن هذا المضمون يؤكد احد منظري هذا الاتجاه ان الخطاب السوسيولوجي يمنع عن نفسه التساؤل حول طبيعته وحول وظيفته الاجتماعية والايديولوجية وحتى حول مبررات كيانه أيضا. بالتالي فان «الخطاب السوسيولوجي حول المجتمع العربي يتأرجح تارة بين تخصيص ما هو عالمي من جهة وبين جعل الخاص عالميا من جهة اخرى. اي عن طريق نقل ملاحظات ومقولة العلم عن كل مجتمع انساني إلى المجتمع العربي بمفرده بمبرر الاختلافات الثقافية من جهة، أو محاولة اظهار، في المجتمع العربي، علاقة العمليات التي تعتبر نظريا مبادىء عالمية لهيكلة المجتمع» (شقرون، ١٩٨٥ : ٢٣، العيسى، ١٩٨٤ : ٣٠ - ٤١).

ومما أثير ايضا عن ازمة علم الاجتماع انه في مرحلته الحالية يمثل وضعا انتقاليا انعكست فيه الخصائص البنائية العامة للوطن العربي على البحوث السوسيولوجية (نعيم، ١٩٨٤) وتمثل ذلك الانعكاس في:

(١) ضعف التكامل والتواصل بين مؤسسات بحوث علم الاجتماع العربية وغياب استراتيجية عامة أو سياسية أو مجرد خطة تحدد أهدافها أو أولوياتها.

(٢) ضعف التكامل والتواصل بين مؤسسات بحوث علم الاجتماع وغيرها من مؤسسات المجتمع وندرة العلاقات المتبادلة بين مؤسسات البحث العلمي في علم الاجتماع وبين المؤسسات الاقتصادية الانتاجية او الخدمية مما يقلل من فرص اسهام البحوث السوسيولوجية في مواجهة المجتمع لمشكلاته علاوة على فقدان فرص اختبار صدق استنتاجات البحوث من خلال الممارسة الواقعية.

وبالرغم من أن المجال لا يتسع في هذا المقال لتشخيص كل العلل التي يعاني منها علم الاجتماع في المنطقة العربية - الا أن السوسيولوجيا العربية - ولاشك - تمر في مرحلة من مراحل النقد الذاتي التي اتخذت في الآونة الاخيرة منحى تشاؤميا يتسم بالماسوشيزمية الفكرية التي تبالغ في ابراز عقم العلم وهامشية علمائه (نصر، ١٩٨٥).

وفي المقابل ، هناك تيار آخر يحاول مفكروه تبرير الفشل الذي صاحب العلم - منذ نشأته - او ما يتصوره البعض على أنه فشل في الانتاج السوسيولوجي وفي مؤسساته التدريبية والبحثية ووسائل النشر . ويعزى هذا الاخفاق الى مسببات خارجية وبخاصة اجواء القهر الفكري وانفرادية صانعي القرار ونمطية المجتمعات العربية والسلبية التي تعاني منها الشخصية العربية .

وفي سياق تفسيرنا للاتجاه نحو الدولية ونحو المحلية في ساحة الفكر السوسيولوجي العربي ، يمكن لنا القول بأن المقولات التي تدعو الى الدولية تطالب في نفس الوقت بالفصل بين السوسيولوجيا والايديولوجيا وتنادي بتخفيف حدة الصراعات الفكرية والحروب الأهلية بين علماء الاجتماع العرب - والتي في تقديرنا - تستنزف جهدا وطاقات كبيرة من تفكير واهتمامات معظم المعاصرين من علماء الاجتماع العرب وتصرفهم عن انتاجات ودراسات أدق منهجية واكثر اسهاما في تطوير الحصيلة العلمية لميادين السوسيولوجيا العربية . وفي اتجاه آخر يدعو محبذو المحلية صراحة الى الانحياز الاجتماعي الواضح والى الاختيار الايديولوجي كشروط مهمة لتقدم علم الاجتماع ولوضوح رؤيته وأهدافه المجتمعية . ومن هذا المنطلق يصنفون بعض الاهتمامات السوسيولوجية وبخاصة في مجالات التنمية - علم الاجتماع السياسي - التغير الاجتماعي - الخ ، على أنها مواضيع تستوجب دراسات محورية ، ويعزون الهامشية التي يرونها في السوسيولوجيا العربية لاهتمام معظم دارسيها بموضوعات ثانوية غير محورية .

ان المتأمل لدور المدارس الفكرية الوافدة في تشكيل معالم الفكر السوسيولوجي العربي يرى بوضوح ان الفكر السوسيولوجي العربي في أطواره المختلفة ظل يدور في حلقات متتابعة من الترجمة والاقتباس والمحاكاة ، دون أن يتجاوز ذلك الى مرحلة الفكر الذاتي في ضوء خصوصيات الواقع العربي المتميز . ولذا فانه من الاهمية بمكان تحديد الأدوار التي تصبها المدارس الفكرية الوافدة في عملية تشكيل الفكر السوسيولوجي العربي بأشكاله الراهنة ، حيث أن الواقع ما زال يشير الى أن الفكر السوسيولوجي في الدول العربية ما زال يعاني من التناقض الشديد بين ما ينقل من الفكر الغربي نقلا غير هادف ولا تركيبي على الصعيد النظري وبين الواقع الاجتماعي من جهة ، وبين ما يكتب من وصف للمشكلات الاجتماعية الحية على صعيد المستوى الوصفي وبين ما تفتقر اليه هذه المشكلات من تحليل منهجي وتصور نظري بين خصوصيتها الاقليمية من جهة اخرى .

وعلى أية حال هناك ضرورة لاستمرار الحوار الواعي مع التراث السوسيولوجي الغربي والعالمي . ومن المرغوب فيه أن يأخذ هذا الحوار أشكالا مختلفة تتعدى المحاولات الفردية ، فمثلا يمكن تشكيل لجان اكاديمية او عقد مؤتمرات علمية متخصصة لمناقشة تقويم

او توثيق معلومات عن اتجاه نظري معين، مشكلة اجتماعية، تخصص علمي سريع التطور، منهج جديد، طريقة احصائية لتحليل البيانات . . . الخ .

ويمكن ايضا تشجيع تبادل الأساتذة والباحثين، وادخال نظام الحوافز لتشجيع البحث العلمي والنشر في الحوليات العلمية والعالمية وحضور الندوات العلمية، وتشجيع الترجمة والتوثيق واثراء المكتبات العربية بالمراجع العالمية.

اما عن الدعوة لقيام علم اجتماع قومي، ففي تصورنا ـ وقد نكون مخطئين ـ انها قدتكون دعوة ذات حدين:

(١) اذا اسيء فهمها قد تؤدي الى تقوقع علمي في الفكر والمنهج السوسيولوجي المجدد. ان عوامل الجذب التاريخية والعقائدية والايديولوجية والتقاليد ـ وهي عوامل قوية في الثقافة العربية ـ قد تضفي آثارا سلبية على مسار علم الاجتماع العربي المقترح مما قد يؤدي في النهاية الى نبذ المنهجية في البحث والانحصار الفكري عن التيار العالمي .

هذا من جهة ، اما من جهة اخرى فان الاجتهاد في تطوير الفكر السوسيولوجي العربي الممزوج بالاقتباس الواعي من التراث العالمي قد يضيف أبعادا واقعية لعلم الاجتماع في ادواره المختلفة في التدريس والبحث والترشيد والتطبيق، ان الفرص الموجودة لاجراء دراسات جدية عن مجتمعات يجري اعادة ترتيبها على جميع المستويات قد يرقى في النهاية بمستوى كتلة المعرفة السوسيولوجية المحلية الى مستوى عالمي .

ان تجربة اقليمية (محلية) علم الاجتماع ليست قاصرة على المنطقة العربية فقد جرت محاولات اكثر تواضعا في امريكا اللاتينية وآسيا، ونظرا لحداثة هذه التجارب فلابد من الانتظار لمعرفة ما اذا كانت هذه الاتجاهات نحو الاقليمية او المحلية سيكون من نتائجها انقسام وتفتيت العلوم الاجتماعية الى مدارس مختلفة غير متكافئة ام ستكون عملية اثراء للتراث العلمي العالمي بفضل الاسهامات العديدة من الثقافات المختلفة.

وفي الختام احب ان اترك القارىء مع بعض التساؤلات التي في الواقع تحتاج الى معالجات فكرية في مضمون النقاش الجاري حول المحلية والدولية.

أولا : ان منطق وحدة العلوم الاجتماعية من جهة والمنطق الذي يصر على خاصية حاضر وتاريخ الظاهرة في الواقع من جهة اخرى يعني ضرورة تشابه المواقف في العلوم الاجتماعية بما فيها العلوم الاقتصادية والسياسية والانثروبولوجيا. والسؤال الوارد إذاً هو لماذا نرى علماء الاجتماع بالذات اكثر الحاحا في المطالبة بقيام علم قومي؟

ويمكن اعادة السؤال بصورة اخرى: ما هو موقف بقية العلوم الاجتماعية من مسألة الاتجاه نحو المحلية؟

ثانيا: اذا كان من المسلّم به أن اسلوب الفكر والمنهج العلمي ليس لهما هوية قومية، فما هي دواعي الاصرار على تبني شعارات عاطفية في معالجة قضايا علمية؟

ثالثا: ان لعالم الاجتماع دوراً يجب عند ادائه ان يتميز بوضوح عن دور الفرد المثقف، فالالمام بأنماط الثقافة ـ المحلي منها والعالمي ـ لا يكون في حد ذاته بديلا عن التمرس في النظرية السوسيولوجية وفي المنهج العلمي، فكلاهما ـ النظرية والمنهج ـ يحددان أطر العمل السوسيولوجي عند مقارنته بالرؤية المجتمعية للمثقف. وبالتالي نسأل هل كان لضعف المنهجية أو غيابها بالكامل عن الكثير مما يطلق عليه دراسات اجتماعية اثر على فقدان سمة التراكمية في البحوث السوسيولوجية مما أدى الى ضحالة كتلة المعرفة العلمية التي يمكن وصفها على انها اسهامات علم الاجتماع في المنطقة العربية؟

رابعا: ان الكثير من محبذي الاتجاه الاقليمي او المحلي هم من أفراد الجيل الثاني او الثالث (الستينات والسبعينات) من المتخصصين في علم الاجتماع.

وشأنهم شأن الرواد ـ معظمهم من خريجي الجامعات الاجنبية الأميريكية والأوروبية ـ ومع ذلك نجد بعضهم اكثر افصاحا عن عدم الرضى لتبني علماء الاجتماع العرب انماط الفكر السوسيولوجي الغربي. فهل تكون هذه الظاهرة تعبيرا صادقا عن استعداد فكري جديد وبداية لتساؤل علمي متحرر؟ ام هي مجرد شكل من اشكال الثقافة المضادة الرافضة لاهتمامات الجيل الاول من علماء الاجتماع العرب؟

اخيرا:

يتبنى البعض علم الاجتماع العربي شعارا بينما يتخذ من علم الاجتماع الغربي ممارسة فهل يمثل ذلك انفصاما فكريا واغترابا علميا؟ واذا كان ذلك صحيحا فما هي أنماط التكيف مع هذه الازدواجية؟

الهوامش

١ ـ يمكن تطبيق هذا الوصف على كثير من نشرات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في كل من مصر والعراق في بداية عملها.

٢ ـ في هذا المجال يجب الاشارة الى تصورات كل من الدكتور حامد عمار عن الشخصية المصرية والدكتور على الوردي عن الشخصية العراقية، كذلك نلاحظ وجود نزعة نحو تحديد خصوصية واقع المجتمعات الخليجية في كتابات محمد الرميحي ومجتمعات شمال افريقيا في كتابات عبدالكبير الخطيبي، مصطفى التير، الباقي الهرماسي وطاهر لبيب.

٣ ـ هناك بعض الاختلافات بين المنادين بقيام علم اجتماع محلي في تصورات امكانية قيام علم اجتماع قومي (عربي)، علم اجتماع اسلامي، علم اجتماع نقدي (ماركسي) وهناك ايضا من ينادي بقيام مدارس عربية تنتمي الى العلم العالمي، وما زال الحوار دائراً حول هذا الموضوع.

المصادر العربية

ابراهيم، س.

١٩٨٥ «تأمل الآفاق المستقبلية لعلم الاجتماع في الوطن العربي من اثبات الوجود الى تحقق الوعود» المستقبل العربي (مايو) ٧٥: ١٢٩ ـ ١٣٩.

ابو زيد، أ.

١٩٨٣ «موقفنا من التراث» عالم الفكر المجلد الرابع عشر ـ العدد الثاني ـ (يوليو / اغسطس / سبتمبر): ٣ ـ ١٠.

اسماعيل، م. ز.

١٩٧٨ «علم الاجتماع الاسلامي الاهداف وخطط الدراسة» ندوة الدراسات الاسلامية، جامعة ام درمان الاسلامية.

الجابري، م. ع.

١٩٨٤أ «اشكالية الاصالة والمعاصرة في الفكر العربي الحديث والمعاصر: صراع طبقي ام شكل ثقافي؟ المستقبل العربي (نوفمبر) ٨٤: ٥٤ ـ ٨٠.

١٩٨٤ب تكوين الفكر العربي. دار الطليعة، بيروت.

الخطيبي، ع.

١٩٧٥ «نحو علم اجتماع العالم العربي: مواقف»، العددان ٣٠ ـ ٣١: ٧٢ ـ ١٠٨.

الدجاني، ص. أ.

١٩٨٤ «الفكر الغربي والتغير في المجتمع العربي»، المستقبل العربي نوفمبر ٨٠ ـ ١٠٤.

القطب، أ.
١٩٨٣ «ندوة حول علم اجتماع عربي»، ابو ظبي (٢٥ ـ ٢٨ ابريل)، المجلة العربية للعلوم الانسانية ـ المجلد الثالث: ٢٤٧ ـ ٢٥٢.

العيسى، س. ج.
١٩٨٤ «ازمة علم الاجتماع في الوطن العربي» المجلة العربية لعلم الاجتماع. العدد ١ (يناير) ٣٠ ـ ٤١).

الاربي، ع.
١٩٨٣ «حول الوضع الراهن لعلم الاجتماع العربي» ترجمة (محمد الجوهري)، الكتاب السنوي لعلم الاجتماع، العدد الخامس (اكتوبر) : ٧٩ ـ ١٢١.

الانصاري، م.
١٩٨٠ تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي ١٩٣٠ ـ ١٩٧٠. سلسلة عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت.

بوحيديبة، عبدالوهاب
١٩٨٣ «علم الاجتماع العربي وشروط مصداقيته» القاهرة المنظمة الدولية لليونسكو. المركز العربي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية.

حجازي، م. ع.
١٩٨٥ «الازمة الراهنة لعلم الاجتماع في الوطن العربي» المستقبل العربي (مايو) ٧٥: ٦٠ ـ ٨٤.

حسين، ع.
١٩٨٣ «النظريات الاجتماعية الغربية: قاصرة ومعادية» ورقة قدمها الى ندوة اشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي. القاهرة (فبراير).

حلبي، ع. ع.
١٩٨٤ قضايا علم الاجتماع المعاصر دار النهضة العربية ـ بيروت.

زريق، ق.
١٩٨٤ «المنهج العصري: محتواه وهويته ـ ايجابياته وسلبياته» المستقبل العربي (نوفمبر) ١٠٥ ـ ١٢١.

شقرون، م.
١٩٨٤ «ازمة علم الاجتماع ازمة المجتمع» المستقبل العربي (اكتوبر) ٨٠: ٢٥ ـ ٣٦.

صالح، ن.
١٩٨٣ «دراسة في سوسيولوجية مناهج البحث» ورقة مقدمة الى ندوة نحو علم اجتماع عربي، ابو ظبي (ابريل).

صفدي، م. وآخرون.
١٩٧٨ «الكتابة الاجتماعية ومناهجها المعاصرة» الفكر العربي: مجلة الانماء العربي للعلوم الانسانية - معهد الانماء العربي العدد السادس ١٥ نوفمبر - ١٥ دبسمبر : ٤ - ٧.

عبدالمعطي، ع.
١٩٨٥ «مستقبل علم الاجتماع في الوطن العربي» المستقبل العربي (ديسمبر) ٨٢: ٢٠ - ٣٦.

______

١٩٨٤ البحث الاجتماعي : محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجيته وابعاده. دار المعارف الجامعية .

______

١٩٨١ اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، الكويت سلسلة عالم المعرفة - المجلس الوطني «للثقافة والفنون والآداب.

عمار، ح.
١٩٨١ «حوار التنمية الاجتماعية ومعلومات الشخصية والسلوك في الوطن العربي «العلوم الاجتماعية بحوث المؤتمر الاول للاجتماعيين العرب حول الاسس الاجتماعية للتنمية في الوطن العربي: القسم الأول: الجمعية العراقية للعلوم الاجتماعية (فبراير) ٣٣ - ٥٤.

عمر، خ. م.
١٩٨٥ «حوار مع الاجتماعيين العرب» المستقبل العربي (اكتوبر) ٨٠: ١٣٣ - ١٤٦.

١٩٨٤ نحو علم اجتماع عربي (الخاتمة) منشورات وزارة الثقافة والاعلام. الجمهورية العراقية سلسلة دراسات. .

محمصي، م. خ.
١٩٧٩ «المجتمع العربي والانماط العامة الاجتماعية والثقافية» مجلة قضايا عربية، السنة السادسة العدد الثاني (يونيو) ١٢٠ - ١٣٢.

نعيم، س.
١٩٨٤ «بحوث علم الاجتماع والالتزام بقضايا الانسان العربي: رصد تقويمي

استشرافي» ورقة قدمت الى مؤتمر علم الاجتماع وقضايا الانسان العربي - الكويت ٨ - ١١ نيسان.

نصر، س.
١٩٨٥ «ندوة نحو علم اجتماع عربي» تونس (يناير)، بيروت المستقبل العربي (يناير) ١٦٨ - ١٧٤.

يس، س.
١٩٧٨ «الشخصية العربية: النسق الرئيس والانساق الفرعية». بيروت مجلة المستقبل العربي ٧٨: ١٤٤ - ١٥٥.

يونس، ز. ف.
١٩٨١ «الاتجاهات الجديدة في الخدمة الاجتماعية» المجلة العربية للعلوم الانسانية - العدد الرابع - المجلد الاول. (خريف): ٢٧ - ٧٤.

المصادر الاجنبية:

Dube, S.C.
1982 "Social Sciences for the 1980's: From Rehetoirc to reality." International Social Science Journal VXXXX, 501 - 545

Janowitz, M.; Hills, R.
1973 "Internationalizing American Sociology Through the research committee of the International Sociological Association", American Sociologists. Vol. 8: 77 - 81

Obikeze, D.S.
1981 "A new approach to Social Research on Africa, the exchange process". International Social Science Journal XXXV, 733 - 740.

UNESCO,
"Regionalization of Social Sciences in Latin America, Asia, and Africa". International Social Science Journal XXXV, Vol. 4: 559 - 561.

William, E.
1975 "The International Sociological Association and the Internationalization of Sociology "International Social Science Journal VXXVII, Vol. 2



استخدام فكرة مراكز التقويم (Assessment Centers) لرفع كفاءة عمليات الاختيار، والترقية، والتدريب، وتخطيط المسار المهني في مصر

رفاعي محمد رفاعي
كلية التجارة ـ جامعة المنصورة

طبيعة المشكلة والهدف من البحث:

بمراجعة نظم التعيين المتبعة حاليا سواء في شركات القطاع العام أو في القطاع الحكومي نجد أن شغل الوظائف الشاغرة يتم اما من خلال ترشيحات وزارة القوى العاملة أو من خلال عقد اختبارات للمتقدمين لا تخرج عن مجرد بعض الاختبارات التحريرية في المعلومات مع الاستعانة بالمقابلات الشخصية أحيانا. أما في مجال الترقية فانه وفقا للقانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ والخاص بالقطاع العام نجد أن الترقية الى وظائف الدرجة الاولى فما فوقها بالاختيار، أما الترقية الى المستويات الاخرى فقد ترك المشرع نسبة للترقية بالاقدمية تتفاوت من مستوى لآخر. وقد أشارت المادة ٣٣ من القانون ٤٨ الذي سبقت الاشارة اليه بأنه يستهدي عند الاختبار بما يبديه الرؤساء بشأن المرشحين للترقية، والامر لايختلف كثيرا بالنسبة للعاملين في القطاع الحكومي.

وبوجه عام فان أهم مايمكن ملاحظته على نظم التوظيف في مصر سواء في القطاع العام أو القطاع الحكومي وبخاصة في مجالات الاختيار والترقية والتدريب مايأتي:ـ

أولا :أن الاساليب المستخدمة في الاختيار لشغل المناصب الشاغرة التي تعتمد غالبا على مجرد التأكد من الحصول على مؤهل دراسي معين والاستعانة أحيانا ببعض الاختبارات في المعلومات أو اجراء مقابلات شخصية لاتكفي للحكم على مدى توافر القدرات والاستعدادات والمهارات المطلوبة لشغل الوظيفة مما يعني امكانية تعيين عناصر غير صالحة.

ثانيا : أن الترقية بالاختيار اعتمادا على التقدير الشخصي للرؤساء يعني أن الاشخاص الذين سيتم اختيارهم ليسوا بالضرورة أنسب الاشخاص لعدم الاحتكام الى معايير موضوعية لتقويم أهلية الشخص للترقية. كما أن الترقية بالاقدمية قائمة على افتراض أن الاقدم أكثر خبرة وأكثر كفاءة وهذا صحيح ولكن في مجال الوظيفة التي مارس العمل فيها مدة أطول وليس بالنسبة لوظيفة أخرى تختلف متطلباتها من حيث المهارات والاستعدادات والقدرات عن وظيفته الحالية.

ثالثا : أن نشاط التدريب والتنمية لايتم في الغالب وفقا لاحتياجات تدريبية حقيقية بسبب الافتقار للوسائل الموضوعية التي تساعد في التحديد الدقيق لجوانب الضعف والقوة في الخصائص والمتطلبات الضرورية لشغل الوظائف.

ولتفادي نواحي القصور في الاساليب التقليدية سواء في عمليات الاختيار أو الترقية أو التدريب فقد نشأت مراكز التقويم Assessment Centers لمعاونة الادارة في التقدير الموضوعي لمهارات وقدرات واستعدادات الافراد الحالية منها والمحتملة.

وفكرة مراكز التقويم ابتكار بريطاني تمت صياغته خلال الحرب العالمية الثانية للاستعانة به في اختيار القادة في المجال العسكري، ثم انتقل بعد ذلك الى مجال الاستخدام المدني، وكانت شركة AT & T الامريكية من أوائل الشركات التي طبقته عام ١٩٥٦ ثم تبعتها شركة Standard Oil عام ١٩٦٢ ثم شركات General Electric, Sears, IBM، وغيرها الى أن وصل عدد هذه المراكز في الولايات المتحدة وحدها مايقرب من ٣٠٠٠ مركز وفقا لآخر التقديرات (Dulewiez, 1982: 32).

والهدف من هذه الدراسة هو ارشاد ادارة الافراد سواء في القطاع العام، أو في القطاع الحكومي الى كيفية الاستفادة من فكرة مراكز التقويم لرفع كفاءة عمليات الاختيار، والترقية، والتدريب، وتخطيط المسار المهني من خلال التركيز على الجوانب الاتية:-

(١) تحليل المجالات التي يمكن لادارة الافراد أن تستفيد منها بفكرة مراكز التقويم وذلك من واقع خبرة الشركات التي طبقت الفكرة.

(٢) تحليل الاسس التي يمكن الاسترشاد بها في بناء عناصر النظام وبخاصة فيما يتعلق باختيار الهيئة المشرفة على المركز، واختيار من سيتم تقويمهم، وأساليب التقويم والتقرير عن النتائج.

(٣) تحديد المعايير التي يمكن في ضوئها الحكم على مدى صلاحية المركز مع الاشارة الى ما توصلت اليه نتائج الدراسات العملية في هذا المجال.

(٤) تحديد كيفية استخدام تحليل التكلفة والعائد في اتخاذ القرار الخاص بانشاء المركز.

أسلوب الدراسة:

حتى يقدم الباحث إطارا فكريا متكاملا لمفهوم مراكز التقويم فقد كان من الضروري الاعتماد على ثلاثة مصادر متكاملة في الموضوع هي:ـ

(١) البحوث والمؤلفات التي عنيت بتحليل الفكرة من منظور أكاديمي.
(٢) الدراسات التي حاولت تنمية الفكرة في ضوء ماأسفرت عنه نتائج التطبيق في المنظمات التي أخذت بالنظام.
(٣) الدراسات التطبيقية التي حاولت تقويم مدى فاعلية هذه المراكز من خلال حالات عملية صممت لهذا الغرض.

هذا وسيرد ذكر الدراسات التي سبقت الاشارة اليها كل في مكانه خلال البحث.

إطار البحث:

تشمل الجوانب التي سيتم تحليلها من خلال البحث مايأتي:ـ

(١) مقدمة للتعريف بمركز التقويم Assessment Center
(٢) الهدف من المركز (مجالات الاستفادة به).
(٣) الملتحقون بالمركز Assessees
(٤) الهيئة الفنية للمركز Staff
(٥) وسائل التقويم.
(٦) التقرير عن النتائج.
(٧) كيف يمكن الحكم على مدى صدق نتائج المركز؟
(٨) تحليل التكلفة والعائد.

ما هو المقصود بفكرة مركز التقويم؟

هي تلك العملية التي يتم من خلالها تقويم مهارات وقدرات الافراد سواء لاغراض الاختيار للترقية، أو للتدريب والتنمية، أو تخطيط المسار المهني وذلك باستخدام بعض التمرينات والاختبارات التي تحاكي الواقع العملي (وفقا للغرض من التقويم). ويقوم بالتقويم مجموعة من المقومين assessors الذين يقوم كل منهم بملاحظة شخص أو أكثر من الاشخاص المطلوب تقويم مهاراتهم وقدراتهم assessees أثناء التدريبات، وقد يتناوبون أدوار الملاحظة حتى يتاح لكل منهم فرصة ملاحظة كل أعضاء المجموعة المطلوب تقويمها، وبعد الانتهاء من التدريبات والاختبارات التي تستغرق عادة ثلاثة أيام في المتوسط يقوم كل مقوم بعمل تقويم منفصل لكل الخصائص محل التقويم بالنسبة للاشخاص الذين قام بملاحظتهم، وفي اجتماع يضم جميع المقومين تتم مناقشة كل حالة على حده للاتفاق على حكم جماعي بالنسبة لها يتضمنه التقرير النهائي للمركز.

وهكذا نجد أن الاستفادة من فكرة التقويم تتطلب ضرورة وجود سياسات واضحة تتعلق بالنواحي الاتية :ـ

أولا : الهدف . . فهل سيتم انشاء المركز بغرض الاختيار للترقية، أم لاغراض التدريب والتنمية، أم لاغراض تخطيط المسار المهني career planning، أم لاستخدامه لأكثر من غرض من تلك الاغراض؟

ثانيا : من الذي سيكون له حق الالتحاق بالمركز assessees؟ فهل ستعطى فرصة متساوية لكل من يرغب من العاملين في المنظمة؟ أم سيقتصر الامر على من تختاره الادارة، وكيف سيتم الاختيار، وماهي اجراءات ابلاغ المشتركين؟

ثالثا : الهيئة الفنية للمركز assessors وتشمل المقومين ومدير البرنامج . . فهل من الضروري أن يكونوا من المتخصصين في الدراسات النفسية؟ أم أنه من المفضل الاستعانة بمديرين من داخل الشركة بعد حصولهم على فترة تدريب كافية في عملية التقويم؟

رابعا : ماهي أنواع التدريبات العملية والاختبارات التي سيتم الاستعانة بها للكشف عن المهارات والقدرات في الاشخاص المطلوب تقويمهم؟ وبالطبع فان ذلك سيكون محكوما بأنواع الخصائص والابعاد المطلوب تقويمها.

خامسا : اعداد التقرير النهائي، وحق الاطلاع . . كيف سيتم اعداد التقرير النهائي عن نتيجة التقويم؟ وهل سيتم ابلاغ الافراد بها فقط؟ أم ستبلغ بها الادارة أيضا؟ وماهي أنواع المعلومات التي سيتم ابلاغها؟ وماهي اجراءات التبليغ؟

سادسا : الحكم على مدى فائدة المركز . . كيف يمكن الحكم على مدى صدق النتائج التي يقدمها المركز؟ وبفرض أن نتائجه تتمتع بدرجة عالية من الصدق والثقة، فهل ينبغي الاستفادة منه مهما كان الثمن؟ أم ينبغي أن تكون الاستفادة منه في ضوء تحليل التكلفة والعائد؟

أولا : الهدف من المركز

منذ أن دخلت فكرة مراكز التقويم في الاستخدام المدني بواسطة شركة التليفونات الامريكية (AT&T) عام ١٩٥٥ فقد كان الهدف الاساسي منها هو تحسين عملية الاختيار للترقية وتفادي النقص والقصور الموجود في الطرق التقليدية التي كانت لاتساعد ـ في معظم الاحوال ـ على اختيار العناصر التي تتوافر فيها المهارات والقدرات المطلوبة لشغل المناصب القيادية. ومع التوسع في استخدام النظام فقد اكتشفت الادارة امكانية الاستفادة به في

مجالات أخرى مثل مجالات التنمية الادارية، وتخطيط المسار المهني career planning . وقد اتضح من الدراسة التي اجراها Stephen L.Cohen باشراف Journal of Assessment center - technology في ٦٤ شركة امريكية تطبق النظام أن مجالات استخدامه لم تعد مقصورة فقط على تحسين عملية الاختيار بل امتدت لتشمل مجالات أخرى، بل أن بعض الشركات أصبحت تستخدمه في أكثر من غرض كما يتضح من الجدول رقم (١) (Cohen 1980:51)

جدول رقم (١)
الغرض من استخدام المركز

	الاختيار	تقويم الاداء	التنمية	تخطيط المسار المهني	الاجمالي
العدد	٤٠	٥	٢٢	١٧	٨٤*
النسبة	٤٨٪	٦٪	٢٦٪	٢٠٪	١٠٠٪

* يلاحظ أن عدد الشركات ٨٤ لأن بعض الشركات كان يستخدم المركز لأكثر من غرض.

(Stephen L. Cohen, «The Bottom line on assessment center Technology», The Personnel Adminstrator, (Feb)1980:51

أ ـ استخدام المركز لاغراض الاختيار للترقية:

ان قرار ترقية الشخص من وظيفة فنية الى وظيفة اشرافية، أو من وظيفة اشرافية في مستوى معين الى مستوى أعلى ـ حتى يكون صحيحا ـ فلا بد أن يرتكز على تقويم واقعي لمدى توافر الخصائص والقدرات، والمهارات المطلوبة لممارسة تلك الوظيفة بنجاح في الشخص الذي ستتم ترقيته.

وفي ظل الاسلوب التقليدي للترقية الذي يعتمد عادة على تقارير الكفاءة أو الحكم الشخصي للرئيس المباشر فهناك عدة صعوبات تقلل من موضوعية التقويم من أهمها مايأتي -: (Mali, 1981:1036)

(١) أن المعلومات المتوافرة التي يتم الاعتماد عليها في تقدير مدى صلاحية الفرد للترقية تكون في الغالب عن مستوى كفاءة الفرد في وظيفته الحالية، ونظرا لان المهارات والقدرات والخصائص اللازمة للشخص تختلف من وظيفة لاخرى فان ذلك يعني أن نجاحه في وظيفته الحالية لايضمن بالضرورة نجاحه في الوظيفة التي سيرقى اليها.

(٢) فرضا أن الادارة حددت مقدما الخصائص المطلوبة للترقية، فكيف لها أن تكشف عن مدى توافر تلك الخصائص في الشخص لا سيما وأن عمله الحالي قد لايتضمن مواقف

كافية أو أية مواقف يمكن أن تساعد في الكشف عنها. فمهندس التصميم مثلا يعمل طول اليوم في أعمال فنية نادرا ما تتضمن ممارسات تساعد في الكشف عن مدى صلاحيته كرئيس لقسم التصميم نظرا لاختلاف طبيعة الوظيفتين ومن ثم اختلاف متطلباتهما.

(٣) أن تقرير الكفاءة الذي يتم الاعتماد عليه بشكل رئيس في قرار الترقية في ظل الاسلوب التقليدي يتحكم في وضعه عادة شخص واحد هو الرئيس المباشر للموظف باعتباره أكثر الناس احتكاكا به في العمل، وهذا من شأنه أن يعطي فرصة كافية لتأثر التقويم باتجاهات وشخصية المقوم، وأكثر الاخطاء التي تقع في هذا المجال تكون بسبب تأثير «الهالة» والميل الى التشدد، أو التساهل، أو النزعة المركزية.

وبسبب الصعوبات السابقة كان توجه الادارة في الكثير من الشركات الاجنبية نحو الاستفادة من فكرة مراكز التقويم لانها تجعل قرار الترقية أكثر موضوعية بالمقارنة مع الاساليب التقليدية للأسباب الآتية:-

(١) ان المركز - لاغراض الترقية - لايكون معنيا بقياس مستوى أداء الفرد في عمله الحالي وانما يركز بشكل رئيس على الاحتمالات والقدرات الكامنة في الفرد potential والى أي مدى تؤهله لشغل الوظيفة التي سيرقّى اليها. ففي ضوء تحليل الوظائف يقوم المركز بتحديد المهارات والقدرات والخصائص الشخصية ويحرص على قياس مدى توافرها في الشخص من خلال مزيج من الاختبارات والتدريبات التي تتضمن مواقف شبيهة بالواقع العملي لظروف تلك الوظيفة.

(٢) أن الحكم على مدى صلاحية الفرد للترقية يتم في مركز التقويم على أساس جماعي وليس على أساس فردي. فالافراد المطلوب تقويم مدى صلاحيتهم يتم إلحاقهم بالمركز في مجموعات صغيرة (عادة ١٢ فرداً)، ويتناوب فريق المقومين assessors (الذي يكون عدده عادة نصف عدد الافراد المطلوب تقويمهم) ملاحظتهم خلال التدريبات الموقفية ثم يشتركون معا في تقويم المعلومات التي تم الحصول عليها بالنسبة لكل فرد بخصوص الخصائص محل القياس، ووضع تقرير يعبر عن رأي الفريق ككل في مدى صلاحية الفرد للترقية. هذا ويلاحظ أن بعض التدريبات قد تتضمن أحيانا أخذ رأي أعضاء الجماعة في بعضهم ويكون هذا الرأي أحد الجوانب التي يعتمد عليها في التقويم النهائي.

(٣) استخدام عدة مقاييس للحكم على مدى صلاحية الفرد . . أن السمة الغالبة لمعظم مراكز التقويم هي استخدام أكثر من تدريب أو اختبار للكشف عن الصفة أو الخاصية الواحدة. فهي عادة لاترتكز على مقياس واحد للكشف عن صفة معينة وذلك ضمانا لسلامة الحكم والتقدير.

ومع أن المزايا السابقة تغري بالتوجه نحو الاعتماد على مراكز التقويم في تقرير مدى صلاحية الافراد للترقية، الا أن الباحث يود أن ينبه الادارة الى حقيقة مقتضاها أن الاعتماد على مراكز التقويم باعتبارها الكلمة الفاصلة في عملية الترقية يتضمن المخاطر التالية :ـ

(١) أن إحساس الموظف بأن مستقبله الوظيفي محكوم بالنتائج التي يقدمها المركز فقط ـ ففي ضوء تلك النتائج سيتقرر ترقيته أو عدم ترقيته ـ فان ذلك قد يجعل الفرد متوترا أثناء التدريبات أو يحاول أن يتصنع بعض ظواهر السلوك ولا يكون على سجيته مما يجعل التقويم في النهاية لايعكس حقيقة الواقع.

(٢) ان استبعاد بعض الاشخاص من الترقية بناء على توصية المركز بعدم صلاحيتهم قد يخلق بعض الاتجاهات السلبية الضارة بالعمل وبأهداف المنظمة ككل. وقد حدث ذلك بالفعل في احدى الشركات الدولية (الالمانية) التي اقامت مركزا للتقويم بغرض استخدامه في الاختيار للترقية وقد أغلق المركز بعد ثلاث سنوات من انشائه لان عددا كبيرا من المهندسين الذين قرر المركز عدم صلاحيتهم للترقية هدد بايقاف العمليات اذا لم يتم التوقف عن الاعتماد على المركز كوسيلة للاختيار للترقية. كما أن احدى الشركات الهندسية الكبرى في الولايات المتحدة الامريكية تكبدت تكاليف انشاء مركز للتقويم لاغراض الترقية ثم أغلقته بعد سنتين فقط بسبب مالاحظته ادارة الشركة من أن استخدامه في هذا الغرض يؤثر تأثيرا سلبيا على أداء العاملين (Hart & Tompson, 1979: 63).

(٣) ان مراكز التقويم تكون عاجزة عن كشف كل الابعاد والصفات التي يمكن على أساسها اصدار حكم صحيح على مدى صلاحية الفرد للترقية، وهذا يعني أن الاعتماد عليها فقط سيجعل الحكم قاصرا ولا يعكس حقيقة الواقع.

ويرى الباحث أن تفادي تلك المخاطر يتطلب النظر الى مركز التقويم (لاغراض الترقية) باعتباره جزءا من نظام كلي للترقية يشتمل هذا النظام على وسائل اخرى كالمقابلات الشخصية وتقارير الكفاءة. وحتى يعمل النظام بكفاءة فان الامر يتطلب حصر الابعاد المطلوب قياس مدى توافرها، وتحديد أي عناصر النظام أقدر وأكثر صدقا في الكشف عن تلك الابعاد. ويوضح الجدول رقم (٢) أن مراكز التقويم يمكن أن تكون فعالة في جمع معلومات عن أبعاد معينة، والمقابلات الشخصية فعالة في أبعاد أخرى، وتقارير الكفاءة في نواح ثالثة. وقد تكون هناك خاصية معينة يمكن الكشف عنها بأكثر من عنصر من عناصر النظام، وفي هذه الحالة تعضد النتائج بعضها البعض. (Byham, 1980: 27) وبهذا الشكل يمكن أن يعمل النظام في تكامل للوصول الى تقويم صادق عن مدى صلاحية الافراد للترقية.

وتوضح فكرة النظام المتكامل ملاحظة جديرة بالاعتبار وهي أننا مهما عنينا بمراكز التقويم فان عدم فاعلية العناصر الاخرى في النظام يمكن أن توصلنا الى قرار خاطىء، وهذا يعني أنه بقدر اهتمامنا بفاعلية مراكز التقويم ينبغي أن نعطي نفس الاهتمام للعناصر الاخرى للنظام.

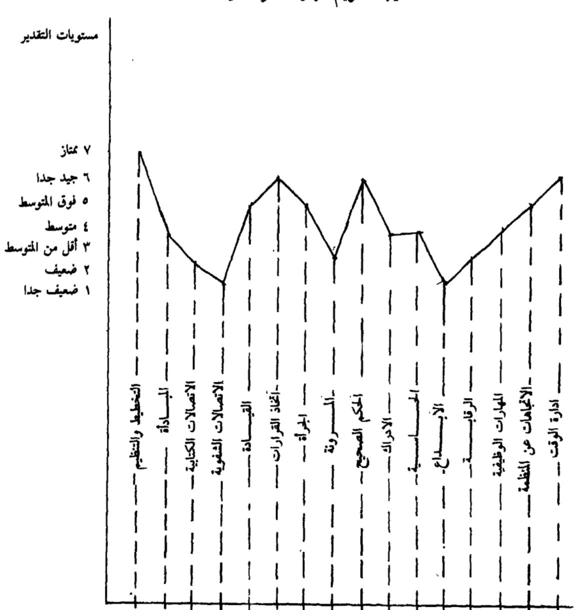
جدول رقم (٢)
الأبعاد التي يمكن أن يكشف عنها كل عنصر من عناصر النظام

العناصر / الابعاد	مراكز التقويم	مقابلات	تقارير الكفاءة
مهارات الاتصال الشفهي	×	×	×
التعبير عن الذات	×		
دوافع العمل		×	
معايير العمل			×
الطاقـــــة			×
المبادأة	×	×	×
الحساسية	×		×
القيادة	×		
القدرة على التكيف		×	×
الاستقلالية	×		×
القدرة على التحمل	×		×
القدرة على الحكم الصحيح	×		×
الابـــداع		×	×
القدرة على الحسم			×
التخطيط والتنظيم	×		×
التفويض	×		
الرقابة	×	×	
تنمية المساعدين	×		×
التدريب على التحليل المالي	×		×
الاتجاهات بخصوص المنظمة	×		

المصدر:

William C. Byham, «Stating an a assessment center way», The Perssonel Adminstrator (Feb) 1980: 27

شكل رقم (١)
نتيجة تقويم مهارات فرد معين



المصدر: Louis Olivas, «Using Assessment Centers for individual and Organization Developement», Personnel (may - june 1980 : 65)

ب ـ استخدام المركز لاغراض التنمية:

من بين المجالات الاخرى التي أصبحت تستخدم فيها فكرة مراكز التقويم على نطاق واسع مجالات التدريب والتنمية. وهنا نجد أن دور المركز ليس الحكم على أن الشخص صالح أو غير صالح لوظيفة معينة وانما تقدير نواحي النقص والقصور في المهارات التي ينبغي أن تتوافر فيه لممارسة وظيفته بكفاءة، وتقديم التوصيات التي يمكن أن تعاون في تنمية الفرد وتساعد في القضاء على جوانب القصور. والذي يجب ملاحظته هنا أن المركز لايقوم بوظيفة تدريبية وانما وظيفته في هذا المجال تحديد الاحتياجات التدريبية التي يمكن أن تتم على مستويين:-

الاول: على المستوى الفردي:

فالفرد المرشح لشغل وظيفة معينة ويريد أن يكون مؤهلا لشغل تلك الوظيفة أو الذي يشغل فعلا وظيفة معينة ولا يقوم بأدائها على المستوى المطلوب فان المركز يبدأ أولا بتحديد المهارات والقدرات والخصائص الشخصية اللازمة لتلك الوظيفة، ومن خلال الاساليب الفنية بالمركز يمكن قياس درجة توافر تلك الخصائص لدى الشخص، فاذا اتضح مثلا من نتيجة القياس (كما في الشكل رقم ١) أن هناك قصوراً في ثلاث خصائص هامة هي (القدرة على الاتصال الشفهي، القدرة على الابداع، المرونة) فان المركز يمكن أن يقدم توصياته بالعمل على تنمية تلك المهارات من خلال بعض أو كل الوسائل الاتية (Quik, et al, 1980; 44) :-

(١) برامج التدريب التي تنظمها المنظمة داخليا.
(٢) البرامج التي تقدمها هيئات خارجية كمراكز التدريب والجامعات وغيرها.
(٣) المعاونة التي يمكن ان يقدمها رئيسه المباشر له خلال الممارسة الفعلية للعمل.
(٤) بعض الجهود الذاتية مثل قراءة كتب أو مقالات معينة، أو ممارسة أنشطة معينة.

الثاني: على مستوى المجموعات المهنية أو الوظيفية:

لايقدم المركز خدماته في تحديد الاحتياجات التدريبية على المستوى الفردي فقط، بل من الممكن ـ وهذا هو الشائع ـ أن يحدد الاحتياجات التدريبية على مستوى المجموعات المهنية أو الوظيفية. فالافراد المرشحون لشغل وظيفة مندوبي مبيعات، أو للقيام بأعمال البحوث، أو المرشحون لشغل منصب اداري معين فان المركز بالرغم من أنه يقوم بتقويم درجة توافر الخصائص المطلوبة للوظيفة في كل فرد على حدة الا أن توصياته التدريبية التي تقدم للادارة تكون في صورة اجمالية لمتوسط احتياجات المجموعة ككل، مع الاشارة الى الحالات الشاذة ـ إن وجدت ـ والتي قد تحتاج الى رعاية خاصة أو قد لايجدي معها التدريب.

ويود الباحث أن يشير في هذا المجال الى ملاحظتين هامتين هما:ـ

الاولى: أن استخدام مراكز التقويم لاغراض التنمية لاتفيد فقط في تخطيط وتصميم البرامج التدريبية بل أنه يمكن أن تفيد أيضا في تقويم وقياس مدى فاعلية تلك البرامج، فمن خلال اعادة التقويم بعد الانتهاء من التدريب يمكن الوقوف على مدى التحسن (Olivas, 1980: 63) الذي أحدثته تلك البرامج في المهارات والقدرات التي كانت في حاجة الى تنمية وبالتالي الحكم على مدى فاعلية التدريب.

الثانية: أن دور المركز لخدمة أغراض التدريب والتنمية ينبغي أن يكون مكملا لدوره في الحكم على مدى صلاحية الفرد لشغل وظيفة معينة (الاختيار)، فتلك الثروة من المعلومات الموجودة لدى المركز عن نتيجة صلاحية الفرد يمكن ان تستفيد بها الادارة كركيزة موضوعية لعمليات التنمية الفردية والجماعية. ومن ناحية أخرى فان احساس الملتحق بالمركز assessee بأن دور المركز لن ينحصر في مجرد الحكم بصلاحية الفرد للتعيين أو الترقية أو عدم صلاحيته بل سيشمل أيضا تقديم التوصيات التنموية التي تجعله لائقا للوظيفة فان ذلك سيجعله من الناحية النفسية أكثر استعدادا للالتحاق بالمركز والمشاركة في التدريبات بشكل طبيعي دون توتر أو افتعال مما يساعد على جعل نشاط المركز أكثر فاعلية.

جـ ـ استخدام المركز لاغراض تخطيط المسار المهني:

ومفهوم تخطيط المسار المهني career planning مفهوم حديث نسبيا في مجال ادارة الافراد. وهو يعبر عن الجهود التي تبذلها المنظمة كي تأخذ في اعتبارها حاجات العاملين، وطموحاتهم الوظيفية عند اتخاذ قرارات الترقية والنقل (Novit, 1979: 132).

وإذا نظرنا الى طموحات الافراد الوظيفية نجد أنها متباينة، فالبعض مثلا يفضل أن تتاح له فرصة الترقيات في المناصب القيادية، بينما قد يفضل البعض الآخر أن ينمو في مسار مهني معين ليصبح متخصصا وله كلمة مسموعة فيه، ولكن اذا لم يوفق الشخص منذ البداية في اختيار المسار المهني الذي يلائم قدراته واستعداداته وميوله واهتماماته فقد يضطر لاعادة النظر في وضعه الوظيفي وبخاصة في مرحلة الاربعينات والخمسينات من عمره حيث فترة النضوج والبحث عن الاستقرار. فالشخص الذي أخذه بريق الادارة وترقى في عدد من المناصب القيادية قد يكتشف أنه سار في الطريق الخطأ وتصحو فيه تلك الرغبة الدفينة في أن يكون معلما أو مستشارا متخصصا، وفي هذه الحالة اذا لم يجد الفرصة سانحة لإشباع تلك الرغبة من خلال العمل في المنظمة فقد يفكر في ترك العمل كلية فيها.

ومن هنا تأتي أهمية الدور الذي يمكن ان تقوم به مراكز التقويم في تخطيط المسار المهني حيث تساعد على مايأتي (Schartz, 1979: 47) :ـ

(١) الكشف عن استعدادات وقدرات، واهتمامات الافراد في مرحلة مبكرة من حياته الوظيفية وذلك من خلال الوسائل الفنية بالمركز.

(٢) ترجمة تلك الاستعدادات والقدرات والاهتمامات الى فرص وظيفية بمعنى تحديد نوعيات الوظائف او المسارات المهنية التي تتفق وتلك الاستعدادات والقدرات والاهتمامات.

والمعلومات التي يوفرها مركز التقويم عن النواحي السابقة تساعد على تحقيق التوافق بين مصلحتي كل من الفرد والمنظمة ـ كما في شكل رقم ٢ ـ على النحو التالي :ـ

(١) بالنسبة للمنظمة . . فان ادارة الافراد تستطيع من خلال المقارنة بين طموحات الافراد والفرص الوظيفية التي تستطيع أن توفرها المنظمة بالفعل أن تصل الى نتيجتين:

الاولى : أن تخطط للاستفادة من استعدادات وقدرات الافراد اذا كانت المنظمة لديها فرص كافية لاستيعاب تلك الاستعدادات والقدرات.

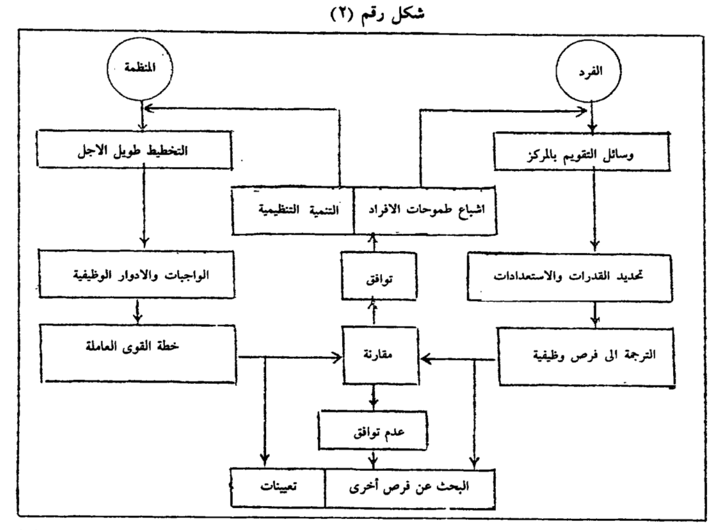
الثانية : اذا كانت الفرص الوظيفية في المنظمة لن تستطيع أن تلبي طموحات بعض الافراد فلا بد من مكاشفتهم بالحقيقة ليبحثوا عن فرص مناسبة في منظمات أخرى. ومثل هؤلاء الافراد ـ حتى لو كانوا أكفاء في عملهم الحالي ـ لن تكون خسارة المنظمة فيهم فادحة لو تركوا العمل حاليا، لان الخسارة ستكون أفدح في المستقبل.

(٢) بالنسبة للفرد . . فان النتائج التي سيوفرها له المركز ستجعله يقف على حقيقة قدراته واستعداداته وميوله فيخطط مساره المهني في ضوء معلومات واقعية. وقد يرى أن العمل في هذه المنظمة لن يشبع طموحاته فيبحث عن فرص عمل في منظمات أخرى يمكن أن تشبع تلك الطموحات.

ثانيا: الملتحقون بالمركز (Assessees)

في حالة الاستعانة بمراكز التقويم لاغراض تحديد الاحتياجات التدريبية، أو لاغراض تخطيط المسار المهني فليست هناك مشاكل تذكر بالنسبة لمن سيلحق بالمركز فدعوة الادارة لكل العاملين بالمنظمة أو لبعضهم للالتحاق بالمركز لن تواجه بأية مقاومة. ولكن المشكلة غالبا ماتكون في حالة الاستعانة بالمركز لاغراض الاختيار للترقية لان قرار المركز في هذه الحالة قرار مصيري يؤثر في المستقبل الوظيفي للفرد. وفي هذا المجال تثار عدة قضايا

شكل رقم (٢)



المصدر: Irving R. schwartz, «self - assessment and carcer planning: Matching Individual and Organizational goals», Personnel (Jan - Feb) 1979: 49

مثل: من له حق الاشتراك؟ وماهي الحقائق التي يجب أن يعرفها عن المركز؟ وكيف يمكن ابلاغه بها؟ وماهو نطاق حرية الاشتراك؟

من له حق الالتحاق بالمركز؟

من الناحية العملية نجد أن بعض الشركات يحبذ أن يلحق بالمركز الافراد الذين تتوسم فيهم الادارة احتمالات قوية للنجاح في المناصب الادارية الأعلى، وهنا سيصبح دور المركز مجرد طمأنة الادارة على سلامة تقريرها وحكمها المسبق. ولعل حجة هؤلاء هي أنه لاداعي لتحمل أعباء تكاليف لتقدير مدى صلاحية أشخاص معروفة نتيجتهم مسبقا، وهناك شركات أخرى تفضل أن يكون الالتحاق بالمركز مقصورا على الافراد المشكوك في قدراتهم وفي هذه الحالة فان نسبة من سيوصي المركز بعدم صلاحيتهم ستكون عالية بالطبع، مما يساعد على خلق اتجاهات سلبية لدى العاملين في المنظمة تجاه المركز ذاته. وقد حدث ذلك بالفعل في تجربة الشركة الالمانية الدولية التي سبقت الاشارة اليها (Hart, & Thompson, 1974; 63)

ومن واقع خبرة المراكز الناجحة فان الاتجاه الصائب هو أن تكون فرصة الالتحاق بالمركز متاحة لكل من له حق الترشيح للترقية وفقا للمعايير التي تحددها المنظمة وتكون معلومة للجميع.

ماهي الحقائق التي يجب أن يعرفها من له حق الالتحاق؟

بالرغم من أن المعلومات والحقائق التي ينبغي أن يعرفها كل من له حق الالتحاق بالمركز قد تختلف من منظمة لاخرى الا أنها ينبغي أن تغطي على الاقل الجوانب الاتية (Alon, et al, 1980; 35):

(١) الاهداف .. ماهي الاغراض الاساسية لمركز التقويم، وماهي أهداف البرنامج؟ وماهي مزاياه المتوقعة لكل من الفرد والمنظمة؟

(٢) أسس الاختيار .. ماهو الاسلوب المتبع في اختيار الافراد للالتحاق بالمركز؟.

(٣) الهيئة الفنية للمركز .. من حيث القائمون على المركز وخاصة المقومين.

(٤) الوثائق .. ماهي الوثائق والمعلومات التي يحتفظ بها المركز، وكيف؟.

(٥) النتائج .. ماهي المجالات التي تستخدم فيها نتائج التقويم ومدة الاحتفاظ بها في ملفات الافراد.

(٦) المعلومات المرتدة للافراد .. ماهي نوعية المعلومات التي يعطيها المركز للمشاركين عن نتيجة التقويم؟ ومتى؟

(٧) حق الاطلاع . . من الذي له حق الاطلاع على تقارير المركز؟ وتحت أي ظروف؟
(٨) اعادة التقويم . . ماهي اجراءات اعادة التقويم (ان وجدت).

وفي ضوء اعلام من لهم حق الاشتراك في المركز بالمعلومات المتعلقة بالنواحي السابقة ـ الذي يتم عادة من خلال المركز ـ فان الفرد ينبغي أن تترك له حرية الاشتراك من عدمه، فاذا اتخذ قراراً بالموافقة فيدرجه المركز في كشف الملتحقين ويرسل له خطاب دعوة.

ثالثا: الهيئة الفنية للمركز (Staff)

في التجربة الرائدة لشركة AT & T الامريكية كانت الهيئة الفنية للمركز جميعها من علماء السلوك (وبخاصة في مجال علم النفس). ولكن بعد أن رسخت التجربة وانتقل تطبيقها الى العديد من الشركات تناقص الاعتماد على الخبراء المتخصصين من خارج الشركة وأصبحت هيئة المركز تكون في معظمها من بعض المديرين العاملين بالشركة ويمكن ارجاع ذلك في الواقع للاسباب الآتية:ـ

(١) ان معظم التدريبات والاساليب الفنية التي يمكن استخدامها في عمليات التقويم بالمركز أصبحت متوافرة على نطاق تجاري من جانب الكثير من الهيئات التي تقدم خدمات في هذا المجال.
(٢) ان المهارات المطلوبة للقيام بعمليات التقويم يمكن اكتسابها بالتدريب والممارسة.
(٣) ان التقويم حتى يكون واقعيا فان المقوم يجب الا يكون ملما فقط بأساليب القياس وكيفية استخدامها لاستنتاج القدرات والمهارات وانما يجب أن يكون على علم كامل بظروف العمل في الشركة ومجريات الامور والاحداث فيها.
(٤) ان استخدام مديرين من داخل الشركة للقيام بعملية التقويم يحقق مزايا اضافية اهمها مايأتي:ـ
أ ـ إكساب المديرين مهارات وخبرات جديدة في عمليات الملاحظة والتقويم يمكن الاستفادة منها عمليا في ممارسة الوظيفة الادارية.
ب ـ الفهم الحقيقي لوظيفة المركز بما ينمي لديهم الاحساس بتأييد نشاطه.
جـ ـ احساس المشاركين بتأييد الادارة مما يعني جدية الاستفادة من النتائج التي يقدمها.

واذا كان الاتجاه هو الاعتماد المتزايد على مديرين من داخل الشركة كمقومين من المركز (كما يتضح من الجدول ٣) (Wikstorm. 1975: 118-125)، فهل يتم الحصول عليهم من مستوى اداري معين أم من مستويات ادارية مختلفة؟

جدول رقم (٣)
مصدر المقومين

البيان	من داخل الشركة	من خارج الشركة	
	فقط	فقط	مزيج
العدد	٤٥	١	١٨
النسبة	٪٧٠	٪٢	٪٢٨

المصدر: Del. S. Beach (ed), Managing People at work, Macmillan publishing Co., inc., 1975 :118.

بمراجعة واقع التطبيق نجد ان البعض يميل الى وجود نوع من التجانس في المستوى الاداري الذي ينتمي اليه المقومون (Sacket, 1982; 10) فاذا كان التقويم لاغراض الترقية الى المستوى الاشرافي الأول مثلا فان الهيئة الفنية للمركز تكون جميعها من المستوى الاشرافي الثاني، ويعتقد الباحث ان ذلك مرجعه للخوف من أن وجود مقومين من مستويات ادارية مختلفة قد يتيح الفرصة لمن هم في مستوى أعلى لممارسة بعض نواحي النفوذ أو التأثير على نتيجة التقويم.

ومع أن نتائج بعض الدراسات العملية كما ذكرنا في دراسة (Klimoski et. al ١٩٨٠) ودراسة P. Sackett and M. Wilson عام ١٩٨٢) (Parker. 1980; 25) تظهر أن وجود مقومين من مستويات ادارية مختلفة اتاح الفرصة لبعض المقومين ـ وبخاصة لمن هم في مستوى اداري اعلى ـ للتأثير على نتيجة التقويم، الا ان تلك القلة من الدراسات لا تكفي بالطبع للحكم على صدق المخاوف من تنوع مستويات المقومين، بل على العكس من ذلك فان الباحث يرى أن اختيار المقومين بالمركز من مستويات ادارية متنوعة يساعد على تحقيق ميزتين هامتين هما:

(١) انتشار خبرة التقويم في كل المستويات الادارية بالمنظمة وعدم جعلها حكرا على مستويات معينة ويساعد ذلك على تنمية بعض المهارات المطلوبة لممارسة العمل الاداري ذاته مما يعني تحسين الكفاءة الادارية في مختلف المستويات.

(٢) وجود رصيد كاف من المقومين يمكن الاعتماد عليه في الاجل الطويل وبخاصة وان مدة خدمة المقوم ينبغي الا تمتد لفترة طويلة بالمركز لاسباب سنتعرض لها فيما بعد.

وحتى يستطيع المقوم أن يقوم بمهمته بكفاءة عالية داخل المركز فان الامر يتطلب تأهيله لهذا الغرض من خلال التدريب، وبغض النظر عن المدخل الذي سيستخدم في التدريب، هل سيكون تحت الاشراف المباشر للشركة ام من خلال بعض المراكز

المتخصصة، فان التدريب يجب ان يسعى الى تزويد المقوم بالفهم العميق والالمام الواسع بالنواحي الآتية: (Alon, et al, 1980; 36):

(١) أساليب التقويم، وكيفية استخدامها، والابعاد ونواحي السلوك التي يمكن ان تساعد كل منها في الكشف عنها.

(٢) الابعاد المطلوب تقويمها، وعلاقة كل منها بأداء الفرد في عمله، وأمثلة للاداء الفعال وغير الفعال.

(٣) اجراءات التقويم بما في ذلك الكيفية التي يتم بها تحقيق التكامل في عمل الهيئة الفنية للمركز بالنسبة للتقرير النهائي.

(٤) سياسات ونظم المركز بما في ذلك قيود استخدام المعلومات التي تتوافر لدى المركز حول الملتحقين به.

(٥) الاجراءات الخاصة بالمعلومات المرتدة عن النتائج سواء للملتحقين بالمركز أو الادارة.

(٦) المهارة العالية في ملاحظة السلوك، وتسجيل الملاحظات، واستخدام النماذج الخاصة بالتقويم.

وبالنسبة لمدة التدريب فليست هناك بالطبع مدة نموذجية لأن الفترة اللازمة لتدريب المقوم تحكمها العديد من العوامل يمكن تبويبها في ثلاث مجموعات هي:

أ - عوامل تتعلق بالمدرب ومحتويات التدريب وتشمل:-
١ - نوع المادة التعليمية.
٢ - الاسلوب المستخدم في التدريب.
٣ - مهارة وخبرة القائمين على التدريب.
٤ - تتابع عملية التدريب.

ب - عوامل تتعلق بالمتدرب وتشمل:-
١ - معارفه وخبراته بخصوص نشاط المركز.
٢ - مدى إلمامه بظروف المنظمة وأهداف التقويم.
٣ - مدى تكرار مشاركته كمقوم.

جـ - عوامل تتعلق ببرنامج التقويم نفسه وتشمل:-
١ - عدد ونوعيات المهارات والابعاد المطلوب تقويمها.
٢ - الاغراض التي ستستخدم فيها نتيجة التقويم.

٣ ـ التدريبات التي ستستخدم في المركز ومدى تعقدها.
٤ ـ نظام تقسيم الواجبات والادوار بين هيئة المركز وبخاصة اذا كان المركز يعتمد على بعض المتخصصين.

والاهتمام بتدريب المقومين لتنمية قدراتهم ومهاراتهم في عملية التقويم ينبغي أن يصاحبه اهتمام مماثل بتقويم ادائهم سواء بعد الانتهاء من التدريب ـ وقبل التحاقهم بالعمل الفعلي بالمركز ـ أو بشكل دوري خلال مدة خدمتهم بالمركز لتحديد مدى حاجتهم لاي تدريب اضافي وذلك في ضوء المعايير الاتية :ـ

١ ـ القدرة على ادارة التدريبات والاساليب الفنية المستخدمة في المركز.
٢ ـ القدرة على الملاحظة، والفهم، والتقرير عن نواحي السلوك المطلوب تقويمها في المركز.
٣ ـ القدرة على التمييز بين نوعيات الابعاد المطلوب استنتاجها من السلوك.

وبالنسبة لمدة خدمة المقوم بالمركز فان واقع التطبيق في المنظمات التي تأخذ بهذا النظام يظهر اتجاهات مختلفة (Finkle, 1976; 870). فبعض الشركات تستخدم مجموعة ثابتة من المقومين لعدة برامج، وشركات أخرى تغير المقومين كل برنامج، وبوجه عام فان الاتجاه الغالب هو استخدام مجموعة ثابتة من المقومين لفترة تتراوح من ستة أشهر إلى سنة، ويرى الباحث أن هذا الاتجاه يمكن تفسيره في ضوء الاسباب الآتية :ـ

(١) ان هذه الفترة كافية جدا بسبب العمل المضني الذي يقوم به المقوم في المركز من ملاحظات، ومقابلات، واجهاد في عمليات الحكم والتقدير.
(٢) ان انقطاع المدير فترة طويلة من الزمن للعمل بالمركز سيجعله بمعزل عن ظروف العمل الطبيعية بالمنظمة والتي تتسم بالتغير مما قد يجعل احكامه تنقصها الواقعية لانه يقوم في ضوء متطلبات العمل التي كان يعايشها، وهذا يعني أن تناوب المديرين للعمل بالمركز كل ستة أشهر مثلا يضمن ان يكون الحكم والتقدير في ضوء معلومات حديثة دائما عن ظروف المنظمة وأحوالها.
(٣) أن تناوب المديرين للخدمة بالمركز تساعد ـ كما سبق القول ـ على اتاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن من المديرين بالشركة لاكتساب خبرات يمكن الاستفادة بها في ممارسة العمل الاداري.

وأخيرا فان أحد العوامل الرئيسة المؤثرة في نجاح أو فشل المركز هو مدى التوفيق في اختيار مدير المركز الذي يقع على عاتقه عبء تنسيق كل الجهود داخل المركز، ومما يؤكد أهمية ذلك انه حينما استفسر من المدير العام لاحدى الشركات التي بدأت تجربة مركز التقويم ثم أوقفتها بعد فترة قصيرة عن أسباب التوقف كانت اجابته «For one thing, we had problems with the directors». (Hart & Thompson, 1979: 74)

وبوجه عام ينبغي مراعاة الشروط الاتية عند اختيار مدير المركز:-

(١) أن يكون على ادراك كامل لاحتياجات المنظمة، وأهدافها، ونظامها الاجتماعي والفني حيث يمكّنه ذلك من حسن اختيار وتنمية البرامج التي تلائم ظروف المنظمة.

(٢) مهارة عالية في حل المشاكل الناتجة عن تواجد وتفاعل جماعات متنوعة من متخصصين، ومقومين، ومشاركين داخل المركز.

(٣) القدرة على التعامل بثبات مع الاشخاص ذوي النفوذ، والقدرة على حسم الصراع الذي قد ينشأ داخل الجماعات بسبب الاختلاف على التقويم.

(٤) الاستعداد لتحمل النقد، ولديه قابلية للاستجابة لمقترحات التغير ولكن لديه في نفس الوقت القدرة على مقاومة المقترحات غير البناءة.

رابعا: وسائل التقويم

إن وسائل وأساليب التقويم التي تستخدم في المركز ليست في الواقع هدفا في ذاتها، بل هي وسيلة للكشف عن بعض الخصائص والصفات وفقا للغرض من التقويم، وعلى ذلك فان التحديد المناسب لوسائل التقويم يتطلب مايلي:-

أ - تحديد الابعاد المطلوب قياسها. ويشمل ذلك تحديد المهارات، والاستعدادات والقدرات والصفات الشخصية المطلوب تقويمها وهذا التحديد بالطبع ينبغي أن يكون في ضوء تحليل سليم للوظائف المطلوب الاختيار أو الترقية اليها أو التنمية فيها. وهذا يعني أن قائمة الابعاد ستختلف من غرض لاخر داخل نفس المركز، بل وقد تختلف من مركز لاخر لنفس الغرض، ويوضح الجدول رقم (٤) قائمة مقارنة بالابعاد التي استخدمت في برامج مختلفة (Finkle, 1976; 872).

ومن الضروري بالنسبة لمراكز التقويم أن يتم تحديد المعنى المقصود بكل بعد وتعريفه تعريفا دقيقا وذلك لاختلاف مضمونه من موقف لاخر. وعلى سبيل المثال فان البعد الخاص بالقدرة على التخطيط والتنظيم يمكن أن يوجد ضمن قائمة الابعاد المطلوب قياسها في برنامج الترقية الى المستوى الاشرافي الاول، وأيضا يمكن أن يوجد في قائمة أبعاد برنامج اختيار الادارة العليا، في حين أن هناك اختلافاً كبيراً في مضمون وظيفتي التخطيط والتنظيم بالنسبة لكل من المستويين.

ب - في ضوء الابعاد المطلوب قياسها يتم تحديد أنسب الوسائل التي يمكن أن تساعد في الكشف عن تلك الابعاد، وبالرغم من أن بعض تلك الوسائل أصبحت متاحة على المستوى التجاري إلا ان الكثير من الشركات (كما يتضح من الجدول رقم ٥) تفضل تصميم الوسائل المناسبة لها داخل المركز.

جدول رقم (٤)
قائمة مقارنة بالابعاد من دراسات مختلفة

شركة AT & T (Bray & Grant, 1966)	شركة IBM (Hinrich, 1969)	شركة Sohio (Thompson, 1970)	شركة IRS (Dicotanzo & Andretta, 1970)	شركة U. O. P. (Mc Connell, 1969)
القدرة على التخطيط والتنظيم	الثقة في النفس	القدة على المشاركة	اتخاذ القرار	القدرة العقلية
اتخاذ القرارات	الاتصالات المكتوبة	القبول الشخصي	المبادأة	مهارة الاتصال الشفهي
الابداع	القدرة الادارية	التأثير	المرونة	مهارة الاتصال الكتابي
مهارة العلاقات الانسانية	الاتصال بالغير	نوعية المشاركة	الاتصال الشفهي	الابداع
التأثير الشخصي	مستوى الاحتمال	عمق الشخصية	التنظيم والتخطيط	الفهم الواقعي للذات
التردد	اتخاذ القرارات	التوجيه	الادراك	المرونة
مقاومة الضغوط	التخطيط والتنظيم	ممارسة السلطة	القدرة التحليلية	الاهتمام بالعمل
مدى الاهتمامات	المبادأة	الابتكار	الحساسية للغير	صدق التوقعات
المعايير الداخلية للاداء	تحمل المخاطرة	فهم الناس	مقاومة الضغوط	مدى الاهتمامات
الاهتمام بالعمل	الاتصال الشفهي	الدافعية	القدرة على الاقناع	القبول
مهارات الاتصال الشفهي	القدرة على الاقناع	الاحتمالات الكامنة		التنظيم والتخطيط
اتجاهات بخصوص جماعات العمل				المبادأة
الفهم الواقعي للذات				اتخاذ القرار
الاحتمالات الكامنة				الدافعية
صدق التوقعات				
الاتجاهات نحو الشركة				
النضوج الاجتماعي				
الرغبة في التقدم				
الحاجة الى اثبات الذات				
الحاجة الى موافقة الزملاء				
مرونة الهدف				
الحاجة الى الامن				
طموحاته الوظيفية				

المصدر: phen L. Cohen, 1980; 53

جدول رقم (٥)
مصدر الوسائل

البيان	معدة خصيصا	تجارية	مزيج
عدد الشركات	٤٠	ج	١٥
النسبـــة	٪٦٣	٪١٤	٪٢٣

المصدر: Stephen L. Cohen, 1980: 53

وبوجه عام يمكن تقسيم الوسائل المستخدمة في التقويم الى خمس مجموعات تشمل مايأتي:-

١ - الاختبارات الموضوعية. وتصمم عادة لقياس القدرات العقلية، والمعارف، والمهارات، والاتجاهات، والاهتمامات، والقيم، والخصائص الشخصية.
وقد تكون محددة التوقيت، أو غير محددة، كما قد تكون تحريرية أو شفهية، كما قد تكون فردية أو جماعية.

٢ - الاختبارات الاسقاطية . . مثل اكمال الجمل، أو التعبير عن الصور والاشكال، وهي تستهدف الكشف عن بعض النواحي الكامنة في شخصية الفرد بأسلوب غير مباشر.

٣ - المقابلات الشخصية..وهي مقابلات متعمقة تستهدف الكشف عن خلفية الفرد العلمية والاجتماعية، وخبراته، وخططه الشخصية وبعض الخصائص التي لا يمكن الكشف عنها الا من خلال الاتصال المباشر.

٤ - التمرينات الموقفية. والتي يتم فيها خلق مواقف مشابهة للمواقف الفعلية للعمل والتي يمكن من خلال تحليل أسلوب الفرد في التعامل معها والتصرف فيها استنتاج بعض المهارات والقدرات مثل القدرة على حل المشاكل، واتخاذ القرارات، والقدرة على تحمل المخاطرة، والمشاركة الجماعية، والتفاعل الاجتماعي وغيرها. ومن أشهر التدريبات التي تستخدم في هذا المجال مايطلق عليه in-basket أو (in-tray).

٥ - تقويم الزملاء. حيث يطلب من كل فرد في المجموعة أن يقوم زميله من جوانب متعددة أثناء ممارسة بعض التدريبات مثل جماعات حل المشاكل والمباريات الجماعية. ولعل وجودهم معا أثناء التدريبات المختلفة يساعد على القيام بتلك المهمة.

والأساليب والوسائل السابقة ليست بالطبع أساليب بديلة بل أن كلًّا منها يصلح لقياس بعض الابعاد التي لاتصلح طرق أخرى لقياسها فمثلا نجد أن أسلوب

in-basket يصلح للحكم على مهارة اتخاذ القرارات، والتدريبات الجماعية تصلح للحكم على مقدرة الاتصالات الشخصية، والطرق الاسقاطية للحكم على الدوافع وأبعاد الشخصية، واختبار القدرة العقلية يصلح للحكم على الجوانب الفكرية والقدرة على التفكير.

وهذا يعني أن إدارة المركز يجب أن تحرص على تصميم أو اختيار توليفة الوسائل التي تستطيع ان تحكم بصدق على الابعاد المطلوب تقويمها.

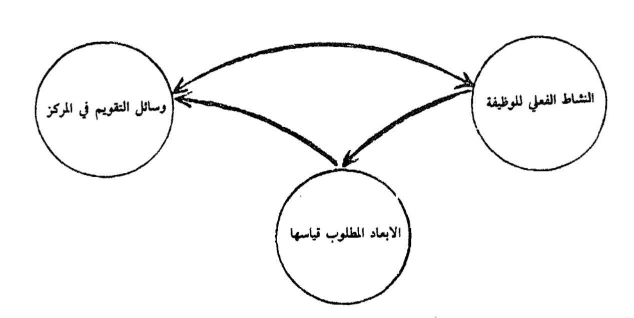
ونستنتج مما سبق أن سلامة التقويم بالوسائل التي يتم تصميمها تتطلب توافر شرطين أساسيين:

الأول : أن الابعاد المحددة، والتي ستتخذ كأساس للتقويم يجب أن تعكس المتطلبات الحقيقية للوظيفة من واقع نظام تحليل الوظائف.

الثاني : أن التدريبات المستخدمة يجب أن تعكس سواء في نوعيتها أو درجة تعقدها واقع الحال في الممارسة الفعلية للوظيفة. وتساعد في الكشف عن الابعاد المطلوب قياسها.

ويوضح الشكل رقم (٣) العلاقة بين هذه العناصر.

شكل رقم (٣)



خامسا: التقرير عن النتائج (Feed back)

إن المحصلة النهائية لعمل المركز تتمثل في التقرير النهائي الذي يعبر عن نتائج التقويم وهنا تثار عدة قضايا هامة مثل: من الذي يجب أن يبلغ بالنتائج؟ وماهي نوعية المعلومات التي ستقدم له؟ وماهي درجة التفصيل فيها؟.

ومن الناحية العملية ليس هناك خلاف على حق من التحق بالمركز في الحصول على نتيجة التقويم ولكن الاختلاف يكون في درجة التفصيل في المعلومات التي يحصل عليها، فبعض المراكز قد تكتفي بالنتيجة الاجمالية للتقويم، في حين أن مراكز أخرى تقدم له صورة تفصيلية تتضمن الابعاد محل التقويم ونتيجة كل بعد.

وقد لا يكتفى عادة في التقرير الذي يقدمه للمشارك ببيان نواحي القوة والضعف في ادائه بل يتضمن التقرير أيضا - وبخاصة اذا كان التقويم لاغراض تدريبية أو لتخطيط المسار المهني - بعض التوصيات البناءة التي يمكن ان تعاونه في تنمية ذاته والتغلب على نواحي الضعف والقصور.

ومع أن المركز يوافي - في العادة - ادارة المنظمة بصورة من التقويم النهائي لكل من التحق بالمركز، الا أن بعض المراكز - وبخاصة في أغراض التنمية - تكتفي باعلام المشارك فقط بالنتيجة النهائية والتوصيات، واذا كانت بعض نواحي التنمية تحتاج الى مشاركة الادارة فان التقرير في هذه الحالة يوصي المشارك بمناقشة التقرير بنفسه مع الادارة وتترك له الحرية في ذلك، وقد أثبتت احدى الدراسات أن أكثر من نصف المشاركين - في حالة ترك حرية المناقشة من عدمه - قد قام بالفعل بعرض تقريره على الادارة ومناقشتها فيه (Hart & Thompson, 1979; 69).

واذا كان من حق الملتحق بالمركز أن يحصل على معلومات تتعلق بنتيجة التقويم فان من حقه أيضا ألا تستخدم المنظمة نتائج التقويم في غير الغرض الذي أعدت من أجله الا بعد اعلامه بذلك حتى لاتهتز الثقة في واجبات المركز.

سادسا: كيف يمكن الحكم على مدى صدق نتائج المركز

في عام ١٩٧٠ قامت المجموعة الامريكية لشركات التأمين على الاسرة باستطلاع رأي (٥٠٠) من موظفيها الذين شاركوا في تجربة مراكز التقويم كمشرفين، أو مقومين، أو ملتحقين بخصوص رأيهم في التجربة «How do you feel about the assessment center» وكانت النتيجة أن ٦٨٫٤٪ من المشرفين، ٨٩٫٥٪ من المقومين، ٧٨٪ من الملتحقين أجابوا بأنهم إما راضون أو راضون الى حد كبير، وكان ملخص نتيجة الدراسة مايلي (Parker, 1980; 65):

«The assessment center is definitly achieving its objectives of identifying management potential, strengths and needs. The participants, their supervisors and the assessors all felt that they and the company benefited from the program. The overall response to the program was definitely positive from all groups».

ولكن هل يكفي للحكم على مدى صدق المركز أن تعتمد على مجرد قياس الاتجاهات؟ في رأي الباحث أن الحكم الصحيح على مدى صدق المركز ينبغي أن يكون في ضوء معيارين أساسيين هما :ـ

(١) مدى سلامة المقاييس المستخدمة داخل المركز أو مايطلق عليه internal validity ويمكن الحكم على ذلك من خلال مايأتي :ـ

أ ـ مدى ثبات نتيجة المقياس بغض النظر عن اختلاف وقت القياس.

ب ـ مدى ثبات نتيجة القياس بغض النظر عن اختلاف المقومين بمعنى الى أي مدى تختلف النتيجة من مقوم لاخر بالنسبة لنفس الفرد.

جـ ـ الى أي مدى يتأثر المقياس بتفاوت الخصائص الشخصية للاشخاص المطلوب تقويمهم.

(٢) وقد تكون المقاييس ذاتها سليمة ولكنها مصممة لاغراض غير الاغراض التي يستخدمها المركز فيها وفي هذه الحالة تكون مفتقرة لعنصر الصدق الخارجي external validity وهذا يعني أن الحكم على مدى صلاحية المركز ينبغي أن يكون على أساس مدى قدرته على القياس الصحيح للابعاد التي كانت محلا للتقويم والقياس وهذا بالطبع يتطلب مقارنة نتائج المركز بنتائج الواقع العملي. فاذا كان المركز لاغراض الاختيار فهل أثبت الواقع أن المركز استطاع بالفعل أن ينتقي العناصر المناسبة؟ واذا كان لاغراض الترقية، فهل أثبت الواقع ان المركز كان صادقا بالنسبة لمن أوصى بترقيته وبالنسبة لمن أوصى بعدم ترقيته؟.

وحتى يستطيع المركز أن يحافظ على مقومات الصدق الداخلي والخارجي ويقدم نتائج يمكن الوثوق بها فان الامر يتطلب سلامة كل عناصر النظام التي نخص منها بالذكر مايلي :ـ

(١) اختيار التدريبات والاختبارات التي ثبت بالدليل القاطع صلاحيتها لقياس العناصر محل القياس.

(٢) حصول جميع المقومين على قدر كاف ومتساو من التدريب الذي يجب ان يكون له علاقة بالغرض من التقويم.

(٣) التأكيد على أهمية عدم وجود علاقات شخصية خاصة بين المقومين والملتحقين بالمركز ضمانا لعدم التحيز في التقويم.

(٤) أن تعليمات الاختبارات والتدريبات ينبغي أن تعطى نفس القدر من المعلومات، ولكل الملتحقين، وبنفس الاسلوب.
(٥) اذا كان للتمرين وقت محدد، فينبغي الالتزام به بالنسبة للجميع فلا يتم إعطاء وقت إضافي لأحد، أو يحرم أحد من الوقت المسموح به.
(٦) توزيع الأدوار أثناء التدريبات بشكل يساعد على تجنب بعض المزايا أو العيوب الشخصية التي قد تكون واضحة في المشاركين.
(٧) الالتزام بسياسة واحدة في التقويم بالنسبة لجميع المشاركين أثناء اللقاءات الجماعية للمقومين.

نستنتج مما سبق أن مجرد اقامة المركز لايعني تلقائيا أنه يمكن الثقة في نتائجه حتى لو أسفرت تجربة الآخرين عن ذلك لان كل تجربة تمثل حالة مستقلة بذاتها. فالمركز الذي يحافظ على مقومات الصدق الداخلي والخارجي يعطي نتائج يمكن الوثوق بها الى حد كبير أما المركز الذي يتراخى في ذلك فان نتائجه يكون مشكوكا فيها، ويؤيد ذلك مأسفرت عنه مراجعة الباحث لنتائج العديد من الدراسات التي كانت تستهدف تقويم مدى صدق المركز والتي استخلص منها مايأتي:ـ

أولا: التفاوت في درجة الصدق الداخلي . . فقد اتضح من الدراسة التي قام بها Walter C. Borman وآخرون عام ١٩٨٣ لاحد مراكز التقويم التي استخدمت لاختيار ٤٥٠ فردا للالتحاق باحدى المدارس العسكرية بالولايات المتحدة أن سوء اختيار وسائل التقويم، وعدم حصول المقومين على قدر كاف من التدريب أدى الى وجود اختلافات جوهرية في تقديرات المقومين بالنسبة للعناصر محل القياس (Barmon, et al, 1983; 415). ولكن النتيجة كانت مختلفة تماما في المراكز التي أشرفت الجمعية الامريكية لادارة الاعمال على تأسيسها، فقد اتضح من الدراسة الشاملة التي أجراها Treadway C. Parker عام ١٩٨٠ على ٥٨ مركزاً تنتمي لتنظيمات ذات أنشطة متنوعة وقامت بتقويم ٣٣٩٥ مشاركاً أنه ليس هناك اختلاف ملحوظ في تقديرات المقومين بالنسبة للعناصر محل القياس مما يعني أن هناك درجة عالية من الثبات الداخلي للمقاييس (كما يتضح من الجدول رقم٦) (Parker, 1980; 65).

وهكذا نجد أن الخبرة والعناية سواء في اختيار المقاييس أو تدريب المقومين أو غيرها من مقومات السلامة تؤثران على درجة الصدق الداخلي للمقاييس المستخدمة في المركز.

ثانيا: التفاوت في درجة الصدق الخارجي . . فقد قامت العديد من الدراسات بتتبع المراكز الرائدة كالمراكز التي أنشأتها شركات AT & T و IBM و Sears و Sohio وغيرها من المراكز بغرض تقويم مدى سلامة الاحكام التي توصلت اليها سواء لاغراض الاختيار أو التدريب أو تخطيط المسار المهني وذلك بعد مرور فترات كافية من تاريخ عملية التقويم

جدول رقم (٦)
درجة الثبات الداخلي للمقاييس

القدرات الادارية	درجة ثبات التقدير
القدرة الوظيفية	٩١ر٠
التخطيط	٩١ر٠
التنظيم	٩٢ر٠
الرقابة	٩١ر٠
الاتصالات الشفهية	٩١ر٠
الاتصالات الكتابية	٩٢ر٠
القيـــادة	٩٤ر٠
الاتجاهات نحو المنظمة	٩٤ر٠
اتخاذ القرارات	٩١ر٠
الابـــداع	٩٠ر٠
المبادأة	٩٣ر٠
المرونة	٨٦ر٠
القدرة الادارية الكلية	٩٥ر٠
الاحتمالات الادارية	٩٤ر٠

المصدر: Tradeway Parker, «Assessment Center, A Statistical Study of the personal Adminstator» (Feb) 1980: 65

بالمراكز، فهل كان المركز صادقا بالفعل في الحكم على مهارات الافراد، واحتمالاتهم الكامنة؟ ولقد تفاوتت النتائج أيضا.

ففي الدراسة التي أجراها Ritchie R.J. and Moses J. L. على ١٠٩٧ أنثى كنّ في المستوى الاشرافي الاول عند تقويمهنّ بأحد مراكز التقويم عام ١٩٧٣، اتضح في عام ١٩٨٠ (أي بعد سبع سنوات) وجود معامل ارتباط قيمته (٤٢ر) بين تنبؤات المركز في تقدير صلاحيتهنّ لشغل مناصب الادارة الوسطى والتقدم الفعلي لمفردات العينة في مناصب هذا المستوى (Ritchie & Moses, 1983; 227).

وفي الدراسة التى أجراها A. Tziner and S. Dolan عام ١٩٨٢ للحكم على مدى صدق احد مراكز التقويم في اختيار ١٩٣ فردا كضباط بالقوات المسلحة، اتضح وجود معامل ارتباط مقداره (٥ر) بين تنبؤات المركز والصلاحية الفعلية للافراد (Tziner & Dolam, 1982: 728).

أما في دراسة Parker الموسعة التي سبقت الاشارة اليها فعند قياس معامل الارتباط بين مستوى أداء الافراد في المركز بالنسبة للابعاد محل القياس ومستوى أدائهم الفعلي في العمل بالنسبة لنفس الخصائص فقد كان في المتوسط (٣٦ر) (Parker, 1980; 66).

وبوجه عام فقد اتضح للباحث من خلال مراجعة الدراسات العملية التي اهتمت ببحث مدى الصدق الخارجي للمركز أن النتائج جميعا تؤكد وجود ارتباط ايجابي بين توقعات المركز وماحدث فعلا في الواقع العملي مما يعطي دليلا على صلاحية الفكرة، وبالرغم من أن الارتباط كان متوسطا في بعض الحالات الا أن ذلك لايشكك في الفائدة وإنما يعكس درجات اهتمام مختلفة بتوفير مقومات النجاح عند تأسيس تلك المراكز.

سابعا: تحليل التكلفة والعائد

بالرغم من النتائج المشجعة التي أسفرت عنها تجارب الشركات التي خاضت التجربة إلا أن التكلفة العالية ـ تبلغ في المتوسط ٤٠٠ دولار للفرد (Wikstorm, 1975: 119) ـ التي تتكبدها الشركة عند تأسيس واستخدام تلك المراكز تدعو الى التنبه لضرورة حساب الفوائد أيضا اذ لاقيمة لأي فكرة أو نظام جديد اذا كانت تكاليفه تفوق منافعه. وقد دفع ذلك البعض الى التفكير في استخدام تحليل التكلفة والعائد cost benefit analysis للاستنارة به في القرار الخاص بانشاء مراكز التقويم (Cohen, 1980[a]: 51)

واستخدام تحليل التكلفة والعائد في مجال مراكز التقويم يتطلب قياسه مجموعتين من العناصر:ـ

أ ـ **عناصر التكاليف** . . وتشمل تكاليف انشاء وتنمية المركز. وبالرغم من قيمة هذه التكاليف فقد تختلف من منظمة لاخرى، الا أن العناصر التي يمكن أن تدخل في الحساب هي:ـ

١ ـ أجور ومزايا الهيئة المشرفة على البرامج.

٢ ـ اجور ومرتبات العاملين بالمركز والملتحقين به من موظفي المنظمة أثناء فترة تواجدهم بالمركز.

٣ ـ التسهيلات المكانية، والمعدات، والاثاث، والتجهيزات وغيرها من مستلزمات المركز.

٤ ـ أجور الخبراء.

٥ ـ مصاريف الانتقال والبدلات (ان وجدت).

٦ ـ مصاريف المحافظة على استمرار وجود المركز من بحوث واعادة انتاج مواد . . الخ

وعناصر التكاليف السابقة يمكن حسابها على أساس سنوي، وعلى ذلك فان بعض بنود التكاليف يمكن تقسيمها على عدد السنوات المتوقعة لحياة المركز أووفقا لطبيعة العناصر.

ب ـ الوفورات (العائد) . . والعائد الناتج عن المركز يمكن حسابه بطريقتين:ـ

الاولى : إما حساب المنافع التي حققتها المنظمة بسبب صدق توقعات المركز.

الثانية : أوحساب التكاليف التي تتكبدها المنظمة بسبب عدم الاستعانة بالمركز ومايترتب على ذلك من اختيار غيرمناسب، أو ترقية غيرمناسبة أوغيرذلك من مظاهر عدم الكفاءة.

وهذه التكاليف يمكن اعتبارها بمثابة وفورات تتحقق نتيجة الاستعانة بالمركز.

ونظرا لان الطريقة الثانية أيسر في الحساب، فان العناصر التي يمكن أن يشملها الحساب مايأتي:ـ

١) العوائد التي تفقدها المنظمة بسبب الاداء المنخفض للفرد.
٢) العوائد التي تضيع على المنظمة بسبب عدم تشغيل الشخص المناسب.
٣) تكاليف تدريب الشخص الفاشل.
٤) تكاليف تدريب شخص جديد اذا كان الشخص الفاشل لن يصلح معه التدريب.
٥) التكاليف النفسية للفرد والمنظمة.

(١) نسبة التكاليف/ الوفورات =

$$\frac{\text{تكاليف المركز}}{\text{تكاليف الفشل بالنسبة لفرد واحد} \times \text{عدد حالات الفشل التي ترتب على استخدام المركز تفاديها}}$$

(٢) كذلك يمكن حساب معدل العائد على الاستثمار من المركز كالآتي:

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{الوفورات} - \text{التكاليف}}{\text{التكاليف} \times ١٠٠}$$

وقد قام Stephen L. Cohen في الفترة من ابريل ـ يوليو ١٩٧٩ باجراء دراسة في ٦٤ شركة تستخدم مراكز التقويم بغرض تحليل التكلفة والعائد بالنسبة لتلك المراكز في ضوء الاسس السابقة. وتلخص الجداول (٧ ، ٨ ، ٩) بيانات التكاليف والوفورات كما يلي:ـ

جدول رقم (٧)
اجمالي التكاليف السنوية

	من صفر - ٢٥٠٠٠	٢٥٠٠١ - ٥٠٠٠٠	٥٠٠٠١ - ١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠١ - ٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠١ - ٥٠٠٠٠٠
العدد	٢٤	١٣	١١	١١	٥
النسبة	٪٣٨	٪٢٠	٪١٧	٪١٨	٪٧

سَ = ٨٨١٤٤ دولاراً

جدول رقم (٨)
الوفورات
«تكاليف فشل موظف واحد في منصب معين»

	من صفر - ١٠٠٠٠	١٠٠٠١ - ٢٥٠٠٠	٢٥٠٠١ - ٧٥٠٠٠	٧٥٠٠١ - ١٢٥٠٠٠	١٢٥٠٠١ - ٣٠٠٠٠٠
العدد	١١	١٢	٢٧	٧	٧
النسبة	٪١٧	٪١٩	٪٤٢	٪١١	٪١١

سَ = ٥٦٩٠٠ دولاراً

جدول رقم (٩)
«عدد حالات الفشل التي ترتب على استخدام المركز
تفاديها»

البيان	٠ - ٥	٦ - ١٠	١١ - ١٥	١٦ - ٢٠	٢١ - ٢٥	٢٦ - ٥٠
العدد	٢١	٢٨	٩	١	٣	٢
النسبة	٪٣٢	٪٤٤	٪١٤	٪٢	٪٥	٪٣

ونستنتج من المعلومات الواردة بالجداول السابقة مايأتي :ـ

متوسط اجمالي التكاليف = ٨٨١٤٤ دولاراً

متوسط اجمالي الوفورات = ٦ر٤ × ٥٦٩٠٠ = ٣٦٤١٦٠ دولاراً

(١) متوسط نسبة التكاليف/ الوفورات = $\frac{٨٨١٤٤}{٣٦٤١٦٠}$ = ٢٤٢ر

وهذا يعني أن الوفورات أربعة أمثال التكاليف تقريبا.

(٢) معدل العائد على الاستثمار = $\frac{٣٦٤١٦٠ - ٨٨١٤٤}{٨٨١٤٤ \times ١٠٠}$ = $\frac{٢٧٦٠١٦}{٨٨١٤٤٠٠}$

= ٠٣١٣ر

وواضح أن النتائج التي تم استخلاصها من خلال تحليل التكلفة والعائد في هذه الدراسة تعطي تأييدا قويا للشركات التي خاضت التجربة بالفعل، كما أنها تشجع أيضا الشركات التي تفكر في تنفيذ الفكرة وبخاصة وأن عينة الدراسة تشمل شركات ذات أحجام مختلفة، وتنتمي لقطاعات نشاط متنوعة، ولها خبرات متفاوتة في مراكز التقويم. إلا أن الباحث يود أن يختتم هذا الجزء من الدراسة بملاحظتين هامتين هما :ـ

(١) أن تحليل التكلفة والعائد من المركز فقط لايكفي وحده لاتخاذ القرار الخاص بالاستفادة من المركز من عدمه بل ينبغي مقارنته بنسبة التكلفة والعائد للاساليب البديلة التي يمكن استخدامها لنفس الاغراض، فاذا ثبت أن الاساليب الاخرى أقل تكلفة وتتساوى مع المركز فيما يتعلق بشرطي الصدق والثبات فان استخدام المركز يصبح عبثا لامبرر له. وقد قامت بعض الدراسات بالفعل باجراء مثل هذه المقارنات مثل دراسة Cascio & Silbey عام ١٩٧٩ (Cohen,1980 [b] ;2-11).

(٢) أن التحليل الكمي للتكلفة والعائد يجب ألا يكون هو المعيار الوحيد عند اتخاذ القرار اذ يجب ألا تهمل الكثير من المزايا غير الملموسة التي تعود على جميع الاطراف المشاركة في المركز وتعود على المنظمة ككل ويصعب اخضاعها للتقدير الكمي.

الخلاصـــة:

لقد تأكد من واقع الممارسة ان الاعتماد على الوسائل التقليدية كالمقابلات، والاختبارات التحريرية، وتقارير الكفاءة لم يعد كافيا لاتخاذ قرارات سليمة في مجالات الاختيار، والترقية والتدريب. ومن هنا نشأت فكرة مراكز التقويم assessment centers كوسيلة موضوعية لتقويم الاستعدادات والقدرات والمهارات الحالية للافراد يمكن بمقارنتها بمتطلبات واحتياجات الوظائف تحديد مدى صلاحية الفرد لشغل وظيفة معينة، وكذلك احتياجاته التدريبية.

ونظرا لان مركز التقويم بما لديه من وسائل فنية يستطيع أن يقيس أيضا مالدى الفرد من قدرات واستعدادات كامنة فهو يساعد على امكانية تخطيط مساره المهني career planning بالشكل الذي يحقق طموحات الافراد من ناحية وتلبية الاحتياجات الوظيفية للمنظمة من ناحية أخرى.

وحتى يستطيع المركز أن ينجح في دوره سواء في تشخيص الخصائص الحالية أو المحتملة للأفراد فان الامر يتطلب تحديدا دقيقا للخصائص والابعاد المطلوب قياسها، واختيار الاساليب الفنية التي تساعد بصدق في الكشف عن تلك الابعاد، وتدريب المقومين على كيفية استخدام تلك الاساليب، وتحديد كيفية تنظيم النتائج التي يتم استخلاصها، والتقرير عنها. وهذا يعني ضرورة النظر الى المركز باعتباره عملية متكاملة العناصر ينبغي أن يحظى كل عنصر بنصيب من الاهتمام ضمانا لمستوى عال من الكفاءة للعملية في مجموعها.

وبالرغم من ان نتائج تقويم مدى فاعلية هذه المراكز تؤكد وجود درجة عالية من الصدق في تقديراتها مما يعطي مؤشرات مشجعة سواء للمنظمات التي خاضت التجربة أو تلك التي تفكر في الاستفادة منها الا ان ذلك يعني أن مجرد تنفيذ الفكرة في حد ذاتها سيؤدي تلقائيا الى نتائج يمكن الوثوق فيها لان ذلك مرهون بمدى الاهتمام بتوفير مقومات النجاح، فالمركز الذي يحافظ على مقومات الصدق الداخلي والخارجي يعطي نتائج يمكن الوثوق فيها الى حد كبير، أما المركز الذي يتراخى في ذلك فان نتائجه بالطبع ستكون محلا للشك.

ومهما كانت درجة الثقة في نتائج المركز، فان الانتفاع به ينبغي ألا يكون بأي ثمن. وهذا يتطلب أن يكون القرار الخاص بانشاء المركز من عدمه مبنياً على تحليل التكلفة والعائد بالنسبة لكل غرض من أغراض الاستخدام، ومقارنة ذلك بتكاليف وعوائد الانظمة البديلة التي يمكن أن تحقق نفس الغرض مع الاخذ في الاعتبار العوائد غير الملموسة التي يحققها تطبيق النظام بالنسبة للفرد والمنظمة ويصعب قياسها في الاجل القصير.

المصادر الاجنبية

ALon, A. et al
1980 «Standards and ethical consideration for assessment center operations.» Personnel Administrator (Feb).

Byham, W.C.
1980 «Starting an assessment center the correct way.» Personnel Administrator (Feb).

Borman, W.C. et al
1983 "Validity of army recruiter behavioral assessment: does the assessor make a difference?" Journal of Applied Psychology 63(3).

Cohen, S.L.
1980[a] "The bottom line on assessment center technology.» Personnel Administrator (Feb).

Cohen, S.L.
1980[b] "Validity and assessment center technology: one and the same?" Human Resource Management (Winter): 2-11.

Dulewiez, V.
1982 "The application of assessment centers." Personnel Management (Sept.)

Finkle, R.B.
1976 "Managerial assessment centers." in M. D. Dunnette (Ed.), Handbook of Industrial Psychology. Chicago: Rand McNally.

Hart, G. & Thompson, P.H.
1979 "Assessment centers: for selection or development." Organizational Dynamics (Spring).

Mali, P. (Ed.)
1981 "Management Handbook. New York: J. Wiley & Sons.

Novit, M.S.
1979 "Essentials of personnel Management. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall.

Olivas, L.
1980 "Using assessment centers for individual and organizational development." Personnel (May/ June).

Parker, T.C.
1980 "Assessment center: a statistical study." Personnel Administrator (Feb.)

Quick, J.C. et al
1980 "Developing administrative personnel through the assessment center technique." Personnel Administrator (Feb).

Ritchie, R.J. and Moses, J.L.
1983 "Assessment center correolates of women's advancement into middle management: a seven year longitudinal analysis." Journal of Applied Psychology 68 (2).

Sackett, P.R. and Wilson, M.A.
1982 "Factors affecting the consensus judgment process in managerial assessment centers." Journal of Applied Psychology 67 (1).

Schwartz, I.R.
1979 "Self-assessment and career planning: matching individual and oranizational goals." Personnel (Jan. Feb.).

Tziner, A. and Dolam, S.
1982 "Validity of an assessment center for identifying future female officers in the military. «Journal of Applied Psychology 67 (6).

Wikstrom, W.S.
1975 "Assessing managerial talent." in D.S. Beach (ed.) Managing People at Work. New York: Macmillan.

The Arab Journal of the Social Sciences

An academic biannual publishing research papers in various fields of the social sciences

The Arab Journal of the Social Sciences, published twice a year by Kuwait University, is a pioneer journal whose basic aims are the publication of original papers relating to all aspects of Arab society and the promotion of interdisciplinary research which, it is hoped, will develop interest in the Arab World from the perspective of the social sciences. The journal will have book reviews and reports of ongoing research.

Editorial enquiries and material for publication should be sent to:
The Arab Journal of the Social Sciences, Kuwait University
P.O. Box 5486 Safat, Kuwait 13055

Published for Kuwait University by KPI, London
Issue No. 3 was published April 1987
Issue No. 4 will be published Oct. 1987

التقنيات التربوية في تدريس الرياضيات بالمرحلة الابتدائية

مصباح الحاج عيسى
كلية التربية ـ جامعة الكويت

عادل عبدالكريم ياسين
التوجيه الفني للرياضيات ـ وزارة التربية

١ ـ مقدمة:

يتبلور مفهوم التقنيات التربوية مع مرور الأيام وخصوصا في المنطقة العربية بعد أن أدرك المربون أهمية تكامل العناصر المكونة لها، كعملية منظومية منهجية في تصميم المواقف التعليمية/ التعلمية، آخذة بعين الاعتبار مختلف مكونات مدخل النظم سواء في مدخلاته أو عملياته أو مخرجاته، للوصول إلى مردود تعليمي أفضل.

وقد أكدّ راونتري (Rowntree, 1981:77) أن كثيراً من الناس ما زالوا يعتقدون أن مفهوم التقنيات التربوية يعني استخدام الوسائل السمعية ـ البصرية في التربية، في حين أصبح هذا المفهوم ومنذ أواخر الستينات يعني بالإضافة إلى ذلك عناصر التصميم المنظومي systematic design وتقويم المناهج والخبرات التعليمية التي تناسب حاجات المتعلمين، سواء المجموعات الخاصة أو الأفراد، وتتناول تنظيم المواقف التعليمية وما تحتاجه من كتب ومناقشة... الخ بغية مساعدة المتعلم ليتعلم.

كذلك فقد أكد براون وزملاؤه (Brown et al, 1984:2) أن مفهوم التقنيات التربوية يتعدى نطاق أي وسيلة أو أداة، وبهذا المعنى فإنها أوسع من مجموع هذه الوسائل مجتمعة، ذلك أنها طريقة منظومية لتصميم العملية الكاملة للتعليم والتعلم وتنفيذها وتقويمها وفقا لأهداف خاصة محددة، معتمدة على نتائج البحوث الخاصة بالتعلم والاتصالات البشرية، ومستخدمة مجموعة من المصادر البشرية وغير البشرية بغية الوصول إلى تعليم فعّال. ويرى رومسوزكي (Romiszowski, 1981: 339) أن المعلم نفسه أحد وسائل الاتصال التعليمية المهمة.

ومهما يكن من أمر ما يتضمنه مفهوم التقنيات التربوية، سواء ما ارتبط منه بالمواد والأجهزة التعليمية أو بالأهداف المحددة والخبرات التعليمية أو . . . فإن للتقنيات التربوية دوراً مهماً في توفير الظروف والامكانات التعليمية المتفقة مع طبيعة المتعلم واستعداداته، والتي تساعد في جعل المفاهيم التي نقدمها له من خلال المواقف التعليمية أكثر واقعية وأكثر قبولاً للاستيعاب من أعداد أكبر من المتعلمين وبالتالي تحقق انتاجاً تعليمياً أكثر وأفضل. وزيادة الانتاجية تعني زيادة الفعالية مع الحفاظ على التكلفة، أو خفض التكلفة مع الحفاظ على الفعالية (جرداق، ١٩٨١ : ١٦٢).

وإذا كانت المواقف التعليمية التي تتضمنها المناهج بصورة عامة قد اهتمت باستخدام التقنيات التربوية، فإن مناهج الرياضيات، بصورة خاصة، تكون أكثر حاجة من غيرها لما تتصف به مفاهيم الرياضيات من تجريد يعتبر أرقى مستويات المعرفة وأصعبها.

ولما كان الهدف الرئيس من هذه الورقة هو عرض بعض جوانب التقنيات التربوية المناسبة لتدريس الرياضيات في المرحلة الابتدائية، فإننا نذكر أن توظيف هذه التقنيات لتدريس موضوع أو مفهوم معين في الرياضيات أو غيره يتوقف على العديد من العوامل ذات الصلة، والتي يجب أن تؤخذ بالاعتبار، هذه العوامل هي: أهداف التعلم، وخصائص المتعلم، والظروف والامكانات المتاحة، البشرية منها وغير البشرية، ولا يجوز تجاهلها في أي عملية تعليمية.

وحيث أن تعلم المفاهيم الرياضية لا يعتمد على أداء بعض المهارات الآلية فقط بل على أسلوب التفكير والفهم والمنطق السليم والاكتشاف والمناقشة واستخدام النماذج الرياضية المتعددة والتطبيقات العملية المتنوعة. . . (الفريق القومي، ١٩٧٦ : ٢٧)، فإن التوجه إلى استخدام مواد تعليمية متنوعة تساعد المتعلم في أن يفكر ويتأمل ويستنتج ويسعى إلى اكتشاف العلاقات، هو الضالة الأساسية التي نسعى إليها.

٢ - اراء حول أهمية استخدام التقنيات التربوية في تدريس الرياضيات:

بيّن بياجيه (Thornton et al, 1983:86) أهمية ربط المفاهيم المقدمة للمتعلم مع عمره، أي نبه إلى وجود التوافق التقريبي بين العمر الزمني للمتعلم ومستويات المفاهيم. أما برونر فهو يتفق مع بياجيه في أن المعرفة تتطور حسب سلسلة منتظمة، فيرى أن المعرفة تبدأ عن طريق موقف حياتي حي (enactive)، وتتداعى ضمن صورة عقلية تمثيلية (representative) في مرحلة ثانية، لتنتقل إلى الوضع المجرد أو الرمزي (symbolic)، وهو أرقى مستويات المعرفة. وتتصف وجهة نظر برونر - مع اختلافه عن بياجيه في علاقة الربط بين المفهوم

والسن ـ بالعقلانية، وذلك لأنها تضع عملية استيعاب المعرفة ضمن مراحل ـ مقبولة عقلياً ـ وهي: التعلم بالعمل، إلى التعلم بالتمثيل ثم المرحلة التجريدية، التي هي مرحلة استخدام الكلمة الملفوظة أو المكتوبة أو المرموزة.

كذلك فقد عرض كوبلاند (Copeland, 1984: 80) بعضا من مضامين دراسات بياجيه التي تربط بين المفهوم وعمر الطفل بصورة عامة. فالطفل في العمر المناسب لدخول المدرسة يدرك الأشياء كما تظهر أمامه، فهو يدرك العلاقات: أكبر من، أصغر من، أقصر من، ولكنه لا يستطيع أن ينفذ إلى مفاهيم أبعد مستترة، وذلك لأنه لا يكون قد استطاع اكتساب مبدأ الاحتفاظ بالكم (Conservation). فقد يحكم بأن صفاً من الخرز أكثر من صف آخر ذلك لأن طول الصف الأول أكبر من طول الصف الثاني، ويستطيع العد للعشرة أو العشرين، كما يستطيع التمييز بين الأطول والأقصر، وفي هذه المرحلة يفضل أن يركز التعليم على الخواص المُدرَكة كاللون والشكل، والطول، والتمييز بين الأشياء من خلال التعامل مع الخواص. كذلك يُفَضل عرض علاقة الاحتواء والمجموعة الخالية بعد سن التاسعة.

إن أهم ما في نظرية بياجيه (Phillips, 1975: 20) للتعلم هو أن المستويات الادراكية التي يمرّ بها المتعلم مستويات متتابعة مهما كان هذا المتعلم وتحت أي ظروف. وقد تركزت أعمال بياجيه (Flavell, 1970: 15) بصورة أساسية نظريا وعمليا بفحص واختبار التطور الكمي للبنية الادراكية عند المتعلم من خلال مفاهيم رياضية متناسبة معها.

ويشير كوبلاند (Copeland, 1984: 85) إلى أن كثيرا من الأطفال في الفترة العمرية من (٦-٩) سنوات لا يمتلكون العمليات العقلية اللازمة لربط الجزء بالكل نوعا أو كما. وأن الفهم الصحيح للعدد ليس إلا عملية متنامية متدرجة تتضمن فهم التصنيف وعلاقة الاحتواء، وهي علاقة تتضمن عمليات منطقية وأخرى حسابية، وإن كان من الممكن أن يفهم الطفل العدد فهماً جزئياً قبل أن يقارن بين مجموعتين من الأعداد، وأن يعرف أيهما تحوي عناصر أكثر، ولذلك فإن الطفل حتى سن السابعة قد يعجز عن ادراك علاقة الاحتواء. ولكنه قد يستطيع مقارنة مجموعتين إحداهما مكونة من ٤ عناصر وأخرى مكونة من عنصر واحد بمجموعة مكونة من ٥ عناصر ولكن هذا الطفل قد يعجز عن مقارنة المجموعة المكونة من ٤ عناصر بمجموعة كلية مكونة من خمسة عناصر، ذلك لأن البنية العقلية لهذا الطفل قد لا تسمح له بفصل المجموعة ذات الـ ٤ عناصر فصلاً عقلياً من المجموعة ذات الـ ٥ عناصر التي تحويها، فإذا عجز الطفل عن إدراك مثل هذه العلاقة فما معنى عملية الجمع بالنسبة له؟

ولما كان هدفنا من تدريس الرياضيات هو بناء التفكير العلمي الناقد الذي يؤدي إلى الاكتشاف والابتكار، فإن رنر (Renner, 1976: 187) اقترح اعطاء الفرصة للمتعلم ليعمل بحرية، بعد أن نوفر له المواد والتسهيلات التعليمية المناسبة فيساعد ذلك كثيراً في التعلم الابتكاري .

وهنا يشير أحمد حسن الرحيم (١٩٧٥ : ٣١-٣٤) إلى استخدام بعض الألعاب المسلية عند تدريس بعض المفاهيم الرياضية، بالاستعانة ببعض المواد التعليمية كالبطاقات أو الخرز أو الكرات الزجاجية الملونة أو الأقلام أو عيدان الثقاب.

وكذلك أشارت مجلة المناهج التي يصدرها مجلس المدارس في بريطانيا ,1972) (S.C.C.B. إلى امكان ممارسة الكثير من أنشطة القياس في مجال تدريس الرياضيات، كالأطوال والأوزان والحجوم. . . وذلك عن طريق الممارسة العملية من قبل الأطفال، بحيث نوفر لهم التسهيلات المادية والأدوات كالمساطر والأشرطة المدرجة والأقلام والأوراق والأشكال الهندسية. . . وكل ذلك تحت اشراف وتوجيه المعلمين أو مساعديهم.

ويستطيع أطفال المرحلة الابتدائية أداء بعض الأعمال المتفقة مع مستوياتهم الادراكية، فيستطيع الأطفال في العمر من ٦ - ١٢ سنة التعميم من حالات محسوسة مطروحة عليهم، وكذلك يستطيعون تجميع الأشياء وتصنيفها وترتيبها تسلسليا، وأن يركزوا على خاصيتين في آن واحد، كما يستطيع الواحد منهم أن يعود إلى الوراء متعقباً نقطة البدء (Gorman, 1972: 29).

ولتحقيق انجازات مميزة في استيعاب المفاهيم الرياضية الأولية، فلا بدّ من البدء بأنشطة حسية يقوم بها الأطفال (شماعة وآخرون، ١٩٧٢ : المقدمة) تعتمد على المقارنة والبحث والاكتشاف، فيساعدهم ذلك في استيعاب المفاهيم بدلا من حفظها فقط، ويكون دور المعلم في هذه المرحلة التنظيم والارشاد، ومعاونة المتعلمين في القيام بنصيب كبير من النشاط والبحث الشخصي والاختبار، وان يتدرج في ذلك من الحسي المألوف إلى المجرد من خلال تمثيليات بسيطة غنية بوسائل اتصال تعليمية غير لفظية.

نستنتج من كل ما تقدم أنه يتحتم علينا عند تدريس مفاهيم رياضية لأطفال المرحلة الابتدائية، أن نأخذ بالاعتبار الفترة العمرية للأطفال الذين سنعلمهم، وبالتالي نحدد وبصورة تقريبية مستوياتهم الادراكية، ثم نضع خطة واضحة لعمل كل من المعلم والطفل، ونستخدم كافة عناصر التقنيات التربوية المتاحة، ونتيح الفرصة للأطفال للعمل بحُرية، للوصول إلى تعلم أعلى فاعلية وكفاية.

٣ ـ تقنيات تربوية مناسبة لتدريس الرياضيات في المرحلة الابتدائية:

إن عملية اختيار أي وسيلة اتصال مناسبة لتدريس مفهوم ما ـ بصورة عامة ـ يخضع للكثير من العوامل ذات الصلة بالمتعلم والمفهوم والظروف والامكانات المتاحة في البيئة التعليمية. وتشير الكثير من الدراسات والخبرات الممارسة إلى أنه يمكن استخدام أكثر من وسيلة اتصال مختلفة في تدريس الموضوع الواحد. وتشير الابحاث إلى أن جميع التقنيات التربوية ذات أثر ايجابي في هذا المجال والفروقات بينها لا توفر أساسا صالحا للاختيار (جرداق، ١٩٨١: ١٦٤)، ولو أن بعض الدراسات أشارت الى تفضيل المتعلمين لوسيلة اتصال عن أخرى، (Manning, 1984: 1615[a]) وبفروق ذات دلالة احصائية، بغض النظر عن تكلفتها أو درجة تعقيدها.

ومع أن الامكانات المادية والفنية في توفير التقنيات التربوية، تختلف من بلد عربي الى آخر، إلا أننا سنعرض فيما يلي بعض المواد والأجهزة التعليمية والخبرات والتسهيلات المادية، التي قد تساعد في تحسين المواقف التعليمية وترفع من مردودها. غير أنه يجب أن يبقى في الحسبان أن التقنية التعليمية ليس من الضروري أن تكون صالحة دائما لجميع الأغراض والأهداف وأنه ليس بالضرورة أن تكون وسيلة الاتصال معقدة أو غالية الثمن حتى تعطي مردودا أفضل.

٣ ـ١ العقل الالكتروني (الكمبيوتر Computer):

ينتشر الكمبيوتر في جميع أنحاء العالم بسرعة مذهلة، وتزداد البحوث والدراسات التي تجري على تطويره وعلى أساليب ومجالات استخدامه، لدرجة أننا أصبحنا لا نجد دورية علمية تخصصية في حقول المعرفة المختلفة إلا وتتناول موضوع الكمبيوتر بصورة أو بأخرى. وقد دخل الكمبيوتر في مجالات متعددة ومنها المجال التعليمي التربوي.

إن استخدام الكمبيوتر في المدارس الابتدائية يمكن أن يكون مخيفاً أو محببا وشاغلا للأطفال كل الوقت، وهذا يعتمد على استراتيجية الاستخدام التي لا تتطلب معرفة بنظريات عمل الكمبيوتر وأساليب البرمجة، بل التطبيق والاستفادة من امكاناته (Fiddy and Wharry, 1983: 1-7) الكبيرة في تعليم مفاهيم متعددة في الرياضيات.

ويمتاز استخدام الكمبيوتر في تدريس الرياضيات في المرحلة الابتدائية (Gardner et al, 1973: 47-48) بأنه:

(١) يجذب انتباه الأطفال لقدرته على عرض المادة الدراسية عرضاً تعجز المواد المطبوعة عن تحقيقه بنفس الصورة.

(٢) يكسب الأطفال فهماً أفضل لتركيب الأعداد (الخانة، أو العملية مثل عملية الضرب. . .).
(٣) يغني الأطفال عن القيام بالعمليات الحسابية الطويلة المملة ويقدم لهم أمثلة أكثر واقعية.

إلا أنه يجب عند استخدام الكمبيوتر في تدريس الرياضيات التنبه الى أن الأجهزة والأدوات قد تعجز أحيانا عن ترسيخ المفهوم الرياضي وتعزيزه، لأن الطفل يعمل عليها أحيانا بصورة آلية، ولا يستطيع أن يدرك المفهوم الحقيقي بصورة مطلقة.

ويفضل قبل البدء باستخدام الكمبيوتر تدريب الأطفال وتهيئتهم لذلك (Diamond, 1983) برسم الحروف والأشكال، واستخدام الأرقام، وتحديد المواقع والزمن والتعامل مع الساعات العادية والكهربائية والالكترونية، وقرص الأرقام في التلفون ومفاتيح الآلة الكاتبة. . .

٣ ـ ٢ الأشياء الواقعية (Realia):

إن لاستخدام الأشياء الحقيقية في تدريس الرياضيات بصورة عامة وفي المرحلة الابتدائية بصورة خاصة مزايا تعليمية كثيرة، حيث أن اطلاع الأطفال عليها يتيح لهم ادراك مدى ارتباط الموضوعات المدروسة ببيئتهم ومشاكلهم، وبخاصة إذا اختاروها واستخدموها بأنفسهم. ومن أهم المواد التعليمية الواقعية التي تستخدم في مجال تدريس الرياضيات النماذج والأشكال ذات الأسطح المستوية، والكرات، والمكعبات والمخروط ومتوازي المستطيلات، والاسطوانات والأعواد. . بالإضافة الى الخيوط والأسلاك والأقلام والخرز، وغيرها من الأشياء الموجودة في بيئة الطفل.

٣ ـ ٣ الرسومات (Graphic Materials):

وتعتبر الرسومات من أكثر المواد استخداما في تدريس الرياضيات بالمرحلة الابتدائية، سواء كانت ضمن الكتاب المدرسي المقرر، أو على صورة بطاقات صغيرة لدى كل طفل، أو على صورة لوحات كبيرة لتعليم جميع الأطفال في الصف. . وقد تكون البطاقات أو اللوحات من ورق عادي أو مقوى أو بلاستيكية، عادية أو مغناطيسية أو وبرية أو من نسيج النايلون. . . وهذه المواد لا توفر فهما متعمقا في بعض المفاهيم الرياضية وبخاصة إذا تطلب ذلك التعرف على خواص الجسم الحقيقي او نموذجه. . وكلما ارتقت

مستويات المفاهيم الرياضية قلّت الحاجة لمثل هذه المواد، حيث يتجه المفهوم نحو التجريد.

وتحتوي البطاقات أو اللوحات . . . رسوما لعناصر مختلفة من أشياء حية وغير حية وأرقاما وأعدادا ورموزا رياضية وأشكالا بيانية . . .

٣ ـ ٤ الرسوم الكاريكاتيرية (Caricature):

الرسوم الكاريكاتيرية وسيلة من وسائل الاتصال ذات المكانة البارزة، والتي تتميّز بقدرتها على جذب انتباه المتعلمين والتأثير في سلوكهم واتجاهاتهم بصورة عامة والاطفال الصغار بصورة خاصة.

الرسوم الكاريكاتيرية ثابتة أو متحركة، فإذا كانت ثابتة فإنه يمكن استخدامها داخل غرفة الصف لتوضيح بعض المفاهيم الرياضية بصورة فردية أو جماعية لا سيما إذا تناولت بعض الشخصيات المحببة للطلبة. أما إذا كانت متحركة فإنها تعرض بوساطة جهاز عرض الأفلام المتحركة (سوبر ٨ مم أو ١٦مم).

٣ ـ ٥ الألعاب (Games):

تعتبر الألعاب من الخبرات التعليمية التي توفر التسلية والانتاجية والمتعة للمتعلمين من جميع الأعمار وبخاصة للأطفال الأصغر سنا. واللعبة التعليمية هي نشاط منظم يتبع مجموعة قواعد في اللعب، ويتم بين طالبين (أو أكثر) يتفاعلان للوصول إلى أهداف تعليمية محددة بوضوح، وعموما تعتبر المنافسة والحظ من عوامل التفاعل بينهما (أو بينهم)، وهناك عادة رابح وخاسر في اللعبة، ومن أكثر الألعاب الحديثة المستخدمة في مجال تعليم المفاهيم والمنطق والمعادلات الرياضية لعبة WFF and Proof (الحاج عيسى وآخرون، ١٩٨٥ : ٤٤١)، وكذلك هنالك ألعاب أخرى مفيدة في تعليم بعض المفاهيم الرياضية في المرحلة الابتدائية أو تعزيزها مثل: الشطرنج، الداما، الحيات والسلالم، الاحتكار، السفن الحربية . . . (Gardner et al,1973: 54). ومع أن للألعاب قيمتها كأنشطة تعليمية، إلا أنها ليست بالضرورة محاولة لتقليد مواقف واقعية من الحياة.

٤ ـ أمثلة تطبيقية للإفادة من التقنيات التربوية في تدريس الرياضيات بالمرحلة الابتدائية:

عرضنا فيما تقدم رأي كل من بياجيه وبرونر في تعلّم المفاهيم، حيث بيّن بياجيه أهمية ربط المفاهيم مع عمر المتعلم، في حين بيّن برونر أن المعرفة تبدأ عن طريق موقف حي

وتتداعى هذه المعرفة ضمن صور عقلية تمثيلية في مرحلة ثانية لتنقل الى الوضع المجرد أو الرمزي في المرحلة الأخيرة.

ونحن نرى الجمع بينها، وهو أن يتم ـ في حدود الممكن ـ ربط المفاهيم بالعمر الزمني للطفل، على أن يتم عرض المفهوم حسب المراحل الثلاث سابقة الذكر. فإذا أردنا على سبيل المثال أن يكتسب الطفل مفهوم المجموعة، قدمناه له كما يلي:

I
(١) يكوّن الطفل أية مجموعة يشاء مستخدماً حلقة أو سلكاً دائرياً، ثم يضع بداخله مجموعة من الأشياء.
(٢) يكوّن الطفل مجموعة حسب مواصفات معينة كمجموعة المكعبات الزرقاء.
(٣) يتعرّف الطفل على مجموعة ذات مواصفات خاصة من بين مجموعات مختلفة يعدّها المعلم.

II
(٤) يتعرف الطفل على مجموعة ذات مواصفات خاصة مرسومة (التمثيل).
(٥) يرسم الطفل مخططا بسيطا لمجموعة من ثلاثة أقلام أو نقطتين.

III
(٦) يصف الطفل مجموعة يكوّنها باختياره.
(٧) يصف الطفل مجموعة مرسومة.

وهكذا نأمل من المعلم الذي يقوم بالتعليم أو الاشراف عليه، أن يتذكر بأن للرياضيات بصورة عامة بنية مجردة، وأن مدارك الطفل عادة لا ترقى الى الفكرة المجردة بالشكل الذي يتوقعه المعلم، ومن ثمّ لابد عند تعليم مفهوم رياضي من التأكد من مدى مناسبته لعمر المتعلم، ثم التدرج في عرض الفكرة دوما من الموقف المحسوس الى الموقف المجرد، والموقف المحسوس ينبغي أن يمرّ بمرحلتين هما: الموقف الحي حيث يتفهم الطفل الفكرة بوساطة العمل، وحيث يستخدم الطفل يديه في الاستجابة (enactive mode)، ثم الموقف المحسوس التمثيلي أو الصوري (iconic mode) حيث يتعامل الطفل مع الرسوم التوضيحية التي تمثل الموقف المرغوب فيه، وهذه تسهم في إنماء خياله وتصوره وتعزز عملية الارتقاء الى المرحلة التجريدية أو الرمزية (symbolic mode). وهكذا فإن التقنيات التعليمية تساعد المتعلم لتنفيذ مرحلتي الموقف المحسوس ليرقى بالطفل الى مستوى التجريد دون انقطاعات في عملية الاستيعاب التي لو حدثت لأضعفت فرصة تعلم الطفل الرياضيات (Copeland, 1984: 87).

وسنقدم فيما يلي بعض الأمثلة التوضيحية، وهي عبارة عن مواقف تعليمية، نأمل أن تفيد المعلم في عرض المفهوم الرياضي بالصورة التي تحقق استيعابا أفضل للمتعلم (Ashlock et al, 1983: 52-54)، وتبين موقع وسائل الاتصال التعليمية فيها.

وسنعرض كل نشاط (موقف) تعليمي من خلال نموذج (model) تعليمي يحدد مسار عملية التعليم ـ التعلم، بل يرسم هذا النموذج استراتيجية تنطلق من وسيلة الاتصال التعليمية المناسبة للمحتوى وللمتعلم وللظروف والامكانات المتاحة (أنظر شكل ١)، كما يعرضه أشلوك (Ashlock).

شكل (١) نموذج لنشاط تعليمي

الخطوة	النشاط التعليمي	
I	المفهوم	(Concept)
II	نقاط تعليمية	(Teaching Points)
III	أمثلة ومواد تعليمية	(Exemplars/ Materials)
IV	مؤشرات سلوكية	(Behavioral Indicators)
V	الاجراء	(Procedure)

ولتقويم المتعلم يجب الاستعانة بالمؤشرات السلوكية التي يتضمنها النشاط التعليمي.

وقد جرى اختيار المفاهيم الرياضية التي ستعرض في الأمثلة من الدراسة التي أعدت للقدر المشترك من مفاهيم الرياضيات للمرحلة الابتدائية لمعظم الدول العربية (أبو العباس، وآخرون، ١٩٨٥).

٤ ـ ١ مثال لمفهوم المجموعة:

I المفهوم: المجموعة

II نقاط تعليمية:

(١) يُسمى كل تجمع من الأشياء مجموعة.
(٢) يُسمى كل شيء في المجموعة عنصراً أو عنصراً في المجموعة.
(٣) يُكون بناء المجموعة بالاعتماد على خاصية معينة تكون مشتركة بين عناصرها كافة.

III أمثلة ومواد تعليمية:

مجموعة من المجسمات ذات أبعاد ثلاثة وألوان متمايزة.

IV مؤشرات سلوكية:

(١) عند عرض مجموعة المجسمات يكون الطفل قادراً على أن:
- يميّز الخواص الممكنة لكل مجسم.
- يميّز الخواص الممكنة للمجسمات.
- يصنف المجسمات على أساس من خاصية محددة.

(٢) عند إعطاء قاعدة لخاصية ما، يكون الطفل قادرا على أن:
- يذكر عناصر المجموعة التي تخضع لتلك القاعدة.

(٣) عند عرض مجموعة ما، يكون الطفل قادرا على أن:
- يعطي القاعدة التي تميّز الخاصية المشتركة بين عناصر المجموعة.

V الإجراء:

(١) اعرض المجسمات على الطاولة أو على الأرض، بحيث يكون كل الأطفال قادرين على رؤيتها والوصول إليها.

(٢) قل: أنظر الى هذه المجسمات وأخبرني عن كل ما تستطيع أن تقوله عنها.

(٣) شجع الأطفال على أن يتكلموا وأن يعبّروا عما في نفوسهم فيما يتعلق بالمجسمات. إختر مجموعة خاصة من هذه القطع واستمر في تشجيعهم على التحدث عنها واحدة واحدة. مثلا هي حمراء، هي كبيرة، هي دائرية، ومساعدتهم للتوصل الى القول بأن المجسم أحمر: كبير، ودائري.

(٤) اختر خاصية كاللون مثلا وقل: كوّن مجموعة المجسمات الحمراء ـ مجموعة المجسمات الزرقاء، وشاركهم في بناء المجموعة.

(٥) تابع المناقشة حتى تطمئن الى أن كل طفل قادر على السلوك الذي تحدده المؤشرات السلوكية.

٤ ـ ٢ مثال آخر لمفهوم المجموعة (يتضمن الخطوتين I, II في المثال السابق)

III أمثلة ومواد تعليمية:

مجموعات من البطاقات مرسوم عليها أشكال أو صور حيوانات مألوفة بحيث تحتوي كل مجموعة على عشر بطاقات.

IV مؤشرات سلوكية:

(١) عندما تعرض مجموعة الصور، يكون الطفل قادرا على أن:
- يصف خواص كل حيوان (الخواص الممكنة للطفل).

- يصنف البطاقات على أساس من خاصية معينة.
- يبين قاعدة لخاصية ما لمجموعة محددة.

٧ الإجراء:

(١) يُعطى كل طفل مجموعة من البطاقات، ويطلب منه ذِكْر صفات معينة لكل حيوان مرسوم على البطاقة (مثلا: يمشي على أربع أرجل، يأكل لحما، لونه أحمر، . . .).

(٢) يُطلب من الأطفال تصنيف المجموعة الى مجموعات فرعية حسب اللون.

(٣) يُطلب من الطفل تصنيف المجموعة بالطريقة التي يريدها ثم يناقش بكيفية إجرائه للتصنيف.

(٤) يُعطى كل طفل فرصة لعرض وتوضيح تصنيفه أمام زملائه.

٤ـ٣ مثال ثالث لمفهوم المجموعة:

عزز المثالين السابقين باستخدام الرسومات المناسبة على السبورة أو على لوحات معينة وذلك عن طريق:

(١) استخدام الألوان برسم مجموعة من عشرة أشكال متمايزة (مثلث أحمر، مثلث أخضر، مربع أزرق. . .).

(٢) مطالبة الطفل أن يذكر ما يعرفه عن كل رسم من الرسوم (مثلاً مثلث أحمر، مربع أصفر. . .).

(٣) تصنيف مجموعة تختارها ذات صفة معينة (مثلث أزرق، مثلث أصفر. . .) ومطالبة الطفل أن يحدد خاصية هذه المجموعة (مثلا مجموعة مثلثات).

(٤) كرر بعض الاجراءات لتعزيز الصورة الذهنية للمجموعة لدى الطفل. واعط عناية خاصة لتشجيع الأطفال على العمل والتعبير عن أفكارهم أمام زملائهم.

٤ـ٤ مثال للمجموعات المتكافئة (تناظر ١ـ١)

I المفهوم: المجموعات المتكافئة (التناظر ١ـ١)

II نقاط تعليمية:

(١) تتناظر المجموعتان أحاديا أو (١ـ١) اذا أمكن «ربط كل عنصر من المجموعة الأولى بعنصر من الثانية، وبالعكس (أي تستنفذ عملية الربط عناصر المجموعتين معا).

(٢) المجموعتان المتناظرتان (١ـ١) تسميان مجموعتين متكافئتين.

III أمثلة ومواد تعليمية:

مجموعة من مستلزمات المائدة مثل الصحون والمناديل الورقية والملاعق والأكواب (متساوية العدد).

IV مؤشرات سلوكية:

(١) بوضع مجموعة الصحون، يكون الطفل قادرا على أن:
- يُقرن (يَربط) كل صحن بمنديل ورقي.
- يُقرن (يَربط) كل صحن بملعقة.
- يُقرن (يَربط) كل صحن بكوب.

V الاجراء:

- ضع مجموعة الصحون واضحة على الطاولة.
- ضع مجموعة المناديل الورقية وكذلك الملاعق والأكواب في ركن من الطاولة.
- اطلب من أحد الأطفال وضع منديل في كل صحن.
- أسأل: هل بقيت صحون بلا مناديل؟ وهل بقيت مناديل دون صحون؟ قل: لكل صحنٍ منديل. وقل: لكل منديل صحن. قل: مجموعة الصحون ارتبطت واحداً - واحداً بمجموعة المناديل، ومجموعة المناديل ارتبطت واحداً - واحداً بمجموعة الصحون. ثم قل: مجموعة الصحون ومجموعة المناديل متكافئتان (لا تزد كلاما للتوضيح)(*).
- أعد الأمر بالنسبة لمجموعتي الصحون والملاعق ولمجموعتي الملاعق والأكواب.
- أعد الأمر بالنسبة للمجموعات الأربع بحيث يكون لكل صحن منديل وملعقة وكوب، وناقش الأطفال للتوصل الى تكافؤ المجموعات.

٤ - ٥ مثال آخر على المجموعات المتكافئة:

يمكن إعادة النشاط التعليمي السابق كما يلي:

(١) ضع مجموعة من الأقلام على طاولة.
(٢) أخرج تلميذاً ليأخذ قلماً ويقف جانباً، كرر العملية حتى تستنفذ الأقلام كلها.
(٣) بينّ للأطفال بأن لكل طفل من الواقفين قلماً، وكل قلم له تلميذ، وأنّ هناك اقتراناً أو ارتباطاً (١-١) بين مجموعة الأقلام ومجموعة الأطفال الواقفين. قل: مجموعة الأقلام ومجموعة الأطفال الذين يحملونها (١-١) متكافئتان.
(٤) أعد تطبيق ما سبق على مجموعة من الكتب أو الدفاتر.

(*) اترك في هذه الحالة الفرصة للبنية الفكرية للطفل - دون قسر - من أن نتفاعل مع الحدث لإدراكه دون ان نحاول من الخارج فرض هذا الإدراك.

٤ ـ ٦ مثال ثالث على المجموعات المتكافئة:

(١) استخدم لوناً واحداً لرسم مجموعة من المثلثات (٥ مثلثات مثلاً).
(٢) واستخدم لوناً آخر لرسم مجموعة من المربعات (٥ مربعات مثلاً).
(٣) اطلب من تلميذ أن يُقرن (يَربط) بالرسم بين مثلث ومربع، وكرر العمل حتى تستنفذا معاً.
(٤) ناقش: لكل مثلث مربع يقترن به.
لكل مربع مثلث يقترن به.
(٥) قل: يوجد اقتران (ارتباط أو تناظر) (١ـ١) بين مجموعتي المثلثات والمربعات.
(٦) قل: مجموعة المثلثات تكافيء مجموعة المربعات.

تمرين: كوِّن مجموعة من الأشياء، واطلب من أحد الأطفال تكوين مجموعة تكافئها، واحرص على أن يكوِّن الطفل المجموعة المكافئة بتطبيق الترابط (التناظر) (١ـ١).

٤ ـ ٧ مثال على العد المنطقي (الواعي):

I المفهوم: العد المنطقي

II نقاط تعليمية:

(١) عندما يعد الطفل عناصر مجموعة ما: ١، ٢، . . .، ن فالعدد الأخير ن الذي يستنفذ عناصر المجموعة يسمى الخاصية العددية للمجموعة (أو يسمى ن العدد الأساسي أو الرئيس للمجموعة.
(٢) العدُّ عملية يتم بها التناظر (الربط) ١ـ١ بين المجموعة {١، ٢، . . . ن} والمجموعة التي يعدها.

III أمثلة ومواد تعليمية:

(١) مجموعة بطاقات، مرسوم على كل منها مجموعة من الزهور أو النجوم أو النقاط أو أية أشكال مناسبة بحيث لا تزيد عناصر المجموعة عن ١٠، وعلى أن تكون بينها بطاقة خالية على الأقل.
(٢) مجموعة من بطاقات العد مسجل عليها رموز الأعداد من ٠ الى ١٠.

IV مؤشرات سلوكية:

عند عرض البطاقات المرسومة، يكون الطفل قادراً على أن:

(١) يَعُدّ عناصر المجموعة.
(٢) يُطابق بين بطاقة العد (التي كتب عليها رمز العدد) والبطاقة المرسومة المتوافقة معها.
(٣) يُرتب البطاقات المرسومة بالترتيب من ٠ إلى ١٠.
(٤) يُرتب بطاقات العد حسب التسلسل من ٠ إلى ١٠.

٧ الإجراء:

(١) إعط كل طفل مجموعتين من البطاقات، واحدة من البطاقات المرسومة والأخرى من بطاقات العد، واطلب من الطفل أن يختار واحدة مرسومة وان يعدّ عناصرها وأن يضع تحتها بطاقة رمز العدد المناسب.
(٢) تابع الأطفال لتضمن سلامة العمل.
(٣) اطلب من كل طفل أن يبحث عن البطاقة الخالية وأن يضعها أمامه.
(٤) اطلب من كل طفل أيضاً أن يبحث عن البطاقة المرسوم عليها عنصر واحد، وأن يضعها على يسار البطاقة السابقة.
(٥) كرر الطلب حتى تتسلسل البطاقات المرسومة من ٠ إلى ١٠.
(٦) دع الأطفال يخلطون البطاقات من جديد، وأن يعاودوا ترتيبها مرة أخرى.
(٧) أطلب من الأطفال أن يطابقوا بين بطاقات العد والبطاقات المرسومة.

٤ ـ ٨ مثال على حقائق الجمع الأساسية:

I المفهوم: حقائق الجمع الأساسية.
II نقاط تعليمية:

إذا كان أ، ب عددين كل منهما من رقم واحد فنسمي أ + ب = جـ حقيقة جمع أساسية (لاحظ، أن ٠ ≥ حـ ≥ ١٨).

III أمثلة ومواد تعليمية:

(١) مجموعة بطاقات مكتوب على كل منها أ+ب، مثلا ٠+٠، ٢+٣، ٨+٧، . . .
(٢) مجموعة بطاقات مكتوب على كل منها أحد الأعداد من ٠ إلى ١٨.

IV مؤشرات سلوكية:

يكون الطفل بعد الاجراء التالي قادراً على أن:

(١) يجمع بإتقان: أ+ب=حـ

(٢) يعطي استجابات صحيحة، بنسبة لا تقل عن ٩٠٪ من كل الاستجابات في زمن محدد.

V الإجراء:

(١) يوزع المعلم الأطفال الى مجموعات تتكوّن كل منها من طفلين.

(٢) يوزع المعلم على كل مجموعة عدداً من بطاقات المجموعة الأولى بحيث يكون أ+ب ⩽ ١٠.

(٣) يوزع المعلم على كل مجموعة أيضاً بطاقات المجموعة الثانية المكتوب على كل منها رمز عدد من ٠-١٠.

(٤) يطلب الى كل مجموعة التعاون في وضع كل بطاقة من البطاقات أ+ب، مع بطاقة المجموع المقابلة.

(٥) يحدد المعلم وقتاً مناسباً للبدء والانتهاء.

(٦) إذا اختار الطفل بطاقة (٢+٣) كانت بطاقة المجموع التي يضعها أمامه هي (٥).

(٧) يكرر ما سبق بالنسبة للبطاقات ذات المجموع: ١٠ < أ+ب ⩽ ١٨.

(٨) يكرر ما سبق بالنسبة لجميع البطاقات.

ملاحظة: يمكن تعديل المواد التعليمية لتصبح مناسبة لحقائق الضرب الأساسية (أي حقائق جدول الضرب).

تمرين: يُعطى الطفل وحده مجموعة من البطاقات المكتوب على كل منها العدد (أ+ب)، ثم يطلب منه كتابة (أ+ب) وأمامها المجموع على ورقة خارجية.

٤-٩ مثال على الكسرين المتكافئين:

I المفهوم: الكسران المتكافئان

II نقاط تعليمية:

(١) يكون الكسران متكافئين، إذا كانا اسمين لعدد واحد. مثلا $\frac{١}{٢}$، $\frac{٢}{٤}$ كسران متكافئان، لأن كلاً منهما اسم للعدد ($\frac{١}{٢}$).
ونكتب التكافؤ على الصورة: $\frac{١}{٢} = \frac{٢}{٤}$.

(٢) اذا كان الكسران غير متكافئين فأحدهما أكبر من الآخر (أو أحدهما أصغر من الآخر).

III أمثلة ومواد تعليمية:

(١) أعواد خشبية بحيث يكون كل عود قابلاً للتجزئة إلى أربعة أجزاء متساوية ومن ألوان مختلفة.

(٢) أقراص دائرية متطابقة بحيث يكون واحد منها مجزءاً إلى جزئين متطابقين وآخر إلى ثلاثة أجزاء متطابقة، وثالث إلى ٤ أجزاء متطابقة ورابع الى ٦ أجزاء متطابقة، على أن تكون الأجزاء من ألوان مختلفة (ما أمكن) وقابلة للفصل.

(٣) قطع مستطيلة من الورق المقوى متطابقة وملونة ومجزأة، واحدة الى ٤ أجزاء متطابقة والأخرى إلى ٨ أجزاء متطابقة وقابلة للفصل.

(٤) قطع من البلاستيك أو الورق المقوى بحيث تكون واحدة مرقمة بالعددين ٠، ١ في طرفيها والأخرى مرقمة بالأعداد ٠، $\frac{١}{٢}$، ١ وثالثة مرقمة بالأعداد ٠، $\frac{١}{٤}$، $\frac{١}{٢}$، $\frac{٣}{٤}$، ١ ورابعة مرقمة بالأعداد ٠، $\frac{١}{٦}$، $\frac{٢}{٦}$، $\frac{٣}{٦}$، $\frac{٤}{٦}$، $\frac{٥}{٦}$، ١ وخامسة مرقمة بالأعداد، ٠، $\frac{١}{٨}$، $\frac{٢}{٨}$، ...، $\frac{٧}{٨}$، ١ وسادسة مرقمة بالأعداد ٠، $\frac{١}{١٠}$، $\frac{٢}{١٠}$، $\frac{٣}{١٠}$ ...، $\frac{٩}{١٠}$، ١.

IV مؤشرات سلوكية:

يكون الطفل بعد القيام بالاجراء التالي، قادراً على أن:

(١) يُقارن بين كسرين من الكسور.

(٢) يُعيّن كسرا مكافئاً لكسر مُعطى.

(٣) يَستنتج قاعدة عامة لإيجاد كسر مكافىء لكسر [$\frac{أ}{ب} = \frac{أ . جـ}{ب . جـ}$]

(٤) يَكتب عدداً من الكسور المكافئة لكسر مُعطى.

٧ إجراء:

(١) خذ عودين متطابقين، وجزّىء أحدهما الى جزئين متطابقين والآخر لأربعة أجزاء متطابقة.

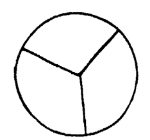
ارفع (النصف) واطلب من كل طفل أن يكتب كسرا يشير الى النصف، وافعل ذلك مع (الربع)، أي يكتب الطفل $\frac{١}{٤}$ والثاني مع (الربعين)، أي يكتب الطفل $\frac{٢}{٤}$.

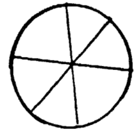
(٢) اسأل: أيهما أكبر $\frac{١}{٢}$ أو $\frac{٢}{٤}$؟

(٣) اكتب: $\frac{١}{٢} = \frac{٢}{٤}$ وقل: «الكسران اللذان يدلان على نفس الطول يسميان كسرين متكافئين. وقل الكسران $\frac{١}{٢}$ ، $\frac{٢}{٤}$ متكافئان.

اسأل: كيف نحصل على كسر يكافىء $\frac{١}{٢}$ ؟ (حاول أن يتوصل الأطفال إلى أن $\frac{١}{٢} = \frac{١×٢}{٢×٢}$).

(٤) اعرض قرصين دائريين واحرص على توضيح تطابقهما، بحيث يكون أحدهما مجزءاً إلى ٣ أجزاء متطابقة والآخر إلى ٦ أجزاء متطابقة، كما في الشكل، ويمكن فصلهما عن بعضهما.





اسأل: أيهما أكبر $\frac{١}{٣}$ أم $\frac{١}{٦}$؟ دع الطفل يكتشف الجواب.

: كم $\frac{١}{٦}$ في الـ $\frac{١}{٣}$؟

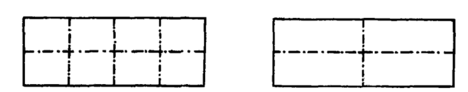
$\frac{١}{٣} = \frac{٢}{٦}$

: كيف تحصل على $\frac{٢}{٦}$ من $\frac{١}{٣}$؟ (يبيّن التلميذ بأنه بضرب كل من حَدَّي الكسر في ٢ نحصل على $\frac{٢}{٦}$).

اسأل: هل يمكنك أن تعطي كسراً يكافىء $\frac{٢}{٣}$؟

استخدم أجزاء القرصين الدائريين للوصول الى الجواب.

(٥) اعرض الورقتين المستطيلتين كما في الشكل.



اطلب من كل طفل كتابة الجزء في كل من الورقتين ($\frac{١}{٤}$ ، $\frac{١}{٨}$).

اسأل: كم $\frac{١}{٨}$ في الـ $\frac{١}{٤}$؟ اذن: $\frac{١}{٤}$ يكافىء $\square$

: كم $\frac{١}{٨}$ في الـ $\frac{٢}{٤}$؟ اذن: $\frac{٢}{٤}$ يكافىء $\square$

: كم $\frac{١}{٨}$ في الـ $\frac{٣}{٤}$؟ اذن: $\frac{٣}{٤}$ يكافىء $\square$

اطلب الآن من الطفل أن يعطي كسرين مكافئين للعدد $\frac{١}{٢}$.

$$\frac{١}{٢} = \frac{٢}{٤} = \frac{٤}{٨}$$

اسأل ـ ماذا تستنتج؟

يكرر الطفل: بأن ضرب كل من بسط الكسر ومقامه في عدد واحد يُنتج كسراً مكافئا.

(٦) استخدم القطع المستقيمة كما سبق وبيّن بالمناقشة أن:

$$\frac{١}{٢} = \frac{٢}{٤} = \frac{٣}{٦} = \frac{٤}{٨} = \frac{٥}{١٠}$$

اسأل: ماذا تستنتج؟

وكذلك: $\frac{٣}{٤} = \frac{٦}{٨}$

عاود السؤال: ماذا تستنتج؟

(٧) اطلب الآن من كل تلميذ ملء الفراغ في كل مما يأتي:

$$\frac{١}{٢} = \frac{\square}{١٠} \qquad \frac{٢}{٥} = \frac{\square}{١٠} \qquad \frac{١}{٣} = \frac{٣}{\square}$$

اسأل باستمرار عن القاعدة التي تبني كسراً مكافئاً لكسر مفروض.
استخدم باستمرار قاعدة ضرب حدي الكسر في عدد واحد.

تقويم: اطلب من التلاميذ كتابة الكسور الآتية على أسطر متتالية:
$\frac{٢}{٣}$، $\frac{٤}{٥}$، $\frac{٥}{٦}$، $\frac{٥}{٨}$، $\frac{٧}{١٠}$.
واطلب من كل تلميذ كتابة كسر يكافىء الكسر المكتوب (باستخدام قاعدة الضرب).
يعتبر التلميذ مستوعباً للمفهوم إذا ما حصل على أربع إجابات صحيحة.

٤ ـ ١٠ مثال على العلاقة بين محيط الدائرة ونصف قطرها:

I المفهوم: محيط الدائرة.

II نقاط تعليمية:

(١) الدائرة هي مجموعة النقاط (المستوية) المتساوية البعد عن نقطة ثابتة تسمى المركز.
(٢) محيط الدائرة = π × (٢ نق) حيث نق طول نصف قطر الدائرة
= عدداً ثابتاً مضروباً في طول قطر الدائرة.
هذا العدد الثابت يرمز له بالرمز π وتُقرأ «باي» ويقرب الى $\frac{٢٢}{٧}$ أو ٣,١٤.

III أمثلة ومواد تعليمية:

صفائح، دبابيس، أوراق ملونة، فرجار، حافة مستقيمة مدرجة (مسطرة)، ذات قاعدة مستديرة وملونة، خيوط صوفية ملونة، قواعد خشبية، مقصات صغيرة.

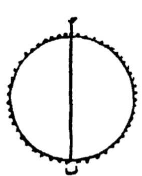
IV مؤشرات سلوكية:

يكون الطفل بعد القيام بالاجراء التالي، قادراً على أن:

(١) يحسب محيط الدائرة = طول قطر الدائرة × عدد يزيد قليلا عن ٣
= ٢ نق×٣,١٤ أو = ٢ نق × $\frac{٢٢}{٧}$
(٢) يحسب طول قطر الدائرة = محيط الدائرة ÷ ٣,١٤ (أو محيط الدائرة ÷ $\frac{٢٢}{٧}$).
(٣) يحسب طول نصف قطر الدائرة = طول قطر الدائرة ÷ ٢.

٧ إجراء:

(١) اطلب من كل تلميذ رسم دائرة نصف قطرها ٢ سم أو ٣ سم أو ٤ سم أو أي دائرة مناسبة على صفيحة ملونة واطلب من التلميذ رسم قطر في الدائرة أب كما في الشكل.



(٢) اطلب من كل تلميذ أن يضع الصفيحة الملونة على قاعدة خشبية.

(٣) اطلب من كل تلميذ أن يغرس عدداً كافياً من الدبابيس على محيط الدائرة.

(٤) اطلب من كل تلميذ أن يغرس دبوسين في أ، ب متميزين عن الدبابيس الأخرى (أي بلون يختلف عن ألوان بقية الدبابيس).

(٥) اطلب من كل تلميذ تثبيت طرف الخيط في الدبوس أ، وأن يثبت الخيط على محيط الدائرة بمساعدة الدبابيس الأخرى المغروسة على الدائرة وذلك حتى يصل إلى أ ثانية.

(٦) اطلب من كل تلميذ أن يقطع الخيط الذي أصبح طوله مساويا محيط الدائرة.

(٧) اطلب من كل تلميذ أن يمد الخيط على استقامته من أ إلى ب ثم يعود به الى أ وأخيرا الى ب مرة أخرى حيث يبقى منه جزء بسيط.

(٨) اسأل كل تلميذ كم مرة يساوي طول الخيط (تقريباً). طول قطر الدائرة التي رسمها.

(٩) ساعد التلاميذ في التوصل الى أن:

محيط الدائرة = ٣ مرات وجزءاً من المرة من طول قطر الدائرة.

(١٠) توصل معهم الى استنتاج القانون:

محيط الدائرة = $٣ \frac{١}{٧} \times ٢$ نق = $\frac{٢٢}{٧} \times ٢$ نق

أو = ٣,١٤ × ٢ نق.

تقويم:

(١) أوجد محيط الدائرة إذا كان طول القطر:

٤سم، ٦سم، ٧سم، ١٠سم، ١٤سم.

(٢) اوجد محيط الدائرة إذا كان طول نصف القطر:
١سم، $\frac{1}{2}$ ٢سم، ، ٤سم، ٧سم، ١٠سم.
(٣) أوجد قطر الدائرة إذا كان طول محيطها:
١١سم، ٢٠سم، ٢٢سم، ٣٠سم، ٧٧سم.
- يعتبر الطالب مستوعبا للمفهوم إذا ما حصل على ٤ اجابات صحيحة في كل من (١)، (٢)، (٣).

المصادر العربية

- ابو العباس، أ. وآخرون.
١٩٨٥ «المفردات والمفاهيم الاساسية المشتركة في الدول العربية في الرياضيات للمرحلة الابتدائية»، المركز العربي للتقنيات التربوية، دولةالكويت.
- الحاج عيسى، م. وآخرون.
١٩٨٥ «التقنيات التربوية بين النظرية والتطبيق»، الكتاب النظري، مكتبة الفلاح، دولة الكويت.
- جرداق، م.
١٩٨١ «تقنية التعليم وأثرها في تطوير مناهج الرياضيات في البلاد العربية»، المجلة العربية للتربية، السنة (١)، العدد (١)، ادارة التربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- الرحيم، أ.
١٩٨٥ «الاتجاه التربوي في تدريس الرياضيات في المدارس الابتدائية»، التوثيق التربوي، وزارة التربية العراقية، الجمهورية العراقية.
- رسالة المعلم.
١٩٧٦ «الاتجاهات الحديثة في تدريس الرياضيات»، الفريق القومي الريادي لتطوير الرياضيات السنة ـ ١٩، العدد ٤، وزارة التربية والتعليم، المملكة الاردنية الهاشمية.
- شماعة، ك. وآخرون.
١٩٧٢ «سلسة الرياضيات العملية»، المرحلة الابتدائية، السنة التمهيدية، الطبعة الاولى، دار الكتاب اللبناني، بيروت، الجمهورية اللبنانية.

المصادر الاجنبية:

Ashlock, R.B. et Al
1983 Guiding Each Child's Learning of Mathematics: A Diagnostic Approach to Instruction. London: Merrill Publ. Co.

Brown, J.W., Lewis, R.B. and Harcleroad, F.F.
1984 AV Instructional Technology: Media and Methods (6th ed.). New York: McGraw Hill.

Copeland, R.W.
1984 How Children Learn Mathematics: Teaching Implications of Piaget's Research. (4th ed.) London: Macmillan

Diamond, D.
1983 Pre-computer Activities. Bucks., U.K.: Hulton Educationl Publ. Co.

Fiddy, P. and Wharry, D.
1983 Microcomputers in Early Education. Harlow, U.K.: Longman

Flavell, J.H.
1970 The Developmental Psychology of Jean Piaget. London: Van Nostrand Reinhold

Gardner, K.L. et al (Eds).
1973 Children Using Mathematics. Oxford: Oxford University Press

Gorman, R.M.
1972 Discovering Piaget: AGuide for Teachers. Ohio: Merrell Publ. Co.

Manning, B.K.
1984 "The effects of three kinds of media trainee attitudes." P 1615A U.S.A.: Dissertation Abstracts International

Phillips, J.L.
1975 The Origins of Intellect: Piaget's Theory. San Francisco: Freeman

Renner, J.W. et al
1976 Research, Teaching and Learning with the Piaget Model. U.S.A.: Norman

Romiszowski, A.J.
1981 Designing Instructional Systems. London: Kogan Page

Rowntree, D.
1981 A Doctionary of Education. London: Harper

Schools Council
1972 Mathematics in Primary Schools. Curriculum Bulletin No. 1, London: H.M.S.O.

Thornton, C.A. et al
1983 Teaching Mathematics to Children with Special Needs. California: Addison-Wesley.

المحاسبة عن الاداء الانساني في حدود المنظور الاسلامي

اسامة محمد شلتوت
كلية الدراسات التجارية ـ الكويت

مقدمة :

بالرغم من أهمية الإنسان في النشاط الاقتصادي منذ أقدم العصور ـ بما كان موجبا لتكريمه ـ فإن ما حدث قد اتخذ مسارا مخالفا تماما، حيث استبعد الإنسان من قبل أخيه الإنسان، وانتهى به الأمر إلى وضع لا يختلف عن وضع الأصول المادية المملوكة في المنشأة.

وفيما بعد ـ ونتيجة للتعاليم الدينية وتطور الفكر السياسي والاجتماعي وإقرار مبادىء حقوق الإنسان ـ تغير الفكر الاقتصادي إلى عدم اعتبار انضمام الإنسان إلى المنشأة عملية مالية يتعين تسجيلها محاسبيا، بل الأحرى اعتباره عنصرا من العناصر المكونة لشهرة المنشأة. ومن ثم اكتفت المحاسبة بتسجيل النفقات المتعلقة بالإنسان كنفقات إيرادية أو نفقات إيرادية مؤجلة.

والآن يرى المحاسبون أن توقف المحاسبة فيما يتعلق بالموارد البشرية في المنشأة عند هذا الحد يشوبه القصور لعدم مسايرته للمفاهيم الاقتصادية، ففي الاقتصاديات الوضعية نجد أن النظام الاقتصادي الرأسمالي يحدد عوامل الإنتاج بالأرض والعمل ورأس المال وقد يضاف التنظيم، أي اعتبر أن العنصر الإنساني أحد هذه العوامل وعلى نفس المنوال يتجه النظام الاقتصادي الاشتراكي.

من هذا يتضح أن الاقتصاديات الوضعية تعامل الإنسان كشيء مسخر في العملية الاقتصادية مثل غيره من عوامل الانتاج، وإن اختلفت مع بعضها البعض في درجته وترتيبه بين هذه العوامل.

أما الاقتصاد الإسلامي فقد وضع الإنسان في موضعه الصحيح كخليفة لله في الأرض، استخلفه الله بصفة عامة في كل ما سخره له من الطبيعة سواء في الأرض أو في السماء أو البحار أو في الأنهار. . . ، وبصفة خاصةاستخلفه المولى عز وجل في كل عوامل الانتاج الداخلة في العملية الاقتصادية، وحدد مسئوليته في تعظيم انتاجية هذه العوامل من السلع والخدمات، لهذا أمره الله أن يمارس استخلافه بالاتقان المطلوب، بما يقتضيه ذلك من بذل الجهد الذهني والعضلي الملائم، وفي هذا يقول الرسول (ﷺ) «إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه».

ولقد جاء شرط الاتقان الذي ربطه الإسلام بالاستخلاف حرصا من الله عز وجل على أن يكون ما ينتجه المسلم مرتفع الجودة قليل التكلفة، وهذا يتطلب من المسلمين الأخذ بأسباب الاتقان من مثابرة في التعلم والتعليم، ثم التوظيف الملائم لإمكانات الإنسان وقدراته، وتدريبه وتطبيعه على العمل المنوط به، والتطوير المستمر له لاستيعاب ما يستجد من التطورات الفكرية والتكنولوجية وتأهيله على الأعمال المحتمل أن يكلف بها مستقبلا.

والمحاسبة كنظام للمعلومات يجب أن توفر المعلومات المتعلقة بأداء العنصر الإنساني في المشروع، وعلى هذا الدرب كانت هناك محاولات متعددة تعرضت لهذا الموضوع، إلا أن المحاسبين لم يتوصلوا بعد إلى اتفاق فيما يتعلق بهذا المجال من مجالات القياس المحاسبي، لذا أصبح من المهم التركيز في البحوث المتعلقة بهذا النوع من أنواع القياس على وضع مفاهيم وأساليب هذا القياس، ويأتي هذا البحث محاولة لإضافة لبنة في هذا المجال بتعرضه لثلاثة أجزاء رئيسة هي:

* ماهية المحاسبة عن الأداء الإنساني.
* أهمية المحاسبة عن الأداء الإنساني.
* أساليب قياس هذا الأداء.

أولا: ماهية المحاسبة عن الأداء الإنساني:

توجد قناعات بلا حدود عند المحاسبين بالأهمية القصوى لدور الأداء الإنساني في المنشأة، ومع قصور النظام المحاسبي في انتاج معلومات تتناسب مع هذه الأهمية فقد صدرت لعلماء أجانب بعض البحوث التي تتعرض للمحاسبة عن الأداء الإنساني وبالتالي تحددماهية هذه المحاسبة عن الأداء الإنساني، وفضل أغلبها- في عنونة تلك البحوث- استخدام اصطلاح المحاسبة عن الموارد البشرية واصطلاحات أخرى لا تخرج في مضمونها

عن هذا الاصطلاح، وعلى سبيل المثال:

«Human Resource Accounting. Valuation of Human Resources. Human Resource Measurement. Human Assets Statements».

وقد حذا كثير من علمائنا حذو هؤلاء العلماء الأجانب الذين يرون أن كل شيء قابل للقياس النقدي حتى البشر بالرغم من اختلاف أفكارنا عن أفكارهم.

ويمكن أن نجمل بعض هذه المفاهيم لماهية المحاسبة عن الأداء الإنساني فيما يلي:

- المفهوم الأول يرى أن الغرض من تحديد وقياس البيانات المتعلقة بالموارد البشرية وتوصيلها للمهتمين بالمنشأة هو تحسين عملية اتخاذ القرارات المالية الداخلية والخارجية (A.A.A, 1973:169).
- المفهوم الثاني يرى أن المحاسبة عن الموارد البشرية تشتمل على مفهوم كون الموارد البشرية أصولا، ومن ثم تحدد التكاليف المستثمرة فيها وطريقة اهلاكها (Brummet, 1977:2).
- المفهوم الثالث تعرف فيه جمعية المحاسبة الأمريكية (A.A.A) المحاسبة عن الموارد البشرية بأنها «مجموعة من المفاهيم والمبادىء والأساليب والاجراءات، التي تحكم عملية تحديد ثم قياس البيانات المتعلقة بالموارد البشرية، وذلك بقصد ايصالها بعد ذلك للأطراف ذات المصلحة» (A.A.A., 1973: 169-185)

ومن المفاهيم السابقة يتضح أن المفهوم الأول يبرز الهدف من توفير البيانات والمعلومات المتعلقة بالموارد البشرية، وهو ترشيد القرارات المالية الداخلية والخارجية، وقد كان هذا المفهوم موفقا في تعميمه للقرارات المالية ولم يقصرها ويحدها بالقرارات المتعلقة بالعاملين، حيث أن كون المنشأة فرع من الموارد المالية والأداء الإنساني الموجه لهذه الموارد يوضح مدى أهمية وأثر هذا الأداء على المنشأة ككل.

أما المفهوم الثاني الذي يربط المحاسبة عن الموارد البشرية باعتبار الموارد البشرية أصولا ضمن أصول المنشأة، فهو في رأيي محل نظر، حيث يمكن قياس الأداء الإنساني في المنشأة بطريقة أو بأخرى دون الالتزام باعتبار الإنسان أصلا ناتجا عن استخدام المنشأة لمواردها المالية.

أما تعريف جمعية المحاسبين الأمريكية (A.A.A) الذي يصف المحاسبة عن الموارد البشرية بأنها مجموعة من المفاهيم والمبادىء والأساليب والاجراءات، فإنه يبقى محل نظر أيضا، حيث أن هذه المفاهيم والمبادىء لم يتفق عليها في أي صورة من الصور بعد، ويعتبر النص عليها نصا إنشائيا أكثر منه عرضا علميا محاسبيا، وبذلك يصبح هذا الجزء غير ذي معنى موضوعي.

ومن هنا يأتي تفضيلي للتعبير عن «المحاسبة عن الموارد البشرية» «بالمحاسبة عن الأداء الإنساني»، بسبب أن قصر تقويم قيمة الأصل البشري على عمله في المنشأة فحسب يبقى محل نظر، حيث تتجاوز قيمة الإنسان هذا المفهوم بمراحل. ولنا في قول رسول الله ﷺ: «لا فضلَ لعربي على عجمي إلاّ بالتقوى»، وبالتالي تكون المشكلة محصورة في تقويم أداء الإنسان في موقع معين وليست تقويماً لقيمة هذا الإنسان كأصل، ولهذا أفضل الالتزام بتعبير «المحاسبة عن الاداء الإنساني»، ويمكن تحديد مفهومه بأنه:

«قياس النشاط والجهد الإنساني للعاملين بالمنشأة والمؤثر على نتيجتها لإعطاء صورة رقمية لهذا الأداء، بهدف ترشيد القرارات ـ الداخلية والخارجية ـ المتعلقة به».

ويتميز هذا المفهوم بما يلي:

- أنه يحدد مجال المحاسبة عن الأداء الإنساني في نشاط العاملين بالمنشأة.
- أنه يربط بين نشاط وجهد العاملين وأثر ذلك على نتيجة ومركز المنشأة.
- أنه يعين هدف المحاسبة عنه بالقياس المحاسبي لهذا الأداء في صورة تمكن من ترشيد القرارات المتعلقة بالمنشأة.
- أن هذا المفهوم يتناسب مع هذه المرحلة من مراحل البحث عن المفاهيم والمبادىء والأساليب الخاصة بالمحاسبة عن الأداء الإنساني.

ثانيا: أهمية المحاسبة عن الأداء الإنساني:

المنشأة هي مزيج من الموارد البشرية المستخلفة في الموارد المالية بالمنشأة، وقد تعرضت المحاسبة في مراحلها المختلفة، سواء في مرحلة القياس النقدي أو في مرحلة القياس الكمي، للاهتمام بالموارد المالية واستخداماتها وحركتها ونتيجتها، ولم تتعرض لمستخدم ومحرك هذه الموارد والمسبب والمسئول عن نتيجتها ـ ألا وهو الإنسان ـ بالقدر المناسب. وهذا يتعارض تماما مع الرشد الواجب سواء في الفكر الإسلامي أو الفكر الوضعي.

وإذا كان ذلك مقبولا في المراحل الأولى من أطوار المحاسبة، إلا أنه في ظل المفهوم الحالي لها كنظام للمعلومات وتطرقها الى آفاقها الجديدة كمحاسبة وصفية أو عن الأحداث، يصبح قصورها عن التعرض بالشكل الملائم والكافي لقياس الأداء الإنساني في المنشأة بالاكتفاء بادراج المصروفات الايرادية الدورية مثل الأجور والرواتب أو المصروفات الايرادية المؤجلة مثل مصاريف الاختيار والتدريب والتطوير، أو التأثير في بعض البنود مثل - شهرة المنشأة ـ يمثل عجزا يجب تداركه. وذلك لعدم سلامة تعبير أجر الموظف عن أدائه

لأسباب متعددة، مثل تحكم عوامل العرض والطلب في تحديد هذا الأجر، والتقدير التحكمي لتوزيع المصروفات الايرادية المؤجلة على الفترات المتتالية، وتقدير شهرة المنشأة بطريقة غالبا ما تفتقر الى صحة القياس، وعدم ادراجها في أغلب الأحوال، واشتمالها ليس فقط على جودة أداء العاملين الحاليين في المنشأة، ولكن الى عوامل أخرى قديمة ومتراكمة.

ولأهمية الأداء الإنساني في المنشآت بصفة عامة وفي المنشآت التي تعتمد أساسا على الأداء الإنساني ـ مثل المكاتب المهنية ـ بصفة خاصة، ولتحقيق التوازن في توفير المعلومات المحاسبية المتعلقة بالموارد المالية والمتعلقة بالأداء الإنساني، لذا، يتضح مدى وجوب تزايد الاهتمام بالمعلومات الخاصة بهذا الأداء، لأهميته لإدارة المنشأة، وللمهتمين الخارجيين بشؤونها، والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

١ ـ أهمية المحاسبة على الأداء الإنساني لإدارة المنشأة:

يهتم القياس المحاسبي للأداء الإنساني بتوفير المعلومات التي تفيد الإدارة في تخطيط العمالة، وترشيد القرارات المتعلقة بها، سواء بالنسبة للتعيينات، أو تنفيذ برامج التطوير والتدريب، أو التنقلات داخل إدارات المنشأة، أو الاستغناءات، أي تتضح أهمية المحاسبة على الأداء الإنساني للإدارة «في اتخاذ القرارات الخاصة بالعاملين وتسهيلها. . . ، وذلك بتحليل التكلفة والعائد المرتبط بهذه القرارات (نمر، ١٩٨٢ : ٥٧ـ٩٣) بدلا مما هو جار الآن في أغلب المنشآت من «اتخاذ القرارات المتعلقة بالعاملين بطريقة عفوية. ونادراً ما يؤخذ في الاعتبار التكاليف الفعلية للقرار المتعلق بهم» .(Elias, 1976:43)

٢ ـ أهمية المحاسبة على الأداء الإنساني لقراء القوائم المالية المنشورة:

تخلو القوائم الخارجية عادة من أي بيانات تتعلق بالأداء الإنساني في المنشأة، من حيث درجة كفايته أو مدى زيادة أو نقص هذه الكفاية عن الفترات السابقة، مما يشكل تعمية للمهتمين بشئون وموقف المنشأة من مستثمرين ومقرضين ومتعاملين، هذا الواقع يفقد التقارير المنشورة خاصية التوازن الواجب تحقيقها بين الموارد المالية للمنشأة واستخداماتها والتي يخصص لها قائمة بذاتها، وبين الجهد الإنساني المحرك لهذه الموارد الذي لا يحظى في هذه القوائم ليس فقط بأي قائمة خاصة به بل كذلك بأي بيان يعطي دلالة موضوعية عن موقفه وكفايته، بالرغم من أهميته للمستخدمين الخارجيين للقوائم المنشورة، وتأثيره الفعلي على موقف ومستقبل المنشأة، متعارضا في ذلك مع كثير من المبادىء المحاسبية وفي مقدمتها مبدأي الأهمية النسبية والافصاح.

وبعد أن ظهر واضحا مدى أهمية ودور المحاسبة عن الأداء الإنساني في ترشيد القرارات الداخلية، وكذا ترشيد قرارات المستخدمين الخارجيين للقوائم المالية ـ وذلك

لأهمية الإنسان في الوحدة فهو عقلها ووجدانها وضميرها، والمستخلف فيها والمسئول عن نتيجتها واستمرارها وتقدمها ـ وجب أن نتعرض في الجزء التالي من البحث لأساليب المحاسبة عن هذا الأداء، حيث أن مدى جودتها يشير لِحَدّي قيمة وموضوعية البيانات الناتجة عنها.

ثالثا: أساليب المحاسبة عن الأداء الإنساني:

أغلب البحوث والكتابات في هذا الموضوع ارتكزت على محاولة رسملة هذا الأداء بهدف تحويل هذا الأداء وتراكماته إلى قيمة للإنسان كأصل من أصول المشروع، بهدف توفير البيانات والمعلومات التي ترشد القرارات الإدارية وقرارات المهتمين الخارجيين بشئون المنشأة. ونعرض هنا لهذه الطرق والتعقيب عليها بهدف استخلاص بعض الجوانب التي قد تفيد في تقدم طرق قياس الأداء الإنساني مستقبلا، وتندرج هذه الطرق تحت أحد أسلوبين:

١ ـ التكلفة كأسلوب من أساليب المحاسبة عن الموارد البشرية:

يعتمد هذا الأسلوب أساسا على مفهوم التكلفة التي تتحملها المنشأة، سواء التاريخية منها أو المتوقعة من خلال القياسات الفعلية أو التقديرية، أو الاستعانة بتكلفة الاستبدال أو تكلفة الفرصة، ويمكن مناقشة هذه المداخل كما يلي:

أ ـ التكلفة التاريخية: Historical Cost

ويماثل حساب هذه التكلفة للموارد البشرية واستهلاكها نفس الأسس المتعلقة بحساب تكلفة الأصول المادية الخاصة بالمشروع، وذلك بالتفرقة بين:

التكاليف الرأسمالية والتي تتمثل في تكاليف الاختيار والتعيين والتدريب والتطبيع (على ظروف العمل الفعلية) وتطوير وتنمية مهارات العاملين (لتتماشى مع التقدم التكنولوجي في نظم وطرق العمل) والتأهيل للوظائف المستقبلية المحتملة، ويعتبر هذا النوع من التكلفة ممثلا للقيمة التاريخية للأصول البشرية والتي يترتب عليها تحديد قسط الاستهلاك العادي أو العاجل لهذه الأصول.

والتكاليف الإيرادية، والتي تتمثل في التكاليف الفترية المتعلقة باستمرار عمل العاملين بالمشروع كالرواتب والأجور، وتحمل تكلفة كل فترة منها على الايرادات المتعلقة بنفس الفترة.

ومن مميزات التكلفة التاريخية أنها تحقق التجانس بين جميع الأصول في طريقة تحديد التكلفة الرأسمالية الخاصة بها، والتكاليف الايرادية لها عن كل فترة، وعيوبها أنها لا تقدم جديدا من حيث الناحية العلمية والعملية، فقد اكتفت بإحلال لفظ الأصول البشرية محل النفقات المؤجلة الخاصة بالعاملين.

ب ـ التكلفة الاستبدالية Replacement Cost

وهي عبارة عن التكلفة المتوقعة للحصول على عامل بنفس قدرات ومهارات وأداء العامل المراد تحديد تكلفته الاستبدالية، أي التكلفة التي تقوم بسعر السوق ويرى البعض أن تضاف الى هذه التكلفة، الإيرادات المحتمل ضياعها طوال الفترة المحتملة للاستبدال بالعامل الجديد. ومن مميزات هذه التكلفة أنها أكثر تعبيرا عن قيمة الأصول باعتمادها على الأسعار الجارية. وعيوبها أنها لا تحقق التجانس للمركز المالي، المحدد مفردات أصوله بناء على التكلفة التاريخية، وأنها أقل موضوعية بالقياس بالتكلفة التاريخية حيث تعتمد على درجة أكبر من التقديرات الشخصية .(Brummet et al, 1973: 438)

جـ ـ تكلفة الفرصة البديلة:

يعرفها (Hekimian & curtis, 1967: 105-113) بالآتي:

«إن تكلفة الفرصة البديلة للأصل البشري تماثل قيمة هذا الأصل في الاستخدام البديل المتاح لاستخدامه الحالي».

والعيب الرئيس الذي يراه الباحث لهذا الأسلوب في محاولته كبديل لأسلوب التكلفة الاستبدالية، أنه يهدف الى تحديد تكلفة العامل أو الموظف ليس في وظيفته الأصلية في المشروع ولكن في وظيفة بديلة، ومع التغاضي عن مناقشة مدى موضوعية التقدير، يتضح خطأ أساس التقدير الذي يجب أن يرتبط بأداء العامل في وظيفته الأصلية في المشروع، حيث أنها تمثل ركناً من أركان التقدير المستهدف وليس في وظيفة بديلة.

٢ ـ القيمة الاقتصادية كأسلوب من أساليب المحاسبة عن الموارد البشرية:

تبنى هذه الطريقة على رسملة المنافع والخدمات المتوقعة من العاملين فرادى أو مجموعات، استهدافا لتقدير القيمة الاقتصادية للعامل أو لمجموعة متجانسة من العاملين، وقد طرح الباحثون نماذج كثيرة لإمكان تحديد القيمة الاقتصادية للموارد البشرية، ونتعرض هنا لأحد النماذج، الذي يهدف لتحديد القيمة الاقتصادية للعامل كمؤشر ـ لهذا الاتجاه ـ نحو تحديد القيمة الاقتصادية للموارد البشرية.

نموذج Lev and Shcwartz لقياس رأس المال البشري كأصل :(Lev. ans Schwartz 1971 : 105)

يحدد النموذج قيمة رأس المال البشري الكامنة في شخص في العمر T، بالقيمة الحالية للمكاسب المستقبلية من عمله، والتي يمكن التعبير عنها بالمعادلة:

$$V_\tau = \sum_{t=\tau}^{T} \frac{I(t)}{(1+r))^{t-\tau}} \qquad (١)$$

Vr = قيمة رأس المال البشري لشخص عمره τ سنة.
I(t) = المكاسب السنوية للشخص حتى سن التقاعد د
r = معدل الخصم الخاص بالشخص.
T = سن التقاعد

وحيث أنه لا تعرف سلسلة المكاسب I (t) إلا بعد سن التقاعد، ومن ثم يجب استبدال القيمة I(t) في المعادلة (١) بتقديرات مستقبلية $I^*(t)$ للمكاسب السنوية المستقبلية. وأفضل مصدر للمعلومات عن هذه التقديرات هو البيانات الحالية عن توزيع الدخول المبوبة تبعا للعمر، التعليم، المهارة... الخ.

وعلى سبيل المثال فإن المكاسب المستقبلية لمهندس صناعي عمره (٢٥) سنة ـ، (وبالاستعانة بالإحصائيات السكانية وغيرها من المصادر)، يمكننا تقديرها بناء على مكاسب السنة التالية له، على أساس دخل مهندس مماثل له سنه (٢٦) سنة الآن، ومن ثم تقدير دخله بعد سنتين على أساس دخل المهندس المماثل الذي في سن (٢٧) الآن... وهكذا حتى سن التقاعد.

عموما صورة مكاسب الأشخاص (المتقابلة) $I^\circ(t)$، والتي تزودنا بالتقديرات المطلوبة عن المكاسب المستقبلية $I^*(t)$ يمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية:

$$I^*(t) = f[I^\circ(t)],\ t = \tau, \dots, T \quad (٢)$$

$I^*(t)$ = تقديرات عن المستقبل.
$I^\circ(t)$ = تغير معتمد على المكاسب في سنة الأساس أي المكاسب المستخرجة من الإحصائيات السابقة الآن.

الدالة F في المعادلة رقم (٢) السابقة، هي ترجمة تحويل المكاسب الحالية لمكاسب مستقبلية، تعكس التوقعات المستقبلية التكنولوجية والطلب على المهارات المتوفرة في الشخص وسياسة التدخل الحكومي المحتملة، والأكثر أهمية تقديرات الشخص بالنسبة للآخرين في نفس المهنة.

وحيث أنه من الصعب الحصول على معلومات عن أحداث المستقبل كان من المعتاد في دراسات رأس المال البشري أن تهمل الدالة f وبالتالي تصبح المعادلة:

$$I^{*}(t) = I^{o}(t),\ t = \tau, \ldots, T \quad (٣)$$

وهكذا، فإن التنبؤ بمكاسب المستقبل لمهندس في سن (٢٥) سنة سوف تكون مساوية للمكاسب الحالية للمهندس المماثل في سن (٢٦) سنة.

وبالتالي تكون قيمة رأس المال البشري المقدرة للشخص في سن τ هي:

$$V_{\tau}^{*} = \sum_{t=\tau}^{T} \frac{I^{*}(t)}{(1 + r)_{t-\tau}} \quad (٤)$$

حيث $I^{*}(t)$ تحدد بالمعادلة (٣).

والمعادلة رقم (٤) تتجاهل إمكان حدوث الوفاة قبل سن التقاعد، ولكن يمكن إدماج ذلك في النموذج باستخدام جداول الوفاة التي تزودنا باحتمالات الوفاة، وبصفة خاصة احتمال وفاة الشخص في كل سنة له في المستقبل، بالاستعانة بمعدلات الوفاة في الأجل الطويل للأشخاص الذين لهم نفس الخصائص من حيث العنصر، الجنس، التعليم... الخ. وإذا كان هذا الاحتمال هو $P_{\tau}(t)$ فإن القيمة المتوقعة لرأس المال البشري للشخص تكون:

$$E(V\tau') = \sum_{t=\tau}^{T} P_{\tau}(t+1) \sum_{i=\tau}^{t} \frac{I_{i}^{*}}{(1 +)^{i-\tau}} \quad (٥)$$

حيث $E(V\tau')$ = قيمة رأس المال البشري المتوقعة لشخص عمره τ سنة.

وقد أثار بعض الباحثين ملاحظات على هذا النموذج منها:

أ - «استناد النموذج إلى القيمة الحالية للايرادات المتوقع أن يحصل عليها الفرد خلال الفترة المتبقية من حياته العملية، وتتمثل تلك الايرادات أساسا في الأجر الشامل الذي يحصل عليه من المشروع مستقبلا» ولا شك في أن هذا يختلف عن قيمة الأصل من زاوية المفهوم الاقتصادي، لكل من التكلفة أو القيمة، فالتكلفة تمثل التضحية، بينما القيمة تمثل العائد. ومن ثم فإن النموذج المقترح لا يمت بصلة الى المفهوم الاقتصادي لرأس المال البشري.

ب -من المفروض أن تزيد قيمة الفرد من المشروع من سنة الى أخرى بسبب ما يفترض من زيادة الكفاءة (بيومي، ١٩٨٣: ١٦٧-٢٠٠).

جـ -أن النموذج لم يأخذ في عين الاعتبار عاملا هاما من محددات هذه القيمة، وهو النفقات المستقبلية التي يتوقع أن يحملها هذا الفرد للمشروع (مطر، ١٩٨٢)

مع تقديري لهذه الآراء إلا أنه يمكن التغلب عليها بمحاولة تقدير المنافع المتوقعة، بدون التقيد بالأجر الشامل الذي يحصل عليه العامل من المشروع مستقبلاً، وبالتقدير السليم لدور الخبرة في السنوات التالية في زيادة قيمة المنافع الحاصل عليها المشروع من العامل، أو بخصم النفقات المستقبلية المتوقع أن يحصل عليها العامل من قيمة المنافع المحتملة، وبالرغم من أن هناك محاولات متعددة لنماذج تجمع بين التكلفة والايرادات المحتملة للموارد البشرية، وكذلك محاولة استبدال قيمة الفرد بقيمة المجموعة المتجانسة، إلا أن هذا كله لا يخرج عن محاولات جزئية لتحسين القياس.

إلا أنني أرى أن المأخذ الرئيس على النموذج السابق، يتمثل أساسا في أنه عندما يحدد القيمة الاقتصادية للعامل أو الموظف يربطها بعدد السنوات المحتملة لعمل هذا العامل في المشروع، لذا تصبح المنافع المتوقعة من أحد المدراء الفنيين، الذي يتمتع بقدر عظيم من الاداء الفني والاداري في المشروع، مرتبطة بعدد السنوات المتبقية له للوصول إلى سن الإحالة الى التقاعد، مخصوما منها معدل احتمال أن يبقى على قيد الحياة لحين بلوغه هذا السن.

إن هذا انقاص مخل بقدر هذا الشخص في المشروع، وبخاصة في حالة اقتراب عمره من سن التقاعد، بالرغم من وصوله لقمة الخبرة والكفاية في الأداء، وقد تزيد قيمة عامل في أول خطوات حياته العملية بالمشروع عن قيمة هذا المدير، لذا أقترح بأن يتم تحديد قيمة هذا المدير ليس بناء على السنوات المحتمل استمراره فيها في المشروع، ولكن يتم تحديد قيمة هذا المدير بناء على المنافع المستقبلية المترتبة على أدائه لسنوات نمطية تماثل متوسط سنوات أداء العامل أو الموظف في المشروع، وتطبق على جميع العاملين، مع خصم التكلفة المحتملة لعدد مرات استبدال هذا المدير بآخر عند بلوغه سن التقاعد.

إن معاملة الأصول البشرية مثل الأصول المادية في المشروع من حيث العمر الافتراضي هو قياس لا يتفق علميا أو عمليا، حيث أن ارتباط قيمة الأصول المادية في المشروع بعمرها الافتراضي ومدفوع قيمة تكلفة المنافع المتوقعة منها مسبقا يبرر هذا الارتباط، أما عدم انطباق ذلك على الأصول البشرية، حيث يمكن للمنشأة القيام بعملية الإحلال بدون تكلفة تذكر، عدا تكلفة الإحلال التي قد تتناقص كثيرا عندما يتم الاحلال من داخل المشروع، لذا يجب في رأي الباحث أن يصبح العمر الافتراضي لأداء العامل أو الموظف من ثوابت المعادلة.

رابعا: نحو أسلوب جديد للمحاسبة عن الأداء الإنساني

اتجهت أغلب الدراسات والبحوث المتعلقة بالمحاسبة عن الأداء الإنساني ـ سواء منها ما انتهجت أسلوب التكلفة أو ما تطرقت إلى أسلوب القيمة الإقتصادية ـ إلى المحاسبة عن الموارد البشرية في صورة المعالجة للإنسان كأصل من أصول المشروع.

وفي هذا الجزء الأخير من البحث نهدف الى تقويم مدى سلامة هذا الاتجاه، ثم محاولة وضع معالم أسلوب مقترح للمحاسبة عن الأداء الإنساني، يتناسب مع ما كرم الله به الإنسان من مكانة في العملية الاقتصادية كما يلي:

١ ـ مدى سلامة المعالجة المحاسبية للإنسان كأصل من أصول المشروع:

من الجزء السابق يتبين أن هناك اتجاهاً قويا وسائداً في أغلب الكتابات عن هذا الموضوع تتبنى وجوب اعتبار الإنسان أصلاً من أصول المشروع اعتمادا على المفاهيم التالية:

أ ـ «تعتمد قيمة الأصول، ووجودها، على الخدمات التي يمكن تقديمها للمشروع في المستقبل» .(Sprouse & Moonitz, 1962).

ب ـ وفي تعريف آخر للأصول الإنسانية «أنها تقدير دقيق ومستمر ـ بدلالة النقود ـ للعاملين بالشركة يعكس كلاً من المكاسب والخسائر في المهارات والقدرات» .(Lev & Schwrtz, 1971: 103-111)

وفي هذا الجزء من البحث سؤال له أهميته ألا وهو:
هل الأداء الإنساني يجب أن يعالج محاسبيا في صورة أصول بشرية؟

وقبل أن أجيب لابد من التعرض لآراء المعارضين لهذه المعالجة والمؤيدين لها.

والرأي المعارض لمعالجة الأداء الإنساني محاسبيا كأصل من الأصول، يمكن إيجاز مرتكزاته ومبرراته في الآتي:

أ ـ أن الأصول تتمثل في ممتلكات المشروع، وحق التملك هذا لا يسري على العاملين في المشروع، لا من الوجهة القانونية ـ فالعقود بين المشروع والعاملين فيه ليست عقوداً تملك إنما هي عقود عمل ـ ولا من الوجهة المحاسبية حيث أن الإنسان ككيان لا يعتبر حقا من حقوق المشروع يبرر فكرة التملك.

ب ـ أن الخدمات المستقبلية المتوقعة من الأداء الإنساني لا يوجد ضمان لاستمرارها، حيث أن العلاقة بين المشروع والعاملين به لا تضمن عادة استمرارية الموظف فيه وتتيح له

ترك العمل في أي وقت مع بعض الضوابط، التي لا تشكل قيدا مانعا لاستخدامه لهذا الحق.

جـ ـصعوبة تحديد قيمة للأصل البشري، وعادة ما يعتمد هذا القياس على التقديرات الشخصية التحكمية البعيدة عن الموضوعية.

أما الرأي المؤيد لمعالجة الأداء الإنساني محاسبيا كأصل من الأصول (مطر، ١٩٨٢ : ٢٢٣ـ٢٢٤) فترتكز وجهة نظره على الآتي:

أ ـ إذا كان حق الملكية القانوني legal right للأصل هو المعيار المناسب لتمييز الأصول المادية في المشروع physical assets فالمعيار المناسب لتمييز الأصول البشرية هو الحق الوظيفي operational rigth والذي يوفر للمشروع الحق في الحصول على خدمات موظفيه بتكلفة اقتصادية معقولة (Accountancy,1978: 48-53).

ب ـتطبيق معيار الملكية على الموارد البشرية، يجب أن يكون ذلك بمفهوم المجموعة the group concept، وليس بمفهوم الفرد the individual concept هذا عدا عن أن عقود التوظف طويلة الأجل ومتزايدة الاستخدام، توفر للمشروع بعض مزايا الملكية على القوى البشرية العاملة فيه (Jaggi & Lau, 1975: 29-34).

جـ ـيرى البعض إمكان إحلال معيار الرقابة على الأصل مكان معيار الملكية القانوني، (Ijiri, 1967: 70).

د ـ أن التمسك باعتبار موضوعية القياس لتبرير عدم رسملة الاستثمار في الموارد البشرية، هو حجة ضعيفة، لأنه بالنسبة لهذا الاعتبار، تستوي الأصول البشرية مع الأصول غير البشرية (المادية)، وذلك سواء من حيث قياس منافعها المستقبلية، أو من حيث تحديد أعمارها الانتاجية بقصد تحديد معدلات استهلاكها amorization rates لابد أن هؤلاء يناقضون أنفسهم حينما يوافقون على رسملة عقود الايجار، ويرفضون تطبيق ذلك على الاستثمار في الموارد البشرية.

هـ ـمن أكثر الأسانيد ترجيحا لرسملة الاستثمار في الموارد البشرية، هي الآثار والمزايا المترتبة على ذلك في القوائم والتقارير المحاسبية، والتي تزيد من القيمة الإعلامية لهذه القوائم والتقارير من وجهة نظر متخذي القرارات.

وفي رأيي للإجابة على السؤال السابق ـ بعد استعراض آراء المؤيدين والمعارضين ـ أن نعتمد في ذلك على معيارين: أولهما الموضوعية العلمية والمهنية، وثانيهما المنظور الإسلامي، وبالقياس على هذين المعيارين يتضح ما يلي:

أن مناقشة الكتّاب الأجانب ومن حذا حذوهم من الكتّاب والباحثين العرب لحقّ ملكية المشروع للعاملين به محل نظر، فالملكية في المحاسبة ليست الهدف، ولكن صحة القياس المحاسبي المعتمد على المفاهيم والفروض والمبادىء المتعارف عليها هو الغرض المبتغى، ويشمل ذلك سلامة مقابلة التكلفة بالايرادات لكل فترة محاسبية وسلامة تصوير المركز المالي لنفس الفترة.

والممتلكات المادية المقتناة للانتاج، كانت تمثل مشكلة للمشروع من حيث صحة المقابلة في الفترة المحاسبية، وما يترتب على ذلك من سلامة تحديد نتيجة الأعمال وتصوير المركز المالي، فكانت المعالجة المحاسبية لهذه الممتلكات المادية كأصول وتحديد معدلات استهلاكها هي محاولة للتغلب على هذه المشكلة، التي تتمثل في دفع المشروع لقيمة هذه الممتلكات التي توفر خدمات مستقبلية تتطابق مع الفترات المحاسبية التقديرية لأعمارها.

يتضح من هذا أن الأداء الإنساني ومحاولة بعض الباحثين تطويعه كحق ملكية للمشروع على الإنسان، سواء بمفهوم الفرد أو مفهوم المجموعة، أم محاولة البعض احلال الحق الوظيفي او احلال مفهوم الرقابة على الأصل لتحل محل حق الملكية لتبرير رسملة الإنسان، واعتباره أصلا من أصول المشروع، فيه إشكال لهذا الأداء الإنساني، ثم محاولة حل هذا الإشكال بتحديد معدلات الاستهلاك الخاصة به لإمكان تحديد نتيجة الأعمال وتصوير المركز المالي للمشروع.

علما بأن ما هو متبع الآن من اعتبار التكلفة المتعلقة بالأداء الإنساني، إما مصروف يتعلق بالفترة ـ مثل الرواتب والأجور ـ أو ـ مصروف مؤجل ـ مثل نفقات الاختيار والتوظف ـ تحقق للمشروع سلامة القياس المحاسبي، وإن كان يشوبها أي قصور فيجب معالجته بسلامة التقدير الصحيح للمنافع والخدمات التي يؤديها العامل للمشروع، وتوزيع النفقات المقدمة بعدالة وموضوعية على الفترات التي استفادت منها، وهذا أكثر موضوعية من رسملة الأداء الإنساني في صورة أصل من أصول المشروع حيث يمر بمراحل متعددة حتى يتم القياس المحاسبي، يبتعد فيها درجة فدرجة عن الموضوعية، أولها هي تحديد التكلفة والمنافع والخدمات المتوقعة مستقبليا من العاملين، ثم رسملتها في صورة أصول بشرية، ثم تحديد قسط الاستهلاك الخاص بها.

يضاف إلى ذلك أن المؤيدين لاعتبار الإنسان أصلاً من أصول المشروع، يميل أغلبهم الى تقويم هذا الأصل بناء على المفهوم الاقتصادي الذي يتمثل في الخدمات والمنافع المستقبلية المتوقعة منه، علما بأنه حتى الآن مازال المحاسبون يلتزمون في قوائمهم الأصلية بالتكلفة التاريخية للأصول المادية.

أما من حيث المعيار الثاني والأهم، فإن المنظور الإسلامي وهو منظور الفطرة التي خلق الله عليها الإنسان، هذه الفطرة التي ترتبط باستخلاف الله للإنسان في الكون، والتي قد ترسخت بظهور الرسالة المحمدية، وقوله سبحانه وتعالى مخاطبا البشرية جمعاء «اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا». كل هذا التكريم من المولى عز وجل لا يستساغ معه محاولة الإنسان التقليل والتحقير من قدره، بمعاملته لنفسه ولأخيه الإنسان معاملة الجماد والماكينات والسيارات، ناسيا أو متناسيا قدر تكريم الله له باستخلافه في الأرض وتسخير الكون له، ومهملا القيم المعنوية وآثارها في المجتمع والتي قد تفوق كثيرا من القيم المادية، وأن العوامل السيكلوجية التي قد تتعارض مع ما جبل عليه الإنسان من منزلة معينة من التكريم لا يجب اهمالها وتجاهلها لما لهذا التجاهل من الآثار السلبية على الانتاجية، وبخاصة عند الإنسان المسلم الذي رسخ الله له الفطرة السليمة بالإسلام دينا. وإنعام الله على الإنسان بالإرادة، يجعل من جميع القياسات التي حاولت جاهدة قياسه كالأصول المادية قياسا جانبه الصواب، كونه قياساً مع الفارق، لأنه لم يضع الإرادة الإنسانية وإصرارها الأساسي على تحقيق الإنسان لحريته وذاتيته، وعدم فرض قيد موضوعي على هذه الحرية ـ برفض الإنسان للرق ـ أو قيد شكلي برفضه أن يعبر عنه برقم مالي مملوك للمشروع، فيه إظهار لقوة هذه الإرادة التي أنعم الله بها عليه.

وبالرغم من كل ذلك فمما لا شك فيه أن القوائم المحاسبية بما تشمله من بيانات لا تعبر عن الأداء الإنساني، بما يمكن من ترشيد القرارات المتعلقة بالمشروع بعامة والقرارات المتعلقة بالعاملين بالمشروع بخاصة، مما يبرز أهمية محاولة البدء في معالجة هذا القصور.

٢ ـ نحو معالم أسلوب محاسبي مقترح لتقويم الأداء الإنساني:

إن المنشأة ـ كما سبق القول ـ هي مزيج من الموارد البشرية المستخلفة في الموارد المالية المتوفرة لتلك المنشأة خلال فترة معينة، وهذان العنصران هما جناحا المضاربة الإسلامية حيث يوجد رب مال ورب عمل، وعليه فإن صافي الربح (بعد اجراء بعض التسويات التي سنشير إليها فيما بعد) ناتج من تضافر أداء هذين العنصرين، الموارد البشرية والموارد المالية المتوفرة خلال الفترة المعينة.

واقتراحنا بشأن تقويم الأداء الإنساني يتم في المرحلتين الآتيتين:
المرحلة الأولى: هي مرحلة التقويم الشامل للأداء الإنساني، وتتم بتوزيع صافي الربح (المعدل) بين كل من الموارد البشرية والموارد المالية المتوفرة خلال فترة مالية معينة، باعتبار هذا التوزيع عائدا لكل من العاملين.

المرحلة الثانية: هي مرحلة التقويم لأداء المجموعات والأفراد، ويتم فيها تخصيص العائد المالي للموارد البشرية بين المجموعات المتجانسة لهذه الموارد، ثم لكل فرد من أفراد كل مجموعة متجانسة، وذلك عن طريق أسلوب كمي يعطي وزنا محددا لمستويات أداء متعددة. وفيما يلي نتعرض لمرحلتي التقويم السابقتين:

أ ـ المرحلة الأولى ـ التقويم الشامل للأداء الإنساني:

يرى البعض أن التقويم المحاسبي «هو تحديد الأوزان النقدية للظواهر الاقتصادية الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية، وذلك على أساس الملاحظة وطبقا لقيم معينة، وذلك لتسهيل اتخاذ القرارات المختلفة (محمد، ١٩٨١ : ١-٤٣)

والاداء الإنساني في المنشأة يرتبط بظاهرتين اقتصاديتين يجب لتقويمه تحديد الأوزان النقدية لهما، سواء عن طريق الملاحظة أو طبقا لقيم وقواعد معينة، وهاتان الظاهرتان تتمثلان في شقين أساسين: النفقات الخاصة بالأداء الإنساني وعائد هذا الأداء:

(١) النفقات التي تتحملها المنشأة مقابل هذا الأداء الإنساني الكلي:

وهذه النفقات يمكن تصنيفها في نوعين:

(أ) النفقات الإيرادية التي يتحملها المشروع في مقابل الجهد الإنساني الكلي في المشروع، والتي تخص الفترة مثل رواتب الفترة والمكافآت والمزايا العينية المتعلقة بالفترة، ويمكن تخصيصها وتحميلها مباشرة لها، وهذه النفقات يتصف تحديدها بدرجة كبيرة من الموضوعية.

(ب) النفقات الإيرادية المؤجلة التي تحملها المشروع في مقابل الحصول على هذا الجهد الإنساني الكلي، وتطبيعه على مناخ العمل، وتدريبه لرفع درجة هذا الأداء، وتأهيله لوظائفه المحتملة المقبلة، والتي لا يمكن تخصيصها مباشرة لفترة واحدة بعينها، ويقضي مبدأ مقابلة الايرادات بالنفقات المتعلقة بالفترة، توزيعها على عدد معين من السنوات بناء على معدلات محددة، وهذه النفقات يتميز عنصر التقدير في توزيعها على الفترات التي أفادت منها، بدرجة من الموضوعية مقبولة محاسبيا.

(٢) عائد الأداء الإنساني الكلي في المنشأة:

لقد دأب المحاسبون والمحللون الماليون على استخراج معدلات نشاط مختلفة، وذلك عن طريق نسبة صافي الربح الى مجموعات من الأصول المادية المختلفة، وعن طريق نسبة صافي الربح إلى رأس المال المستثمر، متجاهلين أن جزءاً من صافي الربح

لا يمثل عائدا للموارد المالية وجهدا، وإنما يمثل الفرق بين ما يجب نسبته الى جهود الأداء الإنساني وما حصل عليه الأداء الإنساني من أجور.

وعليه فمن الواجب تعديل صافي الربح ليعكس عوائد الموارد المالية والأداء الإنساني المساهمين في تحقيقه ويكون ذلك باضافة العناصر الآتية:

(أ) مقابل تكلفة الأموال، والتي سبق خصمها من الإيرادات قبل الوصول إلى صافي الربح.

(ب) مقابل الحصول على الأداء الإنساني، والتي تتمثل في نصيب الفترة من النفقات الإيرادية المؤجلة (كنفقات الاختيار والتدريب والتأهيل لأداء الوظائف المختلفة) بند أ - (١) - (ب) السابق.

(جـ) مقابل استخدام الاداء الإنساني والذي يتمثل فيما يحصل عليه العنصر البشري من رواتب وأجور ومزايا نقدية وعينية على اختلاف أنواعها، وهو ما يعتبر نفقات إيرادية بالمفهوم المحاسبي - بند أ (١) - (أ) ثم يعاد توزيع صافي الربح المعدل (والناتج من تضافر عنصري العمل ورأس المال معا) بين العنصرين بناء على معيار عادل وموضوعي.

ويبدو لنا أن أبسط طريقة لتحديد عائد الأداء الإنساني في المنشأة يتأتى من تحديد تكلفة الحصول على الموارد المالية أوّلا ثم طرح هذه التكلفة من صافي الربح لتحديد العائد للأداء الإنساني. أما أنسب طريقة لتحديد هذا العائد فهي بتحديد نسبة نصيب الموارد المالية (رب المال) من الربح، ومن ثم نسبة نصيب الأداء الإنساني (رب العمل) منه، ويمكن الحصول على النسب المشار إليها كمتوسط لنسب توزيع الربح السائدة في المضاربات الإسلامية.

فإذا فرضنا أن صافي الربح (المعدل) هو مبلغ ١٥٠٠٠٠٠ دينار وأن متوسط نسب التوزيع السائدة في المضاربات الإسلامية بين العمل ورأس المال هي ٢ : ١ على الترتيب.

فيكون نصيب العمل من هذا المبلغ = ١٥٠٠٠٠٠ × $\frac{٢}{٣}$ = ١٠٠٠٠٠٠ دينار

ونصيب رأس المال من المبلغ = ١٥٠٠٠٠٠ × $\frac{١}{٣}$ = ٥٠٠٠٠٠ دينار

ب - المرحلة الثانية - التقويم لأداء المجموعات والأفراد:

الهدف من هذه المرحلة هو التقويم المحاسبي للأداء الإنساني لكل مجموعة متجانسة في المنشأة ولكل فرد من المجموعة، وهذا التقويم كما سبق أن نوهنا - يجب أن يشمل شقين:

(١) النفقات الخاصة بالأداء الإنساني للمجموعة والفرد:

وهذه النفقات تشمل النفقات الايرادية والنفقات الايرادية المؤجلة الخاصة بالأداء الإنساني لكل مجموعة متجانسة ولكل فرد من أفراد هذه المجموعات، وهذه النفقات يمكن أن تقسم إلى ثلاثة أقسام:

* نفقات يمكن تخصيصها مباشرة للفرد.
* نفقات يمكن تخصيصها مباشرة للمجموعة.
* نفقات يمكن تخصيصها مباشرة لجميع المجموعات.

والقسمان الثاني والثالث من النفقات المشتركة بالنسبة للأفراد، يمكن توزيعهما عليهم، باستخدام الأسس العادلة والمناسبة لكل بند من هذه النفقات، وبالتالي يمكن تحديد النفقات الخاصة بكل مجموعة عن طريق تجميع نفقات الأفراد المكونين لها، وهذه النفقات تتصف محاسبيا بدرجة مقبولة من الموضوعية.

(٢) عائد الأداء الإنساني للمجموعة وللفرد:

الهدف هنا هو إعطاء أوزان نسبية لجهود الأداء الإنساني، في شكل مجموعات متجانسة، ثم لكل فرد من أفراد المجموعة المتجانسة، بغرض إمكان تخصيص نصيب كل مجموعة وكل فرد من العائد المتحقق نتيجة اداء كل مجموعة وكل فرد.

ولتحقيق ذلك الهدف ينبغي وضع معايير لتقويم الأداء الإنساني، ثم وضع وزن يمثل الأهمية النسبية لكل معيار خلال الفترة موضع التحاسب، وذلك لتجانس تحديد عائد الاداء الإنساني مع القوائم المحاسبية الحالية التي تلتزم بالمفهوم التاريخي للبيان، وعلى أمل أن يتصف تقويم عائد هذا الأداء بدرجة مناسبة من الموضوعية.

وحيث أن تحديد عائد الأداء الإنساني للمجموعة أو للفرد في المنشأة يشوبه كثيرا من الصعوبات، فيما يتعلق بوضع المعايير وأسلوب المعايرة والتقويم ليس فقط لتداخل الخدمات والمنافع المقدمة من المجموعات أو الأفراد في المنشأة ولكن كذلك لتداخل العائد المترتب على هذه الخدمات والمنافع. لذا يجب أن تعتمد الدراسة الخاصة بوضع المعايير وتحديد أسلوب التقويم على مفهوم تداخل العلوم، وأهمية استعانة المحاسب بالعلوم السلوكية والإدارية وغيرها من المعارف للترشيد الحالي، وللتحسين والتطوير المستقبلي لمعايير الأداء الإنساني وأسلوب قياس وتقويم عائد هذا الأداء لكل مجموعة وفرد في المنشأة.

(١) معايير تقويم الأداء الإنساني:

والمعايير تأتي هنا بمعنى المقاييس التي يقاس بها، وتحدد بناءً عليها درجة جودة الأداء الإنساني الموظف في عمل معين في الوحدة، لذا فإن المعايير يجب أن تتطابق وتعبر عن هدف

الوحدة من نشاطها، وأن تمثل أهداف الوحدة الجزئية، التي بتحقيق النشاط لها يتحقق هدف الوحدة، ويجب أن تتصف هذه المعايير بالقدرة على قياس درجة هذا الأداء الإنساني، لا أن تقف عند حد كونها معايير استرشادية تقصر عن كونها مؤشرات للقياس والتقويم التحديدي لدرجة هذا الأداء، لذا فإن معايير تقويم الأداء الإنساني يجب أن تكون في صورة معايير ذات مدى معياري تشمل مجالات الوحدة المختلفة ويمكن أن نوجز لمعالمها في الآتي:

- معايير لمدخلات الانتاج، الخاصة بحصول المنشأة على عوامل الانتاج المختلفة، اللازمة لتحريك نشاطها الإنتاجي أو الخدمي، مع تحديد حد أعلى وحد أدنى للتكلفة المرجحة بالجودة لكل معيار، ليمكن تحديد درجة كفاءة الأداء الإنساني لكل مجموعة أو فرد في توفير عوامل الانتاج المختلفة.
- معايير خاصة بالتشغيل الانتاجي، تبنى بناءً على توصيف الأعمال، وما تحتوي عليه من شغلات واحتياجها من عوامل الانتاج، مع وضع حد أعلى وأدنى لدرجة الاتقان المرجحة بزمن الانجاز لكل منها، بناء على دراسات متخصصة، مثل دراسة الحركة والزمن لكل منها.
- معايير لمخرجات الانتاج من السلع والخدمات، مع تحديد حد أعلى وأدنى لحجم التسويق، المرجح بكفاية التسعيرة.

(٢) أسلوب تقويم عائد الأداء الإنساني للمجموعات والأفراد:

بناء على معايير الأداء، يمكن تحديد نسبة مساهمة الأداء الإنساني في المنشأة في انجاز كل منها، وكذلك يمكن تحديد مساهمة كل مجموعة متجانسة فيما حصل على كل معيار من خدماتها ومنافعها، وبضرب النسبتين معا، يمكن الحصول على نسبة المساهمة المطلقة لكل مجموعة في جميع المعايير.

وعلى سبيل المثال لو فرض أن هناك ثلاثة معايير للأداء الإنساني في المنشأة هي ١، ٢، ٣، وهناك أربعة مجاميع هي أ، ب، جـ، د وتم استخراج البيانات المدرجة في الجدولين التاليين:

جدول (١)

البيان	المعيار الأول	المعيار الثاني	المعيار الثالث	مجموع
نسبة مساهمة الأداء الإنساني في كل معيار	٪٢٠	٪٧٠	٪١٠	٪١٠٠

جدول (٢)

البيان	المعيار الأول	المعيار الثاني	المعيار الثالث
نسبة مساهمي المجموعة أ في كل معيار	٣٠٪	٢٠٪	٥٠٪
نسبة مساهمي المجموعة ب في كل معيار	٤٠٪	—	١٠٪
نسبة مساهمي المجموعة جـ في كل معيار	٢٠٪	—	—
نسبة مساهمي المجموعة د في كل معيار	١٠٪	٨٠٪	٤٠٪
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

وباستخدام بيانات جدول (١)، وجدول (٢) يمكن الحصول على نسبة المساهمة المطلقة لكل مجموعة في جميع المعايير كالآتي:

جدول (٣)

البيان	المعيار الأول	المعيار الثاني	المعيار الثالث	مجموع
نسبة المساهمة المطلقة للمجموعة أ في جميع المعايير	٦٪	١٤٪	٥٪	٢٥٪
نسبة المساهمة المطلقة للمجموعة ب في جميع المعايير	٨٪	—	١٪	٩٪
نسبة المساهمة المطلقة للمجموعة جـ في جميع المعايير	٤٪	—	—	٤٪
نسبة المساهمة المطلقة للمجموعة د في جميع المعايير	٢٪	٥٦٪	٤٪	٦٢٪
	٢٠٪	٧٠٪	١٠٪	١٠٠٪

وبعد الحصول على نسبة المساهمة المطلقة لكل مجموعة في جميع المعايير، نبدأ في تحديد مدى مساهمة كل فرد من كل مجموعة في تقديم المنافع والخدمات لكل معيار، ويمكن أن يتم ذلك بتحديد نسبة مباشرة لمساهمة كل فرد من خلال مجموعته في تحقيق كل معيار، وإن كان هذا جيدا في حالة المجموعات إلا أنه لا يتصف بالدقة والموضوعية على مستوى الأفراد، لذا أفضل اتباع أسلوب تقويم خماسي ذي النقاط الايجابية والسلبية، وهذا الأسلوب لا يقتصر على إعطاء درجة من خمس لأداء العامل في كل معيار، ولكنه يشير كذلك للأعمال غير المنجزة بطريقة مناسبة بأوزان سلبية، تؤثر في مجموع الدرجات، فعلى سبيل المثال لو حصل أحد العمال أو الموظفين من خلال مجموعته في إنجاز ثلاثة معايير على تقدير ضعيف، ومقبول، وجيد على الترتيب، فعند التقويم الخماسي يحصل على $\frac{9}{15}$ ـ حيث ضعيف ٢، مقبول٣، جيد٤ ـ وعند اتباع أسلوب التقويم الخماسي ذي النقاط الايجابية والسلبية ـ الذي اقترحه ـ لا يحصل على أي نقاط، أي صفر ـ حيث ضعيف ـ ١، ومقبول صفر، جيد + ١، جيد جدا + ٢، وامتياز + ٣ ـ وهذا التقدير هو الأكثر موضوعية، لأن أداء هذا العامل في مجمله لم يكن مميزا اطلاقا، وبذا يكون هذا الأسلوب أكثر مناسبة لتقويم أداء الأفراد داخل مجموعاتهم، وعلى سبيل المثال لو كانت المجموعة أ تمثل ثلاثة عمال وكان مجموع تقديراتهم في تحقيق الثلاثة معايير السابق في مراحلها المختلفة كالآتي:

جدول (٤)

البيان	المعيار الأول	المعيار الثاني	المعيار الثالث	المجموع
تقدير العامل الأول	+٣	+٨	+١٠	٢١
تقدير العامل الثاني	صفر	+٧	+٣	١٠
تقدير العامل الثالث	+٢	+٥	+٧	١٤
المجموع	٥	٢٠	٢٠	٤٥

ومن الجداول ٣، ٤، ومن رقم عائد الأداء الإنساني الكلي في المنشأة الذي تم تحديده في البند أ بمبلغ مليون دينار، يمكن تحديد عائد الأداء الإنساني لكل مجموعة ولكل فرد في المجموعة أ كالآتي:

جدول (٥)

عائد الاداء الإنساني لكل مجموعة ولكل فرد في المجموعة أ

البيان	المعيار الأول	المعيار الثاني	المعيار الثالث	عائد الأداء الإنساني
عائد الأداء الإنساني للمجموعة أ	٦٪×١٠٠٠٠٠٠=٦٠٠٠٠	١٤٪×١٠٠٠٠٠٠=١٤٠٠٠٠	٥٪×١٠٠٠٠٠٠=٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
عائد العامل الأول من المجموعة أ	(+٣) ٣٠٠٠٠	(+٣) ٦٠٠٠٠	(+٢) ٢٠٠٠٠	١١٠٠٠٠
عائد العامل الثاني من المجموعة أ	صفر صفر	(+٣) ٤٠٠٠٠	(+١) ١٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
عائد العامل الثالث من المجموعة أ	(+٣) ٣٠٠٠٠	(+٢) ٤٠٠٠٠	(+٢) ٢٠٠٠٠	٩٠٠٠٠
عائد الأداء الإنساني للمجموعة ب	٨٪ ×١٠٠٠٠٠٠=٨٠٠٠٠	—	١٪×١٠٠٠٠٠٠=١٠٠٠٠	٩٠٠٠٠
عائد الأداء الإنساني للمجموعة جـ	٤٪ ×١٠٠٠٠٠٠=٤٠٠٠٠	—	—	٤٠٠٠٠
عائد الأداء الإنساني للمجموعة د	٢٪ ×١٠٠٠٠٠٠=٢٠٠٠٠	٥٦٪×١٠٠٠٠٠٠=٥٦٠٠٠٠	٤٪×١٠٠٠٠٠٠=٤٠٠٠٠	٦٢٠٠٠٠
الإجمالي	٢٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠

خامسا: نتائج التقويم:

من أهم الأهداف المبتغاة من نتائج التقويم هو تعظيم الدلالة الإعلامية للقوائم المحاسبية الخارجية، والتقارير المحاسبية الداخلية، لتكون أكثر موضوعية في عملية ترشيد القرارات الخاصة بالمهتمين الخارجيين بشئون المنشأة، والقرارات الواجب على ادارة الوحدة اتخاذها، لذا يجب أن تعرض نتائج تقويم الأداء الإنساني في مستويين:

١ ـ مستوى القوائم المالية الخارجية:

وهنا يشير الباحث الى أهمية وجود قائمة جديدة بمسمى «قائمة الأداء الإنساني»، وتبوب هذه القائمة في مجموعات من العاملين والموظفين المتجانسة في الأهداف ووسائل تحقيقها، ويطلق على كل من هذه المجموعات المسمى الذي يعبر عن هذا الهدف المميز والمبرر لهذا التجانس، ويمثل الجانب الأيمن منها نفقات العنصر البشري بالمنشأة مبوبة بناء عل ما يخص كل مجموعة من هذه المجموعات المتجانسة، أما الجانب الأيسر من هذه القائمة فيدون به عائد الأداء الإنساني في الوحدة، بناء على قيمة الخدمات والمنافع التي قدمها للمشروع، ومبوبة بناء على ما قدمته كل مجموعة في كل مجال أو معيار من مجالات النشاط في المنشأة.

ومن هذه القائمة يمكن الحصول على التكاليف المستنفذة للحصول على العائد الخاص بالمنافع والخدمات المقدمة من كل مجموعة على حدة، أو لبعض المجموعات معا، أو على مستوى الأداء الإنساني ككل، وذلك حسب الهدف من النسبة المبتغاة للقائم بالتحليل المالي للوحدة، أو لمتخذ القرار من المهتمين الخارجيين بأمور المنشأة من مقرضين أو مستثمرين.

٢ ـ مستوى القوائم الداخلية:

وهنا يشير الباحث الى أهمية وجود قائمة بمسمى «تقرير الأداء الإنساني في الوحدة»، ويتماثل هذا التقرير مع قائمة الأداء الإنساني في المشروع، ولكن يشمل صفحة لكل مجموعة ويصل عمقه إلى تحديد التكلفة والنفقات الخاصة بكل فرد ـ وذلك بعد توزيع التكلفة للنفقات المشتركة بين أفراد كل مجموعة بناء على أنسب الأسس كما سبق أن ذكرنا، وأن يشمل التقرير كذلك قيمة العائد الخاص بالمنافع والخدمات التي قدمها كل فرد من كل معيار أو مجال من مجالات النشاط في المنشأة.

الخلاصة والنتائج الخاصة بتقويم أداء العنصر البشري:

أولا : ان مدخلات النظام المحاسبي المتمثلة بصفة أساسية في التسجيل - أولا بأول - للتكاليف الايرادية والايرادية المؤجلة الخاصة بالعاملين في المنشأة، لا تمثل مدخلات ملائمة للدلالة على مدى كفاية الأداء الإنساني في المشروع، وبالتالي فإن مخرجات النظام المحاسبي حاليا تقف عند حد المساعدة على القياس الصحيح - بناء على الأعراف المحاسبية المتفق عليها - لنتيجة الأعمال والمركز المالي للمنشأة، والذي لا يفي - بأي درجة - بالمعلومات المطلوبة لاتخاذ القرارات الرشيدة المتعلقة بالمنشأة بعامة، وبالعاملين بالمنشأة بخاصة، وأوجه القصور تبرز أساسا من عدم اشتمال هذه المخرجات على معلومات عن أداء العاملين يمكن أن تمثل مؤشرا موضوعيا لكفاية الأداء الإنساني في المنشأة.

ثانيا : لما كانت المخرجات الحالية من المعلومات عن العاملين بالمشروع لا تعبر عن كفاية العاملين، ولا تصلح كمعلومات لترشيد القرارات الاقتصادية الخارجية والداخلية المرتبطة بالمشروع، لذا فقد اتجهت أغلب البحوث الى محاولة رسملة الموارد البشرية في شكل أصول لها قيمة مالية تشكل مفردة من مفردات المركز المالي، وقد لجأت لمدخلات متعددة لرسملة الموارد البشرية بهدف قياس كفاية العاملين في المنشأة وهي:

- التكلفة التاريخية المتعلقة بالعاملين في المشروع.
- التكلفة التاريخية المتوقعة مستقبلا.
- المنافع والخدمات المستقبلية المتوقعة.
- المنافع والخدمات المحتملة مستقبليا بعد خصم التكاليف المحتملة المتعلقة بها.

وقد اتضح ما يلي:

١ - التكاليف التاريخية المتعلقة بالعاملين في المشروع سواء أكانوا أفرادا أو مجموعات متجانسة، تمثل نوعين من التكلفة، أولها تكاليف إيرادية - خاصة بالمدد السابقة وقد تمت مقابلتها وتحميلها على ايرادات هذه المدد - وتكاليف ايرادية مؤجلة تمثل استثماراً في الموارد البشرية، وهذه تعبر عن الانفاق الرأسمالي على الموارد البشرية، ويتفق هذا التعبير مع المبادىء المحاسبية المتعارف عليها، حتى في حالة ظهور الموارد البشرية كأصل من أصول المشروع، ولكن هذا الرقم لا يقيس كفاية العاملين حيث أنه يمثل رقم تكلفة، ولا يعبر عن القيمة الاقتصادية لكفاية العاملين التي نحتاج لها لاصدار القرارات الاقتصادية الرشيدة المتعلقة بالمشروع بعامة، وبالعاملين في المشروع بخاصة.

٢ ـ ان رسملة التكاليف التاريخية المتوقعة مستقبلاً كمدخل لقياس كفاية العاملين، فيه خلط في تقويم الموارد البشرية بين أسلوب التكلفة ـ حيث أن هذه الرسملة للتكاليف ـ وبين أسلوب القيمة الاقتصادية، إذا كان المقصود أن هذه التكاليف تعبر عن الخدمات والمنافع المستقبلية، لذا لا يعتبر هذا الأسلوب مناسبا لقياس قيمة الموارد البشرية، ولا معبرا عن كفاية هذه الموارد.

٣ ـ ان رسملة المنافع والخدمات المستقبلية للموارد البشرية، تعبر عن القيمة الاقتصادية لهذه الموارد، وإن كان من الأفضل أن تتم هذه الرسملة بعد خصم التكاليف المحتملة مستقبلا، والرقم الناتج هنا لا يتجانس مع باقي مفردات القوائم المحاسبية التقليدية، التي تلتزم بمبدأ التكلفة التاريخية في تحديد الرقم المالي للأصول المادية بالمشروع، ثم إن ربط أكثر الباحثين لهذه الخدمات بمدى سنوات العمل المتبقية لكل عامل في المشروع لا يعطي الثقل العادل للأداء الماهر، فضلا عن أنه لا يمكن التعرف منه على مدى الأداء المتميز لبعض العاملين والاداء الهابط للآخرين.

بالاضافة لكل ما سبق، فرسملة الإنسان لا تتفق مع الفطرة التي فطر الله الإنسان عليها ورسخت بالإسلام دينا. فهي تعامل الإنسان كقيمة محددة من النقود بصرف النظر عن قيمة الإنسان كروح وارادة، وهذا المفهوم كذلك لا يتفق مع النواحي العلمية، فقيمة الإنسان لا ترتبط فقط بأدائه لبعض ساعات من اليوم في عمل ما بهدف ما، ولاتتفق مع العلم المحاسبي بخاصة، حيث أن جميع أصول المشروع ليس لها ارادة، وبالتالي لا تماثل الإنسان في ما منحه الله من ارادة وقدرة على الاختيار واصرار على ممارسة حريته.

ثالثا: الأسلوب الأفضل لقياس كفاية العاملين يجب أن يستهدف التعبير عن كفاية الأداء الإنساني، ومدخلات ومخرجات النظام المحاسبي لهذا الأداء الإنساني يجب أن تناقش بمفهوم جديد يتناسب مع ما تطرحه خصوصية هذا النظام من متغيرات، فلا يجب أن نعامل سلاحا جديدا بنفس مفهوم السلاح القديم، ولكن يجب أن يكون المحاسبون في مستوى خلق وابتكار وسائل جديدة تتناسب مع المتغيرات والاحتياجات الجديدة، التي يجب أن ترسخ مفهوم النظام المحاسبي كنظام معلومات، يساعد على ترشيد القرارات المتعلقة ليس فقط بالموارد المادية للمشروع، بل وبصفة أساسية في القرارات المتعلقة بالإنسان، مع الاحتفاظ بما ينبغي له من التكريم وعدم إهمال النواحي النفسية والسيكولوجية، لذا اقترح الباحث منهجاً لتقويم أداء العنصر البشري كلبنة على الطريق، ويشتمل هذا المنهج على مرحلتين الأولى هي مرحلة التقويم الشامل للأداء

الإنساني، والثانية هي مرحلة التقويم لأداء المجموعات والأفراد في المنشأة. وتشتمل كل مرحلة على ظاهرتين: الأولى هي النفقات المتعلقة بالأداء الإنساني، والثانية هي عائد الأداء الإنساني، وقد اعتمد هذا المنهج على البيانات التاريخية، لتحقيق التجانس بين البيانات المحاسبية التاريخية للموارد المالية والمقترحة للأداء الإنساني، وحوى هذا الأسلوب معايير تقويم الأداء الإنساني، وأسلوب تحديد عائد الأداء الإنساني، على المستوى الكلي وعلى مستوى متجانس لكل مجموعة ولكل فرد، من خلال أسلوب محاسبي رياضي متدرج، يتصف بالموضوعية ويستعين بالتقويم الخماسي ذي النقاط الايجابية والسلبية.

وفي نهاية البحث تم التعرض لنبذة مقترحة عن تعظيم الدلالة الاعلامية للقوائم المحاسبية الخارجة. واقترح الباحث إضافة ـ قائمة الأداء الإنساني ـ لهذه القوائم، وكذلك إضافة ـ تقرير الأداء الإنساني ـ كتقرير داخلي لادارة المشروع، بهدف ترشيد قرارات المهتمين بأمور المنشأة من مستثمرين ومرابحين، وترشيد القرارات الادارية المتعلقة بالمنشأة بعامة والعاملين بخاصة.

المصادر العربية:

- بيومي، غ. م.

١٩٨٣ «تقويم الجوانب العلمية والعملية للمحاسبة عن الموارد البشرية»، مجلة العلوم الاجتماعية. جامعة الكويت العدد الثاني ـ السنة الحادية عشرة (يونيو): ١٦٧ـ٢٠٠.

- محمد، أ. ف.

١٩٨١ «تعدد وحدات القياس في المحاسبة للأغراض الادارية الداخلية»، مجلة المحاسبة والادارة والتأمين، كلية التجارية ـ جامعة القاهرة، العدد ٢٦: ١ـ٤٣.

- مطر، م. ع.

١٩٨٢ «المعالجة المحاسبية لتكلفة الموارد البشرية في المشروع الاقتصادي»، مجلة العلوم الاجتماعية. جامعة الكويت العدد الثالث (سبتمبر): ٢١٩ـ٢٥٦.

- نمر، ن.

١٩٨٢ «الموارد الإنسانية في الأدب المحاسبي والأدب الاقتصادي»، مجلة العلوم الاجتماعية. جامعة الكويت، العدد الرابع (ديسمبر): ٥٧ـ٩٣.

المصادر الأجنبية :

Accountancy
1978 "Human accountancy as an aid to decision making". Cover story (March).

A.A.A.
1973 "Report of the Committee on Human Resource Accounting". The Accounting Review XLIX (Suppl.).

Brummet, R.L.
1977 "Human resource accounting." in S. Davidson & R.L. Weil (Eds.), Handbook of Modern Accounting Theory (2nd ed.). New York: McGraw Hill.

Brummet, R. L., Flamhoitz, E.G. & Pyle, W.C.
1973 "HRA: a tool to increase managerial effectiveness." in W. Thomas (ed.), Readings in Cost Accounting, Budgeting & Control. South Western Publ. Co.

Elias, N.
1976 "Behavioral impact of human resourse accounting." Management Accounting (February).

Hekimian, J.S. & Curtis, J.H.
1967 "Put people on your balance sheet." Harvard Business Review (Jan./ Feb.).

Ijiri, Y.
1967 The Foundations of Accounting Measurement. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall.

Jaggi, B.L. and Lau, H.S.
1975 "Valuation of human resources: a practical model." Cost Management.

Lev, B. & Schwartz, A.
1971 "On the use of the economic concept of human capital in financial statements." The Accounting Review (January).

Sprouse, R.T. and Moonitz, M.A.
1962 Tentative Set of Board Accounting Principles for Business Enterprise. A.R.S. No. 3 New York: A.L.C.P.A.

خلدونية جديدة
(تكوين العقل العربي)

عبدالسلام بنعبد العالي

كلية الآداب ـ جامعة محمد الخامس ـ الرباط

نستطيع أن نصنف طرق تأريخ الأفكار ضمن طريقتين أساسيتين: الطريقة الأولى تصدر عن مفهوم معين عن المعرفة، وتعتبر أن قيام المعارف عملية نمو وتراكم، وأن تأريخ الأفكار عملية بناء تحاول أن تلاحق ميلاد الحقائق ونمو «الحقيقة». أما الطريقة الثانية فتصدر عن مفهوم مغاير وسنتبين أنه مفهوم مضاد للأول، يعتبر أن نشأة المعارف قضاء على الأخطاء، وأن تأريخ الأفكار عملية تقويض وتراجع.

في الطريقة الأولى تكون المعرفة تذكراً، كما يكون تأريخها استرجاعاً للكيفية التي اثبتت عليها الحقائق. أما في الثانية فهو يصبح محاولة لاقامة ذاكرة مضادة. الطريقة الأولى تقوم على مفاهيم الهوية والذاكرة والاتصال والحقيقة، أما الثانية فعلى مفاهيم التكرار والنسيان والانفصال والخطأ.

المسألة التي تواجه التحليل التاريخي في المنظور الأول «هي معرفة السبل التي سلكها للاستمرار لقيامه، والكيفية التي استطاع بها ذات المصير أن يدوم ويرسم أفقا واحدا بالنسبة لعقول متباينة متعاقبة، والطريقة التي استطاع بها الأصل أن يمد سيادته ويتجاوز ذاته»؛ أما في المنظور الآخر «فلن تعود المسألة مسألة الأساس الذي يدوم ويبقى، وإنما مسألة التحولات التي تعمل كتأسيس وتجديد للتأسيس».

والطريقة الاولى هي ماخص باسم «تأريخ الأفكار»، أما الثانية فهي ما أصبح يطلق عليه التاريخ التكويني أو جنيالوجيا الأفكار أو حفريات المعرفة. ولا حاجة التى التذكير أن هذا التاريخ التكويني لم يقم في معزل عن تاريخ الأفكار، وإنما قام أساسا ضده ولتقويضه والحفر في مسبقاته. ذلك أن «تاريخ الأفكار» رسخ مجموعة من الأفكار كان على التاريخ التكويني أن يقوضها: «فقد عودنا ذلك التاريخ، على حد تعبير ميشيل فوكو، تقصي الأصول والارتقاء اللامحدود نحو الأسلاف، وبناء التراث، ومتابعة خطوط التطور، وتعيين الغايات، واللجوء دون انقطاع إلى

مفهوم الحياة لاستعارة معانيه. فكنا نشعر بنوع من النفور الحاد من التفكير في الاختلاف، ووصف التباعد والتشتت، وتقويض الصورة المطمئنة للهوية والتطابق».

يبدو أن مُؤلف الدكتور محمد الجابري يدخل ضمن الصنف الثاني من التاريخ الفكري. فهو، كما يدل على ذلك عنوانه، محاولة نقدية لإقامة تاريخ تكويني للعقل العربي، أي أنه، أساسا، محاولة للقيام ضد الطرق التي عهدناها لتأريخ الفكر العربي.

من جملة القراءات الممكنة لهذا الكتاب الثري، الذي ينطوي على فضائل كثيرة، تلك التي تجعل هدفها الاجابة عن هذا السؤال: إلى أي حد استطاع الدكتور الجابري أن يقوض الأسس التي قام، ويقوم، عليها التأريخ المعهود للفكر العربي، ذلك التاريخ الذي أشبع بمفاهيم ميتافيزيقية عن الزمن التاريخي، وعن العقل والعقلانية، والذي تربى ونشأ في حضن فلسفات تقابل مقابلة مطلقة الميتوس باللوغوس، وتحتقر رسوم المخيلة لتعتبرها مصدر أوهام؟

لنتساءل في البداية: في أي سياق يطرح الدكتور الجابري مؤلفه؟ وهو يجيبنا بأنه يهدف إلى تدشين عصر تدوين جديد تعاد فيه كتابة التاريخ الثقافي العربي بتوجيه من طموحاتنا نحن العرب في التقدم والوحدة. إنه اذن سياق توحيدي بناء. والطموحات التي توجهه هي تلك التي نلحظها عادة في تاريخ الأفكار كلما شعرت جماعة بوحدتها: فأمام فروق متعددة تقوم الذات كهوية ووحدة تكون من التمايز بحيث تصبح الفروق التي تنخر الآخر من الضآلة لدرجة أنها تمحى أمام هذا الاختلاف الأساس. وفي هذه الحال تلجأ الجماعة إلى البحث عن جذور متأصلة تقوي وحدتها وتدعمها. فتطرح مسألة التجذر التاريخي، وتعيد تدوين تاريخها وتبويب معارفها وتنظيم ذاكرتها، عاملة في ذات الوقت على تحديد آخرها وحصره. وهذا بالضبط ما ميز عصر التدوين، الإطار المرجعي للعقل العربي، أي «الفترة التي رسمت فيها في الوعي العربي صورة العصر الجاهلي والعصر الإسلامي الأول، وهي نفسها الفترة التي نقلت خلالها إلى اللغة العربية، وبالتالي إلى الوعي العربي ذاته، صور من الثقافات الاجنبية تحت ضغط هذه الحاجة أو تلك» (ص ٧٠) فما قام به هذا العصر لم يكن إلا عملية توحيد بفضلها أنشئت «لغة جديدة هي اللغة العربية الفصحى، وتوحدت مناهج الاستدلال وتحولت تواريخ الجماعات التي أسلمت إلى تاريخ واحد للأمة تستمد وحدتها من الأصول التي تستند إليها».

لا مفر إذن، لكل محاولة لإعادة تدوين التاريخ الثقافي العربي، من الوقوف عند هذا العصر، لا من حيث هو لحظة ممتازة متميزة من لحظات التاريخ الكرونولوجي، ولا كعصر مضى وانتهى، وإنما من حيث هو عصر «حاضر في الماضي العربي الإسلامي السابق له، وفي كل ماض آخر منظور إليه من داخل الثقافة العربية الإسلامية، كما هو حاضر في مختلف أنواع «الغد» التي أعقبته» (ص ٧١). إن المؤلف لا يريد لمشروعه أن يكون مجرد تأريخ للأفكار. وإنما محاولة لمتابعة الكيفية التي ترسخت عن طريقها أصول الفكر العربي، لذا فهو يتحدث عن «جنيالوجيا التفكير العربي» (ص ١٣٠)، ويرمي إلى دراسة «أساسيات المعرفة العربية». من هنا تلك التلميحات والعبارات التي تحيلنا إلى «حفريات المعرفة» كما هي عند المفكر الفرنسي المعاصر ميشيل فوكو مطبقة

في كتابه «الكلمات والأشياء»، ومنظرة في كتابه «حفريات المعرفة»، بل إن مبنى المشروع كله للحظتين: لحظة تكوينية ولحظة نقدية يذكرنا بما يقوله هذا المفكر عن مشروعه في نهاية درسه الافتتاحية «بالكوليج دو فرانس». والأهم من ذلك أن الطرح الذي يطرح به الدكتور الجابري مسألة الأصل والأصلي، لا كبداية زمنية، وإنما كأصل يعطي للبداية معناها كأصل (انظر ما يقوله عن الثقافة العربية في الحياة الجاهلية: «لقد تشكلت بنية العقل العربي في ترابط مع العصر الجاهلي، ولكن لا العصر الجاهلي كما عاشه عرب ما قبل البعثة المحمدية، بل العصر الجاهلي كما عاشه في وعيهم عرب ما بعد البعثة، العصر الجاهلي بوصفه زمنا ثقافيا تمت استعادته وتم ترتيبه وتنظيمه في عصر التدوين الذي يفرض نفسه تاريخيا كاطار مرجعي لما قبله وما بعده» (ص٦١)، ان هذا الطرح ينقلنا توّا من مفهوم تأريخي للافكار إلى مفهوم تكويني جنيالوجي. من هنا تلك النظرة إلى الثقافة العربية الإسلامية، كفضاء تاريخي أصيل بالمعنى الذي يعطيه هايدغر لهذه الكلمة. فصفة «العربي» لا تحيل في هذا الكتاب إلى جنس معين، كما أن صفة «الإسلامي» لا تحيل إلى ديانة بعينها. ومن هذا المنظور تنهار المقابلة التقليدية بين الأصيل والدخيل. وما يسميه المؤلف موروثا قديما، أي «ذلك الخليط من العقائد والديانات والفلسفات والعلوم التي انتقلت إلى الدائرة العربية الإسلامية عبر الفتوحات ودخول البلاد المفتوحة تحت راية الدولة المحمدية (ص١٤١)، ينبغي اعتباره جزءا لا يتجزأ من الثقافة العربية الإسلامية ولا ينبغي «النظر إليه على أنه دخيل أو أجنبي، بل يجب أن ننظر إليه على أنه جزء من تاريخنا القومي» (ص١٩٢). لذا فعندما يعرض المؤلف لما يسميه العقل المستقيل، أي «أول ما اتصل به العرب من عناصر الموروث القديم» (ص٢١٤) فإنه لا ينظر إليه كمؤثر خارجي، أو كمعين أدخله إلى الثقافة العربية أولئك الذين أرادوا القيام «ضد تزمت الفقهاء وجفاف الاتجاه العقلي عند المتكلمين» (ص٢١٤)، وإنما من حيث إنه أصل من أصول الثقافة العربية الإسلامية ظهر «قبل أن تتطور تشريعات الفقهاء ونظريات المتكلمين إلى ما يستوجب قيام رد فعل من هذا القبيل» (نفس الصفحة).

يرمي الدكتور الجابري إذن إلى دراسة تكوين العقل العربي، ومتابعة الكيفية التي ترسخت بها «طرق في العمل والانتاج، وأساليب في الاقناع ومقاييس للقبول والرفض» (ص٦١)، مستلهما في ذلك حفريات المعرفة كما هي عند فوكو. وقد يبدو الاستمرار في معرفة مدى تمسك المؤلف بمنهاج فوكو من قبيل التعسف، لأن المؤلف ينبهنا إلى أنه «لا يحذوه حذو النعل بالنعل، وأنه يلتمس لعمله مفاهيمه وتوجيهاته من طبيعة موضوعه الخاص أي الثقافة العربية» (ص٥٥)، وإنما لاختلاف جوهري، وهو أن مؤلف تكوين العقل العربي، ينشغل أساسا بما حاول فوكو أن يعيد فيه النظر، أي العقل والمعقول، مفهوم Ratio كما نعته الفكر الغربي، والأهم من ذلك أن مشروع الدكتور الجابري يضع نفسه في سياق ايديولوجي ويرمي إلى البناء والتوحيد، وينشغل بمسائل النهضة والتقدم والانحطاط.

إذا كان لابد من ربط هذا المشروع بمشروع سابق فإن ما يبدو لنا اقرب إلى الصواب هو وضعه في سياقه العربي ومقارنته بالمشروع الخلدوني. ولا يكفي أن نقول، دليلا على ذلك، أن المؤلف قد سبق له في كتاب سابق أن أكد أن «إشكالية ابن خلدون مازالت معاصرة لنا» ، وأن

ابن خلدون الذي «أعلن قناعته بشرف الريادة. . . حملنا مسئولية مواصلة الطريق» (**نحن والتراث ص ٣٩٥**)، وإنما لأن جل النتائج التي يخلص إليها كتاب تكون **العقل العربي**، سواء بصدد تطور التصور (ص٢١١)، أو بصدد نقد الفقه والكلام والمنطق (ص٣٢٥ وما بعدها)، تكاد تثبت كلها «الجمود على التقليد» الذي كان ابن خلدون وقف عليه في نقده للمعارف العربية.

تذكرنا وقفة الدكتور الجابري بالوقفة الخلدونية التي حاول فيها صاحب «المقدمة» أن يعيد النظر في تبويب المعارف الاسلامية و «يحلل نشأة العلوم» دون أن يقتصر على مجرد الوصف، بل يعتمد في أبحاثه منهجا تكوينيا، يلاحق التطور الداخلي لهذه العلوم» (**نحن والتراث ص٣٥٠**). ولكن ربما بدا هذا الربط عسفا، لا سيما وأن كتاب **تكوين العقل العربي** لا يكاد يهتم بالكتابة التاريخية في الاسلام، ونقد منهجيتها، أي بما يحرك مقدمة ابن خلدون. وبالفعل، فعندما يحاول الدكتور الجابري البحث عن الفعل العقلي الذي يؤسس الخطاب العربي في العلوم العربية الاسلامية، أما يسميه المعقول الديني، عندما يحاول إقامة ابيستميولوجيا العلوم العربية الإسلامية لا يعير ابيستيمولوجيا الكتابة التاريخية أية أهمية، ولا نكاد نعثر في الكتاب بمجموعه إلا على إشارة واحدة في صيغة سؤال حيث يتساءل المؤلف «ألم تولد الكتابة التاريخية في الإسلام «كاملة» أو شبه كاملة مع ابن اسحق والواقدي؟» (ص٤٢)، وربمااشتد عجبنا إن علمنا أن المؤرخين الأوائل ساهموا مساهمة كبرى في نحت أهم المفهومات التي «ستؤطر» العقل العربي. ولعل الدكتور الجابري أهمل الوقوف عند هذه المسألة باعتبار أن المؤرخين الأوائل طبقوا منهج أهل الحديث في «تدوين» الأخبار والسير، وأن الفعل العقلي الذي أسس الكتابة التاريخية هو ذاته الذي أسس النحو والفقه والكلام والبلاغة، أي علوم اللغة والدين، هذه العلوم التي تقوم على نظام معرفي واحد يعتمد «قياس الغائب على الشاهد» كمنهاج في انتاج المعرفة، ولكن إن قبلنا هذا، نكون قد أغفلنا الوقفة الخلدونية ذاتها، وأغفلنا ما أحدثه ابن خلدون من «ثورة» تاريخية. وهذا بالفعل ما يقوم به الدكتور الجابري، ولكن لأنه يغفل تلك الوقفة، إنه يسكت عند الكتابة التاريخية لأنه يدخلها ضمنا مع العلوم الدينية واللغوية، ولأنه يجرّ ابن خلدون اليه ويعتبر «أن اشكالية ابن خلدون مازالت معاصرة لنا، أي قابلة لأن تندمج في اشكاليتنا الراهنة وقابلة لأن تتفاعل معها وتساهم في توضيحها وتوفير الشروط الضرورية لمجاوزتها» (**نحن والتراث، ص٣٧٦**). فالخلدونية «هي الواقع العمراني ـ الحضاري الذي اتخده الفكر الخلدوني موضوعا له، والذي مازالت امتداداته قائمة في مجتمعنا. وهي كذلك الاشكالية النظرية التي عالجها ابن خلدون تحت ضغط ذلك الواقع، والتي مازالت هي الاخرى تعيش بصورة من الصور داخل الإشكالية الفكرية الراهنة» (ص٣٩٢).

ولكن إن كان الدكتور الجابري ينحو منحى ابن خلدون في ابيستمولوجيته فهو يعتبر، مع ذلك، أن صاحب المقدمة «لم يتجاوز حقله المعرفي. وبالتالي فابيستمولوجيته ظلت، على الرغم من كل جوانبها الثورية، سجينة لذلك الحقل نفسه، متحركة داخل أطر التفكير القديمة». (**نحن والتراث**، ص٣٦٢). وما سيحاوله هو بالضبط مواصلة المشروع الابيستيمولوجي الخلدوني

ومجاوزته : مواصلته أولاً «لأن الابستيمولوجيا الخلدونية، وإن كانت فعلا ابيستيمولوجيا للمعقول واللامعقول، فقد تحركت في اتجاه تحرير العقل من اللاعقل» (**نحن والتراث**، ص٣٦٦)، وهذا بالفعل ما يرمي إليه كتاب **تكوين العقل**، إنه يهدف كذلك إلى «الدفع بالفكر العربي في اتجاه العقلنة، اتجاه تصفية الحساب مع ركام اللامعقول في بنيته» (ص٥٢). ان الابيستمولوجيا الخلدونية «تبدو وكأنها تريد أن تتمم عمل ابن رشد، أن تقوم بالنسبة لمحاولة إخوان الصفا بمثل ما قام به ابن رشد بالنسبة لمحاولة ابن سينا» (**نحن والتراث** ، ص٣٦٨). إلا أن مؤلف كتاب **تكوين العقل العربي**، سيحاول مجاوزة من سبقه، ويسعى إلى دمج المشروع الرشدي مع المشروع الخلدوني، والقيام بما قام به الأول إزاء ابن سينا، والثاني إزاء اخوان الصفا، ولكن هذه المرة، إزاء الثقافة العربية بمجموعها.

فما هو المنطلق الذي انطلق منه ابن خلدون في دراسته لتكوين العقل العربي في نظر الدكتور الجابري؟ ويجيبنا بنفسه عن هذا السؤال فيقول: «ان ابن خلدون لم يكن يقيم اي نوع من التوازي او التناظر بين العقول والعلوم العقلية من جهة، وبين اللامعقول والعلوم النقلية من جهة أخرى. فالمعقول واللامعقول يوجدان معا في العلوم العقلية والعلوم النقلية سواء بسواء» (**نحن والتراث**، ص٣٦٤). ان الدكتور الجابري يصدر عن تأويل معين للفكر الخلدوني، ويرى ان الفكر الغربي صدع الثنائية التي كانت تقيم وفقها العلوم إلى نقلية وعقلية، وأقام، إلى جانب التصنيف التقليدي، تصنيفا آخر للمعارف العربية ـ الاسلامية. وعلى هذا النحو سيحاول الدكتور الجابري ان يعيد النظر في تصنيف المعارف العربية، ليقيم تصنيفا يسمح له ان يكشف ان ما كان يصنّف داخل العلوم العقلية ينطوي على اللامعقول، وأن هناك «لا معقول عقليا».

كل مجهود الدكتور الجابري في كتابه الأخير، ينحصر في نظرنا في إبراز «اللامعقول العقلي» ليكشف عن الكيفيات التي تسّتر بها وراء المعقول الديني والمعقول العقلي. فهذا اللامعقول في رأيه، كان أول ما انتقل إلى الثقافة العربية الاسلامية من عناصر الموروث القديم (ص١٩٥)، بل إنه كان حاضرا حتى في المعقول الديني عند المتكلمين والمتصوفة الأوائل (ص٢١٤)، إلى أن نصل إلى ابن سينا، بوعيه الفلسفي المقلوب، وإلى الغزالي «بتكريسه للهرمسية في دائرة البيان ذاتها مؤسسا بذلك أزمة العقل العربي، أزمته التاريخية» (ص٢٦٨)، والنهاية ستكون انتصار هذا اللامعقول العقلي: «انتصار العرفان وتحول البيان إلى عقل عادة، والبرهان إلى عادة عقلية» (ص٣٢٨). وهذا هو «العقل المستقيل».

ولكن ما معنى استقالة العقل هنا؟ ان فحصا دقيقا للكتاب يبين لنا ان انتقالة العقل هذه تكاد تعني مجرد تبني شكل من أشكال الكوسمولوجيات القديمة. ولكن إن كان الأمر على هذا النحو فلم الاعلاء من العقلانية الارسطية الذي يطبع الكتاب كله؟ لماذا إدراج آراء ارسطو ضمن معقول عقلي خالص؟ ألم يتبّن المعلم الأول شكلاً من أشكال الكوسمولوجيا القديمة؟

ثم إننا لا نستطيع أن نقرر بكل تأكيد ما اذا كان الدكتور الجابري يستعمل مفهومي المعقول واللامعقول من وجهة نظر الثقافة التي يتحدث عنها أم من وجهة نظره التحليلية. ولعل هذا هو ما

جرّ بعض الناقدين إلى التوحيد بين اللامعقول واللاعقلانية والاعتراض على مؤلف **تكوين العقل** بأن الدراسات التحليلية والانثربولوجية المعاصرة، كشفت أن إثبات فعالية العقل لا تتنافى مع القول باللامعقول. وبالفعل، فلو تحررنا من فهم متصلب للعقلانية، سيتضح لنا بأن ما كانت العقلانية التقليدية نسمه باللامعقول خاضع لمنطق محكم. وربما كان ذلك هو أهم إسهام لمفكر مثل كلود ليفي ـ ستروس الذي أعاد النظر في الثنائية الميتافيزيقية التي تفصل **الميتوس عن اللوغوس** لقد أصبح مفهوم العقلانية اليوم مثار سوء التفاهم، نظرا لتعدد أشكال العقلانيات واللاعقلانيات. فحتى إن كان ولابد من استعمال هذه المفهومات فربما وجب، في نظرنا، النظر إلى العقلانية على أنها دوماً عقلانية جهدية. إن العقل لا يفتأ يغزو اللامعقول: لقد أمكن للتجربة السياسية ان تصبح موضع تفكير عقلاني لدى اليونان عندما أصبح من الممكن الفصل بين شئون المدينة وقوانين الكون. حينئذ أمكن لمسائل السياسة أن تكون موضع حوار، وأن تسكن الخطاب المعقول. وهذا مع افلاطون قبل ارسطو. ولكن لا يعني هذا مطلقا ان العقل اليوناني غزا اللامعقول في مسائل الطبيعة والكون. وبالمثل، يمكن القول أن بوادر تفكير عقلاني ظهرت في مسائل الطبيعة عند بعض «علماء» الإسلام كجابر بن حيان وابن سينا والرازي، حين أمكن فصل بعض مظاهر الطبيعة عن الخوارق. ولكن هذا لا يعني ان العقل غزا عندهم كل مظاهر الطبيعة دفعة واحدة أو أنه قدم استقالته بصفة مطلقة. ليس هذا دفاعا عن تيار بعينه من التيارات الفكرية التي ظهرت في العالم الإسلامي ولا من نظام من الأنظمة المعرفية التي صنف حسبها الدكتور الجابري العقل العربي. ذلك أن الضحية الكبرى في كتاب **تكوين العقل العربي**، ليست في نظرنا، نظاما بعينه من تلك الأنظمة، ولا تيارا من تلك التيارات، ولا هي ما يمكن أن نطلق عليه ثقافة شعبية، وإنما الخيال الرمزي الذي نما على أرض الإسلام وأشبعت به حتى الثقافة العالمية ذاتها، وكان في معظم الحالات، المتنفس الوحيد ضد تحجُّر العقل وتصلبه.

وبعد، نفهم الآن لماذا أغفل الأستاذ الجابري الحديث عن الكتابة التاريخية في الإسلام. ذلك أن الكتاب رغم ما يمكن ان يقال عنه، محاولة جريئة لإقامة تاريخ مضاد للتأريخ المعهود. إن الأمر يتم هنا، كما تم عند ابن خلدون، فإن كان صاحب المقدمة لا يتعرض للتاريخ في تصنيفه للعلوم، فلأن المقدمة كلها محاولة لإنشاء تاريخ «أصيل في الحكمة عريق». وهذا وجه شبه آخر من أوجه الشبه التي دفعتنا إلى الحديث عن خلدونية جديدة.

المصادر:

ـ الجابري. م

١٩٨٤ تكوين العقل العربي، بيروت، دار الطليعة.

ـ الجابري. م

١٩٨٤ نحن والتراث، بيروت ـ الدار البيضاء، دار الطليعة ـ المركز الثقافي العربي.

ADAM KUPER AND JESSICA KUPER, **THE SOCIAL SCIENCE ENCYCLOPEDIA,** ROUTLEDGE AND KEGAN PAUL, LONDON 1985, 916 P.

آدم كوبر وجاسيكا كوبر، **موسوعة العلوم الاجتماعية**، روتليدج وكيغان بول، لندن، ١٩٨٥، ٩١٦ ص.

في خضم التوسع الهائل في المعارف، وبسبب صعوبة الإحاطة تماما كما وكيفا، يكون للموسوعات دور بنّاء في غاية الأهمية في مضمار مساعدة الباحثين على الاطلاع على مختلف المساهمات عن طريق عرض ما قلّ ودلّ. هذا هو باختصار مجمل الفلسفة التي ارتكزت عليها هذه الموسوعة التي ساهم في كتابة مواضيعها حوالي ٥٠٠ عالم/ باحث من ٢٥ بلدا، كتبوا أكثر من ٧٠٠ بندا عالجت النظريات، والقضايا والمناهج في الانثروبولوجيا، البيولوجيا، دراسات السكان، علم الاجتماع، علم النفس، الفلسفة، الطب، دراسات التنمية، العلوم الاقتصادية، المشكلات الاجتماعية، القانون، اللسانيات، السياسة، والدراسات حول المرأة، الخ...

تعرض المواضيع مرتبة وفق الأبجدية في اللغة الانكليزية، من A إلى Z. كما توجد في النهاية قائمة/ فهرس للمواضيع مرتبة حسب أحرف الأبجدية، يضاف الى قائمة بالمواضيع الخاصة بكل حقل من الحقول. مثلا، تحت عنوان: ANTHROPOLOGY، وضعت قائمة تشمل كل ما ورد من بحوث في الموسوعة حول هذا الحقل.

كذلك الأمر في: SOCIOLOGY نجد قائمة بـ ١٢٦ بندا مختلفا (مرتبة حسب الأبجدية)، من بينها: ALIENATION, STATUS, PARSONS, MODERNIZATION, MARX,URBANIZATION, WEBER, WORK & LEISURE, etc.

يسهل هذا الأسلوب في العرض على القارىء الاطلاع على كل المفاهيم تقريبا، المستعملة في الحقل فضلا عن نبذات مختصرة ومفيدة حول المساهمين أنفسهم.

وكما جرت العادة في كتابة الموسوعات، فقد ذيّل كل بند بقائمة تشتمل على المراجع الشائعة للموضوع، وعلى قائمة بكتب أخرى (أحيانا) تحت عنوان: FURTHER READING تعالج مواضيع قريبة من الموضوع الأصلي. وهي تتراوح بين المراجع الكلاسيكية للأصول، والبحوث النظرية والتطبيقية، حول الموضوع، لغاية ١٩٨٤ تقريبا.

باختصار، فهذه الموسوعة، كما يبدو، جامعة مانعة لكل من يرغب في تكوين نظرات شاملة حول عدد كبير من المواضيع التي تعالجها العلوم الاجتماعية، والمناهج الخاصة بكل منها. أي أن الصبغة تندمج تقريبا في ثنايا الموضوع الذي يعالجه كل بند، حسب الحاجة.

من جهة أخرى، يلاحظ:

أولا: إن أغلبية المساهمين هم من الولايات المتحدة وبريطانيا، يوجد واحد من النيجر، وعدد محدود من «اسرائيل». لكن لا يوجد أي اسم لباحث عربي مسلم، سواء من الماضي أو من الحاضر.

ثانيا: لوحظ عدم وجود بند خاص لموضوع، METHODOLOGY أو METHOD بالرغم من الحاجة الملّحة للاطلاع العام على هذا الموضوع.

وفي الختام، فالموسوعة، أقل ما يقال، أنها جديرة بالاقتناء. وتقدم دعما علميا لكل من الباحث المتخصص ومتوسط الاختصاص، فضلا عن تمكينه من الاطلاع على المواضيع خارج حقل اختصاصه.

مراجعة: خير الله عصار
جامعة عنابة ـ الجزائر

مجالات الانثروبولوجيا ـ مختارات من الموسوعة الدولية للعلوم الإنسانية، ترجمة السيد حامد وعلية حسين، دار القلم، الكويت ١٩٨٥، ١٦٤ص.

كثيرا ما يجد المرء نفسه عند النظر في كتاب يعتمد في مكوناته على أساس التحرير بأنه في موقف الباحث الذي يقدم على دراسة مجتمع شديد التعقيد، إذ تواجهه مشقة كبيرة في تحديد إطار عام واحد يمكن أن تندرج تحته كافة الموضوعات. وعندما يقع في أيدينا كتاب محرر فإن الباحث ينتقي منه عادة ما يستهويه وما يشعر بالحاجة إليه، ويطرح مادة الكتاب الأخرى جانبا، إلا أننا لا نستطيع الأخذ بمثل هذا الأسلوب عند مراجعة الكتب التي تضم عددا من الموضوعات المختلفة التي اختارها المحرر، حيث يجد الباحث نفسه أمام التزام بقراءة واستيعاب كل موضوع على حدة. وفي البداية أود الإشارة إلى أن الوجبة الدسمة التي قدمها المترجمان (السيد حامد وعلية حسين) في كتابهما بعنوان «مجالات الأنثرولولوجيا» جعلت عملية الهضم عسيرة إلى حد ما، ويعود ذلك إلى غياب ثيمة أو إطار عام للموضوعات إلا إذا اعتبرنا مجالات الانثروبولوجيا وفروعها واهتماماتها

المتعددة تمثل الإطار والمرجع العام للكتاب. والكتاب الذي نحن بصدد مراجعته لا يمكن تصنيفه ضمن الكتب المحررة (edited) بالمعنى التقني والدقيق للكلمة، والواقع أنه مجموعة من المقالات التي تتناول موضوعات انثروبولوجية مختلفة اختارها المترجمان ثم جمعت في كتاب واحد.

ومن نافلة القول التنويه بأن المكتبة العربية لا تزال تعاني نقصا واضحا في أدبيات العلوم الاجتماعية الحديثة بعامة، وإن كانت هذه الندرة تبدو أكثر وضوحا في مجال الأنثروبولوجيا (علم الإنسان) بوجه خاص، وذلك لعدة أسباب قد يكون من أهمها أولا: حداثة انتشار هذا العلم في الوطن العربي، وثانيا: قلة عدد الأنثروبولوجيين العرب المتخصصين في هذا المجال، وثالثا: ضعف حركة الترجمة العلمية الجادة، ليس في مجال المعرفة الأنثروبولوجية وحدها، بل كذلك في ما ظهر عالميا في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى. لهذا فالكتاب الذي بين أيدينا يعتبر محاولة جادة وصادقة جديرة بالتقدير والاهتمام في مجال ترجمة ما يعد من الأدبيات المتخصصة التي تسهم في إثراء الثقافة العربية المعاصرة بتوفر المعرفة الأنثروبولوجية. والواقع أن الغرض الرئيسي الذي دفع بالكاتبين لترجمة هذه المقالات المتخصصة في ميادين الأنثروبولوجيا وفروعها المختلفة عن الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية «هو توفير مادة علمية أساسية لطلاب الأنثروبولوجيا المتخصصين والمهتمين بها «كما جاء في كلمة المترجمين ص٧ من الكتاب».

نشر الكتاب الذي عنونه المترجمان «مجالات الأنثروبولوجيا» عام ١٩٨٥ ويقع في ١٦٤ صفحة من القطع الكبير ويشمل سبعة فصول (مقالات) مترجمة اضافة لصفحة في بداية الكتاب تضم كلمة المترجمين. أما فصول الكتاب فهي:

(١) مجال الأنثروبولوجيا، لجوزيف جرينبرج. (٢) الأنثروبولوجيا الفيزيقية، لهاري شابيرو.
(٣) الأنثروبولوجيا الثقافية، لدافيد هاندلبوم. (٤) الأنثروبولوجيا الاجتماعية، لريموند فيرث.
(٥) الأنثروبولوجيا التطبيقية للوسي مير. (٦) الأثنولوجيا، لهارولد داريفر.
(٧) الدراسة الحقلية لباودر ماكر.

وفي الفقرات التالية سوف نستعرض بإيجاز الموضوعات والأفكار التي جاءت في هذه الفصول؛

١ ـ مجال الأنثروبولوجيا: جوزيف جرينبرج
«The Field» J. H. Greenberg

يذكر المؤلف في هذا المقال أن الأنثروبولوجيا هي دراسة الإنسان وأنها أكثر الدراسات الإنسانية شمولا في معالجتها للإنسان إذ تهتم بدراسته ككائن فيزيقي حي وكصانع للثقافة وحامل لها سواء في الماضي أوالحاضر، وتحاول استشراف رؤى منهجية جديدة للمستقبل الذي ينتظر هذا الإنسان. والموضوعات الأساسية المترابطة التي يمكن اعتبارها محور اهتمام الأنثروبولوجيا تتصل بوصف وتوثيق وتفسير مختلف أوجه التشابه والاختلاف بين الجماعات العرقية والثقافية. أما فيما

يختص بالأسلوب المنهجي المميز للأنثروبولوجيا فيعتمد بشكل رئيسي على الدراسة الميدانية ويميل نحو التركيز على التحليل الكيفي أكثر من التحليل الكمي. أما بالنسبة للخصائص الرئيسة للتنظير الأنثروبولوجي فنلاحظ أنها تعتمد بدرجة كبيرة على استخدام وتطبيق المنهج المقارن.

وتعتمد الأنثروبولوجيا على علم الآثار في دراستها للثقافات القديمة ويمكننا إدراك التمييز بين الأنثروبولوجيا الفيزيقية والعلوم البيولوجية ذات الصلة بها عن طريق الاهتمام بالتنوع العرقي للإنسان.

ويناقش هذا المقال كذلك فروع الأنثروبولوجيا والعلاقات بينها، إذ يذكر المؤلف أن الأنثروبولوجيا تنقسم من وجهة النظر الأمريكية التقليدية إلى أربعة فروع رئيسية هي: الأنثروبولوجيا النفسية، والأنثروبولوجيا الثقافية، وعلم الآثار، واللغويات. وتضاف عادة الأنثروبولوجيا الاجتماعية إلى هذه الفروع الأربعة كفرع متميز متأثر بالوظيفة الاجتماعية عند رادكليف براون واتباعه.

ويعرض جرينبرج في الجزء الأخير من مقاله نبذة سريعة لتاريخ تطور بعض المدارس والاتجاهات الفكرية الهامة في الأنثروبولوجيا ويذكر هنا المدارس التطورية وبعض الاختلافات الفكرية عن روادها، ثم ينتقل في عرض سريع ليوضح أهم المفاهيم عند ما يعرف بالمدرسة الانتشارية، ويتعرض «لبواس» ودوره كمؤسس حقيقي للأنثروبولوجيا الأكاديمية في أمريكا.

ثم يقدم تعريفا موجزا للمدرسة الوظيفية البنائية وروادها في بريطانيا وصلاتها الوثيقة بالمدرسة الفرنسية في علم الاجتماع. وفي آخر المقال يشير إلى الخطوط الرئيسية للدراسات الخاصة بالأنثروبولوجيا النفسية وكذلك يحدد أهمية الإسهام الذي قدمه ليسلي هوايت في إحياء دراسة التطور الثقافي ونشأة مدرسة الأيكولوجيا الثقافية على يد جوليان ستيوارد وظهور دراسات ونظريات هامة في ميدان اللغويات وعلاقة كل هذا بالمؤثرات البارزة التي يمكن ردها إلى التوجهات القوية نحو البنيوية نتيجة التأثير المتزايد الذي حققته أعمال الأنثروبولوجي الفرنسي المعاصر كلود ليفي شتراوس.

٢ - الأنثروبولوجيا الفيزيقية: هاري شابيرو:
Physical Anthropology: Harry Shapiro

يتناول المؤلف في هذا المقال أصول الأنثروبولوجيا الفيزيقة ويرى أن موضوع السلالات البشرية يعتبر من الموضوعات الكلاسيكية في الأنثروبولوجيا الفيزيقية وقد جاء كنتيجة للدراسات التشريحية والتطبيقية التي أجريت في غضون القرنين السابع عشر والثامن عشر. ويشير إلى أن نهاية القرن الثامن عشر شهدت أهم إسهامات علماء التشريح والطب والميادين الأخرى ذات الصلة بالموضوع باعتبار التنوع التشريحي والمورفولوجي للإنسان موضوعا للبحث الدقيق الجاد. ويتضح تأثير علم التشريح في تشكيل المراحل التي مرت بها الأنثروبولوجيا الفيزيقة في الإسهامات التي حققتها دراسات الإنسان والرئيسيات التي بدأتها دراسة تايسون عام ١٦٩٩ واستمر هذا المدخل من أحد الملامح المميزة للأنثروبولوجيا الفيزيقية منذ ذلك الحين حتى وقتنا الحاضر.

أما فيما يختص باسهامات القرن التاسع عشر فيذكر المؤلف أن الأنثروبولوجيا الفيزيقية أصبحت في نهاية الأمر ضمن فروع الأنثروبولوجيا وأحد الأسباب التي أدت إلى ذلك يعود إلى أن الأنثروبولوجيا حاولت الافادة من كل جوانب المعرفة التي يمكن أن تلقي الضوء على محاولات العلماء لدراسة الثقافة الإنسانية والمسائل المؤثرة في تطورها. ولقد ظل موضوع البحث الرئيسي في الأنثروبولوجيا الفيزيقية مقتصرا على دراسات السلالات البشرية والدراسات التشريحية المتعلقة بها حتى نشر دارون كتابه «أصل الأنواع» في عام ١٨٥٩. وقد كان من المؤثرات المباشرة لهذا الكتاب الكشف عن أهمية البقايا الحفرية للإنسان ودلالتها في الكشف عن التطور الإنساني مما ترتب عليه الإهتمام بها والاعتماد عليها. ويوضح شابيرو ان موضوعات السلالة وعلم التشريح الإنساني المقارن، وبخاصة علم العظام والتطور الإنساني تشكل جميعها الموضوعات الرئيسة للأنثروبولوجيا الفيزيقية.

أما اتجاهات دراسات الأنثروبولوجيا الفيزيقية في القرن العشرين فقد تطورت بصورة سريعة لتصبح أكثر اقترابا من بيولوجيا الإنسان مقارنة بما كانت عليه من قبل، ويمكن تلخيص الموضوعات التي ركزت عليها فيما يلي: علم الوراثة السكانية، سلوك الرئيسيات، بحوث فسيولوجية في دراسة السلالة، بل وحتى في موضوع تكوين الشخصية في الثقافة. إضافة لهذا فقد ظهر كثير من المحاولات النظرية لوضع مفاهيم علمية جديدة حول تطور تكوين الإنسان البيولوجي.

٣ ـ الأنثروبولوجيا الثقافية: دافيد هاندلبوم:

Cultural Anthropology: David Handelbaum

يعرف هاندلبوم في أول مقاله الأنثروبولوجيا الثقافية بأنها ذلك الفرع الرئيسي من الأنثروبولوجيا الذي يهتم بدراسة الثقافة الإنسانية وهكذا تضم جميع فروع الأنثروبولوجيا فيما عدا تلك التي تهتم بالبيولوجيا الإنسانية بشكل مباشر وأما بالنسبة لمجال الأنثروبولوجيا الثقافية ومناهجها فهذه متضمنة كما يقول هاندلبوم، في تعريفنا للثقافة الكلية والثقافات المتمايزة. والتعريف يشمل كل أنواع السلوك الاجتماعي الإنساني منذ المراحل الأولى لمسيرة الإنسان حتى مناشطه الواسعة في الوقت الحاضر. ويدرس الأنثروبولوجيون الثقافيون جميع الثقافات الإنسانية، البسيطة منها والمعقدة، على مدى كافة الأزمنة والمراحل التاريخية.

ومناهج الأنثروبولوجيا الثقافية تتطلب من الدارس تبني نظرة كلية شاملة، ودراسة حقلية وتحليل مقارن وطريقة خاصة في صياغة نظريات جزئية وكلية ووضع مفاهيم تحليلية. وللمنهج الأنثروبولوجي، كغيره من المناهج في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مشكلات خاصة متميزة وعلى سبيل المثال فإن التحرر المطلق للمنظور الكلي الشامل يساعد الباحث على تجنب وضع الحدود التعسفية للدراسة، وإن كان يتطلب منه في الوقت نفسه إعادة النظر بصورة مستمرة في إطار البحث لأن التحرر المطلق له أيضا مساوئه الخاصة. وقد أدى التأكيد على النمط والأساليب في بحوث الأنثروبولوجيا الثقافية إلى اضعاف القياس أو الوصف التفصيلي الدقيق. كما أن اتساع

وتداخل المجالات التي يجد الأنثروبولوجي الثقافي نفسه مضطرا إلى تناولها بالبحث أثناء دراسته الميدانية الواسعة تحد من فرصته في تقديم معلومات وتفسيرات تحليلية دقيقة عميقة قد يكون بمقدور المتخصصين في مجال علمي آخر تقديمها بشكل أفضل.

أما نتائج الأنثروبولوجيا الثقافية فيذكر هاندلبوم عددا منها، وأولها وضع خريطة توضح حدود الثقافات الرئيسية في العالم وتوزيعها. وقد أمكن التحقق من مدى الاختلاف بين مكونات الثقافات الرئيسية في المجتمع الإنساني. ويشير المؤلف إلى نوعين رئيسيين من الدراسات الأنثروبولوجية: الأول يتضمن الدراسات التي تتناول الثقافات كأنساق أو أنماط مترابطة، والثاني يشمل الدراسات التي تتناول نمو الثقافات أي الطرق المطردة التي تؤدي إلى تطور أبعاد الثقافة. كما ظهرت اتجاهات تحليلية جديدة أخرى، مثل اتجاه الإيكولوجيا الثقافية، والاتجاه الذي يستخدم التحليل اللغوي عند دراسة أنماط التفكير المستخدمة في ثقافة معينة، كذلك ظهرت دراسات الأنثروبولوجيا النفسية التي يطلق عليها غالبا دراسات الثقافة والشخصية. وهناك أيضا الدراسات التي تهتم بموضوع نمو الثقافة، وهذه تتناول كل مراحل التاريخ التي مرت بها البشرية منذ التحولات والبدايات الصغيرة الأولى إلى النظرة في كل ما يتعلق بمسيرة البشرية باعتبارها مسلكا واحدا للتطور البيولوجي والثقافي.

ومنذ الحرب العالمية الثانية نلاحظ زيادة مستمرة لنشاط الباحثين في كل فرع من فروع الأنثروبولوجيا الثقافية، ولقد أدى هذا إلى ظهور اتجاهات وتيارات جديدة وميل نحو التقليل من القضايا العامة. فقد ازداد الاهتمام بدراسة الشعوب المتمدينة والملامح المميزة للمدنية، وأثير من جديد التأكيد على الملامح الثابتة للمجتمع والنفس البشرية وعلى معوقات التغير الثقافي.

٤ - الأنثروبولوجيا الاجتماعية: ريموند فيرث:

Social Anthropology: Raymond Firth

يوضح فيرث في هذا المقال أن هدف الأنثروبولوجيا الاجتماعية هو فهم وتفسير السلوك الإنساني المتنوع عن طريق الدراسة المقارنة للعلاقات والعمليات الاجتماعية في أكبر عدد ممكن من المجتمعات. والعلاقات الاجتماعية التي يهتم بها الأنثروبولوجي الاجتماعي هي التي تتسم بالثبات، أي تتخذ شكل التنظيم الاجتماعي، مثل نظام العائلة ونظام القرابة والنظام الاقتصادي وغيرها.

وكانت الفكرة السائدة القديمة ان الأنثروبولوجي الاجتماعي كان يهتم في المقام الأول بالمجتمعات البدائية أو المجتمعات غير الأوروبية وأن منهجه في البحث يتميز إلى حد ما عن مناهج العلماء الاجتماعيين الآخرين بموقفه الأكثر شمولا.

ويذكر فيرث أنه يمكن ارجاع تاريخ الأنثروبولوجيا الاجتماعية إلى منتسكيو وآدم فيرجسون، وإلى أعمال التطوريين الأوائل الذين ظهروا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أمثال هنري مين، ومورجان، ومكلينان، وتايلور، وروبرتسون سميث، وفريزر، ولقد تأثر أيضا رواد الأنثروبولوجيا الاجتماعية بالفكر السوسيولوجي الذي وضعه دوركهايم حول المجتمع

وظواهره المختلفة. ويعتبر كل من رادكليف براون ومالينوفسكي من الآباء المؤسسين للانثروبولوجيا الاجتماعية في بريطانيا وذلك يرجع إلى أنهما قد وفقا في الجمع بين الدراسة الحقلية والإعداد النظري العميق.

ويذكر فيرث ان الأنثروبولوجيا الاجتماعية قد اهتمت بتنمية نماذج تحليلية جديدة وبخاصة في إطار نماذج التبادل المستوحاة من أعمال الأنثروبولوجي الفرنسي ليفي شتراوس. ومن الاطار النظري المأخوذ من نظرية اللعب game theory ومن السلوك الاقتصادي التبادلي في السوق. ويتناول فيرث ايضا كيفية تحليل العملية الاجتماعية وأهمية الدراسات الرمزية، كذلك يقارن بين المنهج الذي تتبعه الأنثروبولوجيا الاجتماعية وغيرها من المناهج الذي تأخذ به العلوم الاجتماعية الأخرى.

٥ ـ الأنثروبولوجيا التطبيقية: لوسي مير:
Applied Anthropology: Lucy Mair

تقدم الكاتبة في بداية المقال تعريفا عاما بمجال الأنثروبولوجيا التطبيقية مستندة إلى رأي اليوت شابل في هذا الخصوص إذ يقول فيه إن الأنثروبولوجيا التطبيقية «هي ذلك القسم من الأنثروبولوجيا الذي يهتم بوصف التغيرات التي تطرأ على العلاقات الإنسانية وعلى مدى فاعلية المبادىء التي تضبط التنظيم الإنساني» (ص٩٦). أما من الناحية العلمية فهذا المجال «هو الذي يوفر المعرفة الدقيقة عن المجتمعات المحلية لمن يقع على عاتقهم مسئولية اتخاذ القرارات التي تتعلق بهذه المجتمعات. وبهذا المعنى كان يدخل ضمن الأنثروبولوجيا التطبيقية أي نوع من البحث الذي يتناول تقاليد الشعوب غير الأوروبية التي تخضع لحكم الأوروبيين»(ص٩٦).

وتشرح الكاتبة أنه كان للأنثروبولوجيا دور تطبيقي واضح في الإدارة الاستعمارية بخاصة في الفترة ما بين الحربين. وتوضح كذلك كيف استخدمت الأنثروبولوجيا في مصلحة إدارة المستعمرات البريطانية في افريقيا وآسيا وكيف ساعد الأنثروبولوجيون الأمريكيون في إدارة مكاتب الشؤون الهندية وكيف ساهموا بالعمل كمستشارين في العديد من المؤسسات الاجتماعية والصناعية في أمريكا. وعمل كذلك بعض الأنثروبولوجيين الأمريكيين أثناء الحرب العالمية الثانية في تقديم الدراسات الخاصة بالثقافة والشخصية وكان الجانب التطبيقي لهذا النوع من الدراسات هو التعرف على شخصية الآخر ومكوناتها حتى يمكن التعامل معه وفهمه بشكل علمي أفضل في حالات النزاع والحروب.

وتشير مير إلى الاتجاهات والأهداف الجديدة في الأنثروبولوجيا التطبيقية منذ الحرب العالمية الثانية وتحددها في مجالات إحداث التغير الثقافي وآثارها على الثقافات التقليدية ومجالات التنمية الاجتماعية بمفهومها الواسع وبمفاهيمها الضيقة التي تدور في مجالات الصحة والتعليم ورفع مستويات الحياة المادية في المجتمعات الإنسانية المختلفة.

٦ ـ الأثنولوجيا: هارولد درايفر:
Ethnology: Harlod Driver

يعرف درايفر الأثنولوجيا على أنها أحد الفروع الرئيسية الثلاثة التي تنقسم إليها الانثروبولوجيا العامة. أما الفرعان الآخران فهما الاكيولوجيا واللغويات. يوضح الكاتب أن الاثنولوجيا كانت تستخدم في القرن التاسع عشر كمصطلح عام يشمل كل ما يدخل في الوقت الحاضر في فروع الأنثروبولوجيا. أما في القرن العشرين فقد أصبحت الاثنولوجيا هي الدراسة المقارنة للثقافات المعاصرة والثقافات التي تتوفر عنها وثائق تاريخية، واستبعدت الجوانب البيوأنثروبولوجية والاركيولوجية واللغوية لهذه الثقافات.

ويمتد مجال الاثنولوجيا بحيث يغطي كلا من الأنثروبولوجيا الاجتماعية وعلم الاجتماع. ويشتمل كذلك على الجوانب المتعلقة بالثقافة المادية التكنولوجية للإنسان إضافة الى الجوانب الفنية والرمزية المتعددة. وكان الاتجاه الذي سيطر على المؤلفات الاثنولوجية في القرن التاسع عشر يتركز حول التفسير التطوري للأساليب والعمليات التي وصلت بها الأشياء الى شكلها الراهن.

أما في أواخر القرن التاسع عشر فظهرت الاثنولوجيا التاريخية وتمثلت هذه بمدرستين إحداهما أنشأها بواس في أمريكا، بينما انشأ راتسل وفروبينيوس المدرسة الثانية في ألمانيا. وقد ركزت هاتان المدرستان على العوامل والتطورات التاريخية التي أدت الى انتشار وتكوين بعض الصيغ والمركبات أو الأدوات الثقافية بين الشعوب البدائية والتقليدية منها بشكل خاص.

ولقد كان لكروبير ووسلر دور بارز في تطور هذا الاتجاه التاريخي في الدراسات الاثنولوجية في امريكا من خلال الدراسات التي أجريت حول ثقافات الهنود الحمر وتقسيم هذه الثقافات الى «مناطق ثقافية» والى جانب ظهور المدارس التاريخية نشأت في أوائل القرن العشرين المدرسة الوظيفية على يد رادكليف براون ومالينوفسكي. وقد عارضت هذه المدرسة اتجاهات القرن التاسع عشر التي قالت بنظرية التطور في خط واحد، وعارضت كذلك اصحاب الاتجاه التاريخي في دراسة الثقافة.

ويستعرض درايفر في مقاله هذا بعض الإسهامات البارزة في مجال الدراسات المقارنة للثقافات ويقف عند أعمال ميردوك وهو ايتنج وغيرهما ويقوم أعمالهما العلمية وإسهاماتها في هذا الميدان الواسع. فقد ركز ميردوك في كتابه المشهور «البناء الاجتماعي» على أشكال القرابة والتنظيم الاجتماعي، أما هوايتنج وتشايلد وكلاكهون وأتباعهما فقد ركزوا اهتماماتهم العلمية على موضوع التنشئة والتثقيف وتكوين الشخصية في إطار الثقافات الإنسانية المتنوعة.

٧ ـ الدراسة الحقلية: هـ. باودرماكر:
Fieldwork: H. Powdermaker

يوضح الكاتب أهمية الدراسة الحقلية (الميدانية) في الدراسات الأنثروبولوجية، ويعرف الدراسة الحقلية بأنها «دراسة الناس وثقافتهم في مكان إقامتهم الطبيعي. وقد تميزت الدراسة

الحقلية الأنثروبولوجية بإقامة الباحث لفترة طويلة في المجتمع موضوع الدراسة وملاحظة سلوك أعضائه ومشاركتهم في مختلف نواحي نشاطهم ومحاولة فهم وجهة نظرهم الخاصة وتحقيق النظرة الكلية الشاملة التي يعتنقها المتخصص في العلوم الاجتماعية» (ص١٤٣).

ويقدم المؤلف نبذة مختصرة عن تاريخ وتطور الدراسة الحقلية في الأنثروبولوجيا الى مورجان وتجربته المبكرة في منتصف القرن التاسع عشر، وتجارب علماء أمريكيين وبريطانيين وبعض الرحلات العلمية المبكرة التي اعتمدت على الملاحظة الميدانية المباشرة كرحلة بواس الى كولومبيا وبعثة هادون وزملائه الى مضايق توريس في المحيط الهادي. ثم يقدم المؤلف عرضا موجزا لتجربة مالينوفسكي الشهيرة في جزر التروبرلاند.

ويتعرض الكاتب ليصف بعض المتطلبات والمشكلات العلمية، السياسية منها والاجتماعية التي يمكن أن تواجه الباحث الميداني عند بداية دراسته الحقلية. ثم يعرض للخطوات الأولى التي يمر بها عادة غالبية الباحثين الميدانيين أثناء فترة البحث التي يمكن أن تطول الى عدة سنوات في بعض الأحيان. وعند مناقشة الكاتب لموضوع «الملاحظة بالمشاركة» نجده يصف لنا بأسلوب سلس أهم المآزق والصعوبات المعنوية والعلمية التي تفرض نفسها على الأنثروبولوجيين وهم في الميدان.

ويعدد لنا المؤلف بعض الاستراتيجيات الرئيسية التي لجأ إليها الأنثروبولوجيون من أجل الحصول على البيانات الاثنوجرافية. ويقف الكاتب عند موضوع ما يثار من جدل حول مسألة الاندماج (في الثقافة المحلية) والموضوعية، ويشير الى أن الافراط في الاندماج غير الواعي يمكن أن يحد من موضوعية الباحث ويؤثر فيها. ويثير لنا كذلك موضوعا هاما يتعلق بتعدد المداخل النظرية وأثر تلك المداخل على عملية البحث ونوعية المعلومات التي يصل إليها الباحث.

أما بالنسبة للاتجاهات الجديدة في الدراسة الحقلية فيذكر لنا باودرماكر أن نوع البحوث الأنثروبولوجية قد انتقل من الاهتمام بالدراسات ذات الطابع الشمولي الكلي الذي كان يتناول بالدراسة مجتمعا كاملا من جوانبه كافة الى البحوث التي تهتم بموضوع واحد محدد، وكذلك التحول نحو إجراء البحوث في المجتمعات الحديثة المركبة، وكذلك زيادة الاعتماد على المسوح السوسيولوجية، وظاهرة فريق البحث، وتعديل بعض أدوات الدراسة لتتلاءم مع طبيعة المجتمعات الكبيرة المركبة التي تزايد إقبالهم على دراستها بشكل مضطرد. ويختتم المؤلف مقاله بتقديم نبذة عن مكانة الدراسة الحقلية في علم الاجتماع ويوضح لنا الدور البارز الذي لعبته جامعة شيكاغو في الثلاثينات من هذا القرن في الكشف عن أهمية المدخل الميداني لدراسة الظواهر السوسيولوجية في مجتمع المدينة. كما يعطينا فكرة حول موضوع «الباحث الميداني كفرد» وعملية تفاعله كإنسان، وتأثره وتأثيره في الواقع الاجتماعي الذي يدرسه بحيث يصبح هو نفسه جزءا لا يتجزأ من واقع اجتماعي فينومنولوجي قد جاء هو في البداية لتوثيقه ودراسته.

تعقيب:

يتعذر علينا وضع مثل هذا الكتاب في ميزان النقد لأنه أولا يضم عددا من المقالات كتبها أنثروبولوجيون مختلفون ينتمون الى تخصصات واتجاهات فكرية متباينة، اضافة الى اختلاف

أسلوبهم في عرض المادة العلمية ومعالجتها. والشيء الوحيد الذي ربط بين الموضوعات الواردة في الكتاب كونها تدخل في مجال الأنثروبولوجيا ذلك المجال المتسع بتخصصاته واهتماماته ومدارسه. وكما ذكرت آنفا أن صعوبة تقويم مقالات الكتاب تكمن في عدم وجود إطار نظري منهجي واحد يمكن أن تناقش من خلاله الموضوعات الواردة في المقالات.

ومما يسترعي الانتباه ثراء الموضوعات وكثافة طرح مادتها بحيث يصعب على فئة القارىء العادي ومن بينهم الطلاب المبتدئين في دراسة الأنثروبولوجيا استيعاب المعلومات والحقائق والنظريات الموجزة المكثفة التي ترد في صفحات هذا الكتاب. وقد انعكس ذلك من خلال الاستفسارات المتلاحقة التي كان يبديها طلابي في مدخل الأنثروبولوجيا حول كثير من المفاهيم والحقائق التي تعذر عليهم فهمها. ويرجع ذلك الى اختيار المقالات التي ترجمت عن الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية التي تأخذ في نشر موضوعاتها بالرجوع الى العلماء البارزين، كل في تخصصه، حتى يأتي المقال كمرجع مسحي شامل للمتخصصين والدارسين في هذه المجالات، ومن ثم جاءت المقالات بصورة جافة مكثفة لا يستطيع القارىء العادي الإفادة منها بصورة سهلة وميسرة.

والملاحظ عادة أن الكتب التي تهتم بالمداخل الى التخصصات المختلفة تتوخى في كتابتها الوضوح وقلة المصطلحات التقنية وتقديم الشروح الوافية والتفسيرات والأمثلة التي تقرب المفاهيم المختلفة الى ذهن المبتدىء حتى يمكن أن يبني قراءاته اللاحقه والأمثلة التي تقرب المفاهيم المختلفة الى ذهن المبتدىء حتى يمكن أن يبني قراءاته اللاحقة على خلفية تمكن فعلا من استيعابها. وبالرغم من هذا التحفظ فإن الكتاب يمثل بلا جدال إضافة ثمينة للطلاب في المستويات المتقدمة المتخصصة في الأنثروبولوجيا إذ يمكنهم الحصول على كم كبير من الحقائق المركزة تضمها مثلا مقالة واحدة لأحد الأعلام المتخصصين في ميادين الأنثروبولوجيا المختلفة.

إن الجهد الذي قام به المترجمان السيد حامد وعلية حسين يعبر عن مدى اهتمامهما بوضع إضافة جديدة الى المؤلفات الأنثروبولوجية، وإن المترجمين يستحقان كل التقدير والثناء على ما بذلاه من جهود في تقديم مثل هذه المقالات للقارىء العربي، ويعتبر الكتاب من الأعمال الجادة في إثراء المكتبة العربية بمؤلف جديد في ميدان الأنثروبولوجيا.

مراجعة: سليمان خلف
قسم الاجتماع ـ جامعة الكويت

الحسان بو قنطار، **العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ١٩٨٥، ٢١٤ ص.

مقدمة:

ترتبط العلاقات الدولية في أذهان عامة الناس بكونها علاقات يطغى عليها طابع الصراع والتطاحن بين دول يأكل كبيرُها صغيرَها، ويكيدُ بعضها للبعض الآخر، وتسهم عوامل عديدة في

تثبيت هذه الصورة وترسيخها في وجدان الناس، ربما كان على رأسها ما تحمله نشرات الأخبار ووسائل الاتصال صباح مساء، من أنباء الصراعات الدولية التي لا يكاد يخلو منها جزءٌ من أجزاء المعمورة.

هذه هي الصورة السائدة للعلاقات الدولية، لكن حقيقة الظواهر الدولية، وطبيعتها أكثر تعقيداً من هذه النظرة المبسطة. فهذه الظواهر تطرح إشكالات لا حصر لها، منها ما يتعلق بالمناهج المعتمدة في تحليل الظواهر الدولية وتفسيرها، ومنها ما يتعلق بسلوك الفاعلين في المجال الدولي، ومنها ما يرتبط بالطبيعة الدينامية لهذه العلاقات، ولا ريب في أن هذه المسائل تحتاج إلى أبحاث ودراسات متخصصة تأخذ على عاتقها تجاوز تلك النظرة المبسطة ومحاولة استكناه تعقيدات الواقع الدولي للوصول الى تفسير أصدق، وفهم أعمق للظواهر الدولية، وإذا كان قد تم تجاوز هذه المعضلة بالنسبة لبعض المجتمعات المتقدمة كالولايات المتحدة التي شهدت عقب الحرب الثانية ميلاد علم للعلاقات الدولية بمناهجه الحديثة. فإن اللغة العربية مازالت تفتقر ليس إلى الدراسات المتخصصة في هذا المجال بل وإلى الدراسات العامة التي تشكل البنية المعرفية السفلى في هذا الصدد. وتطرح المشكلة بصورة أكثر حدة في الحقل الأكاديمي حيث يعاني الطلاب والأساتذة والباحثون من ندرة المراجع العربية التي تبحث في مجال العلاقات الدولية.

في ظل هذا الوضع المعرفي المتردي يأتي كتاب الأستاذ الحسان بوقنطار كبادرة جريئة في محاولة لسد بعض من هذه الفجوة. وكأي محاولة أولى في أي مجال من المجالات المعرفية، فإن هذا الكتاب يحتاج الى مناقشة علمية عميقة بصدد جميع القضايا والإشكاليات التي يثيرها. سواء من طرف الأساتذة والطلاب الباحثين في هذا المجال، أو من طرف المهتمين بالعلاقات الدولية بصفة عامة. فمن شأن هذه المناقشات أن تُعَمِّقَ من لحظة التأسيس المعرفي لمادة العلاقات الدولية، والتي يعتبر هذا الكتاب من لَبِنَاتِهَا الأولى في المغرب.

لقد قسم الأستاذ بو قنطار كتابه الى فصل تمهيدي وقسمين. حيث خصص الفصل التمهيدي لما أسماه مقاربات منهجية، وخصص القسم الأول لدراسة الممثلين الدوليين، إذ عالج في فصله الأول الدولة كمركز للعلاقات الدولية. وفي الفصل الثاني الممثلين القانونيين. أمّا القسم الثاني فقد تناول فيه بالدراسة دينامية العلاقات الدولية، وقد قسمه بدوره الى فصلين فصل أول خصصه لدراسة الصراع في العلاقات الدولية. وفصل ثان خصصه للسلم والتعاون في العلاقات الدولية.

وسوف نتناول في هذا العرض تقديم مجمل الأفكار الواردة في الكتاب حسب التصميم الذي اتبعه المؤلف مع مناقشة جميع ما يستدعي المناقشة منها.

مضمون الكتاب:

أولا: مقاربات منهجية:

يشير المؤلف في بداية هذا الفصل التمهيدي الى قدم العلاقات الدولية كظاهرة سياسية وإلى حداثتها كمادة معرفية، لها أطرها الخاصة بها. ويرى أن العلاقات الدولية لم تزدهر كعلم قائم بذاته إلا في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، حيث اجتمعت عدة عوامل ساهمت في تحقيق هذا الازدهار منها:

أ ـ التطور التكنولوجي الهائل في مجال الاتصالات والمواصلات الذي جعل من العالم الذي نعيش فيه أشبه شيء بـ «قرية كوكبية» كما يقول عالم الإعلام الكندي الشهير ماك لوهان.

ب ـ اتساع دائرة الفاعلين في مجال العلاقات الدولية، سواء على الصعيد الجغرافي، حيث لم تعد هذه العلاقات محصورة في القارة الأوروبية، أو على صعيد الفاعلين المساهمين في هذه العلاقات حيث لم يعد الأمر محصوراً في مشاركة الدول، بل ظهرت قوى جديدة أصبحت تلعب دوراً هاماً في النظام الدولي المعاصر.

جـ ـ تشكل رصيد نظري ومنهجي، وتراكم معرفي ساهم في بلورة أدوات بحث وتقنيات جديدة سمحت بالكشف عن بعض القوانين المتحكمة في الظواهر الدولية. انطلاقاً من هذا العامل الأخير يتساءل المؤلف: هل ساهم التراكم المعرفي النسبي في حصر أبعاد مادة العلاقات الدولية، والأطر المعرفية التي تتحرك ضمنها؟

وجواباً على هذا التساؤل يتناول المؤلف في هذا الفصل التمهيدي ثلاث قضايا أساسية هي:

١ ـ صعوبة التعريف:

يشير المؤلف في هذا الصدد الى ما عبّر عنه المفكر الفرنسي الراحل ريمون أرون «R. Aron» من أن هذه المادة ليس لها حدود مرسومة في الواقع، حيث لا يمكن فصلها عن باقي الظواهر الاجتماعية، وهذا لا يعني أن هذه المادة ليس لها ما يميّزها عن غيرها. فالهاجس المركزي لها ـ يقول المؤلف ـ يكْمُن في إدراك الواقع الدولي وتطويقه في شموليته من خلال «المقال» العلاقات القائمة بين الدول والأشخاص الدوليين الآخرين.

٢ ـ هل هناك جماعة دولية؟

لقد تمحور الجواب عن هذا السؤال حول موقفين: الموقف الأول ينفي وجود جماعة دولية اعتماداً على التعارض القائم بين المجتمع الوطني الذي يتميز «وحده» بالتنظيم وبين المجتمع الدولي الذي ما يزال في حالة الفوضى، ويستعرض المؤلف في اطار هذا الموقف آراء كل من المفكر الانجليزي توماس هوبز، و الفيلسوف الألماني إيمانويل كانت وهيجل، وبرغسون وكذلك آراء ريمون أرون الذي يصف المجتمع الدولي بأنه لا اجتماعي «Asocial». ويلخص المؤلف الحجج التي يتذرع بها أنصار هذا الاتجاه فيما يلي:

أ ـ كون الجماعة الوطنية قامت على وجود سلطة تحتكر العقاب والجزاء بخلاف المجموعة الدولية حيث يفتقر القانون الدولي لسلطة ممارسة العقاب.

ب ـ كون الجماعة الوطنية تخضع لقانون إجباري واحد ينطبق على الجميع في حين لا تلتزم الدول على الصعيد الدولي الا برضاها مما يفتح الباب أمام تناقضات في سلوك الدول.

جـ ـ اختلاف طبيعة النزاعات في المجالين الدولي والوطني، فالنزاع بين الأفراد داخل الدولة لا يؤثر على النظام القانوني، في حين يعمل النزاع الدولي في حالة استمراره على تعريض السلم العالمي للخطر، ثم يشير المؤلف الى القوة الإلزامية لحكم المحاكم الداخلية بينما يظل القضاء الدولي قضاءً اختيارياً في الأساس.

أما الموقف الثاني فهو يقول بوجود جماعة دولية اعتماداً على حجج عديدة منها:

١ ـ التشابه بين المجتمع الوطني والمجتمع الدولي بخصوص النزاعات والتصريحات التي يعانيها كل منهما.

٢ ـ عدم اقتصار ظاهرة العنف على المجتمع الدولي فهناك العديد من المجتمعات الداخلية التي تعاني من وجود أفراد أو جماعات مناهضة للدولة (وهنا نجد المؤلف يكرر ما ورد في النقطة السابقة بأسلوب آخر).

٣ ـ توفر المجتمع الدولي على مجموعة من القواعد والآليات التي تساهم في ضبط حركيته بالرغم من جوانب القصور التي يعانيها.

والواقع أنه كان يتعين على المؤلف مناقشة هذه الحجج جميعاً في محاولة للخروج بخلاصات دقيقة حول طبيعة المجتمع الدولي. ثم كيف يعقل أن نتناول بالنقاش مظاهر التماثل والاختلاف بين المجتمع الدولي، والمجتمع الوطني، مع إغفال تام للأساس الجوهري الذي يقوم عليه أي مجتمع، دوليا كان أو وطنياً، ألا وهو موازين القوى السائدة في كل منهما. إن دراسة هذه الموازين تحدد لنا بدقة أبعاد التماثل والاختلاف بين هذين المجتمعين.

٣ ـ المقترب في دراسة العلاقات الدولية

يلاحظ المؤلف أن الحديث عن «النظرية» في مجال العلاقات الدولية كثيراً ما يتم بشكل مجازي. فالأمر يتعلق ـ في نظره ـ بمقاربات أو تقنيات أو عناصر نظرية أكثر مما يُعبر عن نظرية متكاملة، ويرجع ذلك الى عاملين أساسيين، أولهما حداثة هذه المادة كمجال معرفي مستقل، وثانيهما تعقد الواقع الدولي وسرعة حركته. ويميز المؤلف بين ثلاثة اتجاهات منهجية في مجال العلاقات الدولية.

الاتجاه الأول: ويطلق عليه الاتجاه التقليدي أو الواقعي: ومن أبرز رواده المحلل الأمريكي هانز مورجينثاو «Hans. Morgenthau» الذي يلخص مبادىء الواقعية في السياسة الدولية، في التركيز على الدولة باعتبارها الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية وفي قيام هذه العلاقات على أساس فكرة المصلحة. وفي الفصل بين الاخلاق والسياسة، وفي الفصل بين الأخلاق والقوانين العامة للظواهر السياسية، وأخيراً في التركيز على استقلالية المجال السياسي وموضوعيته ملاحظاً أن أية سياسة داخلية أو دولية يحركها في الدرجة الأولى البحث عن السلطان.

ثم يوجه المؤلف مجموعة من الملاحظات والانتقادات لتحليل مورجنثاو على الشكل التالي:

أ ـ تركيز مورجنثاو على مفهوم السلطان وإهماله لباقي المتغيرات الأخرى (التي لا يشير المؤلف ـ مع الأسف ـ لواحد منها) (ص٢١).

ب ـ عدم وضوح ودقة مفهوم السلطات الذي يتخذ منه مورجنثاو مفهوماً مركزيا.

جـ ـ ظهور فاعلين جدد في العلاقات الدولية حيث لم تعد الدولة تمثل الفاعل الوحيد في مجال العلاقات الدولية.

وفي إطار الاتجاه الواقعي كذلك يعرض المؤلف لأفكار ريمون أرون «R. Aron» الذي يرى في كتابه الشهير «Paisc et geere entre les Natires» أن العلاقات الدولية ما هي الا علاقات بين دول ذات سيادة يجسدها على المسرح الدولي شخصان أساسيان هما: الجندي والديبلوماسي. ويلاحظ المؤلف أن آرون قد غالى في تأكيده على التعارض الموجود بين المجتمعات الوطنية والمجتمع الدولي. وإنه على غرار مورجنثاو ـ قد قلّص العلاقات الدولية الى مجرد تفاعل بين الدول.

الاتجاه الثاني ويطلق عليه المؤلف الاتجاه «العلمي»

يشير المؤلف في البداية الى الظروف التي مهدت الطريق لقيام هذا الاتجاه في الولايات المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية. والتي تمثلت في التطور التكنولوجي والمعلوماتي في مجال المواصلات والاتصالات. وفي ظهور قوى جديدة على المسرح الدولي، وفي الثورة المعرفية التي عرفتها مختلف التخصصات بعد الحرب العالمية الثانية، وفي طبيعة البحث العلمي في الولايات المتحدة وارتباطه بالمؤسسات الانتاجية، وأخيراً في الدور العالمي الذي أصبحت الولايات المتحدة تضطلع به على المستوى الدولي.

ثم يشرع المؤلف في تحليل المقترب النسقي أو المنظومي، مشيراً إلى أن مفهوم «النظام» ظهر أولاً في العلوم البيولوجية، ثم انتقل الى علم الاجتماع على يد تالكوت پارسونز. ومنه إلى علم السياسة أو الاجتماع السياسي على يد داڤيد استون. وركز المؤلف على واحد من أبرز ممثلي هذا الاتجاه في مجال العلاقات الدولية وهو مورتون كاپلان. ويرى كاپلان أن هناك خمس متغيرات أساسية تتحكم في نمط تفاعلات النظام الدولي وهي:

١ ـ القواعد الأساسية المحققة للتوازن داخل النظام الدولي.
٢ ـ القواعد الاقتصادية التي تبرز التحولات التي يتعرض لها النظام الدولي.
٣ ـ المتغيرات المتعلقة بخصائص الأطراف الفاعلة في النظام الدولي.
٤ ـ المتغيرات المتعلقة بحجم الامكانات المتوافرة للأطراف الفاعلة.
٥ ـ المتغيرات المتعلقة بالمعلومات التي تؤثر بقوة في اتجاه عمليات الاتصال الدولي.

ويستعرض المؤلف بعض الانتقادات الموجهة لتحليل كابلان فيوجزها في: غموض مفهوم «النظام» أو «النسق» (System) وصعوبة تغطيته لجميع التفاعلات بشكل شمولي. وإضافة الى غياب معايير موضوعية يمكن اللجوء إليها من أجل تحليل سلوك الفاعلين. وعجز التحليل المنظومي عن تفسير لحظات انعدام الاستقرار في المجتمع الدولي، والتي لا يمكن اعتبارها دائماً ظواهر مرضية كما يرى كاپلان. وعلاوة على ذلك تجاهله لتأثير العناصر الاجتماعية داخل النظام كالقوى الضاغطة داخل الدولة.

الاتجاه الثالث: الماركسية والعلاقات الدولية:

تنطلق النظرية الماركسية من أن تاريخ المجتمعات البشرية هوتاريخ صراع الطبقات الساعية الى السيطرة على وسائل الانتاج، وهي بهذا تعطي الأولوية في حركية التاريخ للعامل الاقتصادي على العوامل الاخرى بما فيها العامل السياسي. وبناء على ذلك تميز الماركسية بين ما

تسميه البنيات السفلى في المجتمع المتمثلة في العلاقات الانتاجية السائدة، وبين البنيات العليا التي تأتي كمحصلة ونتيجة للبنيات السفلى. وبناء على ذلك تصبح الدولة ذاتها مجرد بنية فوقية في خدمة علاقات إنتاجية معينة. فهي ليست محايدة بل أداة قمع في يد الطبقة المهيمنة. وقد لاحظ ماركس وإنجلز أن التناقض الذي كان سائداً في القرن التاسع عشر بين البرجوازية والبروليتاريا سينتهي - بفعل قانون الصراع الطبقي - بثورة البروليتاريا التي ستفرض في مرحلة أولى الدولة الاشتراكية التي ستلغي الاستغلال الرأسمالي كخطوة نحو إقرار الشيوعية التي تجسد مجتمعا دون طبقات ولا صراع.

لقد تم استلهام هذا التحليل لتفسير السلوك الخارجي للدولة. وحسب هذا المنهج فإن السياسة الخارجية ليست إلا انعكاساً لمصالح القوى السائدة داخل الدولة. ويرى المؤلف أن هذا الطرح بالرغم من أهميته في تأسيس نظرية سوسيولوجية في العلاقات الدولية. فإن بروز دول اشتراكية طرح عددا من التساؤلات حول مدى ملاءمة هذا المنهج لرصد الظواهر العالمية وتحليل سلوك الدول. فالدولة في المجتمع الاشتراكي لم تتجه نحو الانقراض بل ازدادت قوة ورسوخا. كما يرى أن السلوك السوفييتي الخارجي يظهر وكأنه غير مخالف لممارسة باقي الدول الرأسمالية. كما ظهرت تأويلات مختلفة للنظرية الماركسية. فهناك التأويل السوفييتي الرسمي الذي يرى أن العالم ينقسم إلى نظامين مختلفين هما النظام الرأسمالي من جهة والنظام الاشتراكي من جهة أخرى. وهناك التأويل الذي بلوره الزعيم الصيني الراحل ماو تسي تونغ وهو يميِّز بين القطبين اللذين يتربعان على القمة الدولية من جهة والدول المتقدمة الأخرى من جهة ثانية ودول العالم الثالث من جهة ثالثة. وقد كان هذا التأويل مصدر إيحاء لكثير من المفكرين أمثال: سمير أمين وجير زي ڤياتر.

ويختم المؤلف هذا الفصل بمحاولة رسم إطار عام من شأنه أن يساعد على مقاربة السلوك الدولي ويؤكد في هذا الاطار على أن العلاقات الدولية هي ممارسة اجتماعية بمعناها الواسع، هذه الممارسة التي يمكن اعتبارها انعكاسا للبنية الاقتصادية والاجتماعية من جهة وتعبيراً عن طبيعة النظام الدولي من جهة أخرى، هذا النظام الذي يخضع لتسلسل هرمي تقف على رأسه الولايات المتحدة والاتحاد السوڤييتي. وتتوسطه مجموعة من الدول المتقدمة الحليفة لهذا المعسكر أو ذاك. وتتواجد في أسفله الغالبية العظمى من دول المعموره.

وتجدر الاشارة الى أن المؤلف قد وفق الى حد كبير في رسم الاطار المنهجي لمادة العلاقات الدولية. فقد أولى هذا الاطار الأهمية التي يستحقها بالرغم من جنوحه الخفيف عن الموضوعية العلمية في سياق تحليله لمناهج العلاقات الدولية أحيانا، كما سنرى فيما بعد.

وقد ذَيّل المؤلف هذا الفصل بإحالات مرجعية هامة، وبيبليوغرافيا غنية تفتح أمام القارىء الراغب في المزيد آفاقا شاسعة.

القسم الأول: الممثلون الدوليون

الفصل الأول: الدولة كمركز للعلاقات الدولية:

أما فيما يخص الاتحاد السوفييتي فقد أتى المؤلف بنص انجلز حول اطروحة انقراض الدولة وبنص عن التعايش السلمي لنكيتا خروتشيف. وبنص طويل لاسماعيل صبري مقلد عن مبدأ بريجنيف.

إن الطابع الانتقائي لهذه النصوص واضح. فهي لا تشير إلا إلى جانب من السياسة الخارجية للدولتين العظميين وهو الجانب الخاص بالعلاقات القطبية (علاقات القطبين ببعضهما وبحلفائهما). بينما كان من الضروري الإتيان بنصوص تسلط الضوء على سياسة العملاقين ازاء دول العالم الثالث.

الفصل الثاني: الممثلون الثانويون

يبدأ المؤلف هذا الفصل بمعالجة موضوع المنظمات الدولية التي يعتبرها من أهم الظواهر التي ميّزت الحياة الدولية في القرن العشرين. فيعرف المنظمة الدولية ويبحث في تصنيفاتها سواء حسب المعيار الكمي الذي يميز بين المنظمات العالمية والمنظمات الأقليمية أوحسب المعيار الوظيفي الذي يميز بين المنظمات العامة والمنظمات المتخصصة. أو حسب المعيار السلطوي الذي يهتم ببحث مدى سلطة المنظمة على الدول الاعضاء المنضوين تحت لوائها.

ثم يقوم المؤلف بتحليل مكانة المنظمات الدولية ممهداً لذلك بسؤال حول ما إذا كان يمكن اعتبار المنظمات الدولية ممثلا (فاعلاً) مستقلا في النظام الدولي أو لا؟ وجواباً على هذا السؤال يلاحظ المؤلف أن المنظمات الدولية تتوفر من ناحية القانون الدولي على الشخصية القانونية لذلك تعامل كشخص من أشخاص القانون الدولي. لكن القضاء الدولي يميز بين شخصية الدولة التي تسمح لها بممارسة الحقوق والواجبات الدولية كافة، وشخصية المنظمة الدولية التي تخولها فقط ممارسة حقوق وواجبات منحصرة في الأهداف والغايات التي تروم تحقيقها. وإذا كان التحليل القانوني قد رفض اعتبار المنظمات الدولية كفاعل مستقل في العلاقات الدولية، فقد حاول التحليل السوسيولوجي تجاوز هذا المنظور القانوني الفجّ والبحث في آليات هذه المنظمات من خلال استقصاء مدى استقلاليتها وفعاليتها. ويندرج في هذا الاطار كل من التحليل الوظيفي، والتحليل الاندماجي.

إضافة الى الدول والمنظمات الدولية يعرف حقل الاتصالات الدولي قوى أخرى جديدة يطلق عليها القوى غير الوطنية. وتضم فيها تضم القوى السياسية كالأمميات الحزبية والرأي العام الدولي، والقوى الاقتصادية كالشركات المتعددة الجنسيات. وتلعب هذه القوى أدواراً مختلفة في مجال العلاقات الدولية.

القسم الثاني: ديناميكية العلاقات الدولية

سعى الحلفاء عقب الحرب العالمية الثانية الى إقامة نظام دولي جديد يجنب الإنسانية مآسي

الحرب. لكن هذه الحرب ذاتها أسفرت أيضا عن انقسام العالم الى معسكرين متناقضين اتسمت العلاقات بينهما بطابع التنافس والصراع. انطلاقا من ذلك يتناول المؤلف في القسم الثاني من الكتاب دراسة مظاهر الصراع والتعاون في العلاقات الدولية.

الفصل الأول: الصراع في العلاقات الدولية

يتناول المؤلف مظاهر الصراع في العلاقات الدولية في من خلال مبحثين: خصص الأول لما أسماه نظام الشرق/ الغرب. والثاني للعالم الثالث متسائلا هل هو شخص أم موضوع للعلاقات الدولية.

يستعرض المؤلف في المبحث الأول الصراع المستمر بين العملاقين من خلال التطور التاريخي للعلاقات بين الشرق والغرب فيتحدث عن إنشاء الاحلاف والحرب الباردة وفترة التعايش السلمي. ثم مرحلة الوفاق، وأخيرا الحرب الباردة الجديدة. ويلاحظ هنا أن بعض المراحل كانت بمثابة تكسير لحالة الصراع بين المعسكرين كمرحلة التعايش السلمي، ومرحلة الوفاق، لذلك كان يجدر بالمؤلف أن لا يوردها تحت عنوان: الصراع في العلاقات الدولية.

وفيما يخص تفاعلات الحلفين يتحدث المؤلف عن السباق نحو التسلح فيعرض للمشكلات التي يعاني منها كل من حلف شمال الاطلسي وحلف وارسو. والواقع أن عنوان «تفاعل الحلفين» أوسع من مجرد السباق نحو التسلح فالتطور التاريخي للعلاقات بين الشرق والغرب جزء من هذا التفاعل.

وجواباً على سؤاله: العالم الثالث شخصي أم موضوع في العلاقات الدولية؟ يعالج المؤلف في المبحث الثاني تطور مسيرة حركة عدم الانحيار التي ترجع جذورها الى مؤتمر باندونغ ١٨-٢٤ أبريل ١٩٥٥ والتي مرت بمراحل في تطورها، ابتداء من المرحلة الأولى التي يطلق عليها المؤلف مرحلة البحث عن الذات! وكانت تطغى على الحركة في هذه المرحلة هموم سياسية في بالدرجة الأولى، وصولاً الى المرحلة الثانية التي باشرت فيها الحركة الهموم الاقتصادية وكان ذلك ابتداء من مؤتمر القمة المنعقد في الجزائر ٥-٩ سبتمبر ١٩٧٣.

لكن الاحاطة بالدور الذي لعبته حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية يستلزم تقييم هذا الدور من خلال رصد المعقوات والعراقيل التي وقفت وتقف في وجه الحركة، ذلك ما يقوم به المؤلف في الفرع الثاني من المبحث الثاني تحت عنوان: محدودية حركة عدم الانحياز حيث يلاحظ ان الحركة ما فتئت تتوسع الى حد الترهل مما أَفْقَدَها تجانسها وجَعَلَها مجالاً خصباً لبروز بُؤَرِ التوتر والصراع.

ويختم المؤلف هذا الفصل بملحق عن وثائق قرارات مؤتمر باندونغ. وهو أداة عمل جيدة للباحثين في جذور حركة عدم الانحياز.

يلاحظ المؤلف في هذا الفصل أن دول العالم تشترك في توفرها على نفس العناصر المادية وخضوعها لآليات قانونية موحدة. وهو يميّز، في هذا الصدد، بين العناصر التكوينية للدولة التي تضم الأقليم والشعب والسكان والسلطة السياسية، وبين عناصرها القانونية المتمثلة في الشخصية القانونية والسيادة.

ثم يتناول المؤلف قوة الدولة منبها الى أنه ليس من السهل تحديد مفهوم القوة أو السلطات. ويكتفي بحصر العوامل التي تساهم حسب رأيه في صنع قوة الدولة حيث يقسمها الى عوامل طبيعية ويوجزها فيما يسميه بالمجال أو الفراغ (؟!) ويقصد به التركيب الجغرافي للدولة، ثم العنصر الديمغرافي. وأخيرا الثروات الطبيعية. وعوامل غير طبيعية ويوجزها في المستوى الاقتصادي، والتقني، والعامل الثقافي، وقد أحسن المؤلف صنعاً بإبرازه لأهمية هذا العامل، الذي بدأ الكثير من المحللين يولونه اهتمامهم، ولا سيما بعد التطورات التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة مثل اندلاع الثورة الايرانية ضد نظام الشاه بالارتكاز الى «فكر إسلامي شيعي» كان الجميع يعتقد أنه «آيل» الى الاندثار! ثم العوامل النفسية أو دور الشخصية. وقد استعرض المؤلف في هذا الصدد النماذج التي جاءت بها ديوروزيل ورونوڤن في كتابهما المدخل الى تاريخ العلاقات الدولية. وكان حَرِيّ بالمؤلف هنا استكمالاً لرسم الصورة المتعلقة بتأثير شخصية الحاكم في السياسة الخارجية أن يقارن بين شخصيتي الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس أنور السادات نظراً للأدوار المؤثرة التي لعبها كل منهما في رسم سياسة مصر الخارجية والتي انتقلت فيما بينهما من النقيض الى النقيض.

ويلاحظ في دراسة المؤلف لقوة الدولة أنه أغفل كثيرا من المعطيات التي تؤثر في السياسة الخارجية للدولة. كالتاريخ، والديبلوماسية، إذ لا شك في أن كل دولة محكومة في تحركها الخارجي الى هذا القدر أو ذاك بظروفها التاريخية وتراثها. كما أن الجهاز الديبلوماسي للدول قد يعمل على الافادة الى اقصى حد ممكن من الامكانات المتاحة. كما أنه قد يعمل على تبديد جميع هذه الامكانات دون مردود يذكر. فالديبلوماسية هي التي تضفي السلطان الفعلي على عوامل القوة الأخرى في الدولة وتبعث فيها طاقاتها النائمة كما يقول مورجنثاو.

ثم يبحث المؤلف ما يسميه تباين السياسات الخارجية مبتدئا بأجهزة إعداد السياسة الخارجية وتتوزع الى اجهزة داخلية تضم رئيس السلطة التنفيذية ووزير الخارجية. وأجهزة خارجية وتضم البعثات الديبلوماسية والقنصلية. ويلاحظ أن بحث المؤلف لهذه الأجهزة يتصف بطابع وصفي قانوني، فهو لا يهتم بالطابع الديناميكي للأجهزة الديبلوماسية ومدى مساهمتها في تدعيم قوة الدولة أو تبديدها، كما سبقت الإشارة إليه .

ويورد المؤلف بعد ذلك نماذج من السياسات الخارجية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوڤييتي في صورة نصوص لكتاب مختلفين. ففيما يختص بسياسة الولايات المتحدة يأتي بنص عن سياسة الاحتواء لـ (Spanier , John) ونص حول «سياسة خارجية أمريكية جديدة» لـ هنري كسنجر. ونصّ آخر عن انهيار الهيمنة الأمريكية في العالم لـ (Norman Podhoretz) من كتابه «Ce qui menace Le Monde».

الفصل الثاني: السلم والتعاون في العلاقات الدولية

«ان القول بوجود نظام دولي، يعني الاعتراف بخضوع مكوناته لتفاعلات مكثفة ومتباينة، وفعلاً، فإن النظام الحالي لا يتميّز فقط بهيمنة نزعات تصارعية وعدوانية، بل إنه يحفل ببعض المؤثرات المعبرة عن رغبة الدول في موازنة المعادلة، من خلال توثيق الصلات وترسيخ أسباب التواصل من أجل المحافظة على حالة السلم، وإبعاد شبح حرب مدمرة...»

بهذه الكلمات المعبرة يستهل المؤلف بحثه للتعاون في العلاقات الدولية، حيث يبدأ بمعالجة موضوع السلم والأمن في العلاقات الدولية فيبحث في وسائل حفظ السلم في العلاقات الدولية انطلاقا من ميثاق الأمم المتحدة. ويتناول في هذا الصدد الطرق الديبلوماسية والطرق القضائية ويلاحظ طغيان الأسلوب القانوني على هذه المعالجات.

ثم يتحدث عن نزع السلاح باعتباره من أهم وسائل حفظ السلام في العلاقات الدولية فيعرض لنزع السلاح بين العملاقين متناولا في ذلك تحديد الأسلحة الاستراتيجية، والتحديد المتبادل والتوازن للقوات في أوروبا. ثم يعرض لمجهودات الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح.

وفي المبحث الثاني ينتقل المؤلف الى البحث في النظام الاقتصادي الدولي الجديد مشيراً الى التجمعات الدولية التي ظهرت في هذا الصدد، كمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومجموعة السبعة والسبعين (٧٧)، ثم يتحدث عن المفاوضات التي شهدت محاولة اعادة بناء النظام الاقتصادي العالمي، كمؤتمر حوار الشمال الجنوب، وجهود الأمم المتحدة خاصة داخل الجمعية العامة، هذه الجهود التي اسفرت عن صدور اعلان بشأن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد (القراررقم ٣٢٠١ ابريل - مايو ١٩٧٤).

ويختم المؤلف هذا الفصل بالحديث عن ضعف النتائج المحققة في هذا المجال مستشهدا بتقرير للبنك العالمي صادر سنة ١٩٨٤ ويتضمن معطيات ١٩٨٠. وهو يبين الاختلال الكبير في مستويات التطور بين بعض الدول المتقدمة وبعض دول العالم الثالث اعتمادا على مؤشرات: متوسط الدخل الفردي، ونسبة تعليم الكبار وعدد السكان لكل طبيب، ونسبة وفيات الأطفال، ونسبة نمو الناتج الخام.

خلاصة نقدية:

قد يكون من الصعب اعطاء خلاصة لعرض يتعلق بكتاب في العلاقات الدولية، مثل هذا الكتاب، وذلك نظراً لوفرة الاشكاليات التي يطرحها. ومع ذلك فإن التصميم الموفق الذي اتبعه الكاتب سوف يساعدنا في الخروج بمجموعة من الخلاصات نوجزها في ما يلي:

أولا: لقد بذل المؤلف جهداً يشكر عليه في تقديم عرض واضح وجيد عن الاطار المنهجي لمادة العلاقات الدولية ولا سيما ما يتعلق منه بالمقتربات الجديدة. لكنه بالمقابل مَرّ مروراً عابراً على المدارس التقليدية في هذا الاطار ولم يولها ما تستحقه من العناية وعلى الخصوص المتقربات القانونية

والتاريخية . كما يلاحظ جنوح المؤلف في بعض الأحيان عن الموضوعية التي ألزم بها نفسه في عرض مختلف الأفكار والنظريات والمعطيات، وذلك باستعماله لأوصاف ومصطلحات تُخل بالحياد العلمي للبحث كإطلاقه اسم الاتجاه العلمي على الاتجاه المنظومي . إن كل اتجاه أو مقترب يدعي لنفسه العلمية، وهدف الباحث تسليط الضوء على جميع الجوانب السلبية والايجابية لكل مقترب دون الانسياق في تأكيد ما قد يطلقه اصحاب اتجاه ما على أنفسهم من أوصاف ومصطلحات . ولا شك أنه إذا كان من حق الباحث أن يرجّح اتجاهاً على آخر، فإن من حق القراء عليه أيضاً أن يقوم بذلك بصورة واضحة ، وعلى المكشوف دون الاستعمال الذي قد يبدو بريئاً لمصطلحات وأوصاف معينة. بينما هو في الحقيقة غير ذلك.

ثانيا: ان التصميم الذي اتبعه المؤلف في كتابه تصميم واضح وجيد في خطوطه العريضة فهو يسمح بمقاربة مادة العلاقات الدولية بصورة شمولية انطلاقا من الاطار المنهجي مروراً بمظاهر الصراع الدولي، وصولاً إلى أشكال التعاون بين الدول. لكن المؤلف أخلّ بهذا التصميم في بعض التفاصيل فأدخل موضوعات فرعية تعتبر من قبيل التعاون في مجال الصراع وكذلك العكس. من ذلك مثلا تناوله للتعايش السلمي بين الشرق والغرب، (ص١٢٩) وكذلك لسياسة الوفاق (ص١٣٢ وما يليها) في الفصل المتعلق بالصراع في العلاقات الدولية. في حين أن هذه الظواهر مثلت في حينها امتصاصا كبيرا لمظاهر التوتر في العلاقات الدولية، وجنحت بهذه العلاقات نحو نوع من التنسيق والتعاون. ونفس الشيء يقال فيما يتعلق بحركة عدم الانحياز. فهذه الحركة وان كانت وليدة التوتر الدولي بين الشرق والغرب لكنها ساهمت الى حد كبير في تلطيف جو الحرب الباردة والتوتر الدولي. اما تناول المؤلف لموضوع نزع السلاح تحت الفصل المتعلق بالسلم والتعاون في العلاقات الدولية، فإنه يطرح اشكالات، ذلك أن موضوع نزع السلاح لا يمكن فصله عن جذوره الطبيعية المتمثلة في السباق نحو التسلح . فهذا السباق وهو من مظاهر الصراع أدى الى التفكير في نزع السلاح (وهو من مظاهر التعاون). وعندما تناول المؤلف كل موضوع على حدة احتراماً لهذا التصنيف أحدث انقطاعاً لدى القارىء فيما يخص التسلسل الطبيعي والترابط العضوي بين الموضوعين. وبطبيعة الحال لم يكن أمام المؤلف سوى أن يختار أخف الضررين. فالظواهر الدولية تنطوي على تعقيد شديد وعلى جوانب متناقضة تأبى الخضوع للتصنيف الجامد والقولبة إلا في أضيق نطاق ممكن.

ثالثا: غالباً ما يقع محُلِّلو العلاقات الدولية في أحد المآخذ الثلاث فمنهم من يقارب الظواهر الدولية من منظور قانوني بحت فيظل خطابهم بعيداً عن الواقع الدولي بعد السماء عن الأرض. ومنهم من يقارب هذه الظواهر من منظور تاريخي ماضوي متهيباً من الاقتراب المباشر من الاحداث في راهنيتها وفورانها. ومنهم من يعالج هذه العلاقات من زاوية استراتيجية كونية، غافلا عن التقاط التفاصيل الصغيرة البعيدة عن المنظور الاستراتيجي الشامل، والتي تلعب في بعض الاحيان دوراً حاسماً في التأثير على مجريات العلاقات الدولية. ويمكن أن نقول بعد قراءتنا للكتاب إن المؤلف تجنب تماماً السقوط في المأخذين الأول والثاني. أما بالنسة للمأخذ الثالث وهو التركيز على البعد الاستراتيجي وإغفال الأبعاد التكتيكية المتناثرة، فيبدو أن الكتاب لم يسلم في خطوطه

العريضة من السقوط في هذا المأخذ. فالعالم ليس مقسما فقط الى شرق وغرب وعالم ثالث. بل داخل كل عالم توجد عوالم متضامنة ومتصارعة لا تكف عن الحركة والبحث عن مسارات جديدة. وربما يشفع للمؤلف في تركيزه على البعد الاستراتيجي الطابع الأكاديمي للكتاب.

وختاماً لابد من التنويه بالجهد الذي بذله الكاتب ليجعل كتابه مسايراً لآخر التطورات التي شهدها حقل العلاقات الدولية. فقد ظل متابعاً للأحداث الى آخر لحظة قبل أن يدفع بالكتاب الى المطبعة.

مراجعة: محمد الصوفي
كلية الحقوق - الرباط

محمود عبدالفضيل، تأملات في المسألة الاقتصادية المصرية، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٣، ١٧٥ص.

يتوجه هذا الكتاب - بالدرجة الاولى - الى القارىء غير المتخصص في شئون الاقتصاد، فالمؤلف يطرح المشاكل والقضايا الاقتصادية طرحا مبسطا بهدف وصوله لدائرة واسعة من القراء على اعتبار ان قضايا الاقتصاد ليست قضايا معقدة منعزلة . . انما هي قضايا المجتمع بجميع طوائفه. وينقسم هذا الكتاب الى قسمين، الاول يتناول «وقائع اقتصادية» ويتضمن تسجيلا لوقائع ومشاهدات اقتصادية معاصرة، وماشهده المجتمع المصري من ظواهر وتطورات جديدة تستحق التأمل. والقسم الثاني يتناول «محاورات اقتصادية» ويدور هذا القسم حول سبل تلمس حل المشكلة الاقتصادية في مصر. ونتناول هنا بالعرض أهم الافكار التي وردت في هذا الكتاب.

الجزء الاول: وقائع اقتصادية:-

يتناول المؤلف في هذا الجزء بعض الوقائع الاقتصادية التي كان لها اكبر الأثر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مصر، ويحدد هذه الوقائع في الآتي:-

● **موسم الهجرة الى الخليج**: يذكر المؤلف ان هجرة المصريين - هجرة مؤقته - الى البلدان العربية ليست بالظاهرة الحديثة، ولكن الظاهرة أخذت أبعادا واسعة وخطيرة في السبعينات، ويكفي ان نذكر ان عدد المغادرين للبلاد للعمل لم يزد على ٥٨ ألف نسمة عام ١٩٧٠، واذا بالرقم يقفز الى نحو المليون عام ١٩٨٠. وهناك العديد من الشواهد والقرائن التي تشير الى ان العامل الأساسي في الهجرة هو عامل الجذب الاقتصادي. ويذكر المؤلف ان تطور الآمال والطموحات تدفع بالعديد من المهاجرين نحو إطالة مدة إقامتهم في البلدان العربية حتى تتحقق كل آمالهم،

ومع طول مدة البقاء في الخارج يَبْدأ حلم الملكية يداعب مخيلة الجميع. وهكذا شهدت مصر في النصف الثاني من السبعينات تزاحماً لم يسبق له مثيل لقوافل المهاجرين لشراء الأراضي الزراعية وأراضي البناء بالمدن، وقد أدى ذلك بدوره الى ارتفاع كبير في أسعار الأراضي وانتشار موجة المضاربات في هذه الاراضي على نحو لم يسبق له مثيل.

ويذكر المؤلف أن أعمق مظاهر الأزمة التي يمر بها المجتمع المصري نتيجة اتساع نطاق عمليات هجرة العمالة، أن المجتمع المصري تحول تحت وطأة الأزمة الاقتصادية الى مجتمع طارد للعمالة الفنية والمهنية. أيضا فهناك العديد من الآثار الأخرى لعملية الهجرة: منها الانتشار التلقائي لعناصر النمط الاستهلاكي، وينعكس ذلك أيضا في عمليات الهروب الجماعي من الاعمال الانتاجية التي تدر دخلا محدودا في الداخل، الى الأنشطة الطفيلية الجديدة التي تدر دخلا سريعا وكبيرا.

● **يحيا المستورد**: لعل من أهم الآثار الملموسة لسياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر تفاقم العقلية الاستيرادية، وقد أصبح المجتمع المصري تدريجيا «يستهلك مالاينتج، وينتج مالايستهلك»، ومحصلة هذه الاوضاع ان العديد من الصناعات الوطنية تعيش أزمة حقيقية يمكن أن تعصف باقتصاديات تشغيلها، وبمستقبل نموها .. ومثال ذلك «صناعة الورق»، «صناعة الصباغة»، «صناعة الغزل والنسيج» ويمكن إجمال أهم العوامل التي تسببت في الأزمة الراهنة للصناعة الوطنية في الآتي: إطلاق استيراد السلع تامة الصنع، عدم انتهاج سياسة جمركية متسقة ومتكافئة، التهريب من بور سعيد وغيرها من المناطق الحرة، انتشار عقدة «السلع المستوردة من الغرب» لدى المستهلك المصري، وانكماش حجم الصادرات الصناعية الى سوق الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية في ظل سياسة الانفتاح. ويرى المؤلف أن الصناعة الوطنية ستجد نفسها أمام أحد خيارين: الأول هو القبول بتدويل انتاجها تحت مظلة الشركات دولية النشاط، وبالتالي فقدان هويتها المصرية الخالصة، والخيار الثاني هو القبول بالتصفية والموت البطيء تحت وطأة المنافسة الأجنبية وتغلغل الاحتكارات الكبرى في السوق المصرية.

● **العمالة الهامشية**: تحتل العمالة الهامشية مكانا متميزا في الحياة الاقتصادية المصرية، إذ ان جانبا هاما من قوة العمل في المناطق الحضرية لايرتبط بفروع النشاط الاقتصادي المنظم، واعتمادا على بيانات تعداد السكان عام ١٩٧٦ تبين ان أهم مجموعة في قطاع الخدمات الهامشية مجموعة الباعة الجائلين والمتنقلين في الاسواق والتي تمثل حوالي ٤٥٪ من حجم العمالة في هذا القطاع. كما تحتوي بيانات تعداد السكان على أرقام للعمالة يصعب تصنيفها وفقا لمهن محددة، والتي ربما كانت أنشطتهم تضم «ماسحي الأحذية، جامعي النفايات والقمامة، الحواة وممارسي التسلية في الشوارع، الحمالين والعتالين غير المنظمين، وكذلك الأنشطة غير الواضحة وغير القانونية التي ترتبط باللصوصية وارتكاب الجرائم». ويرى المؤلف ان هذه الأوضاع للعمالة الهامشية انما تشير الى بعض مظاهر أزمة النمو الاقتصادي في المجتمع المصري، حيث عجزت

القطاعات المنتجة عن استيعاب الأعداد الكبيرة التي تتدفق كل عام على سوق العمل. ولم يصبح أمام هؤلاء سوى الالتحاق بقطاع الخدمات الهامشية ليشكلوا مايمكن تسميته «جيش البطالة الاحتياطي» في المدن.

● **الملامح «شبه الريعية» للاقتصاد المصري في السبعينات**: يذكر المؤلف أن أهم السمات والملامح الجديدة التي أخذت تطبع سلوك المتغيرات الاقتصادية ونمط أداء الاقتصاد المصري خلال حقبة السبعينات تلك المتصلة بتبلور بعض الخصائص «شبه الريعية*» للاقتصاد المصري مع ازدياد درجة انفتاحه على الخارج منذ عام ١٩٧٣. ويذكر المؤلف ان القضية الهامة التي يجب أن ندركها في الثمانينات هي ان الموارد والايرادات شبه الريعية لن تبقى على حالها خلال السنوات القادمة وانما ستتعرض للانكماش والانخفاض التدريجي. وكمثال فان صادرات البترول المصرية لايمكن الارتكاز عليها كمصدر ثابت لتوليد الدخل القومي، أيضا فان الطلب على الايدي العاملة المصرية في بلدان الخليج سوف ينخفض وبخاصة بالنسبة للعمالة غير الماهرة ونصف الماهرة، وكذلك فان حصيلة تحويلات المصريين العاملين في الخارج بالاضافة الى عائدات المرور في قناة السويس في ظل أكثر الفروض تفاؤلا قد تذهب بالكامل لمقابلة التزامات الاقتصاد المصري في مجال خدمة الدين الخارجي.

ويذكر المؤلف ان خطورة بعض «الملامح الريعية» للاقتصاد المصري تمتد الى طبع سلوك ومفاهيم وقيم الافراد بقيم جديدة قائمة على الكسب السريع والحصول على أجر بدون عمل، وعلى أرباح بدون إنتاج، والسعي نحو نمط للاستهلاك والإنفاق لايسانده أساس راسخ للانتاج والكسب الحلال. وفي النهاية يذكر المؤلف ان إصلاح بنيان الأجور والدخول والأثمان والضرائب يصبح السبيل الوحيد الذي يولد المناخ الملائم لاستئصال هذه الظواهر المرضية من جذورها.

● **الرأسمالية الطفيلية والأموال السوداء**: يذكر المؤلف ان الاقتصاد المصري أصبح في النصف الثاني من السبعينات مرتعا خصبا لرأس المال المغامر والطفيلي الذي يقوم على السلب والنهب في العلن والخفاء، والذي يقامر بمقدرات البلاد الاقتصادية في سبيل تحقيق أطماعه. وقد نشط الطفيليون في مجالات معينة تقع على هامش العملية الانتاجية. كذلك فالملاحظ أن كافة الشركات والمشروعات التي قاموا بإنشائها هي شركات ذات طبيعة عائلية بحته، إذ تدار بواسطة أفراد العائلة، وهذا الشكل في تنظيم وإدارة المشروعات هو أكثر الاشكال تخلفاً ولكنه الشكل الوحيد الذي يلائم طبيعة أنشطتها القائمة على عدم المشروعية والنهب في الظلام.

ويذكر المؤلف ان تواطؤ عناصر تنتمي إلى جهات الإدارة على المستويين المحلي والمركزي قد شكل ركنا أساسيا من أركان نمو ظاهرة الرأسمالية الطفيلية الجديدة في المجتمع المصري. ويتضح مما سبق الفارق بين الرأسمالية الطفيلية التي تقوم على النهب والاغتصاب، وبين الرأسمالية الوطنية التي تقوم على الانتاج وبناء الاقتصاد الوطني.

* يمكن وصف اقتصاد معين بان له طبيعة «شبه ريعية» اذا كان جانب هام من موارد ومصادر دخله التي يعيش عليها خلال فترة معينة تتولد من خلال الريع الخارجي الذي يحصل عليه مقابل هبة من هبات الطبيعة، أو مقابل الاستفادة من الموقع الجغرافي او تسهيل مرور انابيب البترول او تجارة الترانزيت.

● **الفساد ومضاعفاته في المجتمع والاقتصاد المصري:** لعل ما أفصحت عنه وقائع المحاكمات الأخيرة يدل على مدى تغلغل قيم الفساد وممارساته في كافة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والادارية في مصر إن اخطر ماينتج عن ممارسات الفساد والافساد هو ذلك الخلل الذي يصيب أخلاقيات العمل وقيم المجتمع وسيادة حالة ذهنية لدى الافراد تبرر الفساد وتجد له من الذرائع مايبرر استمراره واتساع نطاق مفعوله في الحياة اليومية المصرية. ان المجتمع المصري لهو في أشد الحاجة الى مطاردة وتصفية الفساد والانحرافات والانتهاز في كافة مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى تعود للناس الثقة والايمان بجدوى النزاهة والشرف والجد في العمل وإعلاء شأن الوطن والصالح العام.

● **الاقتصاد المصري، اقتصاد واحد أم اقتصادان:** يذكر المؤلف ان الواقع اليومي المعاش في مصر يتعامل مع اقتصادين متمايزين يتعايشان في جوف اقتصاد واحد، ولعل أبرز الاختلالات الناجمة عن تلك الاوضاع الجديدة هي الهوة السحيقة التي أخذت تفصل بين مستويات الدخول ومستويات الأثمان السائدة، وكذلك الازدواجية الواضحة في هيكل الدخول والأثمان التي أخذت تطبع كل مظاهر حياتنا الاقتصادية. وهكذا ازدادت حدة التناقص بين إشباع الحاجات للفئات محدودة الدخل وإشباع الرغبات للفئات القادرة. ونتيجة للتناقض الصارخ الذي يواجه المواطن العادي بين مايحصل عليه من دخول ومايحدده السوق من أسعار تتفاقم مشكلة الفساد والرشوة، والأخطر من ذلك انه نجم عن الأوضاع الجديدة عمليات هروب جماعية من الاعمال الانتاجية والتي تدر دخلا محدودا في الاقتصاد المحلي الى النشاطات الطفيلية والتي تدر دخولا عالية وذلك في حالة فشل او العدول عن محاولات الهجرة الى الخارج. ويذكر المؤلف ان نقطة البدء الصحيحة في العلاج تقتضي التشخيص الدقيق للاوضاع والآليات الجديدة التي تحكم سلوك الاقتصاد المصري منذ منتصف السبعينات، حتى يتم العلاج والاصلاح الاقتصادي على أسس علمية بعيدة عن الهوى وعن ضغوط المصالح الضيقة.

الجزء الثاني «محاورات اقتصادية»

خطايا الاقتصاد المصري السبع: هذا الجانب عبارة عن مجموعة آراء للمؤلف حول التحديات الكبرى التي تواجه الاقتصاد المصري خلال حقبة الثمانينات وذلك في ضوء بعض الممارسات الاقتصادية التي سادت السبعينات. ويرى المؤلف ان كل قضية من القضايا السبع التي يعرضها لاينبغي معالجتها على انها قضية منفصلة أو أنها قابلة للمعالجة بمعزل عن القضايا الأخرى، فالمعالجة لابد أن تأتي شاملة ومتكاملة لكافة القضايا.

١ - ترشيد الاستهلاك وتعبئة المدخرات: يرى المؤلف ان طفرة الموارد المالية المتاحة للاقتصاد المصري خلال السنوات الاخيرة من خلال تحويلات العاملين بالبلدان البترولية، وعائدات صادرات البترول يمثّل موردا ناضبا. لذلك فان تبديد جانب هام من هذه الموارد

الاستثنائية في شكل أنماط استهلاكية ترفيهية بمثابة تبريد للموارد القومية، وذلك يستدعي إعادة النظر في سلوك القطاع المصرفي في مجال تعبئة المدخرات المحلية ومصادر الأموال واستخدامها حماية للاقتصاد الوطني.

٢ ـ مشكلة الإسكان: أخذت أزمة الإسكان في مصر أبعادا مخيفة في السنوات الاخيرة، فقد شهدنا منذ عام ١٩٧٤ عملية إعادة تخصيص للموارد المتاحة لأغراض الاسكان من مجالات الاسكان الشعبي المتوسط الى الاسكان الفاخر وفوق المتوسط، ومن «سوق الايجارات» الى «سوق التمليك». وكانت النتيجة اننا اليوم بصدد «فائض عرض» في سوق الاسكان الفاخر والتمليك، بينما يوجد «فائض طلب» حاد وضروري لخدمة المسكن لدى الفئات محدودة الدخل.

٣ ـ وصول الدعم الى مستحقيه: هناك فرق واضح بين الحديث عن «إلغاء الدعم» وبين الحديث عن «ترشيد الدعم»، فالقضية الجديرة بالنقاش هي ترشيد الاوضاع الراهنة للدعم السلعي على مستوى السلعة أو المجموعات السلعية المختلفة حتى نضمن ترشيد حجم الدعم في مجمله، ووضع كافة الضوابط لوصوله الى من يستحقه عدلا وحقا.

٤ ـ استئصال الاسراف وترشيد الانفاق العام: ان مظاهر الاسراف واستغلال المال العام التي استفحلت في الآونة الأخيرة ترجع الى افتقار القدرة على مستوى القيادات، كما ان مفهوم «الصالح العام» قد اختل في ضمير الناس من هول ما يشهدونه يوميا من تجاوزات ومفارقات، والدعوة لضغط وترشيد الإنفاق العام دعوة ضرورية ولكنها تحتاج لدراسات تفصيلية حتى لانخطىء حيثما نريد ان نصيب.

٥ ـ تخطيط وتعويض النقص في العمالة: يذكر المؤلف انه يجب وضع حد لحالة الفوضى والاضطراب التي يعاني منها «سوق العمل» في مصر وعمليات «تصدير العمالة» للخارج.

٦ ـ سياسة الاستيراد وآثارها بالنسبة للصناعة الوطنية: ويرى المؤلف انه ترتب على فتح باب الاستيراد على مصراعيه دون قيود او ضوابط إضعاف القدرة التنافسية للانتاج الصناعي المحلي وبالتالي تراكم مخزون سلعي كبير راكد لدى العديد من شركات القطاع العام والخاص.

٧ ـ دعم وتطوير القطاع العام: يرى المؤلف ان النقاش يجب ألا يدور حول الأوزان النسبية لكل من القطاعين العام والخاص في مجالات الانتاج والعمالة وتوليد المدخرات، بل يجب أن ينصب على الدور المنوط بكلا القطاعين في الحياة الاقتصادية للبلاد.

ويرى المؤلف ان التفاعل الواسع للآراء الوطنية الحرة على اختلاف مدارسها ومنطلقاتها الفكرية هو وحده الكفيل بالوصول الى نهج اقتصادي صحيح يسير عليه الحكام ويرتضية المحكومون.

على هامش المؤتمر الاقتصادي: يرى المؤلف ان انعقاد المؤتمر الاقتصادي المصري عام ١٩٨٢ يعد بادرة طيبة لتوسيع دائرة النقاش والجدل حول القضايا والمشكلات والتحديات الاقتصادية التي تجابه المجتمع المصري في ذلك الوقت. وعلى هامش الجدل الدائر حول نتائج

المؤتمر تتردد في بعض الكتابات والتعليقات انه من الاجدى ان يتم التركيز على حلول المشاكل وليس تحليلها. ولكن المؤلف يرى أن تحليل المشكلات الاقتصادية وفقا لإطار نظري وتحليلي سليم ليس من قبيل الترف الأكاديمي طالما كانت الغاية تشخيص مواطن القوة والضعف في الحياة الاقتصادية للبلاد بهدف الوصول الى أفضل الحلول والبدائل السليمة.

ويرى المؤلف انه ليس هناك شك في ان هناك معادلة صعبة يواجهها راسمو السياسات ومتخذو القرارات في مصر، ألا وهي كيفية الموازنة بين ضرورات التغيير ومتطلبات الاستقرار وعدم حدوث هزات في الحياة الاقتصادية، وتلك معادلة صعبة حقا تحتاج لكل اجتهاد وطني وكل رأي مخلص جريء.

أصول المسألة الاقتصادية: يعرض المؤلف في هذا الجانب لبعض الآراء في مشاكل الاقتصاد المصري نشرها أحد الكتاب في جريدة الأهرام المصرية، وخلص منها الى ان المطلوب هو كف يد الدولة عن التدخل في الحياة الاقتصادية للبلاد باستثناء ان تأخذ الحكومة على عاتقها القيام بمشروعات هيكل البنية الاساسية ومشروعات استصلاح الأراضي والاسكان الشعبي.

وعلى هذا فان تصفية كافة القوانين والإجراءات المقيدة لحركة رأس المال الخاص وحركة الاستيراد ونشاط قطاع الأعمال الخاص سوف تكون عوامل تساعد على تحقيق التوازن والاستقرار والنمو الأمثل للاقتصاد المصري. ثم يعرض المؤلف بعض الملاحظات على هذه الآراء ويخلص فيها الى انه ليس ضد خلق مناخ مناسب لتشجيع رأس المال الخاص على القيام بدوره في عمليات التنمية وضرورة تمتعه بالضمانات اللازمة للحصول على عائد مجز، ولكنه يرى ان هناك فرق كبيراً بين القول بحماية وتشجيع القطاع الخاص وبين ترك الحبل على الغارب لقوى السوق الطليقة لتعصف بالتوازنات الأساسية في البلاد في غياب أي نوع من التوجيه او التخطيط الاقتصادي. كذلك فان نظم التسعير الجبري وفرض الحماية الجمركية وتقييد الاستيراد وإدخال نظم دعم السلع وتنظيم العمليات الايجارية ليس بدعة في النظم الاقتصادية بل ان له أنصاراً عديدين من كبار الاقتصاديين في كافة البلدان الرأسمالية.

الرقابة المفقودة على النقد والائتمان: من بين أهم الظواهر التي طبعت سلوك الاقتصاد المصري منذ النصف الثاني للسبعينات ظاهرة تزايد واتساع دائرة «المعاملات الدولارية» اذ أصبح الدولار الأمريكي له صفة القبول العام في المعاملات. وكذلك فقد أصبح الدولار مطلوبا في السوق المصرية باعتباره «مخزنا جيدا للقيمة» اي للحفاظ على قيمة النقود في مواجهة تآكلها بفعل التضخم. ورغم تزايد المعروض من الدولارات في السوق السوداء الا ان معدلات نمو الطلب على النقود الدولارية ظلت تفوق باستمرار معدلات النمو في المعروض، ونتج عن ذلك الارتفاع المطرد لسعر الدولار بالنسبة للجنيه المصري. ويؤكد المؤلف على أهمية تنشيط دور البنك المركزي في مجال الرقابة على النقد والائتمان في الاقتصاد المصري، واستعادة السيطرة والسيادة على حركة كافة المتغيرات النقدية والمالية حتى تستقيم برامج الاصلاح والتغيير الاقتصادي.

الشركات الأجنبية والمشتركة في عصر الانفتاح: أصبح قطاع الاستثمار الأجنبي والشركات المشتركة مكونا هاما من مكونات البناء الاقتصادي المصري منذ منتصف السبعينات، حيث كان لصدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ «المعدل بقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧» وما تضمنه من تيسيرات وامتيازات كبيرة للاستثمارات الأجنبية والمشتركة أثر كبير في إقبال المستثمرين الأجانب والشركات الدولية على عمليات الاستثمار في مصر. وفيما يتعلق بتوزيع أموال المشروعات المشتركة التي بدأت الانتاج داخل البلاد حتى ١٩٨١/١٢/٣١، فان المؤلف يذكر ان مساهمة رأس المال المصري تصل الى ٦٧٪، ومساهمة رأس المال العربي تصل الى ١٧٪، والاوروبي ٨ر٨٪ بينما لم يتجاوز نصيب رأس المال الامريكي ٢ر٤٪. كذلك نلاحظ ان ثلاثة بلدان عربية هي السعودية والكويت والامارات ساهمت بنحو ٧٢٪ من اجمالي نصيب رأس المال العربي في مشروعات الانتاج. ويذكر المؤلف بعض الآثار التي تولدت عن نشاط قطاع الاستثمار الأجنبي والمشترك، حيث يذكر ان مساهمة الشركات المشتركة والانفتاحية في خلق فرص جديدة للعمالة هي مساهمة متواضعة للغاية، كذلك فاننا نجد ان مساهمة الشركات المشتركة والانفتاحية تتميز بدرجة كبيرة في إنتاجها للسلع ذات التكنولوجيا الاستهلاكية المتقدمة، كما تقوم على إشباع عناصر النمط الاستهلاكي الخاصة بالفئات عالية الدخل. كذلك فانه في ضوء البيانات المتوفرة فان هذه الشركات لم تساهم حتى الآن سوى في زيارة مقدار العجز في ميزان المدفوعات. ويرى المؤلف في ضوء كل ذلك ضرورة إعادة النظر في معايير الاستثمار والتدقيق في انتقاء المشروعات الاستثمارية.

خريطة توزيع الدخل: يعرض المؤلف في هذا الجانب لنقطة غاية في الأهمية، وهي ان مصر لاتمتلك خريطة موثوقا بها لتوزيع الدخل الشخصي والتي تتحدد بناء عليها المواقع النسبية للشرائح والفئات الدخلية المختلفة. ولايبقى أمام معظم المحللين لقضايا التغير في توزيع الدخل في مصر سوى الاعتماد على بعض المشاهد الانطباعية والشواهد الاحصائية الجزئية. وينبه المؤلف الى ان الوصول الى خريطة دقيقة لتوزيع الدخل ليست مسألة ترفيه تهم المثقفين في مجادلاتهم حول العدل الاجتماعي والفقر والغنى، وانما غدت ضرورة علمية لترشيد عناصر السياسة الاقتصادية.

دور البحوث المشتركة والمعونات الأجنبية في الحياة المصرية: لم تشهد مصر منذ الحملة الفرنسية وبدايات الاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢ مثل تلك الحملة المكثفة والواسعة الي نشهدها منذ منتصف السبعينات لدراسة ومسح الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية والسياسية والديمجرافية والادارية في مصر بواسطة المعاهد ومراكز البحوث والجامعات الأمريكية، ومعظم هذه البحوث هي بحوث تطبيقية بالدرجة الاولى، وتتم كلها تقريبا بتمويل من هيئة المعونة الأمريكية AID. والقضية الأساسية التي تهم المجتمع المصري في هذه المرحلة الدقيقة من تطوره هي رفع الوصاية الاجنبية عن البحوث والباحثين في مصر، وليس رفض دور الخبرة والتمويل الأجنبي في مجال الأبحاث طالما كانت إدارة وتصميم وتنفيذ واستخدامات الأبحاث تحت اشراف وطني جاد.

السوق والمجتمع المصري وأزمة الإصلاح الاقتصادي: يرى المؤلف أن السبيل الوحيد لإصلاح أحوال الاقتصاد المصري هو إعادة الانضباط للسوق المصري، فهذا ضرورة حتمية لعودة المشروع الخاص والأسواق الى الرشد وعدم الإضرار بالمصالح العليا للبلاد. فليس من المستغرب

ان يتورط قطاع المال والتجارة في أي بلد في ممارسات خاطئة تؤثر على حسن سير الأمور الاقتصادية، ولذا يجب إعادة الانضباط الى مثل هذه الممارسات الخاطئة.

وفي نهاية هذه الدراسة القيمة التي قدمها لنا المؤلف يجب أن نذكر ان القضية الهامة أيضا فيما يتعلق بالإصلاح الاقتصادي المنشود هي معالجة الاختلالات الاجتماعية التي تفاقمت في السنوات الاخيرة، اذ ان أي برنامج للاصلاح الاقتصادي يهتم بالتوازنات الاقتصادية وحدها لايمكن ان يكتب له النجاح اذا لم يول عناية خاصة للتوازنات الاجتماعية الأساسية في المجتمع. فالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي العام لن يتحقق الا عندما يعكس برنامج الاصلاح الاقتصادي المنشود مصالح وطموحات الكتل الأساسية التي يتكون منها المجتمع المصري.

مراجعة: محمد محمود المرسي
كلية الاعلام ـ جامعة القاهرة

علي كمال، الجنس والنفس في الحياة الانسانية، دار واسط، لندن، ١٩٨٥، ٤٤٨ص.

يمثل الجنس أحد الجوانب المهمة في حياة الإنسان، ومع ذلك فإن التخلف يحاصر ثقافتنا الخاصة والعامة حول المواضيع الجنسية من حيث طبيعة ومسالك هذه الحياة ومن حيث أبعادها ومشاكلها. ولايقتصر الجهل على ثقافة عامة الناس، وإنما يشمل أولئك الذين يجب أن يلموا بالحقائق الأساسية عن الأمور الجنسية، فالمناهج الدراسية تكاد تكون خالية من أى إشارة إلى المواضيع الجنسية. إن مثل هذه الواقع يعكس قيام حالة من الحرج فيما يتعلق بالأمور الجنسية، ومايتسبب عن ذلك من النهي والكتم والجهل، إضافة إلى أن الفجوة الناجمة عن هذا الإغفال تملأ بركام من المعلومات الخاطئة والضارة والعبثية والتي تزيد من سوء الفهم، كما تشوه الحياة الجنسية للجيل الناشىء إلى الحد الذي قد يتعذر فيه إصلاحه في المستقبل بأي وسيلة تثقيقية أخرى. ويخوض كتاب «الجنس والنفس في الحياة الانسانية» في تلك المنطقة المسيجة بالحرج، ومنذ البداية يحدد الدكتور «علي كمال» أنه مع إدراك المحاذير الكامنة في تناول المواضيع الجنسية بصورة صريحة، إلا أن بالإمكان تجاوز هذه المحاذير باتباع الأساليب الموضوعية. وقد اختار المؤلف عنوانا يدلل على الارتباط بين الجنس والنفس في الحياة الانسانية، وهذا الاختيار يجسد مدى الصلة الوثيقة بين النواحي الجنسية والنواحي النفسية من حياتنا، ويتجلى هذا بوضوح في المواضيع التي تناولها الكتاب والتي تشمل أوجها عديدة من النشاط الانساني والتي لم يكن بالإمكان التطرق اليها لولا هذا الرابطة الوثيقة بين الجنس وأوجه الحياة الأخرى. إن معظم الدوافع لتناول هذا الموضوع تأتي من قناعة المؤلف بأن في الجنس من المعاني والأهمية في حياتنا النفسية ماهو أعظم وأعمق مما يتبادر للذهن من مقام الجنس في الحياة. إن في الكتاب مايقتضي لأى فرد أن يلم به عن موقع حياتنا

الجنسية من حياتنا الانسانية، وعن مدى الرابطة الوثقى بين الحياتين، وهي الرابطة التي تبرر النظر إلى الإنسان على أنه المخلوق الأعلى قدرا بين الكائنات الأخرى.

وفي بحوث تمهيدية يتناول المؤلف الدافع الجنسي، والحوافز الجنسية، والاكتفاء الجنسي، والسلوك الجنسي، والحاجة للجنس، ومقررات الحياة الجنسية، والحضارة والسلوك الجنسي، والجنس والنفس. بالنسبة للدافع الجنسي، فإن كل مايمكن قوله الآن، هو الافتراض أن هنالك في الدماغ - على أكثر من مستوى - وفي الأعضاء الجنسية والتناسلية عددا من المراكز، هي التي تحدث الحاجة المتكررة للإثارة الجنسية، أما أين وكيف ومتى تبدأ الشرارة الأولى لهذا الدافع، فمازال الأمر غامضاً. وبوصول الفرد إلى الحد الأقصى من الاستجابة للحافز الجنسي (Orgasm)، فإن المراكز الخاصة بالدماغ توقف عملية تسارع الاستجابات الجنسية، ولاتتم استعادة الحد الأقصى ثانية إلا بعد فترة من الراحة، وهذا الواقع يلاحظ في الذكر أكثر مما يلاحظ في الأنثى، ويبدو لذلك بأن المركز العصبي الخاص بالسيطرة الجنسية في الدماغ هو أكثر فعالية في الذكر منه في الأنثى. وإضافة إلى أن الجنس يؤدي وظيفة التكاثر، فإنه ضرورة اجتماعية تنبع في الأساس من حاجة كل من الأنثى ومولودها الى الحماية والعناية وتوفير الطعام. ومما لاجدال فيه أن العلاقة الجنسية تعطي اللذة للمشاركين فيها، وأن هذا الشعور يتوافر بصرف النظر عن غاية العلاقة التكاثرية. وتتراوح الحياة الجنسية ضيقا واتساعا طبقا لموقع الكائن الحي في سلم التطور. وهي حياة أضيق ماتكون في الكائنات التي تتحدد فيها الحياة الجنسية بعملية التكاثر فقط . كما أنها أوسع ماتكون في الانسان المتطور الذي يكون فيه عامل التكاثر جزءا صغيرا من مضمون الحياة الجنسية، بينما الجزء الأكبر من هذا المضمون يشمل النواحي الحياتية الأخرى من اجتماعية ونفسية وحضارية يتميز بها الانسان عن غيره من الكائنات الحية. ويرى المؤلف أن تحديد نطاق الحياة الجنسية بالقاعدة البيولوجية لابد أن يحرم الفرد من استثمار طاقاته الجنسية بالتفاعل مع طاقاته النفسية، وإذا حدث فإن الشخص لابد له أن يفقد ليس فقط رموز الجنس ومعانيه وقيمة، وإنما يفقد أيضا إمكانية استعمال الجنس وسيلة للتعامل والاتصال الإنساني، على المستوى الفردي والمستوى الاجتماعي، وبدون مثل هذا التعامل والاتصال، فإن الانسان سيظل في معزل عن التحرك الحضاري، وسيظل على مستوى أدنى أو متوقف - عن النمو في عملية التطور بمضمونها النفسي والحضاري.

وبعد «بحوث تمهيدية» يتناول المؤلف «ثنائية الجنس» وهو مفهوم قديم في تصورات الفكر الانساني عن أصل كل من الجنسين، غير أن هذا المفهوم أصبح مثارا للجدل والاهتمام في السنوات الأخيرة لما يمكن أن يلقيه من ضوء على بعض الممارسات الجنسية والسلوكية في حياة البعض من الجيل المعاصر. وقد جسدت الأساطير اليونانية فرضية ثنائية الجنس في أسطورة هرم أفرودتيوس Hermaphroditus وكان شابا في غاية الحسن نصفه ذكر، ونصفه الآخر أنثى. لقد وقعت الحورية سلمسيس Salmacis في حبه عندما كان ذكرا ومن فرط حبها له وخشيتها من فراقه، طلبت من الآلهة ألاتفرقهما أبدا، فاستجابت لها بأن جمعت بين الاثنين في جسد واحد. ويرى المؤلف أن الجنسية الثنائية لاتفترض وجود فوارق عاطفية وعقلية محددة يتخذها الفرد دليلا على هويته كذكر أو أنثى، وإنما تفترض وجود قاعدة مشتركة بين الجنسين، وبدرجات متفاوتة من المشاركة، غير أن النمو الكامل للفرد ليس نمو أحد طرفي هذه الشراكة وإنما نمو الاثنين معا.

منذ فجر التاريخ وحتى زمن غير بعيد في القرن التاسع عشر والقرن العشرين، تناول الباحثون موضوع الجنس في ضوء التعاليم والمعتقدات الدينية التي يعتنقها المجتمع، أو في ضوء التقاليد المرعية والمتعاقبة فيه. ولعل من أهم العوامل الفعّالة في التوجه العلمي نحو الأمور الجنسية في هذا القرن الأبحاث التي قام بها الدكتور كنزي في منتصف هذا القرن عن السلوك الجنسي للذكور والإناث. ومع أن أهم مايعرف به كنزي هو أبحاثه عن السلوك الجنسي وتنوعاته، إلا أنه قام ببعض الأبحاث الفسيولوجية الخاصة بالعلاقات الجنسية، وهي الأبحاث التي تابعها بالمشاركة كل من وليم ماسترز وفيرجينيا جونسون. وقد استطاع الأخيران التوصل الى إجابات ومعلومات هامة بشأن فسيولوجية الجنس وقد كان لنتائج أبحاثهما أهمية عظمى في فهم السلوك الجنسي الطبيعي والمنحرف، وفي إيجاد الوسائل العلاجية الملائمة لحالات الاضطراب في السلوك الجنسي، سواء كان ذلك بالطرق الطبية أو الجراحية أو النفسية أو السلوكية.

مالت المجتمعات المختلفة عبر التاريخ الى انكار الحياة الجنسية عند الاطفال، ومازالت هذه النظرة سائدة الى حدٍّ ما، في الكثير من الحضارات على الرغم من الدراسات المتواصلة في هذا الموضوع خلال المئة سنة الأخيرة. ولعل أهم ما أفادت به الابحاث والملاحظات المختلفة في هذا الموضوع هو: أولا: إن الحياة الجنسية لاتبدأ عند البلوغ، وإنما تبدأ وبمظاهر بسيطة بعد الولادة بقليل. ثانيا: من الضروري أن نفرق بدقة بين ماهو جنسي Sexual وبين ماهو تناسلي Genital، فالأول يشمل مفهوما أوسع، ويتضمن الكثير من النشاطات التي لاعلاقة لها بالأعضاء الجنسية (التناسلية). ثالثا: إن الحياة الجنسية تتضمن عملية الحصول على اللذة في مناطق متعددة من الجسم، أو مايسمى بمناطق الشهوة Erotogenic Zones، وهي عملية توضع، في المستقبل، في خدمة التناسل. ويرتبط موضوع الجنس عند الاطفال باسم فرويد الى الحد الذي يظن فيه بأن فرويد هو أول من جاهر بالرأي بوجود الجنسية الطفولية، غير أن الحقائق التاريخية تقول ان ايزاموس داروين (جد العالم المشهور داروين) ربما يكون أول من بيّن بوضوح ملاحظاته عن الجنس عند الأطفال. ومن أهم الانتقادات التي وجهت إلى فرويد انتقادات يونج الذي أعلن عدم قناعته بنظريات فرويد عن الطاقة الجنسية بكاملها بما في ذلك الجنسية الطفولية. ومما قاله يونج: «إن الحصول على اللذة لايمكن أن يعني أبدا التساوي مع الجنس» ومما لاشك فيه أننا مازلنا في حاجة إلى أبحاث أكثر دقة وموضوعية في هذا المجال، وإلى أن يتم ذلك، فليس لنا أن ننكر وجود الحياة الجنسية في الأطفال، أو إغفال أهميتها في النمو النفسي للطفل.

وأما الدراسات عن الحياة الجنسية للأنثى فتعتبر حديثة العهد نسبيا. وتعد أول دراسة جدية في هذا المجال الدراسة التي قام بها كنزي (١٩٥٣)، وتلتها دراسة شسر (١٩٥٧)، وأبحاث ماسترز وجونسون (١٩٦٦). ومن أهم الأبحاث الحديثة بحث ايزانك (١٩٧٦) القائم على أساس قائمة استبيان مواقف المرأة نحو الجنس، وقد قامت هذه الأبحاث على عينات في مجتمعات لاتتشابه مع التركيب الاجتماعي لحضارتنا. ومع كثرة ماقدم من نظريات في هذا المجال، فإن البحث مازال في بدايته نتيجة لتشدد المرأة في الافضاء بحقائق حياتها الجنسية، وقد يمرّ وقت طويل قبل أن تقبل على ذلك بنفس الدرجة والصراحة التي يمارسها الرجل في بحث قضاياه الجنسية. وقد

يكون من نتائج تحرر المرأة من قيود الافضاء أن تصبح تلقائيا في وضع يحررها من النواهي والكوابت العديدة والمتراكمة، والتي جعلتها حتى الآن ترى نفسها شريكا مستسلما وغير فعّال في الحياة الجنسية وهي النظرة التي تخالف طبيعتها وتكمن وراء معاناتها.

لقد ساد الانطباع في الماضي بأن الاستجابة الجنسية تتكون من عمليتين أساسيتين: هما الانتصاب والقذف في الذكر، وعملية الذروة، إن حدثت، في الأنثى. ومن أوائل الذين قاموا بدراسة هذا الموضوع فيليكس روبود (١٨٥٥). ومن أهم الدراسات الحديثة في هذا المجال، الدراسة التي قام بها ماسترز وجونسون والتي تمخضت عن نشر كتابهما (الاستجابات الجنسية الانسانية Human Sexual Responses) في عام ١٩٦٨. وقد استقى الباحثان معلوماتهما عن طريق الملاحظة والرصد العلمي المباشر للعلاقة الجنسية بين الذكر والأنثى، أو بملاحظة ذلك في العمليات الجنسية التي تقتصر على الإثارة الذاتية أو الإثارة من الشريك الجنسي بدون معاشرة كاملة. وقد خلص الباحثان الى وضع تفاصيل الاستجابات الفسيولوجية الجنسية وصنفاها إلى أربعة أدوار، وهذه الأدوار وإن كانت متعاقبة إلا أنها غير عازلة، فالانتصاب عند الذكر يستمر خلال دورين أو ثلاثة، بينما الذروة في الجنسين هي أكثر تحديدا من حيث الشعور والزمن وتقع في دور واحد. والأدوار الأربعة للاستجابة كما أوردها ماسترز وجونسون هي كالتالي: دور التهيج Excitement ، ودور الهضبة Plateau، ودور الذروة Orgasm، ودور الانحلال أو الأفول Resolution.

ويكتب المؤلف عن الاستمناء حيث يرى أنه إذا أمكن إعطاء خلاصة للموقف العلمي والطبي القائم بالنسبة للاستمناء فهو أنه عملية جنسية في طبيعتها وأهدافها. وهي ممارسة عامة قل من لايمارسها في فترة أو أخرى من الحياة. ولم يثبت حتى الآن أي صحة للادعاء بأن الاستمناء يؤدي الى مرض من الأمراض التي يرد ذكرها في تصور وتحذير القائمين بها كالعمى والتدرن والنحول والجنون والصرع. غير أن الإمعان في الممارسة يمكن له أن يقلل من انتاج المني، كما أن له أن يضعف من الأداء الجنسي في بعض الأفراد، ثم أن لبعض الصور الغريبة من خيالات الممارسة وأساليب ممارستها مايمكن أن يساعد على تكوين تطبعات غير طبيعية في الحياة الجنسية، تجعل الأداء الجنسي الطبيعي في المستقبل أكثر صعوبة. وفي دراسة على طلبة الكليات في أمريكا أفاد ٨٢٪ من الذكور و٣٣٪ من الإناث بأنهم يمارسون الاستمناء، وقد أفاد اثنان من كل ثلاثة بأنهم يشعرون بالإثم والقلق وعدم الارتياح بسبب ممارسة الاستمناء (١٩٦٧). وينتقل المؤلف الى موضوع القوة الجنسية ويستعين ببعض الروايات الطريفة في هذا المجال، والتي تفيد بوجود تفاوت كبير بين البشر في القوة الجنسية، فعلى أحد الجوانب يروى عن الفيلسوف «كانت» أنه لم يضاجع امرأة في حياته. وعلى الجانب الآخر، يروى أن الروائي «سيمنون» ادعى بأنه ضاجع عشرة آلاف امرأة، أي امرأة جديدة كل خمسين ساعة. ويقال ان الآنسة «دبوا» التي عاشت قبيل الثورة الفرنسية قد أعدت فهرسا للذين ضاجعوها خلال عشرين عاما فبلغ عددهم ١٦,٥٢٧ رجلا، أي ثلاثة رجال في اليوم، وأفادت زوجة المجرم المعروف بـ «خناق بوسطن» بأنه كان يصر على مجامعتها ١٩ مرة في اليوم الواحد. ويحكى أن الامبراطورة كاترين قد أوصت بست مجامعات في

اليوم، وبأنها مارست نصيحتها بالفعل. ويرى المؤلف أن قصة ألف ليلة وليلة ودور شهريار فيها ربما يمثل العنة أكثر مما يمثل القوة.

ويتناول المؤلف العطل الجنسي Sexual Dysfunction ويرى أن هذا المصطلح هو أكثر المصطلحات اقترابا من الوفاء بحاجات الحالات التي يتضمنها الاصطلاح، بما في هذه الحالات من تنوع في الشكل أو الدرجة. ثم ان مصطلح العطل يتوافق مع المصطلحات الطبية المماثلة لحالات العطل في وظيفة أعضاء وأجهزة الجسم الأخرى. وإذا كانت حاجة الانسان للحياة الجنسية، بما يصاحب ذلك من لذة أو متعة هي حاجة طبيعية، وسواء كانت هذه الحاجة مقدرة لأغراض التكاثر وحفظ الجنس، أو أنها هبة الخالق لمتعة الانسان في الحياة، أو أنها وجدت لغايات اجتماعية وحضارية، فإن النتيجة واحدة من حيث الضرورة والأهمية التي لايمكن التعويض عنها بشكل تام ودائم. ومع أن هنالك الكثيرين ممن خبت أو انعدمت جذوتهم الجنسية، إلا ان من الخطأ أن نفترض أن انعدام الرغبة الجنسية ومظاهرها في حياتهم هو انعدام في الأصول. فقد يكون هنالك من الطاقة الجنسية مايتعذر ظهوره، ويبقى محبوسا خافيا ولكنه يظهر ويتحول الى نشاطات أخرى يعبر فيها عن وجوده وقوته سواء كان ذلك بالسلوك أو الفكر أو الابداع. ويعتبر البحث في العطل الجنسي من أصعب الأمور التي يعانيها الطب في تعامله مع القانون، إن الذي يحدث عادة هو أن يحال الرجل الى الفحص الطبي، وإحالة القضاء للرجل دون الأنثى يحمل في طياته الاعتقاد عند المشرّع أن الرجل هو مفتاح الحياة الجنسية. ومثل هذا الاعتقاد خطأ لغوي وفعلي. فالعنة لاتنطبق على الرجل فقط وإنما على المرأة أيضا.

ويقوم البحث في موضوع الانحراف الجنسي على أساس أن هنالك نمطا معينا من الحياة الجنسية يتحدد بالعلاقة البايولوجية بين الجنسين وبالطريقة التي تضمن تحقيق هذه العلاقة. وكان من نتائج التقدم في فهم الابتعاد عن النمط الجنسي المقبول، أن قل استعمال مصطلح الشذوذ الجنسي Perversion وحل مكانه مصطلح الانحراف الجنسي Deviation، والفرق بينهما هو الفرق بين الخروج على الشيء، والابتعاد عنه بدرجات متفاوتة. والذي حدث بعد ذلك، هو التقليص المستمر لما يقع تحت الانحراف من سلوك جنسي، وعُدّ الكثير من مظاهر هذا السلوك تنوعا جنسيا لا انحرافا، ونظر الى هذا التنوع على أنه أمر طبيعي في حياة انسان يتميز عن غيره من الكائنات بالرغبة في البحث والاكتشاف وبهذه الميزة العقلية من تأثير على العاطفة والسلوك. وبفقدان الانحراف لمعظم ماكان يقع تحته من سلوك جنسي أصبحت حدود الانحراف ضيقة، مما اقتضى تغيير مصطلح الانحراف الى مصطلح الأقليات الجنسية Sexual Minorities وهو مصطلح لاينبذ سالكوه. ويتعين على الطب أن يوفق بين الذين يرون أن الحياة الجنسية الطبيعية للانسان تحتمل جميع أشكال التنوع، وبين الذين يرون أن كل مايخرج على النمط المألوف هو انحراف. ومن الواضح أنه يتعذر على الطب التوصل إلى مثل هذا التوفيق مع عدم وجود مقياس ثابت للسلوك الجنسي. وينظر البعض الى تدخل الطب في مجالين هامين من السلوك الجنسي هما الاستمناء والجنسية المثلية، باعتباره تدخلاً للطب فيما لايعنيه. ولمثل هذه النظرة أن تمتد فتشمل أنماطاً كثيرة مما يعد الآن انحرافا جنسيا، ويمكن أن يصل ذلك الامتداد الى أن مانسميه انحرافا ماهو إلا

الطريقة الممكنة للفرد للتوصل إلى إرضاء دوافع غريزته الجنسية، وأن لاضرر من ذلك مادامت طريقة الإرضاء تتم بالتراضي، ولاتؤدي إلى إيذاء أحد من المشاركين فيها، أو للمجتمع بشكل عام. ثم ينتقل المؤلف الى دراسة العلاقة بين الألم والجنس (السادية والماسوشية)، والجنسية المثلية في الذكور والإناث (السحاقية)، والمحرمات الجنسية، اضافة الى الطرق المختلفة لعلاج الاضطرابات الجنسية.

لا أحد يستطيع الإدعاء بأن لاموقف له من الأمور الجنسية، وكذلك فإن لكل حضارة موقفها المتميز من هذه القضايا. ويرى المؤلف أن الاستثار والرمز عمليتان ضروريتان لتطوير الغريزة الجنسية من مجالها البيولوجي إلى المجال الاجتماعي والنفسي والحضاري. ثم يقدم بعض النماذج من مظاهر الحياة الجنسية في حياة بعض المجتمعات. وهذه المجتمعات تظهر في حياتها الجنسية فعل عاملي الاستثار والرمز الجنسي. وإذا كانت هنالك أوجه اختلاف في السلوك الجنسي ومواقف هذه المجتمعات منه فإن مثل هذا الاختلاف منتظر ومسوغ بسبب التفاوت الممكن في عملية تطوير عاملي الاستثار والرمز في حياة وتاريخ هذه المجتمعات، ذلك أن تطوير هذين العاملين لايمكن النظر إليه على أنه عملية متواصلة ومفردة، بل انه تطور يخضع لمؤثرات حياتية أخرى ربما لاتتشابه أو تتزامن في حياة شعوب ومجتمعات أخرى. وعلى العموم فإن الحضارات العريقة، الشرقية والغربية، قد اتخذت مواقف معلنة ومتقاربة من الأمور الجنسية، ومعظم هذه الحضارات التزمت بمقياس واحد معلن يتضمن تجنب العلاقة الجنسية إلا ضمن العلاقة الزوجية. غير أن بعض الحضارات، وفي فترات معينة من مسيرتها، قد تبنت أكثر من مقياس للسلوك الجنسي، فهي وإن عملت علنا بالمقياس الأول، إلا انها تسامحت وقبلت بمبدأ الحرية الجنسية للرجل خارج نطاق الزواج، ولم تسمح به للمرأة، أو أنها أعطت مثل هذه الحرية للرجل، غير أنها حددته للمرأة فقط في ظروف تهيىء للزواج. وهذا التنوع في المقاييس يوضح أثر القيم السائدة على المواقف التي يتخذها المجتمع بشأن السلوك الجنسي.

وفي النهاية يتناول المؤلف مواقف الذكر والأنثى من الأمور الجنسية والفروق بينهما في السلوك الجنسي والجاذبية الجنسية، إضافة الى علاقة الجنس بالحب والفن والحضارة والابداع.

يمثل كتاب «الجنس والنفس في الحياة الانسانية» للدكتور «علي كمال» واحدا من أهم المراجعات في أدبيات الطب النفسي، التي تسد ثغرة في المكتبة العربية في معرفة الحياة الجنسية وعلاقتها بأشكال الحياة الأخرى. ويعتمد المؤلف على أحدث الأبحاث العلمية التي تدرس الأمور الجنسية، ومع ذلك، فقد أنجز كتابه في لغة عربية دقيقة تخلو من الجفاف دون أن يشكو عجز لغته عن استيعاب لغة الأبحاث الحديثة ودون أن يشكو من صعوبة ترجمة المصطلح العلمي. يضاف الى ذلك اهتمام المؤلف بدراسة موقف الحضارات المختلفة من الأمور الجنسية وبعلاقة الجنس بمختلف أشكال الابداع. واضافة الى الفائدة العلمية، فإن الكتاب يعلن ـ بشكل ضمني ـ أن لغتنا العربية لاتعجز ـ على يد عالم متمكن ـ عن استيعاب أحدث الأبحاث في مجالات العلم المختلفة.

مراجعة : عبدالمقصود عبدالكريم

جمهورية مصر العربية

Susan Letween, **The Postponed Generation,** Moro. S.A. 1985, 252 P.

سوزان ليتوين، الجيل المؤجل، مورو، الولايات المتحدة، ١٩٨٥، ٢٥٢ ص.

صدر مؤخرا كتاب بعنوان «الجيل المؤجل» كتبته كاتبة امريكية تدعى سوزان ليتون وموضوع هذا الكتاب هو هذا الجيل من الشباب الأمريكي اليافع. ومعظم هؤلاء الشباب لا تزيد أعمارهم عن العشرينات وينحدرون من طبقات متوسطة وقد أنهوا دراستهم الجامعية أو هم على وشك انهائها.

وتصف الكاتبة هذا الجيل «بالجيل المتميز» إذ أن هذا الجيل تمتع بامتيازات كثيرة لم يحلم بها جيل من قبل. ومع كل هذه الامتيازات التي تفوق الخيال، إلا أن هذا الجيل من الشباب عاجز تماما بعد تخرجه وانطلاقه خارج أسوار الجامعة عن مواجهة الحياة التي يحياها الكبار بحقائقها المريرة في مجتمع تغير تغيراً شاملا واقتصاد اعتراه تغير سحيق وذلك منذ أن بدأت توقعاتهم بالنسبة لحياتهم المستقبلية في الوظيفة في الظهور والتكوين.

وهؤلاء الشباب، في واقع الأمر، أطفال الستينات، فالكثير منهم ولدوا في هذا العقد الذي اتسم بالهياج والاضطراب وأعمال الشعب الطلابية والتمزق الذي عانى منه غالبية الشباب في هذه الحقبة من الزمن. وتربى هذا الرعيل من البشر في جو ثقافة اتسمت بالاستهلاكية والتبديد، ومناخ ترعرع فيه حب الشباب (وما يصاحب هذه الفترة من الحياة من نشاط وحيوية متدفقة) الى درجة كبيرة وصلت الى حد العبادة. وصاحب هذه الثقافة الاستهلاكية ثقافة اخرى بديلة كان من أهم افتراضاتها حق الشباب في إشباع رغباتهم الذاتية وحقهم في اختيار ما يتفق وأهواءهم وحقهم في الوصول الى السلطة والتمتع بالنفوذ والقوة بل وحقهم ايضا في تجاوز ما تفرضه الحياة العادية من قيود على الانسان.

ولقد تميز هذا الجيل بوجه عام بالعيش في ثراء، والتمتع براحة البال في مجتمع يتصف حقا بالمساواة والحرية والانفتاح والانطلاقية والتحرر من القيود بشكل لم يشهده أي من الأجيال السابقة. ويميل هذا الجيل أيضا الى الايمان بأنهم جيل خاص وفريد من نوعه، هذا الايمان الذي نغرسه فيهم وينميه ويشجعهم عليه آباؤهم ومدرسوهم. هذا علاوة على تغذيتهم بالايمان بأحقيتهم بطبيعة الحال في حياة موسرة يشبعون فيها رغباتهم وأهواءهم ولا يشعرون فيها بالحرمان والمقاساة التي يشعر بها الشباب في مجتمعات الدول الفقيرة.

وتقول الكاتبة ان هذا النوع من الحياة يعد في الحقيقة السبيل أو الطريق الى الكارثة، وبخاصة في عقد مثل الثمانينات، تلك الحقبة التي أصبح فيها الواقع لا يبعث على السرور.كما أنه اصبح يختلف كل الاختلاف عما كان عليه في الستينات. فلقد نشأ الأطفال على الاعتقاد بأن العالم سيسلم اليهم في سلة وأن الامور ستكون ميسرة بالنسبة لهم. كما أنهم لقنوا بأن تكون السعادة

والابتهاج رائدهم وأن يكون شغلهم الشاغل هو النمو وأن يزدادوا قوة وحكمة. أما مستقبل حياتهم والسعي وراء هدف محدد حتى يتقلدوا وظائف يكسبون منها رزقهم ليعيشوا حياتهم فلم يكن بذات أهمة. وسرعان ما كبروا وأدركوا ان الواقع والحياة خارج أسوار المدرسة والجامعة تختلف كل الاختلاف عما كانوا يظنون.

فعالم اليوم يختلف عن عالم الأمس. فهو عالم يتضاعف فيه خريجو الجامعات يوما عن يوم حتى أن عدد الخريجين من الجامعة قد وصل الى ضعف عدد الوظائف المناسبة لهم والتي يمكن شغلها في أسواق العمالة. ولقد أدرك الشباب ايضا أن الفتيات خريجات الجامعة قد دخلن ايضا اسواق العمالة بدلا من بقائهن في البيوت لرعاية أسرهم. والحقيقة المرة التي صدمت الشباب من خريجي كليات الآداب والعلوم الانسانية هي أن فرص العمل قد تضاءلت بالنسبة لهم بينما توفرت هذه الفرص للمهندسين والمتخصصين في الكمبيوترات. وكان ذلك على عكس ما كان يتوقعه الشباب، فلقد ظنوا أنهم سيكونون موضع تقدير واحترام من قبل المجتمع الخارجي تماما كما كانوا من قبل مدرسيهم

والنتيجة هي أنه عندما يغادر هؤلاء الشباب أسوار الجامعة ويدخلون سوق العمالة، فان الكثيرين منهم يخضعون لما يسميه علماء الاجتماع بالحركية الهابطة وهي حالة معاناة نفسية يتعلم فيها الشباب ان الحياة لن تقدم لهم ما كانوا يتوقعونه، هذا اضافة الى شعورهم بأنهم لن يحصلوا على الدخل الذي كان يحصل عليه آباؤهم، كما أنهم لن يصلوا الى المنزلة (أو المركز الاجتماعي) التي كان يتمتع به آباؤهم.

وتناقش الكاتبة ليتون هذه القضية مع فتاة تدعى «الكسا» وفتى يدعى «ايريك» ويخبرها ايريك بأن كل الشباب يسعى الى تحجيم الأهداف وذلك بعد التخرج من الجامعة. وعملية التحجيم هذه تقضي على شعور الشخص بمكانته وفرديته. فلم يعد الشباب يشعر، كما كان يشعر في الماضي بأنه في مكانة عالية. ويتساءل ايريك، عن ماهية وهوية الأشخاص الذين زرعوا في الشباب هذا الشعور ومدى مسئوليتهم عن غرس هذا الشعور. ويقول ان هذا الشعور لابد وانه كان شعورا ضمنيا وذلك في العقد الذي وقعه شباب هذا الجيل مع الحياة. وتخبر الكسا الكاتبة أن هذه هي حال الشباب في هذه الأيام، فشعورهم واحد على الرغم من بعد المسافة التي تفصلهم في الولايات المتحدة. فهي مثلا نمت وترعرعت في مكان يبعد آلاف الأميال عن المكان الذي نما فيه زميلها ايريك، ولكنهما متشابهان في خلفيتهما حيث أنهما عاشا حياة مشرقة. ويبدو أن المشكلة نفسها تسمعها وتتردد كثيرا على ألسنة الكثير من الشباب وذلك في القصص التي يرددونها حتى أنها أصبحت شيئا مألوفا يعرفه الجميع.

وتقول الكاتبة ليتون أن كلا من ايريك والكسا اختارا تخصصات عند التحاقهم بالجامعة تؤهلهما للحصول على وظائف يقتاتان منها عيشهما. وقد افترضا، كما افترض بقية شباب هذا الجيل ان النجاح سيحل بالحصول على الدرجة الجامعية. والحقيقة التي لا مفر من الاعتراف بها هي أن هؤلاء الشباب عندما التحقوا بالجامعة لم يدققوا في اختيار التخصص الذي يلائمهم، وإنما

كان اختيارهم له بدون تخطيط او بمحض الصدفة. ويكره هؤلاء الشباب فكرة الانتقال أو الرحيل الى مكان جديد ولا يطيقون تغيير ما تعودوا على اختياره من أماكن العيش. كما أنهم عولوا على العيش في أماكن تتسم بالترف والأناقة.والحقيقة أيضا أن هذا الجيل ليس كجيل الرواد الأوائل الذين جاءوا الى أمريكا والذين قاسوا من شظف العيش. فهو جيل صبية أفعمت صدورهم بشعور متدفق بأحقيتهم في التمتع بمباهج الحياة و كانوا أبعد الناس عن الشعور بالواقع الذي يعيشونه.

وعلى الرغم من أن هذا الجيل من الشباب قد قضى أربع سنوات بين أسوار الجامعة يتلقى التعليم إلا أنه جيل غير مثقف على نحو ملفت للانتباه. وتشير الكاتبة الى تقرير صدر عن الهيئة القومية للتفوق في التعليم فتقول «لو تصفحنا التاريخ الأمريكي لوجدنا أن كل جيل من الأميركيين قد برز وتفوق وتقدم على الجيل الذي سبقه في مجال التعليم والتربية والتقدم الاقتصادي. اما الجيل الحالي من الشباب فلم يسبق لأمريكا أن شهدت مثله في كل تاريخها. فها هو جيل لا يمكننا أن نتوقع منه أن تكون مهاراته التعليمية التي اكتسبها أفضل بأي حال من الأحوال من تلك التي كان يتمتع بها آباؤه ولا أن تضاهيها.

هذا ناهيك عن أن هذه المهارات,لا يمكن أن تدنو أو تقترب من مهارات الجيل السابق. فالجامعة بالنسبة للكثير من أفراد هذا الجيل لم تعد مؤسسة تعنى بالتعليم العالي كما تعني بالتعليم العلاجي «remedial». والحقيقة المرة التي لا مناص من مواجهتها وكذلك التفسير البسيط لذلك والذي يمكن أن يصدم الكثير من الناس بقسوته هو أن الغالبية من شباب الجيل الحالي التحقوا بالجامعة لا لأن لديهم الاستعداد لخوض مرحلة التعليم العالي ولكن لأن المجتمع الأمريكي أعطى لهم حق الالتحاق بهذه المؤسسة التعليمية.

وتسرد الكاتبة في كتابها وصفا شائقا قام على تقديمه شخص قضى ثلاثين سنة على اتصال واحتكاك مستمر بطلبة الجامعات الأمريكية من الجيل الحالي. ويقول هذا الشخص «انهم لا يقرأون» انهم لا يقرأون حتى الصحف (عدا، بالطبع، الأخبار الرياضية والقصص الهزلية). وهم في جهل مطبق بالنسبة لمعرفة الشخصيات العالمية. فاذا سألتهم مثلا عن ألبرت شويتزر أو برتراند رسل، فانهم يجيبونك الاجابة المعهودة وهي أنهم لم يدرسوا هذا المقرر من قبل. والحديث الدائر بين هؤلاء الطلبة لا يخرج عن مدى الادراك والفهم والمعرفة الخاصة والقريبة منهم. فلا تجمعهم خلفية من المعارف التثقيفية التي يمكن أن يلجأوا إليها ويعتمدوا عليها كمعين دائم. فحديثهم، المخيب للآمال، خال تماما من حب الفضول العقلاني، ذلك الفضول الذي ينبع من العقل لا العاطفة. كما أن أحاديثهم تخلو أيضا من اهتمامهم بالمشكلات الاجتماعية، فكلها تنصب على الرياضة وما يعرضه التلفزيون من برامج والقليل من القيل والقال عما يحدث بالنسبة للرفاق. والمدهش حقا أن معرفتهم للتلفزيون وبرامجه تدعو للذهول. وغالبا ما يطلقون على أنفسهم الأولاد الصغار. وليس هذا غريباً فمدربو الكرة يشيرون الى لاعبي الكرة ذوي الأجسام الضخمة من طلبة الجامعات الأمريكية بالأولاد الصغار. ويستطرد هذا الشخص قائلا «اذكر اننا كنا نكره كل من يلقبوننا بالأولاد الصغار أثناء دراستنا بكلية الطب باسكتلندا. ولقد كانت هذه الكراهية

شديدة لدرجة أنه لو كان بامكاننا القضاء عليهم، لكنا فعلنا ذلك». ويختتم قائلا «لقد كنت مخولا، أثناء اشرافي على هؤلاء الطلبة، بسلطة الحاق واحد منهم باصلاحية للأمراض العقلية. ولقد كنت كثيرا ما أتساءل: متى سيتحمل شباب هذا الجيل المسئولية؟»

ولعل هذا السؤال واحد من الأسئلة الهامة التي تستحق الاجابة عنها. والاجابة عن هذا السؤال ليست مشجعة على الاطلاق بالنسبة للشباب ولآبائهم وللمجتمع الذين سيحتلون مكانا فيه إن آجلا أو عاجلا. فبدلا من أن يواجه شباب هذا الجيل المسئوليات الجسام التي يجب أن يتحملوها عندما يتخرجون في المدارس والجامعات وبدلا من مواجهتهم لحقائق الحياة من البداية، فان الكثير من هذا الجيل يتفادون هذه المسئوليات ويتجنبون تلك الحقائق.

ويبدو أن بعض الشباب يتفادون مسئولية مواجهة الحياة بحقائقها المريرة وذلك عن طريق إطالة سنوات الدراسة بالجامعة حتى بعد الانتهاء من الوفاء بالمتطلبات اللازمة للتخرج والحصول على درجة جامعية. ويحاول البعض الآخر الالتحاق بمدارس مهنية او الاستمرار في الجامعة بغية الحصول على درجة أعلى من الليسانس أو البكالوريوس. وأما الفريق الثالث من الشباب فهو فريق لاهم له إلا شغل وظائف متعددة ينظرون اليها على أنها وظائف لا تتناسب ومقدراتهم وأنهم أرفع من أن يعملوا بها، هذا علاوة على رفضهم الالتزام بالدخول في وظيفة دائمة تتناسب ومؤهلاتهم وتتواءم وقدراتهم. وتبدي كاتبة الكتاب ملاحظة سليمة عن هؤلاء الشباب فتقول «إن الالتزام يتطلب اختيار شيء والاقتناع به والتخلي عن شيء آخر في مقابله». ويحاول الكثير من شباب اليوم تفادي هذا الخيار بطريقة تحايلية أو بأخرى، وبهذا يتجنبون دخول معترك حياة الكبار.

وعلى ذلك يستمر بقاء شباب هذا الجيل في عالم يطلق عليه عالم المراهقين، فهم يتصرفون كالمراهقين (إن لم يكونوا هم في الحقيقة مراهقين). «فشباب العشرين والثلاثين من هذا الجيل يستمر في العيش مع آبائهم ولا يريد مطلقا تحمل أي من أعباء الحياة بمفردهم. و يظل هؤلاء، بطريقة أو بأخرى، يتصرفون كالأطفال ويبدو ذلك واضحا من ارتباطهم العاطفي بآبائهم واعتمادهم حاليا عليهم في كل الأمور». وتقول الكاتبة ليتوين في كتابها إن المدة التي يستغرقها الشاب في النمو في الثقافة الأمريكية تقرب من العشر سنوات (وهذا لا ينطبق بالطبع على خريجي الجامعات من الشباب الأمريكي الذي يلتحق بوظائف مجزية ومغرية في حقل التكنولوجيا المزدهر). وتقارن الكاتبة شباب الجيل الماضي بشباب الجيل الحالي فتقول إن شباب الجيل الماضي، كان يدخل عالم البلوغ وذلك بمجرد تخرجه من الجامعة و التحاقه بعمل. وعلى العكس من ذلك لا يمكن لشباب الجيل الحالي دخول عالم البالغين بعد التخرج مباشرة ويتفادى دخول هذا العالم بكل الطرق، ويتمادى في تجنبه دخول معترك الحياة حتى بلوغه سن الثلاثين ، والأدهى من ذلك أنه يحاول إيهام نفسه بأن شيئا ما غير متوقع يمكن أن يحدث.

وعلى الرغم من القسوة التي تتسم بها الصورة التفصيلية التي رسمتها الكاتبة ليتوين لشباب هذا الجيل، إلا أنها في النهاية رضخت لتحليلها لهذا الشباب على هذه الصورة ولم تحاول أن تخفف من هذه القسوة. وتتلخص نصيحتها للآباء في أن يتقبلوا الواقع ويدعوا الأمور تجري مجراها الطبيعي ويواجهوا الحقيقة المرة ومفادها أن الدخول الى حياة البلوغ يحدث في فترة متأخرة وذلك

بالنسبة لشباب هذا الجيل. وتأمل الكاتبة أن الشباب الذي اتسع الوقت لديه للتفكير واستطلاع الأمور والتجريب لابد أن يصل حتما الى بلوغه المتأخر وهو مدرك بماهيته وذلك يمكنه من أن يتفادى مواجهة الأزمات التي تحدث في منتصف حياته.

ولكن يبدو أن النصيحة والتكهنات التي أوردتها الكاتبة في كتابها لا تبدو سليمة. فعلى الرغم من أنها كانت مصيبة في قولها أن الآباء لا يمكنهم أن يناكدوا أولادهم ويزعجوهم وذلك باقحامهم في عالم البلوغ حتى يستقلوا عنهم ويتوقفوا عن أن يصبحوا عالة عليهم، إلا أن الأمور لا يبدو أنها تصلح اذا ما استمر الآباء في تدعيم التراخي والكسل والتردد الذي يتسم به أبناؤهم. وليس هناك داع للتفاؤل بالنسبة لامكانيات هؤلاء الشباب الذين ينقصهم التعليم وفهم أنفسهم ولكنهم مشحونون بالتوقعات والرضا الذاتي.

ومن المؤسف أن تنهي ليتوين كتابها بلهجة مفعمة بالاعتذار والدفاع إذ أن الكتاب يعد عملا دقيقا ملهما. وعلى الرغم من أن الاستنتاجات التي وصلت اليها الكاتبة تدعو للكآبة والحزن، إلا أنها استنتاجات لا مفر من مواجهتها. وتقول الكاتبة إنه على الرغم من طيبة القلب التي يتحلى بها الكثير من هؤلاء الشباب، وعلى الرغم من كونهم مدعاة للاعجاب والحب، إلا أنهم يعيشون في عالم يبدو أنه لن يتحق، فهم مشغولون بأنفسهم ولا يدرون شيئا أو بمعنى آخر لا يعون القيمة الحقيقية للمال أو العمل الذي يأتي بهذا المال. وهم حتما سيسقطون، وعندما تأتي هذه السقطة، فإنهم سيصابون بأذى كبير وسيشملنا هذا الأذى ويعم كل الناس.

مراجعة: علي محمد السيد
مركز اللغات ـ جامعة الكويت

Paula Michal Johnson, **Saying Good-Bye: A Manager's Guide to Employee Dismissal,** Scott, Forsemen Co., (Glenview, Illinois) 1985, 130 P.

بولا ميشال جونسون، كيف تقول مع السلامة: دليل المدير لفصل الموظفين، شركة سكوت وفورسمان، جليفيو، الينوي، ١٩٨٥، ١٣٠ ص

مقدمة:

كثرت حالات إنهاء خدمات العاملين الأجانب في دول الخليج العربية خلال السنتين الماضيتين. وتعود أسباب ذلك، بشكل أساسي إلى انخفاض ايراداتها من الزيت، وإلى إنشاء معظم مشاريع البنية الأساسية التي تحتاجها. وقد صاحب عمليات الفصل الكثيرة، حدوث حالات استغناء عن خدمات بعض العاملين بطرق غير نظامية ومؤلمة.

وقد وجدت في هذا الكتاب أفكاراً ومقترحات عملية تعالج موضوع فصل العاملين، رأيت أن أقدمها للمديرين الذين يتخذون القرارات الصعبة، التي تتضمن إنهاء خدمات العاملين، ليستفيد منها، ولكي تتم عملية الفصل بطريقة نظامية، وعادلة، وإنسانية، وغير مؤلمة للعاملين.

محتويات الكتاب:

يقع هذا الكتاب في (١٣٠) صفحة، ويتكون من ستة فصول بالإضافة إلى مقدمة وفهرس وملحق. وقد تناولت المؤلفة في فصوله موضوع إنهاء خدمات العاملين، وبينت الأسباب المؤدية إليها، والمشكلات الناتجة عنها، وقدمت الحلول والارشادات لمعالجتها. وسأقدم فيما يلي عرضاً موجزاً لمحتويات فصول الكتاب.

الفصل الأول

يتضمن الفصل الأول الأسباب التي توجب الاهتمام بموضوع إنهاء خدمات الموظفين، وتحددها المؤلفة فيما يلي:

١ ـ **التكاليف المالية**: وتتمثل في التكاليف المالية التي تتحملها المنظمة لاختيار وتعيين موظف جديد، ليحل محل الموظف الذي أنهيت خدماته. وتشمل تكاليف الإعلان عن الوظيفة، واستقبال طلبات المتقدمين لشغلها، ودراسة تلك الطلبات، وإجراء المقابلات الشخصية، ثم اختيار الموظفين، وتعيينهم، وتدريبهم لإعدادهم للقيام بالعمل. يضاف إلى ذلك، خسارة المنظمة المتمثلة في الاستثمار السابق في الموظف الذي أنهيت خدماته.

وتذكر المؤلفة في هذا الخصوص أرقاماً عن التكاليف التي تتحملها شركات أمريكية نتيجة لإنهاء خدمات موظفين وتعيين موظفين جدد بدلهم. فأمين صندوق في بنك يكلف حوالي (٢٥٠٠) دولار أمريكي، وسكرتير في شركة بترولية يكلف حوالي (١٨٠٠٠) دولار، ومدير في شركة بترولية يكلف حوالي (٧٣٠٠) دولار.

من ذلك يتضح أن هناك تكلفة مالية عالية تتحملها المنظمة بسبب إنهاء خدمات الموظفين، أو استقالاتهم، من أعمالهم.

٢ ـ **التكاليف القضائية**: وتنتج بسبب لجوء بعض الموظفين المفصولين من أعمالهم، بطرق تعسفية، وغير قانونية، إلى المحاكم. وتتحمل المنظمات، بسبب ذلك، تكاليف مالية عالية للمحامين للدفاع عن المنظمات في المحاكم. يضاف إلى ذلك ما يضيع من وقت وجهود المسئولين في الإدلاء بشهاداتهم أمام القضاة في المحاكم.

٣ ـ **تكاليف الانتقام**: ينتقم بعض الموظفين المفصولين، الذين تسيء المنظمات معاملتهم، بأشكال متنوعة: كسرقة وثائق هامة من المنظمة، أو سرقة ممتلكات مادية لها، أو تسريب معلومات سرية هامة عنها لشركات منافسة لها، أو تهديد المديرين فيها بالانتقام من أشخاصهم، أو تخريب ممتلكات الشركة الغالية أو أجهزتها وآلياتها.

٤ ـ **التكاليف النفسية**: وتتمثل في الشعور النفسي السيء الذي ينتاب الموظفين الباقين على رأس العمل في المنظمة، لدى علمهم بإنهاء خدمات زملائهم، بطرق غير نظامية وغير عادلة. وآثار ذلك السلبية عليهم، وعلى روحهم المعنوية، وعلى إنتاجيتهم في أعمالهم.

وبالرغم من الأسباب والتكاليف المذكورة سابقاً، فإن المؤلفة ترى أن ذلك يجب أن لا يثني المديرين عن إنهاء خدمات الموظفين الذين يستحقون ذلك حسب أنظمة ولوائح وتعليمات المنظمات. فإنهاء خدمات الموظفين، قد يكون علاجاً لبعض المشكلات، أو تصحيحاً لبعض الأخطاء، التي ارتكبت أثناء عمليات اختيار الموظفين، في المقابلات الشخصية، أو في تقويم أدائهم، مما يؤدي إلى تحسين قرارات الإدارة العليا مستبقلا، فيما يتعلق باختيار الموظفين، وتقويم ادائهم.

الفصل الثاني: تناقش المؤلفة في هذا الفصل موضوع مقابلة إنهاء الخدمة وتعتبرها مهمة أساسية للمديرين. وترى أن إبلاغ الموظف بإنهاء خدمته يجب ألا يكون بالهاتف، أو بواسطة خطاب يسلم إليه، وتعتبر هذه الوسائل، غير مناسبة، وتتصف بالخوف والجبن. وتؤكد أهمية إجراء مقابلة إنهاء خدمة مع الموظف المستغنى عن خدماته، فإجراء مقابلة إنهاء خدمة بطريقة عادلة وحكيمة، تكسب المديرين احترام الموظفين الباقين على رأس العمل في المنظمة، وتؤدي إلى زيادة الانتاجية فيها، خصوصاً إذا كانت أسباب إنهاء الخدمة هي ضعف أداء الموظف، أو ارتكاب مخالفات خطيرة. وإن عدم عقاب المقصرين والمخالفين يؤدي إلى نتائج سلبية في المنظمة.

أما أسباب إنهاء خدمات الموظفين فتوجزها المؤلفة في الآتي:

١ ـ المشكلات المالية والاقتصادية: يتم الاستغناء عن خدمات العاملين اذا واجهت المنظمة مشكلات مالية واقتصادية كتقليص في أعمالها، وانخفاض في الطلب على خدماتها أو سلعها، وانخفاض إيراداتها، وتحقيق خسائر لها.

٢ ـ مخالفة الأنظمة واللوائح والتعليمات: وتتمثل في السرقة، وأخذ الرشوة، والاحتيال، والمشاجرة فهذه المخالفات تؤدي إلى إنهاء الخدمة، وأحيانا إلى السجن، وفرض العقوبات المالية على المخالفين.

٣ ـ عدم الكفاءة في العمل: وتبدو واضحة في عدم قدرة العاملين على القيام بمهام أعمالهم، على الوجه المطلوب، كما يتضمنه الوصف الوظيفي للعمل، وحسب معدلات الأداء المعتمدة في المنظمة.

وتقدم المؤلفة بعض **الإرشادات** للمديرين، عند إجراء مقابلات إنهاء الخدمة للعاملين، وتتلخص في الآتي:

١ ـ يجب عقد مقابلات إنهاء الخدمة في مكاتب خاصة، وأن لا تعقد في أمكنة، أو مكاتب مفتوحة، يتواجد فيها عدد من الموظفين الآخرين.

٢ ـ يراعى ألا يبلّغ الموظف بإنهاء خدماته في نهاية الأسبوع، لأن هذا يكون أكثر إيلاماً له، ويعكر صفوه طيلة مدة العطلة الأسبوعية. ويفضل أن يبلغ في بداية الأسبوع، ليعطى

الفرصة للتفكير بهدوء في التقدم للعمل في وظيفة أخرى، في منظمة أخرى، وليبدأ في إجراء الاتصالات بهذا الشأن.

٣ - تأكد من أن الموظف قد تم إبلاغه عند تعيينه بجمع الأنظمة واللوائح والتعليمات المرعية في المنظمة.

٤ - تأكد من أن الموظف قد أُبلغ في السابق بجميع المخالفات التي ارتكبها وبتوقيعه على التنبيهات والإنذارات السابقة الموجهة إليه.

٥ - خطط لإجراء مقابلة إنهاء الخدمة مع الموظف ولا سيما في بدايتها، ووسطها، ونهايتها.

٦ - تحلَّ بالهدوء والصبر عند إجراء المقابلة لأنه ربما تصدر عن الموظف المفصول بعض التصرفات، والأقوال غير المتوقعة.

٧ - شجع الموظف على الحديث، وحاول توضيح الأسباب الحقيقية لإنهاء خدماته.

٨ - تأكد من أنه لا توجد لدى الموظف المفصول وثائق هامة، أو آلات وأجهزة غالية الثمن، قبل إجراء المقابلة معه، لأنه ربما يحاول الانتقام من المنظمة وممتلكاتها بعد إنهاء خدماته.

٩ - توقع تصرفات وسلوك الموظف، واستعن برجال الأمن، إذا كنت تتوقع أن الموظف سيثير المشكلات، أو سيقوم بالاعتداء على ممتلكات المنظمة.

١٠- تجنب أن يتم ابلاغ الموظف بإنهاء خدماته بالهاتف أو برسالة ترسل إليه.

١١- عامل الموظف الذي سيفقد وظيفته أثناء المقابلة بكل احترام وتقدير.

١٢- حاول أن تكون مدة المقابلة قصيرة، لأن المقابلة الطويلة تطيل مدة المعاناة، والألم، للطرفين.

الفصل الثالث:

يتضمن هذا الفصل ارشادات ونصائح للمديرين لمراعاتها أثناء تنفيذ مقابلات إنهاء الخدمة. وفيه تؤكد المؤلفة وجوب وضع خطة للمقابلة، وجمع معلومات كافية عن الموظف قبل إجراء المقابلة معه، وذلك بدارسة ملفه الشخصي، والحصول على معلومات تفصيلية عن المخالفات السابقة التي ارتكبها الموظف، وعن الأسباب التي أدت إلى اتخاذ قرار بإنهاء خدماته.

وتقترح المؤلفة وجوب اتباع عدة طرق لمقابلة إنهاء الخدمة. وترى أن أسباب إنهاء الخدمة تحدد الطريقة والخطة التي ستنفذ بموجبها المقابلة. فإذا كان إنهاء الخدمة لأسباب مالية واقتصادية تواجهها المنظمة، فإنه يجب توضيح هذه الأسباب للموظفين، وبيان الإجراءات التي ستتخذها المنظمة قبل بداية التنفيذ بمدة شهرين. ويعطي الموظفون المفصولون خطابات توصية، ويزودون بمعلومات عن فرص العمل الأخرى المتوفرة في المنطقة. وعند تحسن الأوضاع المالية للمنظمة، فإنه تتاح الفرصة للموظفين السابقين للعودة إلى أعمالهم في المنظمة وإذا كان إنهاء الخدمة بسبب عدم الكفاءة، فيجب أن يقدم المدير الدليل على عدم كفاءة الموظف، ويبين ما تم بشأن الموظف في الماضي، كأن يكون قد أجري له تقويم سابق لقدراته ومهاراته، وكانت نتيجة تقويمه بتقدير ضعيف (مثلاً)، وأنه أعلم بتلك النتيجة، إلا أن أداءه لم يتحسن، ولم يتمكن من الوصول بأدائه إلى متطلبات الوظيفة خلال المدة المحددة له. أما إذا كان إنهاء الخدمة بسبب مخالفات مرتكبة

لأنظمة ولوائح وتعليمات العمل، فيجب في هذه الحالة مراعاة العدالة في تطبيق العقوبات على الموظفين المخالفين، وأن يكون التطبيق شاملاً على جميع المخالفين بدون استثناء. وإلا فإن المدير سيكون عرضة للنقد والتجريح في المستقبل.

وفي ختام الفصل تبين الكاتبة كيفية إبلاغ الموظف بإنهاء خدماته، وترى أن يكون ابلاغ الموظف بشكل مباشر، توضح له أسباب إنهاء خدماته مع ذكر المخالفات التي ارتكبها، كما تبين له حقوقه المترتبة له على الشركة، والإجراءات المتبعة لتصفية تلك الحقوق، وأخيرا يتم ختام المقابلة بطريقة دبلوماسية، مع التمنيات له بحظ سعيد في منظمة أخرى.

الفصل الرابع:

يلقي هذا الفصل بعض الضوء على الصعوبات والمشكلات التي تواجه الموظف المفصول من العمل. فقد بينت المؤلفة بأن الموظف المفصول يواجه مشكلات عديدة بعد فصله، منها مشكلات التكيف مع الأوضاع الجديدة، والتي تتضمن انخفاضاً في الدخل، والبقاء بدون عمل لمدة من الزمن، والبحث عن عمل جديد، ونظرة الآخرين السلبية إلى الموظف المفصول، ونظرته الشخصية إلى نفسه، وآثار الفصل السلبية على أسرة الموظف. وتؤدي هذه المشكلات مجتمعة إلى الإنهيار العقلي التام لبعض الموظفين، ولذا أخذت بعض الشركات (في أمريكا) تزود الموظفين المفصولين بخدمات الإرشاد النفسي، حيث يتولى خبراء نفسيون دراسة المشكلات التي تواجه الموظفين المفصولين من العمل، وتقديم النصائح والارشادات لهم، لإعادة الثقة بأنفسهم وبقدراتهم، ولرفع روحهم المعنوية، لإعدادهم للعمل من جديد، في عمل آخر، في مكان آخر.

الفصل الخامس:

تقدم المؤلفة في هذا الفصل مقترحات للتقليل من حالات فصل العاملين، فهي ترى أن بالإمكان تخفيض عدد حالات فصل العاملين، بنسبة كبيرة، إذا أمكن التعرف في وقت مبكر على المشكلات التي تواجه علاقات العاملين والمديرين، إذ يكون بالإمكان علاج مشكلات العلاقات المتوترة قبل أن تصبح صعبة، وغير قابلة للحل. وتؤكد المؤلفة أهمية وجود علاقات غير رسمية بجانب العلاقات الرسمية مع العاملين، فالعلاقات غير الرسمية تساعد كثيرا في التعرف على الصعوبات والمشكلات التي تواجه العاملين في أداء أعمالهم، وفي علاقاتهم مع الآخرين، وبذلك تسهل عملية وضع الحلول لتلك المشكلات. وترى المؤلفة أن الاتصالات، بكافة أنواعها، بين المديرين والعاملين، تلعب دوراً كبيراً في تحسس المشكلات، وفي تنبيه المديرين إليها، وتعطيهم الوقت الكافي لاقتراح الحلول المناسبة لها.

الفصل السادس:

تؤكد المؤلفة في هذا الفصل أهمية تدريب المديرين على كيفية إجراء مقابلات إنهاء الخدمة للعاملين، لكي يتم فصلهم، بدون ألم، وبطريقة إنسانية، وبدون جرح لمشاعرهم. وتطرح في نهاية الفصل سؤالاً جوهريا ترى أن يأخذه المديرون، بعين الاعتبار، عند إجراء مقابلات إنهاء الخدمة مع العاملين المفصولين، أما السؤال فهو: هل يريدون أن تنهى خدماتهم بنفس الطريقة

التي أنهوا بها خدمات العاملين المفصولين؟ وتختم المؤلفة هذا الفصل بالقول «إن وضع المديرين أنفسهم في مكان العاملين المفصولين، يجعلهم يتصرفون بطريقة أكثر دبلوماسية، وحكمة، وعدلاً.

خاتمة ورأي:

يعتبر هذا الكتاب من الكتب النادرة التي تعالج موضوعاً حساساً وهو موضوع إنهاء خدمات العاملين، وفصلهم بطريقة إنسانية وعادلة. إذ أن بعض المديرين لا يدركون أبعاد ومضاعفات هذه المشكلة على العاملين، ويرتكبون أخطاء عند فصل العاملين، تعود بالضرر، أحيانا، عليهم وعلى منظماتهم.

وقد عالجت المؤلفة هذا الموضوع بطريقة علمية، معتمدة في ذلك على بحوثها وخبراتها العملية في هذا المجال، إذ قامت بإجراء عشرات المقابلات مع مديرين ومع موظفين مفصولين، كما اطّلعت على خبرات وبحوث المفكرين الآخرين في هذا المجال، ولذا جاءت تحليلاتها للمشكلة، وأسبابها واقتراحاتها للحلول المناسبة لها، تتصف بالواقعية والشمول والتوازن.

ومما لاشك فيه، أن هذا الكتاب يفيد كثيراً المديرين الذين يتخذون قرارات فصل الموظفين، ففيه مقترحات، ونصائح، وإرشادات عملية، من شأنها أن تساعدهم في القيام بهذه المهمة الحساسة، وذلك بطريقة حكيمة، وإنسانية، وعادلة، تكفل توفير الاحترام للعاملين المفصولين، وتقلل آلام الفصل من العمل لهم ولا تلحق الأذى بسمعة المنظمة والمسئولين فيها.

مراجعة: محمد شاكر عصفور
معهد الادارة العامة ـ الرياض

George Ritzer, **Contemporary Sociological Theory,** First Edition, Alfred A. Knopf, New York, 1983.

جورج رتزر، **النظرية الاجتماعية المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار الفرد. أ. كينوف للنشر، نيويورك، ١٩٨٣، ٣٤٩ ص.

لا تزال قضايا النظرية الاجتماعية وما تثيره من أفكار وموضوعات اكاديمية خاصة وعامة تتصل بجوهر الحياة الاجتماعية للانسان، لا تزال هذه القضايا تحظى بالاهتمام البحثي وتلفت انظار الباحثين والمفكرين اليها من وقت لآخر، ولا غرو في ذلك فمع استمرار تدفق حياتنا الاجتماعية وما ينبثق عنها من تأملات وتساؤلات، يستمر ايضا تدفق معطيات المفكرين والعلماء في نطاق النظرية الاجتماعية. واذا كان بعض الباحثين في علم الاجتماع قد أسهموا من قبل في

التحليل والتأريخ للنظرية الاجتماعية وقضاياها المتعددة، فإن الكتاب الذي نقوم بعرضه هنا قد حرص مؤلفه على أن يكون مرجعا اكاديميا جامعا ودقيقا في مجالات النظرية الاجتماعية بعامة والنظرية الاجتماعية المعاصرة بخاصة. ولهذا فان هذا الكتاب يستحوذ من حيث موضوعه المحوري وما تضمنه من موضوعات اخرى متصلة به، على اهتمام العلماء والباحثين في مجالات العلوم الاجتماعية على وجه الاجمال، وعلى اهتمام العلماء والباحثين في مجال علم الاجتماع على وجه التحديد. فقد عمد مؤلف الكتاب على أن يكون كتابه موسوعي النظرة في بحثه في النظرية الاجتماعية بحيث تتبع بدء ظهورها وتطورها واشكالها المختلفة حتى انتهى الى عرض أحدث أنماط هذه النظرية في وقتنا الحالي. ومؤلف الكتاب باحث أكاديمي متخصص ذائع الصيت في دنيا علم الاجتماع، يعمل استاذا لعلم الاجتماع في جامعة مريلاند بالولايات المتحدة الامريكية، وله العديد من المؤلفات الأكاديمية في علم الاجتماع ومن أهمها: نحو نموذج اجتماعي متكامل، علم الاجتماع: علم متعدد النماذج، العمل في صراع: الصراع والتغير، التجريب في مجتمع متغير. واضافة الى ذلك فقد كتب ايضا العديد من المقالات العلمية. وفيما بين عامي ١٩٨٠، ١٩٨١ عمل الاستاذ رتزر كاستاذ زميل في دراسات الاسكان بمعهد للدراسات المتقدمة بهولندا.

يحتوي هذا الكتاب على ثلاثة اقسام رئيسية هي: مقدمة، النظريات الأساسية، الخلاصات. وقد تضمنت هذه الأقسام الثلاثة ثمانية فصول. احتوى الكتاب في بدايته على تمهيد وعلى بيان بالصور الخمس المنشودة به وعلى قائمة ببيان الاقتباسات التي أوردها المؤلف عن بعض المؤلفات الشهيرة. كما جاء في نهاية الكتاب تذييل به خطة التحليل للنظرية الاجتماعية واحتوى اخيرا على قائمة ببليوغرافية وفهرسين للاعلام والموضوعات التي طرحت في سياق الكتاب.

القسم الأول: مقدمة:

واحتوى على فصلين الأول والثاني.

الفصل الأول: هيكل تاريخي للنظرية الاجتماعية - الفترات المبكرة:

هدف المؤلف في هذا الفصل الى تقديم صورة أو مدخل تاريخي لنشأة وتطور النظرية الاجتماعية في خلال السنين المبكرة لبدء ظهور هذه النظرية وذلك حرصا منه على أنه عندما نتتبع الجذور التاريخية الماضية للنظرية الاجتماعية فان ذلك سوف لا يساعدنا وبلاشك على تفهم ماضي هذه النظرية فقط بل وعلى حاضرها ايضا. ولهذا عرض المؤلف هنا لمبحثين كان الأول عن ماهية القوى الاجتماعية المرتبطة بتطور النظرية الاجتماعية وبخاصة مثل الثورات السياسية والثورة الصناعية وعلاقاتها ببدء ظهور الرأسمالية، وظهور الاشتراكية وكذا انتشار ظاهرة التحضر في أنحاء العالم وذلك اضافة الى ظهور العلم ذاته كقوة اجتماعية ملحوظة. اما المبحث الثاني فقد حصر المؤلف فيه أهم القوى الثقافية التي شاركت في نشأة وتطور النظرية الاجتماعية مثل ظهور حركة التنوير وما ادت اليه من ظهور علم الاجتماع في فرنسا، ظهور أفكار كارل ماركس وما أدت اليه من ظهور علم الاجتماع الالماني، اضافة الى ذلك فان ظهور علم الاجتماع في كل من بريطانيا وايطاليا كان من بين القوى الثقافية التي أثرت في نشأة وتطور النظرية الاجتماعية.

الفصل الثاني: هيكل تاريخي للنظرية الاجتماعية ـ الفترات الاخيرة:

أراد المؤلف في هذا الفصل ان يستكمل ما بدأه في الفصل السابق، ولهذا فلقد عرض لثلاثة مباحث هامة. الأول عن النظرية الاجتماعية الأمريكية المبكرة وفيه عرض لاتجاهات علم الاجتماع الامريكي المبكر وللتغير الاجتماعي: التيارات المعاصرة وعلم الاجتماع الامريكي، مدرسة شيكاغو. والثاني عن النظرية الاجتماعية في منتصف القرن وفيه عرض المؤلف لظهور هارفارد، ولظهور البنائية والوظيفية، ولبدء تلاشي مدرسة شيكاغو، وذلك اضافة الى إشارته الواضحة عن النظرية الماركسية. اما المبحث الثالث فكان عن النظرية الاجتماعية في الحاضر وفيه تناول المؤلف بالدراسة ماهية الوظيفية البنائية وبخاصة من حيث ازدهارها وانحدارها، ولعلم الاجتماع الراديكالي وظهوره في امريكا على ايدي ريت ميلز، كما اشار الى نمو نظرية الصراع ولميلاد نظرية التبادل من خلال عمل ارفينج كوفمان ولنشأة علم الاجتماع الخلاق ولظهور وتلاشي نظرية النظم في حين ازداد علم الاجتماع الماركسي ذيوعا.

القسم الثاني: النظريات الرئيسية:

احتوى هذا القسم على خمسة فصول هي الفصول من الثالث الى السابع .

الفصل الثالث: الوظيفية البنائية وظهور خيار نظرية الصراع:

عرض المؤلف في هذا الفصل لمبحثين الاول عن الوظيفية البنائية وفيه تناول بالدراسة للنظرية الوظيفية البنائية بدءا من ظهورها مستعرضا الجذور التاريخية الخاصة بها وكذا معالمها لدى فكر بارسونز، ولشكل هذه النظرية وطبيعتها في مجال التدرج الاجتماعي، محددا بذلك أهم الضروريات الوظيفية الخاصة بالمجتمع، ومشيرا الى نموذج الفكر لدى روبرت ميرتون عن الوظيفية البنائية وأوجه النقد التي توجه اليها. وجاء المبحث الثاني عن ظهور الخيار النظري: نظرية الصراع وفي هذا المبحث عرض المؤلف لاعمال وآراء زالف دهرندورف وناقش افكاره عن ظاهرة الصراع، كما عرض المؤلف لجهود بعض المفكرين في محاولة التوفيق بين الوظيفية البنائية من ناحية ونظرية الصراع من ناحية اخرى. كما عرض المؤلف لمختلف الاتجاهات الفكرية الهادفة الى تحقيق التكامل في نظرية الصراع وبخاصة تلك المتحققة في أعمال وآراء راندال كولنز.

الفصل الرابع: تنوع النظرية الماركسية الجديدة:

استكمل المؤلف في هذا الفصل بحثه في مجال النظرية الماركسية كاحدى معالم واتجاهات النظرية الاجتماعية، واذا كان المؤلف قد تتبع طبيعة ونشأة النظرية الماركسية التقليدية القديمة في فصول سابقة ففي هذا الفصل حرص على ان يتتبع شكل وطبيعة النظرية الماركسية المعاصرة ولهذا فقد عرض المؤلف لست مباحث متصلة بموضوع هذا الفصل. وفي المبحث الأول الذي كان بعنوان الحتمية الاقتصادية عرض المؤلف لماهية هذه الحتمية انطلاقا من افكار ماركس التقليدية ومن تبعه من أتباع ومؤيدي الماركسية، وذلك باعتبار أن الحتمية الاقتصادية انما تشكل حجر

الزاوية في فكر الماركسية بصفة مطلقة. واما المبحث الثاني فكان عن الماركسية الهيجلية حيث ناقش المؤلف جوهر هذه الفلسفة مستعرضا في ذلك ايضا آراء كل من جورج لوكاس وانطونيو جرامسيك. واما المبحث الثالث فكان عن النظرية النقدية، وقد عرض فيه لأهم أوجه النقد الرئيسة وكذا لمعظم اشكال الإسهامات المرتبطة بهذه النظرية. وانتقل المؤلف بعد ذلك الى المبحث الرابع الذي كان بعنوان الماركسية البنائية، حيث قدم دراسة موجزة حول ماهية النقدية البنائية لنظريات ماركسية اخرى. كما ناقش المؤلف ايضا الافكار الرئيسة للماركسية البنائية وقدم بعد ذلك عرضا دقيقا لاعادة تقويم افكار ماركس وذلك من خلال عرضه لاعمال وآراء كل من لويس اولزر، ميرك جودلر، ونيكوس بولانتز، كما قدم المؤلف ايضا فقرة عن رد الفعل النقدي عن الماركسية البنائية. واما المبحث الخامس فكان عن علم اجتماع الاقتصاد الماركسي الجديد، وفيه حاول المؤلف إظهار هذا الاتجاه العلمي الجديد من خلال عرضه لاهم محاور واهتمامات هذا العلم مثل احتكار رأس المال وطبيعة العمل واما المبحث السادس فكان عن الاتجاه الماركسي التاريخي، وفيه ناقش بالدراسة طبيعة وشكل النظام العالمي الحديث اضافة الى اشارته عن الأوضاع وامكانات الثورات الاجتماعية وطبيعة العلاقات بينها.

الفصل الخامس: التفاعلية الرمزية:

تناول المؤلف بالدراسة في هذا الفصل معلماً آخر من معالم النظرية الاجتماعية المعاصرة وهي نظرية التفاعلية الرمزية، باعتبارها احدى اسهامات مفكري وعلماء النظرية الاجتماعية. ولقد تضمن هذا الفصل ستة مباحث أساسية، كان المبحث الأول عن الجذور التاريخية الرئيسة المتعلقة ببدء ظهور التفاعلية الرمزية وبخاصة من حيث مجالاتها الزمانية والمكانية، وللظروف المختلفة التي أحاطت بظهور ونشأة هذا الاتجاه النظري الجديد ورواده. واما المبحث الثاني فكان عن ميدان العقل والنفس والمجتمع، وفيه عرض المؤلف لاهم اتجاهات مؤسسي التفاعلية الرمزية فيما يتعلق بثلاثة محاور أساسية هي العقل والنفس والمجتمع والتي من خلالها تظهر حقيقة جوهر هذا الاتجاه النظري. واما المبحث الثالث فكان عن التفاعلية الرمزية المعاصرة وتناول المؤلف فيه بالدراسة بعض المعالم الهامة المحددة لطبيعة وابعاد هذه النظرية وبخاصة تلك العناصر المرتبطة بكل من: أثر الكفاءة على الفكر، التفكير ورد الفعل، القدرة على تعلم المعنى وتفهم الرموز، الفعل ورد الفعل، النفس والجماعات والمجتمعات الانسانية. وفي المبحث الرابع تحدث المؤلف عن الاسس المنهجية لهذا الاتجاه النظري حيث عرض لاراء بلومر عن طرق البحث ثم قدم بعد ذلك دراسة عن النقدية مشيرا الى تلك الجهود التي يبذلها بعض المفكرين لتحقيق المزيد من افكار واتجاهات التفاعلية الرمزية.

الفصل السادس: علم الاجتماع الظواهري - المناهج:

في هذا الفصل قدم المؤلف اتجاها نظريا جديدا يعتبر اسهاما في مجالات النظرية الاجتماعية المعاصرة، وهو ظهور ونمو علم الاجتماع الظواهري. ولهذا حرص المؤلف على تعريفنا به شكلا وموضعا ومنهجا. ومن هنا احتوى هذا الفصل على ثلاثة مباحث، كان المبحث الأول عن

الاختلافات والمتشابهات وفيه عرض المؤلف لبعض أوجه الاختلاف والتشابه في موضوعات البحث في هذا العلم. أما المبحث الثاني فكان عن علم الاجتماع الظواهري، حيث تناول المؤلف بالدراسة والعرض آراء كل من أدموند موسرل، الفريد سشتز. كما عرض ايضا لاهم الاشكال والمجالات المعاصرة لعلم الاجتماع الظواهري ولسماته العامة، وذلك في سياق عرضه لهذا العلم الحديث. وفي المبحث الاخير في هذا الفصل والذي كان عن مناهج وطرق البحث المتميزة في هذا العلم، وقدم المؤلف أمثلة متعددة من المناهج المستخدمة في هذا العلم. كما قدم دراسة نقدية عن علم الاجتماع التقليدي وللجهود التي بذلها بعض المفكرين نحو القسر البنائي، بالرغم من استمرار الحركة نحو الاتجاه لدراسة البناء الاجتماعي.

الفصل السابع: نظرية التبادل وعلم الاجتماع السلوكي:

وفي هذا الفصل حرص المؤلف على أن يقدم شكلا جديدا من أشكال النظرية الاجتماعية بعد ان قدم اتجاهات علم الاجتماع الظواهري كعلم حديث، وأعني بذلك أنه ركز هنا على دراسة الاتجاه النظري الحديث لدراسة السلوك من خلال آراء وتوجهات نظرية التبادل، ولهذا فقد احتوى هذا الفصل على أربعة مباحث. ولقد كان المبحث الأول عن سكنر والسلوكية، حيث عرض لاراء سكنر عن أنماط السلوك الفردي والاجتماعي. وفي المبحث الثاني قدم دراسة حول معالم علم الاجتماع السلوكي فعرض لافكار ومجالات هذا الاتجاه العلمي الجديد من اتجاهات علم الاجتماع. كما عرض لطبيعة وأبعاد التغيرات السلوكية كمحور اساس من محاور البحث في علم الاجتماع السلوكي. واما المبحث الثالث فكان عن نظرية الصراع حيث عرض لمعالم هذه النظرية من خلال استعراضه لاراء كل من هومنز ودوركهايم، هومنز وليفي شتراوس، عاقدا دراسات مقارنة بينهم. كما عرض أيضا لمعالم الوظيفية البنائية عند هومنز وكذا لنقد نظرية هومنز عن المجتمع والثقافة ولنظريته ايضا عن الادراك. وفي المبحث الرابع والذي كان عن الاوضاع الراهنة للنظريات السلوكية وعن أهم ما تتميز به فقد أوضح المؤلف آخر تطورات هذه النظريات محددا لسماتها العامة.

القسم الثالث: الخلاصات:

احتوى هذا القسم على فصل واحد.

الفصل الثامن: النظرية الاجتماعية اليوم:

حصر المؤلف ما استخرجه من نتائج ومعطيات عامة من خلال عرضه للفصول السبعة السابقة، في نطاق هذا الفصل، مركزا على بيان أهم المحاور العامة والهامة في نطاق هذه النظرية المعاصرة. ولهذا فقد جاء هذا الفصل محتويا على ثمانية مباحث. كان المبحث الاول بعنوان نظرية الفعل: على حافة التلاشي، حيث عرف المؤلف بالمعالم والاسس الخاصة بنظرية الفعل وبخاصة من حيث ازدهارها وبدء تلاشيها. وفي المبحث الثاني عرض لنظرية النظم ولأهم اتجاهاتها ولأغلب أوجه النقد الموجهة اليها. وتكلم المؤلف في المبحث الثالث عن علم الاجتماع العام ناظرا اليه من عدة مناظير أكاديمية مختلفة مثل: علم الاجتماع كعلم أكاديمي، علم الاجتماع كعلم لنموذج

اجتماعي حديث، علم الاجتماع : النظرية الاجتماعية . واما المبحث الرابع فلقد كان عن البنائية حيث تناولها من عدة مناظير مختلفة مثل: البنائية كنظام اكاديمي جديد، البنائية كنموذج اجتماعي جديد، والبنائية كنظرية اجتماعية . وفي المبحث الخامس عرض لنظرية البنائية الكبرى وبخاصة من خلال عرض آراء بيتر ـ بلاو عن هذا الشكل من أشكال البنائية . وأما المبحث السادس فلقد كان عن علم الاجتماع الوجودي والذي يهتم اصلا بدراسة الوجود، حيث ركز المؤلف فيه على عرض ابحاث واهتمامات هذا العلم كإحدى سمات النظرية الاجتماعية المعاصرة . ولقد تناول المؤلف هنا بالدراسة للوجودية وعلم الظواهر وعلم الاجتماع الوجودي ، مشيرا الى اهتمامات هذا العلم الأولية ومجالاته، موضحا معالم المستقبل لهذا العلم .

ومما لاشك فيه أن هذا الكتاب يعتبر وبحق من بين المراجع الموسوعية الأصيلة المؤلفة في دراسات النظرية الاجتماعية، وذلك نظرا لما اشتمل عليه من أصالة في البحث في مجالات الفكر الاجتماعي ولما تميز به من اتساع في النظر الى قضية النظرية الاجتماعية سواء في الماضي أو في الحاضر . واذا كانت قضية النظرية الاجتماعية وما تثيره من قضايا واتجاهات مذهبية وفكرية أكاديمية تعتبر عصب الدراسة في علم الاجتماع العام، فإن هذا الكتاب ومن خلال تركيزه على تعقب النظرية الاجتماعية بالدراسة منذ بدء ظهورها وحتى ظهور أحدث أشكالها في الحاضر انما يعتبر وبدون جدال معلما هاما من معالم الاسهامات الحديثة في مجال دراسة هذه النظرية . كما أن حرص المؤلف على تقسيم كتابه هذا الى ثلاث اقسام رئيسة اهتم القسم الأول منها بدراسة الجذور التاريخية للنظرية الاجتماعية، واهتم القسم الثاني بعرض النظريات الرئيسة في هذه النظرية ، في حين.اهتم القسم الثالث باظهار أهم المعطيات والخلاصات المستخلصة من هذا العرض . الحرص على هذا التقسيم يدل دلالة واضحة على مدى عمق الفكر السوسيولوجي وتنظيمه في ذهن المؤلف، ومدى فهمه الواضح لطبيعة النظرية الاجتماعية . كما أن حرص المؤلف على أن يعرض بدقة وموضوعية لقضايا النظرية الاجتماعية ولأهم معالمها القديمة والحديثة وفقا لتصنيف وتسلسل موضوعي وزمني انما يشير الى مدى سعة معرفة المؤلف وادراكه الدقيق لابعاد النظرية الاجتماعية من ناحية ولعمق بحثه وسلامة عرضه لها من ناحية اخرى . وهذا الكتاب ونظرا لأهميته الاكاديمية ولتأصله الفكري البادي ، انما يستحوذ وبالضرورة على اهتمام باحثي واساتذة العلوم الاجتماعية بعامة وباحثي واساتذة علم الاجتماع بخاصة، ويعتبر بالنسبة لهم اساسا معرفيا ضروريا ولازما لكل منهم .

مراجعة : زكريا فوده
قسم الاجتماع ـ جامعة الازهر

احمد جمال ظاهر، التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي (مع دراسة ميدانية لمنطقة شمال الاردن) ، مكتبة المنار، عمان، ١٩٨٥ ، ٣٠٠ص.

قد لايختلف اثنان في أهمية عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية ودورها في بناء الفرد والدولة والمجتمع. وتتضح هذه الأهمية في كون دراسة التنشئة قديمة قدم الفكر الاجتماعي والسياسي نفسه. وعلى الرغم من الأهمية هذه، الا ان الدراسات الميدانية (الامبيريقية) لعملية التنشئة لم تظهر على المستوى العالمي الا في منتصف هذا القرن، وقد تكون معدومة نوعا ما في العالم العربي. ومن هنا تكمن أهمية كتاب الدكتور احمد جمال ظاهر حول التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي مع دراسة ميدانية لمنطقة شمال الأردن.

والكتاب الذي بين أيدينا يقدم نمطا خاصا لمعالجة قضية التنشئة الاجتماعية والسياسية من حيث محاولة المؤلف الوقوف على مفهوم التنشئة الاجتماعية والسياسية ومعناها قديما وحديثا من جانب، ثم محاولة تحليل عمليات التنشئة الاسلامية والعربية وذلك لرسم صورة للتطابق بين المفاهيم الاسلامية والعربية وبين تطبيقاتها في الواقع العملي من جانب آخر ولتحقيق غرضه، قام المؤلف بعرض مفاهيم التنشئة الاجتماعية والسياسية في الفكر الاجتماعي والسياسي ابتداء من الفكر الاغريقي ومرورا بالفكر الاسلامي وليومنا هذا. ان هذا العرض المستفيض لمفاهيم التنشئة الاجتماعية والسياسية عبر العصور ساعد المؤلف على صياغة عدد من الفرضيات العلمية التي عمل من خلال كتابه على التحقق من صحتها في الواقع العملي بناء على تقويمه لنتائج الدراسة الميدانية لعينة البحث البالغ عددها (٤١٦) طالبا وطالبة من منطقة شمال الأردن.

وقد قسم المؤلف الكتاب الذي يقع في ٣٠٠ صفحة ونيف من الحجم العادي الى مقدمة وسبعة فصول واثنين وثمانين جدولا إحصائيا بالاضافة الى استبيان البحث. وعلى الرغم من أن الفصول السبعة تعالج أبعادا مختلفة لقضية التنشئة الاجتماعية والسياسية، الا ان المؤلف نجح في عرضها في سياق متصل، يقرب في بعض الاحيان من الطابع الدرامي.

وفي الفصل الأول الذي أسهب فيه المؤلف مقارنة بغيره من الفصول يحلل قضية التنشئة الاجتماعية والسياسية بشكل عام متعرضا من خلال ذلك لمفاهيم المواطن والمواطنة والولاء والهوية وبناء الدولة والمجتمع والأمة. فمن بين الاسئلة التي يطرحها المؤلف في هذا الفصل: ما الدور الذي تلعبه التنشئة الاجتماعية والسياسية في تماسك المجتمع ووحدته وديمومته واستمرار بقائه؟ ومن الذي يقرر نوع التنشئة التي لابد من تبنيها والى اى حد يمكن ان تكون عملية التنشئة عامل هدم بدلا من ان تكون عامل بناء؟ ان محاولة المؤلف الاجابة عن مثل هذه الاسئلة وغيرها حدا به الى معالجة مفاهيم التنشئة في الفكر الاجتماعي الاغريقي والروماني وفكر العصور الوسطى محاولا

ربط مفاهيم التنشئة بالعلوم المعاصرة مثل علم النفس وعلم الانسان والعلوم السياسية والاجتماعية. الا ان جل اهتمام المؤلف في هذا الفصل كان منصبا على التنشئة الاجتماعية والسياسية في النظرية الاسلامية وتطبيقاتها العملية ضمن الاطار الاسلامي في العالم العربي.

وعن التنشئة في الاسلام يرى المؤلف ان المجتمع الاسلامي لايقوم الا اذا غذيت فيه العقيدة الاسلامية التي حددت العقائد والأفعال التي يأمرنا بها الله وتلك التي ينهى عنها. اما الافعال فلا شك ان التنشئة احداها. سواء أكانت للابناء او في الاهل والأسرة او في الاقرباء او في المجتمع. وللمجتمع الاسلامي خصائص معينة يمتاز بها كما نص عليها القرآن الكريم، فوحدة المجتمع وتطبيق العدالة حيث تسود الفضيلة وتختفي الرذيلة والتوافق بين افراد هذا المجتمع وغيرها من مقومات التنشئة، كلها امور يتفاخر الاسلام بها حيث كرمه الله بها وطلب من المسلمين في آيات كثيرة ان يتصفوا بها لتكون هي صورتهم المشرقة. ويخلص المؤلف الى ان للمجتمع الاسلامي هوية قائمة على قواعد متوازية من وحدة الهدف والتماسك سواء أكان ذلك بالنسبة للفرد او الدولة او المجتمع او الأمة. ويعتبر المؤلف المسجد احدى وسائل التنشئة الاجتماعية والسياسية الى جانب الأسرة، فقد لعب المسجد في الماضي، ومازال حتى الوقت الحاضر، دور المدرسة والمعلم والوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد. كما ان فرائض الصدقة والحج والزكاة تزيد عن كونها تأكيدا للوثاق الذي يربط بين العبد وربه، بل تزيد عن ذلك ليربط الافراد بعضهم ببعض لخلق مجتمع متضامن قوي. وفي حقيقة الأمر فقد تميز العصر الاسلامي الذهبي بميلاد دولة المدنية التي أقامها الرسول وخلفاؤه وكانت هذه الحقبة على درجة عالية من المثالية التي كانت فيه على مايجب ان يكون الشيء عليه. ولكن الزمن يتغير والاجتهادات تزيد والآراء تتضخم والمجتمعات بذلك تتغير وتتبدل. فأحداث الانتقال والتغير وقضايا الصراع على الخلافة والحروب الطاحنة التي وقعت بين المسلمين أنفسهم والتدخل الخارجي أوصل المجتمع الاسلامي الى وضع من التردي ينظر المسلمون من خلاله الى العصر الأول الذهبي بأنه العصر الذي لابد من إعادته وتطبيقه بحذافيره.

أما عن قضية التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي فيرى المؤلف أنها خضعت منذ أواخر القرن التاسع عشر الى تيارات مختلفة في الشكل والمضمون بل ومتصارع بعضها مع بعض في كثير من الاحيان، وان كانت قد بدت على السطح وكأنها تهدف لبناء أمة عربية جديدة. وقد مرت هذه التيارات في فترات تقدم تيار على الآخر او سارت جميع التيارات معا. واما هذه الفترات فقد قسمها المؤلف الى أربع فترات:

١ - الأولى : منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى.
٢ - الثانية : فترة مابين الحربين العالميتين.
٣ - الثالثة : الفترة حتى سنة ١٩٦٧م.
٤ - الرابعة : الفترة حتى الوقت الحاضر (الواقع العربي).

ويلاحظ المؤلف امتياز هذه الفترات بظهور التيارات الدينية والقومية والعلمانية والاقليمية الوطنية والعصبية التراثية، سواء ماكان منها شاملا او محليا، تاركة عظيم الاثر في عمليات التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي. لقد خلص المؤلف الى ان ماتعانيه التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي من تناقضات التيارات المختلفة يؤدي الى وضع استفهام كبير على بناء الفرد والدولة والمجتمع الذي تهدف اليه عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية في المحك الأول. فمجتمعات العالم العربي تتنازعها التيارات الدينية والقومية والاقليمية والعلمانية والعصبية التراثية. ان تناقض هذه التيارات وطبيعة القضايا الفكرية السائدة في العالم العربي تعمل بطريقة او بأخرى على خلق أزمات جديدة تجعل العالم العربي متعثرا في قضية التنشئة الاجتماعية والسياسية مما يؤدي الى ان تكون نتائجها عكسية في أغلب الأحيان. لقد حدد المؤلف سبع أزمات رئيسة يعاني منها عالمنا العربي ولاتسمح له بحل مشكلاته المختلفة. هذه الازمات هي:

الاولى: غياب الهوية (Identity) فالعرب بالاجمال ينقصهم تعريف انفسهم وهويتهم. الثانية: حب العرب لاستيراد التكنولوجيا الغربية وعدم اكتراثهم بالعلم. الثالثة: عدم قدرة الفكر العربي السياسي على خلق المواطن المنتمي للدولة. الرابعة: أزمة الثقة بين الحاكم والمحكوم من جهة وبين أفراد المجتمعات من جهة اخرى. الخامسة: أزمة غياب العقلانية في البحث والتأليف والصحافة والاعلام. السادسة: ازمة عدم الاكتراث وانعدام حرية الحركة والنقد وبخاصة بين «المفكرين». وآخيرا ازمة اعتبار الخروج عن العادات والتقاليد جريمة لابد من معاقبة من يحاول تغييرها او تطويرها.

في الفصل الثاني تطرق المؤلف لقضية الهوية والولاء العربي وربطها بالتيارات الفكرية من خلال تقويمه لنتائج الدراسة الميدانية على عينة البحث. تشير النتائج الإحصائية باستخدام معامل الارتباط ومربع كاى (X^2) التي أوردها المؤلف في هذا الفصل الى تشتت هوية العينة وتوزّعها على قضايا متعددة، وأن كانت فكرة القومية العربية مازال اثرها أقوى في نفوس افراد العينة الا انها لاتشكل قوة تذكر. بالاضافة الى تشتت الهوية، لقد أكدت عينة البحث، على اختلاف أعمارها، وجود التيارات الدينية والقومية والاقليمية. لقد خلص المؤلف من خلال نتائج التحليل الاحصائي الى ان هناك هويات متعددة في العالم العربي يمكن حصرها بالهوية الدينية، والهوية القومية، والهوية الاقليمية، والهوية المحلية والهوية القبلية. لهذا يرى المؤلف ان العالم العربي يمر بمرحلة يمكن ان نطلق عليها مرحلة «أزمة الهوية» نتيجة لتعدد الهويات وازدواجها.

تناول المؤلف في الفصل الثالث قضية مصادر المعلومات (العائلة ووسائل الاعلام والأصدقاء والمدرسين ورجال الفكر والدين والمجموعات السياسية وغيرها) عند المواطن، والتي من المفروض ان تكون القاعدة العريضة التي تستقي منها عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية. وحيث ان المجتمع لايعمل أي جزء من اجزائه بمعزل عن الآخر، بل ترتبط اجزاؤه في وحدة واحدة فلابد من تكامل مصادر المعلومات التي تميز كل جزء من أجزائه. وقد اشارت نتائج التحليل الاحصائي الى ان (٦١٪) من مجموع افراد العينة افادوا ان وسائل الاعلام كالصحافة

والمذياع والتلفاز هي مصدر معلوماتهم السياسية، أما العائلة والاصدقاء فقد اقر (٢٧٪) من افراد العينة على انها مصدر للمعلومات السياسية. أما المعلومات العامة لعينة البحث فقد وجد ان مصدرها الرئيس انما هو العائلة في الدرجة الأولى (٤٧٪) ثم المدرسون في الدرجة الثانية (١٧٪) ووسائل الاعلام في الدرجة الثالثة (١١٪) والاصدقاء في الدرجة الرابعة (١٠٪) واخيرا رجال الفكر والدين (٧٪ و ٤٪ على التوالي).

وعند ربط متغير الديانة بمتغيرات مصادر المعرفة عند عينة الدراسة وجد ان المسيحيين اكثر اعتمادا على وسائل الاعلام من المسلمين (٧٩٪) للمسيحيين مقابل (٥٤٪ للمسلمين)، ويلاحظ ايضا الفرق بين افراد العينة من حيث الاعتماد على العائلة بصفتها مصدرا اساسيا من مصادر المعرفة العامة، اذ يعتمد ٥٤٪ من المسيحيين على العائلة بينما يعتمد ٤٧٪ من المسلمين على ذلك. وقد أشارات النتائج الاحصائية كذلك الى ان افراد العينة بشكل عام لايعتمدون في حصولهم على معلوماتهم العامة، على عناصر اجتماعية اخرى كالجمعيات والنوادي الاجتماعية والسياسية، وذلك اما لعدم وجود مثل هذه النوادي او لأنها لم تقدم خدماتها على الشكل المطلوب. في نهاية هذا الفصل يرى المؤلف ان مصادر المعرفة المختلفة التي يتحدث عنها افراد عينة البحث يكتنفها الغموض التام من حيث انها لاتمثل مصادر شاملة بل محدودة ومرتبطة بقضايا يتمنى افراد العالم العربي تحقيقها ولكنها لاتوجد في الواقع العملي.

في الفصل الرابع عالج المؤلف قضية بناء الأمة والدولة التي تهدف التنشئة الاجتماعية والسياسية لتحقيقها. ويتساءل المؤلف في هذا الفصل عن كيف يتعلم ابناء العالم العربي بناء الدولة؟ بناء على التحليلات الاحصائية وجد المؤلف ان ثلث عينة البحث يرى ان الدول تبنى عن طريق تطبيق نظام الكفاءة والجدارة بين أبنائها، في حين يرى اكثر من ربع العينة بقليل ان العمل الجاد هو الذي يبني الأمم والدول، بينما يؤكد ربع العينة ايضا على ان ارادة الله هي السبب في ذلك. وتتساوى فئات البحث في نظرتها لموضوع الجدارة والكفاءة بنسب ٣٩٪، ٤١٪، ٣٨٪ على التوالي، بينما تختلف نسب الفئات بالنسبة لقضايا العمل الجاد وارادة الله اذ يقل الاعتراف بذلك مع تقدم السن. أما من حيث اهمية الدين والوطن والعائلة والامة العربية فقد اشارت النتائج الاحصائية الى ان ٤٥٪ من العينة يؤكدون على ان اهم شيء في حياتهم هو الدين اولا ثم الوطن ثانيا (١٦٪) ثم العائلة (١٣٪) ثم الامة العربية (٨٪) وتأتي المدرسة والأصدقاء والمدينة او القرية في نهاية السلم. ويشير التحليل الاحصائي كذلك الى انه لافرق بين فئات السن في اتفاقها العام حول هذا الامر. يبدو ان اختلاف الاتجاهات واضح في قضية بناء الأمة اذ يلاحظ اختلاف الاتجاهات حول الوسيلة التي يمكن ان تبنى بها الامة والدولة، وعلى الرغم من تركيز أفراد العينة على تطبيق نظام الجدارة والكفاءة الا انها (أي العينة) لم تغفل عناصر اخرى كالعمل الجاد او مساعدة الله وإرادته. وعند ربط مفهوم تحقيق الذات ببناء الامة والدولة خلص المؤلف الى ان مفهوم تحقيق الذات وعلاقته ببناء الأمة والدولة لدى عينة البحث مفهوم غامض وغير محدد بسبب اغترابهم العام وعدم قدرتهم على اكتشاف هويتهم وعدم فهمهم لقضية المواطنة ومعاناتهم من تناقض في الآراء.

وقد تناول الفصل الخامس الذي يبدو انه ذو اهمية خاصّة بالنسبة للمؤلف موضوع الولاء للأرض وعلاقته الوثيقة بالتنشئة الاجتماعية والسياسية. الأرض في نظر المؤلف تعتبر باعثة الحب والحنان والغذاء والثروة، فاذا تميزت علاقة الانسان بالأرض بالقوة والمتانة جادت عليه الأرض، وبالتالي فان ولاء الانسان لها يمكن ان يقاس بالضعف او القوة بناء على علاقته بها وهذا بدوره ينعكس على أوضاعه الاجتماعية والسياسية. أما مجمل النتائج التي توصل اليها المؤلف في هذا الفصل فتشير الى ان الولاء للأرض في العالم العربي ككل ضعيف للغاية، حيث ان افراد عينة البحث يجدون في الثروة والغنى شيئا يفوق كل الاشياء ويغريهم التعليم والدراسة ويحبون العائلة والقبيلة الى درجة تفوق اعجابهم وتقديرهم للأرض وارتباطهم بها. وقد يكون سبب ذلك ان ولاء الفرد العربي للعائلة والقبيلة اقوى من اى شيء آخر لسبب بسيط وهو اعتبار العائلة والقبيلة مصدر الأمن والاستقرار للفرد. ويبدو ان ملاحظة ابن خلدون على ان العصبية القبلية هي التي تجمع افراد المجتمع العربي مازالت قائمة وصحيحة حتى الآن. وفي نهاية الفصل يشير المؤلف الى ان السؤال يبقى كيف نحول ولاء الأفراد من العائلة الى الوطن؟ أو بالأحرى كيف نوازن بين ولاء الافراد العائلي وولائهم الوطني؟

أما الفصل السادس فيدور حول تقويم عينة البحث لأهم الأحداث والقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في ثمانينات القرن العشرين. فمن أهم القضايا الاجتماعية يرى ٤٦٪ من عينة البحث ان قضية حقوق الانسان هي أهم قضية اجتماعية في الثمانينات ويلي ذلك قضية المساواة بين الجنسين (١٨٪) ثم قضية التسامح الديني (١٥٪). أما فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية، فتشير النتائج الى ان ٣٣٪ من مجموع عينة الدراسة ترى ان البحث عن مصادر الطاقة هي أهم قضية في الثمانينات و٢٠٪ ترى ان قضية مساعدة الدول الفقيرة على جانب كبير من الأهمية، بينما يرى ١٩٪ ان توفير العمل للمواطن هو احدى القضايا الهامة في الثمانينات، وتوزعت بقية النسب بين تأييدهم لقضايا الفوائد المالية والتضخم الاقتصادي. اما على الصعيد السياسي، فيرى ثلث افراد العينة ان التدخل الغربي في دول العالم الثالث في اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية والوسطى هو اهم قضية سياسية في ثمانينات هذا القرن، بينما يجد ٢١٪ من افراد العينة ان الحرب الباردة بين القوتين العظميين من أهم القضايا السياسية في ثمانينات القرن العشرين. ويبدو واضحا ان اهم القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أوردها افراد عينة البحث هي ذات صبغة عالمية مما يشير الى ان المواطن العربي قد وصل الى درجة التشبع في الحديث عن مشكلاته الخاصة، بحيث لايكترث بها ويتوجه بالنظر الى المشكلات العالمية عوضا عن واقعه. ان عدم تعرض عينة البحث لقضايا ذات صلة بعالمهم العربي مثل بعض القضايا الهامة كعودة الديمقراطية ممثلة بعودة البرلمان او قضية الشرق الأوسط وقضية فلسطين على النطاقين القومي والمحلي حدا بالمؤلف الى القول ان عينة البحث تعاني من جهل بتقويم الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية وقد تكون عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية نفسها هي السبب وراء ذلك.

أما الفصل السابع والاخير فهو خاتمة البحث، وفيه يحاول المؤلف تلخيص الأزمة التي تعاني منها عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي ثم اقتراح بعض الحلول للخروج من

هذه الأزمة. فالمؤلف يرى انه اذا كان هدف التنشئة الاجتماعية والسياسية هو بناء الامة والدولة فان تنشئة الافراد في المنطقة التي اهتمت بها هذه الدراسة بخاصة والعالم العربي بعامة ينافي هذا الهدف. لقد كشف التحليل الاحصائي ان عينة البحث غامضه الهوية، وان ولاءها الرئيس للعائلة وغير مستقلة بآرائها، الأمر الذي لايصلح لبناء تراث حضاري يسهم في بناء أمة عصرية حديثة. ففي نظر المؤلف ان التنشئة ووسائلها في العالم العربي لاتخلق انتماء ولاشعورا بالمواطنة، وبمعنى آخر فهي لاتقوم ببناء شخصية الفرد وبالتالي فهي عاجزة عن بناء الأمة والدولة ترى كيف يمكن الخروج من هذه الأزمة؟ للخروج من هذه الأزمة يرى المؤلف انه لابد لعملية التنشئة ووسائلها من إيجاد توازن بين ولاء الفرد لعائلته وولائه لوطنه في العالم العربي. او بالأحرى لابد من تحويل جزء من ولاء الفرد شبه المطلق للعائلة وتوجيهه الى الوطن والأمة والدولة. ولكن كيف يتم ذلك؟

يقترح المؤلف ان عملية التحويل هذه لاتتم الا عن طريق العمل الخلاق. والمقصود بالعمل ذلك الذي يشمل عملية تحوير عناصر الطبيعة وتشكيلها لخدمة المجتمع ومايتبع ذلك من تقسيم للعمل يجمع الافراد في وحدة واحدة. وفي الأسطر الاخيرة يبدو ان المؤلف يتفق مع كارل ماركس حين يؤكد (اي المؤلف) انه بالعمل يخلق الانسان ذاته ووعيه ويكتشف جوهر وجوده وولائه وانتمائه. بالعمل وحده يؤكد الانسان على انسانيته ويبعده عن حياة الضيق وعدم الانتماء الذي غالبا ما ينتج عن عدم العمل المنتج. ويلعب العمل دورا في إزالة الصراع بين الأفراد بل على العكس من ذلك يؤدي الى وحدتهم وتماسكهم، وينقلهم من حالة كونهم مستهلكين الى حالة كونهم منتجين ومدخرين ويمكنهم من بناء تراث حضاري منظم قائم على وعي جماعي يشكله قانون عادل. وبواسطة العمل يبني الانسان الدولة التي تنحصر مهمتها الرئيسية في مطابقة المصلحة الفردية مع المصلحة الجماعية وبناء المجتمع وتعزيز الانتماء الفردي للعائلة والوطن والدولة على السواء.

وهكذا قدم لنا المؤلف كتابا ينطوي على محاولة جادة لطرح قضية هامة ذات ارتباط وثيق بحاضر عالمنا العربي ومستقبله. ان ندرة الدراسات الامبيريقية لقضية التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي وطبيعة الاسئلة المطروحة وطريقة معالجتها يضفي على الكتاب الذي بين ايدينا أهمية خاصة. فالمؤلف يطرح اسئلة مباشرة ودون تردد ويحاول جاهدا الاجابة عنها بطريقة لاتعكس فقط خلاصة آرائه بصفته باحثا في العلوم الاجتماعية وتجاربه بصفته عربيا يعيش أزمة معاناة، بل تعكس كذلك الطريقة التي استخدمت بها النتائج الميدانية لدراسته لتأكيد بعض هذه الآراء والتجارب احيانا ودحضها او تعديلها احيانا اخرى. الا ان هذا الكتاب الذي يعتبر محاولة أولية في هذا الميدان يعاني من عدد من المشكلات، او بالاحرى من عدد من الابعاد التي يمكن للمؤلف أو لغيره من الدارسين التعامل معها وتلافيها في بحوثهم القادمة. فمن بين أهم هذه المشكلات هناك ثلاث رئيسة تدور حول:

أولا: ان العلاقة بين الاتجاهات والسلوك في المواقف المختلفة يضع المؤلف وغيره من المؤلفين الذين يتبعون نفس الاسلوب امام السؤال: إلى أي مدى انعكس وتنعكس هذه الاتجاهات

والآراء على سلوك افراد العينة وأنشطتهم المدروسة؟ فالمؤلف لم يجهد نفسه كثيرا في تحليل طبيعة السلوك والنشاط السياسي والاجتماعي لأفراد العينة المدروسة. فمثلا، هل يشارك افراد العينة في الانشطة المختلفة في محيط حياتهم سواء أكانت هذه الانشطة سياسية ام اجتماعية، وكم تهم هذه الانشطة مجتمعهم ومؤسستهم ومدرستهم أو ناديهم، والى اى مدى يرتبط سلوكهم وانشطتهم بالمتغيرات التركيبية (Structural Variables) التي يخضعون لتأثيرها.

ليس كافيا في رأيي أن نعرف اتجاه الفرد في العالم العربي حول القضايا المختلفة بل يجب ان نعرف الى اى مدى هناك علاقة بين الاتجاه والسلوك في المواقف المختلفة. فمثلا، في الوقت الذي يخلص فيه المؤلف الى ان ولاء الفرد في العالم العربي موجّه اصلا نحو العائلة على حساب الوطن، نرى الاستاذ الدكتور علي محافظة يؤكد أن الشباب العربي لعب دورا بارزا في الحياة السياسية العربية، منذ مطلع هذا القرن، ومازال حتى اليوم. فلم يتوان الشباب العربي عن الاستجابة لأحداث وطنهم الكبير، والتفاعل معها. فاذا ألمت بقطر نائبة، او تعرض لعدوان خارجي، تنادى الشباب للتعبير عن تعاطفهم، بعقد الاجتماعات، وتنظيم المظاهرات واعلان الاضراب العام، او جمع التبرعات، او تأليف الجمعيات للتضامن مع ذلك القطر. [1]

ثانيا: ان عينة البحث البالغ عددها (٤١٦) طالبا وطالبة من منطقة شمال الأردن لا تعد ممثلة (Representative) وكافية (Sufficient) لاستخلاص نتائج يمكن في ضوئها تقويم قضية التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي. صحيح أن هناك ملامح عامة من حيث اللغة والدين وبعض العادات والتقاليد تجمع بين اقطار العالم العربي، الا أن لكل قطر تجاربه السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة به والتي تترك تأثيرها المباشر وغير المباشر في عملية التنشئة في كل قطر على حدة، الامر الذي يؤدي الى صعوبة التعميم (Generalization) واستخلاص النتائج بناء على عينة مأخوذة من قطر واحد ومن منطقة جغرافية محددة كما هو الحال في الكتاب الذي بين أيدينا. يبدو ان المؤلف يدرك ذلك حين اشار الى أنه كان يطمح لجمع بيانات عن العالم العربي بمختلف اقطاره لاستخلاص وجوه الشبه والاختلاف فيها، الا أن صعوبات جمة قد اعترضته. وبالرغم من أن المؤلف حاول الاستفادة من بعض الدراسات السابقة[2] التي اجريت على مناطق اخرى في العالم العربي مثل منطقة الخليج العربي وبلاد المغرب العربي، الا أن النتائج التي تم استخلاصها كانت مبنية اساسا على العينة المأخوذة من منطقة شمال الأردن فقط.

والمشكلة الأهم فيما يتعلق بالعينة المدروسة هي استثناء المؤلف لمرحلة سِنّيّة تعتبر جوهرية في دراسة عملية التنشئة الاجتماعية والسياسة. فبالنسبة لتوزيع جماعات الاعمار (Age Groups) تشير الجداول المرفقة الى ان ٥٢٪ من افراد العينة تتراوح اعمارهم من ١٠ ـ ١٥ عاما، ٤٣٪ من ١٥ ـ ٢٠ عاما، و٤٪ فوق ٢٠، ولم تتضمن العينة أيا ممن هم دون العاشرة. الواقع ان مرحلة الطفولة ولغاية سن العاشرة التي استثنيت من العينة المدروسة تعتبر اساسية في تشكيل اتجاهات الافراد وسلوكهم في مرحلة البلوغ، حيث ان عملية التعلم واكتساب الاتجاهات المختلفة تبدأ منذ البدايات الأولى للحياة. ان الأمر لا يتوقف عند هذا الحد بل ان الاتجاهات الوطنية والسياسية

والمحددات الاجتماعية التي تكتسب في المراحل الأولى لحياة الفرد تعتبر من أكثر الاشياء مقاومة للتغير في مراحل البلوغ. لقد أكد كل من أفلاطون وروسو على أهمية السنوات الأولى في حياة الفرد عند تحليلهم للعوامل التي تعمل على تشكيل المواطن الجيد.[3] ولقد أكد الكثير من النظريات والدراسات الحديثة المتعلقة بتكوين الشخصية وعمليات التنشئة الاجتماعية والسياسية على ان السنوات الأولى هامة جدا وذات مغزى خاص في تشكيل سمات الشخصية والاتجاهات والمسارات الاجتماعية والسياسية. فمثلا اشارت دراسات : (Greenstein, 1965; 1975)[4] و (Almond and Verba, 1963)[6] و (Easton and Hess, 1969)[5] وغيرهم الى أن ما يحدث خلال مرحلة الطفولة وبخاصة في السنوات العشر الأولى انما ينطوي على نتائج حاسمة بالنسبة لمراحل النمو اللاحقة، فذلك هو أساس تشكيل الاتجاهات والسلوك الاجتماعي والسياسي، بل أن كثيرا من الخبرات التي نكتسبها خلال هذه المرحلة المبكرة يتعذر تماما التخلص من تأثيرها النافذ في سمات الشخصية. لهذا نرى ان أي محاولة لتقويم عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية تعتبر ناقصة ما لم تأخذ بعين الاعتبار مرحلة الطفولة المبكرة وأهميتها في تشكيل اتجاهات الافراد وسلوكهم في مرحلة البلوغ.

ثالثا: في معالجته لقضية التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي يبدو أن المؤلف ينظر الى عملية التنشئة بصفتها متغيرا تابعا (Dependent Variable) ولم يتعمق في تحليل التنشئة كمتغير مستقل (Independent Variable). فما تأثير عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي على طبيعة النظم السياسية والاجتماعية السائدة؟ أو بالأحرى هل تعمل التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي على استمرارية (Continuity) وتدعيم (Perpetuation) النظم السياسية القائمة، الأمر الذي يؤدي الى استمرار الوضع الراهن (Status quo) وعدم تغييره؟

ان النظر الى التنشئة بصفتها وسيلة استقرار (A Stabilizing Social Mechanism) استهوت الكثير من الدارسين أمثال (Benedict, 1934)[7] (Almond, 1960)[8] (Pye, 1968)[9] (Hyman, 1959)[10] وغيرهم. وكذلك لم يتضح من معالجة المؤلف لقضية التنشئة الاجتماعية والسياسية الدور الذي يمكن ان يلعبه الفرد (Socializee) في عملية التنشئة نفسها. او بالاحرى هل يستطيع الانسان العربي أن يلعب دورا نشطا (Active Role) في عملية التنشئة التي هو جزء منها أم سيبقى محكوماً عليه بالسلبية (Passivity) والخضوع (Submission)؟

واخيرا وعلى الرغم مما أثرت من تساؤلات يبقى الكتاب بفصوله وملاحقه خطوة رائدة يستحق عليها المؤلف كل الثناء والتقدير، وأتمنى ان يلاقي الاهتمام الذي يستحقه، وأن يبدأ الباحثون المتخصصون من حيث انتهى المؤلف. ومن المؤكد ان مزيدا من الدراسات الامبيريقية سوف يمكننا من تطوير رؤية اكثر صدقا وعمقا لقضية التنشئة الاجتماعية والسياسية في عالمنا العربي.

(١) د. علي محافظة. مجلة الرائد العربي. العدد الأول ـ السنة الأولى، ٥ ايار ١٩٨٦، ص٦

(٢) انظر فيصل السالم. اساسيات التنشئة السياسية. الكويت، جامعة الكويت، ١٩٨٢
وكذلك: Morroe Burger. Arab World Today, New York: Doubleday and Co., 1962.

(٣) See, Plato, The Republic; and Rousseau, Emile.

(4) Fred Greenstein. Children and Politics, New Haven: Yale University Press, 1965; Fred Greenstein. "The Benevolent Leader Revisited: Children's Images of Political Leaders in Three Democracies," American Political Science Review (December 1975)

(5) David Easton and Jack Dennis. Children in Political System: Origins of Political Legitimacy, New York: McGraw – Hill, 1969.

(6) Gabriel Almond and Sidney Verba. The Civic Culture, Princeton: Princeton University Press, 1963.

(7) Ruth Benedict. Patterns of Culture, Boston: Houghton Mifflin, 1934.

(8) Gabriel Almond. "A Fuctional Approach to Comparative Politics," in Gabriel Almond and James Coleman (eds.), The Politics of te Developing Areas, Princeton: Princeton University PRess.

(9) Lucian Pye. "Political Culture", International Encyclopedia of the Social Sciences, Vol. 12, New York: Macmillan and Free Press, 1968, 218 - 224.

(10) Herbert Hyman. Political Socialization : A Study in the Psychology of Political Behavior, New York: Free Press 1959.

مراجعة: عاطف العقلة عضيبات

قسم الاجتماع ـ جامعة اليرموك ـ الاردن

المؤتمر السنوي السابع والستون للرابطة الأمريكية للبحث التربوي
سان فرانسيسكو ١٦ ـ ٢٠ نيسان ١٩٨٦

شادية أحمد التل

دائرة التربية ـ جامعة اليرموك ـ اربد

عقدت American Educational Research Association مؤتمرها السنوي السابع والستين تحت عنوان «Educational Research in the Global Community» في مدينة سان فرانسيكو في ولاية كاليفورنيا الأميركية في الفترة الواقعة ما بين (١٦-٢٠) نيسان لعام ١٩٨٦م. وقد تم في هذا المؤتمر والذي يعد أكبر مؤتمر عقدته الرابطة منذ نشأتها مناقشة (٣٨٠٠) بحث تربوي، منها (٢٧٥) بحثا لباحثين تربويين من خارج الولايات المتحدة الأميركية. وقد شارك في هذا المؤتمر باحثون تربويون من جميع أنحاء العالم.

بدأ افتتاح المؤتمر بكلمة Richard Shavelson (جامعة كاليفورنيا ـ لوس انجلوس) رئيس المؤتمر، و David Berliner (جامعة اريزونا) رئيس الرابطة، حيث رحبا بالمشاركين في المؤتمر، وأشارا إلى سعادتهما باشتراك باحثين تربويين من جميع أنحاء العالم في هذا المؤتمر من أجل توثيق عرى الصداقة وتبادل الآراء والمعرفة العلمية.

تضمن جدول أعمال المؤتمر عرض ما يلي:

أوراق منفردة متبوعة بمناقشات أعد لها مسبقا، ثم مناقشات مفتوحة مع الحضور، ملخصات لأبحاث متعددة ذات الاهتمام المشترك متبوعة بنقد الابحاث المعروضة كمجموعة، قضايا محددة تعالج من زوايا متعددة تقدم حلولا بديلة وتفسيرات ووجهات نظر مختلفة، مناقشات جماعية لباحث واحد حول مشروع أو بحث ما. هذا وقد قام المشرفون على المؤتمر بتصنيف الأبحاث المقدمة في اثني عشر برنامجا متنوعاهي التالية:

١ ـ الادارة (مدير البرنامج: Thomas Sergiovanni)

في هذا البرنامج تمت مناقشة أبحاث تدور حول الاقتصاد التربوي، تسهيلات المدرسة، القانون، العلاقات العامة، الاشراف، اتخاذ القرار، نقد للنظريات السائدة في الادارة التربوية،

تصميم نماذج جديدة في الادارة، عرض نظريات حديثة في إدارة وتصميم المؤسسات التربوية، المساواة، ودور الحكومة الفيدرالية في التربية.

٢ ـ المناهج (مدير البرنامج: George Posner)

تناولت البحوث المقدمة في هذا البرنامج موضوعات تتعلق بمحتوى المنهاج (كتحليل ونقد المناهج)، نظرية المنهاج (كمعالجة الأصول الفلسفية للمناهج وتضميناتها ونتائجها ومشكلاتها وتطبيقاتها)، أطر المناهج (كدراسات البيئات الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتنظيمية)، ممارسة المناهج في المواقف الصفيّة (كوصف وتحليل وتفسير وتقويم خبرات المعلمين والطلبة والمدراء لتطور وتصميم وتنفيذ وتغيير المناهج)، تاريخ المناهج، ودراسات مقارنة في المناهج.

٣ ـ التعلم والتدريس (مدير البرنامج: Hilda Borko)

اتجهت البحوث المقدمة إلى هذا البرنامج إلى معالجة قضايا هامة في القراءة (اكتسابها، تدريسها، تمييز الحروف، فهم اللغة والحديث، ومعالجة المعلومات)، انتاج اللغة (الاتصال والتفاعل، الكتابة، تدريس القراءة، التهجئة، علاقة القراءة بالكتابة، تعلم الأمية)، عمليات التعلم الصفي (تعلم الطالب، إدراك الطالب، استراتيجيات التعلم، الدافعية، دور الكمبيوتر في الصف، التعلم والتدريس وحل المشكلات في موضوعات الرياضيات والعلوم وعلم الحاسب الالكتروني، تصميم التدريس، القدرات الإنسانية (الذكاء، خصائص المتعلم، أنماط التعلم، الطلبة الموهوبون، الاستعداد، الفروق الفردية،) والنمو المعرفي واللغوي والاجتماعي والخلقي.

٤ ـ القياس ومناهج البحث (مدير البرنامج: John Ory)

نوقشت في هذا البرنامج بحوث في موضوعات القياس التطبيقي والقياس النظري والطرق الاحصائية.

٥ ـ النمو والارشاد: (مدير البرنامج: John Gaa)

في هذا البرنامج تمت مناقشة أبحاث تساهم في فهم النمو الإنساني من الناحية البيولوجية والإدراكية والمعرفية والانفعالية ـ الاجتماعية والمهنية. كما تمت مناقشة أبحاث تتعلق بعملية الارشاد وطرق تدريب المرشدين وفحص فعالية بعض طرق الارشاد.

٦ ـ تاريخ التربية: (مدير البرنامج: Michael Sedlak)

نوقشت في هذا البرنامج بحوث تتعلق بالطبيعة المتجددة للتربية، دور العرق والجنس والدين والوضع الاجتماعي في التربية، تأثير الآراء والمؤسسات والقوى الاجتماعية في فلسفة

التربية، أثر الولاية والسياسات الفيدرالية في التربية المحلية، نماذج لمدارس ريفية ومدنية، العلاقة بين العائلة والمدرسة والمؤسسات الاجتماعية الأخرى، تبادل العلاقات بين المدارس الخاصة والحكومية.

٧ ـ الاطار الاجتماعي للتربية: (مدير البرنامج: Joyce Epstein)

هدف هذا البرنامج إلى فحص القضايا الحالية المتعلقة بالممارسات والمشكلات والسياسات التربوية. كما نوقشت أبحاث تتعلق باستحداث نظريات في التربية بالاستناد إلى الاقتصاد والعلوم السياسية والفلسفة وعلم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي.

٨ ـ تطوير وتقويم البرامج المدرسية: (مدير البرنامج: Floraline Stevens)

تناول هذا البرنامج قضايا تربوية تتعلق بموضوعات: التسرب من المدرسة، فعالية سياسة الترقية والعلاوات، الاختبارات، تقويم البرامج والنشاطات المدرسية، التعرف على المدارس الفعالة والممارسات التدريسية، تدريب وإثارة دافعية الموظفين للانتفاع من نتائج البحث والاختبار والتقويم، تحسين فعالية جمع البيانات.

٩ ـ الكفاءات التربوية: (مدير البرنامج: Carole Bland)

في هذا البرنامج تمت مناقشة أوراق عمل تتعلق بموضوعات. خصائص التعليم الفعال والتعلم، تقويم البرامج التربوية، الكفاءات التربوية وعلاقتها بأداء الطلاب، سياسة المناهج، تخطيط وتطوير المناهج، استخدام الوسائل التعليمية، تطوير الهيئة التدريسية، اختيار الطلبة. هذا وقد استندت هذه الأبحاث المعروضة إلى وجهات نظر فلسفية وتاريخية واقتصادية واجتماعية ونفسية وإنسانية وسياسية ومقارنة.

١٠ ـ التربية في مرحلة ما بعد الدراسة الثانوية (مدير البرنامج: Clifton Conrad)

في هذا البرنامج نوقشت أبحاث تتعلق بالطلبة (كتطور الطالب بالمعنى الواسع وأثر البرامج والمناهج والممارسات التربوية الأخرى على تعلم الطلبة) وبالهيئة التدريسية (كالتعليم وأثر الهيئة التدريسية على تطور الطلبة) وأثر تنظيم وتنفيذ وتمويل وسياسة المؤسسات على التربية في مرحلة ما بعد الدراسة الثانوية. كما نوقشت أبحاث تتعلق بتقويم البرامج والمساقات والمؤسسات التربوية.

١١ ـ التدريس والمدرس المربي (مدير البرنامج: James Raths)

تناولت الأبحاث المقدمة إلى هذا البرنامج موضوعات تتعلق بالتدريس الصفي، طبيعة التعليم والتعلم، اعتقادات واتجاهات ومعارف المعلمين، السياسات التي تؤثر على التعليم والمعلمين، تعليم المواضيع الدراسية المختلفة، وقضايا في منهجية البحث.

١٢ ـ لجنة طلبة الدراسات العليا (مدير البرنامج : Joseph Barrett)

هدف هذا البرنامج إلى تعريف طلبة الدراسات العليا بموضوعات لم تغطها البرامج سالفة الذكر. هذا وقد تمت مناقشة عدد من الأبحاث في هذا البرنامج تناولت موضوعات كالبحث عن الوظيفة، والنشر وفرص التوظيف في التربية والمجالات الأخرى.

البرامج ذات الاهتمامات الخاصة:

كما تضمن جدول أعمال المؤتمر مناقشة أبحاث عديدة ذات اهتمامات خاصة في الموضوعات التالية: التربية الهندو أميركية، الفن والتعلم، التربية الخاصة، القراءة، ادارة الصفوف، البناء المعرفي، المنافسة، التقويم الناقد للنظريات التربوية السائدة، نمو الطفل، التربية في الميدان، تحليل سياسة التربية، تاريخ البحث التربوي وفلسفته وأخلاقياته، المؤسسات التربوية، الاحصاء التربوي، البحث المستقبلي، الاشراف التربوي، الوسائل التعليمية، الدراسات التربوية المقارنة، تطور اللغة، التربية والقانون، الطريقة الطولية في البحث، الدافعية للتعلم، الانحدار الخطي، مشكلات المهنة، تربية الكبار والمسنين، الدراسات الفلسفية للتربية، نظرية بياجيه والتربية، سياسة التربية، اساتذة البحث التربوي، البحث الكيفي، تربية الزنوج، التربية عند ثنائيي اللغة، أساليب تدريس الرياضيات، الدراسات الاجتماعية، مهارات الكتابة، التربية في آسيا، تربية الصم، التقويم، الموهوبون عقليا، المرأة والتربية، التربية في الريف، فعالية المدرسة، التربية الخاصة التربية البيئية، والتربية المهنية.

بيانات أخرى:

كانت لغة المحاضرات الانجليزية وقد شاركت كاتبة هذا التقرير بالتعاون مع Donald Cunningham في هذا المؤتمر بتقديم ورقة بعنوان «Congnitive Representation in Bilinguals» تحدثت فيها عن قضية التمثيل المنفصل والتمثيل المشترك للمعرفة، والتي أثارت جدلا كبيرا في مجالات التربية وعلم النفس واللغويات خلال العقود القليلة الماضية، حيث تجاوز عدد الابحاث التي تناولت هذه القضية الثمانين بحثا وما زال البحث قائما حتى الآن.

وعلى الرغم من أن أعدادا كثيرة من الابحاث نوقشت في هذا المؤتمر وأثرته وساعدت على تفتح الأذهان وتبادل الآراء في القضايا التربوية المعاصرة، إلا أن كثرتها حالت دون إمكانية المشاركة فيها جميعا حيث كان على المشارك أن يختار منها ما يشاء، كل حسب اهتماماته.

ومن الجدير بالذكر أن المشرفين على المؤتمر قاموا بتسجيل جميع الأبحاث التي نوقشت في المؤتمر على أشرطة بيعت بعد انتهاء المؤتمر. وأخيرا فقد آلمني غياب البحاثة العرب عن هذا المؤتمر ونحن الأمة العربية العريقة التي أعطت الكثير للمجتمع البشري.

المؤتمر السنوي لجمعية علم النفس بولاية ميشيجان

عبدالستار ابراهيم
كانتون ـ ميشيجان

عقد الاجتماع السنوي لجمعية علم النفس بولاية ميشيجان في العام الماضي في الفترة من ١٧ـ١٨ اكتوبر ١٩٨٦ بفندق «هوليداي إن» بمدينة ليڤونيا التي تقع غرب ديترويت. وقد امتد الاجتماع ليومين كاملين اتيح خلالهما للحاضرين الإطلاع على كثير من جوانب التقدم في البحث العلمي في علم النفس، والاطلاع على بعض القضايا الهامة الخاصة بممارسة علم النفس وتطبيقاته في الميادين الإكلينيكية والانتاجية.

وقد حققت الجمعية النفسية لولاية ميشيجان باجتماعها هذا توازنا مرغوبا في عرض القضايا التي تهم علماء النفس بعامة والقضايا التي تهم الممارس النفسي بولاية ميشيجان بخاصة. ويستطيع القارىء أن يستنتج هذا بالنظر إلى عينة من البحوث والندوات والمناقشات التي عقدت بالمؤتمر والتي نورد بعضها:

١ ـ بحث «ديان كليز Diane Klisz عن مرض الزهيمار، Alzheimer وما يجب أن يعرفه الاختصاصي النفسي الإكلينيكي من أساليب مختصة بتشخيص وتقويم هذا المرض.
٢ ـ الندوة التي عقدها هارڤي كلاريزيو Harvey Clarizio عن الاكتئاب بين الأطفال والبالغين من حيث تطوره وتشخيصه والاعتبارات الخاصة بعلاجه.
٣ ـ ندوة عن تعاطي الخمور وإدمانها من حيث الارتباط بالضغوط النفسية والتوتر.
٤ ـ الاعتبارات القانونية والمهنية والشخصية في حجز المريض العقلي بمستشفيات الصحة النفسية.
٥ ـ خطط التفكير لدى الأطفال من حيث تأثير التعلم والدافع.

ولعل من أكثر الجوانب تشويقاً في المؤتمر ما قدمه العالم النفسي المعروف «دانييل ليڤنسون» Daniel Levinson خلال اليوم الثاني بأكمله (١٨ أكتوبر ١٩٨٦) عن نظرياته وبحوثه عن مراحل الارتقاء والتطور في مراحل الشباب. ويعرف قراء علم النفس ليڤنسون ببحوثه المبكرة في الشخصية التسلطية وبمساهمته في تأليف كتاب الشخصية التسلطية مع أدورنو Adorno وفرنكل برونشڤيك Brunwik ١٩٥٠.

وقد بدا ليڤنسون متمكنا ـ وهو في الرابعة والستين من عمره ـ وقادرا على ادارة دفة المناقشة والدفاع عن نظرياته بشكل أثار اعجاب كثير من المتخصصين في هذا المجال وغير المتخصصين. وكان واضحا أنه استفاد كثيرا من خبرة ٢٣ عاما من البحث والتدريس بجامعه ييل Yale University وبخبراته الرائدة في دراسة علم النفس الارتقائي من حيث المادة التي قدمها ومن حيث قدراته القيادية في تنظيم جلسات تدريبية لإعانة المتخصصين في علم النفس
استنتاج الأزمات الرئيسة التي تمر بتطور الشخصية خلال مراحل النمو والارتقاء.

أدار ليڤنسون ثلاث جلسات امتدت من الساعة الثامنة صباحا حتى الرابعة مساءً. ركز في جلسته الأولى على شرح الأسس النظرية ومعالم التطور وأزماته بين الشباب والكهول كما يلي:

١ ـ الاهتمامات السابقة في دراسة علم النفس الارتقائي اعتمدت على بحوث ودراسات فرويد وجان بياجيه. . وكلاهما توقف عند مرحلة المراهقة على أنها نهاية حلقة التطور. ولم توجد بعد ذلك اهتمامات علمية بصياغة مراحل التطور بين الشباب والشيوخ إلا دراسات ايركسون Erikson بدءا منذ ١٩٥٠ عن تطور الأنا. وهي دراسات عامة اعتمدت على دراسة السير الشخصية (مثال: غاندي ومارتن لوثر) ولم تعتمد على البحث العلمي ومنهج دراسة الحالة المستخدم حاليا في هذا الميدان.

٢ ـ التطور في مراحل الشباب والشيخوخة عملية مستمرة ولا يتوقف بانتهاء مرحلة المراهقة والبلوغ الجنسي. وإذا كانت النظريات السابقة قد نجحت في بلورة مراحل محددة من التطور خلال الطفولة والمراهقة، فإنها توقفت عند هذا الحد، ولم تمتد لما يحدث من تطور وأزمات نمو في فترات الشباب والشيخوخة.

وقد انتقل «ليڤنسون» بعد ذلك الى نظريته وبحوثه التي انتهت به إلى أن التطور يستمر في مراحل الشباب والشيخوخة في مراحل محددة تستمر كل مرحلة منها عددا من السنين تمر خلالها الشخصية في تغيرات نفسية ـ بيولوجية ـ اجتماعية. ويحتاج التحول من مرحلة الى أخرى فترة انتقال transition قد تمتد الى خمس سنوات.ويرى «ليڤنسون» بالاعتماد على نتائج بحوثه بجامعة ييل أنه يمكن تحديد أربع مراحل من النمو بعد فترة المراهقة والبلوغ الجنسي، وتشكل كل مرحلة أزمة أشبه بأزمات النمو التي تعرض لها ايركسون في كتاباته المبكرة:

المرحلة الأولى تمتد من البلوغ الجنسي حتى سن ٢٢ سنة تقريبا. تبدأ الشخصية فترات نمو بيولوجي ـ نفسي ـ اجتماعي أهم ما فيها نمو المسئولية والاستقلال والتغير السريع في النمو البيولوجي والنفسي والاجتماعي. ويطلق «ليڤنسون» على هذه المرحلة: مـرحلة الشبيبة (Preadulthood). ويحتاج الدخول لهذه المرحلة فترة انتقال سابقة تبدأ من سن ١٧ سنة.

المرحلة الثانية هي مرحلة الشباب المبكر وتمتد من ٢٢ حتى الخامسة والأربعين. وهي فترة مليئة بالنشاط والتناقض والتوتر. وتدخل الشخصية في هذه المرحلة موسما لتحقيق الآمال وبناء الأسرة والحصول على مهنة تستمد منها الشخصية التقدير والخبرة. وقد تكون هذه المرحلة متسمة

بالرضاء الكامل فيما يتعلق بالحياة الأسرية والجنسية والابداع، والتقدم في مجالات العمل والمهنة، ولكن قد تكون لها سلبياتها وأزماتها إذا ما أحبطت فيها الآمال والتوقعات التي يبنيها الشباب عن نفسه في هذه المرحلة.

ويسمي «ليفنسون» المرحلة الثالثة فترة الشباب المتوسط وهي تمتد من ٤٠ سنة حتى ٦٥. في خلال هذه المرحلة تبدأ القدرات البيولوجية والجنسية في الهبوط، ولكنها تبقى قادرة على دفع الشخصية نحو حياة اجتماعية وشخصيه نشطة ومشبعة. ولعل أهم ما يميز هذه المرحلة من حيث الحياة المهنية هو تحقيق النجاح والخبرة المهنية المستقرة مالم تحدث أزمات وتغيرات معطلة. في هذه المرحلة لا تكون مسئوليتنا قاصرة على تجويد ما نعمل والنجاح المهني الشخصي فقط، بل تمتد مسئوليتنا الى ما يقوم به الآخرون. فالاشراف والقيادة والتوجيه ورعاية الأجيال الصغيرة فيما يقومون به من عمل ونشاط يعتبر لبنة رئيسة في النمو الايجابي للشخصية خلال هذه الفترة. وكثير من جوانب القلق والاضطراب النفسي تحدث في هذه المرحلة إذا ما احبطت رغبات الشخصية في هذه المرحلة من حيث اتاحة الفرصة للفرد للإشراف والقيادة في المجال المهني أو الأكاديمي أو غيرها.

والمرحلة التالية لذلك هي مرحلة الشباب المتقدم وهي تمتد من ٦٠ وما بعدها. وتسبقها فترة انتقال من ٦٠ : ٦٥ سنة تصل بين الشباب المتوسط والشباب المتقدم (الكهولة) وتشتمل على كثير من العناصر الايجابية السلبية المميزة للمرحلتين.

وقد أفرد «ليفنسون» بعد ذلك جلستين خصص الأولى منهما لخمسة متطوعين من الحاضرين من الأعمار المختلفة لكي يتحدث كل منهم عن حياته الشخصية وتطوراته المهنية والاجتماعية والجنسية، وقد استطاع بنجاح فائق أن يعين الحاضرين على استنتاج مراحل النمو ولبناته وأزماته في كل فترة من فترات الشباب والشيخوخة بما يتفق والاطار النظري الذي عرضه في جلسته الصباحية. وقد أثارت الطريقة التي قدم بها «ليفنسون» هذه الجلسة كثيرا من التأملات والمناقشات، وقد أحسَّ الجميع بفائدتها لاسيما وأنها كانت جلسة تدريبية أشبه بجلسات العلاج الجمعي للأزمات والمشكلات التي تعترض نمو الشخصية في هذه الفترات الحاسمة من العمر.

أما اللقاء الثالث الذي امتد حتى الساعة الرابعة مساءً فقد خصص لعرض نتائج بحوث «ليفنسون» عن فترات النمو وأزماته بين النساء، ويعتبر ما قدمه في هذه الجلسة تلخيصا لأحد كتبه الحديثة التي ستنشر في نيويورك هذا العام: (Levinson: **The seasons of a woman's life.** New York: Knopf, in press.)

والخلاصة أن مؤتمر جمعية علم النفس بولاية ميشجيان كان هاما ومفيدا لا للاختصاصي النفسي المهتم بالقضايا المحلية في ممارسة علم النفس بولاية ميشيجان فحسب، بل ولغيرهم من المختصين في العلوم الاجتماعية والسلوكية بجوانبها النظرية والتطبيقية على السواء.

ندوة «من الشام الى الأندلس»

يوسف البجيرمي
دمشق ـ سوريا

من الشام الى الأندلس عنوان الندوة الدولية التي عقدت في دمشق خلال شهر نيسان، ١٩٨٦ بمناسبة مرور اثني عشر قرنا على انتقال عبدالرحمن الداخل الى الاندلس قادما من الشام وبناء جامع قرطبة الكبير، وحقبة حكمه في الأندلس لإلقاء المزيد من الضوء على دور العرب وإسهامهم في التراث الإنساني الحضاري.

وقد شارك في هذه الندوة مختصون وباحثون عرب وأجانب من سورية والسعودية والأردن وفلسطين وتونس واليمن وليبيا ولبنان ودولة الامارات والكويت واسبانيا، قدم المشاركون أبحاثا تتعلق بالنواحي التالية:

١ ـ شخصية عبدالرحمن الداخل «نشأته ـ انتقاله ـ مآثره المعمارية ـ والادارية».
٢ ـ جامع قرطبة (انشاؤه ـ وصفه ـ علاقته بجامع دمشق المسجد الأموي).
٣ ـ دور عرب الشام في بناء الدولة والحضارة الاندلسية في عهد عبدالرحمن الداخل.

ومن الشخصيات الاجنبية التي حضرت الندوة الدكتور خوان كارلوس افيدويس حاكم مدينة «المنكب» الاسبانية ومؤسس الحزب الاشتراكي الاندلسي في اسبانيا، حيث أعلن في بداية حديثة في الندوة شجبه لقرار الحكومة الاسبانية إقامة علاقات دبلوماسية مع «اسرائيل» ومعارضته لهذا القرار. وقال أنه يعلن ذلك بصفته الادار ية كحاكم لمدينة المنكب الاسبانية التي نزل فيها عبدالرحمن الداخل، وأحييت هذه المدينة بجهود حاكمها الدكتور بن افيديس ذكرى عبدالرحمن الداخل صقر قريش، وأقامت تمثالا للبطل العربي في ابرز نقطة في المدينة، يبلغ ارتفاعه ستة أمتار، وأهدت نسخة من التمثال الى دمشق، وتم نصبه خلال أيام الندوة في القاعة الشامية بمتحف دمشق الوطني، ولقيت هذه المبادرة الاسبانية الترحيب والتقدير من قبل المسئولين السوريين والمشاركين العرب في الندوة، ووصفها الدكتور عفيف بهنسي المدير العام للآثار والمتاحف بقوله هذه المبادرة جعلتنا ندرك أكثر من ذي قبل البعد التاريخي والعمق الثقافي للعلاقات العربية الاسبانية ـ.

وقال الدكتور بن افيديس إنه ليصعب علينا فهم تاريخنا الوطني بمعزل عن التراث العربي. وفي حفل الافتتاح عددت السيدة نجاح العطار وزيرة الثقافة مآثر البطل العربي صقر قريش ودوره

في بناء حضارة عربية في اسبانيا، وبينت الوزيرة بأن عبدالرحمن الداخل قد صنع اسطورته كما يصنع عظماء الرجال أساطيرهم، مع أنه انسان فرد اعتمد الشجاعة والموهبة وحسن التدبير لا في انشاء الدولة فحسب بل في مآثر هذه الدولة وروعتها.

إن مآثره لا تتحدد بإنشائه الدولة الأموية الأندلسية على عظمة المغامرة التي انطوى عليها إنشاؤها، ولا بتلك السلطة الوطيدة التي دانت له ثلاثة وثلاثين عاما وأربعة أشهر وامتدت بعده في ذراريه قرونا، وإنما بما أحدث في هذه الدولة من عمران وما بنى من دور الثقافة وما جمع من مخطوطات وما كرم من علماء قصدوه وأقاموا في كنفه، بعد أن اتخذ من قرطبة عاصمة لملكه وأبى أن يلقب بالخليفة تأدبا مع الخلافة، واكتفى هو وأولاده بلقب الأمير. فكان هذا التواضع المقرون بمجد الملك سببا في جعله من عظماء التاريخ العربي.

لقد شيد عبدالرحمن الداخل جامع قرطبة الشهير على مرحلتين وبناه بسبعة أبهاء، ثم زاد أحفاده في أبهائه حتى بلغت تسعة عشر بهوا، وصنع المنبر من خشب الأبنوس والصندل والعناب والبقم ونهض الجامع على ١٤٠٩ من الأعمدة فكان إحدى عجائب الدنيا في الفن المعماري، وتأثر بنيانه بالهندسة المعمارية للجامع الأموي بدمشق. وأسس مدينة الرصافة في ضاحية قرطبة تيمنا برصافة جده هشام، كما جدد أسوار عاصمته وأشاد الحصون والابراج واهتم بالفن المعماري، هذا الفن الاسلامي الذي أسهم في تزيين المدن الاسبانية والتي لا تزال قائمة.

لقد جابه الأعداء ونازلهم وانتصر عليهم في الداخل والخارج، ومن هؤلاء شارلمان الذي حاول أن يحتل الأندلس لكنه انسحب وعاد منكسرا بعد أن تحطم القسم الأكبر من جيشه، وعندئذ عمد إلى المداراة ودعا عبدالرحمن الداخل الى المصاهرة والسلم ولم تتم المصاهرة لأن عبدالرحمن كان قد تقدم به العمر.

السيد لويس يانيز سكرتير الدولة الإسباني للتعاون الدولي الذي حضر الندوة أشاد بدور البطل العربي صقر قريش في إرساء وتمتين أواصر الصداقة بين العرب والإسبان. وتطرق في كلمته الى معالم الوجود العربي في إسبانيا من نصب وآثار معمارية وفنية، ونوّه إلى أن آثار العرب في اسبانيا لا تتمثل ببعض المعالم مثل جامع قرطبة وقصر الحمراء في غرناطة ومكتبة الاسكوريال فحسب، بل أن هذه الحال في كل المقاطعات الاسبانية ومنتشرة في جميع المناطق في ساراغوسا وتوليدو طليطلة وإشبيلية وملقا وقادس وغرناطة والميريا وفلانسيا وغيرها وحتى في الدول المجاورة لاسبانيا كالبرتغال.

جلسات الندوة

الجلسة العلمية الأولى: عقدت في القاعة الشامية بالمتحف الوطني بدمشق وتمحورت بحوثها حول دور أهل الشام في بناء الدولة والحضارة الأندلسية في عهد عبدالرحمن الداخل، وقدم البحث الأول الدكتور رضوان الداية من سورية، أشار فيه إلى دور العامل الجغرافي في الربط بين البلاد الشامية والديار الأندلسية، وقد نقل أهل الشام هذا التشابه الى تسمية عدد من المدن في

الأندلس بأسماء مشرقية كقولهم في اشبيلية أنها حمص. وكان دخول عبدالرحمن تعزيزا للتقاليد الشامية، فظهرت أسماء البلدان والقصور والمواضع المعروفة في بلاد الشام لتكون مرة ثانية أعلاما على واقع اندلسي شامي جديد.

وشارك في بحوث هذه الجولة كل من الدكتور يونس الشنوان من الأردن والسيد عبدالرحمن خزندار من سورية والسيد بشير زهدي والدكتور محمد علي الشبول من الأردن والدكتور سهيل زكار من سورية. ودارت بحوث المحاضرين حول دور أهل الشام في بناء الحضارة الأندلسية والثقافة الجمالية في العهد الأموي في الشام والأندلس، ورحلته الشاقة وما فيها من كفاح ومواجهات مع أعدائه حتى انتصر وأقام حكمه ومعالم سلطته. كما قدمت بحوث مطولة لعدد من المهتمين والاختصاصيين من عرب وأجانب تركزت حول موضوع الندوة والمآثر الثقافية والحضارية والعمرانية التي لا تزال قائمة حتى الآن.

وتقديرا لأهمية هذا الموضوع وتخليدا لذكرى عبدالرحمن الداخل ولأعماله العظيمة فقد أصدرت الندوة مجموعة توصيات تدعو إلى إحياء ذكرى الأبطال والاعلام العربي الذين أسهموا في نشر الرسالة العربية، رسالة التسامح والسلام والحضارة، ودعوة المنظمات العربية ذات العلاقة الى تعميق التعاون مع الباحثين الاسبان لدعم الأواصر التاريخية، وتقديم الابحاث والدرسات وإقامة المؤسسات والمواسم الثقافية لتخليد العلاقات الحضارية بين العرب والاسبان وكذلك العمل على ترميم الآثار العربية في اسبانيا والتعريف بها وزيادة الاهتمام بتبادل المطبوعات والزيارات بين العرب والاسبان.

وأوصت الندوة بإعداد حوار عربي أوروبي حول الحضارة المشتركة وإعداد فيلم سينمائي يتضمن قصة صقر قريش وشخصيته الفذة واطلاق اسمه على الشوارع والمدارس في الدول العربية. كما تقدم الجانب الاسباني في الندوة باقتراح لتشكيل لجنة تحضرية تتولى الإعداد للندوات القادمة وتنفيذ التوصيات.

وعلى هامش أعمال الندوة أقيم في قاعة المعارض بالمتحف الوطني معرض للصور الفوتوغرافية لجامع قرطبة، وضم نحو ثلاثين صورة مكبرة للجامع الكبير الذي يحاكي في روعته جامع الأمويين بدمشق.

دليل الرسائل الجامعية

تواصل مجلة العلوم الاجتماعية نشر ملخصات للرسائل الجامعية وتقدم في هذا العدد ملخصا لرسالة:

«الثابت والمتغير في بنية الأسرة المغربية»، التي تقدمت بها الطالبة لمراني العلوي كنزة لنيل درجة الدكتوارة «السلك الثالث» باشراف الدكتورة فاطمة المرنيسي.

لمراني العلوي كنزة، الثابت والمتغير في بنية الأسرة المغربية، (دكتوراه السلك الثالث)، باشراف د. فاطمة المرنيسي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، ١٩٨٥.

مقدمة :

تناولت الدراسات التي أنجزت حول موضوع الأسرة في المغرب، منذ الخمسينات إلى اليوم مستويات متعددة عند دراستها لهذا الموضوع. وقد ساهمت فعلا في بناء الموضوع والظاهرة الأسرية المغربية، وتقرير نتائج متعددة حول بنيتها ووظيفتها وأشكال تفاعلها مع متغيرات الواقع.

نذكر من بين هذه الدراسات على سبيل المثال لا الحصر النماذج الآتية:

- الزواج والطلاق في الدار البيضاء لـ: A. Marie Baron.
- الأسرة والمرأة في الدار البيضاء لـ: A. Adam وهو فصل من كتابه حول مدينة الدار البيضاء.
- أدوار الجنسين في الأسرة في مدينة الرباط لـ Mona Martensson.
- تكيف الأسرة مع التغير الاجتماعي في المناطق الحضرية المغربية للأستاذ عبد الواحد الراضي.
- دراسات حول العائلة للأستاذة فاطمة المرنيسي، نخص بالذكر منها: تطور العائلة في اقتصاد مجمد للطاقات. وتقلص دور العائلة التقليدي ـ وقد نشرتها في كتابها: السلوك الجنسي في مجتمع اسلامي رأسمالي تبعي.

لكننا نعتقد أن هناك جوانب أخرى لا تزال في حاجة الى الرصد والدراسة، وأن عوامل أخرى أفرزتها دينامية الواقع الاجتماعي، ولا تزال تفرزها، وقد تركت وتترك باستمرار نتائج ملموسة في البنية الأسرية المغربية، مما يدفع الى ضرورة الاستمرار في بحث موضوع الأسرة وتفاعلاته الداخلية والخارجية.

يتجه بحثنا في هذه الدراسة المتواضعة نحو نماذج من الخطابات السائدة حول الأسرة، وذلك من أجل معرفة طبيعة تصور هذه النماذج للبنية الأسرية، ثم علاقة هذا التصور أو التصورات بالمتغيرات الواقعية، سواء في مستوى الأسرة كبنية اجتماعية، أو في مستوى متغيرات المجتمع ككل، من خلال المؤشرات الإحصائية التي تتيح لنا عن طريق لغة وخطاب الأرقام رؤية أبعاد التغير ودلالاته.

حول اشكالية البحث:

يمكن أن نصوغ اشكالية البحث المركزية في السؤال الآتي:

ما هي العلاقة بين الخطابات السائدة حول الأسرة في المجتمع المغربي، وواقع الأسرة الفعلي؟ هل تواكب الخطابات التربوية والقانونية والسياسية على سبيل المثال واقع الأسرة المتحول والمركب في المغرب أم أنها تتجاهله وتغيبه؟

لقد انحلّت هذه الاشكالية خلال البحث ومن خلال نماذج الخطاب الذي درسنا الى مجموعة من الأسئلة الجزئية، التي أتاحت لنا مباشرة التفكير في البنية الأسرية المغربية المتبلورة في الخطابات، ثم علاقة هذه الصور بالأسرة المغربية في تحولها وتغيرها، وذلك من خلال وقوفنا على مؤشرات واقعية (ملفات المحكمة الشرعية) أتاحت لنا إدراك أشكال من التعارض والمحاصرة والتجاوز التي تعبر عن العلاقة بين الأسرة ومضامين بعض الخطابات حول الأسرة.

تحاول اشكالية بحثنا اذن أن تتمم عناصر سكتت عنها الدراسات الأخرى السابقة أو تناولتها في اطار سلم اعتباري أدنى أثناء البحث. أما بحثنا فإنه يريد أن يكون مساهمة في باب تحليل العلاقة بين الواقع والايديولوجيا، وذلك من خلال دراسة واقع الأسرة والتصورات الايديولوجية، القانونية والتربوية والسياسية التي تدعم أو ترفض أو تتجاهل هذا الواقع.

إننا نتساءل عن أشكال التقابل والتعارض والتضامن مثلا بين الخطاب القانوني والخطاب المدرسي حول الأسرة، كما نتساءل هل الخطاب السياسي الاشتراكي المعارض يتناقض في تصوراته حول الأسرة مع الخطاب القانوني أم لا؟

أما الأسئلة الجزئية التي تعبر في مجموعها عن اشكالية البحث، والتي حاولنا خلال مفاصل البحث الكبرى أن نجتهد في الاجابة عنها فهي:

١ ـ كيف ترسم مدونة الأحوال الشخصية في المغرب الحدود الكبرى للزواج والطلاق والولادة والنيابة الشرعية؟
٢ ـ ما هو النموذج الأسري الذي تؤسسه المدونة من الناحية القانونية؟
٣ ـ كيف تتناول النصوص المدرسية موضوع الأسرة وكيف تقدمه؟
٤ ـ ما هي علاقة النموذج الأسري الذي ترسمه كتب المطالعة في المدرسة الابتدائية المغربية مع النموذج الأسري القانوني؟
٥ ـ كيف تتناول الأحزاب السياسية المغربية المسألة الأسرية كمسألة اجتماعية؟
٦ ـ ما هي مميزات خطاب جريدة «المحرر» حول الأسرة والمرأة؟
٧ ـ ما هو موقف الاتحاد الاشتراكي من قانون الأحوال الشخصية في المغرب وذلك من خلال وثائقه وتقارير القطاع النسوي في مؤتمراته؟
٨ ـ ما هي الصورة التي تعكسها ملفات المحكمة الشرعية عن الأسرة؟
٩ ـ ما هي طبيعة العلاقات الأسرية التي ترسمها عينة من الخلافات الأسرية التي وصلت الى القضاء؟

١٠ـ ما هي طبيعة المشاكل التي أصبحت تعرفها الأسرة المغربية في السنوات الأخيرة.
١١ـ ما هي طبيعة التغيرات التي لحقت البنية الأسرية في المغرب؟
١٢ـ ماذا يعني تعدد النماذج النظرية وتعدد النماذج الواقعية بالنسبة لموضوع الأسرة في المغرب؟

تلك اذن نماذج من الأسئلة الجزئية التي حاولنا صياغتها خلال هذا البحث وذلك من خلال دراسة نماذج من الخطابات السائدة حول الأسرة. وقد حاولنا من خلال الاجابة عنها بناء مشروع بحثنا، وقبل أن نقدم الاجابات والنتائج التي انتهينا إليها، نريد أن نعرض باختصار منهجية البحث وخطواته.

منهجية البحث

اعتمدنا في دراستنا للثابت والمتغير في بنية الأسرة المغربية على تقنية تحليل المحتوى Analyse de contenu، وقد مكنتنا هذه التقنية من تحليل مضمون الخطابات المدروسة تحليلا موضوعيا Thèmatique ساعدنا على استخلاص موضوعات البحث من متن النصوص، في شكل وحدة تحليلية اتخذت صورة الجملة أو الفقرة أو النص، ثم تصنيفها في المحور المناسب لها. وإذا كنا قد قمنا باحصاء نسبة التكرارات والتأكيدات التي تنص عليها الخطابات بغية «الوصف الموضوعي الكمي المنظم للمضمون الظاهر للمادة»، فإننا لم نهمل أثر الانطباعات التي تبقى لدينا بعد القراءة المتكررة للنص، أي أننا لم نهمل التحليلي الكيفي الذي يبحث عن الدلالة والمعنى ويسعى للكشف عن طبيعة الخطابات ومنطقها، كما قمنا «باستنتاجات عن طريق تحديد هوية المميزات الخاصة بالخطاب تحديدا منظما وموضوعيا».

لقد سمحت لنا منهجية تحليل المحتوى كما مارسناها في هذا البحث بامتلاك معين للنصوص المحللة والمدروسة، وقد كان لأوليات هذا التحليل المتعلقة بتحليل حقل الدلالة وتركيب الاطار المرجعي ثم التفكير في سياق الكتابة نتائج أساسية في بحثنا.

إن تحليل حقل الدلالة في النصوص المدروسة سمح لنا بتحديد وصياغة المفاهيم الناظمة لكل خطاب من الخطابات المدروسة. أما تحليل الخلفيات المرجعية فقد أتاح لنا ابراز أوليات كل خطاب حيث وقفنا على المرجعية التراثية للمدونة والكتاب المدرسي، والمرجعية الاشتراكية للخطاب السياسي المدروس.

ولم نكن أثناء هذا التحليل نكتفي بمنطوق النصوص بقدر ما كنا نحاول تمثل الأبعاد المرجعية الثاوية خلف لغة ومنطق الخطاب.

أما تحليل سياق الكتابة فقد جعلنا ننتبه الى ايقاع الخطاب وتوتره وتأرجحه، ومن هنا حديثنا عن تردد وتراجع الخطاب السياسي للحزب المدروس حول قضايا الأسرة والمرأة.

لا بد من الاشارة هنا إلى أن تحليل المحتوى الذي مارسناه خلال فصول هذا البحث والذي زاوجنا فيه بين التكميم والمعالجة الكيفية، كان يتم انطلاقا من مراعاة المسألتين الآتيتين:

١ ـ نوعية الأسئلة الجزئية التي كنا نصوغها خلال البحث وانطلاقا من اشكاليته الرئيسة.

٢ ـ خصوصية المادة المدروسة التي كانت تفرض علينا في كل مرحلة من مراحل البحث اطارا مفهوميا متميزا. وتقطيعا خاصا للنصوص المدروسة، وجداول احصائية تسمح لنا بمعاينة ما نفكر فيه بواسطة لغة الأرقام.

انه لم يكن بامكاننا أن نمارس مثلا على المادة الاعلامية لصحيفة «المحرر» نفس الأسلوب التحليلي الذي أنجزناه في الفصل المتعلق بخطاب المدونة. وينطبق نفس الأمر على تحليلنا للملفات المحكمة، أو تحليلنا لنصوص الكتاب المدرسي.

خطوات البحث

يقوم هذا البحث على دراسة نماذج من الخطاب حول الأسرة المغربية، كما يقوم برصد معطيات احصائية حول واقع هذه الأسرة، وذلك من أجل تبين أشكال العلاقة الموجودة بين الخطاب والواقع. وقد اخترنا نماذج من الخطابات السائدة في المجتمع المغربي حول الأسرة وقمنا بتحليلها حسب المنهجية التي ذكرنا سابقا. أما الخطابات المختارة ومبررات ودوافع اختيارها فذلك ما سنحاول تقديمه وتوضيحه الآن.

أولا: مدونة الأحوال الشخصية.

لقد كان النص الأساسي الذي درسنا في هذا الفصل هو نص: (مدونة الأحوال الشخصية) الصادر سنة ١٩٥٧، وقد حاولنا قراءته في ضوء التقارير التي أعدتها اللجنة التي كلفت بصياغة فصول المدونة على ضوء مشروع وزارة العدل.

أما الفرضية المركزية التي وجهت قراءتنا للمدونة فهي:

المدونة نسق قانوني لا يمكن فصله عن النسق الاجتماعي، وبالتالي لا يمكن فصله عن البنية الأسرية التي يقنن وجودها وعلائقها، وقد سمحت لنا هذه الفرضية بالتأكد من أن المدونة تشكل ما يمكن أن نسميه: التأسيس القانوني للأسرة الأبيسية في المغرب.

ونظرا للصبغة الدينية الإسلامية التي تشكل لحمة وسدى مدونة الأحوال الشخصية في المغرب فقد حاولنا تحليلها مستعينين في ذلك بدراسات فقهية اسلامية، أتاحت لنا اعادة ترتيب فصولها بالصورة التي أدت الى استخلاص صورة النموذج الأسري الذي رسمته، ولا تزال ترسمه الى يومنا هذا.

لم تكن غايتنا في هذا الفصل تسير في اتجاه انجاز دراسة مقارنة للقوانين المغربية، وطبيعة نظرتها للأسرة وقضاياها ـ بالرغم من أهمية مثل هذا العمل ـ، ولا القيام بتحليل قانوني صرف يمكننا من تبين أشكال الخلل القانوني الممكنة داخل نص المدونة، خاصة وأنها جمعت بين مبادىء المالكية واجتهاداتها، ثم بعض الاجتهادات التي تنتمي الى المذاهب الفقهية الأخرى، أو تلتقي مع بعض القوانين الوضعية مما جعلها جسما قانونيا قابلا للمناقشة ضمن هذا الاطار.

لقد كان قصدنا الأول هو توضيح دائرة التراتب بين الجنسين في المدونة، ثم طبيعة العلاقات التي ترسمها بين الرجل والمرأة داخل مؤسسة الأسرة، وذلك في اطار سؤالين كبيرين هما:

- لماذا اعتبرت الأحوال الشخصية في المغرب مسائل مرتبطة أكثر من غيرها من أحوال الوجود المجتمعي بالفقه الإسلامي؟
- كيف يمكن تفسير التباعد الذي أصبح مؤكدا اليوم بين النص القانوني (المدونة) ووضع الأسرة المغربية المتغير تحت ضغط صيرورة التحولات الاجتماعية الكبرى؟ (أنظر الفصل الأخير من هذا البحث).

ثانيا: الخطاب المدرسي
كتب المطالعة في المدرسة الابتدائية المغربية (التعليم الرسمي)

لم نكتف بعرض صورة الأسرة والعلاقات الأسرية من خلال تحليل مدونة الأحوال الشخصية، بقدر ما حاولنا دراسة خطاب آخر ينتمي الى مؤسسة أخرى. ونقصد بذلك الخطاب المدرسي الذي ينتجه الجهاز التعليمي في المغرب.

لكن لماذا الخطاب المدرسي؟ ولماذا كتب المطالعة المقررة في المدرسة الابتدائية بالضبط؟

أما لماذا الخطاب المدرسي فذلك لأننا نريد أن نعرف نوعية المساهمة التي تقدمها المدرسة في باب التنشئة الاجتماعية، وبالذات في تصويرها للمؤسسة الأسرية.

ان الكتاب المدرسي بحكم طابعه المعمم، ودوره التلقيني، يساهم في غرس مفاهيم محددة في ذهنية الأطفال (النساء والرجال لاحقا). ان معرفة صورة الأسرة في الكتاب المدرسي تتيح لنا معرفة النموذج الأسري الذي ترعاه المؤسسات التربوية وتعيد إنتاجه وترسيخه في أذهان التلاميذ.

وقد توسلنا لمعرفة هذا من خلال عينة من الكتاب المدرسي، ومرحلة من مراحل التعليم، أما المرحلة فهي التعليم الابتدائي، وهي مرحلة لها أهميتها في النمو النفسي والمعرفي والاجتماعي للأطفال، حيث أن دروسها تساهم في تكييف ذهنيتهم وسلوكهم وبالتالي تنشئتهم حسب نماذج وقيم محددة. ثم لكون المرحلة الابتدائية تعتبر في بعض الأحيان مرحلة نهائية في تعليم عدد كبير من الأطفال وبخاصة الاناث منهم.

أما فيما يتعلق بكتب المطالعة الملقنة في المدرسة الابتدائية فقد اكتفينا بالكتب العربية، وذلك لأننا لاحظنا أن المدارس الرسمية التي يدرس فيها أغلبية التلاميذ في المغرب، قلصت وتقلص باستمرار في اطار سياسة التعريب والمغربة، من تعليم اللغة الفرنسية. وبالإضافة الى ذلك تعتبر كتب المطالعة العربية بمثابة بؤرة التعليم في هذه المرحلة، حيث تنطلق أغلب العمليات التعليمية في الفصل الدراسي منها، ونقصد بذلك تعلم المفردات، وتعلم التراكيب اللغوية ووضع الملخصات، وكتابة الانشاء، ثم تمثل كل المضامين والصور المعرفية والوجدانية والقيمية التي تقف وراء كل ذلك.

أما الكتب المحللة بشكل عام فهي :

١ ـ اقرأ: ج ٢، ٣، ٤، ٥ دار الفكر المغربي (بدون (تاريخ).
٢ ـ الفصحى : ج ٢، ٣، ٤، ٥ دار الفكر المغربي، طنجة، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١.
٣ ـ الجديد في التلاوة العربية: ج ٢، ٣، ٤، ٥. دار الكتاب، الدار البيضاء، ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢.
٤ ـ لغتي العربية: ٢، ٣، ٤، ٥. دار الثقافة، (بدون تاريخ).
٥ ـ قراءتي: ج ٢، ٣، ٤. مكتبة المعارف، الرباط ١٩٨١، ١٩٨٣.
٦ ـ القراءة المفيدة: ج ٢. مكتبة المعارف، الرباط. ١٩٧٠.
٧ ـ القراءة العربية: ج ٥. دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٦٧.
٨ ـ التعبير الانشائي: مكتبة المعارف. الرباط ١٩٨٠.
٩ ـ الانشاء النموذجي: ج ٢. دار الرشاد، الدار البيضاء (بدون تاريخ).

شمل التحليل الكمي للنصوص عينة تتجاوز ٥٠٪ من الكتب المدرسية المدروسة وهي:

- اقرأ ج ٢-٣-٤-٥.
- الفصحى ج ٢-٣-٤-٥.
- لغتي العربية ج ٢-٣-٤-٥.
- الجديد في التلاوة العربية ج ٢-٣-٤-٥.

أما عدد النصوص التي قمنا بتحليلها فقد وصل إلى ما مجموعة ١٠٥٣ نصا.

وقد أتاح لنا هذا التحليل حصر تكرار ظهور أفراد الأسرة في النص والأدوار التي يقومون بها ثم العلاقات التي تربط بعضهم مع بعض.

ولم نكتف في هذا الفصل المتعلق بصورة الأسرة في الخطاب المدرسي بتقديم عناصر هذه الصورة، من خلال أدوار وعلاقات أفرادها، بقدر ما حاولنا صياغة أسئلة حول العلاقة بين المنظور القانوني للأسرة ـ وهو موضوع الخطوة السابقة ـ والمنظور المدرسي لها، بالإضافة الى بحثنا في العلاقة بين هذا التصور والمعطيات الواقعية للأسرة، لا سيما وأن الأهداف التربوية التي يتم في اطارها اعداد التأليف المدرسي تلح على ضرورة تقديم نصوص منسجمة مع بيئة التلاميذ ومحيطهم الاجتماعي. فهل توجد فعلا علاقة بين النموذج الأسري المرسوم في الكتب المدرسية والنموذج الأسري الواقعي؟ هذه أسئلة يشكل الجواب عنها جزءا من الفصل الثالث من هذا البحث.

ثالثا: الخطاب السياسي (الاتحاد الاشتراكي)
جريدة «المحرر» وقضايا الأسرة والمرأة

لماذا الخطاب السياسي؟

إذا كان الخطاب القانوني (مدونة الأحوال الشخصية) يصوغ للمؤسسة الأسرية قواعدها القانونية، والخطاب المدرسي يبلور في اطار التنشئة الاجتماعية والتلقين المعرفي صورا معينة

للعلاقات والأدوار الأسرية، فإن للخطاب السياسي باعتباره جزءا من الخطاب الاعلامي تأثيره الفعال في هذا المجال.

نريد هنا أن نؤكد على أهمية الخطاب السياسي في المجتمع، انه يمارس حضوره من خلال أجهزة متعددة، ويحضر عن طريق وسائط لا حصر لها من أجل توجيه الرأي العام. إنه يساهم فيما يمكن أن نسميه تكييف الذهنيات وصناعة ردود الأفعال، وبالتالي ترسيخ قيم وعادات، وإبعاد قيم وعادات أخرى.

لقد تخلينا في هذا البحث عن الخطاب السياسي الرسمي، وذلك لاعتقادنا بأن منظور هذا الخطاب المتعلق بقضايا الأسرة والمرأة لا يتجاوز في روحه العامة منطق المدونة ومنطلقاتها، وقيم الخطاب المدرسي. لهذا اتجهنا صوب الخطابات السياسية المتكاملة والمتقاطعة داخل الساحة السياسية المغربية.

لقد وقع اختيارنا على حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وعلى جريدته «المحرر». لكننا لم نكتف بهذا، بل عدنا في إطار متابعة تاريخية الى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية قبل ١٩٧٥، حيث لم يكن الاتحاد الاشتراكي قد انفصل بعد عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ليصبح «اتحادا اشتراكيا». فعدنا الى «التحرير» و «المحرر» وراجعنا أعدادهما المتوفرة في الخزانة العامة من أجل استطلاع وجمع مواقف الحزب المنشورة في صحيفته حول موضوع بحثنا.

إلا أننا كنا نهدف في الأساس الى مقارنة خطاب «المحرر» جريدة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية منذ ١٩٧٥ إلى حين توقيفها في صيف ١٩٨١، ومقاربة الوثائق والتقارير والندوات الحزبية حول موضوع المرأة والطفل والأسرة وذلك من أجل صياغة استراتيجية الحزب في هذا المجال.

لقد كان مرمانا البعيد يتجه صوب محاولة تقديم كيفية تصور قطاع مجتمعي منظم، في حزب يحمل شعارات معارضة لما هو سائد، سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا حول موضوع الأسرة.

إن تفكيرنا في بنية الأسرة المغربية في ثوابتها ومتغيراتها ـ وهو عنوان بحثنا العام ـ هو الذي قادنا الى اختيار نماذج من الخطاب السائد في مجتمعنا حول الأسرة. ضمن هذا السياق حاولنا تقديم نماذج متنوعة، (المجال القانوني والمجال التربوي والمجال السياسي) نماذج إما تقر بما هو سائد، أو تسعى لتعديله في أفق اختيارت معارضة ومغايرة لما هو سائد.

من هنا افترضنا أن الخطاب السياسي المعارض ونموذجه المحلل هو خطاب الاتحاد الاشتراكي، قدم ويقدم تصورات مغايرة لما هو سائد حول بنية الأسرة المغربية، وذلك في اطار استراتيجيته العامة الساعية الى تطوير المجتمع المغربي، عن طريق ترسيخ الممارسة الديمقراطية، وعن طريق التحويل الاشتراكي الذي يكفل وحده ـ حسب رؤية الحزب ـ سيادة قيم العدل والمساواة داخل المجتمع، وفي كل مستويات ومراتب الوجود الاجتماعي.

اما المادة التي قمنا بدراستها في هذا القسم من البحث فإنها تنقسم الى قسمين:

١ ـ جريدة الحزب: المحرر.
٢ ـ نشرات حزبية داخلية.

ولم نكتف فيما يتعلق بالقسم الأول المتعلق بجريدة «المحرر» بقراءة أعداد «المحرر» التي أصبحت منذ ١٩٧٥ ناطقة بلسان «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية» بل عدنا ـ من أجل التعرف على تقاليد الكتابة في هذا الباب ـ الى جريدة «التحرير» ثم «المحرر»، وذلك حسب المعطيات الآتية:

ـ التحرير سنوات ١٩٥٩، ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٣.
ـ المحرر سنوات ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٦٧، ١٩٧٢، ١٩٧٣، ١٩٧٤.
ـ المحرر من ١٩٧٥ إلى ١٩٨١.

أما النشرات الخاصة التي تمكنا من الاطلاع عليها فهي:
ـ التقرير الايديولوجي للمؤتمر الاستثنائي (١٩٧٥).
ـ من الاتحاد الوطني الى الاتحاد الاشتراكي (مجموعة وثائق).

وبالإضافة الى هاتين الوثيقتين حصلنا على وثائق تهم موضوعنا مباشرة وهي:
ـ التقرير السنوي المقدم لمؤتمر ١٩٧٥.
ـ تقارير تنتمي الى سنة ١٩٧٧ وهي:
أ ـ المرأة والعمل.
ب ـ أوضاع المرأة المغربية المهاجرة.
ج ـ كفاح المرأة المغربية في سبيل التحرير والعدالة.

ـ ندوة طنجة سنة ١٩٧٨ حول «المرأة والطفل».
ـ تقرير حول النساء الاتحاديات: رمز تحرير المرأة المغربية.
ـ تقرير حول وضعية المرأة القانونية والمرأة في التشريع المغربي.

وقد قدم التقريران الأخيران في مؤتمر نساء البحر الأبيض المتوسط، المنعقد بأثينا فيما بين ١٠ إلى ١٣ أكتوبر ١٩٨٠.
ـ مشروع تقرير حول قضايا النساء المغربيات، وقد قدم في المؤتمر الرابع أيام ١٣-١٤-١٥-١٩٨٤.
ـ بعض منشورات الحزب بمناسبة الحملة الانتخابية التشريعية لسنة ١٩٨٤.

لقد أتاحت لنا هذه المادة الحزبية ـ التي تمكنا من الحصول عليها، مقاربة الرؤية الاجتماعية لحزب سياسي معارض. حيث استطعنا صياغة بعض الأسئلة حول استراتيجية هذه الرؤية وموقفها من الخطاب القانوني السائد حول الأسرة. ثم حدود تعاملها مع قضايا المرأة، بمعنى أننا حاولنا فحص فرضية الاختلاف التي انطلقنا منها عندما اعتبرنا أن حزبا معارضا سيقدم بدون شك أساليب معارضته لنمط الأسرة وقوانينها.

فما هي حدود وأبعاد تصوره لقضايا الأسرة والمرأة؟ وما هي طبيعة الاصلاح الذي يبلوره بصدد جانب هام من المسألة الاجتماعية؟ ثم ما هي حدود تفاعله مع الواقع المجتمعي في هذه النقطة التي تخص موضوعنا بالذات؟

رابعا: الملفات الشرعية وواقع الأسرة المغربية:

انتقلنا في هذه المرحلة من البحث الى محاولة معاينة واقع الأسرة المغربية من خلال القضايا التي تصل الى المحاكم. ولقد اخترنا عينة من هذه الملفات من المحكمة الابتدائية بمدينة الدار البيضاء.

وقبل أن نتحدث عن سبب اختيارنا لمدينة الدار البيضاء، كمجال حضري للعينة المختارة والمدروسة، وطبيعة الأسئلة التي حاولنا تحليل ملفات المحكمة في ضوئها، نريد أن نشير الى صعوبة أساسية واجهتنا في هذه المرحلة من البحث.

إن صورة ملف المحكمة وطبيعة الأحكام لا تمكن الباحث مما هو بصدد البحث فيه وعنه، فمثلا لا تنص الملفات إلا على أسماء المتقاضين وعناوينهم، أما فيما يتعلق بعملهم ومستواهم الدراسي، فهي أمور غائبة في حالة المرأة، وحاضرة عندما يتعلق الأمر بالرجل، ومعناه أننا لم نستطع أن نطرح مجموعة من الأسئلة على هذه الملفات.

أما سبب اختيارنا لمدينة الدار البيضاء، كمجال للعينة المحللة، فذلك يعود لافتراضنا بأن الدار البيضاء كمدينة صناعية متطورة، هي نموذج مستقبلي لعدد كبير من المدن المغربية.

ومن بين ٦٥٢٥ ملفا قضائيا سجل بالمحكمة الابتدائية بمدينة الدار البيضاء سنة ١٩٨١، اخترنا عينة شملت ٨٠٠ ملف، وحاولنا تقطيعها بالشكل الذي يتيح لنا معرفة نوعية المشاكل الفعلية التي يعرفها واقع أسري حضري.

نريد أن نشير هنا أيضا، إلى أننا اعتمدنا في هذا الفصل على دراسة «الأحكام» وليس على «المقالات الشرعية»، وذلك لأن الأحكام تلخص جوهر المشكل موضوع النزاع، في حين أن المقال يتسم بالأطناب وبالتشابه في سرد جميع أنواع أشكال الضرر التي يمكن تصورها في موقف المتنازع تجاه خصمه.

لقد أتاحت لنا ملفات المحكمة، مصحوبة بمؤشرات احصائية، وبعض نتائج دراسات أخرى حول نفس الموضوع تبين أشكال التغير التي عرفتها البنية الأسرية، وأشكال التباعد التي حصلت وتحصل باستمرار بين النموذج الأسري القانوني، والنموذج الأسري الواقعي المتحول. والمفارقة كذلك بين ما يتعلمه التلاميذ في المدرسة عن الأسرة، ومشكلات الواقع الأسري الفعلية، ثم طموحات الحزب المعارض في علاقتها بالمشاكل الحية والواقعية للأسرة المغربية.

نتائج وآفاق

أتاحت لنا الخطوات السابقة الوقوف على أشكال التصور السائدة عن البنية الأسرية في المغرب، وقد سمح لنا تنوعها بمعاينة النماذج النظرية الايديولوجية حول مؤسسة اجتماعية مركزية

داخل دائرة المجتمع العام. لقد فحصنا منطق وبنية النظام الأسري القانوني، كما بلورته مدونة الأحوال الشخصية، والنظام الأسري المقدم في نصوص كتب المطالعة في المدرسة الابتدائية، وحاولنا التفكير في كل نموذج على حدة من جهة، والتفكير في علاقاتهما معا بحكم أنهما يصدران داخل مجتمع واحد، ويرميان بشكل أو بآخر الى تحقيق تكامل الخطاب وتناسقه مع الواقع.

وقد حاولنا في نفس الوقت تقديم نموذج أسري ثالث يبلورة خطاب سياسي يتمتع بحضور تاريخي داخل محيط المجتمع المغربي، هو خطاب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وموقفه من قضايا الأسرة والمرأة وذلك من أجل تبين نمط التغيير البديل الذي يتصور في اطاره البنية الأسرية وتطورها داخل المجتمع المغربي.

تتعلق الخطوات التي ذكرنا بنماذج من التصورات الايديولوجية السائدة حول الأسرة في المجتمع المغربي، وقد بينا في سياق تحليلها وتقديمها، ثم اعادة تركيب نظامها الأسري أشكال التداخل فيما بينها وأشكال التباعد والاختلاف، حيث وضحنا الطابع الأبوي للبنية الأسرية القانونية، وطابع تدعيم هذه البنية الذي تقدمه الصور والتصورات السائدة في المدرسة حيث يتم تركيز البعد الأبوي للأسرة من زاوية التنشئة الاجتماعية من أجل ترسيخ أدوار ووظائف أسرية تقر بالتراتب، وتسلم بعلو مكانة ودرجة الرجل ودونيّة وقصور المرأة.

ومقابل ذلك أبرزنا نوعية المواقف النقدية التي تعكس اجتهادات نخبة اجتماعية سياسية تتوخى اصلاح أشكال الخلل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي السائدة في المجتمع، وترغب في تحرر اجتماعي يكفل تجاوز التنشيء والاحتقار الذي يمارسه البشر على بعضهم داخل المجتمع.

أنجزنا في الخطوات المذكورة أذن تحليل وتركيب جوانب من الرؤى الايديولوجية السائدة حول الأسرة في المجتمع المغربي، ولم يكن الأمر يتعلق في نظرنا بتقديم رؤى نظرية مفصولة عن الواقع، بل أننا انطلقنا منذ البداية من اعتبار التحام الخطاب بالواقع، والواقع بالخطاب، فنحن لا نتصور غياب تأثير القانون في الواقع، أوغياب تأثير الكلام المدرسي في ذهنية وسلوك الأطفال، كما أننا لا نعتقد أن الخطاب المرسل من جريدة «المحرر» المدروسة بدون صدى، ذلك أن للخطابات درجات من التفاعل مع الواقع، وللواقع امكانية رفد هذه الخطابات بما يسمح بتدعيم تصوره أو تقويضه وتجاوزه.

إلا أننا لم نكتف بهذا، بل حاولنا تقديم خطاب رابع يتميز عن الخطابات المذكورة بنوعية العلاقة التي تربطه بالواقع، نقصد بذلك خطاب ملفات المحكمة، حيث أتاحت لنا العينة التي درسنا مقاربة نموذج رابع من نماذج الأسرة السائدة في المجتمع المغربي، وقد اقتربنا من رؤية هذا النموذج بواسطة مؤشرات احصائية ونماذج من دراسات سابقة حول نظام المجتمع ككل، سمحت لنا ببناء نظامه الأسري حيث تبينا طبيعة التفكك والتخلخل الأسري السائد، واكتشفنا بصورة موضوعية المفارقة الكبرى بين الخطابات الايديولوجية ومتغيرات الواقع.

إن النتيجة الأساسية لهذا البحث في نظرنا تتعلق بظاهرة التفاوت الحاصل بين الخطاب

والواقع . ذلك ان الخطاب يتحدث عن بنية أسرية أبوية (القانون والكتاب المدرسي) وفي الواقع نلاحظ تماوج أسر متعددة لا يمكننا أن نعترف تماما وكلية بأبوتها.

التفاوت المقصود هنا انفلات، والانفلات ازاحة وتغير. التفاوت تمردّ وعصيان، لكن تمرد الأمس واليوم يتحول في الزمان الى ظاهرة لم تعد تخطئها العين داخل المجتمع، مما يبرز التحول الفعلي ويدفع الى زحزحة النصوص القانونية التي لم تعد تمارس سوى القسر الاجتماعي، بدل أن تساهم في تقوية النظام الاجتماعي.

نحن نعتقد أن استمرار سيادة النسق القانوني الحالي، (مدونة الأحوال الشخصية) يساهم في تقوية الجوانب المحافظة داخل بنية التغير، كما أن استمرار اغفال الخطاب المدرسي لأهدافه المتعلقة بضرورة الاهتمام بالواقع يزكي اخلاق التراتب الأسري، والتراتب بين الأفراد داخل المجتمع، إلا أن سيادة هذا النوع من الخطابات وبالرغم من القصور الذي لاحظناه في بنية الخطاب السياسي المعارض حول موضوع الأسرة والمرأة، لن يمنع الدينامية الواقعية الموضوعية المرتبطة بشبكة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة من تحقيق الانفجارات المؤدية بصورة حتمية الى تحقيق بنية أسرية جديدة.

ان المؤشرات الاحصائية المتعلقة بتعلم المرأة وبعملها تعتبر وجها آخر للقضية، ومادام الأمر يتعلق بظواهر تزداد نسبة ارتفاعها باستمرار فإن دينامية التغير والتطور ستفضح في الزمان الاجتماعي التباعد الذي يتسع باستمرار بين ما هو ايديولوجي، وما هو واقعي، بين تصور بنية الأسرة وبين واقع الأسرة.

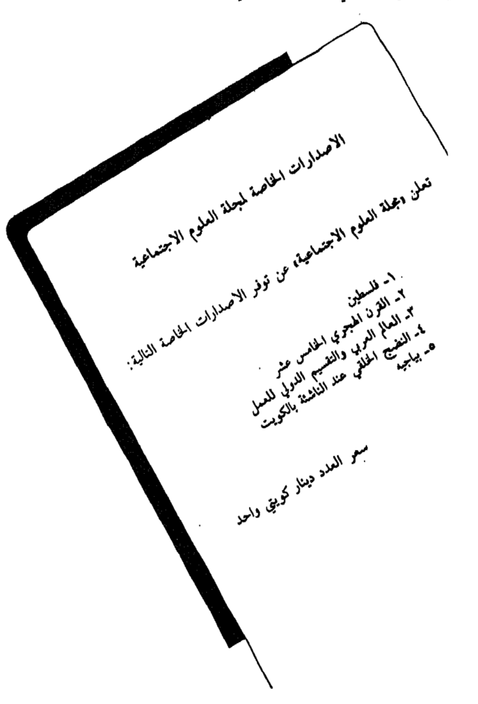
ضمن هذا الاطار فكرنا في الثابت والمتغير في بنية الأسرة، بل في ثوابت ومتغيرات الأسرة المغربية، وهي النتيجة الثانية الأساسية لهذا البحث.

نقصد بالثابت والمتغير هنا نمط تفاعل الايديولوجي مع الواقعي في مجال الأسرة، حيث وضعت النصوص القانونية في اطار اجتهاد رسمت مبادئه في اطار سلم معياري ديني، واعتبرت أنها صحيحة، ومعبرة تماما عن بنية الواقع، في حين أن مؤشرات الواقع التي ركبناها من خلال دراستنا للملفات المحكمة أظهرت تنوع البنية الواقعية وتحولها وتصادمها مع النصوص. هنا نحن أمام ثابت ـ نظام قانوني ـ ومتغير بنية أسرية، بل أمام ثوابت وذلك عندما نضيف الى خطاب القانون خطاب المدرسة، ومتغيرات عندما نضيف الجوانب النقدية في الخطاب السياسي المدروس الى المتغيرات الواقعية التي برزت في ملفات المحكمة.

البنية الأسرية اذن ثوابت ومتغيرات، تصورات محافظة تميل الى الثبات، ووقائع تتجه صوب زحزحة التصورات، وتصورات جديدة تعيد بناء الوقائع، وكل هذا يتم في اطار حركة اجتماعية أشمل هي حركة المجتمع المغربي.

إلا أن الشيء المؤكد في هذا السياق هو أن البنية الأسرية في المغرب ـ وبخاصة في المناطق الحضرية التي تموذجها الدار البيضاء ـ ليست موحدة، فهناك أكثر من نموذج أسري واقعي.

يتعلق الأمر في النهاية ببنيات أسرية، أو ببنية أسرية متحولة، متغيرة، فهناك من جهة بقايا الأسرة الممتدة، والأسرة النووية، والأسرة النووية الديمقراطية الخ... وداخل هذه الأشكال والبنيات هناك البنية التي عرفت شكل النمط الأسري النووي ولم تعرف محتواه، (من حيث نظام العلاقات والأدوار) وهناك عينات أسرية جمعت بين الشكل والمحتوى، وهناك أشكال أخرى يصعب تسميتها حيث تتلون بكثير من أحوال التمزق والتفكك... وداخل دائرة التحول الأسري والتحول المجتمعي وفي اطار شروط الحياة العامة في المجتمع تزداد المفارقة الكبرى وضوحا بين المنظور الأسري القانوني، المدرسي، والمنظور الواقعي المتغير.



المجلة العربية للعلوم الانسانية

فصلية : محكمة
تصدر عن جامعة الكويت

رئيس التحرير

د . عبد الله أحمد المهنا

المقر : كلية الاداب - مبنى قسم اللغة الإنجليزية
الشويخ - هاتف ٨١٧٦٨٩ - ٨١٥٤٥٣

المراسلات توجه إلى رئيس التحرير :

ص . ب ٢٦٥٨٥ الصفاة
رمز بريدي 13126 الكويت

● تلبي رغبة الاكاديميين والمثقفين من خلال نشرها للبحوث الأصيلة في شتى فروع العلوم الإنسانية باللغتين العربية والإنجليزية ، إضافة الى الأبواب الأخرى، المناقشات ، مراجعات الكتب، التقارير.

● تحرص على حضور دائم في شتى المراكز الأكاديمية والجامعات في العالم العربي والخارج، من خلال المشاركة الفعّالة للأساتذة المختصين في تلك المراكز والجامعات .

● صدر العدد الأول في يناير ١٩٨١

● تصل الى أيدي ما يزيد على عشرة آلاف قارىء

الاشتراكات

● في الكويت : ٣ دنانير للأفراد خصم ٥٠٪ للطلاب، ١٤ ديناراً للمؤسسات .
● في البلاد العربية : ٤٫٥ دينار كويتي للأفراد، ١٦ دينارا للمؤسسات .
● في الدول الأجنبية : ٢٠ دولاراً للأفراد، ٦٠ دولاراً للمؤسسات .

ترفق قيمة الاشتراك مع قسيمة الاشتراك الموجودة داخل العدد



المجلة التربوية

تصدر عن كلية التربية - جامعة الكويت

فصلية ، تخصصية ، محكّمة

رئيس التحرير

د. عبدالرحمن الأحمد

تنشر البحوث التربوية ، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة

ومحاضر الندوات التربوية ، والتقارير عن المؤتمرات التربوية

★ تقبل البحوث باللغتين العربية والانجليزية .

★ تنشر لأساتذة التربية والمختصين فيها من مختلف الاقطار .

★ تطلب قواعد النشر من رئيس التحرير .

★ تقدم مكافأة رمزية للناشرين بها .

الاشتراكات :

للافراد في الكويت : ٢ د.ك وللطلاب ١ د.ك

للافراد في الوطن العربي : ٥ر٢ د.ك وللطلاب ٥ر١ د.ك

للافراد في الدول الأخرى : ١٥ دولاراً أمريكياً بالبريد الجوى

للهيئات والمؤسسات : ١٢ د.ك وفي الخارج ٤٥ دولاراً أمريكياً

توجه جميع المراسلات إلى :

رئيس التحرير - المجلة التربوية - ص.ب ١٣٢٨١ كيفان - الكويت



مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

تصدر عن جامعة الكويت

صدر العدد الاول في يناير ١٩٧٥
تصل اعدادها الى ايدي نحو ٢٠٠٠٠ قاريء

يحتوي كل عدد على حوالي ٢٥٠ صفحة من القطع الكبير تشتمل على:ـ

- مجموعة من البحوث تعالج الشئون المختلفة للمنطقة باقلام عدد من كبار الكتاب المتخصصين في هذه الشئون.
- عدد من المراجعات لطائفة من اهم الكتب التي تبحث في المناحي المختلفة للمنطقة.
- ابواب ثابتة: تقارير وثائق ـ يوميات ـ ببيلوجرافيا.
- ملخصات للبحوث باللغة الانجليزية.

منشورات المجلة

اضطلعت المجلة باصدار عدد من سلاسل الكتب هي:ـ

اولا: سلسلة المنشورات، وقد صدر منها حتى الان ستة عشر منشورا احدثها:

- الاتجاهات الحديثة في محاسبة النفط والغاز، د. صادق البسام
- الصحافة اليمنية قبل ثورة ١٩٦٢، علوي عبدالله طاهر

ثانياً: سلسلة الاصدارات الخاصة، وصدر منها حتى الآن خمسة عشر إصداراً، من احدثها:

- المرأة في النصوص والآثار، د. عبد العزيز صالح
- رأي المتدربين والمدربين في برامج تدريب المعلمين التي عقدتها وزارة التربية عام ٨٣/ ٨٤ بدولة الكويت، د. عبدالرحمن الأحمد

ثالثا: سلسلة كتب الوثائق، وقد صدر منها كتب الوثائق للاعوام: ٧٥ ـ ٧٦ ـ ٧٧ ـ ٧٨ ـ ٧٩ ـ ٨٠.

الاشتراكات

ثمن العدد: ٤٠٠ كويتي او ما يعادلها في الخارج.
الاشتراك للافراد: سنويا ديناران كويتيان او ١٥ دولارا امريكيا في الخارج (بالبريد الجوي)
الاشتراك للمؤسسات والدوائر الرسمية: سنويا ١٢ دينارا كويتيا او ٤٠ دولارا امريكيا في الخارج (بالبريد الجوي).

العنوان: جامعة الكويت ـ كلية الآداب ـ الشويخ ـ دولة الكويت
ص.ب: ١٧٠٧٣ ـ الخالدية ـ الكويت 72451
الهاتف: ٨١٦٨٠٧ ـ ٨١٦٧٩٩ ـ ٨١٦٨٢٤
جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير



حوليات كلية الآداب

تصدر عن كلية الآداب - جامعة الكويت

رئيس هيئة التحرير

د. عبد المحسن مدعج المدعج

دورية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكلية الآداب

- تقبل الابحاث باللغتين العربية والانجليزية شرط أن لا يقل حجم البحث عن (٤٠) صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ .
- لا يقتصر النشر في الحوليات على اعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب فقط بل لغيرهم من المعاهد والجامعات الاخرى .
- يرفق بكل بحث ملخصا له باللغة العربية وآخر بالانجليزية لا يتجاوز ٢٠٠ كلمة .
- يمنح المؤلف (٣٠) نسخة مجانا .

الإشتراكات :

	داخل الكويت	خارج الكويت
للأفراد :	٤ د.ك - للاساتذة والطلاب : ٢ د.ك	٣٢ دولاراً أمريكيا - ١٦ دولاراً امريكيا
للمؤسسات :	١٦ د.ك	٦٤ دولاراً أمريكيا .

ثمن الرسالة : للأفراد : ٥٠٠ فلس   للأساتذة والطلاب : ٢٥٠ فلس

ثمن المجلد السنوي : للأفراد : ٦ د.ك   للاساتذة والطلاب : ٣ د.ك

تـوجه المراسلات الى : رئيس هيئة تحرير حوليات كلية الآداب

ص.ب ١٧٣٧٠ - الخالدية

الكويت - 72454

قسيمة اشتراك

يرجى اعتماد اشتراكي في المجلة لمدة

☐ سنة واحدة ☐ سنتان ☐ ثلاث سنوات ☐ اربع سنوات

بعدد (   ) نسخة

ارفق طية قيمة الاشتراك ________________ نقدا/ شيك

☐ رجاء الاشعار بالاستلام و/أو ☐ ارسال الفاتورة

- -

الاسم : ....

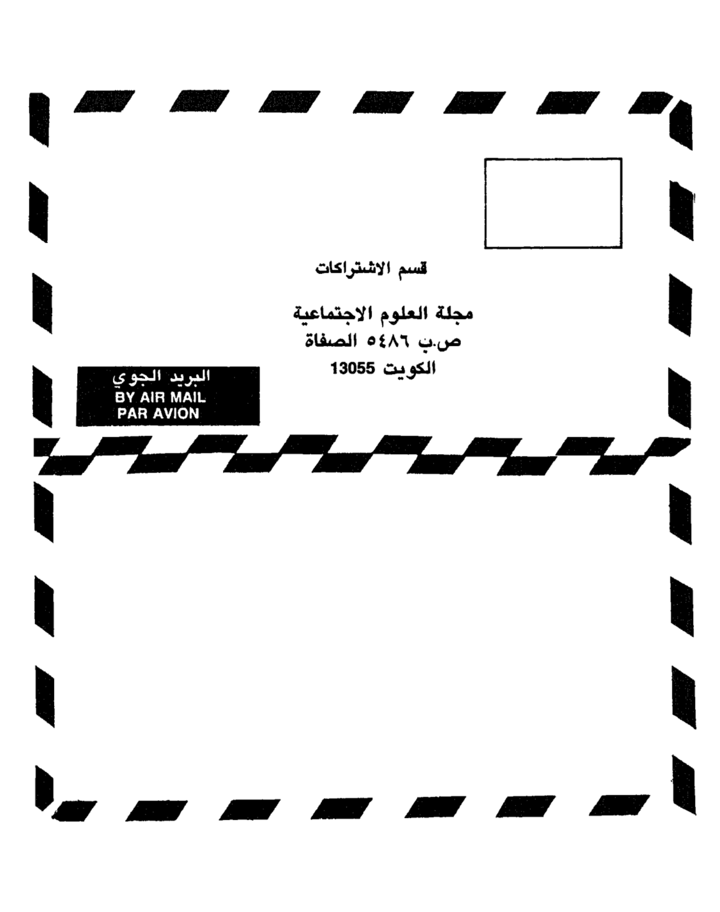
المهنة/ الوظيفة : ....

العنوان : ....

....

....

التاريخ   /   /   التوقيع



قسم الاشتراكات
مجلة العلوم الاجتماعية
ص.ب ٥٤٨٦ الصفاة
الكويت 13055
البريد الجوي
BY AIR MAIL
PAR AVION

Accounting for Human Performance within an Islamic Framework

Osama Shaltoot

Accounting for, or measuring, human behaviour is an information source system, and thus should provide adequate and specific information related to human performance. This information can provide the basis on which to make reliable and valid decisions. As such, measuring human behaviour is directed towards recording man and capitalizing on his behaviour. Although this trend is relatively justified in economic terms, Islamic understanding should not accept it either theologically or scientifically, especially when it is considered that God made man in His own image. This paper therefore suggests a scheme for the treatment of human performance measurement within an Islamic framework.

"USING EDUCATIONAL TECHNOLOGY IN TEACHING MATHEMATICS IN ELEMENTARY SCHOOLS"

Mosbah Al-Hag Essa **Adel A. Yaseen**

The "educational technology" concept has been developed to a great extent during the last 25 years, so that various formulations of the definition have appeared. Educational technology is defined as an organised systematic process in designing teaching-learning situations, taking into consideration the different components of the system approach such as inputs, processes and outputs. This system is geared to get better teaching efficiency. Educational technology plays an important role in facilitating circumstances and teaching resources in order to identify the aptitudes and the capacities of the learner. This will help him (her) to grasp the introduced concepts.

Mathematics is an abstract teaching subject which requires additional aids to reduce its level of abstraction which, in turn, leads to a better comprehension of its concepts especially for elementary stage children who are still in the 'concrete' stage.

The paper reviews some opinions about the utilization of educational technology in teaching mathematics, especially by Piaget and Bruner, and it includes brief information about some educational technology media suitable for teaching mathematics in the elementry stage such as: computers, realia, graphic materials, caricatures and games.

The paper also introduces a number of examples of some concepts: the set, equivalent sets, rational counting, essential facts of addition and the two equivalent fractions.

Each example is introduced according to a teaching activity model which consists of the following steps: the concept, teaching points, materials, behavioral indications and the procedure.

Using Assessment Centers to Improve the Effectiveness of Selection, Promotion, Trading and Career Planning

Rifae Mohamad Rifae

The term 'assessment center' refers to a group-oriented, standardized series of activities which provide a basis for judgements or predictions of human behaviour relevant to work performed in an organizational setting. Over the past 20 years, hundreds of organizations in the public and private sector throughout the world have used assessment centres to improve their effectiveness in selection, promotion, training and career planning.

An assessment center has the following essential elements:

1. Multiple assessment techniques are employed, one of which must be a simulation.

2 Multiple specially trained assessors must be used.

3. Judgements (i.e. recommendations for selection, promotion, training and development) must be based on information gained from both assessors and techniques.

Although the professional literature cites numerous studies demonstrating the validity of the assessment center process in a variety of organizational settings, the process should not be adopted without careful consideration. The return on investment can be estimated prior to assessment center design and implementation.

Sociology In the Arab World : Between Localism and Internationalism

Mostafa H. Nagi

Internationalism and localism are two general orientations competing among third world sociologists, Internationalism seeks to build an advanced body of scientific knowledge that is applicable beyond narrow national or cultural boundaries. Localism is an attempt to establish 'native' sociology (s) in the different regions of the Third World in order to gain independence from Western sociology.

Within this context the author discusses : firstly, how in practice Arab sociologists consider teaching, research, services and policy matters; secondly, how Arab sociologists assess the significance of theory, methodology, ideology and classical literature; and thirdly, the reasons why a new generations of sociologists, particularly those who espouse Arabism, Islamism and Marxism, strongly advocate the development of an independent Arab sociology.

The paper concludes with recommendations for Arab sociologists to : (1) recognize the international unity of the discipline; (2) maintain and expand the dialogue with international sociology; (3) utilize more rigorous research methodology; and (4) rearrange the priorities of sociological inquiries in order to ask questions that are locally considered significant.

Communication Skill as a Function of Cognitive Level

Mohamed Rifky Eassa

This paper explores the relationship between communicative skill and cognitive level. Eighty four children from three different educational levels (kindergarten, and first and fourth elementary grades) were selected and matched according to their cognitive level. They were asked in pairs to play a matching game, during the course of which some were required to develop names to refer to unique graphic figures. The number of mistakes made in matching was considered the criterion for communicative skill.

The one-way analysis of variance (ANOVA) revealed that cognitive level has a significant effect in determining communicative skill ($P<0,0001$). Other variables, such as age and educational level, were found significant only if they were contained in the main variable. Sex was found nonsignificant in all statistical analyses. The limitations of the study are stated, and the paper ends with a discussion of the conclusions.

Effect of a Chemistry Teacher's Understanding of Science on the Quality of his School Examination Questions

Mahmoud Taher **Ayesh Zaytton**

The aim of the study is to investigate the effect of a chemistry teacher's understanding of the nature of science and the level of his educational qualifications on the quality of his school examination questions. Two hypotheses were formulated:

1) Chemistry teachers who have the same qualifications will write examination questions of a similar quality, regardless of how well they understand the nature of science.

2) Chemistry teachers who have the same understanding of the nature of science will write examination questions of a similar quality, regardless of the level of their educational qualifications.

The results show that the first hypothesis is true for teachers who have a B.Sc. in chemistry and an educational degree, but significant differences in the quality of examination questions were found for those teachers who have only a B.Sc. degree in chemistry and different levels of understanding science. The second hypothesis is also true for teachers who have an average or below average understanding of science. However, educational qualifications make a significant difference to the quality of school examination questions for those teachers with a high understanding of the nature of science.

The Effectiveness of Executive Group Decisions in Kuwaiti Companies

Hamed A. Bader

The purpose of this study is to investigate the effectiveness of group decisions made by senior and middle level managers in large Kuwaiti companies. Completed questionnaires were received from 61 managers of the 45 large companies in Kuwait. The results show that the majority of respondents have positive attitudes toward group decisions, feeling that they are more rational and engender more commitment. Goup decisions tend to be related to nonroutine matters, and the optimum group size is six managers. However, there are various problems associated with group decision making, especially in the planning, preparation and discussion stages. The paper concludes by offering suggestions and recommendations to increase the effectiveness of this type of managerial decision making.

Western Political Paradigm : Critical Analysis

Mohamed Mofti

This paper argues that Western political science is ideologically orientated, and that this orientation is mainly derived from Western political traditions and culture. The paper surveys and analyzes the main paradigms of Western political science from a methodological and a theoretical perspective. Methodologically is distinguishes among three main paradigms: traditional, behavioural and post-behavioural. Theoretically, the paper outlines the main arguments of the traditional and radical paradigms. It concludes that, regardless of the difference between the paradigms, they share the same ideological basis, which is characterized by an emphasis on materialism, social relativism, and positivism.

The Impact of Technology on Manpower and Employment : With Reference to Kuwait

Hassan Ali Suleiman

Modern technology is beginning to assume an increasing role in the development of societies, and this paper attempts to tackle some of the complex issues raised by the impact of technological progress on labour and employment

Technology has had serious consequences on labour requirements and employment, having lead to redundancies through labour displacement, and created new demands in the labour market. The net result of such developments has been the creation of technological unemployment in industrial societies at an unprecedented rate. Governments, trade unions, businesses and specialists are seriously examining this problem, with a view of adopting appropriate measures to tackle unemployment and ensure the availability of the required labour for modern technology. This paper surveys the present situation and relates the subject to the experience in Kuwait.

ABSTRACTS

Saudi Financial Facilities for African Countries

Mohammed I. Al-Hulwah

Since the early 1970s developing countries have tried to increase economic cooperation amongst themselves, particularly between Arab and African countries. One of the channels of cooperation which Arab countries have created to aid African states is the National Development Funds, such as the Saudi Fund for Development (SFD). This fund, established in 1974, had its capital increased to twenty five billion Saudi riyals in 1981 and is performing a major role in the development of many African countries. Between 1974 and 1983 SFD offered 10,030,90 billion Saudi riyals in the form of soft term loans to support 157 projects in 37 countries. These activities have shown that SFD is an effective instrument for cooperation among developing countries, and between Saudi Arabia in particular.

Contents

Vol. 15 No.2 Summer 1987

Sale price in Kuwait and the Arab World KD. (0.500) or equivalent.

* Opinions expressed in this journal are solely those of their authors and do not reflect those of the Editorial Board, the consultants or the publisher.

Subscriptions:

* For individuals - KD. 2.000 per year in Kuwait. KD. 2,500 equivalent in the Arab World (Air Mail): U.S. $15 for all other countries (Air Mail).
* For public and private institutions - U.S. $(60) (Air Mail).

* Articles in the JSS are abstracted by Sociological Abstracts Inc. and international Political Science Abstracts.

JOURNAL
OF
THE SOCIAL SCIENCES

Abbreviated: JSS
Published by KUWAIT UNIVERSITY

An academic quarterly publishing research papers in the various fields of the social sciences.

Vol. 15- No. 2 - Summer 1987

Address all correspondence to the Editor
Journal of the Social Sciences
Kuwait University, P.O. Box 5486 Safat 13055, Tel. 2549421
TELEX 22616 KUNIVER, KUWAIT

مطابع القبس التجارية

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Published by KUWAIT UNIVERSITY

Vol. 15- No. 2 - Summer 1987